

إِنْفَاقُ الْحَسَنِ وَكَرْبَلَاءِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

تأليف

الشيخ عبد العزيز ابن الحكيم
سعيد المصلي



مؤسسة العروة الوثقى

إهداء وعزاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين.

أقدم هذه البضاعة المزجاة هدية وعزاء إلى من قال:

(ما أودى نبي مثل ما أوديت)^(١)

إلى نبي الرحمة وبشير الأمة أبي القاسم محمد ﷺ

وإلى والد الأئمة أمير المؤمنين ووصي رسول رب العالمين ﷺ

وإلى بضعة المصطفى فاطمة الزهراء ﷺ

وإلى الحسن المجتبي والحسين الشهيد بكر بلا والأئمة النجباء ﷺ.

إلى إمام زماننا وسمي نبينا وكنيته، إلى الطالب بذحول الأنبياء وأولاد الأنبياء

إلى الطالب بدم المقتول بكر بلا، إلى سيدي ومولاي صاحب الزمان (عليه وعلى آبائه

آلاف التحية والسلام وعجل الله تعالى فرجه) وأقول:

﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَمْلَكْنَا الضُّرَّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ
وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾^(٢).

عبد العزيز بن الحاج سعيد المصلي

قم المقدسة ٨/ شعبان ١٤١٤.

(١) بخار الأنوار ج ٣٩ ص ٥٦.

(٢) سورة يونس آية ٨٨.



المقدمة

أصبحت القضية الحسينية من أهم القضايا الإسلامية ولذلك تناولها المفكرون والكتاب بالبحث والدراسة من جوانب عدة وبأساليب مختلفة، فتج عن ذلك كم هائل وعدد كثير من الكتب والبحوث أثرت المكتبة الإسلامية.

ولكن مع كثرة تلك الكتب والبحوث إلا أننا نرى أن البحث حول القضية الحسينية لم يستوف بعد، فهناك جوانب مهمة جداً مؤثرة بشكل مباشر في القضية الحسينية لم تبحث.

وأهم تلك الجوانب هو ارتباط القضية الحسينية بالقضية الحنية.

فبرغم تقارب القضيتين واتحادهما في كثير من الأمور كالعدو المشترك والقضية الكوفية وغيرها من الأمور، إلا أننا لم نجد (بحسب تتبعنا وما وقع تحت أيدينا من الكتب والبحوث) دراسة اعتنت بالقضية الحسينية من جهة تأثيرها بالقضية الحنية وارتباطها بها وترتيبها عليها.

نعم هناك كلمات اشتهرت كالمقولة المعروفة (بأن كربلاء حسنة قبل أن تكون حسينية)، إلا أننا لم نجد من بحث هذه المقولة ومدى واقعيتها وحقيقة حسنة كربلاء.

ومن هنا يمكن لنا أن نقول: إن دراستنا هذه هي الأولى في نوعها من حيث المضمون والموضوع حيث إننا درسنا قضية الإمام الحسن عليه السلام وفلسفتها وأبعادها من جهة تأثيرها على قضية الإمام الحسين عليه السلام وفيها بشكل مباشر وخرجنا من ذلك

بأمور مهمة جدا غير ما هو معروف عند جل من بحث القضية الحسينية.

فأهم ما ذكر لأهداف الصلح الحسيني هو إسقاط الأئمة للحكم الأموي.

ولكن نجد في هذه الدراسة إثبات ثانوية ذلك وبيان ما هو أهم وهو تأثير الصلح الحسيني المباشر في الموقف الحسيني.

ويمكن لنا القول: إن ذلك هو الهدف الأكبر لقضية الإمام الحسن عليه السلام.

بل نجد في هذه الدراسة ما هو أهم، وهو ترتب القضية الحسينية على تلك القضية بل أكثر من ذلك وسيوضح هذا الأمر جليا عند دراسة هذا البحث ولم نجد أو نسمع أحدا أشار إلى ذلك فضلا عن من بحثه. كما ستجد تبلور دور الإمام المجتبي عليه السلام في القضية الحسينية حتى بعد شهادته.

وعلى كل فلاهمية الصلح الحسيني وتأثيره المباشر في الموقف الحسيني بحثنا صلح الإمام الحسن عليه السلام وجعلناه فصلا مستقلا وجعلنا الفصل الثاني حول القضية الحسينية ابتداء من وفاة الإمام الحسن عليه السلام وأثرنا فيه أمورا مهمة جداً لم تبحث ولم تثر من قبل في القضية الحسينية.

وأما الفصل الثالث: فيتناول البحث عن الأحداث ابتداء من قرار الإمام الحسين عليه السلام الخروج من مكة والتوجه إلى العراق وأثرنا فيه أهم المشكلات التي أثرت أمام القضية الحسينية. ثم عرضنا ما نتج عن ذلك من نظريات عنيت بتحليل الموقف الحسيني.

وقد امتازت دراستنا هذه بعرض نظريات متعددة حول القضية الحسينية، ودرسنا قيمتها العلمية بموضوعية، ولأجل إنصاف بعضها فرضنا لها ما يمكن فرضه من مقدمات ومعطيات يمكنها أن تسهم في إثبات تلك النظرية. وعرضنا كل ذلك بأسلوب علمي، وأثبتنا فيه عدم تمامية تلك النظريات وعدم صلاحية شيء منها لتحليل القضية الحسينية وفلسفتها بشكل معقول، وذلك لعدم تمكن تلك النظريات من تجاوز ما اعترضها من عقبات ومشكلات فكرية.

ثم عرضنا نظريتنا حول القضية الحسينية والتي اعتمدنا فيها بشكل كامل على

الصلح الحسيني وأثبتنا بذلك توقف القضية الحسينية على القضية الحنية وارتباطها بها وترتيبها عليها من بدايتها إلى نهايتها بل توقف معقوليتها عليها.

ونظريتنا هذه هي أشمل النظريات، إذ أنها تلاحظ الأحداث التي قبل قضية الإمام الحسين عليه السلام وتتسق اتساقاً تاماً مع جميع الأحداث التي اكتشفت القضية الحينية دون إغفال أو تجاهل لأي حدث مثل مشكلة فكرية أمام تحليلها وفلسفتها.

كما سيجد القارئ الكريم في هذه النظرية سبقاً علمياً سواء في تحليلها القضية الحسينية أو أسلوب عرضها أو في نتائجها والتي تمثل ضرورة الموقف الحسيني على فرض، وضرورة عدمه على فرض آخر في صورة رياضية مطردة ومنعكسة.

وأما الفصل الرابع: فبحث انقلاب الكوفة وعرض أهم المشكلات التي واجهت القضية الحسينية، أو وجهت لها. كما درسنا فيه بعض الجهات في خطاب الإمام الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء.

وأما الفصل الخامس: فبحثنا فيه أموراً مهمة اقترنت بقضية الإمام الحسين عليه السلام وجدناها جذيرة بالإثارة والاهتمام، وما ينبغي إلفات القارئ الكريم إليها.

وأما الفصل السادس: فدرسنا فيه أهم الأمور التي ترتبت على قضية الإمام الحسين عليه السلام كالبكاء وفلسفته، والمجلس الحسيني ومنبره وتطوره، كما أننا عرضنا فيه أهم الشبهات التي أنيرت حول تلك الأمور ثم درسناها دراسة وافية.

هذه هي أهم معالم دراستنا للقضية الحسينية وسيجد القارئ الكريم فيها الجراءة في الطرح وعرض أهم المشكلات والإشكالات التي واجهت القضية الحسينية أو وجهت لها، وحلها بأسلوب علمي جاد.

كما أننا انتهجنا في دراستنا هذه المنهج العلمي وأسلوبه في البحث والتقسيم والعرض والمناقشة، ولذلك قد يجد القارئ الكريم صعوبة في استيعاب بعض البحوث، وربما كررنا في بعض المواضع بعض الأمور إما لأهميتها أو للبناء عليها في مورد آخر والتمهيد بها.

تاريخياً بل هي درس وتحليل وبناء فكري.

وإني لأتمنى أن تكون هذه الدراسة والبحث كتاب درس وبحث وتقييم لا كتاب مطالعة وتصفح.

وأخيراً إني لأرجو أن أكون قد أسهمت بهذه الدراسة المتواضعة بلبنة في كيان الشيع الشامخ، وأرجو أن تكون قد وجدت لها موضعاً ثابتاً إلى جانب كل من أسهم في ذلك البناء وحافظ عليه.

وفي الختام لا يفوتني هنا أن أشكر كل من ساهم في طبع هذه الدراسة سواء كان بالإسهام في التنسيق أو المراجعة والتدقيق أو بالمادة والتمويل فجزاهم الله خير الجزاء وجعله في ميزان أعمالهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. والله المستعان وهو ولي التوفيق عليه توكلت وإليه أنيب.

عبد العزيز بن الحاج سعيد المصلي

تاروت القطيف

٤ / ٨ / ١٤٢٢ للهجرة

بين يدي العنوان

كنت قد أسميت هذه الدراسة (قضية التاريخ كربلاء من الحسن إلى الحسين) وكثيراً ما يكون العنوان أكبر من المعنون وقد لا يحكي واقع المعنون، أو لا يمت له بصلة والقليل الذي يكون فيه العنوان مطابقاً لمعنونه وحاكياً لما يحويه.

وإن قضية الإمام الحسين عليه السلام هي من ذلك القليل الذي يتطابق فيه العنوان مع معنونه هذا إن لم نقل بأنها أكبر منه والمهم أن تسمية قضية الإمام الحسين عليه السلام قضية التاريخ لأن قضية التاريخ أو وحيدة التاريخ أو رزية التاريخ هي تلك القضية التي لم يعرف لها التاريخ في مسيرته الطويلة مثيلاً.

وقضية التاريخ هي تلك القضية التي حملها عظماء التاريخ.

وقضية التاريخ هي قضية أعظم شخصية عرفها التاريخ.

وقضية التاريخ هي التي ابتدأ التاريخ بها وسوف ينتهي بها.

أما أنها القضية التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً فإنه لم يعرف في تاريخ البشرية الطويل مجتمع عاش تحت وطأة الظلم والجور والعدوان ثم استصرخ وليه ودعاه لينقذه من مصيبته ومن عدوه ويعد أن لبي نداءه واستصراخه انقلب عليه وسل عليه سيقاً له في يمينه، وأجج ناراً عليه اقتدحها لعدوه فأصبح إلماً لأعدائه على أوليائه، بغير عدل أنشوه فيه، ولا أمل أصبح له فيهم ثم عدا على وليه وقتله ومثّل به في صورة

لم يعرف لها التاريخ مثيلاً.

نعم هي قضية التاريخ التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، ووحيدة التاريخ ورزته.

وهي قضية التاريخ إذ حملها عظماء التاريخ، حملها الأنبياء وبكروا لأجلها قبل وقوعها، حملها آدم ونوح وإبراهيم وعيسى وغيرهم من الأنبياء وبكروا لها وكذا نبينا محمد ﷺ وأهل بيته ﺍﻟﻤﺒﺎﺭﻛﻪ.

وهي قضية التاريخ لأنها قضية أعظم شخصية عرفها التاريخ فهي قضية رسول الله محمد ﷺ قضية أهل بيته وعترته الذين خلفهم في أمته وأمر بالتمسك بهم. وهي قضية التاريخ لأن التاريخ افتتح مسيرته بذكرها، واحتفظ بها في طول مسيرته، وسوف تنتهي مسيرته بها أيضاً، عند خروج الطالب بدم المفتول بكر بلاء، صاحب الزمان وبقيّة الله في أرضه وآخر حججه صلوات الله عليه وعلى آبائه.

إنها قضية التاريخ بكل ما للكلمة من معنى وحيث إننا نعتقد أنها مرتبطة بقضية الإمام الحسن ﺍﻟﻤﺒﺎﺭﻛﻲ ومرتبطة عليها أسميت هذه الدراسة (قضية التاريخ كربلاء من الحسن إلى الحسين) إلا أنه ارتأى بعض الأخوة الأفاضل تسمية الكتاب بشكل أخصر ويشير إلى جهة البحث فسميته (تمهيد الحسن وقيام الحسين).

الفصل الأول

عرض موجز

أوصى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بالخلافة والإمامة إلى الإمام الحسن عليه السلام بل كانت للحسن عن رسول الله ﷺ، إذ قال للحسن والحسين عليهما السلام (ابن أبي هذان إمامان قاما أو قعدا)^(١) وعلى كل فقد ورث الإمام الحسن عليه السلام بذلك تركة اجتماعية معقدة متعددة الاتجاهات مختلفة الانتفاءات متخمة بالاختلافات الفكرية ومثقلة بالتناقضات الاجتماعية كما ورث تركة العداوة الأموية للخلافة الإسلامية خلافة أمير المؤمنين عليه السلام.

نعم مع تلك التركة المثقلة بكل تلك الأمور قام أبو محمد الحسن المجتبي صلوات الله عليه بالأمر وهو يعرف ذلك المجتمع معرفة تامة مجتمع يجمع بين المتناقضات ويعيش الاختلافات والاتجاهات الفكرية المتباينة والانتفاءات الاجتماعية المتضادة فتجد في ذلك المجتمع من يعتقد بإمامة الإمام الحسن عليه السلام ويتفانى في خدمته والذب عنه بكل ما أوتي وتجد من يعتقد بإمامته ولكن همته ورغبته في الدرهم والدينار وأيضاً تجد من تحكمه القبلية فلا ينتمي إلا إلى زعيم قبيلته سواء كان مع الحق أو عليه، وتجد الواقف إلى جانب الإمام عليه السلام لكن في غير الحرب، فهو يخاف الموت فمشاهد صفين والجمل والنهروان ماثلة بين عينيه، وتجد من لا ينتمي إليه في العقيدة، فلا يعتقد بإمامته، وأيضاً تسمع عن من يريد تسليمه إلى معاوية بل قتله، نعم إنه مجتمع

(١) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٢٧٨-٢٩١. علل الشرائع ج ١ ص ٢١١ وفيه (الحسن والحسين).

التناقضات والاختلافات.

والى جانب ذلك كله تجدد العدو اللدود للخلافة والإمامة معاوية الذي لا يقف عند دين أو عقل أو إنسانية بل الغدر منهجه والدهاء سلاحه والفجور طبعه والجور طريقه.

وقد استفاد معاوية من تلك الحالة الاجتماعية والفكرية للمجتمع الكوفي بمنهجه وسلاحه وطبعه وطريقه، فاشترى الضمائر وأعظم الرشائز ليعاقبوا إلى جانبه ضد قضيتهم وعقيدتهم.

نعم هكذا وجد الإمام الحسن عليه السلام ذلك المجتمع ومع ذلك جهز جيشاً جراراً لمواجهة معاوية وفي المقابل تحرك معاوية أيضاً على رأس جيش الشام.

وكان كلا الجيشين يتوقعان حرباً ضروساً طاحنة تفتق فيها الهام، وتطير الأيدي وتسقط فيها الرجال، ومثل هذه الصور ليست بالغريبة على كلا الجيشين ولا سيما جيش الكوفة الذي خاض ثلاث حروب طاحنة، إلا أن الأمر لم يكن كما كان متوقعا، فقد انتهت الحرب قبل أن تبدأ فقد انهار جيش الكوفة بعد خيانة قيادته المتمثلة في عبيد الله بن العباس، وأحداث آخر سوف نتعرض لها فيما بعد بالتفصيل.

على إثر ذلك عرض معاوية الصلح على الإمام الحسن عليه السلام وأعطاه ورقة بيضاء قد ختم فيها ليضع فيها كل شرط يريد أن يشترطه، فعرض الإمام الحسن عليه السلام ذلك على جيش الكوفة في خطبة قال فيها:

(إلا إن معاوية دعانا لأمر ليس فيه عزة، ولا نصفة، فإن أردتم الموت رددناه عليه، وحاكمناه إلى الله عز وجل بضبا السيوف، وإن أردتم الحياة قبلنا، وأخذنا لكم الرضا)^(١)

وبعد هذه المشورة والعرض أسفر الجيش عما في خاطره من صور الحرب المروعة، وأبدى ما كان يخفيه، فتأدى الناس من كل جانب:

(البقية البقية وأمضى الصلح)^(١).

أقدم الإمام الحسن المجتبي صلوات الله عليه على الصلح، وأملى شروطه على معاوية، وحيث إن بعض الشروط لها الأهمية الكبرى في تفسير حركة الإمام الحسين عليه السلام سنذكرها بتمامها.

الحرب أو الصلح أو التضحية

ثلاثة أمور نثيرها هنا بصورة استفهامية:

لماذا صالح الإمام الحسن عليه السلام؟

لماذا لم يحارب؟

لماذا لم يضح بنفسه كما ضحى أخوه الإمام الحسين عليه السلام؟

هذه ثلاثة استفهامات أثارت حول قضية الإمام الحسن عليه السلام، وبالإجابة عليها

يظهر الوجه في تحليل الموقف الحسيني.

فهل كان الصلح وظيفة خاصة به؟

أو أنه كان أمراً عادياً مبنيّاً على أساس المعطيات الخارجية للأحداث، وهي

كفيلة بتحديد الموقف للإمام عليه السلام؟

ثم إن كل استفهام من تلك الاستفهامات تختلف الإجابة عليه عن الآخر، كما

أن بعضها وجه للإمام الحسن عليه السلام بعد إبرام الصلح، وبعضها لم يوجه إليه، بل لم يثر

إلا في الأزمنة المتأخرة، والظاهر أنه لم يطرح في عهد الأئمة عليهم السلام.

ولا يبعد أن يكون السبب في عدم إثارة هذا الاستفهام (لماذا لم يضح الإمام

الحسن عليه السلام بنفسه؟) في حياته لوضوح الأمر لدى الجميع بأنه لا موجب للتضحية

وسوف يتبين ذلك بعد قليل إن شاء الله.

وقبل البحث عن الإجابة على ذلك نذكر أن أكثر من كتب عن قضية الإمام الحسن عليه السلام إنما أجاب عن استفهام واحد وهو (لماذا لم يقاتل معاوية؟).

وأما لماذا صالح؟ فإن الجواب على (لماذا لم يقاتل معاوية؟) لا يكفي تعليلاً للصلح، إذ أن هناك شقاً ثانياً وهو التضحية. فعدم الموجب لحرب متكافئة لا يعين الصلح إلا بنفي الموجب للتضحية:

نعم حيث لم تتر قضية التضحية إلا في الأزمنة المتأخرة يكون الأمر دائراً بين القتال والصلح فحيث إن القتال بذلك الجيش متعذر فيتعين الصلح.

أما وقد أثبت: (لماذا لم يضح الإمام عليه السلام بنفسه؟) فإن عدم الكفاءة للقتال لا يعين اللجوء إلى الصلح، إذ التضحية واردة كما كان الأمر بالنسبة للإمام الحسين عليه السلام.

وقد أجاب الكثير من كتب في صلح الإمام الحسن عليه السلام عن السؤالين الأولين: (لماذا لم يقاتل؟ ولماذا صالح؟)

أجابوا بتحليل طبيعة تكوين الجيش الذي خرج مع الإمام الحسن عليه السلام لإثبات عدم كفاءته لمواجهة جيش الشام، فهو جيش مركب من عدة اتجاهات، فمنهم الخوارج الذين وجدوا في خروج الإمام الحسن عليه السلام لقتال معاوية عوناً لهم على القتال، ومنهم من رغب في أموال معاوية، ومنهم من عرض على معاوية تسليم الإمام الحسن عليه السلام إليه، أضف إلى ذلك خيانة قيادات الجيش المتكررة طمعاً في دنيا معاوية وإغراءاته، ورغبة في الأموال التي عرضها عليهم.

وهذه الأمور كلها مأخوذة من أجوبة الإمام عليه السلام للمعارضين للصلح أو المستفهمين عنه.

ف نجد في البحار عن سالم بن أبي الجعد عن رجل منا قال:

(أثبت الحسن بن علي عليه السلام فقلت: يا ابن رسول الله

ﷺ أذلت رقابتنا، وجعلتنا معشر الشيعة عبداً ما بقي رجل

(معك) فقال: مم ذلك؟

فقال: قلت بتسليمك الأمر لهذا الطاغية.

فقال: والله ما سلمت الأمر إليه إلا أني لم أجد أنصاراً، ولو وجدت أنصاراً لقاتلته ليلي ونهاري حتى يحكم الله بيني وبينه، ولكنني عرفت أهل الكوفة ويلوتهم ولا يصلح لي منهم ما كان ناسداً، إنهم لا ولاء لهم ولا ذمة في قول ولا فعل، إنهم مختلفون ويقولون: إن قلوبهم معنا وسيوفهم علينا^(١).

ففي هذا الجواب يظهر بوضوح ملاحظة الإمام عليه السلام طبيعة الجيش واختلافه وانقساماته، فوجوده كعدمه، ولهذا لم يكن لديه أنصار يعتمد عليهم ويثق بهم، ومن كان ظاهره النصره فانه لا ولاء له ولا ذمة.

وأيضاً في جوابه لحجر إذ قال له حجر:

(إنا رجعنا راغبين بما كرهنا، ورجعوا مسرورين بما أحبوا).

أجابه الإمام عليه السلام:

(يا حجر ليس كل الناس يحب ما تحب، ولا رأيهم رأيك وما فعلت ذلك إلا إبقاء عليك)^(٢).

وفي هذا الجواب ثلاثة أمور:

أولاً: كراهية الناس لقتال معاوية أو للقتال بشكل عام.

ثانياً: اختلافاتهم العقدية، ويقوم ذلك من قوله (ولا رأيهم رأيك) فهم لا يعتقدون ما يعتقد من إمامة أبي محمد عليه السلام ولزوم طاعته كالخوارج.

ثالثاً: الحفاظ على الثلة المؤمنة الباقية من القتل.

ونرى أيضاً في خطبة له سلام الله عليه:

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٤٧.

(٢) صلح الحسن ص ١٥٠.

(حمد الله وأثني عليه ثم قال: أما والله ما أثنانا عن قتال أهل الشام ذلة، ولا قلة، ولكن كنا نقاتلهم بالسلامة والصبر، فشبب السلامة بالعداوة، والصبر بالجزع، وكنتم تتوجهون معنا ودينكم أمام دنياكم، وقد أصبحتم الآن ودنياكم أمام دينكم، وكننا لكم وكنتم لنا، وقد صرتم اليوم علينا، ثم أصبحتم تصدون (بين) قتيلين، قتيلا بصفين تبكون عليهم، وقتيلا بالنهر وان تطلبون بثأرهم، فأما الباكي فخاذل وأما الطالب فثائر. وإن معاوية قد دعا إلى أمر، ليس فيه عز ولا نصفة، فإن أردتم الحياة قبلناه منه، وأعضضنا على القذى، وإن أردتم الموت بذلناه في ذات الله، وحاكمناه إلى الله).

(فنادى القوم بأجمعهم: بل البقية والحياة)^(١).

وذكر ابن الأثير تمة: (فلما أفرده أمضى الصلح)^(٢).

في هذه الخطبة تجدد الإيضاح الكامل لحال ذلك الجيش واتجاهاته المتباينة، وأهدافه المختلفة، وحب السلامة، وجزعه وعدم صبره على القتال، وانقسامه إلى ثائر وخاذل، وأنهم لم يكادوا يسمعون أمر الصلح حتى تنادوا (البقية البقية الحياة).

أضف إلى ذلك خيانة القيادات المتكررة كعبيد الله بن عباس، والكندي الذي أرسله في أربعة آلاف فرشاء معاوية وقلب على الإمام الحسن عليه السلام، وبلغه ذلك فقام خطيباً وقال:

(هذا الكندي توجه إلى معاوية، و غدر بي وبكم، وقد أخبرتكم مرة بعد أخرى أنه لا ولاء لكم، وأنتم عبيد الدنيا، وإني موجه رجلاً آخر مكانه، وإني أعلم أنه سيفعل بي وبكم ما فعل صاحبه، ولا يراقب الله في ولا فيكم، فبعث رجلاً من مراد في

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢١ - ٢٢.

(٢) ن م.

أربعة آلاف). (فبعث إليه معاوية بخمسة آلاف ومناه فقلب على
الحسن)^(١)

وكذلك أيضا تناقل الناس عن النهوض معه.

وقد رد الإمام الحسن عليه السلام على معاوية بأنه إنما صالحه لعدم الناصر، وليس
بأول من ألقى إلى مثل ذلك فقال:

(وقد تركت الأمة عليا عليه السلام وقد سمعوا رسول الله صلى الله عليه وآله
يقول لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير النبوة، فلا
نبي بعدي. وقد هرب رسول الله صلى الله عليه وآله من قومه، وهو يدعوهم
إلى الله حتى فر إلى الغار، ولو وجد عليهم أعوانا ما هرب منهم،
ولو وجدت أنا أعوانا ما بايعتك يا معاوية. وقد جعل الله هارون
في سعة حين استضعفوه، وكادوا يقتلونه، ولم يجد عليهم أعوانا
وقد جعل الله النبي صلى الله عليه وآله في سعة حين فر من قومه لما لم يجد أعوانا
عليهم، وكذلك أنا وأبي في سعة من الله حين تركتنا الأمة
وبايعت غيرنا، ولم نجد أعوانا)^(٢).

وكلامه هذا كقول أبيه عليه السلام من قبل:

(فطفقت أرتني بين أن أصول بيد جلاء، أو أصبر على
طخية عمياء)^(٣).

وعلى ذلك فعدم وجود الناصر الصادق هو السبب في عدم الدخول في الحرب
ضد معاوية.

وأما وجود مجموعة سواء قلنا إنها كبيرة أم صغيرة، ضمن الجيش تحمل الولاء
الصادق فهو غير مفيد هنا، وذلك لعدم تميزها، وأيضا أنها صغيرة جدا بالنسبة

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٤٥.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢٣.

(٣) نهج البلاغة الخطبة الشقشقية ج ١ ص ٣١.

لمجموع الجيش، كذلك وجرد عناصر في صفوفه أصبحت لطعمها في أموال معاوية أموية المهوى، وهي على استعداد لفعل أي شيء لتحقيق ما تأمل فيه وتطمع، وهذه الفتنة مع من يتبعها من الهمج الرعاع تمثل شريحة كبيرة من ذلك الجيش، واختلاف الجيش سوف يوجد حربا بين الجيش نفسه، وقد ظهر الاختلاف والخيانة قبل الحرب فلا معنى للدخول فيها فالهزيمة هي النتيجة الحتمية لها.

والأخطر من ذلك كله هو ما أفصح عنه سلام الله عليه من نتيجة الحرب لو دخل فيها، وهو تعهد تلك العناصر الأموية المهوى قلبا وقالبا الطامعة في معاوية تعهدا بتسليمه إليه أو اغتياله وقد نقل أنه:

(كتب أكثر أهل الكوفة إلى معاوية فإننا معك وإن شئت أخذنا الحسن، وبعثناه إليك). وفي رواية أخرى (وكتب جماعة من رؤساء القبائل إلى معاوية بالسمع والطاعة له في السر، واستحثوه على السير، وضمنوا له تسليم الحسن عليه السلام عند دنوهم من عسكره، أو الفتك به) ^(١).

ولا إشكال ولا ريب أن هذا التعهد أخطر من حال الجيش واختلافه، بل هو نتيجة حتمية للحرب، وذلك أن أكثر الجيش قد خاف الموت، وطمع في دنيا معاوية، ورغب في الوجاهة عنده، فلا مانع لديه من فعل أي شيء للوصول إلى هدفه، كما أن الفتنة المؤمنة لن تستطيع حماية الإمام عليه السلام من أخذه، أو الفتك به لعدم تمايز العناصر المتعهد عنها، فإن اغتيل - وقد سمي في ذلك - فإن دعوى أن جيشه قتله سهلة ويضيع بذلك دمه، وإن سلم إلى معاوية فالأمر أخطر وأعظم، وهذا هو أرجح الأمرين، لكثرة من كتب إلى معاوية بالسمع والطاعة سرا، وقد روي عن الإمام الحسن عليه السلام أنه قال:

(والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعوني إليه سلما، فوالله لأن أسأله وأنا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسير، أو يمن علي فتكون سبة على بني هاشم إلى آخر الدهر، ومعاوية لا

يزال يمن بها وعقبه على الحبي منا والميت^(١).

وهذا بيان مهم جدا لنتيجة الدخول في الحرب بذلك الجيش، فإنهم يسلمونه إلى معاوية، فإما أن يقتله أو يمن عليه وكلا الأمرين لا يمكن القبول بهما أو المصير إليهما ولعل هذا هو المراد من الأمر العظيم فيما روي عن الإمام الباقر عليه السلام في جواب سدير:

(عن سدير قال: قال: أبو جعفر عليه السلام ومعني ابني يا سدير أذكر لنا أمرك الذي أنت عليه، فإن كان فيه إغراق كففناك عنه وإن كان مقصراً أرشدناك، قال فذهبت أتكلم فقال: أبو جعفر عليه السلام أمسك حتى أكفيك، إن العلم الذي وضع رسول الله صلى الله عليه وآله عند علي عليه السلام من عرفه كان مؤمناً، ومن جحدته كان كافراً، ثم كان من بعده الحسن عليه السلام قلت: كيف يكون بتلك المنزلة وقد كان ما كان دفعها إلى معاوية).

(قال: اسكت، فإنه أعلم بما صنع، لولا ما صنع لكان أمر عظيم)^(٢).

فالظاهر أن الأمر العظيم هو أسره ثم قتله أو المن عليه.

هذه تقريباً أهم الأمور التي ذكرها الإمام الحسن المجتبي صلوات الله وسلامه عليه لعدم الدخول في حرب ضد معاوية، وهي كافية للإجابة على ذلك، بل إنها ترفع موضوع الحرب، فلا يبقى إلا الصلح، فيكون الصلح ضرورياً، وهذا الجواب كما قلنا أثير استفهامه في عهد الإمام الحسن عليه السلام، وقد تصدى للإجابة عليه في أكثر من موقف ومناسبة.

وعلى كل فلدينا هنا ملاحظة وهي: إن هذا الجواب يصلح لمن أثار الاستفهامين الأولين فقط:

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢٠.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١.

(لماذا ترك الإمام قتال معاوية؟) و(لماذا صالحه؟)

أما وقد أثير سؤال ثالث وهو: (لماذا لم يضح الإمام الحسن عليه السلام كما ضحى أخوه الإمام الحسين عليه السلام؟). فإن الجواب المتقدم عن عدم قتال معاوية لا يعين في هذه المرحلة الصلح إذ هنا شق آخر، فبعد العلم بعدم كفاءة الجيش، وعدم رجحان القتال به طرح سؤال جديد (لماذا لم يضح الإمام عليه السلام بنفسه؟)

لماذا اختار الصلح على التضحية؟

وكما قلنا سابقا فإن هذا الاستفهام لم يطرح في عهد الإمام الحسن عليه السلام حتى يجيب عليه بل أثير في أزمنة متأخرة عن مقتل الإمام الحسين عليه السلام وعن زمن الأئمة عليهم السلام، ولهذا ترى تلك الإجابات تعين الصلح إذ دار الأمر بينه وبين القتال أما وقد صار الأمر بين ثلاثة أسور (القتال، الصلح، التضحية) فإن انتفاء أحدها لا يعين الآخر فلا بد من البحث عن الأرجح بين الصلح والتضحية بعد وضوح عدم رجحان القتال.

وقد أجيب هنا: بأن التضحية بالملك والصبر على ذلك أعظم من التضحية بالنفس.

ولكن هذا الجواب غير كاف لتعليل عدم التضحية بالنفس وذلك أن التضحية بالملك أو السكوت عن حقه - وهو الأصح كما سوف يتضح فيما بعد - كان معللا بتلك الأجوبة المتقدمة من عدم الأنصار الموثوقين واختلاف الجيش وهذا يعلل السكوت عن حقه أما عدم التضحية بالنفس فلا وذلك أن التضحية بالنفس لا تتوقف على وجود ناصر صادق أو جيش متكافئ بل يمكن تحقيقها حتى بدون أي ناصر فضلا عما إذا كان معه من شيعته الخلفاء أكثر من أصحاب الإمام الحسين عليه السلام. وعليه فذلك الجواب غير تام.

ومثله في عدم الصحة والتهام دعوى أنه لو اختار الشهادة لاستمات بين يديه أهل بيته وعامة شيعته المخلصين وينفرد بعده الأمويون بالإسلام والمسلمين. ويتضح عدم صحته بملاحظة ظرف الإمام الحسين عليه السلام ومن استشهد معه فقد كان الظرف

أخطر فقد قتل معه عامة أهل بيته وبقية خاصة أصحابه وخلص شيعته وأما انفراد بني أمية بالدين فإن الله لا يخلي أرضه بدون حجة. وكذلك دعوى أنه كان للإمام الحسين عليه السلام مخرجان ميران الشهادة والصلح وأما الإمام الحسن عليه السلام فقد أغلق في وجهه طريق الشهادة ولم يبق أمامه إلا الصلح فهي أيضا غير تامة فإن الأمر على العكس تماما كما سيتضح ذلك فيما نعتقده ونراه من جواب.

وقد أجيب أيضا: بأن وظيفة الإمام الحسن عليه السلام كانت المصالحة، كما أن وظيفة الإمام الحسين عليه السلام كانت التضيحية.

وهذا الجواب عبارة أخرى عن تحليل الموقف الحسني على أساس النظرية الغيبية فحيث إننا لا ندرك فلسفة الأمر فلا بد من التسليم بصحة الاختيار وأنه تكليف خاص به عليه السلام.

ولكن وإن كنا نسلم بأن هناك الكثير من الجوانب في حياة الأئمة عليهم السلام لا نستطيع أن ندرك حقيقتها ومع ذلك نسلم بها لعلمنا بإمامتهم وعصمتهم صلوات الله عليهم، إلا أن ذلك لا ينفي أن تكون هناك أمور وأحداث يمكن تفسير حركة المعصوم وفعله على أساسها لا سيما إذا كان ذلك الفعل أو الموقف له الأثر الكبير في مسيرة الأمة ومصيرها وحياتها بل في فكرها وعقيدتها ومن الواضح أن البحث عن ذلك ليس اعتراضا على فعل المعصوم فسواء تمكنا من تحليل موقفه أو لم نتمكن من ذلك فلا بد من التسليم لهم والالتزام بصحة فعلهم لعصمتهم سلام الله عليهم سواء ثبتت الوظيفة الخاصة أم لا.

وفي نظرنا إن ترجيح الصلح على التضيحية لم يكن من الأمور الغيبية التي لم تخضع لمجريات الأحداث العادية بل هو كترجيح الإمام الحسن عليه السلام للصلح على الحرب له أسبابه ومعطياته العادية وليست غيبية وأن أي قائد نافذ البصيرة بعيد النظر كان في مكان الإمام عليه السلام وعرض عليه الصلح أو التضيحية لرجح الصلح على التضيحية بل لو كان الإمام الحسين عليه السلام نفسه هو القائد في هذه الظروف لرجح الصلح على التضيحية لا لوجوب حفظ النفس كما توهم فإنه لا مورد له هنا وسوف

يأتي بيان ذلك مفصلاً عند البحث في احتمال السيد الخوئي رحمته الله ^(١).

والجواب الذي نعتقده ونراه صحيحاً لترجيح الصلح على التضيعة هو: (عدم وجود موضوع للتضيعة).

ولأجل توضيح ذلك فيجب أن لا نقصر النظر هنا على ظروف قضية الإمام الحسن عليه السلام فقط، وذلك أن الاستفهام لم يكن عن تلك القضية وملابساتها بل كان الاستفهام يثار باتجاه التنظير بين تضيعة الإمام الحسين عليه السلام وعدم تضيعة الإمام الحسن عليه السلام.

وعليه فلا بد لنا من ملاحظة تضيعة الإمام الحسين عليه السلام وظروفها فهل كانت تلك الظروف متوفرة في قضية الإمام الحسن عليه السلام أم لا؟

وحيث إننا سوف نتعرض لتفصيل قضية الإمام الحسين عليه السلام فكان الأجدر تأخير البحث في ذلك، إلا أننا لإتمام البحث عن صلح الإمام الحسن عليه السلام وملابساته نتعجل هنا ذكر ما يفيدنا في ذلك بشكل مختصر ووجيز.

فبملاحظة ظروف قضية استشهاد الإمام الحسين عليه السلام نجد أمراً مهماً لم يكن موجوداً في قضية الإمام الحسن عليه السلام وهو أن ابن زياد حصر أمر الإمام الحسين عليه السلام في اثنتين: القتال أو الاستسلام فيرى فيهم رأيه، حيث أرسل إلى قيادة جيشه المتمثلة في عمر بن سعد كتاباً قال فيه:

(انظر فإن نزل حسين وأصحابه على حكمي وإستسلموا فابعث إلي بهم سلماً وإن أبوا فأزحف إليهم حتى تقتلهم وتمثل بهم) ^(٢).

وبذلك أخبر الإمام الحسين عليه السلام أيضاً في خطبته حيث قال في آخرها:
(ألا إن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنتين بين القلة

(١) في مبحث الصلح والشهادة مبدأ واحد.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٩٠.

(السلة) أو الذلة وهيات منا الذلة^(١).

من هذا يتضح لنا جليا الظرف الذي اكتنف قضية الإمام الحسين عليه السلام واتضح توضيحه واستشهاده هو حصر ابن زياد الأمر بين القتال أو الاستسلام ومن الواضح أنه إذا دار الأمر بينها فإن الإمام عليه السلام يختار القتال على الاستسلام وقد كان هذا الأمر واضحا حتى لدى الأعداء فقد قال عمر بن سعد عند ذلك:

(لا يستلم والله حسين، إن نفس أبيه بين جنبيه)^(٢).

فإذا الإمام الحسين عليه السلام حصر أمره في فضيته بين القتال الذي نتيجه القتل والاستسلام فاختار القتال والقتل على الاستسلام.

وأما الإمام الحسن عليه السلام فإنه لم يصل أمره وقضيته إلى ذلك فلم يحصر في القتال أو الاستسلام حتى يقال: لم يختار التضحية على الصلح؟ فقد عرض عليه الصلح وبذلك ارتفع موضوع التضحية ولم يكن لما موجب حتى يبحث عن ترجيحها على الصلح فيكون المتعين هو الصلح لعدم الموضوعية للتضحية. وبهذا يتضح بطلان دعوى (أنه كان للحسين عليه السلام مخرجان ميران الشهادة والصلح وأما الحسن عليه السلام فقد أغلق في وجهه طريق الشهادة ولم يبق أمامه إلا الصلح لما تقدم من اختلاف جيشه وضمان بعضهم القتلى به أو تسليمه لمعاوية)^(٣). وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام قد حصر أمره في الذلة والاستسلام أو القتال والقتل، وأما الصلح فلم يكن معروضا حتى يقال بأن أمامه مخرجان وأما الإمام الحسن فحصر أمره في القتال والتسليم لمعاوية أو الصلح وبذلك يتضح أن كليهما ليس أمامه إلا أمر واحد فالإمام الحسين عليه السلام لم يكن أمامه إلا الشهادة لإبائه الذلة وكذا الإمام الحسن عليه السلام ليس أمامه إلا الصلح لذلك أيضا وسوف يأتي مزيد بيان في مبحث (الصلح والشهادة مبدأ واحد) فانتظر. والمهم هنا أن الإمام الحسن عليه السلام لم يضع نفسه لعدم الموجب للتضحية لا أنه تحقق الموجب وكان حال جيشه هو المانع كما ذهب إلى ذلك آية الله الشيخ راضي آل ياسين

(١) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٧.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٩٠.

(٣) صلح الحسن للشيخ راضي آل ياسين ٢١٠-٢٣٧.

في كتابه صلح الحسن والفرق بين ما ذهبنا إليه وما ذهب إليه الشيخ آل ياسين أن الشيخ فرض أن وضع الجيش مانع عن الشهادة فهو بذلك يفترض أن المقتضي للشهادة متحقق ولكن هناك مانع منه أقوى وأهم وهو حال الجيش وأما ما ذهبنا إليه فهو أن المقتضي للشهادة ليس بمتوفر في قضية الإمام الحسن عليه السلام لعدم حصر أمره بين اثنتين السلة أو الذلة فتكون دعوى وجود المانع غير صحيحة ولا معنى لها وغير مؤثرة لعدم وجود مقتض تمنع تأثيره وبهذا يتضح أيضا عدم صحة تعليل ترك التضحية بكون الإمام عليه السلام لو قتل في ذلك الحال لكان أضيع دما وأبعد عن الشهادة معنا واسما، وذلك أن هذا التعليل يفرض تمامية الموضوع للشهادة ووجود المانع وهو ضياع دمه وهذه الدعوى باطلة لوضوح أنه لا موضوع للشهادة فيكون الإقدام على التضحية إلقاء للنفس في التهلكة لأنه لم يحصر أمره فيما حصر فيه الإمام الحسين عليه السلام لا أنه تحقق موضوع الشهادة إلا أن ضياع دمه مانع نعم لو فرض أنه ترك الصلح ودخل الحرب بذلك الجيش لصحت تلك الدعوى أما لو قتل في فرض حصره في تينك الخصلتين السلة أو الذلة فلن يكون أضيع دما وأبعد عن الشهادة اسما بل لكان سيد الشهداء ولكان دمه أخطر الدماء.

ولزيادة توضيح ذلك نقول لو أن معاوية حصر أمر الإمام الحسن عليه السلام فيما حصر فيه ابن زياد أمر الإمام الحسين عليه السلام بل حتى المتناقضين من جيشه والمتعهدين لمعاوية بتسليمه لو حضروا أمره في الاستسلام أو القتال والشهادة لاختار الشهادة والتضحية بنفسه الشريفة كأخيه الحسين عليه السلام ولكانت قضيتنا حسنة ولما كان أمر جيشه واختلافه أو ضياع دمه مانعا له من التضحية ولو كانت بأيديهم ^(١).

نعم إن الإمام الحسن عليه السلام لو اختار القتال على الصلح - مع عدم حصر أمره في الاستسلام أو القتال ومع تلك الظروف - لوقع فيما فر منه هو والإمام الحسين عليه السلام وهي الذلة وتسلط بني أمية على رقبته فإنه كما ذكر لو قاتل لأخذوا بعنقه ودفعوه إلى معاوية سلما فإذا أن يقتله أو يمن عليه فتكون سبة على بني هاشم إلى آخر الدهر ومن الطبيعي أن يستسلم شيعته وخلص أصحابه لتسليمه أو يقتلوا لقتله ومن

(١) لإتمام الفائدة يرجى ملاحظة بحثنا (الصلح والشهادة مبدأ واحد) من هذا الكتاب.

البديهي أنه لن يقف الأمر هنا فقط فنشوة انتصار معاوية المطلق ودخوله العراق عنوة لن يسفر إلا عن مأساة دامية، وإذا كان دخوله العراق صلحا لم يشفع لمسلمي العراق ومؤمنيه أمام حنق معاوية وغله حتى تتبعهم بزياد وراء كل حجر ومدبر فسفك دمائهم وقتلهم على التهمة والظنة فكيف إذا دخلها عنوة متصرا ونشوة النصر توجب نار الغل والحنق والحقد في صدره؟

فهل سيكتفي بقتل الرجال عن سبي النساء؟

ألن يفعل فيهم فعل ابنه يزيد في أهل المدينة؟

ومع ذلك كله فإن الأخطر في الأمر هنا أن اللبس في الأمور سوف يزيد، والشبهات سوف تستحكم، وسوف يذرهما النفاق، ويرويا الكذب، وينميا قلب الحقائق، ومن الواضح أن معاوية فارس مضارها، والأخذ بقصب السبق فيها، وإشاعة أن الإمام الحسن عليه السلام قتله جيشه بل أصحابه وشيعته سهل، وسوف تشفع لمعاوية لدى الغوغاء من فعلته، وسوف تجد صداها لدى الهمج الرعاع، فتبرا بذلك من دم الإمام الحسن عليه السلام ساحته وذمته، ومن الطبعي أن ينسب لمعاوية بغية واعتداؤه، وأن يعتذر له غدره ودهائه بأنه عرض الصلح على الإمام الحسن عليه السلام فأبى فقتلته شيعته وجيشه، وبذلك يضع دمه وحقه في خضم شبهات مظلمة بعضها فوق بعض يُجْعَل فيها الظالم عادلا ومنصفا، والمظلوم ظالما وخائفا، والباغي عبقا، والطاغي مؤمنا، والحافظ للدين مفرطا، فيصبح حقه مضيعا، ودمه هدرًا، فلا حق له يذكر، ولا دم له يطلب، ولا شهادة له تندب، وبذلك يصبح معاوية صاحب الفضل والفضيلة سواء في ذلك قتله أو إطلاقه، والظاهر أن هذا هو الأمر العظيم الذي لو لم يقبل الإمام الحسن عليه السلام الصلح لكان.

هذا تمام البحث عن فلسفة صلح الإمام الحسن عليه السلام ^(١).

(١) عبر بعض عن الإمام الحسن عليه السلام بسبب دخوله في المعاهدة مع معاوية بالصلح وآخر برجل الإصلاح وثالث بالصلح الأكبر وغفل الجميع عن أنه لا معنى للإصلاح بين الباغي والمؤمن مع بقاء الباغي على بنيته وأصراره على جوره وغيه وأن قبول الباغي رد على كتاب الله في أمره يقتال الفتنة الباغية وأن الصلح مع الفتنة الباغية خلاف نهج أمير المؤمنين وسيرة سيد الرصين

وحيث إن بحثنا عن قضية الإمام الحسين عليه السلام ونعتقد توقف معقوليتها على صلح الإمام الحسن عليه السلام وما أبرمه من عهد مع معاوية المتمثل في شروط الإمام الحسن عليه السلام، وما لتلك الشروط من الأثر الكبير في تفسير قضية الإمام الحسين عليه السلام ومعقوليتها فنذكر الشروط ثم نتعرض لما يهمننا منها.

عليه السلام معهم بل الصلح الحقيقي لا يكون إلا بفيء الباغي إلى أمر الله سبحانه . نعم حيث تخلت الأمة الإسلامية عن واجبها تجاه الفئة الباغية وركنت إليها فلم يبق لدى أبي محمد عليه السلام إلا القعود عن حقه والسكوت عن منصبه إذ طفق يرتني بين أن يصول بيد جذاء أو يصبر على طخية عيباء فرأى أن الصبر على هاتا أحجى فصبر وفي العين قذى وفي الخلق شجا يرى تراثه نبها . لا أنه قبل بمعاوية وصالحه، فقد قال لمعاوية: (لو رجدت أنصارا لقاتلتك ليلي ونهاري) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٣٧. وما إطلاق ذلك المنوان على الإمام عليه السلام إلا محاولة لغسل العار الذي لحق الفئة الباغية وعامة المسلمين الذين تركوا الواجب القرآني ﴿فقاتلوا التي تبغي﴾ وفتحوا باب التعذير للتخاذل عن قتالها .

بنود المعاهدة وشروط الصلح

لبنود المعاهدة بين الإمام الحسن عليه السلام ومعاوية الأثر الكبير في إثبات نظريتنا و تحليلنا لقضية الإمام الحسين عليه السلام بل إننا نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فنقول إن قضية الإمام الحسين عليه السلام لا تكاد تتعلل لولا شروط صلح الإمام الحسن عليه السلام وبنود معاهدته وعلى ذلك بنينا دعوى ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام كما سيتبين ذلك فيما بعد ومن هنا نقول: إن المقولة المعروفة والمشهورة: (إن كربلاء حسنة قبل أن تكون حسينية) مقولة واقعية ولها قيمتها الفكرية في تحليل قضية الإمام الحسين عليه السلام نعم هي تحتاج إلى إيضاح وإثبات فمجرد فرض ذلك ودعواه لا يكون دليلاً بل لا بد من بيانه وإثباته ودفع كل ما يشكل به عليه.

ولأجل إيضاح هذه الدعوى وإثباتها عليك الانتظار قليلاً بعد عرض شروط

المعاهدة

بنود المعاهدة:

الشرط الأول: تسليم الأمر إلى معاوية على أن يعمل بكتاب الله وبسنة رسول الله ﷺ ويسيرة الخلفاء الصالحين.

الشرط الثاني: أن يكون الأمر للحسن عليه السلام من بعده فإن حدث به حادث

فلأخيه الحسين عليه السلام وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد.

الشرط الثالث: أن يترك سب أمير المؤمنين عليه السلام والقنوت عليه بالصلوات وأن لا يذكر علياً عليه السلام إلا بخير.

الشرط الرابع: استثناء ما في بيت مال الكوفة وهو خمسة آلاف فلا يشمل تسليم الأمر، وعلى معاوية أن يحمل إلى الحسن عليه السلام ألفي ألف درهم وأن يفضل بني هاشم في العطاء والصلوات على بني عبد شمس، وأن يفرق في أولاد من قتل مع أمير المؤمنين يوم الجمل وأولاد من قتل معه بصفين ألف ألف درهم وأن يجعل ذلك من خراج دار أبحر.

الشرط الخامس: على أن الناس آمنون على أنفسهم حيث كانوا من أرض الله في شامهم وعراقهم وحجازهم ويمنهم وأن يؤمن الأسود والأحر وأن يحتمل معاوية ما يكون من هفواتهم وأن لا يتبع أحداً بما مضى وأن لا يأخذ أهل العراق بإحثة.

وعلى أمان أصحاب علي عليه السلام حيث كانوا وأن لا يتال أحدٌ من شيعة علي بمكرهه وأن أصحاب علي وشيعته آمنون على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم وأن لا يتعقب عليهم شيئاً ولا يتعرض لأحد منهم بسوء ويوصل إلى كل ذي حق حقه وعلى ما أصاب أصحاب علي عليه السلام حيث كانوا.

وعلى أن لا يبغى للحسن بن علي ولا لأخيه الحسين عليه السلام ولا لأحد من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله غائلة سرا ولا جهراً ولا يخيف أحداً منهم في أفق من الأفاق^(١). وأن لا يتسمى أمير المؤمنين ولا يقيم عنده شهادة^(٢).

الصفة التي كتبها معاوية في ختام المعاهدة فيها واثق الله عليه من الوفاء بها بما لفظه بحرفه (وعلى معاوية بن أبي سفيان بذلك عهد الله وميثاقه وما أخذ الله على أحد من خلقه من الوفاء وبها أعطى الله من نفسه)^(٣).

(١) صلح الحسن الشيعي راضي آل ياسين ٢٥٩-٢٦١.

(٢) علل الشرائع ص ٢٤٩.

(٣) صلح الحسن آل ياسين.

سكوت لا صلح

لماذا الشروط مع معاوية؟

هنا شيء مهم لابد من ذكره وهو أن الصلح مثل انعطافا خطيرا في مسيرة الأمة الإسلامية إذ مثل ذلك تحولا في القيادة من اليد الهاشمية إلى اليد الأموية ويكفيينا خطورة هذا التبدل في القيادة لنصف متأملين فيها اشتهر التعبير به على ألسن الكتاب (تنازل الحسن).

ولنا مبرراتنا في هذا التأمل والترقب.

وذلك أن الإمام الحسن عليه السلام سلم الأمر بشروط شرطها على معاوية، وأخذ عليه بذلك العهود المغلظة للوفاء.

ولكن ترى هل كان الإمام عليه السلام يعتقد أو يظن أو يحتمل أن معاوية سوف يفي له بشرط من تلك الشروط؟

ألم يسمع من أبيه أمير المؤمنين عليه السلام قوله:

(والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويغدر)^(١).

ألم يعرف معاوية حق المعرفة؟

(١) نهج البلاغة ج ٢ ص ١٨٠.

هل كان الإمام الحسن عليه السلام سيفاجاً عندما يسمع منه قوله:

(ألا وإني قد كنت منيت الحسن وأعطيته أشياء وجميعها
نحت قدمي لا أني له شيء) ^(١).

والجواب عن ذلك بشكل موجز:

إننا نعتقد أن الإمام عليه السلام يعرف معاوية حق المعرفة بالمعرفة العادية لا الغيبية ويعرف بأنه لن يفي له شيء بل يتوقع منه ما هو أسوأ من ذلك وهو الاغتيال والغدر ولأجل ذلك شرط عليه أن لا يبغي له ولا لأخيه غائلة سرا ولا جهرا وعليه إذا كنا نعتقد أن الإمام الحسن عليه السلام عالماً وعارفاً بمعاوية وأنه لن يفي له شيء، فإن الشروط مع العلم بعدم الوفاء تكون لغواً، ومن هنا كان للاستنفهام عن فائدة الاشتراط على معاوية له موضوعيته، فلماذا سلم الإمام عليه السلام إليه الأمر واشترط عليه تلك الشروط مع علمه بذلك؟

والجواب عن ذلك:

أولاً: إن تسليم الإمام عليه السلام الأمر مع علمه بكل ذلك لم يكن لأجل توقعه التزام معاوية بالشروط بل هو سكوت عن حقه لعدم وجود الناصر والمعين.

وثانياً: إن تسليمه للأمر مع الاشتراط وضعه موضع الند في القوة مع معاوية لا موضع الضعيف الذي لا يملك أعواناً وأنصاراً بل موضع القوي الذي يشترط.

ثالثاً: وهو الأهم إنه بتعليقه تسليم الأمر على الوفاء بالشروط - مع علمه العادي بأن معاوية لن يفي بشيء من ذلك - منع صدق التنازل وعليه لم يكن هناك تسليم حقيقي بل هو سكوت، إذ المشروط عدم شرطه فيكون الإمام عليه السلام قد سكت عن حقه إذ لم يجد أعواناً وهذه نقطة مهمة جداً في أثر الشروط ولو عقائدياً، إذ فرق كبير بين تسليم الأمر مطلقاً وبين تعليقه على أمر مستحيل من الطرف الآخر وهو الوفاء فيكون الأمر هنا شبيهاً بقوله تعالى ﴿فَإِنْ اسْتَفْرَغَ مِنْكَ فَسَوْفَ تَرَاهُ﴾ ^(٢).

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٤٨.

(٢) سورة الأعراف آية ١٤٣.

وقد علم الله سبحانه وتعالى أن الجبل لن يستقر مكانه وأن الرؤية لن تحصل، فكذلك التنازل علق على وفاء معاوية بشروط الصلح وهو لن يحصل فلا تنازل في البين.

رابعاً: إن الإمام الحسن عليه السلام إنما سكت عن أمر الملك والحكم أما الخلافة الشرعية والإمامة الإلهية التي هي منصب ومقام من الله عز وجل وعن رسول الله ﷺ والتي لها الأثر الشرعي الكبير في الاعتقاد وفي مساءلة القبر وأخذ الأحكام وإقامة الحدود وغيرها من أمور الدين فهذه لم يتنازل عنها ولم يصلح عليها بل التزم بها وأصر عليها وردّ على معاوية عندما ادعى أن الإمام الحسن عليه السلام وجدّه أهلاً للخلافة ولم ير نفسه أهلاً لها فقد صرح المجتبى نفسه عليه السلام:

(قام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام على المنبر حين اجتمع مع معاوية، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إن معاوية زعم أنني رأيت أهلاً للخلافة، ولم أر نفسي لها أهلاً، وكذب معاوية، أنا أولى الناس بالناس في كتاب الله، وعلى لسان نبي الله ﷺ فأقسم بالله، لو أن الناس بايعوني، وأطاعوني وبصروني، لأعطيهم السماء قطرها، والأرض بركتها، ولما طمعت فيها يا معاوية، وقد قال رسول الله ﷺ: ما ولت أمة أمرها رجالاً قط وفيهم من هو أعلم منه إلا لم يزل أمرهم يذهب سفلاً، حتى يرجعوا إلى ملة عبدة العجل).

وقد ترك بنوا إسرائيل هارون، واعتكفوا على العجل، وهم يعلمون أن هارون خليفة موسى، وقد تركت الأمة علياً عليه السلام وقد سمعوا رسول الله ﷺ يقول لعلي عليه السلام {أنت من بمنزلة هارون من موسى غير النبوة فلا نبي بعدي} وقد هرب رسول الله ﷺ من قومه، وهو يدعوهم إلى الله حتى فر إلى الفار، ولو وجد عليهم أعواناً ما هرب منهم، ولو وجدت أنا

أعوانا ما بايعتك يا معاوية.

وقد جعل الله هارون في سعة حين استضعفوه وكادوا يقتلوه ، ولم يجد عليهم أعوانا ، وقد جعل الله النبي ﷺ في سعة حين فر من قومه ، لما لم يجد أعوانا عليهم وكذلك أنا وأبي في سعة من الله حين تركتنا الأمة ؛ وبايعت غيرنا ، ولم نجد أعوانا . وإنما هي السنن يتبع بعضها بعضا ، أيها الناس إنكم لو التستمتم فيما بين المشرق والمغرب لم تجدوا من ولد نبي غيري وأخي .^(١)

ففي هذا الكلام رد على معاوية وتصريح بأن الولاية والخلافة الإلهية ثابتة له فهو أولى الناس بالناس بنص كتاب الله وقول رسول الله ﷺ وأما مسألة الملك والحكم خارجاً فهو يتوقف على وجود الناصر المطيع ولو وجد لقاتل معاوية أضف إلى ذلك تصريحه بعدم خلافة معاوية وذلك عندما قال له معاوية : أما إنك يا حسن قد كنت ترجو أن تكون خليفة ولست هناك . فقال الحسن ﷺ :

(أما الخليفة فمن سار بسيرة رسول الله ﷺ وعمل بطاعة الله عز وجل ، ليس الخليفة من سار بالجور ، وعطل السنن واتخذ الدنيا أباً وأماً ، ولكن ذلك ملك أصاب ملكاً فتمتع منه قليلاً وكان قد انقطع عنه فأنخم لذته وبقيت عليه تبعته ، وكان كما قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّ فِتْنَةً لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾^(٢) .

وبذلك الرد وهذا التصريح يحدد الإمام ﷺ الصلح في غير الخلافة صفري وكبرى ، فالكبرى هي كل من سار بالجور ، وعطل السنن واتخذ الدنيا أما وأباً ليس بخليفة ، والصغرى واضحة ومعروفة بل بدئية ، وهي معاوية سار بالجور فبنى على أمير المؤمنين ﷺ وقاتله ، وقتل عهراً ومحمد بن أبي بكر واغتال مالك الأشر وغيرهم

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢٢ .

(٢) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٣٥٤ .

من أصحاب رسول الله عن كان مع أمير المؤمنين عليه السلام وأغار على أطراف الدولة الإسلامية بقيادة بسر بن أرطاة فقتل الشيوخ والأطفال وعطل السن بل عمل على خلفها فادعى أخوة زياد على خلاف حكم رسول الله ﷺ (الولد للفراش وللعاهر الحجر) كما أنه قتل المؤمنين وتبعهم وراء كل حجر ومدر وأيضاً اتخذ الدنيا أما وأبا فلم يكن الدين هدفه كما صرح في مقولته المشهورة: (ما قاتلتكم لتصلوا إلخ) والنتيجة لذلك: أن معاوية ليس بخليفة.

كما أن الخلافة فيهم بنص الكتاب وقول الرسول ﷺ فهم أولى الناس لنص كتاب الله على طهارتهم وعصمتهم ووجوب طاعتهم وحبيهم، وبهذا تخرج الخلافة الشرعية لرسول الله ﷺ عن دائرة الصلح، ولذلك شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية أن لا يسمى بأمير المؤمنين، ولا يقيم عنده شهادة إذ أن ذلك أمر خاص للخليفة الشرعي.

وبذلك أبعد الإمام عليه السلام معاوية عن الخلافة الشرعية للنبي محمد ﷺ وأكثر من ذلك فلم يتنازل له حقيقة وواقعاً بل سكت عن حقه فهو في سعة من المطالبة بحقه إذ لم يجد أنصاراً وأعواناً، وقد قال لمعاوية كما تقدم (ولو وجدت أنا أعواناً لما بايعتك) وأيضاً قال له: (وكذلك أنا وأبي في سعة من الله حين تركتنا الأمة وبايعت غبرنا ولم نجد أعواناً).

والخلاصة أن الإمام الحسن عليه السلام لم يتنازل لمعاوية عن الخلافة أصلاً ولم تكن ضمن الصلح نعم سكت عن حقه في الحكم وذلك معنى كونه في سعة وهو في ذلك كآبیه أمير المؤمنين عليه السلام.

خامساً: إنه بشروطه تلك مع علمه بعدم الوفاء أبقى بذلك باب المواجهة مفتوحاً أمامه وأمام أخيه الإمام الحسين عليه السلام عند وجود الأنصار والأعوان، فله حق المخالفة على معاوية لعدم وفائه بشيء من الشروط، وقد عرّض الإمام الحسين عليه السلام بهذا الحق وسببه في كتابه إلى معاوية حيث قال فيه:

(وإني لا أعلم فتنة أعظم على هذه الأمة من ولايتك عليها)

وأعظم نظرا لنفسي ولديني، ولأمة جدي محمد ﷺ أفضل من جهادك، فإن فعلته فهو قربة إلى الله عز وجل، وإن تركته فاستغفر الله لديني، وأسأله توفيقه لإرشاد أمري). وقال فيه أيضاً: (لأنك قد ركبت جهلك وتعرضت على نقض عهدك، ولعمري ما وفيت بشرط)^(١).

سادساً: كسر قدسية بيعة المجتمع الإسلامي لمعاوية بسبب مخالفته للشروط، وعليه فللمجتمع الحق في الوقوف ضده إلى جانب الإمام الحسن أو الإمام الحسين عليهما السلام متى ما قاما وطالبا بحقوقهما.

وبهذا يتضح لنا جليا أن الشروط وإن جعلت على معاوية وأنه لا من جهته للعلم بعدم وفائه بها، إلا أن أثرها يعود على المجتمع، بل يمكن لنا القول بأن المجتمع الإسلامي هو المعني بها. وسوف نعرض لهذه النقطة فيما بعد لأهميتها.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢١٤. مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٨٤.

آثار الصلح وتوازمه

لا أريد هنا أن أدخل في تفاصيل آثار الصلح إذ أن ثمرة البحث تظهر في تحليل قضية الإمام الحسين عليه السلام، وتوقف معقوليتها بل ومشروعيتها على الصلح وشروطه، فلنذكر الآثار هنا بشكل مجمل وموجز وسوف نعود لهذا البحث فيما بعد في الموضع المناسب إن شاء الله.

فمن الآثار المهمة ذات الأثر الكبير في قضية الإمام الحسين عليه السلام:

أولاً: عدم الحق لمعاوية في إلزام الحسن أو الحسين عليهما السلام بأية بيعة بعده.

ثانياً: المسلمون في حل من أية بيعة يعقدها معاوية لأحد بعده غير الإمام الحسن أو الإمام الحسين عليهما السلام.

ثالثاً: يجب على المسلمين مبايعة الإمام الحسن عليه السلام إن كان حياً أو الإمام الحسين عليه السلام بعده عند هلاك معاوية.

رابعاً: إن هذه الأمور ملزمة لجميع المسلمين حتى لأهل الشام الذين هم تحت يد معاوية وسنده.

خامساً: دخول المجتمع الإسلامي بشكل عام والكويت بشكل خاص تحت يد الحكم الأموي وسوف نوضح أثر هذا الأمر في قضية الإمام الحسين عليه السلام فيما بعد فانتظر.

ونكتفي بهذا الرد السريع للأثار للتنبه على أن الصلح يعني قضية الإمام الحسين عليه السلام مباشرة.

وقفة تعجب!

الغريب ممن كتب ويبحث صلح الإمام الحسن عليه السلام بحث عنه من جهة الإمام الحسن عليه السلام ولم يبحث عنه من جهة معاوية.

لماذا اختار الصلح مع انتظام جيشه ومع علمه بحال جيش الإمام الحسن عليه السلام وضعفه واختلافه وتعدد أهدافه وطمع قياداته؟

فهو من اشترى ضائرت قيادات الجيش، وطمعت في عطائه رؤساء العشائر والمنافقون، بل أكثر من ذلك فقد عرضوا عليه تسليم الإمام الحسن عليه السلام إليه وفي كلام الإمام عليه السلام دلالة على ذلك.

كما أن الكثير يطمعون في معاوية لأنه يفضل في العطاء، وذلك مطلب لرؤساء العشائر وشيوخهم والمنافقين خصوصا الذين فقدوا امتيازاتهم السابقة على عهد أمير المؤمنين عليه السلام.

كما أنهم كانوا يرون في الإمام الحسن عليه السلام شخصية أبيه الشديدة في ذات الله فإنه سوف يسر بهم سيرة أبيه عليه السلام في التسوية في العطاء فلن يزيد في عطائهم وهم يرون أنفسهم أحق بالتفضيل من سائر المسلمين وإلى غير ذلك من الأمور التي عصفت وضعضعت جيش الإمام الحسن عليه السلام.

إذاً قتال الإمام الحسن عليه السلام لن يكلف معاوية الكثير من العناء بل لعله لن

يحتاج إلى قتاله ليصل إلى مآربه، فقد عُرض تسليمه عليه فلو وافق على تسليمه أو قتله لكفي أمر جيش الإمام الحسن عليه السلام بكل فئاته إذ سوف يدخل بذلك الجيش في فتنة عمياء وحرب داخلية فيما بينهم هوجاء وهي كقيلة أن تكفيه أمر الجيش وقتاله بجميع فئاته وينأى هو بنفسه عن تبعات قتل الإمام الحسن عليه السلام إذ سوف يعلن أن جيشه هو الذي قتله، وعلى كل فله في مثل ذلك تجربته الناجحة في صفين التي بسببها انقسم جيش أمير المؤمنين عليه السلام ووقعت الفتنة حتى شهرت السيوف في وجه أمير المؤمنين عليه السلام وكاد أن يقتل وكفته تلك الفتنة القتال بل كفته هزيمة محققة.

كما أنه لن يكون في حرج من وجود الإمام الحسن عليه السلام لأي أمر يريد إبرامه لاسيما أمر استخلاف ابنه يزيد (لح) ولن يستطيع أحد أن يعارضه في ذلك أو يعترض عليه، ونجد في جواب الأحنف بن قيس لمعاوية عند إرادته تنصيب يزيد التصريح بأن له ذلك لو كان دخوله العراق عنوة دون عهد وشرط، أما وقد أعطى اليهود والشروط على نفسه فليس له ذلك قال له:

(فاعرف من تسند إليه الأمر بعدك ثم اعص من يأمرك ولا يفررك من يشير عليك ولا ينظر إليك، مع أن أهل الحجاز وأهل العراق لا يرضون بهذا مادام الحسن حيا، وقد علمت أنك لم تفتح العراق عنوة ولم تظهر عليه مقصدا ولكنك أعطيت الحسن بن علي من عهود الله ما قد علمت ليكون له الأمر بعدك)^(١).

ويكفي هنا موقف الأحنف من معاوية وإن لم يؤثر موقفه في ردع معاوية إلا أن قبول معاوية الصلح والشروط جعل عليه لكل محتج سبيلا وأصبح بذلك وجود الإمام الحسن عليه السلام يمثل ثقلا وحرجا على السياسة الأموية، وإن لم يكن مانعا عنها حتى أنه روي أن معاوية لما أراد تنصيب ابنه لم يكن شيء أثقل عليه من وجود الإمام الحسن عليه السلام أضف إلى ذلك لوازم الصلح الأخرى.

فبكل ذلك تتضح أهمية الصلح وخطأ معاوية في حساباته ولكن لله الأمر

فقدروه ودهاؤه لم يسعفاه هنا وفي ظني أنه لو فطن إلى ذلك والتفت إليه فوافق على قتل الإمام الحسن عليه السلام أو تسليمه ولم يعرض الصلح لكان ملكا مطلقا بلا ند ولا منازع ولعل تقطنه المتأخر لذلك هو الذي حدا به للإعلان عن نقضه المبكر للصلح وعدم وفائه بالشروط.

: وإن كنا نعتقد أنه كان معتمدا منذ الوهلة الأولى التي عرض فيها الصلح على غدره وعدم الالتزام للإمام الحسن عليه السلام بشيء من شروطه فيكفي أمر أي مقاومة محتملة.

معاوية والشروط

ملك معاوية رقاب المسلمين وأصبح زمام أمورهم بيده وسرعان ما أفصح عما كان يكتنه في نفسه ويطمح إليه فقد قال بعد دخوله الكوفة:

(والله ما قاتلتكم لتصلوا ولتصوموا ولتحجوا، ولا لتزكوا إنكم لتفعلون ذلك، ولكني قاتلتكم لأتأمر عليكم، وقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون، ألا وإني كنت منيت الحسن وأعطيته أشياء، وجميعها تحت قدمي، لا أفي بشيء منها)^(١).

ولهذه الكلمات من معاوية احتمالان:

الأول: أنه أفصح عما كان ينويه من الغدر والنكوث بالعهود التي أعطاها للإمام الحسن عليه السلام.

الثاني: أنها كانت تنبئ عن أسف معاوية في إقدامه على الصلح وقبوله للشروط بعد أن رأى واقع الناس في الكوفة وهو بذلك يحاول إثارة الإمام الحسن عليه السلام فلعله يرجع عن الصلح وقد فهم ذلك بعض أصحاب الإمام عليه السلام وقال له: (والله ما أريد بها غيرك)، ولكن الإمام عليه السلام سكت ومعاوية قد أشهد على نفسه وهذا هو أرجح الاحتمالين.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٥٣ / شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد ج ١٦ ص ٤٦

ثم إن معاوية سلب زياداً الذي ادعى أخوته على خلاف حكم رسول الله ﷺ (الولد للفراش وللعاهر الحجر) سلطه على العراقيين البصرة والكوفة فتبع فيهما المؤمنين، وفعل فيهم فعل فرعون في بني إسرائيل فأخاف الأمنين وقتلهم وتبعهم وراء كل حجر ومدر ولم يترك شرطاً إلا نقضه.

الإمام الحسن عليه السلام والصلح

على رغم إعلان معاوية لنقضه الصلح وعدم وفائه بالشروط إلا أن الإمام الحسن المجتبي عليه السلام بقي ملتزماً بالصمت والسكوت تجاه ذلك فلم يحرك ساكناً تجاه الحرب نعم قام ببعض الردود على معاوية في بعض دعاويه أو مخالفاته ولأجل ذلك برز الاستفهام حول ذلك:

لماذا لم ينقض الإمام عليه السلام العهد كما نقضه معاوية؟

وهذا الاستفهام وإن كان يفهم جوابه مما تقدم إلا أنه لا بأس من الإجابة عليه هنا بشكل خاص.

هذا الاستفهام هو من الاستفهامات التي أثرت في حياة الإمام الحسن عليه السلام وقد أجاب عنها فبعد أن خطب معاوية في الكوفة وأعلن عدم وفائه للإمام الحسن عليه السلام بشيء بقوله:

(ألا وإني كنت منيت الحسن وأعطيته أشياء كلها تحت قدمي لا أفي بشيء منها).

قال بعض أصحاب الإمام عليه السلام وهو المسيب وسليمان بن صرد:
(والله ما أراد بها غيرك).

قال الإمام عليه السلام: فما ترى؟

قال: أرى أن ترجع إلى ما كنت عليه، فقد نقض ما كان بينك وبينه^(١).

فهذا العرض هو بنفسه مفاد ذلك الاستفهام المتقدم وإن كان بصورة أخرى وقبل ملاحظة جواب الإمام عليه السلام لابد من ملاحظة بقية كلام المسيب إذ قال فيه:

(ما ينقضي تعجبي منك، بايعة معاوية ومعك أربعون ألف، ولم تأخذ لنفسك وثيقة وعقداً ظاهراً أعطاك أمراً فيها بينك وبينه) ثم قال ما تقدم.

ومن هذا الكلام نفهم أن هذا المتعجب لم يكن تعجبه في عمله فهو إما غافل أو متغافل عن حال جيش الإمام عليه السلام وإلا فهو مندفع للقتال بعيد كل البعد عن معرفة الحال، ومجريات الأحداث وما عصفت بالجيش من الأهواء، والأطماع التي مزقته وفرقته.

سبحان الله! هذا الخليط الذي لم يختلف أحد في عدم قدرته على خوض أي معركة ضد معاوية يراه المسيب كله إلى جانب الإمام الحسن عليه السلام إذ يقول: (معك أربعون ألف) مقاتل من ذلك نفهم أن هذا العرض - الرجوع إلى ما كانوا عليه - لم يكن من عارف بالأمور ملتفت إلى الحال التي وصل إليها أصحاب الإمام عليه السلام، بل هو مندفع للقتال يرى الجميع مثله. فلم يحركه نقض معاوية فقط بل كان تعجبه من الركون إلى الصلح مع وجود أربعين ألف مقاتل!

وبعد ذلك فلنصنع ذلك الاستفهام (لماذا لم ينقض الإمام عليه السلام العهد كما نقضه معاوية) بشكل آخر يمكن أن يكون أطروحة باحث لا استنكار مندفع، ولا بد لنا قبل ذلك من إثارة استفهام ذكرناه سابقاً له الأثر هنا وهو:

«إذا أعلن معاوية رفضه وعدم التزامه بالشروط والعهد بهذه السرعة؟ وذلك بعد دخوله الكوفة مباشرة، ولم ينتظر حتى يتعرف على ذلك المجتمع

وأحواله ثم يتخذ قراره بشأن الشروط ولا أقل أنه لا يعلن نقضه لها بهذه السرعة وبهذه الصراحة وإن خالفها عملياً.

وبعد هذا فلنصغ ذلك الاستفهام بأسلوب آخر فنقول:

(هل كان من الصالح أن ينقض الإمام الحسن عليه السلام الصلح ويدعو إلى القتال؟).

ترى لو نقض الإمام عليه السلام عهده مع معاوية وأعلن الحرب عليه ألن يشيع أن الإمام الحسن عليه السلام خان العهد فإن قاتل وقتل فإننا لأجل خيانة العهد، ولأجل ذلك أجاب الإمام عليه السلام المسيب على عرضه للقتال ونقض الصلح بقوله:

(يا مسيب إن الغدر لا خير فيه ولو أردت لما فعلت)^(١).

ثم إنه لو نقض صلحه مع معاوية فهل سيجد جيشاً غير جيشه السابق؟

وهل سيجتمع ذلك الجيش له ثانية؟

وخصوصاً إذا علمنا أن منهم من كاتب معاوية سراً وهو تحت راية الإمام الحسن عليه السلام وبعضهم أراد قتله وقد ذكر صاحب البحار:

(وكتب جماعة من رؤساء القبائل إلى معاوية بالسمع والطاعة له في السر، واستحثوه على السير نحوهم، وضمنوا له تسليم الحسن عليه السلام عند دنوهم من عسكره أو الفتك به)^(٢).

إذا كانوا - وهم تحت إمرة الإمام الحسن عليه السلام - قد ضمنوا لمعاوية ذلك، فما هو الحال وقد صاروا علناً تحت إمرة معاوية فلا مانع لديهم أن يجهروا بذلك بل ويشهروا السيوف في وجه ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله فإذا دواعي السكوت وعدم التحرك لا زالت قائمة لم تتغير بل ازدادت سوء فلا موضوع لنقض العهد والرجوع إلى الحرب.

وبعد ذلك نقول: إنها سارع معاوية لإعلانه الصريح بنقض المعاهدة لما رآه في

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٥٧.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٥٧.

الناس من طمعهم في أمواله ورغبتهم في عطائه وأن ما كتبوه إليه من الاستعداد لتسليم الإمام الحسن عليه السلام ليس كذبا وبجرداً عن الواقع بل هو واقعهم.

فأعتقد أن معاوية أسف على ما أعطاه للإمام الحسن عليه السلام من العهود والمواثيق والشروط، وأدرك خطأه في تقديراته وخانه دهاؤه وأوقعه في شرك غدره. فلذلك نعتقد أنه التفت إلى ذلك فسارع إلى إعلان نقضه العهود وصرح بعدم وفائه بالشروط في محاولة منه لتدارك الموقف ففعل الإمام الحسن عليه السلام يغضب لإعلانه ذلك ويعلن الحرب، فيأخذه ويقتله وكذا أخاه الحسين عليه السلام والخلص من شيعتهما فلا يبقى لأحد بعدهما في الخلافة مطمع.

ولكن الإمام الحسن عليه السلام بحلمه - فهو حليم آل محمد صلوات الله عليهم وبعد نظره - يدرك ما وقع فيه معاوية وما يحاوله الآن فلم تثره تلك المحاولات والاستفزات، فقد أصبح ندا لمعاوية بصلحه وشروطه بدون جيش وقوة تلزم معاوية، كما أصبح صاحب الموقف والكلمة بعد معاوية بل حتى في حياة معاوية فمتى وجد معينا يركن إليه وناصرًا يعتمد عليه فله أن يتحرك لأن معاوية قد نقض عهده وخالف صلحه.

والنتيجة لكل ما تقدم أنه ليس من الصالح نقض العهد والصلح من طرف الإمام الحسن عليه السلام وإن نقضه معاوية.

اغتيال ابن الرسول ﷺ

خرج الإمام الحسن ﷺ من الكوفة وتوجه إلى المدينة فأقام بها وبقي ساكنا صابرا محتسبا ملتزما بصلحه وعهده ولكن معاوية لما أراد أن يعقد البيعة ليزيد لم يكن شيء أثقل عليه من أمر الإمام الحسن بن علي ﷺ كما ذكر ذلك أبو الفرج الإصفهاني وسعى للغدر واغتيال الإمام الحسن ﷺ وقد ذكرنا سابقا أن الإمام الحسن ﷺ كان عارفا بحقيقة معاوية وما يضمره من الخيانة ونقض العهد، بل ومتوقعا محاولة اغتياله ومع ذلك صبر فلان يقال غاله معاوية خيرا من أن يقال أسره وأطلقه وقتلنا أيضا: إنه لما كان متوقعا ذلك شرط على معاوية:

(أن لا يبغي للحسن بن علي ولا لأخيه الحسين ولا لأحد من أهل بيت رسول الله ﷺ غائلة سرا ولا جهرا ولا يخيف منهم أحدا في أفق من الأفاق)^(١).

وفي هذا البند وضوح كامل لما كان يتوقعه الإمام الحسن ﷺ من معاوية، وخصوصا إذا وجد نفسه محرجا من وجود الإمام الحسن ﷺ ومن شروطه، وخصوصا شرطه:

(أن يكون الأمر للحسن ﷺ من بعده فإن حدث به

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٥٦.

حادث فلاخيه الحسين عليه السلام وليس لمعاوية أن يمهّد به إلى أحد).

إن هذه المادة من الشروط تستدعي المادة السابقة فحيث إن معاوية لن يفِي بهذه، ولن يدع التفكير في البحث عن طريقة لإبعاد الإمام الحسن عليه السلام إذ ذلك مقتضى طبعه، فضلاً عما إذا وجد نفسه محرجاً من وجوده ولذلك فلا بد من النص عليها، إذ هو أمر متوقع من معاوية وهذا فعلاً ما حصل فقد سعى في اغتياله سرا.

وذلك أن التخلص من الإمام الحسن عليه السلام بشكل علني ليس له مبرراته فربما أثار الرأي العام ضده فالطريقة المثلّي التي برع فيها معاوية هي الاغتيال، وخصوصاً بالسّم ولكن كيف يصل إلى ذلك الهدف؟

وجد في ابنة الأشعث زوجة الإمام الحسن عليه السلام الطريق القصير إليه فأغراها بالأموال ووعدّها بوعود قال أبو الفرج الأصفهاني:

(أرسل معاوية إلى ابنة الأشعث: إني مزوجك بيزيد ابني علي أن تسمي الحسن بن علي ويمث إليها بمائة ألف درهم فقبلت وسمت الحسن فسوغها المال ولم يزوجها منه)^(١).

نعم اغتيال معاوية الإمام الحسن المجتبي ابن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن هو الهدف الوحيد فسوف يكون اغتياله طريقاً للتخلص من كل المعارضة المحتملة لتنصيب يزيد (لعنه الله)، ولأسبى الإمام الحسين عليه السلام، وذلك لأنه يعلم أنه بغدره بالإمام الحسن عليه السلام سوف يلجئ الإمام الحسين عليه السلام إلى الطلب بدمه وحيث إن القتل كان غدرًا وغيلة فلن يكون هناك دليل مادي يثبت تورطه في اغتيال الإمام الحسن عليه السلام فأى محاولة من الإمام الحسين عليه السلام للطلب بثأر أخيه عليه السلام سوف يستغلها معاوية إلى جانبه بعنوان نقض العهد الذي كان بينه وبين الحسين عليه السلام.

فإذا فاتته الفرصة في صلحه مع الإمام الحسن عليه السلام فلن تفوته مع الإمام الحسين عليه السلام وأما المعارضة المحتملة لأهل العراق فحيث إن القتل كان غدرًا وغيلة فإن الاحتجاج عليهم سهل فليس هناك دليل مادي أو شاهد عيان يثبت تلك الدعوة،

فإذا طالب الإمام الحسين عليه السلام بدمه فسوف يدعي معاوية أن الإمام الحسين عليه السلام اتهمه بقتل أخيه وخرج عليه ونقض بذلك العهد والصلح ومثل تلك الدعوى ليست بالصعبة على معاوية.

إذا ففي اغتيال الإمام الحسن عليه السلام خطر كبير حتى على الإمام الحسين عليه السلام وسيوضح ذلك لاحقا إن شاء الله .

وفعلا اغتال معاوية الإمام الحسن المجتبي عليه السلام بعد أن أغرى ابنة الأشعث ومناها فندست إليه السم الذي أرسله معاوية لها فمزقت أحشاءه، وقطعت أمعاءه حتى قال سلام الله عليه كما روي عنه:

(لقد سقيت السم مرارا ما سقيته مثل هذه المرة لقد لفظت قطعة من كبدي فجعلت أقلبها بعود معي)^(١).

وهكذا قضى نجه أبو محمد عليه السلام واستراح من هم هذه الدنيا الدنية وغمها بعد أن جرعت أمة جده الغصص والظلم والظيم ومع كل هذا إلا أن دور أبي محمد عليه السلام وعطاءه لم ينته بموته وكذا الظلم تجاهه لم ينته بعد فهو المظلوم حيا وميتا. فصلوات الله وسلامه عليك يا أبا محمد حيا وميتا ورحمك الله.

(فو الله لن عزت حياتك لقد هدت وفاتك ونعم الروح روح عمر به بدنك ونعم البدن بدن ضمه كفئك، ولم لا تكون كذلك وأنت سليل الهدى وحليف أهل التقى وخامس أصحاب أهل الكساء غذتك كف الحق، وريت في حجر الإسلام وأرضعتك ثدي الإيمان فطبت حيا وميتا، فعليك السلام ورحمة الله وبركاته وإن كانت أنفسنا غير قالية لحياتك ولا شاكاة في الخيار لك)^(٢) ..

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٥٦.

(٢) محمد ابن الحنفية على قبر الحسن عليه السلام صلح الحسن ص ٣٦٦.

لماذا الاغتيال

المعروف والمشهور أن معاوية اغتال الإمام الحسن عليه السلام لأنه كان يريد أن يعهد إلى ابنه يزيد وكما ذكرنا سابقا أنه لم يكن شيء أثقل من وجود الإمام الحسن عليه السلام على معاوية فدرس إليه السم وقتله ولكن لماذا التخرج من وجود الإمام الحسن عليه السلام ؟

فإن معاوية لم يترك شرطا من شروط الصلح إلا نقضه قولاً وعملاً، فلماذا يتخرج من وجود الإمام الحسن عليه السلام في خصوص هذا الأمر؟

فهل أصبح معاوية ضعيفا بحيث يخاف من وجود الإمام الحسن عليه السلام ويراه مانعا من البيعة ليزيد؟

أو أن الإمام الحسن عليه السلام أصبح من القوة بحيث يستطيع أن يهدد ويمنع مخططات معاوية وأهدافه؟

أو أن هناك أسبابا ودوافعا أخرى لدى معاوية؟

أما أن معاوية أصبح من الضعف بحيث يخاف من وجود الإمام الحسن عليه السلام فالظاهر أنه لا دليل على ذلك بل لا يزال في قوته بل في أوجها أيضا وأما أن الإمام الحسن عليه السلام قويت شوكة بمستوى يستطيع أن يهدد بها معاوية أو أن يمنعه من تنفيذ مخططاته وأهدافه أو يردع بها مخالفاته ويوقف تعدياته فإني لا أعتقد أن الإمام عليه السلام بلغت قوته العسكرية من الانتصار والأعوان الثقة المأمونين إلى الحد الذي يستطيع أن

يهدد معاوية أو يوقفه عند حد.

إلا أننا لا ننكر بذلك بداية تنامي قوته الاجتماعية بل العسكرية أيضا ولعلنا نجد في موقف الأحنف بن قيس ما يدل على ذلك بوضوح ففي جوابه لمعاوية قال:

(فاعرف من تسند إليه الأمر بعدك، ثم اعص من يأمرك، ولا يغررك من يشير عليك ولا ينظر إليك، مع أن أهل الحجاز وأهل العراق لا يرضون بهذا مادام الحسن حيا، وقد علمت أنك لم تفتح العراق عنوة، ولم تظهر عليه مقصا، ولكنك أعطيت الحسن بن علي من عهود الله ما قد علمت، ليكون له الأمر بعدك، فإن تف فأتت أهل الوفاء، وإن تغدر تظلم. والله إن وراء الحسن خيولا جيادا، وأذرا شدادا، وسيوفا حدادا، وإن تدن له شبرا من غدر تجد وراءه باعا من نصر، وإنك تعلم من أهل العراق، ما أجوك منذ أبغضوك، ولا أبغضوا عليا وحسنا منذ أحبوهما، وما نزل في ذلك غير من السماء، وإن السيوف التي شهروها عليك مع علي يوم صفين لعلى عواتقهم، والقلوب التي أبغضوك بها لبين جوانحهم)^(١).

وهنا نجد هذا الكلام من الأحنف بن قيس يطلعه بكل ثقة من موقع القوة والتهديد لمعاوية ولولا وجود القوة لما وقف الأحنف هذا الموقف من معاوية بهذه الجرأة والصراحة.

ولكن الذي نعتقده أن الأمر هنا لا يكشف عن تنامي القوة في أصحاب الإمام الحسن عليه السلام إلى درجة يهدد بها معاوية. وأما ما ذكره الأحنف بن قيس فنعتقد أنه نابع من حبه وولائه لأبي محمد الحسن عليه السلام وخوفه عليه بل وتفانيه في إبعاد السوء والشر عنه، وأيضا موقفه ذلك هو كلمة حق أمام سلطان جائر كما أن شخصيته القوية في ذات الله اقتضت منه ذلك الموقف وكذلك بطولته التي عرف بها وعدم خشيته معاوية كل ذلك أوقفه ذلك الموقف من معاوية هذا أولا.

ثانياً: لم يعرف من غيره مثل ذلك الموقف. ولو نقل فهو لا يمثل الرأي العام بل لا يمثل سوى رأي الخلف من أصحاب أبي محمد عليه السلام وهم قلة. ولتلا نضايق أحدا نقول: إن لتنامي القوة شيئا من التأثير في موقف معاوية أو خوف تناميها ولكن ليس إلى الحد الذي تمنعه من تنفيذ خططاته أو تهدد استقرار حكومته.

والذي نراه أنه السبب الأكثر وجاهة لتخوف معاوية من الإعلان بالمعهد ليزيد (لح) مع وجود الإمام الحسن عليه السلام أولاً: العهد الذي أخذه الإمام عليه السلام على معاوية حيث جعل من الإمام عليه السلام ندا لمعاوية مما مثل ثقلا عليه لم يستطع أن يتجاهله فكيف يعهد لمثل يزيد وهنالك شخص ند لمعاوية نفسه وبعبارة أخرى إن شخصية الإمام الحسن السياسية مثلت ثقلا على معاوية، وقد روي أنه لما أراد أن يعهد إلى يزيد لم يكن عليه شيء أنقل من وجود الإمام الحسن عليه السلام.

وثانيا: عظمة شخصية الإمام الحسن عليه السلام فقد كان خليفة لأمير المؤمنين عليه السلام وعظم شأنه وعلمه وقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله كل ذلك جعل معاوية يحسب لشخصيته ومكانته الاجتماعية والدينية حسابا يمنعه من العهد إلى يزيد.

ثالثا: وهو الأهم إذ مع كل ما تقدم سابقا فقد أعلن عدم وفائه بشيء للإمام الحسن عليه السلام وعظمة شخصية الإمام عليه السلام وقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله وشخصيته السياسة كل ذلك لم يمنع معاوية من نقض شروطه قولاً وعملاً نعم تلك الأمور مؤثرة في الجملة ولكن ليست إلى الدرجة التي توقف معاوية عند حد أو تمنعه من نقض العهد والذي نعتقد أنه السبب الحقيقي والأهم هو خول الشخصية التي اختارها لمنصب ولاية عهده ووضاعتها واعتقاد معاوية نفسه عدم لياقتها به واقتناعه بعدم أهليتها له فشخصية يزيد وما كان منشغلا به من اللهو واللعب أمر مشهور معروف ولهذا الأمر أهميته في تردد معاوية بل وتوقفه مع وجود الإمام الحسن عليه السلام بل اختيار معاوية لتلك الشخصية أثار حتى المقربين له من بني أمية وسوف يأتي بيان ذلك.

رابعا: إن اغتيال الإمام الحسن عليه السلام سوف يكون سببا لتصفية كل المعارضة المحتملة في المدينة والتي أهمها معارضة الإمام الحسين عليه السلام الذي لن يسكت لاغتيال

أخيه الحسن عليه السلام فلا بد له من الثأر بقتل قاتله.

وقد صرح الإمام الحسين عليه السلام بذلك عندما أخبره أخوه المجتبى عليه السلام بتقطع كبده قال :

(رأيت يا أخي كبدي في الطست ولقد عرفت من دهاني،
ومن أين أتيت فما أنت صانع يا أخي؟

فقال الإمام الحسين عليه السلام : أقتله والله^(١) .

وهنا نجد تصريح الإمام باستعداده للثأر لأخيه عليه السلام مما يدخله في المواجهة مع معاوية ويكون ذلك طريقاً لمعاوية للتخلص من الإمام الحسين عليه السلام أيضاً هذه هي أهم أسباب اغتيال الإمام الحسن عليه السلام ومن الواضح أن الرابع هو أخطرها إذ فيه تصفية لأهل البيت عليهم السلام وسوف يتبعها تصفية أصحابهم وشيعتهم الباقين. وسيُضح هذا الأمر وعظمة دور الإمام الحسن عليه السلام حتى بعد وفاته في البحث اللاحق إن شاء الله.

الحسن يفلدي الحسين

ذكرنا أن الأمر الرابع هو أهم وأخطر أسباب الاغتيال وأهدافه ولكن هل نجح معاوية في ذلك؟ وهل استطاع أن ينفذ مخططاته؟ لم ينجح معاوية في تحقيق أهدافه أو تنفيذ مخططاته بل فشل مخططه وكان سبب فشله امتناع الإمام الحسن عليه السلام عن الإفصاح باسم قاتله ووصيته لأخيه الحسين عليه السلام بعدم إهراق الدم في أمره فقال له:

(لا أخبرك به أبدا حتى ألقى رسول الله ﷺ)^(١).. وفي خبر آخر: (ما تريد منه؟ تريد قتله؟ إن يكن هو هو فإله أشد نقمة منك وإن لم يكن هو فما أحب أن يؤخذ بي بريء)^(٢).

وروي عنه أيضا: (بالله أقسم عليك أن لا تهريق في أمري عجمة من دم)^(٣).

امتنع الإمام الحسن عليه السلام من إخبار أخيه بقاتله بل أوصاه بعدم إراقة عجمة من دم في أمره.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٥١.

(٢) المصدر السابق ج ٤٤ ص ١٥٦.

(٣) المصدر السابق ج ٤٤ ص ١٥٩.

واعتقد أن الإمام الحسن عليه السلام قد قِيمَ الموقف بعده، ونظر إلى أبعاده وخطورة موقف أخيه الإمام الحسين عليه السلام، والتفت إلى هدف معاوية من الغدر به واغتياله، فأوصى أخاه بتلك الوصية، وبذلك فوت الإمام الحسن عليه السلام الفرصة على معاوية في القضاء على الإمام الحسين عليه السلام، فقدم دمه الشريف فداء لأخيه الإمام الحسين عليه السلام.

إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ولم ينته هنا، فإن فانت معاوية تلك الفرصة فقد ساحت له فرصة أخرى أكبر وأخطر تضمن له تحقيق ما فاته وكانت الفرصة في وصية الإمام الحسن عليه السلام، وذلك أن الإمام الحسن عليه السلام قد أوصى بدفنه عند قبر جده رسول الله ﷺ أو بتجديد العهد به على اختلاف في ذلك فقد ورد كلا الأمرين. قال في وصيته لأخيه الحسين عليه السلام:

(وأن تدفني مع رسول الله ﷺ، فإنني أحق به وببيته)^(١).

وفي رواية أخرى عن الصادق عليه السلام:

(فقال يا أخي: احملني على سريري إلى قبر رسول الله ﷺ لأجدد به عهداً)^(٢).

وعلى كل فنعلم أنه هناك وصية من الإمام الحسن لأخيه الحسين عليه السلام، بموجبها سوف يؤتى بجنازته إلى قبر جده رسول الله ﷺ للدفن أو للزيارة.

وهنا استفاد معاوية والحزب الأموي من هذه الوصية استفادة كبرى، فحيث إن قبر الرسول ﷺ في إحدى حجرات بيته ولعائشة تسع الثمن منه، فيمكن استغلال ذلك للزج بها في فتنه عمياء وإقحامها في النزاع الهاشمي الأموي فتكون طرفاً في النزاع بل يمكن أن تجعل واجهة النزاع عوضاً عن الحزب الأموي فإذا نجحوا في ذلك تحول النزاع عن واقعه وعن طرفيه الحقيقيين بني هاشم وبني أمية إلى طرف المرأة وأصبح بذلك النزاع بين بني هاشم والمرأة وبذلك يكفى معاوية أمر مواجهة الإمام الحسين عليه السلام وأمر تبرير تلك المواجهة.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٥١.

(٢) ن ٥٩ ص ١٥٩.

ثم إن ذلك الطرف لا يحتاج إلى الكثير من الجهد لإثارته ضد بني هاشم عامة وضد الحسين عليه السلام خاصة فهي امرأة فإنارتها سهلة هذا أولا.

وثانيا: إن أمر استعدادها النفسي للمواجهة شيء مفروغ عنه ، فهؤلاء ابنا علي وفاطمة، وهي المتورة منهم ، إذ أنها قد دخلت معهم في تلك المواجهة الدامية في راقعة الجمل وهزمت فيها، وأعيدت إلى بيتها راغمة، ولا زالت تحمل صور تلك المشاهد الدامية ومرارة الهزيمة، فهذه الرواسب النفسية لتلك الحرب موجودة فلا تحتاج إلا إلى القليل من الإثارة تجاه أبناء علي عليه السلام.

وحيث إن دفن الإمام الحسن عليه السلام إلى جوار جده رسول الله صلى الله عليه وآله وفي بيته أو تجديد العهد بزيارته أمر لا يستدعي ذلك الموقف من بني أمية أو من المرأة ، فلا بد لهم من طريقة وحجة ليقفوا بها في وجه بني هاشم، إذ أن موقفهم في المنع من دفن الإمام الحسن عليه السلام لن يكون مبررا وفي صالحهم، فمن المحتمل بل المؤكد أنهم إذا عارضوا دفن الإمام عليه السلام أن يدخلوا في حرب مع بني هاشم، ومن الواضح أنها لن تكون في صالح الحزب الأموي لدى الرأي العام، إذ أنهم يمنعون دفن الإمام عليه السلام إلى جوار جده دون مبرر، كما أن بني هاشم إن قاتلوهم فإنما قاتلوهم فدعا لهم لاعتراضهم جنازة الإمام الحسن عليه السلام ومنع دفنه في بيت جده صلى الله عليه وآله، كما أن الحزب الأموي لا دخل له في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله.

فلا بد من طريقة ما للدخول في المواجهة مع بني هاشم وبصورة تجعل الموقف إلى جانب بني أمية.

وهنا تبرز الحاجة الماسة إلى إثارة المرأة تجاه دفن الإمام الحسن عليه السلام وضد بني هاشم، فحيث إنها زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله، ولها شخصيتها المعروفة فإذا اعترضت طريق الجنازة ومنعت دفن الإمام عليه السلام إلى جوار جده ووقف بنو أمية إلى جانبها كان موقفهم قويا ومبررا أمام الرأي العام وإن كانت حججهم وحجة المرأة ضعيفة.

والذي جعلنا نعتقد أن هناك غططا قد أعد له مسبقا بتلك الصورة التي ذكرناها، هو تسارع الأحداث وسرعة إقحام المرأة في الصراع ودقة توقيت ذلك، والأسلوب الذي استخدم لإثارته بمفاجئتها بالموقف، وما ادعي له من لوازم وآثار

من ذهاب فخر أبيها وصاحبه، كما أن في جواب المرأة لمروان الذي سنذكره دليلاً على أنها أثرت في ذلك الوقت، ولم يكن لديها تفكير في ذلك، حتى أنها لم تعرف كيف تتصرف، حتى سألت مروان: (وماذا أفعل؟) كما أنها تعلم بأحقية الإمام الحسن عليه السلام بالدفن إلى جوار جده فهو أحق ببيته من غيره، ولا فائدة لها في منعه، إذ أن دفنه هناك لا يمثل أي خطر عليها أو ضرر، ومنعه لا يجر لها أي مصلحة أو نفع.

فمن هذه الأمور نعلم أن الأمر لم يكن من تدبير المرأة بل كان من تخطيط الحزب الأموي.

والمهم أن الحزب الأموي بقي متيقظاً لمجريات الأمور ومستجداً للأحداث، مراقباً لها بدقة متناهية، حتى تحرك المركب الهاشمي مشيعاً زعيمه وإمامه ومودعاً له، في مركب مهيب تعلوه الكآبة والحزن ويحوطه البكاء والتحجب.

وفي هذه اللحظات تحرك الحزب الأموي، وفي حال اشتغال بني هاشم بالتشيع تحرك بشكل سريع جداً ليكون صاحب الموقف وسيده.

تحرك مروان تجاه المرأة مسرعاً:

(فلما فرغ (الحسين) من شأنه وحمله ليدفنه مع رسول الله ﷺ ركب مروان بن الحكم طريد رسول الله ﷺ بغلة وأتى إلى عائشة فقال لها: يا أم المؤمنين إن الحسين عليه السلام يريد أن يدفن أخاه الحسن مع رسول الله ﷺ والله إن دفن معه ليذهبن فخر أبيك، وصاحبه عمر إلى يوم القيامة.

قالت: فما أصنع يا مروان؟

قال: الحقني به وامنيه من أن يدفن معه.

قالت: وكيف أحققه؟

قال: اركبي بغلتي هذه، فنزل عن بغلته وركبتها، وكانت توز الناس، وبني أمية على الحسين عليه السلام وتحرضهم على منعه مما

همّ به^(١).

فهذا النص يكشف أن الموقف كان مخطئا له، ولم يكن مرتجلا ووليد ساعته، وأن إقحام المرأة في القضية كان بنر أمية وراءه، إما بإشارة من معاوية مباشرة أو بالواسطة، وذلك أن مروان لم يكن واليا على المدينة في ذلك الوقت، ولم يكن ليتخذ القرارات المهمة بنفسه، ولا سيما قرار الحرب بل كان يكتب بها إلى معاوية ومن الواضح جدا أن إعلان الحرب والمواجهة مع بني هاشم ليس من الأمور العادية التي لا يحاط بها معاوية علما^(٢). أو يوكل أمرها إلى مروان مطلقا، بل وكذا إقحام المرأة أيضا ليس من الأمور العادية وقد ذكر أنه:

(لما مات الحسن بن علي بعث مروان بن الحكم إلى معاوية يخبره أنه مات. قال وبعث سعيد بن العاص رسولا آخر يخبره بذلك، وكتب مروان يخبره بها أوصى به حسن من دفنه مع رسول الله ﷺ)^(٣).

و روي أيضا عن معاوية أنه قال:

(إن صدق ظني بمروان فيمنعه من دفنه مع رسول الله ﷺ وجعل يقول إياها مروان)^(٤).

وهذه الكلمات تدل دلالة واضحة على أن معاوية وراء كل تلك الفتنة يبيكها

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ١٤٠.

(٢) قال ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ١٣ ص ٢٨٧ (قال: جابر بن عبد الله شهدنا حسن بن علي يوم مات فكادت الفتنة أن تقع. إلى أن قال فأبى مروان أن يدعه ومروان يومئذ معزول يريد أن يرضي معاوية) وذكر أيضا في ج ١٣ ص ٢٩١ (وبلغ معاوية ما كانوا أرادوا من دفن حسن في بيت النبي ﷺ فقال ما أنصفنا بنوا هاشم حين يزعمون أنهم يدفنون حسنا مع النبي ﷺ وقد منعوا عثمان أن يدفن إلا في أقصى البقيع، وكان يقول إن بك ظني بمروان صادقا لا يتخلصون إلى ذلك، وجعل يقول ويا مروان أنت لها) ولذلك شكره على فعلته وأعاد إليه ولاية المدينة. وكل ذلك يدل على أن جميع ما فعله مروان كان بأمر معاوية.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ابن عساكر ج ٢١ ص ١٢٨.

(٤) شرح الأخبار للقاظمي النعمان المغربي ج ٣ ص ١٣٧.

ويديرها بنفسه وأنه هو من منع دفن الإمام الحسن عليه السلام مع جده رسول الله صلى الله عليه وآله كاعتقال أبي عمعد تماماً.

والمهم أن الحزب الأموي نجح في إخراج المرأة والاستفادة من موقفها، وحيث إنها لم يكن لديها أعوان وأنصار فكانت توزر الناس وتحرضهم ضد بني هاشم، ولم يكن معها إلا بنو أمية ومن والاهم وعلى رأسهم مروان بن الحكم.

وبذلك نجح الحزب الأموي في تغيير عنوان المواجهة والصراع، فبينما كان بين بني هاشم وبني أمية أصبح الآن بين بني هاشم والمرأة! وبذلك ينأى الحزب الأموي بنفسه عن تبعات ذلك الموقف.

وبينما كان موكب التشيع يسير متوجهاً إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله لدفن الحسن عليه السلام، أو لتجديد العهد به اعترضه بنو أمية، وعلى رأسهم مروان وبقيادة المرأة وهي تنادي: (تريدون أن تدخلوا بيتي من لا أحب)^(١).

وجعل مروان يقول:

(يا رَبُّ هيجاء خير من دعة) أي دفن عثمان في أقصى المدينة،
ويدفن الحسن مع النبي صلى الله عليه وآله لا يكون ذلك أبداً، وأنا أحمل
السيف)^(٢).

وهنا بدت برادر الحرب تلوح في الأفق وكادت الفتنة أن تقع وزاد الأمر سوء
أن جيء بالسلح.

(روى أبو الحسن المدائني أن مروان لما منع الحسن عليه السلام من
أن يدفن عند جده فاجتمع بنو هاشم وبنو أمية وأعان هؤلاء قوم
وهؤلاء قوم وجاءوا بالسلح)^(٣).

والظاهر أن بني أمية كانوا عازمين على الحرب، وكذا المرأة كانت مقبلة وكلها

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٥٤.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٥٧.

(٣) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٤٢.

عزم على القتال قال ابن عباس:

(فأقبلت مبادرا فإذا أنا بعائشة في أربعين راكبا على بغل
مرجل تقدمهم وتأمرهم بالقتال)^(١).

قال ابن عساكر:

(وعقد حسين بن علي لواء وعقد مروان لواء حتى كان
بينهم المراماة بالنبل)^(٢).

وهنا ظهرت خطورة الموقف الحسيني.

فيا ترى ماذا عسى أن يفعل الإمام الحسين عليه السلام؟

هل يدخل في حرب مع بني أمية بقيادة المرأة ليرغمهم على دفن الإمام الحسن
عليه السلام إلى جانب جده ﷺ أو ليجدد عهدا به؟

وهل هناك خيار آخر؟

وهنا وفي هذا الموقف الخطير جدا وفي مثل هذه الحال والإمام الحسين عليه السلام
يحمل جنازة أخيه الإمام الحسن عليه السلام لا أجده له أي خيار إلا الدخول في حرب ضارية
مع بني أمية ولكن بقيادة المرأة وواضح أن نفوس بني هاشم مهياة لذلك ولا سيما
الإمام الحسين عليه السلام فهو الموتور بأخيه وحرارة فقهه لا زالت بين جوانحه.

وقد أشار سلام الله عليه إلى هذا الخيار بنفسه كما سنذكره.

وهكذا نجد أن معارضة وحزبه الأموي نجحوا بخبثهم وجرائتهم على الله وعلى
رسوله نجحوا في إذكاء فتيل الفتنة ونأى هو وحزبه بأنفسهم عن تبعاتها فاستفادوا من
تقديم المرأة ووقفهم خلفها استفادة كبيرة ومهمة، فالمواجهة الآن بين بني هاشم
بقيادة الحسين عليه السلام وبين المرأة، فهي التي منعت دفن الإمام الحسن عليه السلام وليس هم،
وسوف يشيعون أنهم ما وقفوا موقفهم هذا إلا دفاعا عن حرم رسول الله ﷺ
وزوجة نبيه!

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٥٣.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ج ١٣ ص ٢٩٢.

ولكن هل نجح معاوية في إتمام ذلك المخطط الرهيب القذر الذي أقحم فيه المرأة زوجة رسول الله ﷺ؟

في هذه اللحظات الأخيرة والخطيرة والحاسمة بل المحرجة يتضح دور الإمام أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام وأهمية موقفه الجبار لإفشال ذلك المخطط الرهيب الذي لن يسفر عن عاقبة حسنة.

نعم يأتي دوره في وصيته لأخيه أبي عبد الله الحسين عليه السلام في أمر دفنه ويعلمها الحسين عليه السلام ومعها يبين ما ينبغي له فعله لولا الوصية فقال الحسين عليه السلام:

(والله لولا عهد الحسن إلي بحقن الدماء وأن لا أهرق في أمره محجمة دم، لعلمتم كيف تأخذ سيوف الله مأخذها، وقد نقضتم العهد بيتنا وبينكم، وأبطلتم ما أشرطناه عليكم)^(١).

لم يكن لدى الإمام الحسين عليه السلام في ذلك الموقف أي خيار سوى مناجزة القوم كائنا ما كان^(٢). ولكن يوقفه تنفيذ وصية الإمام الحسن عليه السلام أن لا يهرق في أمره

(١) بحار ج ٤٤ ص ١٥٧.

(٢) قال ابن عساکر في تاريخ مدينة دمشق ج ١٣ ص ٢٩٢ (وصاح مروان في بني أمية ولفها ولبسوا السلاح، وقال مروان لا كان هذا أبدا، فقال له الحسين يا ابن الزرقاء أوال أنت؟ قال لا كان هذا أبدا، ولا يخلص إليه، فصاح الحسين بحلف الفضول فاجتمعت بنو هاشم وبنو زهرة وأسد وبنو جعونة بن شعوب من بني ليث، قد تلبسوا السلاح، وعقد مروان لواء، وعقد حسين بن علي لواء، فقال الهاشميون يدفن مع النبي ﷺ، حتى كان بينهم المراماة بالنبيل، وابن جعونة يومئذ شاعر سيفه، فقام في ذلك رجال من قريش عبد الله بن جعفر بن أبي طالب والمصور بن غرمة بن نوفل، وجعل عبد الله بن جعفر يلح على حسين، وهو يقول يا ابن عم ألم تسمع إلى عهد أخيك: إن خفت أن يهرق في محجمة دم فادفني بالبيع مع أمي. أذكرك الله أن تسفك الدماء، وحسين يأبى دفنه إلا مع النبي ﷺ، وهو يقول يعرض مروان لي ماله ولهذا؟ قال فقال المصور بن غرمة يا أبا عبد الله اسمع مني قد دعوتنا بحلف الفضول وأجبناك، تعلم أني سمعت أخاك يقول قبل موته بيوم يا ابن غرمة إني عهدت إلى أخي أن يدفني مع رسول الله ﷺ إن وجد إلى ذلك سبيلا، فإن خاف أن يهرق في ذلك محجمة دم فليدفعني مع أمي بالبيع، وتعلم أني أذكرك الله في هذه الدماء، ألا ترى ما هاهنا من السلاح والرجال، والناس سراع إلى الفتنة قال

مقدار محجمة دم ولو أوصى بدفنه عند جده عليه السلام لأنفذت وصيته رغماً على مروان وحزبه، وقد قال ابن عباس لمروان:

(ارجع من حيث جئت، فإننا ما نريد دفن صاحبنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله، لكننا نريد أن نجدد به عهداً بزيارته، ثم نرده إلى جدته فاطمة، فندفنه عندها بوصيته بذلك، ولو كان أوصى بدفنه مع النبي صلى الله عليه وآله لعلمت أنك أقصر باعاً من ردنا عن ذلك، لكنه كان أعلم بالله وبرسوله ويحرمة قبره من أن يطرق عليه هدم كما طرق ذلك غيره ودخل بيته بغير إذنه^(١)).

وهنا تظهر عظمة الإمام الحسن عليه السلام وأنه قدم دمه الشريف الطاهر فداء لأخيه الحسين عليه السلام ليضمن له بذلك موقفاً مناسباً يكون فيه هو صاحب الكلمة الحقّة الواضحة، وليس للآخر فيه أي حجة ينشئ بها وأيضاً لا يجد أحد فيه طريقاً إلى نيزه واتهامه بما يسيء إلى مقامه.

ولكي تتضح عظمة الإمام الحسن عليه السلام في وصيته هذه لا بد لنا أن نلاحظ ما هي أبعاد هذه الوصية التي بإعلانها انطفأت الفتنة وانكفأ الشر. وتظهر أبعادها في (وقعة البغل) لو حصلت فما عسى أن تسفر عنه؟ وما تستفر عنه أحد أمرين:

· الأول: استشهاد الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته.

وجعل الحسين يأبى، وجعلت بنو هاشم والخلفاء بلغطون، ويقولون لا يدفن إلا مع رسول الله صلى الله عليه وآله. قال الحسن بن محمد (بن الحنفية) سمعت أبي يقول لقد رأيته يومئذ وإذا أريد أن أضرب عنق مروان ما حال بيني وبين ذلك أن لا أكون أراه مستوجبا كذلك إلا أنني سمعت أخي يقول: إن خفت أن يهراق في محجم دم فادفني بالقيع. فقلت لأخي يا أبا عبد الله وكنت أرفقهم به إنا لا ندع قتال القوم جبنا عنهم، ولكننا إنما نتبع وصية أبي محمد، إنه لو قال والله ادفني مع النبي صلى الله عليه وآله لمنا من آخرنا أو ندفنه مع النبي صلى الله عليه وآله، ولكنه خاف ما قد ترى. إلى أن قال: فأطاع حسين بعد أن ظننت أنه لا يطيع

الثاني: انتصار الإمام الحسين عليه السلام.

و في كلا الأمرين خطر على رسالة الإمام الحسين عليه السلام التي يحملها بعد أخيه الإمام الحسن عليه السلام.

أما الأول: فإن بني أمية إذا قتلوه في ذلك الموقف فإنهم سوف يشيعون أنهم إنما قتلوه دفاعاً عن حرم رسول الله ﷺ وحرمة بيته، ولن يكون بذلك الإمام الحسين عليه السلام صاحب الموقف والكلمة العالية الواضحة التي لا شبهة فيها، بل يكفي ترويج تلك الإشاعة في ذلك الوقت لإيجاد اللبس في موقف الإمام عليه السلام وإثارة الشبهة حول استشهاده، وبذلك فلن يكون له في استشهاده في ذلك الظرف تلك المفضرة والكرامة أو المظلومية، الواضحة التي لا لبس فيها، ولا شبهة تعتريها، فيكفي إشاعة أنه إنما قتل لإرادته دخول بيت المرأة، ودفن أخيه فيه دون رضاها، ومن الطبيعي أن لا يذكر أحد حقه وحق أخيه في بيت جدتهما رسول الله ﷺ، كما أنه لن يُذكر أيضاً من أخرج المرأة من بيتها، وأركبها البغل، وقد ابتدأت فعلاً بإشاعة تلك الأمور المرأة نفسها، فقد روي عنها أنها نادت:

(مالي ولكم؟ تريدون أن تدخلوا بيتي من لا أحب)^(١).

وفي رواية أخرى أنها نادت:

(و لا يبتك على رسول الله حجاب)^(٢).

وبهذا يكون بنو أمية أصحاب الموقف وأصحاب الفضيلة وترويج مثل تلك الإشاعة سهل لديهم ففهم البارعون في نشر الأكاذيب والإشاعات.

وأما الثاني: انتصار الإمام الحسين عليه السلام فأيضاً الأمر فيه خطير إذ أن بني أمية سوف يروجون - أنه إنما انتصر على زوجة رسول الله ﷺ في دفاعها عن بيتها وحرمتها - وكما ذكرنا أنه من الطبيعي لديهم أن لا يذكرُوا أحقية الإمام الحسن عليه السلام ببيت جده وبالدفن فيه وترويج ذلك أيضاً سهل عليهم بعد أن أخرجوا المرأة تطالب

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ١٥٤.

(٢) بحار الأنوار ج ٤ ص ١٤٣.

بذلك وعلى ذلك فلا شرف ولا بطولة ولا فضيلة في الانتصار عليها هذا أولاً. وثانياً: أن دفن الإمام الحسين عليه السلام بالقوة لن ينهي الخلاف ولن يحسم الموقف فالمرأة لن تسكت وكذا بنو أمية.

ثالثاً: استغلال معاوية ذلك لقتال الإمام الحسين عليه السلام بشكل مباشر بعنوان الدفاع عن المرأة والانتصار لها خصوصاً أنه قد بدأت تتبلور أبعاد شروط الإمام الحسن عليه السلام وكلام الأحف بن قيس دليل على ذلك إذ قال لمعاوية: (وقد علمت أنك لم تفتح العراق عنوة ولم تظهر عليه مقصداً، ولكنك أعطيت الحسن بن علي من عهود الله ما قد علمت ليكون له الأمر بعدك) فحيث إنه لم يفتح العراق عنوة فالأمر بعده للإمام الحسن عليه السلام ومن بعده للإمام الحسين عليه السلام بموجب الشروط.

رابعاً: وهو الأهم والأخطر وهو أن يقوم معاوية باغتيال المرأة بواسطة بني أمية، ثم ينسب ذلك للإمام الحسين عليه السلام وبذلك تحدث الطامة الكبرى سواء استشهد الإمام عليه السلام أم انتصر، فلن يكون صاحب الموقف والكلمة الفاصلة، وسوف يكون قتلها في ذلك الموقف ذريعة لمعاوية وحزبه لتشنيع على الإمام الحسين عليه السلام ومن المناسب ذكره هنا أن عمر بن العاص قال لعائشة:

(لوددت أنك قتلت يوم الجمل . فقالت: لم لا أبأ لك؟)

فقال: كنت تموتين بأجلك ، وتدخلين الجنة ، ونجعلك أكبر

تشنيع على علي عليه السلام ^(١).

فلئن فاتهم ذلك في حرب الجمل فلن يفوتهم في حرب البغل خصوصاً بعد التنبيه لأثر تلك الفكرة، وهو التشنيع بقتلها، ومن البديهي أن يستغل ذلك معاوية فيطالب بدمها، وهو صاحب الخبرة والتجارب في مثل ذلك، وسوف يصبح بذلك البطل الجسور، وحامي الطعنة الغيور على حرم الرسول عليه السلام والمدافع عنها والطالب بدمها، وأما الإمام الحسين عليه السلام فعلى العكس من ذلك، وكما ذكرنا فإن ترويع تلك الشائعات سهل على معاوية وله في قلب الحقائق تجارب عديدة فمثلاً بعد أن قتل صاحب رسول الله عليه السلام عمار بن ياسر وانتشر خبر رسول الله عليه السلام (أن هماراً تقتله

الفئة الباغية^(١) قلب تلك الحقيقة، وأوهم على الناس الأمر، وأشاع أن الذي قتله من أخرجهم، والمهم أن ذلك فنه وهو البارع فيه.

ومن كل ذلك يتضح أن مثل تلك الحرب لو نشبت فإنها لن تسفر إلا عن تلك الأمور، وكلها إلى جانب بني أمية ومعاوية. ومن خطورة وأهمية تلك الأمور يتجلى لنا أهمية الدور الذي قام به الإمام الحسن عليه السلام، فبيعد نظره وتقديره للأمور ومعرفته بمعاوية، وما يمكن لمعاوية أن يستفيد منه أو يستغله، ولو كان فيه هتك لحرمة الرسول ﷺ فأى شيء يوصله إلى مراده لا مانع لديه من فعله، فحكمت في تعامله مع مصالحة (الغاية تبرر الوسيلة) كل ذلك كان أمام نظر الإمام الحسن عليه السلام، فلذلك أوصى أخاه بتلك الوصية وأفضل بها مخططات معاوية وفضح أمره ومنعه من تحقيق أهدافه. هذا أولاً.

ثانياً: قدم دمه الطاهر فداء لأخيه الإمام الحسين عليه السلام إذ منعه من الطلب بدمه والثأر له ليضمن له موقفاً يكون فيه صاحب الموقف الواضح الذي لا لبس فيه ولا شبهة تعتريه سواء استشهد أم انتصر.

فجزاك الله يا أبا محمد عن الإسلام وأهله وعن أخيك أفضل الجزاء فلقد فديته بنفسك حياً وميتاً ودافعت عن الإسلام وحاربت النفاق حياً وميتاً، فسلام الله عليك يوم ولدت ويوم مت ويوم تبعث حياً.

هذا ما أردنا بيانه حول فلسفة صلح الإمام الحسن الزكي عليه السلام وأبعاده وقد استطرنا بعض الشيء في بعض الموارد لأهميتها^(٢).

(١) صحيح مسلم ج ٨ ص ١٦٨ وغيره.

(٢) تم ليلة الأحد ذي القعدة ١٤١٣/١١/٢٣ هـ في قم المقدسة وتم تبيضه في ليلة الأحد من محرم الحرام ١٤١٩/١/٦ من الهجرة على مهاجرها وآله آلاف التحية والسلام.

الفصل الثاني

الحسين بعد الحسن

توجهت الأنظار بعد وفاة الإمام الحسن الزكي سلام الله عليه إلى الإمام الحسين عليه السلام فأقبل الناس عليه من كل مكان وكتبه أهل العراق في الخلاف على معاوية والخروج عليه لمخالفته العهد والصلح، إلا أن الإمام الحسين عليه السلام ارتأى أن ينهج نهج أخيه الإمام الحسن عليه السلام ويسير على خطاه في استمراره بالالتزام بالعهد والشروط وإن كان من جانب وطرف واحد إلى ما بعد هلاك معاوية، فكتب إليهم:

(إني لأرجو أن يكون رأي أخوتي في المواعدة ورأيي في جهاد الظلمة رشداً وسداداً، فالصقوا في الأرض، وأخفوا الشخص والتمسوا الهدى، مادام ابن هند حياً، فإن يحدث به حدث وأنا حي يأتيكم رأيي إن شاء الله)^(١).

وفي رواية أخرى أو كتاب آخر:

(إن بيني وبين معاوية عهداً لا يجوز نقضه)^(٢).

وللتزام الإمام الحسين عليه السلام بالعهد أبعاده المهمة المؤثرة في حركته. كما أن في الالتزام تأكيداً على أن خط الحسين عليه السلام واحد وأن العهد والصلح

(١) مقتل آل بحر العلوم ص ٨٢.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم حاشية رقم ١٤ ص ٨٢.

لم يكن من قبل الإمام الحسن عليه السلام فقط بل هو أيضا طرف فيه ومعني به يرى ما رآه أخوه الإمام الحسن عليه السلام.

وأما قوله المتقدم: (إني لأرجو أن يكون رأى أخى في المودعة ورأى في جهاد الظلمة رشدا).

فهو لا يعني أنه غير راض عن الصلح، أو أن له رأياً على خلاف رأى الإمام الحسن عليه السلام، ففي ذلك الوقت الذي أبرم فيه الصلح كان هو الخيار الوحيد، ولم يكن هناك موضع لغيره، وما روي عنه عليه السلام في جوابه المتقدم لأهل الكوفة: (إن بيني وبين معاوية عهداً لا يجوز نقضه) دليل على أنه كان ملتزماً بالصلح، بل أصبح الطرف المعني بالعهد وشروطه بعد وفاة أخيه عليه السلام، بل حتى معاوية نفسه كان يراه أيضا الطرف المباشر بعد أخيه، ولذلك ذكره بالصلح عندما كثر توافد أهل الكوفة ووجوه الحجاز عليه، فقال في كتابه له:

(لعمرك إن من أعطى الله عهده وميثاقه لجدير بالوفاء، وإن أحق الناس بالوفاء من كان مثلك في خطر،ك، وشرفك ومنزلتك التي أنزلك الله بها، ونفسك فاذا ذكر وبعهد الله أوفى^(١)).

وواضح أن معاوية أراد بالعهد تذكيره بالمادة الثانية من بنود المعاهدة وهي:
(أن يكون الأمر للحسن من بعده فإن حدث به حادث فلا أخيه الحسين).

فمعاوية وإن كان هدفه من التذكير بالعهد إسكات الإمام الحسين عليه السلام، ومنعه من التحرك في حياته حتى يمضي البيعة ليزيد، إلا أنه يصرح بذلك بأن الإمام عليه السلام طرف مباشر في المعاهدة، وأن الأمر إنما يعود إليه بعد هلاكه، فلا بد من الوفاء، وكل ذلك يدل على أن رأيه في ذلك الوقت موافق لرأى أخيه، كما أن هذا النص يدل وبشكل قاطع أن كون الأمر للإمام الحسين عليه السلام بعد الإمام الحسن عليه السلام قد أخذه أبو محمد عليه السلام في ذلك الشرط فلا وجه لإغفال بعض المؤرخين له خصوصاً بعد اتفاق

أكثرهم إن لم يكن كلهم على تذكير معاوية الإمام الحسين عليه السلام بالمعهد.

والهم هنا أن الإمام الحسين عليه السلام كان من الأول طرفا في المعاهدة وأن سكوته أيام معاوية رغم مخالفته لكل بنود المعاهدة دليل واضح على أن رأيه من الأول رأي أخيه ونهجه نهجه ولا يزال ملتزما بالمعهد كأخيه تماما وإن كان من طرف واحد.

وأما كراهيته للصالح وإكراهه عليه ورغبته في مجاهدة معاوية. فهذا لا إشكال فيه إلا أن هذا الأمر لا خلاف فيه بين الحسين عليه السلام، فالإمام الحسن عليه السلام أيضا كان كارها للصالح ومكرها عليه وراغبا في مجاهدة معاوية إلا أنه لم يجد أنصارا وقد صرح بذلك وتقدم ذكر كلامه في البحوث السابقة.

وعلى ذلك فنقول الإمام الحسين عليه السلام: (إني لأرجو إلخ) لا يدل على أنه غير راض بما فعله الإمام الحسن عليه السلام نعم كان هناك صلح وكان رشدًا في وقته، ورأيه كرأي أخيه في الصلح رشد، ورأيه في الجهاد كرأي أخيه سواء كان في زمن الصلح أو الآن فهو رشد إلا أنه في ذلك الوقت لا موضوع له لعدم الناصر.

وبعبارة أخرى واضحة إن الإمام الحسين عليه السلام يريد أن يبين أن رأي أخيه ورأيه كليهما صلاح وأن اختياره للجهاد لا يعني أن صلح الإمام الحسن عليه السلام كان خطأ بل كان رشدًا كاختياره للجهاد فلا وجه لاحتلال دعوى إرادته التعريض بالصلح وأما ما روي عنه من قوله:

(قد كان صلح وبيعة كنت لهما كارها)^(١).

فهذا أيضا لا يدل على اختلاف بينه وبين الإمام الحسن عليه السلام في أمر الصلح، فهو يتكلم عن نفسه لا أنه ينفي كراهية الصلح مع معاوية عن أخيه، فأخوه مثله كان كارها للصلح، ولكن ما عسى أن يفعل من لم يجد أنصارا!

نعم هناك أمر مهم في تركيز الإمام الحسين عليه السلام على اختياره للجهاد وهو علمه بقيام حرب بينه وبين بني أمية بعد هلاك معاوية إذا رفض خلافة يزيد، وقدمه المسلمون عليهم سيما أهل العراق وخصوصا من كاتبه فيكون تركيزه على الجهاد تهيئة

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٨١.

لنفوس من يرغب في قيادته لتلك الحرب لا تعريضا بصلح أخيه، فإنه رشد كجهاده.
وكما قلنا فإن التزامه بالصلح والعهد دليل على ذلك، وإلا فإن معاوية لم يف
بشيء من الشروط فلماذا لم ينهض في حياة معاوية وقد كاتبه أهل العراق في حياته وبعد
وفاة أخيه عليه السلام؟

فليس ذلك إلا لأنه يرى رأي أخيه ويسير على نهجه وخطاه فالتزم بالعهد من
طرف واحد كأخيه أبي محمد عليه السلام بل ألزم من كاتبه بذلك أيضا.
والتزامه بالعهد هنا ليس لعدم الناصر بل لأن العهد لا يجوز نقضه، وكما ذكرنا
فهو طرفه المباشر بعد الإمام الحسن عليه السلام كما صرح بذلك في قوله:

(إن بيني وبين معاوية عهدا لا يجوز نقضه)^(١).

ولئلا يجعل لمعاوية أي ذريعة عليه، وقد تقدم تذكير معاوية للإمام الحسين عليه السلام
بالعهد وتهديده له، كما أن التزام الإمام الحسين عليه السلام بالعهد يزيد في رفعة شخصيته
أمام ذلك المجتمع، فإن قائدهم وإف باليهود حتى لعدوه، كما أنه يزيد في إيمانهم
بقضيتهم وإصرارهم عليها والحماس لها وانتظار حركة الزعيم المقيد بالعهد الذي
مازال متمسكا به وإن كان من طرف واحد، ولن يجعل للطرف الآخر طريقا لنبره
بمخالفة وعد، أو أن يلزمه أحد بناقض عهده، وقد عرّض بذلك معاوية في تهديده
للإمام كما سيأتي إن شاء الله.

وفود العراق ووجوه الحجاز :

مع كل تلك التوصيات من الإمام عليه السلام للناس بعدم الحركة واللصوق في
الأرض وإخفاء الشخص إلا أن الناس أصبحوا يتهافون عليه ويتوافدون على بيته
وأصبح ذلك ظاهرة واضحة في المدينة مما ألقت الأنظار لها وأثارت الريبة والشك في
نفس الحزب الأموي تجاهها مما جعلهم يشنون العيون حول الإمام الحسين عليه السلام لمراقبته
وملاحظة ما يدور حوله ومعرفة حقيقة تلك الظاهرة وما هذا التوافد عليه؟ وما

الغاية منه؟

وكتبت التقارير إثر ذلك ورفعت إلى الحكومة المركزية في الشام وذلك عن طريق والي المدينة مروان بن الحكم، منها:

(أما بعد فإن عمرو بن عثمان ذكر أن رجالا من أهل العراق ووجوه أهل الحجاز يختلفون إلى الحسين بن علي، وأنه لا يؤمن وثوبه وقد بحثت عن ذلك فبلغني أنه لا يريد الخلافة يومه هذا فاكتب إلي برأيك والسلام)^(١).

وفي تقرير آخر أيضا عن وضع الإمام الحسين عليه السلام إلا أن فيه إثارة وتحويفا لمعاوية:

(أما بعد فقد كثر اختلاف الناس إلى الحسين والله إني لأرى لكم منه يوما عصيا)^(٢).

في هذا التقرير الموجز نلاحظ بروز تلك الظاهرة توافد الناس على الإمام الحسين عليه السلام بشكل أكثر وأكبر حتى أنها غيرت نظرة والي المدينة ورأيه فيمنها في تقريره الأول بخالف تقييم عمرو بن عثمان في قوله: (وأنه لا يؤمن وثوبه) بقوله: (إنه بحث عن الأمر وإنه لا يريد الخلافة يومه هذا)، إلا أن كثرة الناس الرافدين على أبي عبد الله عليه السلام بشكل غير عادي واستمرار ذلك، حتى أصبحت ظاهرة واضحة، وملفتة للأنظار غيرت ذلك التقييم، وأثارت في نفس مروان نفس التوجس الذي كان عند عمرو بن عثمان، فغير رأيه ووافق صاحبه الرأي، بل زاد عليه حيث قال: (والله إني لأرى لكم منه يوما عصيا).

ومع خطورة كلا التقريرين ولا سيما الثاني منها الذي تضمن الإثارة ضد الإمام الحسين عليه السلام إلا أن الحكومة المركزية في الشام ارتأت تهدئة الأمور وعدم إثارة القضية خصوصا إذا لم يعلن الإمام الحسين عليه السلام الخلاف، واكتفت بتوجيه تهديد

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٨٣.

(٢) نفس المصدر.

والفات نظر وتذكر الإمام الحسين عليه السلام بالعهد.

وأما جواب والي المدينة من معاوية فكان:

(أما بعد فقد بلغني كتابك وفهمت ما ذكرت فيه من أمر الحسين فإياك أن تعرض للحسين في شيء وأترك حسينا ما تركك فإننا لا نريد أن نعرض له بشيء ما وفي بيعتنا، ولم ينازعنا سلطاننا، فاکمن عليه ما لم يبد لك صفحته والسلام)^(١).

وأرسل إلى الإمام الحسين عليه السلام كتابا قال فيه:

(أما بعد فقد انتهت إلي عنك أمور، إن كانت حقا فإني أرغب بك عنها، ولعمر الله إن من أعطى الله عهده وميثاقه لجدير بالوفاء، وإن أحق الناس بالوفاء من كان مثلك في خطر، وشرفك ومنزلتك التي أنزلك الله بها، ونفسك فاذكر، وبعهد الله أوف، فإنك متى تنكرني أنكرك، ومتى تكذبني أكذبك، فأتق شق عصا هذه الأمة، وأن يردهم الله على يديك في فتنة، فقد عرفت الناس وبلوهم، فانظر لنفسك ولدينك ولأمة محمد عليه السلام ولا يستخفك الناس والذين لا يعلمون)^(٢).

وفهم الإمام الحسين عليه السلام توجس معاوية من تلك الظاهرة وتهديده، وما يرمي إليه من إخافته وكذا تذكره بالعهد فأجابه بكتاب صدره بتهدة روع معاوية من جهة الخلاف عليه والنهوض ضده والتزامه بالعهد.

كما ألفته فيه إلى مخالفته لبنود العهد والصلح، وكأنه يقول له يا معاوية وإن كنت ملتزما بالعهد والصلح إلا أن ذلك لا لوفائك به أو أن لك علي حق الالتزام والوفاء بالصلح وشروطه. لا، فقد نقضت كل العهود والشروط ولم تف بشيء.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢١٢.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٨٤/ بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢١٢.

واليك كتاب الإمام الحسين عليه السلام الذي هو أشبه بالثبث التاريخي وسجل بأهم الأحداث المروعة التي ارتكبتها الحكم الأموي بقيادة معاوية في حق الإسلام والمسلمين فقد كتب سلام الله عليه:

(أما بعد فقد بلغني كتابك تذكر فيه أنه انتهت إليك عني أمور أنت لي عنها راغب، وأنا بغيرها عندك جدير، فإن الحسنات لا يهدي لها ولا يسد لها إلا الله تعالى، وأما ما ذكرت أنه رقى إليك عني، فإنه إنما رقاؤه إليك الملاقون المشاؤون بالنهائم، المفرقون بين الجمع، وكذب الساعون الواشون، ما أريد لك حربا ولا عليك خلافا، وأيم الله إني لأخاف الله عز ذكره في ترك ذلك منك، وما أظن الله راضيا عني بتركه، ولا عاذري بدون اعتذار إليه فيك، وفي أوليائك القاسطين، الملحددين حزب الظلمة وأولياء الشياطين، ألسن القاتل حजर بن عدي أخوا كندة وأصحابه المصلين الصالحين العابدين، الذين كانوا ينكرون الظلم، ويستعظمون البدع ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويؤثرون حكم الكتاب، ولا يخافون في الله لومة لائم، فقتلتهم ظلما وعدوانا من بعد ما كنت أعطيتهم الأيمان المغلظة، والمواثيق المؤكدة، لا تأخذهم بحدث كان بينك وبينهم، ولا يباحن تجددها في نفسك، أو لست قاتل عمرو بن الحمق الخزاعي صاحب رسول الله ﷺ العبد الصالح، الذي أبلكه العبادة فنحل جسمه واصفر لونه، فقتلته بعد ما أمنته وأعطيته من عهود الله ومواثيقه، ما لو أعطيته طائرا لنزل إليك من رأس جبل، ثم قتلته جراحة على ربك، واستخفافا بذلك العهد، أو لست المدعي (زيادا بن سمية) المولود على فراش عبيد بن ثقيف، فزعمت أنه ابن أبيك، وقال رسول الله ﷺ: (الولد للفراش وللعاهر الحجر) فتركت سنة رسول الله ﷺ تعمدا واتبعت هواك بغير هدي من الله، ثم

سلطته على أهل العراق يقتل المسلمين ويقطع أيديهم وأرجلهم
 ويصلبهم، ويصلبهم على جذوع النخل، كأنك لست من
 هذه الأمة وليسوا منك، أو لست صاحب الحضرمين الذين
 كتب إليك فيهم (ابن سمية) أنهم على دين علي ورأيه، فكتب
 إليه: أقتل كل من كان على دين علي ورأيه، فقتلهم ومثل بهم
 بأمرك، ودين علي هو دين ابن عمه محمد عليه السلام، والذي كان
 يضرب عليه أباك ويضربك، وبه جلست مجلسك الذي أنت فيه،
 ولولا ذلك لكان أفضل شرفك وشرف أبيك تجشم الرحلتين،
 رحلة الشتاء والصيف اللتين بنا من الله عليكم، فوضعها عنكم
 وقلت فيما قلت: (انظر لنفسك ولدينك ولأمة محمد عليه السلام واتق
 شق عصا هذه الأمة وأن تردهم إلى الفتنة) وإني لا أعلم فتنة
 أعظم على هذه الأمة من ولايتك عليها، وأعظم نظرا لنفسي
 ولديني ولأمة جدي محمد عليه السلام أفضل من جهادك، فإن فعلته
 فهو قربة إلى الله عز وجل، وإن تركته فاستغفر الله لديني، وأسأله
 توفيقه لإرشاد أمري، وقلت فيما قلت: (إني إن أنكرت تنكرني وإن
 أكدك تكديني) وهل رأيك إلا كيد الصالحين منذ خلقت، فكدي
 يا معاوية ما بدا لك أني شئت، فإني أرجو أن لا يضرنك كيدك في،
 وأن يكون على أحد أضرمته على نفسك علي، لأنك قد ركب
 جهلك وتعرضت على نقض عهدك، ولعمري ما وفيت بشرط،
 على أنك تكيد فتوقظ عدوك وتوق نفسك، ولقد نقضت عهدك
 بقتلك هؤلاء النفر الذين قتلتهم، ومثلت بهم بعد الصلح
 والأيمان والعهود والمواثيق، فقتلتهم من غير أن يكونوا قاتلوا أو
 قتلوا، ولم تفعل ذلك بهم إلا لذكركم فضلنا، وتعظيمهم حقنا ما
 به شرفت وعرفت، فقتلتهم مخافة أمر لملك لو لم تقتلهم مت قبل
 أن يفعلوا أو ماتوا قبل أن يدركوا، فأبشر يا معاوية بالقصاص،

واستعد للحساب، واعلم أن الله تعالى كتاباً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وليس الله تبارك وتعالى يناس أخذك بالظنة، وقتلك أوليائه بالتهمة ونفيك إياهم من دار الهجرة إلى دار الغربة والوحشة، وأخذك الناس ببيعة ابنك الغلام، الحدث يشرب الشراب ويلعب بالكلاب، لا أعلمك إلا قد خسرت نفسك، وتبرت دينك وغششت رعيتك، وأخزيت (أخونت) أمانتك وسمعت مقالة السفية الجاهل، وأخفت التقي الورع الخليم والسلام^(١).

وهكذا نقرأ في هذا الكتاب سجلاً وثبتاً تاريخياً بأكبر وأخطر انتهاكات الحكم الأموي لبنود الصلح مما يجعل الالتزام بذلك الصلح من طرف الإمام الحسين عليه السلام غير ملزم فله حق الجهاد والمخالفة متى شاء.

ولم يكن معاوية يتوقع ردا كهذا وهذه الجرأة على كتابه من الإمام الحسين عليه السلام أو أن يحصي عليه أهم وأخطر مخالفاته للصلح وللإسلام، ولعله كان يتظر أن يخيف تهديده الإمام الحسين عليه السلام، لا أن يعدد عليه مخالفاته، وتظافر أسباب جهاده، فقال معاوية: (إن أثرتنا بأبي عبد الله إلا أسدنا)^(٢).

وفي رواية أخرى:

(لقد كان في نفسه ضب ما كنت لأشعر به)^(٣).

وهذا التقييم من معاوية لكلام الإمام الحسين عليه السلام له أبعاده حيث فهم منه استعداد الإمام الحسين عليه السلام للوقوف والمطالبة بحقه ولكن ليس في حياته بل بعد هلاكه.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢١٤. مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٨١.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم حاشية رقم ٣٤ ص ٨٩. بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢١٤.

(٣) المصدر السابق ص ٨٩.

رفض الحزب الأموي خلافة يزيد

إن فكرة استخلاف يزيد لم تكن مطروحة على الساحة السياسية أبداً، حتى لدى الحزب الأموي، فلم يفترضها أحد فضلاً عن عرضها واقتراحها، حتى معاوية نفسه، بل ويزيد كذلك لم تمر تلك الفكرة في ذهنه أو على خاطرته، بل لم تكن في حسيبان أحد أبداً من الخاصة أو العامة .

والظاهر أن ذلك لما كان واضحاً لديهم، من أحوال يزيد واستهتاره ولعبه، وعدم تحمله لأبسط المسؤوليات، فضلاً عن مثل الخلافة.

وأول من عرض فكرة استخلاف يزيد على معاوية هو المغيرة بن شعبة، وذلك لما أراد معاوية عزله عن ولاية الكوفة، قدم إلى الشام فعرض فكرة استخلاف يزيد على يزيد أولاً، ثم على معاوية، وأعجبت تلك الفكرة الجديدة معاوية، ووجدت طريقها إلى ذهنه، وأخذت مأخذها من نفسه.

ولكن ترى هل سيجد من يقف إلى جانبه ويؤازره على هذا الأمر؟

ولاسيما أن يزيد ولعبه واستهتاره ورسلكه، كما عن زياد أمر معروف ومشهور يعرفه العام والخاص، وقد ذكر ذلك أيضاً الإمام الحسين عليه السلام في جوابه لمعاوية ورده عليه عندما امتدح يزيد بكلام قال فيه:

(وقد أصبت من ذلك عند يزيد على المناظرة والمقابلة ما

أعياني مثله عندكما وعند غيركما مع علمه بالسنة وقراءة القرآن
والحلم الذي يرجح الصم الصلاب^(١).

فأجابه الإمام الحسين عليه السلام بكلام قال فيه:

(كأنك تصف محجوباً أو تنعت غائباً، أو تخبر عما كأنك
احتويته بعلم خاص، وقد دل يزيد من نفسه على موقع رأيه)^(٢).

فيزيد إذا معروف بلعبه مشهور بطربه متجاهر بفسقه وفجوره، فمن ذا الذي
سوف يقف إلى جانب معاوية، وقبل استخلافه له؟

وأيمن يجد من يزيد على ذلك، ولذلك قال للمغيرة متعجباً: (ومن لي بهذا!)
أي من يرضى به ويقبله مني ومن يقف إلى جانبي فيه ويساعدني عليه!
فأجابه المغيرة:

(أكفك أهل الكوفة، وكفك زياد أهل البصرة، وليس
بعد هذين المصيرين من يخالف)^(٣).

وهكذا نجد معاوية رغم قوته وتمكنه من ملكه وتسلطه، إلا أنه يعتقد أنه لن
يجد أحداً يزيد على ذلك الأمر، بل حتى يزيد نفسه لم يكن يتوقع إمكان ذلك، أو أن
يتم، فقد قال للمغيرة بعد أن زين له أمر ولاية العهد: (أو ترى ذلك يتم!)^(٤).
متعجباً ومستغرباً مما عرضه عليه وما ذاك إلا لما يعرفه من نفسه وما هي
مشغوفة به وخمول شخصه.

وعلى كل هكذا بدأت فكرة استخلاف يزيد، أعاد بعدها معاوية المغيرة إلى
عمله على الكوفة، فكان ذلك (ولاية الكوفة) أول ثمن دفع لاستخلاف يزيد.
ولأجل أن يطمئن المغيرة على بقاءه في منصبه، فلا بد له أن يؤكد لمعاوية إمكان

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق ص ٩٧.

(٣) المصدر السابق ص ٩٠.

(٤) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٩٠.

استخلاف يزيد عمليا، وأن ضيائه للكوفة كان جذيا وواقعا، وليس مجرد كلام، أوفد جماعة مع ابنه موسى أو عروة إلى معاوية، وأعطاهم ثلاثين ألف درهم، فقدموا على معاوية وزينوا له بيعة يزيد، ودعوه إلى عقدها ثم التفت معاوية إلى ابن المغيرة وقال له:

(بكم اشترى أبوك من هؤلاء دينهم؟)

قال: بثلاثين ألف.

فقال معاوية: لقد هان عليهم دينهم^(١).

ومن ذلك كله نطمئن بل نقطع بأن معاوية نفسه لم يكن يفكر في استخلاف يزيد، بل لم يكن يعتقد أهليته لذلك، ولم يتوقع تأييد أحد له.

وهذا فعلا ما حصل فإنه لم يجد من يؤازره على ذلك، فحتى الحزب الأموي لم يؤيده بل عارضه بعض، وأنكر عليه آخرون، ودعاه للتريث وإعادة النظر في ذلك بعض آخر.

ويتضح ذلك بجلاء في كلمات أبرز الشخصيات الأموية، التي لها شأن في الحزب الأموي، فقد أرسل معاوية يستشير زيادا في تقليد يزيد ولاية العهد، فقال زياد لعبيد بن كعب:

(إن أمير المؤمنين كتب إلي يستشيرني في كذا وكذا، وإنه يتخوف نفرة الناس ويرجو طاعتهم، وعلاقة أمر الإسلام وضمانه عظيم، ويزيد صاحب رسلّة وتهاون، مع ما قد أولع به من حب الصيد، فالتق أمير المؤمنين وأد إليه عني فَعَلات يزيد، وقل له: رويدك بالأمر)^(٢).

وهنا نجد نظر زياد وتقييمه لشخصية يزيد الصريح، بأنه صاحب رسالة وتهاون ولعب، فهو غير جدير للقيام بأمر ولاية العهد ولا أهل لها خصوصا وأن علاقة الإسلام وأمره وخلافته وضمأن ذلك والحفاظ عليه أمر عظيم وخطير يحتاج

(١) المصدر السابق.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٩٠ حاشية رقم ٣٧

إلى شخصية واعية تدرك خطورة أمر الخلافة وعظيم شأنها، وهذا ما تفتقده شخصية يزيد . كما نلاحظ أن معاوية فيما نقل عنه زياد، (إنه يتخوف نفرة الناس ويرجوا طاعتهم) فكأنها جعل التخوف من الناس هو سبب كتابته له واستشارته، وبذلك يكون قد فرض أن أمر زياد وتأييده له أمر مفروغ عنه ومسلم، وإنها أمله أن يضمن له البصرة، وأن يذلل له الرقاب بالطاعة، إلا أنه من الواضح جدا أن زيادا لم يكن مقتنعا أبدا بشخصية يزيد وأهليته لذلك المنصب، فالمشكلة لدى زياد ليست مع الناس واقناعهم وأخذ البيعة منهم، بل المشكلة في شخصية يزيد نفسه، ومعاوية يعرف أن أمر الناس سهل ولا سيما مع زياد، فالخوف ليس من الناس بل من مخالفة زياد، ودليل على أنه لم يرد استشارته بل أراد موافقته أنه أمر المغيرة بن شعبة أن يعمل في بيعة يزيد وقد ذكر ذلك الطبري في تاريخه و ابن كثير في البداية و النهاية ، ولو كان يريد استشارته في الأمر لما أمر المغيرة بالسعي والعمل في بيعة يزيد حتى يعرف رأي زياد ، والمهم هنا: أن زيادا - وهو من أبرز شخصيات الحزب الأموي - لم يكن مقتنعا بشخصية يزيد فهو لا يراه إلا صيا متهاديا في لعبه ولهوه فليس أهلا لمنصب الخلافة.

ومن المهم التنبيه عليه أن عبيد بين كعب صاحب زياد عرض عليه نصيح يزيد بالابتعاد عن رسلته وتهاونه حتى يتم لمعاوية توليته فيكون قد نصح لمعاوية.

و خلاصة فكرة عبيد هي أن زياد لا يعترض على تولية يزيد بل يعرض عليه التظاهر بالإقلاع عما هو منشغل به حتى يوهم على المسلمين أمره و يلبس عليهم في شخصيته إلى أن يتم لمعاوية توليته، وقبل زياد عرض عبيد وأرسله بذلك، وأرسل لمعاوية يشير عليه بالترث في ذلك ، إلا أن الظاهر أن زيادا لم يتغير رأيه في يزيد ولم يتبدل نظره لشخصيته، والسبب الأرجح أن يزيد لم يستطع التخلي عن تجارته ببلعه وتهاونه و رسلته حتى بالإيهام والتليس، ولقطع معاوية بعدم قدرة ابنه على التخلي عن شهواته ولو بالإيهام والتليس تأخر عن توليته العهد حتى مات زياد:

(وكتب زياد إلى معاوية يشير إليه بالتؤدة وألا يعجل،

فقبل معاوية وتأخر حتى مات يزيد^(١)

و في البداية والنهاية لابن كثير قال: (فكره زياد ذلك لما يعلم من لعب يزيد وإقباله على اللعب والصيد ، فبعث إليه من يشي رأيه عن ذلك ، وهو عبيد بن كعب بن النمر - وكان صاحباً أكيدا لزياد - فسار إلى دمشق فاجتمع بيزيد أولاً فكلمه عن زياد وأشار عليه بأن لا يطلب ذلك، فإن تركه خير له من السعي فيه، فانزجر يزيد عما يريد من ذلك ، واجتمع بأبيه واتفقا على ترك ذلك في هذا الوقت، فلما مات زياد وكانت هذه السنة شرع معاوية في نظم ذلك والدعاء إليه)^(٢)

وهذا النص يؤكد على كراهة زياد بيعه يزيد واستمراره على ذلك حتى مات بل إنه طلب من يزيد ترك ولاية العهد وعمل على تغيير فكرة معاوية وثنيه عن ذلك، وفعلًا سكت معاوية حتى مات زياد. و الظاهر أن سبب تأخر معاوية في البيعة ليزيد حتى مات زياد هو تخوفه من خلاف زياد ، لا أنه كان يحب التريث في ذلك أو كان مقتنعا بقول زياد، وإلا لما أمر المغيرة بالعمل على بيعه يزيد ، ولما بادر إلى ذلك بمجرد هلاك زياد .

ومن الشخصيات الأموية التي اعترضت على معاوية، في أمر استخلافه ليزيد سعيد بن عثمان بن عفان، إذ أنه رأى نفسه أفضل من يزيد حيث قال لمعاوية:

(يا أمير المؤمنين على ما تباع ليزيد وتركنتي؟ فوالله لتعلم أن أبي خير من أبيه وأمي خير من أمه وأنا خير منه وإنك إنما نلت ما أنت فيه بأبي، فضحك معاوية ثم أجابه عن ذلك إلى أن قال: وأما أن تكون خيراً من يزيد فوالله ما أحب أن داري مملوءة رجالاً مثلك بيزيد، ولكن دعني من هذا القول وسلني أعطك).

فقال سعيد بن عثمان بن عفان:

(يا أمير المؤمنين لا يعدم يزيد مزكياً ما دمت له ، وما

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٩٠ حاشية رقم ٣٧

(٢) البداية والنهاية ابن كثير ج ٨ ص ٨٦

كنت لأرضى ببعض حقي دون بعض فإذا أبيت فأعطني مما أعطاك الله).

فقال:

لك خراسان. قال: وما خراسان قال: إنها لك طعمة،
وصلة رحم. فخرج راضياً^(١).

ونجد ثقة سعيد واطمئنانه بكلامه في قوله أنا خير منه وعدم رضاه بتقديمه عليه واستخلافه، كما نجد أيضاً أن معاوية لم يرد عليه ولم يجبه على هذه الدعوة بل ذكر له أن ابنه أحب إليه منه وكان عليه أن يذكر محاسن يزيد وفضائله إن كانت له فضائل، أو يكذبه في دعواه أنه خير من يزيد، كما أن استرضاءه بإعطائه خراسان طعمة، دليل آخر على صحة كلامه واعتراضه على استخلاف يزيد، وهو يكشف عن اعتقاده عدم لياقته للخلافة وهذا هو المهم هنا.

وتجد أكثر الأمويين غضباً وانفعالاً لاستخلاف يزيد مروان بن الحكم الذي غضب عندما أرسل إليه معاوية يعلمه بولاية العهد ليزيد، كما ذكر المسعودي:

(وكتب معاوية إلى مروان بن الحكم وكان عامله على المدينة يعلمه باختياره يزيد ومبايعته إياه بولاية عهده ويأمره بمبايعته وأخذ البيعة له على من قبله. فلما قرأ مروان ذلك خرج مغضباً في أهل بيته وأخواله من بني كنانة حتى أتى دمشق ونزلها ودخل على معاوية يمشي بين السباطين حتى إذا كان منه بقدر ما يسمعه صوته سلم وتكلم بكلام كثير يوبخ فيه معاوية).

قال:

(أقم الأمور يا بن أبي سفيان واعدل عن تأميرك الصبيان واعلم أن لك في قومك نظراء وأن لك على مناوراتهم وزراء).

فقال معاوية:

(أنت نظير أمير المؤمنين وعدته في كل شديدة وعضده،
والثاني بعد ولي عهده وجعله ولي عهد يزيد ورده إلى المدينة)^(١).

وكلام مروان واضح وصريح بأنه لا يرى يزيد إلا صبيا من الصبيان لا أهلية
له للخلافة ولا لياقة له لذلك المنصب الخطير، كما أنه من الواضح عدم رد معاوية
عليه، في نظره إلى يزيد وأنه ليس إلا صبيا وأن عليه العدول عن تأميره، بل أسكنه
بولاية العهد ليزيد وبذلك سكت عن معارضته لاستخلاف يزيد.

والخلاصة من كل ذلك نقطع أن رؤوس الحزب الأموي وأقطابه عامة لم
يكونوا يروا في يزيد إلا صبيا مشتغلا بلهوه ولعبه وليس لديه أي كفاءة أو مؤهل
يؤهله لذلك المنصب الخطير وكما ذكرنا أن معاوية نفسه لم يكن مقتنعا بشخصية يزيد
وأهليته للخلافة، فلذلك لم يرد على معترض بشخطة فكرة أو بتكذيب دعوى في يزيد،
بل كان يسكتهم بالقطائع والأموال والولايات فواحد بخراسان طعمة، وآخر بولاية
العهد ليزيد، وآخر بولاية الكوفة!

والذي جعل معاوية يبدل كل تلك الولايات هو إسكات أولئك المعارضين
الرافضين خلافة يزيد لا اقتناعه بشخصية ابنه وكفاءته فهو مقتنع ومطمئن بعدم أهليته
لذلك، نعم حبه له - وإن كان على حساب الأمة الإسلامية ومصيرها ومستقبلها - هو
الباعث له على ذلك وقد قال عند هلاكه:

(لم يبق إلا ابني أو أبنائهم فابني أحب إلي منهم)^(٢).

ويكفي هنا تقييم المغيرة بن شعبة لفعلته المشومة وفكرته الغادرة قوله عنها
وصفه لها: (لقد وضعت رجل معاوية في غرز بعيد على أمة محمد وفتقت عليهم فتقا
لا يرقق أبد)^(٣).

هذا تقييم ونظر الحزب الأموي إلى يزيد وشخصيته ورفضه له واضح.

(١) مروج الذهب السعدي ج ٣ ص ٢٨-٢٩.

(٢) العقد الفريد ج ٥ ص ١١١.

(٣) صلح الحسن آل ياسين ص ٣٠٥.

رفض سادات المسلمين بيعة يزيد

رفض سادات المسلمين وأهل الحل والعقد منهم بيعة يزيد، وهم الذين ينبغي أن لا يبرم أمر دونهم وبذلك قد وصفهم معاوية فقال:

(هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم لا يبرز أمر دونهم ولا يقضى إلا عن مشورتهم)^(١).

هذه الكلمة - وإن كان قد قالها عند مكائده لهم - كلمة حق وإن أراد بها باطلا، والمهم أن سادات المسلمين وخيارهم رفضوا بيعة يزيد خصوصا بني هاشم، وعلى رأسهم أبو عبد الله الحسين عليه السلام فقد رفض يزيد وبيّن حقيقة شخصيته وما كان مشغوقا ومشهورا به من اللعب واللهو والفسوق والفجور. ورد على معاوية عند مدحه يزيد فقال له:

(وفهمت ما ذكرته ليزيد من اكتماله، وسياسته لأمة محمد صلى الله عليه وآله تريد أن توهم الناس في يزيد، كأنك تصف عجوبا أو تنعت غائبا أو تخبر عما كان مما احتويتهم بعلم خاص، وقد دل يزيد من نفسه على موقع رأيه، فخذ ليزيد فيما أخذ به من استقراء الكلاب المهارشة عند التهاوش والحمام السبق لأتراهن والقينيات ذوات

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٠٥.

المعارف وضرب الملاهي، تجده باصرا، ودع عنك ما تحاول، فما أغناك أن تلقى الله من وزر هذا الخلق بأكثر مما أنت فيه^(١).

ويتضح لنا من هذا الرد أن يزيد كان مشهورا بتلك الأمور معروفا بها، متجاهرا بها أمام الملأ ولذلك قال له: كأنك تصف محجوبا أو تنعت غائبا. وهذا التعريف يزيد يتفق تماما مع ما ذكره زياد مروان من كونه صاحب رسالة وتهاون وما هو إلا صبي من الصبيان بعيد كل البعد عن مهمات الأمور وخطيرها، كما أن الإمام بين تلك الرسالة التي كان مشغلا بها.

ولم يكن الإمام الحسين عليه السلام الوحيد الذي رفض استخلاف يزيد فابن عباس وعامة بني هاشم كلهم امتنعوا عن بيعته، وكذا ابن الزبير وابن عمر رفضا لخلافته و أهل المدينة تباطؤوا عن البيعة وأما أهل العراق فكاتبوا الإمام الحسين عليه السلام.

جميع المقاييس تبطل خلافة يزيد:

الشرع والعقل والقانون. فالشرع وهو يتمثل في النص والإجماع.

الأول: الإجماع:

فقد رفض أهل العقد والحل من سادات المسلمين خلافة يزيد وكذلك عامة المسلمين من أهل المدينة والعراق وأهل الشام أيضا فإنهم لما خيروا اختاروا عبد الرحمن بن خالد، فقد روي أن معاوية خطب أهل الشام وقال لهم:

(يا أهل الشام إنه قد كبر سني وقرب أجلي وقد أردت أن أعقد لرجل يكون نظاما لكم إنما أنا رجل منكم فراؤا رأيكم. فأصقموا واجتمعوا وقالوا: قد رضينا عبد الرحمن بن خالد فشق ذلك على معاوية وأسرها في نفسه، ثم إن عبد الرحمن مرض فأمर معاوية طبيبا عنده يهوديا وكان عنده مكينا أن يأتيه فيسقيه سقية يقتله بها فأثاء فسقاء فانخرق بطنه فمات ثم دخل أخوه المهاجر ابن

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٩٨. الغدير ج ٣ ص ٣٦ عن الإمامة والسياسة.

خالد دمشق مستخفيا هو و غلام له فرصدا ذلك اليهودي فخرج
ليلا من عند معاوية فهجم عليه ومعه قوم هربوا عنه فقتله
المهاجر^(١).

فهذا النص التاريخي الذي وصفه أبو عمر في الاستيعاب بأنه مشهور عند أهل
السيرة ينص على أن أهل الشام أجمعوا على غير يزيد، وهذا أمر غريب و عجيب من
جهتين من جهة معاوية نفسه وأخرى من جهة أهل الشام ، فمن قاتل أمير المؤمنين
عليه السلام وقتل المسلمين وكثيرا من صحابة رسول الله ﷺ المؤمنين وأراق الدماء وهتك
الأعراض وذبح الأطفال في غاراته المتكررة على أطراف الدولة الإسلامية كل ذلك
طلبا للرياسة و الملك فهل من المعقول يترك ذلك الملك شورى لأهل الشام يختارون
من يشاؤون، وعليه فلماذا طلب معاوية منهم أن يروا رأيهم في من يخلفه فقال لهم
(فأروا رأيكم) و ماذا أراد معاوية من ذلك ؟

الظاهر أن معاوية إنما طلب من أهل الشام ذلك أملا منه فيهم أن يختارون ابنه
أو يرجعون الأمر إليه فيختارون ما يختار فيجعل اختيارهم أو إرجاعهم الأمر إليه
عونا وحجة له على كل من يخالفه فسوف يدعي أنه ما اختاره إلا لأن أهل الشام قد
اختاروه خليفة له ، والدليل على هذا أنه شق عليه اختيارهم عبد الرحمن حتى اغتاله
مع أن الظاهر أنه لم يرو عن عبد الرحمن أنه كان يطلب خلافة معاوية.

وأما وجه الغرابة والعجب من اختيار أهل الشام لعبد الرحمن - مع أننا نعتقد
أن معاوية لم يترك الأمر لرأيهم واختيارهم حتى أظهر لهم رغبته في تولية يزيد ومهد له
فمثل معاوية لا يفوته ذلك - فإن أهل الشام مع وقوفهم إلى جانب معاوية في حربه
ضد أمير المؤمنين وطاعتهم له ومعصيتهم ربههم وموافقتهم له في كل أموره وسيرهم
خلفه في السراء والضراء إلا أنهم هنا لما خيروهم اختاروا غير من يهوى ويريد بل لم يرو
مخالفة أحد منهم في ذلك وعليه فإذا كان حالهم معه كذلك فلماذا اختاروا غير من

(١) الغدير الشيخ الأميني ج ٧ ص ١٤٧ نقله عن الاستيعاب ج ٢ ص ٤٠٨ فقال: وقصته هذه
مشهورة عند أهل السير . أسد الغابة ج ٣ ص ٢٨٩ .

يهوى معاوية خصوصا مع اعتقادنا علمهم برغبته وهواه؟

أعتقد أن السبب الذي جعلهم يختارون غير يزيد واضح جلي هو اشتهاه يزيد بفعلاته وتجاهره بمكراته ورسلته ولعبه، فكل هذه الأمور ظاهرة معلومة للخاصة والعامه فكلهم لا يرون في يزيد إلا صبيا قد شغلته شهواته وملذاته عن أبسط الأمور فضلا عن مثل منصب الخلافة، فهم مطمئنون بل قاطعون بعدم أهلية يزيد لذلك المنصب الخطير ولذلك لم يختلفوا في اختيار غيره، وحيث إنهم اختاروا غير يزيد قام معاوية باغتياله ولم يعاود مشاورتهم بل فرض خلافة يزيد بالمخادعة والسيف وقام خطيبه في الناس قائلا:

(أمير المؤمنين هذا وأشار بيده إلى معاوية، فإن مات فهذا وأشار بيده إلى يزيد، فيمن أبى فهذا وأشار بيده إلى سيفه) ^(١)

والخلاصة أننا إذا أضفنا إلى رفض أهل الشام ما تقدم من رفض الحزب الأموي الحاكم بيعة يزيد واتفاقهم على عدم أهليته لمنصب الخلافة نصل من ذلك إلى نتيجة عامة هي أولا: اتفاق كلمتهم قاطبة على شخصية يزيد وصفاته وما كان مشغولا به. وثانيا: رفض المسلمين كافة خلافة وبيعة يزيد وتحصل لنا من ذلك كله إجماع أمة محمد ﷺ على رفض بيعة يزيد وعلى عدم أهليته للخلافة.

الثاني: النص:

فإن الخلافة في الشرع الشريف لا تخلو أمرها إما أن تكون بالنص وهو الحق أو بالشورى، أما الأول فإنه لم يدع أحد ورود نص على يزيد في كتاب الله أو على لسان رسول الله ﷺ بل النص بالإمامة والخلافة على الحسنين عليهما السلام وقد تقدم أن الإمام الحسن عليه السلام استدل على معاوية بأنهم أولى الناس بالناس في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ففي كتاب الله قد أوجب طاعتهم، ومودتهم ونص على طهارتهم، وعصمتهم

(١) شيخ المضيرة أبو هزيرة لأبي رية ص ١٦٨ عن البيان والبيان ج ١ ص ٣٠٠ / الغدير ج ١ ص ٢٣٧ عن العقد الفريد ج ٢ ص ٣٠٢ الكامل بن الأثير ج ٣ ص ٤١٣ / الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٤٨

بآية التطهير وآية المودة وغيرها ومن السنة قوله ﷺ: (هذان إمامان قاما أو قعدا) و(أنهما سيدا شباب أهل الجنة) يشير بذلك إلى الحسين عليه السلام وكذلك بوصية أمير المؤمنين عليه السلام وخليفة رسول رب العالمين ﷺ وبنصه، بل لو لم يكن إلا نص أمير المؤمنين عليه السلام لكان كافيا في إلزام القوم بخلافتهما كما كانت خلافة غيرهما بنص ممن قبله. وثانيا: إن يزيد كان مشهورا ومتجاهرا بمخالفة الشرع الشريف كما تقدم، فلا يمكن جعله خليفة على المسلمين ليحمله على الواجبات ويبعدهم عن المنكر ويقيم فيهم حدود الله سبحانه.

وأما الشورى فقد تقدم رفض سادات المسلمين لخلافته وردهم على معاوية، كما تقدم إجماع المسلمين عامة المخالفين للحزب الأموي والموافقين له بل أقطابه وشخصياته على عدم أهليته لمنصب الخلافة.

الثالث: العقل؛

فهذا أمر واضح لا يحتاج إلى بيان وإنما نذكره للتأكيد على عدم أهلية يزيد للخلافة بجميع المقاييس لا لإثبات أفضلية الإمام الحسين عليه السلام عليه أو مقايسته به فأفضلية سيد شباب أهل الجنة على عامة المسلمين أمر ضروري لا يخالف فيه إلا ناصب معاند لله ورسوله ﷺ والمهم فإن العقل يحكم بلزوم تقديم الأفضل واتباعه وقد أكد القرآن على هذا الحكم العقلي واستنكر على مخالفه قال تعالى ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُبْعَثَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾^(١) ودعوى أن الصحابة والتابعين كلهم يهدون إلى الحق فيصح اتباع أي منهم ليست بصحيحة فإن من يخطئ أو يجهل لا يهدي إلى الحق دائما بل يحتاج إلى من يهديه ويكون تابع له، كما أن الصحابة والتابعين يجب عليهم تقديم الأعم والأفضل فيهم فهم يحتاجون لهاديته، فلا يصح ولا يجوز إلا اتباعه ولا يشك أحد في أفضلية الحسين عليه السلام على عامة المسلمين فضلا عن مثل يزيد. فالإمام الحسين عليه السلام أحد سيدي شباب أهل الجنة بنص رسول الله ﷺ فلا يستحق

معه يزيد الخلافة لحكم العقل وإرشاد القرآن إلى ذلك الحكم.

الرابع: القانون:

فإن القيادة الأموية قبلت على نفسها شروط الإمام الحسن عليه السلام في الصلح، والذي منها:

الشرط الثاني: أن يكون الأمر للحسن عليه السلام من بعده (معاوية) فإن حدث به حادث فلاخيه الحسين عليه السلام وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد.

فالحكومة الأموية ملزمة بالوفاء، ولا يحق لها بموجب هذا البند العهد بالخلافة إلى أحد بعد هلاك معاوية، ولو خالفت وعهدت بالخلافة إلى أحد غير الحسين عليه السلام فذلك العهد باطل ولا يجب الوفاء به بل لا يجوز لأحد من المسلمين قبوله أو الالتزام به.

ومن ذلك كله يتبين لنا أن يزيد ليس أهلاً للخلافة بجميع المقاييس، كما أن خلافته مرفوضة لدى الأمويين أنفسهم وعامة المسلمين وخصوصاً أهل الحل والعقد منهم وخصوصاً بني هاشم وعلى رأسهم أبو عبد الله الحسين عليه السلام.

خلافة يزيد بالمكيدة والقوة

علم معاوية أن الجميع قد رفض استخلافه يزيد فعمد إلى ما هو بارع فيه من المراوغة والخداع والغدر والترهيب والترغيب، وذكرنا جانب الترغيب الذي اشترى به دين أولئك بالقطائع والولايات، وبذلك أسكتهم، واغتال آخرين سواء في ذلك المؤلفين له أو المخالفين، وراوغ الباقين. فأما المراوغة والخداع فيظهران في خطبته على رؤوس المعارضة في المدينة بعد أن جمعهم قال:

(قد علمتم سيري فيكم وصلتي أرحامكم وحلي ما كان منكم ويزيد أخوكم وابن عمكم وأردت أن تقدموه باسم الخلافة وتكونوا أنتم تعزلون وتأمرون وتجيئون المال وتقسمونه ولا يعارضكم في شيء من ذلك)^(١)

فسكتوا. وحيث لم يجبه أحد إلى البيعة، قال:

(إني قد أحيت أن أتقدم إليكم أنه قد أعذر من أنذر، إني كنت أخطب فيكم فيقوم إلي القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس فأحمل ذلك وأصفح وإني قائم بمقالة فأقسم بالله لئن رد علي أحد منكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه غيرها حتى

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٠٥.

.....تمهيد الحسن وقيام الحسين

يسبقها السيف إلى رأسه فلا يبقين رجل إلا على نفسه).

وأقام على رأس كل واحد رجلين ثم خرج إلى الناس
وأخرجهم معه وخطب الناس ثم قال:

هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم لا يبتز أمر دونهم
ولا يقضى إلا عن مشورتهم وإنهم رضوا، وبأيعوا يزيد، فبايعوا
على اسم الله. فبايع الناس^(١)

وعند معاتبة الناس لهم على سكرتهم عنه أجابوا كادنا وخفنا القتل.

الموقف بعد هلاك معاوية

مات معاوية وخرجت الأمة الإسلامية عامة عن طاعة الحكم الأموي، ودخلت تحت خلافة وإمامة الإمام الحسين عليه السلام وذلك بموجب شروط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية:

أن يكون الأمر له (للحسن) بعد هلاك معاوية وبعده للإمام الحسين عليه السلام وأن لا يعهد إلى أحد بعده.

فان معاوية - وإن خالف كل شروط الصلح - إلا أن الأمة غير ملزمة بمخالفته وبيعتة ليزيد وهنا يتجلى أهم أهداف الشروط وأبعادها وهو خروج الأمة عن اليد الأموية فلا ولاية للحكومة الأموية على الأمة الإسلامية وخصوصا العراق.

كما أن الإمام الحسين عليه السلام قد أوفى بعهده للحكومة الأموية، ووفائه لا يبقى للحكومة الأموية عليه أي حق تجاهها فقد أتم عهده، وأصبح الآن غير ملزم بشيء من جهة الصلح، بل الأمر على العكس تماما، صار الأمر إليه والجميع ملزم بطاعته، فعلى الأمة الإسلامية أن تسمع له وتطيع حتى بني أمية، وذلك بموجب الصلح والشروط على معاوية والنص من الله سبحانه وتعالى في كتابه، والرسول ﷺ، وأمير المؤمنين عليه السلام، أضف إلى ذلك عدم أهلية يزيد للقيام بذلك المنصب الخطير.

وهنا وفي هذه اللحظات الحاسمة (بعد هلاك معاوية) تظهر أهمية ودقة الموقف الحسيني الذي ترتب على الموقف الحسيني وصلحه وشروطه إذ لولاه لما كان للإمام

الحسين عليه السلام حق في الخلافة قانونا ولو في نظر عامة الناس إذ أن إمام زمانه لو دخل مع معاوية في حرب فأخذ وسُلم إلى معاوية لكان لمعاوية أن يفعل ما يحلو له لأنه يكون قد فتح العراق عنوة وكذا لو سلم الإمام الحسن عليه السلام الأمر بدون شروط لما رجع إليه الأمر ولكان لمعاوية الحق في الاستخلاف وتقليد ولاية العهد لمن شاء، وردّ الأحنف على معاوية شاهد على ذلك فقد قال له:

(وقد علمت أنك لم تفتح العراق عنوة، ولم تظهر عليه مقصا ولكنك أعطيت الحسن بن علي من عهود الله ما قد علمت ليكون له الأمر بعدك)^(١).

وعليه فلولا تلك الشروط لأمكن لمعاوية أن يعهد لمن يشاء، ولكن حيث وضعت الشروط ومضى الصلح عليها وألزم معاوية نفسه فالإمام الحسين عليه السلام هو الخليفة بموجبها، لا يحتاج إلى تجديد بيعة على الناس وإن كانت الحكومة الأموية لم تلتزم بذلك فيكفي أن العراق خرجت بذلك عن البيعة للأمويين وأن أهلها يرون إمامة الإمام الحسين عليه السلام وخلافته.

ولإدراك الحكومة الأموية خطورة الموقف بعد هلاك معاوية سارعت إلى أخذ البيعة من الإمام الحسين عليه السلام بالخصوص وذلك لأنها أصبحت تدرك أبعاد الصلح ولعل قول معاوية في وصيته ليزيد:

(وأما الحسين فإن أهل العراق لن يدعوه حتى يخرجوه إلخ)^(٢).

لما أدركه من لوازم الصلح وخروج العراق خاصة من الحكم الأموي، وذلك يؤيد ما ذكرناه، من أن الصلح يعني المجتمع الإسلامي عامة والعراقي خاصة. قال الشيخ المفيد أعلى الله مقامه:

(وكتب يزيد إلى الوليد بن عتبة بن أبي سفيان وكان على

(١) صلح الحسن آل ياسين ص ٣٠٧.

(٢) بحار الانوار ج ٤٤ ص ٣١١.

المدينة من قبل معاوية أن يأخذ الحسين عليه السلام بالبيعة له ولا يرخص له في التأخير عن ذلك) وفي رواية (فإن أبى عليك فاضرب عنقه) فأنفذ الوليد إلى الحسين في الليل واستدعاء وطلب منه البيعة ليزيد فاعتذر الإمام عليه السلام: (إني لا أراك تقبل بيعتي سرا حتى أبايعه جهرا فيعرف ذلك الناس)^(١).

قبل الوليد ذلك من الإمام الحسين عليه السلام إلا أن مروان بن الحكم وثب قائلاً:
(احبس الرجل ولا يخرج من عندك حتى يبايع أو تضرب عنقه)^(٢).

وعندها أعلن الإمام الحسين عليه السلام موقفه الرافض لخلافة يزيد بعد رده على مروان فقال سلام الله عليه:

(أيها الأمير، إنا أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، بنا فتح الله وبنا يختم الله، ويزيد رجل فاسق شارب الخمر، قاتل النفس المحترمة ملعن بالفسق، ومثلي لا يبايع مثله، ولكن نصبح وتصبحون، وننظر وتنظرون، أينما أحق بالبيعة والخلافة، ثم خرج عليه السلام)^(٣).

وعلى أثر الموقف ذلك خرج من المدينة متوجهاً إلى مكة. هذا بشكل إجمالي ما جرى بعد هلاك معاوية.

ويواجهنا هنا استفساران:

الأول: هل أن الإمام الحسين عليه السلام تعجل إعلان موقفه من بيعة يزيد مما جعل الحكومة الأموية تتخذ موقفاً سريعاً ضده؟

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) ن.م.

(٣) ن.م / مقتل آل بحر العلوم ص ١٣٠.

.....تمهيد الحسن وقيام الحسين

أم أن إعلانه رفض خلافة يزيد مبكرا كان ضروريا؟

الثاني: لماذا خرج الإمام الحسين عليه السلام من المدينة؟

ولماذا لم يقف بأهل المدينة ويواجه يزيد؟

لماذا الرفض المبكر؟

ربما يستفسر عن تلك الوقفة التي أعلن فيها الإمام الحسين عليه السلام موقفه من البيعة ليزيد، وأنه لو آخر ذلك لكان خيراً له وأحسن لحركته، فإن إعلان الخلاف مبكراً يجعل الحكومة الأموية تتخذ مواقف أكثر جرأة وأشد صرامة من ذي قبل بخلاف ما لو آخر ذلك.

وحيث إن كتمان أمره له أثره إلى أن يتم له ما يريد في العراق أو غيرها عند ذلك يعلن الخلاف عليهم فلو أرجئ بيانه لوقت آخر لكان أحسن وحيث إن رفض البيعة وإعلان الخلاف من الأمور الخطيرة فهي مثل كثير من الأمور المهمة والخطرة التي تحتاج إلى الكتمان والتستر عليها إلى أن تم فلا تواجه في بدايتها ولأجل هذا يكون لذلك الاستفهام موضوعية وأهمية كبيرة.

فلماذا أعلن الإمام الحسين عليه السلام رفضه المبكر لبيعة يزيد؟

صحيح أن كثيراً من الأمور الخطيرة تجعل في أول أمرها في طي الكتمان حتى يحين وقتها وهذا الأمر كذلك أي من الأمور المهمة بل المصيرية إلا أن الأمر هنا يختلف تماماً عما عداه من الأمور الأخرى، وذلك أن أمر الخلافة والبيعة مما لا يتمل التأجيل لاسيما في مثل ظرف الإمام الحسين عليه السلام ودقته وذلك لأمر:

أولاً: إن الإمام الحسين عليه السلام هو الخليفة شرعاً وقانوناً بعد هلاك معاوية فلا بد

وأن يعرف بذلك وهذا مقتضى الشروط.

ثانياً: إنه إذا تمت البيعة ليزيد من عامة المسلمين فلن يجد من يقف إلى جانبه إذ قد مضت البيعة لغيره.

ثالثاً: إن أهل العراق كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام أيام معاوية وقد أرجأ الأمر إلى ما بعد هلاكه، وحيث قد هلك فلا بد أن يعرفوا حاله.

رابعاً: إن الموقف حاسم وخطير، ولا يحتمل التأخير وهناك من يسأل عن موقف الإمام الحسين عليه السلام فإما أن يبايعه، أو يدخل فيها يدخل فيه الناس.

خامساً: إن الحكومة الأموية وهي لازالت آخذة بأزمة الأمور فلن ترضى من الإمام الحسين عليه السلام بالسكوت وعدم البيعة.

سادساً: لا بد وأن يظهر الإمام الحسين عليه السلام الإنكار على البيعة ليزيد ولا سيما أنها في بدايتها خصوصاً مع علمه بوجود الناصر على ذلك وسيأتي توضيح هذا الأمر.

والنتيجة لذلك كله أن أمر الخلاف على يزيد وإن كان من الأمور الخطيرة جداً التي ينبغي كتمانها حتى تتم إلا أن ظرف الإمام الحسين عليه السلام مختلف وهو يقتضي الإعلان عن موقفه حتى يعرفه كل من ينتظره.

الإمام الحسين عليه السلام وأهل المدينة

لماذا لم يقف الإمام الحسين عليه السلام بأهل المدينة؟

تحركت المدينة وأخرجت عامل يزيد وبني أمية من المدينة ولما علموا بإرسال الجيوش من قبل يزيد خندقوا حول المدينة وتحصنوا فلم يتمكن منهم إلا بعد خيانة أحد الثغور، ودخل ذلك الجيش وحصلت وقعة الحرة التي أباح يزيد المدينة فيها لجيشه ثلاثة أيام.

والمراد هنا أن هذه الوقعة تدل على أن أهل المدينة كانت لديهم دوافع الوثوب والوقوف أمام يزيد وكان لديهم الاستعداد للقتال ضده ولكن يحتاجون إلى من يجمع أمرهم ويوحد كلمتهم تحت راية واحدة ويقودهم ضد يزيد.

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يقف بهم الإمام الحسين عليه السلام في وجه يزيد بدلا من الخروج إلى مكة؟

والجواب عن ذلك الاستفهام واضح وذلك لأمر:

أولا: إنه لم يعرض عليه أحد ذلك في المدينة مع علم أهلها بمخالفته يزيد.

ثانيا: الظاهر أن المدينة فيها اتجاهات مختلفة بالنسبة للاعتقاد في من يستحق الخلافة، ومن يعتقد بإمامة الإمام الحسين عليه السلام قليل، وذلك يظهر من عدة مواقف منها عدم وقوفهم إلى جانبه في قضية منع مران دفن الإمام الحسن عليه السلام حتى نادى

بحلف الفضول.

ومنها عدم ذكرهم استحقاق الإمام الحسين عليه السلام للخلافة عند مجيء معاوية أو بعد ذلك كما لم يذكر عرض أحد من أهل المدينة على الإمام البيعة.

ومنها أنه لم يخرج معه من المدينة أحد من أهلها غير أهل بيته إلا القليل.

ثالثاً: لم يعرض عليه أحد من المدينة منع جانبه من سطوة بني أمية أو الوقوف.

رابعاً: إن واقعة الحرة كانت متأخرة عن واقعة كربلاء قرابة ستين فلا نستبعد

أن تكون واقعة كربلاء جعلت في نفوسهم الجراءة للوقوف، وعليه فلا دليل على استعدادهم للوقوف في وجه يزيد قبل ذلك.

خامساً: إن واقعة الحرة قضيتها لم تكن عقديّة أي أن حركة أهل المدينة لم تكن

لاعتقادهم عدم استحقاق يزيد للخلافة، أو عدم أهليته لها، أو لقتله الإمام الحسين عليه السلام بل كانت دوافعها مادية محضة فقد ذكر ابن قتيبة:

(أن عثمان بن محمد أراد الأموال التي كانت لمعاوية فمنع

منها. وأزاحه أهل المدينة عنها. أملاك اكتسبها معاوية، ونخيلاً

يجد منها ألف وسق وستين ألف. ودخل نفر من قريش والأنصار

على عثمان فكلّموه فيها فقالوا: لقد علمت أن هذه الأموال كلها

لنا، وأن معاوية آثر علينا في عطائنا ولم يعطنا قط درهما فما فرق

حتى ففنا الزمان ونالتنا المجاعة فاشتراها منا بجزء من مائة من

ثمنها فأغلظ عثمان لهم في القول وأغلظوا له)^(١).

وذكر البيهقي مثل ذلك في تاريخه أيضاً وعلى إثر ذلك حدثت واقعة الحرة

المشهورة.

ومن هذا نفهم أن قضية الحرة إنما كانت قضية مادية ولم تكن عقديّة بخلاف

قضية الإمام الحسين عليه السلام فإنها قضية عقديّة ودينية وليس من دوافعها الطمع في

الدنيا.

(١) الإمامة والسياسة لابن قتيبة ص ٢٠٦. تاريخ البيهقي ج ٢ ص ٢٥٠.

ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا إن حركتهم إنما كانت لأجل ما رأوه من يزيد من الأعمال المنكرة من شرب الخمر وترك الصلاة وغير ذلك كما روي. فهذا أمر غريب جدا فأمر شره الخمر واشتغاله بالملاهي والمعازف وشغفه بالقردة مشهور معروف في حياة أبيه وقد ذكر الإمام الحسين عليه السلام ذلك وكذلك زياد ذكر رسلته ومروان لم يره إلا صبيا من الصبيان، فهل كانوا غافلين عن كل هذه الأمور سابقا؟!

ثم ماذا لو لم يغلظ عليهم عثمان بن محمد القول وسكت عن تلك الأموال أو أعطاهم إياها فهل كانوا أيضا ينقمون على يزيد أو يخرجوا عامله؟
كما أن أهل المدينة وإن أخرجوا عامل يزيد لذلك إلا أنه لا يعلم استعدادهم لذلك قبل خروج الإمام الحسين عليه السلام واستشهاده.

أضف إلى ذلك أنه لا دليل على استعدادهم للوقوف مع الإمام الحسين عليه السلام وقبولهم قيادته في فرض قيامه أو حركته في المدينة. وأيضا أنه لم يرو أنهم عرضوا حركتهم على الإمام السجاد عليه السلام مع وجوده في المدينة أو أنهم طلبوا الإذن منه بل روي عنهم ارتباطهم بأبن الزبير.

أضف إلى ما تقدم قلة نفوس أهل المدينة بالنسبة إلى غيرها من المدن كالكوفة. كما أن الكوفة دعت لنصرته فلا وجه للبقاء في المدينة.

فمن مجموع ذلك نعرف أن المدينة لم تكن مؤهلة لتحضن قضية الإمام الحسين عليه السلام وتقف وراءها وتدافع عنها.

الإمام الحسين عليه السلام إلى مكة

رفض الإمام الحسين عليه السلام خلافة يزيد والبيعة له وأعلن ذلك الرفض أمام الممثل الرسمي للحكومة الأموية في المدينة وهو والي المدينة.

فكتب على إثر ذلك والي المدينة إلى الحكومة المركزية في الشام:

(أما بعد فإن الحسين بن علي ليس يرى لك خلافة ولا بيعة
فرايبك والسلام)^(١).

وجاء الجواب كما كان يتوقع من صبي مندفع دون تعقل أو تقييم للأمور أو
حساب للتقيم والثواب العقلائية والشرعية:

(أما بعد فإذا أتاك كتابي هذا فعجل علي بجوابه وبين لي في
كتابك كل من في طاعتي أو خرج عنها وليكن مع الجواب رأس
الحسين بن علي)^(٢).

بلغ ذلك الإمام الحسين عليه السلام فخرج من المدينة متوجها إلى مكة المكرمة ولم
يتوجه إلى غيرها من البلاد الإسلامية.

وأقام الإمام الحسين عليه السلام في مكة فترة زمنية طويلة تتجاوز الأربعة أشهر تقريبا

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣١٢.

(٢) نفس المصدر.

وهذه فترة ليست بالقصيرة وهي مثيرة للاستفهام.

لماذا ترك بنو أمية الإمام الحسين عليه السلام هذه الفترة مع ما تقدم من تصريحه شخصيا وإعلانه رفض خلافة يزيد؟

والجواب بأنهم قد سعوا في اغتياله في مكة ولم يتركوه غير كاف فإن ذلك وإن كان صحيحا إلا أنه من الواضح أن محاولة الاغتيال كانت متأخرة قبيل خروجه من مكة أيام الحج في حين أن قدومه إليها كان في شعبان ولا اعتقد أن بني أمية قد غفلوا عن وجود الإمام الحسين عليه السلام في مكة وخطورته على حكومتهم أو تغافلوا عنه خصوصا أنه قد أعلن الخلاف عليهم ورفض بيعتهم ودعاه أهل الكوفة وكاتبوه، ووعده النصر متى قدم عليهم.

مع كثرة المختلفين إليه من الناس والمعتمرين من كل أقطار العالم الإسلامي مما ساعد على انتشار خبر غالته ليزيد في العالم الإسلامي بسرعة.

فما هو السر في إمهاله هذه الفترة مع ملاحظة ما حدث في المدينة من عدم إمهاله دون أن يبايع أو يقتل كما تقدم؟

الظاهر أن السبب في تأخر الأمويين هو عدم وجود إمارة في مكة، فلا وإلى عليها من قبل الحكومة الأموية، بل الأمير يرسل مع الحاج فيسمى أمير الحاج، ونجد هذا المعنى صريحا في بعض النصوص التاريخية، حيث ينقل لنا تعيين أمير للحاج وتسدى إليه مهام اغتيال الإمام الحسين عليه السلام.

(قالوا: بلغ الحسين عليه السلام أن يزيد بن معاوية أنفذ عمرو بن سعيد بن العاص الأشدق الفاتك الجبار في عسكر عظيم، وأمره على الحاج وولاه الموسم، وأوصاه بقبض الحسين سرا، وإن لم يتمكن منه يقتله غيلة، وأمره أن يناجز الحسين القتال إن هو ناجزه.

ودس مع الحاج ثلاثين رجلا من شياطين بني أمية، وأمرهم باغتيال الحسين عليه السلام ولو كان متعلقا بأستار الكعبة)^(١).

من هذا النص نستفيد ذلك، أن مكة لم تكن بها أمانة ولم يكن لها أمير، وإنما كان يعين ويرسل مع الموسم، فلذلك أوكلت له تلك المهام الخطيرة، كما أنه لم يرد نص تاريخي يتحدث عن موقف لأمانة أو أمير في مكة قبل تعيين عمرو بن سعيد الأشدق.

وعلى هذا فالأمر من هذه الجهة يصبح واضحاً هو عدم وجود أمانة وعدم وجود والي فيها تتمكن الحكومة المركزية في الشام أن تتحرك بواسطته تجاه وجود الإمام الحسين عليه السلام الرافض لها. فلذلك تأخرت تلك الأوامر بالاغتيال أو الأسر أو القتل والقتال إلى أيام الحج مع وفود أمير الحاج.

ولعل هذا الأمر هو أيضاً الذي حدا بالإمام الحسين عليه السلام للتوجه إلى مكة هذه الفترة دون غيرها من البلاد حتى الكوفة.

إذ بهذا الوضع سوف يتمكن من تقسيم وضعه تجاه أي قرار يتخذه في حركته وسوف يكون هناك متسع من الوقت لإعلان قضيته، وبيان أحقيته بالخلافة وأولويته بقيادة الأمة من يزيد، كما أن كثرة المعتمرين والوافدين إلى الحج يعجل في نشر خبر مخالفة الإمام الحسين عليه السلام وأسبابها إلى عامة البلاد الإسلامية، أضف إلى ذلك ما تتمتع به مكة دون غيرها من حرمة قد تمتنع الأمويين من إعلان الحرب فيها أو الغدر به، وبهذا سوف يكون آمناً على الأقل حتى قدوم أمير الحاج.

وأبضاً إن تجهيز جيش من الشام يحتاج إلى متسع من الوقت، لا سيما أن الحكومة الأموية في مرحلة انتقالية بعد هلاك معاوية، فهي محتاجة إلى كل جندي أو شرطي في الشام. كما أنها مشغولة أيضاً بترتيب البيت الأموي، فهي أيضاً تحتاج إلى متسع من الوقت من هذه الجهة.

وهكذا كانت مكة خير مكان يتوجه إليه أبو عبد الله عليه السلام في هذا الظرف الخطير والدقيق، حتى تتضح الأمور ويرى من يقف إلى جانبه في قضية الإسلام والدفاع عنها.

وبقي الإمام الحسين عليه السلام في مكة وأقبل الناس عليه يتعرفون أمره ورأيه وأحدثوا به، قال ابن قتيبة:

(وخرج الحسين بن علي إلى مكة: فقال الناس إليه، وكثروا عنده واختلقوا إليه وكان عبد الله ابن الزبير فيمن يأتيه)^(١).

وحمل المعتمرون خبر الإمام إلى بلادهم، وبذلك انتشر خبر الإمام الحسين عليه السلام وموقفه من بيعة يزيد في الآفاق، ولا يبعد أن قدومه إلى مكة دعا الكثير للوفود إليه ليقف على حقيقة الأمر وما هو عازم عليه.

وحيث إن أهم المدن التي كانت تترقب خبر الإمام الحسين عليه السلام هي الكوفة فسرعان ما وصل الخبر إليها بمخالفته ورفضه بيعة يزيد وخروجه إلى مكة وتناقل الناس خبر مخالفته فيها:

(وبلغ أهل الكوفة هلاك معاوية فأرجفوا بيزيد وعرفوا خبر الحسين وامتناعه من بيعته)^(٢).

انتشر هذا الخبر بسرعة في الكوفة وأثر فيها بشكل كبير، فأنبرى عن ذلك (أثنا عشر ألف كتاب) كتبت وأرسلت إلى الإمام عليه السلام والظاهر أن وصول الكتب كان مبكراً فقد ورد أنها وصلت في اليوم العاشر من شهر رمضان^(٣).

ومما ينبغي التنبيه والتأكيد عليه هنا أن هذه الدعوات وصلت مبكراً إلا أن الإمام الحسين عليه السلام بقي إلى أيام الحج.

فلماذا بقي في مكة ولم يخرج إلى الكوفة؟

لا يبعد أن يكون بقاءه في مكة انتظارا منه اجتئاع الحاج في الموسم، ليعلن حركته ويدعوهم إلى نصرته، ليقطع العذر على كل معتذر، أو أنه كان انتظارا منه لتحرك غير الكوفة من البلاد الإسلامية، أو مجيء دعوات أخرى من غيرها، أو لتحرك الكوفة بنفسها وخروج أهلها إليه، أو لأجل تقييم وضع المجتمع الكوفي ومدى مصداقية دعواه، أو لجميع تلك الأمور. وعلى كل سوف نعرض لذلك فيما

(١) الإمامة والسياسة ج ٢ ص ٤.

(٢) بحار الأنوار ج ٤ ص ٣٣٤.

(٣) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٥١.

بعد. فانتظر.

وبعد تأن دام قرابة ثلاثة أشهر من وصول كتب أهل الكوفة، بعث إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل، ليرى عن كتب واقعهم، وينظر مدى استعدادهم، وتفانيهم في قضية الإسلام وقضيتهم، ويستخبر نياتهم ومصادقية ما جاءت به كتبهم، وأمره أن يكتب له بذلك.

الفصل الثالث

القرار الحاسم

قرر الإمام الحسين عليه السلام التوجه إلى العراق، وإلى الكوفة بالتحديد بعد أن ليس باليسير، فقد بقي ما يقرب من أربعة أشهر في مكة، وله في ذلك مبرراته، وسوف نعرض لها فيما بعد.

ولكن قبل أن يتوجه إلى الكوفة وجه ابن عمه مسلم بن عقيل عليه السلام لينظر وضع المجتمع الكوفي عن كثب، ويرى مدى واقعيته في دعوته ومدى استعداده للوقوف إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام في قضيته، ويلحظ بذلك مدى مصداقية كتبهم وما جاء به رسلهم للإمام الحسين عليه السلام.

دعا الإمام الحسين عليه السلام مسلم بن عقيل فرحبه مع قيس بن مسهر الصيداوي وعمارة بن عبدالله السلولي وعبد الرحمن بن عبدالله الأزدي وأمره بالتقوى وكتمان أمره واللطف، فإن رأى الناس مجتمعين على بيعته جادين في الطلب بحقه عجل إليه بذلك وكتب أمام إرساله مسلماً مع بعض الرسل التي جاءت من الكوفة:

(بسم الله الرحمن الرحيم. من الحسين بن علي إلى الملأ المؤمنين والمسلمين، أما بعد فإن هانئاً وسعيداً قدما علي بكتبكم، وكانا آخر من قدم علي من رسلكم، وقد فهمت كل الذي قصصتم وذكرتم ومقالة جللكم أنه ليس علينا إمام فأقبل لعل الله يجمعنا بك على الحق والهدى وأنا باعث إليكم أخي وابن عمي

ونفتي من أهل بيتي مسلم بن عقيل فإن كتب إلي بأنه قد اجتمع رأي ملئكم وذوي الحجى، والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم، وقرأت في كتبكم فإني أقدم إليكم وشيكا إن شاء الله، فلعمري ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، الدائن بدين الحق الخابئ نفسه على ذلك لله والسلام^(١).

وصار يتلى ذلك الكتاب في محافل المجتمع الكوفي كلما اجتمع منهم جماعة وأقبل الناس على مسلم يبايعونه حتى بايعه ثمانية عشر ألف رجل.

لم يحتج مسلم إلى وقت كثير لتيسير واقع الكوفة ومدى مصداقية أهلها وكتبهم ورسلمهم فهاهم قد تهافوا لتقديم بيعتهم للإمام الحسين عليه السلام موطنين بذلك أنفسهم على الدفاع عن قضيته وقضيتهم فكتب مسلم بذلك للإمام الحسين عليه السلام:

(بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد فإن الرائد لا يكذب أهله، وقد بايعني من أهل الكوفة ثمانية عشر ألفاً، فعجل بالإقبال حين يأتيك كتابي هذا والسلام)^(٢).

وصل كتاب مسلم إلى الإمام الحسين عليه السلام وهو في مكة والظاهر أنه كان عازماً على أداء مناسك الحج ثم بعده يتوجه إلى العراق.

ولا يخفى أن تحركه بعد الحج وبعد أن ينتشر خبره في الحاج سرف يكون له أثره المهم في حركة الإمام عليه السلام وقيامه، أضف إلى ذلك أن حركته ليست مقصورة على العراق، بل هي عامة، وكما ذكرنا فإن الشروط تخرج الأمة الإسلامية من البد الأموية إلى اليد الهاشمية، وبذلك يصبح الإمام الحسين عليه السلام الخليفة القانوني والشعري على الأمة الإسلامية، إلى غير ذلك من لوازم الشروط، وحيث إن الحج هو المكان الوحيد الذي تجتمع فيه الأمة الإسلامية من كل بقاع الأرض بوفودها وحجاجها يكون لتأخره للحج أهميته ليلتقي بهم ويدعوهم إلى القيام معه، ويقطع بذلك العذر على أي معتذر بعدم العلم، فالكل أصبح يعلم بمخالفته ليزيد، ولذلك دعى الحاج لنصرته

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٢٤.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٢١٨.

عندما عزم على الخروج بقوله:

(من كان باذلاً فينا مهجته، موطننا على لقاء الله نفسه،
فليرحل معنا، فإن راحل مصيحاً إن شاء الله)^(١).

وبهذا يجاب عن سبب تأخر الإمام الحسين عليه السلام في مكة كل تلك الفترة مع أن كتب الكوفة وصلت في أول أيام وصوله إلى مكة.

وعليه فالإمام عليه السلام كان عازماً على أداء مناسك الحج، لكن قدوم عمرو بن سعيد الأشدق أميراً على الحاج بمأمرته الغادرة - أخذ الإمام الحسين عليه السلام أسيراً، أو قتله واغتياله ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة - عجل خروج الإمام الحسين عليه السلام من مكة قبل أدائه لمناسك الحج.

وقد ذكرت بعض النصوص أن عمرو بن سعيد قدم على رأس جيش إلى مكة، وأيضاً دس ثلاثين من شياطين بني أمية لاغتيال الإمام الحسين عليه السلام إلا أننا نعتقد أن جانباً من ذلك النص التاريخي يمثل الواقع والآخر إشاعة، فدس ثلاثين شيطانا لاغتيال الإمام الحسين عليه السلام كان واقعا، وأما الجيش فالظاهر أنه ليس إلا شائعة من بني أمية لإرهاب الحاج والإمام الحسين عليه السلام وثني عزيمته عن الوقوف أمام يزيد والخروج ضده، والدليل على ذلك تدافع أصحاب الإمام الحسين عليه السلام عند خروجه من مكة وأخي عمرو بالسياط دون إشهار السيوف والقتال أو التناوش بها، فلو كان هناك جيش لوقف بالسيوف في وجه الإمام الحسين عليه السلام ومنعه من الخروج إلى الكوفة، ولا مانع لدى بني أمية من ذلك، وقد فعلوا ذلك مع ابن الزبير.

وعلى كل فالمأمورية التي جاء بها أمير الحاج وأراد تنفيذها هي اغتيال الإمام الحسين عليه السلام أو أسره، وهذا فعلاً ما عجل بخروج الإمام الحسين عليه السلام من الحرم ومكة لعلمه صلوات الله عليه بأن بني أمية لن يقفوا عند حرمة ولن يمنهم حرمة مكة أو بيت الله من اغتياله.

ثم هنا ملاحظة: لماذا قررت الحكومة المركزية اغتيال الإمام الحسين عليه السلام أو

أمره دون ابن الزبير مع أنه امتنع أيضا من بيعة يزيد؟

وجواب هذا الأمر لعله اتضح مما تقدم فالأخبار التي انتشرت والتقارير التي رفعت كلها كانت عن الإمام الحسين عليه السلام وإقبال الناس عليه من كل مكان هذا أولا.

وثانيا: أن الكوفة أبدت استعدادها للوقوف إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام دون ابن الزبير فلا يكاد يذكر مع وجود الإمام عليه السلام ..

وثالثا: أن ابن الزبير تظاهر بالعبادة ولزوم البيت الحرام دون أن يعرف بموقف يذكر به.

ورابعا: أنه كان فيمن يختلف إلى الإمام الحسين عليه السلام فلم ينظر إليه بذلك أنه ذو موقف منفرد.

وخامسا: أن الحكومة الأموية تدرك أن الإمام الحسين عليه السلام يستحق الخلافة، وأنها ألزمت نفسها معه بالصلح والعهد فله حق المطالبة بحقه.

وسادسا: أن ابن الزبير لم يكن أحد يعدله بالإمام الحسين عليه السلام ما دام موجودا في مكة، وقد ذكر الإمام عليه السلام ذلك.

سابعا: أنه على فرض عرف بمخالفته إلا أن مخالفته فردية وشخصية ولم يكن لها بعد عقدي وفكري أو اجتماعي بخلاف الإمام الحسين عليه السلام.

وعلى كل فالفرق شاسع بين الشخصيتين ومكانتهما الاجتماعية والدينية، والسياسية فشخصية الإمام الحسين عليه السلام مثلت خطرا حقيقيا وفعليا على الدولة الأموية واستقرارها فتحركه بالكوفة متوقع.

فلمجموع تلك الأمور ركزت الحكومة المركزية اهتماماتها على الإمام الحسين عليه السلام وحركته في جميع مراحلها دون غيره.

ثم إن الإمام الحسين عليه السلام أعلن خروجه من مكة في خطبة خطبها في البيت نعمي فيها نفسه الشريفة ودعى الناس إلى نصرته حيث قال:

(الحمد لله وما شاء الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله على رسوله (وآله) وسلم. خط الموت على ولد آدم غط

القلادة على جيد الفتاة، وما أولهني إلى أسلافي اشتياق يعقوب إلى يوسف، وقد خبر لي مصرع أنا لاقيه، كأني بأوصالي تقطعها
 علان الفلوات بين النواويس وكريلاء، فيملأن مني أكراسا
 جوقا وأجربة سغبا، لا يحيص عن يوم خط بالقلم، رضى الله
 رضانا أهل البيت، نصبر على بلائه ويوفينا أجور الصابرين، لن
 تشذ عن رسول الله ﷺ لحمة، وهي مجموعة له في حظيرة
 القدس، تقر بها عينه وتنجز لهم وعده.

من كان باذلا فينا مهجته موطنا على لقاء الله نفسه
 فليرحل معنا فإني راحل مصبحا إن شاء الله^(١).

وهكذا قرر الإمام الحسين ﷺ الخروج من مكة وأعلن ذلك في الحاج،
 ودعاهم إلى نصرته وبذل النفس دونه صلوات الله عليه.

مخذلون أم ناصحون

قبل أن يعلن الإمام الحسين عليه السلام خروجه من مكة وبعده أيضاً عرضت عليه الكثير من الناصح والإشارات^(١) وكان أكثرها يصب في موضوعين اثنين: أولهما: هو البقاء في الحرم.

وثانيهما: عدم الخروج إلى العراق.

وكان سبب تلك الناصح العادي^(٢) هو تقييم الواقع الخارجي للكوفة، وحال أهلها وملاحظة ما سبق منهم من المواقف التي تخلوا فيها عن أهل البيت عليهم السلام وغدرهم وخيانتهم بهم في أكثر من موقف، وكثرة اختلافاتهم التي أثرت بشكل كبير وسلب في مجريات الكثير من الأمور المهمة والخطيرة التي كان لها الأثر الكبير في المعطفات التاريخية المصيرية في المسيرة الإسلامية، وأهمها بل أخطرها هو ما تمثل في

(١) ليعلم أن بحثنا عن الناصح بلحاظ ما أثارته من استفهامات حول القضية الحسنة لا بلحاظ صحة توجيهها للإمام عليه السلام وعدمه، إذ كان الواجب على الجميع نصرته سواء اعتقدوا صحتها أم لا سواء اعتنى بها الإمام عليه السلام أم لا.

(٢) وهناك سبب آخر غير عادي وهو نصوص مأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين وأبي محمد عليهما السلام كلها تحجب بقتل أبي عبدالله الحسين عليه السلام وكانت سببا مهما في كثير من الناصح والتحذيرات التي وجهت إليه من الخروج إلى العراق كالتي عن أم سلمة (رضي عنها) وعبد الله الأطراف وغيرهم ولم يكن فيها شيء جديد لم يكن الإمام الحسين عليه السلام عالما به وسوف يأتي البحث عن ذلك عند دراسة بعض النظريات فيها بعد .

تحول قيادة المجتمع الإسلامي من اليد الهاشمية إلى اليد الأموية.

والمهم هنا أن هناك كثيراً من الناس قد نصح الإمام الحسين عليه السلام بعدم الخروج من الحرم، وبعدم التوجه إلى العراق^(١) وخاصة الكوفة وعرض بعض التوجه إلى بلاد أخرى، وأشار عليه آخر بيعة أهل الضلال، ولم يشر عليه أحد بالذهاب إلى الكوفة إلا واحد هو ابن الزبير.

وإن كنا نعتقد سلفاً أن الإمام الحسين عليه السلام لم يخف عليه وجه الرأي في حركته فكل تلك النصائح لا تحمل في طياتها جديداً لا يعلم الإمام عليه السلام وجهه، أو تنبيهه إلى أمر هو غافل عنه، فهو العارف بالأمور وقد أجاب بعضهم بقوله: (يا عبد الله ليس يخفى علي الرأي) وعليه فالبحث الحقيقي عن تلك النصائح هو في إيجابها غيبية القضية الحسينية في فرض صحتها وعدمه.

نعم ربما وُصف أكثر الناصحين الذين نصحوه بعدم الخروج من مكة بشكل عام أو عدم التوجه إلى الكوفة بشكل خاص بالمخذلين والمبطين أي أنهم بتصائحهم تلك كانوا يشبطون الإمام الحسين عليه السلام عن الخروج ضد يزيد بخلاف من عرض الخروج فهو ناصح أمين.

وهنا لا بد لنا أن نتجرد عن أي اتجاه وعاطفة ثم نعرض أهم تلك النصائح وننظر مدى مصداقيتها وحقيقة أهداف أصحابها لنستطيع أن نقيم أصحاب تلك العروض هل كانوا ناصحين أميين أو مبطين مخادعين؟

وهل كان هدفهم نبي الإمام الحسين عليه السلام عن عزيمته أو أن دافعهم لتلك النصائح والعروض أمر آخر؟

النصائح التي عرضت على الإمام:

كانت هناك ثلاث نصائح عرضت على الإمام الحسين عليه السلام وكانت مختلفة تماماً.

(١) منهم جابر بن عبد الله الأنصاري وأبو سعيد الخدري وأبو ليث الواقدي (مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٣٨ حاشية رقم ٦٠).

انفرد ابن الزبير بواحدة وابن عمر بالأخرى واجتمعت كلمة الأكثر على الثالثة.
فأما الأولى: وهي لابن الزبير فقد عرض على الإمام الحسين عليه السلام الخروج إلى الكوفة وكان الوحيد في ذلك فقد سأل الإمام الحسين عليه السلام عن نيته فقال له:
(حدثني ماذا تريد أن تصنع؟)

قال الإمام الحسين عليه السلام:

(والله لقد حدثت نفسي بإتيان الكوفة ولقد كتب إلي
شيعتي بها وأشراف أهلها وأستخير الله).
فقال ابن الزبير:

(أما لو كان لي بها مثل شيعتك ما عدلت بها)^(١).

والظاهر أن ابن الزبير كان معروفا بعرضه مشهورا بنصيحته تلك، ولا يبعد
أن ذلك لتكرار عرضه، فنجد في نصيحة ابن غرمة للإمام الحسين عليه السلام تعذيرا له من
عرض ابن الزبير ومن قوله إذ يقول له:

(إياك أن تغتر بكتب أهل العراق ويقول لك ابن الزبير
الحق بهم فإنهم ناصروك)^(٢).

وكذلك أيضا نجد في قول ابن عباس للإمام الحسين عليه السلام عندما أراد الخروج
من مكة دليلا على ذلك:

(لقد أقررت عين ابن الزبير بخروجك من الحجاز
وتخليك إياه وهو اليوم لا ينظر إليه أحد معك)^(٣).

فمن ذلك نعتقد أن ابن الزبير كان يكرر عرضه ذلك على الإمام الحسين عليه السلام
حتى عرف به بل حتى حُذر الإمام عليه السلام من رأيه، وعلى كل فهذه هي النصيحة الأولى
التي عرضت على الإمام الحسين عليه السلام.

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٥٥.

(٢) نفس المصدر حاشية رقم ١٠٢ ص ١٥٤.

(٣) المصدر السابق حاشية رقم ١٠٦ ص ١٥٧.

الثانية: وهي دعوة عبد الله بن عمر حيث أشار على الإمام الحسين عليه السلام بصلح أهل الضلالة وحذره من القتل والقتال. وهذا أيضا انفرد بهذه النصيحة والرأي.

الثالثة: وهي كانت من الأكثر وافقت كلمتهم فيها على أمرين: وهما الإقامة في مكة، والثاني عدم الخروج إلى الكوفة.

وأولى النصائح التي عرضت على الإمام الحسين عليه السلام كانت قبيل خروجه عليه السلام من المدينة وكانت من محمد بن الحنفية قال لأخيه الإمام الحسين عليه السلام:

(يا أخي أنت أحب الناس إليّ وأعزهم علي، ولست أخرج النصيحة لأحد من الخلق إلا لك، وليس أحد أحق بها منك، لأنك مزاج مائي ونفسي وروحي وبصري وكبير أهل بيتي ومن وجبت طاعته في عنقي، لأن الله شرفك عليّ وجعلك من سادات الجنة.. تتعّ بيعتك عن يزيد وعن الأمصار ما استطعت، ثم ابعث رسلك إلى الناس، وادعهم إلى نفسك فإن بايعوك حمدت الله على ذلك، وإن اجتمعوا على غيرك لم ينقص بذلك دينك، ولا عقلك ولا تذهب مروءتك ولا فضلك، إني أخاف عليك أن تدخل مصرا من هذه الأمصار فيختلف الناس فيها بينهم، فطائفة معك وأخرى عليك فيقتلون فتكون لأول الأسته غرضا، فإذا خير الأمة كلها نفسا وأبا وأما اضيعها دما وأذلها أهلا).

فقال الإمام الحسين عليه السلام:

فأين أنزل يا أخي؟

قال:

تنزل مكة فإن اطمأنت بك الدار فذاك، وإن تكن الأخرى خرجت إلى بلاد اليمن فانهم أنصار جدك وأبيك، وهم أرف الناس وأرقهم قلوبا وأوسع الناس بلادا، فإن اطمأنت بك الديار وإلا لحقت بالرمال وشعوب الجبال، وجزت من بلد إلى بلد حتى

تنظر ما يؤول إليه أمر الناس ويحكم الله وهو خير الحاكمين،
فإنك أصوب ما تكون رأياً وأحزم عملاً حين تستقبل الأمور
استقبالا، ولأن تكون الأمور أشكل عليك حين تستدبرها
استديارا^(١).

والثانية منه أيضا في الليلة التي أراد الخروج في صبيحتها من مكة قال:
يا أخي إن أهل الكوفة قد عرفت غدرهم بأبيك وأخيك
وقد خفت أن يكون حالك كحال من مضى، فإن رأيت أن تقيم
فإنك أعز من بالحرم وأمنه^(٢).

وأيا أشار عليه بذلك عبد الله بن مطيع حيث قال:
وأيضا أشار عليه بذلك عبد الله بن مطيع حيث قال:
(إذا أتيت مكة) فإياك أن تقترب من الكوفة فإنها بلد
مشؤومة قتل فيها أبوك وخذل فيها أخوك، واغتيل بطعنة كادت
أن تأتي على نفسه، فالزم الحرم فانت سيد العرب لا يعدل بك
أهل الحجاز أحداً ويتداعى الناس إليك من كل جانب ولا تفارق
الحرم فذاك عمي وخالي فوالله لئن هلكت لسترقن بعدك^(٣).

وقال السور بن مخرمة:

(إياك أن تغتر بكتب أهل العراق، ويقول لك الزبير الحق
بهم فأنهم ناصروك إياك أن تبرح الحرم فإن أهل العراق إن كانت
لهم بك حاجة فيضربون لك آباط الإبل حتى يوافوك فتخرج
إليهم في قوة وعدة^(٤)).

وأما عمر بن عبد الرحمن المخزومي فذكر له:

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٣٦ / بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٢٧ / ٣٢٩.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٦٤.

(٣) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٤٢.

(٤) المصدر السابق ص ١٥٤.

(فقد بلغني أنك تريد العراق وإن مشفق عليك من مسيرك
إنك تأتي بلدا فيه عماله وأمرأؤه ومعهم بيوت أمواله، وإنما الناس
عبيد الدنيا والدرهم، فلا آمن عليك أن يقاتلك من وعدك النصر
ومن أنت أحب إليه من أن يقاتل معك)^(١).

وأما ابن عباس فقال له:

(إنني أتخوف عليك في هذا الوجه الهلاك والاستئصال، إن
أهل العراق قوم غدر فلا تقر بهم، أتم في هذا البلد فإنك سيد
أهل الحجاز، فإن كان أهل العراق يريدونك كما زعموا فاكذب
إليهم فليتنفوا عاملهم وعدوهم، ثم اقدم عليهم فإن أبيت إلا أن
تخرج فسر إلى اليمن، فإن بها حصونا وشعابا وهي أرض عريضة
طويلة ولأبيك بها شيعة، فتكتب إلى الناس وتبث دعائك فإني
لأرجو أن يأتيك عند ذلك الذي تحب في عافية)^(٢).

فهذه النصائح التي عرضت على الإمام الحسين عليه السلام وكما ذكرنا أنها أجمعت
على البقاء في الحرم وعدم الخروج إلى العراق.

ونلاحظ أن النسبة بين هذه النصيحة وبين نصيحة ابن الزبير هي التباين فبينما
هو يشير على الإمام عليه السلام بالخروج من الحرم والتوجه إلى العراق يصر أولئك على
البقاء في الحرم وعدم الخروج إلى العراق.

وعلى كل لا بد لنا من النظر في تلك النصائح لنتمكن من الحكم على أصحابها
أنهم ناصحون أو مغذلون ومبطلون. ولا بد لنا من النظر فيها من جهات:

الأولى: أسبابها ودوافعها.

الثانية: مدى رجحانها.

(١) المصدر السابق ص ١٥٤.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٧.

الثالثة : نظر الإمام الحسين عليه السلام لها.

رابعاً: ملاحظة ما اختصت به كل نصيحة دون أختها.

النصيحة الأولى:

أما الأولى وهي إشارة ابن الزبير على الإمام الحسين عليه السلام بالخروج من مكة والتوجه إلى العراق.

وقد ذكرنا أن ابن الزبير قد انفرد بتلك الإشارة.

وربما يقال هنا لم يكن ابن الزبير منفرداً في ذلك بل كان معه الكثير يشاركونه الرأي في خروج الإمام الحسين عليه السلام إلى العراق وهم أهل العراق الذين دعوا الإمام عليه السلام إلى ذلك وبهذا لا يكون ابن الزبير منفرداً في ذلك.

ولكن هذا الكلام ليس بتام وهو بالمغالطات أشبه. وذلك لأن الإشارة والنصيحة إنما جاءت لسؤال مفترض وهو:

ما هو الرأي الأمثل والموقف الأرجح للإمام الحسين عليه السلام تجاه دعوة أهل العراق وكتبهم؟

هل هو الخروج إليهم أو إغفال أمر كتبهم ودعوتهم؟

وبهذا يتضح أن دعوة العراق وكتبهم هما موضوع النصيحة والإشارة فلا يمكن جعلها نصيحة أو طرفاً مؤيداً للنصيحة.

وبعد وضوح ذلك نقول: حيث إنه تقدم أن وضع المجتمع الكوفي وتقلب أحواله وتخليه عن أمير المؤمنين عليه السلام وقتله، وغدره بالإمام الحسن عليه السلام وطعنه، جعل الكثير من سمع بمخالفة الإمام الحسين عليه السلام ليزيد وكتابة أهل الكوفة له ينصحه بعدم الخروج إليهم، فتاريخ الكوفة في الغدر والاختلاف معروف ومشهور. فلماذا جذب ابن الزبير للإمام الحسين عليه السلام الخروج إلى الكوفة مع اشتهاها أمرها في ذلك؟

فهل أن ابن الزبير كان جاهلاً بذلك الواقع للكوفة وما فعلته سابقاً مع أهل البيت عليهم السلام أو أنه كان عالماً؟

وإذا كان عالماً فما هي دوافعه في إشارته على الإمام الحسين عليه السلام بالخروج إلى الكوفة؟

فهل هي اعتقاده بوجود الناصر؟ أو أن له أسبابه ودوافعه الخاصة به؟

أما الأول: وهو احتمال جهل ابن الزبير بالواقع الكوفي وما فعله أهلها مع أمير المؤمنين والإمام الحسن عليهما السلام فهذا أمر مستبعد جداً، وذلك لأن ما جرى لم يكن قضية شخصية وخاصة حتى يمكن الجهل بها بل قضيتيهما كانتا من القضايا الإسلامية العامة التي تهتم كل المسلمين وخصوصاً مثل ابن الزبير الذي كان يحدث نفسه بالخلافة، وعلى ذلك فاحتمال جهله بالمجتمع الكوفي مستبعد، ولا مجال لفرضه وتحليل نصيحته وعرضه على أساسه.

وأما الثاني: وهو ما إذا كان عالماً بغدرهم وطبيعتهم فإن ذلك يقتضي أن يشكك في مصداقية كتبهم ورسولهم أو على أقل التقادير يتردد في عرض ذلك على الإمام عليه السلام.

فما هو السبب إذن في عرضه وتزيته الخروج للإمام الحسين عليه السلام إلى أهل الكوفة؟ حتى قال له (إنهم ناصرون) كما نقل عنه ابن خزيمة وفي أخرى (أما لو كان لي بها مثل شيعتك ما عدلت بها)^(١) فهل ذلك لاعتقاده وفائهم ببيعتهم وصدق ما جاء به رسولهم وقيام الحجة بوعدهم.

وهل يمكن فرض ذلك مع علمه بحال الكوفة وكثرة اختلافها واشتقاق أمر غدرها بأمر المؤمنين وبأبي محمد عليهما السلام؟

ولعل الجواب واضح معروف ومشهور وهو أن ابن الزبير لا يعتقد تغير الكوفة وأهلها أو صدق كتبهم أو وفائهم بعهودهم بل كان الدافع له هو الخديعة والخيانة لا النصيحة وكانت غاية إخراج الإمام الحسين عليه السلام من مكة وذلك لأمر:

الأول: حسده للإمام الحسين عليه السلام إذ رأى إقبال الناس عليه ولم يكن ينظر إليه أحد مع وجود الإمام الحسين عليه السلام.

الثاني: أنه كان يحدث نفسه بالخلافة فلا يمكنه التصدي لها وقد أقبل الناس على

الإمام الحسين عليه السلام وتوافدوا عليه.

الثالث: أنه يريد أن ينفرد بمكة ويتصدى لأمر الخلافة فيها ويثب بها، وقد علم أن الناس لا يعدلونه بالإمام الحسين عليه السلام، فلا بد له من إخراج الإمام الحسين عليه السلام ليبرز له نجم ويظهر له إسم وينظر إليه الناس، نعم لابد من ذلك ولو بالغش في النصيحة والخديعة في المشورة. ونجد تلك الدوافع والأهداف من نصيحته واضحة في كلام ابن العباس للإمام الحسين عليه السلام عند خروجه فقد قال له:

(لقد أقررت عين ابن الزبير بخروجك من الحجاز
وتخليك إياه وهو اليوم لا ينظر إليه أحد معك) كما قال لابن
الزبير قرت عينك بابن الزبير، ثم قال:

يا لك من قبرة بمعمر حلا لك الجو فيضي واصفري

ونقري ما شئت أن تنقري

هذا حسين يخرج إلى العراق ويخليك والحجاز^(١).

ولاشتهار أمره ودوافعه في محاولته إبعاد الإمام عليه السلام عن مكة اتهمه في نصيحته وحذر الإمام عليه السلام من مشورته أكثر من واحد كما تقدم في كلام المسور بن مخزومة للإمام الحسين عليه السلام:

(إياك أن تغتر بأهل العراق ويقول لك ابن الزبير إنهم
ناصروك)^(٢).

فاذن هدف ابن الزبير هو إخراج الإمام الحسين عليه السلام من مكة وإبعاده عنها ليجلو له الأمر فيها وليس هدفه النصيحة أو اعتقاده وفاء أهلها.

والأهم من ذلك كله نظر الإمام الحسين عليه السلام إلى ابن الزبير نفسه وتقييمه لموقفه من خروجه ونصيحته، وبيانه غايته من مشورته فقد قال سلام الله عليه:

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم حاشية رقم ١٠٦ ص ١٥٧.

(٢) تقدم حاشية رقم ١٠٠.

(إن هذا (ابن الزبير) ليس شيء من الدنيا أحب إليه من أن
أخرج من الحجاز، وقد علم أن الناس لا يعدلوه بي، فود أني
خرجت حتى يخلو له)^(١)

وكلامه هذا صريح في اتهامه ابن الزبير في مشورته وعرضه والتفاتة إلى غاية
من تزيته الخروج إلى الكوفة وقد بين هدفه من قوله تلك هو خروج الإمام عليه السلام من
مكة حتى تخلو له فقد علم أن الناس لا يعدلوه به.

وبعد هذا كله يتضح لنا بجلاء بأن كلام ابن الزبير لم يكن فيه ناصحا أميناً بل
كان فيه حاسداً مخادعاً وغاشاً خائناً، أراد بذلك أن تخلو الحجاز له.
وعليه فلا معنى للبحث عن عرضه ورجحانه وعدمه.

بقي شيء: وهو ربما يدعى ويقال إن الإمام الحسين عليه السلام قد عمل بتبصيرة ابن
الزبير إذ أنه خرج من مكة وتوجه إلى الكوفة

ولكن لا سبيل إلى تلك الدعوة بعد أن اتهمه الإمام الحسين عليه السلام نفسه في
نصيحته، وبين هدفه من عرضه في كلامه المتقدم كما أن الإمام الحسين عليه السلام أجاب ابن
الزبير عن سبب خروجه من مكة بقوله:

(إن أبي حدثني أن لما كبشاً به تستحل حرمتها فما أحب أن
أكون ذلك الكبش)^(٢).

فهنا يصرح أن خروجه لأجل الحفاظ على حرمة مكة لا لأجل عرض ابن
الزبير وخداعه، وأما اختياره للعراق فله أسبابه الخاصة والمستقلة عن كلام ابن الزبير
والتي نقطع بأن ابن الزبير لم يدركها ولم تمر في خلده وسوف نذكر ذلك فيما بعد.

والخلاصة هنا أن العرض والإشارة على الإمام الحسين عليه السلام بالخروج إلى
الكوفة لم تكن نصيحة أمينة بل كانت غشا ومخادعة.

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٥٦.

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٥٦.

النصيحة الثانية:

وهي ما نقله صاحب بحار الأنوار عن الشيخ المفيد أعلى الله مقامها:

(جاء عبدالله بن عمر فأشار عليه بصلح أهل الضلال،
وحذره من القتل والقتال)

فقال (الحسين عليه السلام):

(يا أبا عبد الرحمن أما علمت أن من هوان الدنيا على الله
تعالى أن رأس يحيى بن زكريا أهدي إلى بني من بغايا بني
إسرائيل... إلى أن قال له: اتق الله يا أبا عبد الرحمن ولا تدع
نصرتي)^(١).

ولعل المراد من صلح أهل الضلال هو أن يصلح يزيد مع قيام الحجة بوجود
الناصر.

وحيث إنه خليفة رسول الله ﷺ شرعا وتانونا وعقلا وابنه والإمام المفترض
الطاعة فكل ذلك يقتضي وجوب نصرته والدفاع عنه لا تخوفه من القتل والقتال
وتحذيره منه، ولذلك أعرض الإمام عليه السلام عن كلام ابن عمر ولم يجبه عنه بل حذره الله
عز وجل والتخلف عنه ودعاه إلى نصرته، وفي كلمته دليل على أن ابن عمر يعلم
بوجوب نصرته ابن رسول الله ﷺ بل يعتقد به فلذلك قال له: (اتق الله) يعني خف
ولا تخالف أمره فتكون عرضة لنقمته فائقه (ولا تدع نصرتي) ولذلك دعاه الإمام
الحسين عليه السلام لنصرته.

وعلى كل فهذه النصيحة لم نجد لها مبرراتها المعقولة إلا حب السلامة،
وخوف ال

قتل والقتال والدعوة إلى ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وترك
الإصلاح مع وجود الناصر وقيام الحجة. كما أن موقف الإمام الحسين عليه السلام منها

واضح فقد أعرض عن الرد على دعوة ابن عمر وحذره الله عز وجل ودعاه إلى نصرته والخروج معه ضد يزيد على خلاف عرضه.

النصيحة الثالثة:

وهي الإشارة على الإمام الحسين عليه السلام بالإقامة في مكة وعدم الخروج إلى العراق وقد ذكرنا أن أكثر الناصحين أجمعوا على ذلك.

ولنعرض هنا لتلك النصائح والتحذيرات بالتحليل والدراسة لنرى قيمتها العلمية ومدى واقعيتها، وهل كانت من مغذلين ومبطين أم من ناصحين أميين؟
تضمنت تلك النصائح عرضاً وهو البقاء في مكة وتحذيراً من الخروج إلى العراق واختص بعضها بعرض بعض البدائل عن مكة والعراق.

البقاء في الحرم وتقييمه:

أما عرض البقاء في الحرم والإقامة في مكة فقد عرض على الإمام الحسين عليه السلام مرتين: الأولى عند خروجه من المدينة، والثانية عند خروجه من مكة.

فقال محمد بن الحنفية في الأولى:

(فانزل مكة فإن اطمانت بك الدار فذاك).

وفي الثانية قال:

(فإن رأيت أن تقيم في الحرم فإنك أعز من بالحرم وأمنه).

وأيضاً ذكر عبدالله بن مطيع:

(فالزم الحرم فأنت سيد العرب لا يعدل بك أهل الحجاز أحداً، ويتداعى إليك الناس من كل جانب، ولا تفارق الحرم فذاك عمي وخالي).

وبذلك أيضاً أشار عليه ابن عباس بقوله:

(أقم في هذا البلد فإنك سيد أهل الحجاز).

وقال المسور: (إياك أن تبرح الحرم).

وقبل ملاحظة الأسباب التي ذكرت في تلك العروض لابد لنا من التنبيه على أمر مهم وهو أننا ذكرنا أن هذا الأمر قد عرض عليه مرتين الأولى كانت عند خروجه من المدينة والذي عرض عليه ذلك هو أخوه محمد بن الحنفية ونعتقد أن الإمام الحسين عليه السلام عمل بهذه النصيحة، فعلا توجه إلى مكة وبقي فيها قرابة الأربعة أشهر، ومما ساعد على ذلك عدم وجود والي في مكة للحكومة الأموية كما تقدم تفصيله.

وخلال تلك الفترة انتشر خبر قدومه إلى مكة وغالفته لبني أمية ورفضه بيعه يزيد في العالم الإسلامي.

كما أن تلك الفترة كانت كافية لإرسال رسله وبعث كُتبه إلى من أراد وأحب دعوته إلى نصرته والخروج معه.

وأیضا أن بقاء هذه الفترة إلى يوم التروية لا يبقی مجالاً للاعتذار عن القدوم عليه فكل من أراد نصرته فإنه يستطيع أن يصل ققواقل الحجاج مستمرة وكثيرة. وبعد أن عمل الإمام الحسين عليه السلام بتلك النصيحة لا مجال للتشكيك في رجحانها أو أمانة أصحابها.

هذا بالنسبة لما عرض عليه عند خروجه من المدينة وتوجهه إلى مكة.

وأما بالنسبة للمرة الثانية فقد عرضت عليه في مكة، عند ما عزم على الخروج منها. وقد ذكر في طيات تلك النصائح أسباب عرضها.

وقبل ملاحظتها نذكر هنا أن الإمام الحسين عليه السلام أجاب أخاه محمد بن الحنفية عن سبب خروجه فقال له:

(قد خفت أن يغتالي يزيد في الحرم فأكون الذي تستباح به حرمة هذا البيت)^(١).

ومن هذا الجواب نستطيع أن نفهم أنه لا مانع لدى الإمام الحسين عليه السلام من

البقاء في مكة لو ترك بل قد ذكرنا أنه كان عازما على الحج إلا أن قدوم عمرو بن سعيد الأشدق بمهمته الغادرة وأوامر يزيد عجل بخروج الإمام الحسين عليه السلام.

والسبب المهم الذي بينه الإمام الحسين عليه السلام لخروجه هو مسألة حرمة البيت والحرم، فإنه لا يريد أن تستباح به. وحيث إنه إذا بقي في مكة فإن بني أمية لن تمنعهم حرمة بيت الله وشرفه وحرمة مكة من اغتياله وقتله ولو في وسط البيت الحرام زاده الله شرفا، ولأجل الحفاظ على حرمة وأن لا يكون مسرحا للقتال وسفك الدماء فإنه رجح الخروج على البقاء والتعرض للاغتيال في البيت خصوصا أنه لن يأخذ معه السلاح فيه ويؤم أمية لا مانع عندهم من ذلك، فإن الأوامر كانت بقتله ولو كان متعلقا بأستار الكعبة، فلا بد إذن من الخروج من مكة.

مرجحات البقاء في الحرم:

ذكر في تلك العروض عدة مرجحات للبقاء في مكة والحرم:

الأول: أنك أعز من في الحرم وأمنه.

الثاني: أن أهل الحجاز لا يعدلون به أحداً.

الثالث: تداعي الناس إليه من كل جانب.

الرابع: أنك سيد العرب وسيد أهل الحجاز.

هذه هي الأسباب التي ذكرتها النصائح للبقاء في الحرم، ولا بد من ملاحظة تلك الأسباب.

هل تعين هذه الأسباب على الإمام الحسين عليه السلام البقاء في مكة وعدم الخروج منها حتى مع ملاحظة جوابه لأخيه محمد؟

وبعبارة ثانية: هل أن تلك الأسباب تزاخم مسألة الحفاظ على حرمة مكة التي أرادها الإمام الحسين عليه السلام؟

وبناء على فرض التزاخم هل أن تلك الأسباب أهم من الحفاظ على حرمة مكة، بحيث تتقدم عليه؟

كما لو كان الحفاظ على حياة الإمام الحسين عليه السلام متوقفاً على البقاء في مكة فإنه أهم من أي أمر آخر وإن كان الحفاظ على حرمة مكة، وعليه فلا بد من إثبات ذلك التوقف. ولنلاحظ تلك الأسباب التي عرضت على الإمام الحسين عليه السلام، هل تدعي أو تثبت توقف حياته الشريفة على البقاء في مكة أو لا؟

وهل أن تحقيق أهداف الإمام الحسين عليه السلام من حركته منحصرة ومتوقفة على بقاءه في مكة؟

المرجح الأول: وهو كونه أعز من في الحرم وأمنه.

فإن هذا لن يمنع بني أمية من محاولة اغتياله، أو قتاله إذا لم يتمكنوا من الاغتيال كما حصل لابن الزبير وكلا الأمرين لا يريد هما الإمام الحسين عليه السلام في مكة لحرمتها وحرمة بيتها. هذا أولاً.

وثانياً: كونه أعز من في الحرم وأمنه هل هو لوجوده الشريف في الحرم أو لكونه ابن رسول الله ﷺ والخليفة بعده أو لوجود الناصر المدافع عنه؟

أما الأول: فإنه غير مانع من الاغتيال لأن يزيد لا يرى للحرم المكي أي حرمة تمنعه من تحقيق رغباته وإن كانت بهتك حرمة البيت شرفه الله وعلى فرض أنه مُنِعَ بنو أمية من اغتيال الإمام عليه السلام إلا أنهم لن يمتنعوا عن قتاله في الحرم وفي مكة بل في البيت نفسه وإراقة الدماء فيه.

وأما الثاني: كونه ابن رسول الله ﷺ والخليفة بعده فهذا أيضاً لن يمنع بني أمية من اغتياله أو قتاله. فقد قاتلوا أمير المؤمنين علياً عليه السلام وهو آخر رسول الله ﷺ ووصيه وخليفته واغتالوا الحسن وهو ابنه عليه السلام ووصيه وخليفته أيضاً.

وأما الثالث: وهو وجود الناصر في الحرم. فأيضاً هذا لا يتوقف عليه بقاء الإمام عليه السلام فيه فالناصر إن كان عارفاً بمقام الإمام عليه السلام وبأحقية بالخلافة باذلاً فيه مهجته موطناً على لقاء الله نفسه فليرحل معه، فإن نصرته لا تتوقف على بقاءه في الحرم فهي تتحقق في أي مكان يتوجه إليه الإمام عليه السلام فيجب على الناصر الخروج لخروجه ولا يجب على الإمام عليه السلام البقاء لنصرته.

المرجع الثاني: أن أهل الحجاز لا يعدلون به أحداً.

وهذا الأمر إن كان المراد به أن أهل الحجاز لا يرون أن هناك شخصية توازن شخصية أبي عبد الله الحسين عليه السلام ومقامه في قلبه من رسول الله صلى الله عليه وآله، وإمامته وأحقية بالخلافة فهذا صحيح بل هو فعلاً ما حدث عند إقامته فيها إلا أن هذا غير كاف في حركة الإمام الحسين عليه السلام إذ المراد فيها هو الوقوف إلى جانبه والقتال في صفه والدفاع عن قضية الإسلام وقضيته بنصرته وبلد النفس دونه.

وإن كان المراد من ذلك أنهم ينصرونه ويدافعون عنه فهذا لا يختلف الحال فيه سواء أقام في مكة أو ارتحل عنها فيجب على من لا يعدله بغيره أن ينصره ويرحل برحيله ويقيم بإقامته وعليه فهذا أيضاً لا يتوقف الأمر فيه على بقاءه في الحرم.

المرجع الثالث: إقبال الناس عليه وتداعيمهم إليه من كل جانب.

وهذا كسابقه فإن كان التداعي للنصرة فهي غير متوقفة على البقاء في الحرم، وإن كان لأمر آخر فلا فائدة فيه. هذا أولاً.

وثانياً: إن في بقاءه إلى يوم التروية في مكة متسعاً من الوقت وكفاية من الزمن لمن أراد الإقبال عليه والمجيء إليه والوقوف معه ونصرته ولا سيما أنه قد أعلن خلافه على بني أمية ورفضه بيعة يزيد في وقت مبكر.

ثالثاً: إن وقت خروجه كان يوم التروية، وهو آخر أوقات قدوم الحاج، وذلك يقتضي أن من أراد القدوم عليه قد قدم مع قوافل الحاج فلا يتوقع قدوم أحد أكثر ممن قدم.

وعلى كل فهذا الأمر كسابقيه لا يستوجب البقاء في مكة.

المرجع الرابع: أنه سيد العرب وسيد الحجاز.

وهذا لا إشكال فيه ولا غبار عليه بل سيد المسلمين عامة وإمامهم فهو وأخوه سيدا شباب أهل الجنة وإذا كان الأمر كذلك وجب على الجميع أن يستجيب لدعوته فيخرجوا بخروجه ويقاتلوا معه ودونه وينصروه ويقفوا معه في وجه أعدائه - بني أمية.

والخلاصة مما تقدم أن جميع الأمور التي ذكرت لا تستوجب البقاء في مكة ولا يتوقف عليها الحفاظ على حياة الإمام الحسين عليه السلام ليصل الأمر إلى مرحلة التزاحم بين حياته عليه السلام أو الحفاظ على حرمة البيت شرفه الله كما أن تحقيق أهداف الإمام الحسين عليه السلام لا تتوقف على البقاء في الحرم.

وبعد هذا نقول: إن البقاء في الحرم وإن كانت له مبرراته ومميزاته إلا أن تحقق تلك المميزات ليست منحصرة في الحرم بل يمكن تحقيقها حتى في خارج الحرم. هذا أولاً.

وثانياً: كما أن البقاء في الحرم له مبرراته ومميزاته كذلك له موانعه ومعاذيره وهي هنك حرمة البيت والحرم.

والخلاصة أن تلك المرجحات مرتبطة بالإمام الحسين عليه السلام تدور معه حيثما دار فيجب على الدرك لها والعارف بها أن يرتحل متى ارتحل الإمام عليه السلام وبجل معه أينما حل ونزل فلا خصوصية لمكة أو الحرم حتى يتعين على الإمام البقاء فيها وحيث إن أمر الحفاظ على الإمام عليه السلام ونصرته واجب مطلقاً وليست منحصرة في مكة فلا موضع لفرض التزاحم.

وبذلك يتضح لنا أيضاً أن الإمام الحسين عليه السلام وإن لم يعمل بتلك النصائح إلا أنه لا لأجل تشكيكه في مصداقية أصحابها وأمانتهم أو اتهامهم في نصائحهم كما شكك في إشارة ابن الزبير واتهمه في نصيحته ولا لأنها ليست صحيحة بل لأجل وجود المانع من العمل بها وعدم انحصار أمر النصر فيها وهذا لا يخرجها عن أمانتها إلى التخذيل والمخادعة والتشيط. وسنعود لهذا الأمر فيما بعد.

التحذيرات؛

وأما التحذيرات فكانت كلها من التوجه إلى العراق، فقال ابن عباس:

(إن أهل العراق قوم غدر فلا تقر بهم. وقال أيضاً فإن كان أهل العراق يريدونك كما زعموا فلينفوا عاملهم وعدوهم ثم أقدم عليهم)

وقال المسور بن مخرمة القرشي:

(إياك أن تغتر بكتب أهل العراق. إلى أن قال: فإن أهل
العراق إن كانت لهم بك حاجة فسيضربون آباط الإبل حتى
يوافوك، فتخرج إليهم في قوة وعدة)

وأما محمد بن الحنفية فقال:

(يا أخي إن أهل الكوفة من قد صرفت غدرهم بأبيك
وأخيك، وقد خفت أن يكون حالك كحال من مضى)

وقال المخزومي:

(فقد بلغني أنك تريد العراق. وإني مشفق عليك من
مسيرك إنك تأتي بلداً فيه عماله وأمرأؤه ومعهم بيوت أمواله، وإنما
الناس عبيد الدنيا والدرهم فلا آمن عليك أن يقاتلك من وعدك
النصر وأنت أحب إليه من أن يقاتل معك).

وقال العدوي:

(فإياك أن تقترب من الكوفة فإنها بلد مشؤومة قتل فيها
أبوك وخذل فيها أخوك واغتيل بطعنة كادت أن تأتي على نفسه).

وقبل أن نلاحظ مدى مصداقية تلك الأمور المذكورة نطرح هنا عدة
استفسارات مهمة ولها كبير الأثر في تقييم تلك التحذيرات :

هل أن الإمام الحسين عليه السلام كان عالماً بالعلم العادي لا الغيبي بكل تلك الأمور
التي ذكروها عن الكوفة أم لا؟

ألم يكن إلى جانب أبيه أمير المؤمنين عليه السلام في الكوفة وفي جميع حروبه، الجمل
وصفين والنهروان؟

ألم يكن مع أخيه الإمام الحسن عليه السلام في حركته ضد معاوية وصلحه بل في كل
أموره؟

ألم يعلم بتخاذلهم عن أبيه وقتليم إياه واغتيالهم أخاه بطعنة؟

ألم يسمع من أبيه أمير المؤمنين عليه السلام وهو يتأوه منهم:

(قاتلكم الله لقد ملأتم قلبي قيحا، وشحنتم صدري غيظا
وجرعتوني نغب التهام أنفاسا، وأفسدتم علي رأيي بالعصيان
والخذلان)^(١).

ألم يعرف فيهم الغدر والتفاق؟

ولا شك أن الجواب عن تلك الاستفهامات سوف يكون بالإيجاب فإن الإمام
الحسين عليه السلام عايش الكوفة وجميع أحداثها، ولا سيما تلك التي مثلت المنعطفات
التاريخية الخطيرة في المسيرة الإسلامية كالتحكيم وصلاح الإمام الحسن عليه السلام وغيرها.
فالإمام الحسين عليه السلام عالم بكل تلك الأمور التي ذكرت في تلك التحذيرات بل
هو عالم بأدق تفاصيلها بالعلم العادي لا الغيبي إذ أنه كان إلى جانب القيادة الإسلامية
العليا في كل مراحل تطور تلك الأحداث.

وعلى هذا فلا شيء جديد في تلك التحذيرات لم يكن الإمام الحسين عليه السلام عالما
به بالعلم العادي فهي إذن صحيحة لا إشكال فيها، بل هي واقع عاشه الإمام الحسين
عليه السلام ورآه بنفسه، وإذا كانت صحيحة فهي تمثل مشكلة أمام تحليل القضية الحسينية،
وتثير استفهاما مهما تجاه الحركة الحسينية وهو:

لماذا توجه الإمام عليه السلام إلى العراق مع علمه بكل تلك القضايا والأمور؟

ولابد لكل باحث - له أطروحة أو نظرية في تحليل القضية الحسينية - أن
يتجاوز هذه المشكلة، وذلك بمواجهتها وحلها بما يتوافق مع طبيعة الحركة الحسينية،
ومجرد اتهامها أو رميها بالتخذيل والشيط، أو تجاهلها ليس حلا ولا كافيا لتجاوزها.

ثم إن هناك شيئا آخر في تلك النصائح وهو أن بعضهم عرض على الإمام
الحسين عليه السلام بديلا للعراق، وعرض آخر عليه البقاء حتى تتحرك الكوفة أو يأتيه
أهلها فيخرج بهم في قوة وعدة.

أما البديل فسوف نعود إليه للنظر فيه وتقييمه.

جهات أخرى في النصائح:

أثار بعض الناصحين جهات أخرى غير جهة التحذير من الكوفة وغدرها السابق منها قول عمر بن عبد الرحمن المخزومي:

(فقد بلغني أنك تريد العراق، وإني مشفق عليك من
سيرك، إنك تأتي بلداً فيه عماله وأمرؤه ومعهم بيوت أمواله، وإنما
الناس عبيد الدينار والدرهم، فلا آمن عليك أن يقاتلك من وعدك
النصر وأنت أحب إليه من أن يقاتل معك)^(١).

ولعل هذه الجهة هي أهم ما تضمنته تلك النصائح التي عرضت على الإمام
الحسين عليه السلام، والملاحظ فيها أنها تجاهلت مسألة تقييم مواقف المجتمع الكوفي
السابقة، وغدره بأمر المؤمنين عليهم السلام واغتياله الإمام الحسن عليه السلام ونظرت إلى أمر آخر
وهو انتظام أمر الحكومة الأموية واستقراره في الكوفة، فهي لا تزال آخذة بأزمة
الأمر في الكوفة ولا يزال الأمير عليها تابعاً للحكومة المركزية في الشام، وتحت يده
عماله وبيت المال، وعلى ذلك في إمكانه أن يقلب موازين الأمور بأمواله وعماله، فالناس
عبيد الدينار والدرهم - فلا يعد شراء سيوف من وعد الإمام عليه السلام بالنصر فلا يؤمن
أن يقاتله وهو أحب إليه من أن يقاتل معه.

وهذا رأي عقلاني له موضوعيته وأبعاده وله قيمته الفكرية في التعامل مع
الأمر الخطيرة والمهمة وهو رأي بعيد النظر ودقيق جداً في تقييم وضع المجتمع
الكوفي الحالي ولا سيما في مثل قضية الإمام الحسين عليه السلام الذي يريد قيادة شعب في
وجه حاكم مستبد وجائر متسلط، فمن نافلة القول أنه لن يألج جهداً في المحافظة على
حكمه بشتى الوسائل والتي أسهلها التهريب والترغيب، ولاهمية هذا الرأي وبعد
نظره قال الإمام الحسين عليه السلام لعمر المخزومي:

(فقد علمت أنك مشيت بنصح وتكلمت بعقل . وقال له

أيضا: أنت عندي أحمد مشير وأنصح ناصح^(١).

وبذلك التحليل لتلك النصيحة وهذا التقييم لها من الإمام الحسين عليه السلام مثلت بذلك مشكلة أخرى أمام تحليل حركة الإمام الحسين عليه السلام تجاه الكوفة ولا سيما إذا أضفت إليها قول المسور بن مخرمة القرشي:

(فإن أهل العراق إن كانت لهم بك حاجة فسيضربون آباط الإبل حتى يوافوك، فتخرج إليهم في قوة وعدة) وأيضا قول ابن عباس: (فإن كان أهل العراق يريدونك كما زعموا فاكتب إليهم فلينفوا عاملهم وعدوهم ثم أقدم عليهم)^(٢).

وهذان العرضان أيضا لها قيمتها في حركة الإمام الحسين عليه السلام وأثرهما المباشر عليها، فإن الكوفة لو تحركت وخرج أهلها إلى الإمام الحسين عليه السلام ووافوه في مكة وخرج بهم لكان خرج إلى الكوفة في قوة وعدة، وكذا لو أخرجوا عامل يزيد لكان ذلك كافيا في تغيير موازين القوة، وقلب كل المعادلات لتكون النتائج كلها في صالح حركة الإمام الحسين عليه السلام وعليه فهذا الرأي له أثره الكبير وأهميته البالغة.

والمهم هنا في هذه التصانح أنها عرضت أربعة أمور مهمة:

الأول: لزوم حركة أهل الكوفة نحو الإمام عليه السلام.

الثاني: لزوم تحرك الكوفة تجاه تغيير موازين القوى داخل الكوفة نفسها، أي أن أهل الكوفة إذا كانوا يريدون الإمام الحسين عليه السلام عليهم أن يخرجوا الأمير الذي من قبل يزيد وعماله ويرفعوا أيديهم عن بيت المال.

الثالث: وهي المشكلة التي أثارها النصيحة الأولى وهي احتمال شراء النفوس والولاء بالأموال.

الرابع: أن يكتب إليهم بإخراج عمال يزيد ثم يقدم عليهم.

ومن الواضح جدا أن الثلاثة الأمور إذا لم يتحقق أي منها فإن الأمر الثالث

(١) نفس المصدر ص ١٥٤.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٥٧.

متوقع فيلزم على الإمام عليه السلام البقاء في الحرم وقد صرح في بعضها بذلك، أو عدم التوجه إلى العراق وهو أعم من البقاء في الحرم والخروج منه ولكن إلى غير العراق.

ولكن قبل ملاحظة تلك الأمور والإجابة عليها نقول: الظاهر أن تلك الجهات التي أثارها تلك النصائح وإن لم يذكر في بعضها غدر الكوفة بأمر المؤمنين وأبي محمد الحسن عليه السلام إلا أنها اعتمدت في عرضها على ذلك اعتقادا كلياً.

فهي تتخوف الغدر عند عرض الأموال فلا تأمن أن يقاتله من وعده النصر وأن يقاتله من هو أحب إليه من أن يقاتل معه وهي بهذا تشكك في مصداقية تلك الدعوات وتتخوف عدم وفاء أصحابها له وغدرهم به عند الترهيب والترغيب وليس ذاك إلا لما سبق منهم.

وأما الثانية فأيضاً واقعتها دعوة إلى عدم تصديق الكوفة في كتابتها فلذلك عرضت على الإمام الحسين عليه السلام انتظار حركة الكوفة قبل حركته إليهم ولا معنى لذلك أيضاً إلا عدم تصديقهم في كتبهم أو رسلهم و التشكيك في وفائهم بها، وبهذا تنضم هاتان النصيحتان إلى التحذيرات.

والجواب عن لازم تلك الأمور الأربعة المتقدمة وهو البقاء في مكة:

أولاً: قد تقدم أن الإمام الحسين عليه السلام قد عمل بهذه النصيحة وبقي في مكة ولم يخرج حتى اليوم الثامن من ذي الحجة.

الثاني: أنه لا يمكنه البقاء الآن في الحرم لما ذكره لأخيه محمد بن الحنفية قال:

(قد خفت أن يغتالي يزيد بن معاوية في الحرم فأكون الذي تستباح به حرمة هذا البيت)^(١).

وعليه فلا بد له من الخروج من مكة سواء تحركت الكوفة أم لم تتحرك، وعليه فإن تلك النصائح وإن كانت قيمة لكن لا موضوعية لها حيث إنه لا يريد أن تستباح به حرمة البيت، وعلى هذا فهو مضطر إلى الخروج ولا يستطيع البقاء والانتظار في مكة

وعليه تسقط تلك النصائح عن الاعتبار من حيث لازمها وهو البقاء في الحرم.

و أما ماذا يفعل أو إلى أين يتوجه؟ فذلك أمر آخر.

وأما خصرص مسألة التوجه إلى العراق وعدمها مع ملاحظة صحة تلك النصائح والتحذيرات فسوف يأتي الحديث عنها فيما بعد إن شاء الله.

وأما الجواب عن الأمور الأربعة المتقدمة بشكل خاص:

فأما الأول والثاني فالجواب عليهما واحد:

أولاً: أن الإمام الحسين عليه السلام بقي في مكة مدة غير قصيرة ولا مانع من أن يكون تأخره لأجل ما ذكر من احتمال تحرك الكوفة أو عجيء أهلها إليه، إضافة إلى ما تقدم من انتظار وصول من يرغب في النصرة أو مكانة من يرجوها منه، وكما تقدم فإنه كان عازماً على الحج لولا خوفه من تعرضه للاغتيال فتستباح به حرمة مكة المكرمة.

ثانياً: إن أهل الكوفة قد وعدوا الإمام الحسين عليه السلام في كتبهم بالتحرك وقد علقوا تحركهم على أنباء شخوصه إليهم:

(ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجناه) (عامل يزيد)
حتى نلحقه بالشام إن شاء الله^(١).

ثالثاً: إن أهل الكوفة قد أعلنوا العصيان المدني فعلاً وقد ذكروا ذلك في كتبهم فقالوا فيها:

(والنعمان بن بشير في قصر الإمارة لسنا نجتمع معه في
جمعة ولا نخرج معه إلى عيد)^(٢).

رابعاً: الظاهر أن زمام الأمور قد أفلت من يد بني أمية في تلك الفترة والدليل على ذلك كتابة بعض المنافقين إلى يزيد:

(إن يكن لك في الكوفة حاجة فابعث إليها رجلاً قويا ينقذ

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٣٢.

(٢) المصدر السابق.

أمرك ويعمل مثل عملك في عدوك فإن النعمان بن بشير رجل ضعيف أو هو يتضاعف^(١).

خامساً: إن مسلم بن عقيل قد كتب له بمبايعة ثمانية عشر ألف وهذا يزيد ما كتبوه للإمام عليه السلام من الاستعداد لإخراج النعمان وكتابة هذا العدد يؤيد عدم انتظام أمور بني أمية في الكوفة.

وهذا كاف للإجابة على ذلك وأن بني أمية ليسوا آخذين بأزمة الأمور.

سادساً: أن ذلك التحذير يمثل في الواقع تحدياً لأهل الكوفة وقدرتهم على بلورة ما كتبوا به للإمام عليه السلام وقد ذكرنا سابقاً أنهم يتوقعون مواجهة شديدة مع بني أمية ويفترض أنهم وطنوا أنفسهم على ذلك.

وأما الثالث: وهي المشكلة التي أثارها النصيحة الأولى وهي احتمال شراء النفوس والولاء بالأموال.

فجوابها واضح والمفروض أنها لا تمثل أي مشكلة في تحليلنا لحركة الإمام الحسين عليه السلام تجاه الكوفة بناء على نظريتنا الآتي ذكرها وذلك أن التجربة الكوفية مع بني أمية كان أساسها والسبب الحقيقي لها الرغبة في الأموال اعتماداً على وعود بني أمية لهم وطمعاً في طريقة معاوية في التفضيل في العطاء، وإذا لم يجدوا منهم قليلاً ولا كثيراً إلا سيف زياد فنفروا منهم فيفترض أنهم لا يثقون بهم ولا بوعودهم مرة أخرى. وسيتضح ذلك أكثر عند عرض نظريتنا. نعم هي وما سبق تمثل مشكلة لبعض النظريات وسوف نعرض لها بالتفصيل.

وأما الرابع: وهو الكتابة إليهم بنفي عمال يزيد فإنهم وعدوه بأنه متى ما بلغهم قدومه أخرجوهم من الكوفة فقد قالوا (ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجناه حتى نلحقه بالشام إن شاء الله)^(٢). وقد كتب إليهم في الطريق يخبرهم بقدومه فيكون قد عمل بتلك النصيحة.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٣٧.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٣٢.

والخلاصة المهمة أن تلك النصائح كلها صحيحة ولها قيمتها في حركة الإمام الحسين عليه السلام لو تحققت، وعليه فلم تكن من مثبطين أو مخذلين ومخادعين.

وأما التحذيرات التي وجهت إليه فهي كما ذكرنا ليست بالغريبة على الإمام الحسين عليه السلام فقد عايشها كلها وهي صحيحة ونخبر عن الواقع فلا كذب فيها ولا خداع ولا تشبيط.

والمهم هنا أن هذه التحذيرات أيضا صادقة لا كذب فيها فليست من مخذلين، والسبب في عرضها هو هو الحب والتذكير، والتذكير بالأحداث السابقة ليعتبر بها أو يتفادى الوقوع فيها ليس خداعا ولا تخذيلا. وهذا لا يعني عدم اعتقادنا لزوم خروج أولئك الناصحين أو المحذرين مع الإمام الحسين عليه السلام سواء كانت نصائحهم صحيحة أو لم تكن صحيحة، وخطأ كل من تخلف عن ركبته سلام الله عليه.

البدائل المفترضة عن الكوفة :

ثم إنه وقد أراد الخروج من مكة فإلى أي بلد يتوجه وجميع البلاد بيد بني أمية وتحت سيطرتهم وسيطرتهم، والكوفة فقط هي المدينة الوحيدة التي أعلنت العصيان ودعت الإمام عليه السلام إليها ووعدته بإخراج أميرها إن رقى إليها خبر شخصوه.

وقد عرض على الإمام الحسين عليه السلام في تلك النصائح عدة خيارات مثلت بدائل مفترضة عن الكوفة، أولها كان البقاء في مكة، وقد تقدم البحث فيه، وثانيها اليمن، وثالثها اللجوء بالرمال وشعب الجبال.

أما اليمن فقد عرضها محمد بن الحنفية وابن عباس.

فما هي مميزات اليمن؟

و هل تستوجب على الإمام الحسين عليه السلام التوجه لها؟

و هل تلك المميزات ترجحها على الكوفة؟

فلنلاحظ تلك الأمور قال الأول:

(وإن تكن الأخرى خرجت إلى اليمن فإنهم أنصار جدك

وأبيك وهم أرأف الناس وأرقهم قلوبا).

وقال الثاني:

(فسر إلى اليمن، فإن بها حصونا وشعابا، وهي أرض
عريضة طويلة، ولأبيك بها شيعة فتكتب إلى الناس وتبث دعائك
فإني لأرجو أن يأتيك عند ذلك الذي تحب في عافية).

وفي كلا العرضين نجد سبباً جامعاً وهو وجود الشيعة لأبيه فيها.

واستقل ابن الحنفية بتعليل آخر وهو كونهم أرأف الناس وأرقهم قلوبا وأما ابن
عباس فقد أشار إلى ميزاتها القتالية وفائدة التوجه إليها فهي ذات حصون وشعاب،
وهي أرض طويلة عريضة. هذا أولاً.

وثانياً: الكتابة إلى الناس وإرسال الدعاة.

إن أهم ما ذكره هو وجود الشيعة لأبيه وبقية الأمور تتوقف عليه، وذلك أن
وجودهم يقتضي وجود الناصر وإذا وجد فإنه يستطيع أن يقاوم بهم فتكون للميزات
القتالية للأرض اليمنية موضوع.

إلا أن الذي نعتقده أن تلك الأمور التي ذكرت لليمن ليست أسباباً كافية
ليتوجه الإمام الحسين عليه السلام إليها وذلك:

أولاً: أن وجود الشيعة لا ثمرة فيه إذ لم يدعوا الإمام عليه السلام إليهم بل لم يرو أنهم
أرسلوا رسولا واحدا أو كتبوا كتابا مع علمهم القطعي بمخالفة الإمام الحسين عليه السلام
للمحكم الأموي.

ثانياً: أن اليمن لم يكن لها أي أثر يذكر في مجريات الأحداث في العهود السابقة
على الإمام الحسين عليه السلام، نعم هناك تأثير لخصوص الموجودين في الكوفة من أهل
اليمن، وهذا لا يستدعي التوجه إلى اليمن بل إلى الكوفة.

ثالثاً: الظاهر أن اليمن لم تكن مهتمة بأمر الخلافة مطلقاً وبخلافه يزيد بشكل
خاص ولذلك لم يذكر لها أي خلاف أو موقف.

رابعاً: الظاهر أن قلاعها وشعابها وطول أرضها لم تكن كافية لتجعلها في مستوى كبير من المنعة والقوة بحيث تستطيع مواجهة القوات الشامية المتوقعة عند المخالفة وقهرها وهزيمتها، وقضية أبناء عبيد الله ابن العباس ورس ابن أوطاة دليل على ذلك عند مهاجمته لها في عهد أمير المؤمنين عليه السلام.

خامساً: أن كونهم أراف الناس وأرقهم قلوبا ليس هو المطلوب فقط في قضية الإمام الحسين عليه السلام فالمطلوب مجتمع يدرك خطر الأمويين على الإسلام والمسلمين، والإحساس بالواجب تجاه ذلك.

سادساً: إن الكتابة قد حصلت فعلا في مكة فلا معنى للذهاب لليمن لأجل ذلك، وكذلك قد أرسل مسلماً.

سابعاً: إن وقوف أهلها إلى جانبه ليس معلوما بل هو مجرد احتمال وأمل من ابن عباس وابن الحنفية رضوان الله عليهما.

ثامناً: أن الكوفة قد كتبت إليه بل بايعته على يد مسلم فلا معنى لتركها والتوجه إلى بلد لم يكتب إليه منه أحد ولم يدعه إليها أحد ولم يبايعه أيضاً منها أحد بل لم يفد إليه لنصرته منها أحد على الظاهر.

تاسعاً: أن بعد موقعها الجغرافي عن البلدان الإسلامية الأخرى قد لا يشجع على التوجه إليها لنصرة الإمام عليه السلام بخلاف الكوفة الواقعة في قلب العالم الإسلامي وهذه ميزة للكوفة على اليمن في موقعها الجغرافي.

فمن جميع ذلك نعلم بأنه ليس في اليمن المميزات الكافية ليتوجه إليها الإمام الحسين عليه السلام ويعرض نفسه على أهلها وعليه فلا مرجح لها.

وأما البديل الثالث: وهو من ابن الحنفية قال:

(وإلا لحقت بالرمال وشعوب الجبال وجزت من بلد إلى بلد حتى تنظر ما يؤول إليه أمر الناس ويحكم الله وهو خير الحاكمين)

وهذا عرض غريب جداً من مثل ابن الحنفية وإن كنا نقطع أنه كان عن حب

وشفقة على الإمام عليه السلام، إلا أنه لما كان هدف الإمام الحسين عليه السلام في حركته الإصلاح في أمة جده فعليه أن يتوجه إلى الحاضرات من البلدان ذات التجمعات السكانية ليصلح ما أفسده الظالمون لا أن يهرب إلى الصحاري والرمال ويلجأ إلى رؤوس الجبال، فقد نص الإمام الحسين عليه السلام أن مخالفته ليزيد إنها كانت لطلب الإصلاح في أمة جده وليأمر بالمعروف وينهي عن المنكر فلا معنى لأن يلحق بالرمال وشعب الجبال أو يهرب من بلد إلى بلد مع وجود من وعد بالنصر بل وأعطى البيعة له.

والحاصل مما تقدم كله أن تلك البدائل التي عرضت عوضاً عن الكوفة إما أنها ليست مؤهلة لاحتضان قضية الإمام الحسين عليه السلام وإما أنها لا موضوعية لها.

وبعد انضاح كل ما تقدم نؤكد هنا على أن تلك العروض والنصائح والتحذيرات كانت من ناصحين أمينين ولم تكن من مخذلين أو مخادعين أو مشبطين كما أنه ليس أحد ممن ذكرنا من الناصحين دعا الإمام الحسين عليه السلام لمبايعة يزيد بل على العكس فالأكثر دعاه إلى الخلاف عليه ودعوه للوقوف ضد يزيد ولكن في الحرم أو في غير الكوفة بل اتهم في نصيحته من أشار عليه بالذهاب إلى الكوفة.

النصائح والناصحين في نظر الإمام الحسين عليه السلام :

وأخيراً فلنتنظر إلى تقييم الإمام الحسين عليه السلام نفسه لتلك النصائح والناصحين أنفسهم فهل وسمهم بالمخذلين أو المشبطين أم شكر نصيحتهم.

قال لمحمد بن الحنفية:

(يا أخى جزاك الله عني خيراً فقد نصحت وأشفقت وأشرت بالصواب وأرجو أن يكون رأيك سديداً موقفاً إن شاء الله) ^(١).

وقال لعمر بن عبد الرحمن المخزومي:

(جزاك الله خيراً يا ابن عم فقد علمت أنك مشيت بنصح،

وتكلمت بعقل ومهما يقض من أمر يكن أخذت برأيك أو تركته
فأنت عندي أحمد مشير وأنصح ناصح^(١).

وقال لابن عباس:

(إني لأعلم أنك ناصح مشفق)^(٢).

وبعد هذه الكلمات من الإمام الحسين عليه السلام نفسه لا يبقى أي مجال للتشكيك في مصداقية الناصحين ونصائحهم وأنهم ناصحون ومشفقون وليسوا مخذلين أو مخادعين نعم على العكس تماماً من عرض عليه الخروج من الحرم والتوجه إلى العراق فقد اتهمه أهل العقل والنصح بل اتهمه الإمام الحسين عليه السلام نفسه.

وبعد أن تبين لنا صحة تلك النصائح والتحذيرات بالخصوص وسلمنا بأنها نابعة عن معرفة وتجربة مع المجتمع الكوفي نقول ألا ينبغي أن تكون مانعة للإمام الحسين عليه السلام من الخروج إلى العراق؟

وعليه فلماذا يتوجه الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة؟

وكيف يركن إليها ويشق بوعود أهلها؟.

(١) المصدر السابق ص ١٥٤.

(٢) المصدر السابق ١٥٧.

مشكلة تقييم الكوفة

أثار تقييم الواقع الخارجي لحركة المجتمع الكوفي وكذلك الطبيعة النفسية لذلك المجتمع مشكلة فكرية أمام المحللين والمفكرين في قضية الإمام الحسين عليه السلام وتفسير تلك الحركة.

فإذا كانت علاقات ذلك المجتمع سواء الاجتماعية منها أو السياسية بل حتى الدينية مبنية على أساس الطمع والمصالح الدنيوية فهي مخالفة لفكر أهل البيت عليهم السلام وأهدافهم بل ضدها، وإذا كانت الطبيعة النفسية لذلك المجتمع هي الغدر وكانت تلك النصائح صادقة فالتحذيرات تكون في علها ولا سيما أن التقييم كان واقعاً معاشاً للناصحين بل قد عاشه الإمام الحسين عليه السلام نفسه لأجل كل تلك الأمور يبرز هذا الاستفهام هل توجه الإمام عليه السلام إليهم لثقتهم بهم؟.

وكيف يثق الإمام عليه السلام بهم مع معرفته بحالهم؟

وكيف اعتمد على كتبهم وصدق رسلهم؟

وإذا لم يثق بهم ولم يعتمد على كتبهم ولم يصدق رسلهم فلماذا توجه إلى الكوفة؟

وحيث إن التحذيرات كانت من طبيعة حركة المجتمع الخارجية وطبيعته النفسية فالخارجية سوف تتكرر والطبيعة النفسية الميالة للغدر لن تتغير فلا يمكن لعاقل أن يركن لمثل ذلك المجتمع وخصوصاً إذا كان هو قد عاصر وعاش تلك

التجارب التي أعطت عنهم تلك الصورة وذلك الانطباع وحيث كانت نتائجها القتل والغدر والاغتيال، أضف إلى ذلك ما روي عن النبي ﷺ المتقدم:

(لا يلسع المؤمن من جحر مرتين)

وأضف أيضا إلى جانب ذلك كله كلمات أمير المؤمنين ﷺ وتأمله وتبرمه من ذلك المجتمع واختلافاته، كما أنه قد تطابقت آراء العقلاء على ذلك التقسيم وعلى تلك التحذيرات.

نعم مثل ذلك الواقع للمجتمع الكوفي مشكلة كبيرة في تحليل القضية الحسينية وعقبة صعبة أمام أي تفسير للقضية الحسينية.

ولكي يصبح أي تحليل معقولا وأي نظرية مقبولة فعليها أن تجيب عن تلك المشكلة وتتجاوز تلك العقبة والتي نسميها (عقبة النصائح والتحذيرات) خصوصا بعد أن أثبتنا صحتها وصدق نوايا أصحابها، وعليها الإجابة عن ذلك الاستفهام المتقدم بها ينسجم وصحة تلك النصائح:

لماذا توجه الإمام الحسين ﷺ إلى الكوفة مع علمه بكل تلك الأمور؟

وقد ظهرت للإجابة عن ذلك عدة تفسيرات وطرحنا عدة نظريات حاول بعضها تحليل الحركة الحسينية بشكل كامل في جميع مراحلها، واقتصر بعض على تحليل خصوص موقفه في كربلاء، وبعض آخر فسرها على أساس خصوص ما لزم عنها، وما ترتب عليها.

وعلى كل فالإجابات والتفسيرات التي حللت القضية الحسينية بشكل كامل منذ الوهلة الأولى التي تحرك فيها الإمام الحسين ﷺ إلى أن استشهد بصورة مبرهنة اعتبرناها نظريات، وأما بالنسبة للتفسيرات الأخرى والتي اقتصرنا على تحليل خصوص موقفه في كربلاء أو أنها لم تكن بصورة مبرهنة فإننا لم نتعرض لها نعم ربما عرضنا بعضها لأهمية تلك الفكرة لا لكونها تمثل نظرية تفسر الحركة الحسينية بجمع مراحلها وتطوراتها.

والخلاصة أننا اقتصرنا في بحثنا على الأفكار التي مثلت تحليلا شاملا للقضية الحينية.

وحاولنا بقدر المستطاع صياغتها بصورة علمية وعرضنا أدلتها بشكل مفصل كما أننا افترضنا لأكثر النظريات ما يمكن فرضه لإثباتها، ورتبنا كل ذلك بصورة مقدمات ثم عرضنا لدراستها فتج لنا عن ذلك خمس نظريات. كما ذكرنا احتمالا للسيد الخوئي (رحمه الله) وأيضا فرضنا له ما يمكن فرضه من أدلة ودرسنا ذلك ثم عرضنا نظريتنا وهي سادسة النظريات.

النظريات المفسرة لحركة الإمام الحسين عليه السلام

النظرية الأولى: تفسر الحركة الحسينية على أساس إقامة الحجّة.

النظرية الثانية: وهي النظرية الغيبية وهي تعتمد في تفسير الموقف الحسيني على أساس الوظيفة الخاصة المعللة بالجهة الغيبية.

النظرية الثالثة: نظرية السيد الصدر (رحمه الله) وهي تفسر الحركة الحسينية على أساس الاستشهاد، ولكن لا بعنوانه بل بعنوان إقامة الحكم الإسلامي.

النظرية الرابعة: نظرية الشيخ مطهري وتحلل هذه النظرية القضية الحسينية على أساس عوامل ثلاثة، ويعتقد صاحبها أن كل عامل منها مؤثر بشكل مستقل عن الآخر في حركة الإمام الحسين عليه السلام.

النظرية الخامسة: النظرية الطبيعية وهذه النظرية تفسر حركة الإمام الحسين عليه السلام على أساس معطيات الأحداث الطبيعية والظروف الخارجية.

النظرية السادسة: وهي نظريتنا وهي تفسر القضية الحسينية على أساس القضية الحسينية وما لزم عنها.

النظرية الأولى: نظرية إقامة الحجة

تفسر هذه النظرية الحركة الحسينية تجاه الكوفة على أساس إقامة الحجة على أهلها حتى مع علمه بعدم وفائهم له، ولكن حيث إنهم دعوه فلا بد أن يذهب لهم لا لاعتقاده وفاءهم بل ليقطع عليهم سبل الاعتذار عن نصرته، والظاهر أن سبب ظهور هذه النظرية هو اعتمادها بشكل كامل على صحة النصائح والتحذيرات الموجهة للإمام عليه السلام وحيث إن صحتها تقتضي عدم الوثوق بأهلها فيكون توجهه إلى الكوفة إذا لإقامة الحجة على أهلها وذلك أن الدعوات الموجهة إليه مثلت وجود الناصر ظاهرا وحيث إن الأئمة عليهم السلام يتعاملون مع الناس في أكثر أمورهم حسب الظاهر لا سيما الأمور المرتبطة بعامة الناس بشكل مباشر فلا يكون علمهم بالواقع مانعا عن الأخذ بالظاهر أو ترتيب الأثر عليه وواضح أن نتيجة ذلك هو لزوم التوجه إلى الكوفة، ولكن لا لاعتقاده على كتبهم ورسولهم أو الوثوق بوعودهم أو توقع نصرتهم بل لإقامة الحجة عليهم وقطع سبل الأعذار عليهم، فقد أقبل إليهم فلا حجة لهم في التخاذل عن نصرته.

تقييم النظرية ودراساتها:

يمكن لنا تلخيص تلك النظرية في عدة نقاط تمثل معطيات لها وتكون أساسا لها في نتيجتها وتفسيرها لحركة الإمام الحسين عليه السلام.

الأولى: أنها تلتزم بأن الإمام الحسين عليه السلام كان في حركته من مكة متوجها إلى الكوفة.

الثانية: تعتقد بصحة جميع تلك النصائح والتحذيرات وصدق نوايا أصحابها.
الثالثة: تلتزم بأن الإمام الحسين عليه السلام كبعض من نصحه لا يتوقع الوفاء من أهل الكوفة بل يتوقع الغدر به.

الرابعة: أن كتابة أهل الكوفة ورسولهم مثل وجود الناصر ظاهرا.
الخامسة: أن الإمام الحسين عليه السلام يتعامل مع الناس وقضاياهم بحسب الظاهر والعلم العادي لا بالعلم الغيبي.

السادسة: أن الإمام الحسين عليه السلام لو لم يتوجه لهم لكانت لهم الحجة عليه أمام الله سبحانه وتعالى والاعتذار - بأننا دعونا له النصرة فلم يجيبنا.

هذه هي أهم النقاط التي اعتمدت عليها تلك النظرية وللتوقف والتأمل فيها وفي بعض معطياتها مجال واسع فتلاحظ تلك النقاط.

أما الأولى: فلا إشكال فيها بناء على أن خروجه كان استجابة لدعوات أهل الكوفة ولو بحسب الظاهر وبهذه النقطة بالخصوص يندفع عنها ما يرد على غيرها من إشكال إرسال مسلم بن عقيل إلى الكوفة فكون حركة الإمام عليه السلام إلى الكوفة لإقامة الحجة فهي تتسق مع إرسال مسلم إليها ولا يمثل ذلك لها أي مشكلة.

أما النقطة الثانية: فقد تقدم البحث عنها وأنها تامة ولا إشكال فيها.
أما الثالثة: أن الإمام الحسين عليه السلام كبعض من نصحه لا يتوقع الوفاء من أهل الكوفة بل يتوقع الغدر به.

فالإشكال عليها واضح فإن توقع عدم الوفاء أو توقع الغدر يقتضي عدم الذهاب ولو لإقامة الحججة. هذا أولا .

وثانيا: أن ذلك مجرد دعوى (توقع الغدر) ولا دليل عليها بل الدليل على عكس ذلك تماما، وسنبينه عند عرض نظريتنا.

أما الرابعة: أن كتابة أهل الكوفة ودعوتهم مثلنا وجود الناصر ظاهرا فليست بتامة ولا صحيحة، وذلك أن وجود مدعي النصرة المعروف بالغدر كعدمه فضلا عن كتابته ووعدته وهذا ليس حكما بالغيب بل هو أمر عقلائي ولذلك وجهت التحذيرات للإمام الحسين عليه السلام من قبل العقلاء.

وأما الخامسة: أن الإمام الحسين عليه السلام يتعامل مع الناس وقضاياهم بحسب الظاهر لا بالعلم الغيبي.

فهذا الأمر صحيح في نفسه ولكن مسألتنا ليست من مصاديق العلم الغيبي والتعامل بحسبه، فقضايا الكوفة ومواقف أهلها معلومة لكل أحد بالعلم العادي، وعدم الوثوق بوعد الغادر والمخادع ليس تعاملًا بحسب العلم الغيبي، بل هو أمر عقلائي، وعلى هذا فلو أن الإمام الحسين عليه السلام لم يتن بوعودهم ولا كتبهم ولم يذهب إليهم لغدرهم المعروف عنهم لم يكن ذلك تعاملًا منه معهم بحسب العلم الغيبي بل هو تعامل بالعلم العادي، والدليل على ذلك أن الكثير نصحه بعدم الذهاب إليهم مع أنه من المسلم عدم علمهم بالغيب، وعليه فتعامله مع الناس بحسب الظاهر لا يقتضي التوجه إلى الكوفة بل يقتضي عدمه.

أما السادسة: أن الإمام الحسين عليه السلام لو لم يتوجه لهم لكانت لهم الحججة عليه أمام الله سبحانه وتعالى والاعتذار (بأننا دعونا له النصرة فلم يجبنا).

فهذا الأمر أيضا ليس بكاف لتحليل قضية الإمام الحسين عليه السلام وتوجهه إلى الكوفة على أساسه وذلك أن للإمام الحسين عليه السلام أن يعتذر إليهم بأنه لا يمكنه الوثوق بهم وبوعودهم لتفاسدهم عن أبيه وقتله وغدرهم بأخيه وطعنه. هذا أولا .

وثانيا: بما روي عن الرسول ﷺ (لا يلسع المؤمن من جحر مرتين).

وثالثا: بأن أهل العقل والنصح والمعرفة بحال الكوفة حذروه من غدر أهلها ومن التوجه إليهم وبعبارة أخرى أن عدم الوثوق بهم وعدم التوجه لهم بناء على صحة تلك التحذيرات أمر عقلائي، ولذلك حذره منه الكثير من أهل العقل والمعرفة بالأمور. وبهذه الأمور يمكن له الاعتذار عند الله عز وجل وعند العقلاء وعند أهل الكوفة، وبذلك لا تكون لهم حجة عليه بل الحجة له عليهم لما فعلوه سابقا.

وعليه فهذه النظرية غير صحيحة فنتيجتها غير تامة ولا يمكن تفسير حركة الإمام الحسين عليه السلام على أساسها

كما أن هذه النظرية في الحقيقة تعود للنظرية الثانية وهي النظرية الغيبية، وذلك أن إقامة الحجة مع ملاحظة تلك الأمور ومع عدم وجود الناصر الثقة لا موجب لها إذ الحجة بنفسها قائمة له وهي عدم وجود الناصر وواضح أن المعروف بالغدر وجوده كعدمه إلا أن يدعى أن هناك وظيفة خاصة فترجع للنظرية الثانية.

النظرية الثانية:

النظرية الغيبية

وهي النظرية التي تعتمد في تفسيرها على أساس الوظيفة الخاصة المعللة بالجهة الغيبية.

ونعتقد أن هذه النظرية تعتمد على ثلاثة أمور:

الأول: أن تلك النصائح والتحذيرات صحيحة ولا إشكال عليها أو على أصحابها.

الثاني: أن الأئمة عليهم السلام معصومون فلا يخطئون ولا يشبهون ولا يغفلون.

الثالث: أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها.

وتقول هذه النظرية: لما سلمنا بصحة تلك النصائح كما تقدم وأنها تقتضي عدم التوجه إلى الكوفة وعدم الركون إلى أهلها ووعودهم وحيث إننا نعلم أن الإمام عليه السلام معصوم لا يخطئ ولا يشبه ولا ينسى، فنقطع أن جميع تلك الأمور المذكورة في النصائح معلومة لديه بالعلم العادي لا العلم الغيبي، وهي واضحة عنده ماثلة أمامه فلم ينسها ولم يغفل عنها ومع ذلك يتوجه إلى الكوفة، فلا بد إذن من وجود أسباب ودوافع لم ندركها، وحيث إننا لم نستطع أن ندرك بفكرنا القاصر أمورا معقولة تدعو الإمام الحسين عليه السلام للتوجه إلى العراق، وما ندركه منها لا يقتضي توجيهه إليها بل هو يمنع من

ذلك، فلذلك نقطع أن تحركه نحو العراق كان وظيفة خاصة به ولم يعتمد فيها على معطيات خارجية طبيعية بل معطياتها وأسبابها أمور غيبية لم ندرکها ولم نطلع عليها.

ويؤيد هذه النظرية موقف غيره من الأئمة عليهم السلام كأمير المؤمنين عليه السلام الذي صبر ولم يحرك ساكناً إذ لم يجد أنصاراً كما قال عليه السلام:

(وظفقت أرثي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمية - إلى أن قال - فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجاً أرى تراثي نبهاً^(١)).

وكذلك أخوه أبو محمد عليه السلام صبر وصالح معاوية إذ لم يجد أنصاراً وقد قال لمعاوية:

(لو وجدت أنصاراً لقاتلتك ليلي ونهاري)^(٢).

فإذا لم يوجد الناصر البصاق فإن الوظيفة الطبيعية هي الصبر، وأما وجود الواعد بالنصر المعروف بالغدر فكما ذكرنا أن وجوده كعدمه، فلا بد من الصبر.

فالتحرك مع العصمة والأمر هكذا يكون دليلاً على أن هناك وظيفة خاصة بالإمام الحسين عليه السلام، وجهتها غيبية لم ندرکها وإلا لصبر كما صبر غيره. هذا أولاً.

وثانياً: ما ورد من أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها:

(عن حريز قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما أقل بقائكم أهل البيت. وأقرب آجالكم بعضها من بعض مع حاجة الناس إليكم، فقال: إن لكل واحد منا صحيفة فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به في مدته، فإذا انقضى ما فيها مما أمر به عرف أن أجله قد حضر، فأنابه النبي صلى الله عليه وآله ينعي إليه نفسه وأخبره بما له عند الله وإن الحسين عليه السلام قرأ صحيفته التي أعطيتها وفسر له ما

(١) شرح نهج البلاغة ج ١ ص ١٥٢.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٣٧.

يأتي بنمي وبقي فيها أشياء لم تقض فخرج للقتال إلخ^(١).

وواضح أن العمل بتلك الصحيفة وظيفه خاصة بالإمام الحسين عليه السلام وأيضاً أن تلك الوظيفة لا تعتمد في العمل بها على معطيات الأحداث الخارجية بل هي تكليف خاص بالأئمة الطاهرين عليهم السلام.

ولا يمكن فرض أو احتمال أن يكون الإمام عليه السلام قد غفل أو اشتبه أو أخطأ في حساباته، فكل ذلك محال لا يمكن أن يفرض في حق من عصمهم الله من الزلل وأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

دراسة النظرية وتقييمها:

من الواضح جداً أن هذه النظرية اعتمدت بشكل كامل على تقييم الناصحين للكوفة وتحذيرهم الإمام الحسين عليه السلام من التوجه إليها، فحيث إن تلك النصائح كانت صادقة وأمانة فلا يمكن أن يعتمد على أهل الكوفة أو يركن إليهم فإذا توجه إليهم في ذلك الفرض فيعلم أن ذلك كان تكليفاً خاصاً به.

ولننظر في تلك النظرية مجال واسع، أما بالنسبة للمقدمات التي ذكرت فهي لا تنتج ولا تثبت الوظيفة الخاصة، فأكثر ما تثبت عدم العلم بأسباب حركة الإمام الحسين عليه السلام، وعدم العلم أمر عديمي لا يثبت الأمر الوجودي، والوظيفة الخاصة أمر وجودي يحتاج في إثباتها إلى دليل خاص، وأما الرواية فسيأتي البحث فيها، كما أنه يحتمل أن حركته لأمر عادي ولكنه دقيق يصعب بيانه أو يصعب فهمه واستيعابه أو إقناع الآخرين به، وإذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال.

والحاصل أن عدم العلم لا يثبت الوظيفة الخاصة ولا يعينها ولا يبطل ذلك الاحتمال، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه النظرية غير واضحة فهي تثير العديد من الاستفهامات والإشكالات حولها فمناها:

فأولاً: ما هي تلك الوظيفة الخاصة؟

هل هي التوجه إلى الكوفة؟

أو أنها التوجه إلى كربلاء للاستشهاد؟

فإن كانت الأولى: فإنه يعترض عليها بإرسال مسلم بن عقيل إلى الكوفة.

فلماذا يرسله إلى الكوفة؟

ولماذا يأمره بالكتابة إليه إن كان اجتمع رأيهم عليه فطابق ما جاءت به كتبهم؟

فإنه لا مبرر لذلك إذا كان هناك وظيفة خاصة فسواء صدقت رسلهم أو

كذبت، وسواء كتب مسلم إليه بصدق ذلك أم كتب له بخلافه، فإن ذلك لن يغير الوظيفة الخاصة إن كانت.

ثانياً: هل أن كتاب مسلم له أثر في حركة الإمام الحسين عليه السلام إيجاباً وسلباً أو لا؟ وبعبارة أخرى هل أن تقييم مسلم للوضع الكوفي له موضوعية لدى الإمام الحسين عليه السلام أم أن تقييمه وعدمه سواء؟

فلو كان كتاب عن الوضع الكوفي سلبياً، أي أنه حذر من القدوم إلى الكوفة وذكر فيه تفرقه عن واختلافهم وعدم صدق كتبهم مثلاً، أكان الإمام الحسين عليه السلام يتوجه لهم؟

ألم يصرح بأن سبب إرسال مسلم هو التعرف على حالهم وواقع ما نجأت به رسلهم وما تضمنته كتبهم؟

فقد قال في كتابه لأهل الكوفة:

(فإن كتب إلي بأنه قد اجتمع رأي ملتكم وذوي الحجي والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم وقرأت في كتبكم فإني أقدم إليكم وشيكا إن شاء الله)^(١).

وبإذاذا يمكن لتلك النظرية أن توجه قوله لمسلم:

(فإن رأيهم مجتمعين على بيعتي فعجل علي بالخبر حتى أعمل على حساب ذلك إن شاء الله تعالى)^(٢).

وكذلك كتابه إلى أهل الكوفة بعد وصول كتاب مسلم له الذي قال فيه:

(بسم الله الرحمن الرحيم: من الحسين بن علي بن أبي طالب إلى إخوانه من المؤمنين والمسلمين، سلام عليكم فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد فإن كتاب مسلم بن عقيل جاءني يخبرني فيه بحسن رأيكم، واجتماع ملتكم على نصرنا والطلب بحقنا، فسألت الله أن يحسن لنا الصنيع، وأن يثيبكم على ذلك أعظم الأجر، وقد شخصت إليكم من مكة يوم الثلاثاء

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٣٥.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٢١٦.

لثمان مضي من ذي الحجة يوم التروية، فإذا قدم عليكم رسول
فانكمشوا في أمركم وجدوا، فإني قادم عليكم في أيامي هذه إن
شاء الله تعالى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته^(١).

وتجد في هذا الكتاب وما قبله التصريح بأنه كان معتمدا في تحركه على كتاب
مسلم وتقييمه لوضع الكوفة ومدى صدق كتبهم ورسولهم.

فقله: (حتى أعمل على حساب ذلك) صريح في أن تحركه نحو الكوفة كان
مناطاً بكتابة مسلم عن الكوفة، وكذلك في الكتاب الثاني، حيث صرح بوصول كتاب
مسلم إليه، وأن تقييمه لهم وللکوفة كان إيجابيا، وأنه رتب أمر شخوصه إليهم على
مجيء ذلك الكتاب وعلى ما تضمنه من التقييم.

و الخلاصة أن كل هذه الأمور تمثل إشكالات وعقبة أمام تحليل قضية الإمام
الحسين عليه السلام على ذلك الأساس، ولا أعتقد أنها قادرة على الإجابة عليها أو تجاوزها.

ولأجل كل ذلك مما تضمنته تلك الكتب والمراسلات نقطع أن توجهه للکوفة
كان مترتباً على معطيات خارجية اقتضت تحركه نحو الكوفة لا أنه كان وظيفة خاصة.
هذا كله إذا كانت الوظيفة الخاصة هي التوجه إلى الكوفة.

وأما إذا كانت الوظيفة الخاصة هي التوجه إلى كربلاء للاستشهاد فالإشكال
بإرسال مسلم ومكاتبات الحسين عليه السلام وارد أيضا بل هو هنا أوضح إذ لا موضوع ولا
معنى لها إذا لم يكن يريد التوجه إلى الكوفة.

فلماذا يرسل مسلماً إلى الكوفة إذا كانت وظيفته الخاصة هي التوجه إلى كربلاء؟
ولماذا يطلب منه الكتابة إليه؟

ولماذا يكتب إلى أهل الكوفة ويعددهم بقدمه الوشيك عليهم؟

ولماذا لم يطلب من أهل الكوفة التوجه إلى كربلاء؟

كما أن أصل الدعوى وهي أن توجهه كان إلى كربلاء تحتاج إلى دليل بل الدليل

على خلافها قائم وهو التوجه إلى الكوفة وما تقدم من كتب الإمام الحسين عليه السلام وإرساله مسلماً إلى أهلها فيه دلالة كافية على ذلك.

وأما الرواية التي استشهد بها وصرحت على أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها حيث قال: (إن لكل واحد منا صحيفة فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به في مدته فإذا انقضى ما فيها مما أمر به عرف أن أجله قد حضر).

فلا دلالة فيها على الوظيفة الخاصة أو عدم وجود أسباب خارجية طبيعية عادية تقتضي ذلك الموقف أو أنها تعلل ما فيها بأمر غيبية بل ما نصت عليه هو أنه فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به وهو أعم، والعام لا يثبت الخاص هذا أولاً.

وثانياً: لو كانت تدل على الوظيفة الخاصة أو التعليل بالغيب لوجب الالتزام بأن جميع أمور المعصومين عليه السلام وظائف خاصة بهم، وذلك لأنه قد ذكر فيها أنه (لكل واحد منا صحيفة فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به في ملته) فهذا يشمل جميع المعصومين عليه السلام ومن الواضح أنه ليس جميع أمور المعصومين عليه السلام وظائف خاصة.

وثالثاً: أنه من الواضح أيضاً أنه لا تعارض بين هذه الروايات وغيرها مما تبني تحرك المعصوم في موارد كثيرة على أساس معطيات طبيعية عادية كحربه وسلمه خصوصاً بعد أن بينا أنه لا نص فيها على الوظيفة الخاصة.

وأما ما هو الوجه في بيان الصحائف والعمل بها فيها، فبشكل مختصر الظاهر أنه لردع المعارض على أفعالهم غير المعلومة السبب لعامة الناس ولزوم التسليم لهم. وسوف يأتي مزيد بيان لهذا عند ملاحظة دعوى الجمع بين هذه النظرية والنظرية الطبيعية فانتظر^(١).

قد يقال إن توجه الإمام الحسين عليه السلام مع علمه بحال وطبيعة المجتمع الكوفي هو الوظيفة الخاصة فلا توقف له على إرساله مسلماً أو جوابه.

ولكن بعد اتضاح بل تصريح الإمام عليه السلام بأن حركته نحو الكوفة

(١) راجع صفحة ٢٦٤ من هذا البحث.

متوقفة على كتابة مسلم وتقييمه لقوله في كتابه الأول (فإن كتب إلي بأنه قد اجتمع رأي ملتكم وذوي الحجى والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم وقرأت في كتبكم فإني أقدم إليكم وشيكا إن شاء الله) وأن قدومه عليهم كان بسبب إيجابية تقييم مسلم لحالهم وكتابته إليه لقوله في كتابه الثاني (فإن كتاب مسلم بن عقيل جاءني يخبرني فيه بحسن رأيكم واجتماع ملتكم على نصرنا، والطلب بحقتنا) وقوله (و قد شخصت إليكم من مكة) وقوله (فإني قادم عليكم في أيامي) لا معنى للفصل بين حركته و كتابه لمسلم وكتابة مسلم إليه ولا معنى لإلغاء تصريحه باعتداده على كتابة مسلم.

وبذلك يظهر لنا عدم صحة هذه النظرية لعدم تمكنها من تجاوز تلك الإشكالات التي اعترضتها بل ظهر بسببها إشكالات أخرى.

ولكن الإنصاف أنه مع ورود كل ما تقدم من الإشكالات إلا إنه إذا لم نحل قضية تقييم وضع المجتمع الكوفي فإنه لا يمكن تحليل القضية الحسينية إلا بالالتزام بأن كل تلك الأمور كانت وظائف خاصة إن كان دليل على ذلك وإلا فهي أمور لا نعلم الوجه فيها ونعترف بقصورنا عن إدراك الكثير من أمور المعصومين عليهم السلام.

وعلى كل حال فهذه النظرية ملجأ أخير في تفسير حركة الإمام الحسين عليه السلام، فإذا لم نتمكن من تخطي عقبة التقييم والنصائح والتحذيرات وغيرها فلا بد من الالتزام بها.

النظرية الثالثة :

نظرية السيد الصدر (رحم)

وتلتزم هذه النظرية بشكل كامل بصحة تلك النصائح والتحذيرات، بل تذهب إلى ما هو أبعد فهي تقول إن الإمام الحسين عليه السلام يعلم حتى بالعلم العادي أنه سوف يقتل وعلى هذا الأمر تبنى هذه النظرية. وتنسب هذه النظرية إلى المفكر الإسلامي الكبير السيد محمد باقر الصدر (ر) قال:

(إن الإمام الحسين عليه السلام كان عالماً حتى بالعلم العادي العرفي لا علم المعصوم أنه سيقتل وينال الشهادة، وأن في هذه الشهادة مصلحة للإسلام... إلى أن قال: بيد أنه لا يمكن أن يعنون ثورته بعنوان الشهادة، لأن هذا سيفقدها أثرها في تهييج عناصر الثورة في عروق المسلمين، وذلك لقلبة طابع الانتحار وإلقاء النفس في التهلكة، ولذلك عنون الإمام الحسين عليه السلام ثورته وعمله الاستشهادي بعنوان آخر، وهو هدف إقامة الحكم الإسلامي) قال ناقل هذه النظرية (وبذلك يلغى الشهيد الصدر مظاهر التعارض في النصوص التاريخية التي بصرح في بعضها الإمام عليه السلام بعلمه بشهادته، وفي بعضها الآخر بطلب إقامة الحكم الإسلامي)^(١).

(١) مجلة المزمع عدد ١٢ ١٩٩١م - ص ٥٩.

دراسة النظرية وتقييمها:

قد ذكرنا أن هذه النظرية تعتمد بشكل كامل على صحة تلك النصائح بل أكثر من ذلك.

والذي نراه فعلاً أن هذه النظرية تفتقر إلى الدليل فهي تمثل عدة دعاوى افترضت دون إثبات وهي تشمل في خمسة افتراضات.

الأول: أن الإمام عليه السلام يعلم بالعلم العادي العرفي أنه يقتل لا بعلم المعصوم.

الثاني: أن قتله مصلحة للإسلام.

الثالث: أنه عنون ثورته بغير عنوانها - وهو الشهادة - بهدف تهييج عناصر الثورة في عروق المسلمين.

الرابع: عنون ثورته بعنوان إقامة الحكم الإسلامي فراراً من غلبة طابع الانتحار والقاء النفس في التهلكة.

الخامس: بتلك الأمور تم إلغاء التعارض بين النصوص التي يصرح الإمام عليه السلام فيها بشهادته، والأخرى التي تصرح بطلب إقامة الحكم الإسلامي.

هذه هي النقاط التي افترضت والتي تتمثل فيها تلك النظرية، ولأجل أن تكون هي التفسير المعقول لحركة الإمام الحسين عليه السلام لا بد من التدليل على كل نقطة من تلك النقاط كما أن عليها أن تتجاوز كل العقبات التي يمكن أن تعترضها.

ولنلاحظ تلك النقاط لنرى مدى واقعيتها وصحتها.

فهل استطاع السيد الصدر (ر) أن يفسر بهذه النظرية حركة الإمام الحسين عليه السلام تفسيراً معقولاً؟

وهل حل بذلك كل المشكلات التي تثار حولها؟

أو أنه بذلك أثار بعض الإشكالات، والاستفهامات حول القضية الحسينية؟

فالنقطة الأولى: قوله بأن الإمام الحسين عليه السلام يعلم حتى بالعلم العادي أنه يقتل، ولعله استفاد هذا من بعض النصوص التاريخية التي ذكرت إخبار الإمام

الحسين عليه السلام بمصرعه مثل تلك التي كانت مع أم المؤمنين أم سلمة في المدينة، حيث أراها موضع قتله ومثل خطبته التي أعلن فيها خروجه من مكة، حيث قال فيها:

(كأنني بأوصالي تقطعها عسلان الفلوات بين النواويس
وكريلاء)^(١).

إلى غير ذلك من الروايات التي يصرح فيها بقتله سلام الله عليه فعله أراد مثل هذه الروايات.

ولكن المهم هنا إثبات أن ذلك كان بالعلم العادي لا بالعلم الغيبي.

ومن الواضح أن الفرق بين العلم الغيبي والعادي أن المقدمات المنتجة للأول لا تكون معلومة أو حاصلة، ويفترض في العلم العادي أن جميع معطياته ومقدماته العادية والمنتجة له قد توافرت بحيث لا يختص المعصوم بعلم ذلك أي أنه لو اطلع على تلك المقدمات عامة الناس لحصل لهم العلم بتلك النتيجة.

وعلى ذلك فتحتاج هذه النظرية إلى إثبات توافر تلك المعطيات والمقدمات العادية المنتجة لتلك الدعوى.

نعم لا بد من إثبات أن الظرف الحالي أو السابق يوجب العلم بقتل الإمام الحسين عليه السلام لبثت بذلك أن ذلك الإخبار كان بالعلم العادي ولا نعتقد أن أحدا يستطيع إثبات ذلك.

ولأجل إنصاف تلك النظرية نفترض لها نحن بعض المقدمات غير إخباره سلام الله عليه بقتله والتي يمكن أن تجعل في المقدمات والمعطيات العادية المرجبة للعلم بقتله وهي تتمثل في خمسة أمور:

الأول: مخالفته ليزيد وإعلانه رفض البيعة له.

الثاني: طلب يزيد رأسه مع جواب والي المدينة على كتابه وقد تقدم ذلك.

الثالث: محاولة الاغتيال في مكة.

الرابع: توقع انقلاب الكوفة وتخاذلهم عن نصرته.

الخامس: قوله هو لأخيه محمد بن الحنفية عن لسان الرسول ﷺ:

(يا حسين اخرج فإن الله شاء أن يراك قتيلًا) وبالنسبة إلى نسائه (إن الله شاء أن يراهن سبايا)^(١).

في تصورنا هذه المعطيات يمكن لنا أن نفترضها ليستدل بها على ذلك، فإن من عرف شخصية يزيد يعلم بأنه لن يتردد في قتل كل من يرفض بيعته وخلافته. كما أن سعيه في قتله سواء في المدينة أو في مكة دليل على ذلك أيضاً وكذا خروجه لأهل الكوفة مع علمه بحالهم فمن كل تلك الأمور يعلم أنه مقتول وقوله ذلك يدل بوضوح على علمه.

ولكن هذه الفروض أيضاً قاصرة عن إثبات ذلك المدعى وهو أنها توجب العلم العادي بقتل الإمام الحسين عليه السلام.

نعم هي تثبت العلم العادي بطلب القتل وهذا أمر معلوم، لا سيما بعد رفض الإمام الحسين عليه السلام بيععة يزيد وإعلانه الخلاف عليه. فطلب القتل ثابت بالمقدمات الثلاث الأولى فإنه لما رفض بيععة يزيد أمر بقتله في المدينة، وإذا لم يتمكن منه في المدينة سعى في اغتياله في مكة.

وهذا المقدار لا إشكال فيه فهو ثابت إلا أنه لا يثبت ولا يوجب العلم العادي بأن الإمام الحسين عليه السلام يقتل أي أن يزيد سوف يتمكن من قتله^٤.

وذلك أن الأمر الأول: ليس سبباً كافياً للعلم بقتله فهو إنما خالف لوجود الأنصار بحسب الظاهر، كما تعهدوا له بذلك وأنهم لا يسلموه.

وأما الثاني والثالث: فإن مجرد طلب يزيد رأسه أو سعيه في اغتياله لا يعني أنه يتمكن من ذلك الآن أو في المستقبل القريب أو حتى البعيد. هذا أولاً.

وثانياً: إن أهل الكوفة - إلى وقت خروجه من مكة - معلنون الوقوف إلى

جانبه.

وثالثاً: عدم تمكن يزيد من قتله في المدينة ومكة رغم سعيه في ذلك، دليل آخر على أن مجرد طلب قتله أو اغتياله لا يعني تمكنه منه الآن أو في المستقبل فضلاً عن أن يكون معلوماً ومسلماً.

وأما الأمر الرابع: فهو مستبعد، وذلك أن أهل الكوفة إنما كتبوا للإمام عليه السلام لما أصابهم من البلاء على يد بني أمية، وهذا الأمر لم يتبدل بل ربما يزداد سوء بعد حكم يزيد، والحاصل أن أسباب الانقلاب غير موجودة فعلاً لدى ذلك المجتمع، كما أن طمع أهل الكوفة فيما في أيدي بني أمية قد انقطع ولم يبق لهم أمل فيهم بالوفاء بأي وعد جديد. وسأبني زيادة توضيح لهذا فيما بعد فانتظر. والمهم أن الظرف الحالي الذي يعيشه المجتمع الإسلامي عامة والمجتمع الكوفي خاصة يبعد فكرة احتمال الانقلاب أو الغدر حتى يستوجب العلم العادي بقتله.

أما الأمر الخامس: فإن نسبة الإساءة إلى الله هو إخبار عن علم الله سبحانه وما كتبه عليه، وهذا من علم الغيب، وهو لا يثبت أو يستلزم توفر أسباب قتله خارجاً في الزمن الحاضر، حتى يستلزم العلم العادي بقتله، نعم ما أخبر به سوف يحدث ولكن متى وكيف وأين فإن المعطيات الخارجية العادية لا تدل عليها بل تدل على خلافها. وعلى كل حال فدعوى أن الإمام الحسين عليه السلام يعلم بالعلم العادي أنه سيقتل دعوى بلا دليل.

بل نقول إن الدليل على خلاف ذلك، فإن قتله لم يكن متوقفاً حتى لديه بحسب العلم العادي بل كان مستبعداً، ونجد ذلك صريحاً في جوابه للحر عند ما خوفه من القتال قال الحر:

(يا حسين إني أذكرك الله في نفسك فإني أشهد لنن قاتلت لنقتلن).

فقال له الإمام الحسين عليه السلام:

(أبالموت تخوفني؟ وهل يعدو بكم الخطب أن

تقتلون^(١).

فقوله ﷺ: (وهل يعدو بكم الخطب أن تقتلوني) ظاهر وواضح في استبعاد فكرة القتل أو حتى احتماله منهم، ولا سيما من أهل الكوفة الذين قد دعوه وضمّنوا له النصرة، كما أنه من الواضح أن الاستفهام كان استنكاراً أو تعجباً وهما يفيدان الاستبعاد. فأمر القتل إذن مستبعد عند الإمام الحسين ﷺ لا أنه يتوقعه منهم، فضلاً عن أن يكون معلوماً عنده بالعلم العادي.

وتجد في رد الوليد على مروان عند امتناع الإمام ﷺ عن البيعة ليزيد عندما قال له مروان:

(احبس الرجل ولا يخرج من عندك حتى يبايع أو تضرب

عنقه)

فرد عليه الوليد:

(ويح غيرك يا مروان، إنك قد اخترت لي التي فيها هلاك ديني، والله ما أحب أن لي ما طلعت عليه الشمس وغربت عنه من مال الدنيا وملكها، وأني قتلت حسيناً، يا سبحان الله أقتل حسيناً أن قال لا أبايع، والله إنني لأظن أن امرأ يحاسب بدم الحسين لخفيف الميزان عند الله يوم القيامة)^(٢).

وهذا الكلام من الوليد مع مكائنه السياسية في الحكومة الأموية، ومع طلب يزيد رأس الإمام الحسين ﷺ منه، وذلك في كتابه الذي أرسله له يطلب منه أخذ البيعة من الإمام الحسين ﷺ ومن أبناء أبي بكر وعمر والزبير فقد كتب له:

(أما بعد فخذ الحسين بن (علي) وعبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر وعبد الله بن الزبير بالبيعة أخذاً شديداً، ليس فيه رخصة، فمن أبى عليك منهم فاضرب عنقه، وابعث إلي

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٧٨.

(٢) مقتل آل بحر العلوم ص ١٣٠.

برأسه والسلام^(١).

فمع كل تلك الأمور لم يمر في خلدّه قتل الإمام عليه السلام، فمن الأولى بمن دعاه ووعده النصرة، وانتظر قيامه قرابة عشرين عاما أن لا يقدم على قتله، خصوصا أنه ليس بعدو له، وليس لديه أي سبب لقتله، وعليه فإننا نقطع بالعلم العادي العقلاني بعدم قتله بل تستبعد عدم نصره فضلا عن الوقوف إلى جانب عدوه أو قتله.

ونجد في كلام الحر لعمر بن سعد دليلا آخر على ذلك، فإنه قال لابن سعد لما أن عزم على قتال الإمام الحسين عليه السلام :

(أي عمر، أمقاتل أنت هذا الرجل؟

قال: إي والله قتالا شديدا، أيسره أن تسقط الرؤوس وتطيح الأيدي. قال: أفما لكم فيما عرضه عليكم رضا؟

قال عمر: أما لو كان الأمر إلي لفعلت، ولكن أميرك قد أبي^(٢).

فقوله: (أما لكم فيما عرضه عليكم رضا) دليل على ما ذكرناه من أنه لا يرى أي موجب لقتال القوم للإمام الحسين عليه السلام، فضلا عن أن يكون الموجب معلوما بل حتى عمر بن سعد لعنه الله لم يكن أمر قتال الإمام عليه السلام وقتله معلوما ومسلما عنده، فقد روي أن عمر بن سعد عرض على ابن زياد أن الإمام الحسين عليه السلام يرجع من حيث أتى وكان يرجو بذلك أن ينتهي الأمر ولكن ابن زياد أبي.

وقوله للحر: (أما لو كان الأمر إلي لفعلت) واضح في أنه لا يوجد لديه أي دافع لقتال الإمام عليه السلام وهو قائد للجيش فعلا فمن الأولى عدم وجود ذلك من قبل.

نعم لما أن جاء شمر بطلب استسلام الإمام الحسين عليه السلام أو قتاله من قبل ابن زياد قال عمر بن سعد:

(١) نفس المصدر ص ١٢٦.

(٢) بحار الأنوار ج ٤ ص ١٠.

(لا يستسلم والله حسين، إن نفس أبيه لبن جنيه)^(١).

نعم هنا وفي هذا الوقت بالذات بعد أن غدر أهل الكوفة به، وحصر أمره بين السلة والذلة، حصلت مقدمات العلم العادي بالقتل، فلذلك استنتج هنا حتى غير المعصوم، فقد قال عمر بن سعد: والله لا يستسلم حسين، وهذا في الواقع استنتاج مسبق لاختيار الإمام الحسين عليه السلام وهو غير الاستسلام، وقد قال الإمام عليه السلام في جواب ذلك الحصر:

(ألا وإن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنتين: بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون، وحجور طابت وطهرت، وأنوف حية، ونفوس أبيه، من أن نؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام)^(٢).

ومن الواضح جدا أن هذه المقدمات الموجبة للعلم بقتله هنا - وهي مسألة انقلاب الكوفة، وتحاذلهم عنه ووقوفهم إلى جانب بني أمية، وتأزرهم على قتاله وإلجائه إلى كربلاء، والأهم من ذلك كله عدم قبولهم تركه يرجع، وحصر أمره في الاستسلام أو القتال - كلها لا سيما الأخيرة منها لم تكن معلومة بالعلم العادي لأحد قبل خروجه من مكة بل حتى لو احتملنا تحاذل أهل الكوفة عنه وتوقعناه إلا أن احتمال أن يقتلوه مستبعد جدا، فلذلك استبعدها الإمام الحسين عليه السلام نفسه حتى بعد إعلان الحر أنه خارج عليه وليس معه.

والمهم أن مسألة قتل الإمام عليه السلام لم تكن متوقعة حتى لديه بحسب العلم العادي. وخروج خلق كثير معه من مكة دليل على عقلانية استبعاد قتله.

وأما قول الحر للإمام الحسين عليه السلام: (والله لئن قاتلت لتقتلن) إنما كان تحويفا لا عزما على قتاله وقلته، ولذلك أجابه الإمام الحسين عليه السلام بقوله المتقدم: (أفيا ملوت تحوفني؟)

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٨٩.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٣٧٩.

بل نجد أكثر من ذلك في الصراحة بعدم توقع قتله قول الحر عندما عدل إلى الإمام الحسين عليه السلام بعد أن اعترف بذنبه قال:

(ما ظننت أن القوم يردون عليك ما عرضته عليهم، ولا يبلغون منك هذه المنزلة والله لو علمت أنهم ينتهون بك إلى ما أرى ما ركبت مثل الذي ركبت)^(١).

وهنا نجد أنه لم يكن في خلده أن يصل الأمر إلى قتاله عليه السلام وهو أحد القواد الذين خرجوا ضد الإمام عليه السلام وأولهم، فمع خروجه وعدم كتابته للإمام الحسين عليه السلام مع كل ذلك وهو لا يتوقع بل لا يظن قتال القوم الإمام عليه السلام فما بالك بمن كتابته ووعده بالنصرة وأعطاه بيعت؟

والغريب هنا أن الحر وهو من قواد يزيد لم يعرض على الإمام الحسين عليه السلام مبايعة يزيد ولو للحفاظ على دمه، بل استكر على القوم موقفهم من الإمام الحسين عليه السلام وكأن مسألة قتال الإمام عليه السلام لأجل رفض البيعة ليست واردة عنده، كما أنها لم تكن واردة عند غيره كما تقدم في كلام الوليد وابن سعد.

من مجموع ذلك كله وغيره نقطع بأن مسألة قتل الإمام الحسين عليه السلام لم تكن في حسان أحد، فضلاً عن أن تكون معلومة بالعلم العادي، أو أن أسبابها قد توافرت في الخارج، وسوف نعود لهذه النقطة بالذات فيما بعد، إذ أن لها أثراً كبيراً في إكمال الإمام الحسين عليه السلام مسيرته.

وهذه النقطة بالذات هي أهم الركائز التي تعتمد عليها نظرية السيد الصدر (ر) وما يمكن فرضه هنا، فإذا ثبت عدم صحتها بل ثبت الدليل على خلافها، تكون النظرية بتمامها غير تامة، وغير صالحة ليفسر الفعل الحسيني على أساسها.

ومع ذلك فلنلاحظ بقية الأمور التي بنيت عليها هذه النظرية.

النقطة الثانية: وهي (أن قتله مصلحة للإسلام) فهذه أيضاً دعوى بلا دليل بل هي غريبة من مثل السيد الصدر (ر) كيف لا تكون غريبة جداً وهي كقول القائل إن

قتل رسول الله ﷺ مصلحة للإسلام، وكذا قتل أمير المؤمنين والإمام الحسن ﷺ، بل وكذا كل المصائب التي جرت على أهل البيت ﷺ بعد وفاة رسول الله ﷺ إلى غيبة الإمام الحجة ﷺ (وعج) إن المفكر بعقل منصف ليرى ويقطع بأن قتل الإمام الحسين ﷺ خسارة كبرى للإسلام والمسلمين، وإن كان بصره على القتل وعدم استسلامه قد نال أعلى مراتب الشهاداء .

العجب كل العجب في تلك الدعوى! فأبي مصلحة للإسلام في قتله؟
وإذا كانت المصلحة في قتله فلماذا لا يأمر الله بقتله، بل يوجب حفظه وبذل النفس دونه؟

ولماذا جعله الله إماما؟

ولماذا أوجب طاعته على الناس وفرض عليهم اتباعه والدفاع عنه؟
ربما قيل: إن المراد بالمصلحة في قتله، أنه بقتله تحمى نفوس المسلمين الميتة التي قتلها الطمع في حطام الدنيا، وتبعث فيهم روح الإيمان التي خبت بالخوف من الموت فيدركون أثر البغي والظلم ويترجعون إلى الدين والإيمان ويقتلعون الجور والعدوان.

إلا أن هذا الكلام على لطافته وحسن صياغته يمكن أن يصح تعليلا لاستمرار ذكر الإمام الحسين ﷺ وإحياء أمره بالنسبة للمجتمعات المتأخرة عن عهده، أما بالنسبة لذلك المجتمع الذي عاشه وتحرك في زمنه ثم تحل عنه وغدربه فهذا الكلام لا يفي بتحليل حركته ﷺ فيه، أي أنه لا يبين الظروف الموضوعية لحركته في ذلك الزمن، وبعبارة ثالثة إن استفادة المسلمين من المواقف العظيمة لسيد الشهداء ﷺ في قضيتهم لا يكون معللا ومفسرا لحركته، وعليه فيكون ذلك الكلام مجرد دعوى وخيال يفتقر إلى المصادقية والواقعية في تحليل القضايا المهمة والخطيرة كما أنه يحتاج إلى برهان واضح ودليل ساطع وقاطع فهذا لا يفي بتحليل حركة الإمام الحسين . هذا أولا.

ثانيا: إنه يفترض أن التجربة الكوفية مع بني أمية كافية لبعث تلك الروح، وإحياء ذلك في تلك النفوس، والمفروض أنهم وجدوا نتيجة الثقة في وعد الباغي

ورأوا أثر اتباع الطاغى والخطأ فى ترك أهل الدين والغدر بأهل الإيمان.

ثالثاً: أن الأمر صار بعد قتله على العكس تماماً، فبعد قتل الإمام الحسين عليه السلام لم يعد لدى أهل البيت عليه السلام الثقة فى ذلك المجتمع ولا فى وعوده، فقد فقد مصداقيته بتخاذله عن الإمام الحسين عليه السلام والغدر به، فلا قيمة لحياة تلك النفوس بعد أن قتل الإمام عليه السلام، ولا ثمرة لتلك الحياة بعد أن فات الأوان وعُرف ذلك المجتمع بالغدر والخذلان فقد سبق السيف العذل.

رابعاً: إن الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام رد دعوة أهل الكوفة ولم يقبل قيادتهم وذلك حينما قالوا له :

(نحن كلنا سامعون مطيعون حافظون لزامك، غير زاهدين فىك ولا راغبين عنك، فمرنا بأمرك يرحمك الله فإنا حرب لحربك، وسلم لسلمك، لناخذن يزيد ونبرأ ممن ظلمك وظلمنا) فأجابهم على الفور وقال لهم:

(هيهات هيهات أيها الغدرة المكره حبل بينكم وبين شهوات أنفسكم أن تريدون أن تأتوا إلى كما جئتم إلى أبي من قبل! كلا ورب الرافصات فإن الجرح لما يندمل إلخ)^(١).

وكذلك جلس باقى أهل البيت عليه السلام وسرف نذكر ذلك فى آثار القضية الحسينية.

خامساً: إن أهل البيت عليه السلام لا تهمهم الثورة لأجل الثورة بقدر ما تهم العقيدة التى لأجلها يتحرك والركائز التى عليها يعتمد، والرسيلة التى بها يتوصل وبعبارة واضحة إن تغيير الواقع الخارجى للهيكلى القيادى أو إيجاد دوافع التغيير أو خلخلة ذلك بأي نحو كان وأي طريقة ولأي هدف وتحت أي قيادة كل ذلك ليس بذى قيمة لدى أهل البيت عليه السلام وليس هو هدفهم عليه السلام بل هدفهم الأكبر عليهم أفضل الصلاة والسلام هو سوق المجتمع الإسلامى نحو الدين وإيصاله إلى الله سبحانه ولا يكون

(١) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ١١٣. اللهوف لابن طاووس ص ١٥٩.

ذلك أبدا إلا بهم ونحت قيادتهم، لا أن هدفهم أن يقتلوا ليحرك المجتمع بهمجية دون قيادة، أو تحت قيادة غيرهم، فبدون قيادتهم لن يصل أي مجتمع إلى الحق مهما حاول وجهده، فالحق معهم يدور حيثما داروا، وكما تقدم فإنهم متى قتلوا فلا فائدة في تحريك المجتمع ولا ثمرة لوجود عناصر الثورة لديه وخصوصا المجتمع الذي تخلل عن الإمام الحسين عليه السلام بعد أن نكث عهده ونقض بيعته وعُرف بالغدر وفقد مصداقيته فلا يمكن لأهل البيت عليهم السلام الاعتماد عليه والقيام به مهما كان الأمر.

سادسا: كيف يكون قتله صلوات الله عليه مصلحة للإسلام وبنو أمية يقتلهم الإمام عليه السلام قويت شوكتهم ولم يعودوا يهابون أحدا كما صرح بذلك الإمام الحسين عليه السلام بنفسه.

(أما إنكم لن تقتلوا بعدي عبدا من عباد الله فتهابوا قتله بل يهون عليكم عند قتلكم إياي)^(١).

وإذا كان قتله مصلحة للإسلام فلماذا يخرج من مكة؟

ولماذا لم يبق في المدينة؟ ولماذا ولماذا؟؟؟

إن قتل الإمام الحسين عليه السلام ثلعة كبرى، وخيانة عظمى للإسلام، وجريمة خطيرة لن تغتفر، وخسارة لن تعوض، وقد أشار الإمام عليه السلام في خطبته إلى ذلك، فهي المصيبة التي انهد لها ركن الدين القويم، وعدل بها عن الصراط المستقيم، وغضب بسببها الرب العظيم.

إن الأمر على العكس تماما، فبموته ماتت النفوس الحية، وبموته ماتت القلوب النابضة، فلم يعد بعده هناك نفس تدرك، ولا قلب ينبض، وبموته أميت السنة، وأحييت البدعة، وعطلت الأحكام، وانطمس العدل وظهر الجور والظلم، وأصبحت مصيئته عليه السلام مصيبة الإسلام الكبرى، التي مازالت تنتظر بقية الله عليه السلام وعجل الله تعالى فرجه الطالب بدم المقتول بكريلاء، ويؤيد كل ما ذكرناه ما ورد في زيارة الناحية المقدسة المنسوبة للإمام الحجة (عليه أفضل الصلاة والسلام) وعجل الله تعالى فرجه)

يخاطب به جده الإمام الحسين عليه السلام:

(لقد قتلوا بقتلك الإسلام وعطلوا الصلاة والصيام،
ونقضوا السنن والأحكام، وهدموا قواعد الإيمان، وحرفوا آيات
القرآن، وهملجوا في البني والعدوان، لقد أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله
من أجلك موتورا، وعاد كتاب الله عز وجل مهجورا، وغودر
الحق إذ قهرت مقهورا، وفقد بفقدك التكبير والتهليل، والتحريم
والتحليل، والتنزيل والتأويل، وظهر التغير والتبدل، والإلحاد
والتعطيل، والأهواء والأضاليل، والفتن والأباطيل)^(١).

ويعد هذه الكلمات من الإمام الحجة عليه السلام يتضح جليا أنه لا معنى لتلك
الدعوى أن قتله كان مصلحة للإسلام بل بقتله قتل الإسلام وقد تضمن كثير من
الروايات والزيارات هذا المعنى فلا أثر لرد الاستشهاد بتلك المقاطع من زيارة الناحية
المقدسة بدعوى عدم تمامية نسبة الزيارة المذكورة للحجة عليه السلام.

وأما النقطة الثالثة: وهي أنه عنوان ثورته بغير عنوانها وهو الشهادة بهدف تبيح
عناصر الثورة في عروق المسلمين فهذه أيضا كسابقتها دعوى بلا دليل. هذا أولا.

وثانيا: أنه إذا لم يكن في قضية الإمام الحسين عليه السلام وحركته ما يؤثر في عروق
المسلمين واقعا فإن العنوان لن يؤثر إذ أنه لا واقع له.

وثالثا: إن حركة الإمام الحسين عليه السلام كانت أساسا مبنية على تحرك ذلك المجتمع
والمفروض وجود كل دراعي التحرك لديه، وبعبارة أخرى إن جميع ما يسمى بعناصر
الثورة والحركة ضد الحكم الأموي كان متوفرا لدى المجتمع، سواء كان من جهة
القيادة، أو من جهة المجتمع نفسه، أو من جهة الحكومة القائمة، وقد حيا الإمام
الحسن عليه السلام كل ذلك بصلحه وشروطه على الحكومة الأموية، وبذلك تحقق لدى
المجتمع الدافع الذاتي للتغيير بوعي تام ناتج عن التجربة الدموية التي رزح تحت
وطأتها مدة حكم معاوية، فافتتح بلزوم الرجوع لآل محمد عليه السلام، ولزوم إرجاع الحق

إليهم، والانصواء تحت رايته، بأي ثمن كان ولو ببذل المهج و خوض اللجج، وقد
وطنوا أنفسهم على الموت، كما كتبوا بذلك للإمام الحسين عليه السلام، وهذا الأمر واضح لا
إشكال فيه ولا غبار عليه، فلا حاجة لاستشهاد الإمام الحسين عليه السلام لإيجاد تلك
العناصر أو لتهيئتها، فهي موجودة ومهيأة، فضلا عن تنقيح استشهاد بنير واقعه
وعثرته بغير عنوانه.

رابعا: لو تنزلنا وفرضنا جدلا أنه بعد قتله نبض قلب بالحياة، وعرف أنه لا بد
من التغيير فما فائدة ذلك وقد قتل الإمام الحسين عليه السلام؟

فهل سيجد له من يقوده من أئمة الحق؟

و هل سيصدق أحد بعد أن خذل الإمام الحسين عليه السلام وغدر به؟

و هل بقي عذر لمعتذر؟

خامسا: أليست التجربة الكوفية كافية لتحفي في نفوس أولئك شيئا من تلك
العناصر بحيث يثورون ضد بني أمية ويقفون إلى جانب الإمام عليه السلام؟

فإذا لم تحي تلك التجربة شيئا من تلك العناصر وهي واقع عاشه أهل الكوفة
فهل سوف يحياها عنان لا واقع له؟!؟

سادسا: ما هو الضمان لحياة المجتمع بعد قتله؟ أو أن يثور بعده؟

فلماذا لا يحتمل أن يكون الأمر على العكس؟

فقتل الإمام الحسين عليه السلام قد يزيد أعداءه وحشية وإصرارا على مواجهة أي
حركة وإخاد أي ثورة إذ القائد الذي يمكن أن يهابوا جانبه وأن يجتمع الناس إليه قد
قتل وهذا ما حصل فعلا.

بل قد يزيد الأمر سوء إذ يصبح الأمر مطلقا في يد بني أمية فلا توجد هناك
شخصية يخاف جانبها الأمويون وهذا أيضا قد تحقق. أضف إلى ذلك كله أن ذلك
الهدف لم يتحقق فلم يتحرك المجتمع الإسلامي في وجه بني أمية بقصد إعادة الحق إلى
أهله بل لم تنجح أي حركة وثورة في إبعاد بني أمية وإعادة الحق إلى أهله وإن رفع في

بعضها شعار مظلومية أهل البيت والطلب بحقوقهم إلا أنه لم يرجع الحق إلى أهله.

وأضف إلى ذلك ما هو الضمان على أن لا يستمر ذلك من له هوى في الخلافة وإن كان خالفاً لأهل البيت عليه السلام كابن الزبير وبني العباس؟

ودعوى أن المهم هو أن الدولة الأموية قد سقطت بسبب قتل الإمام الحسين عليه السلام وما ترتب على ذلك من حركات وثورات توالى على تلك الدولة الأموية إلى أن سقطت وذلك هو هدف الإمام الحسين عليه السلام.

فهي غير مجدية هنا وذلك أن سقوط الدولة الأموية بسبب قتل الإمام الحسين عليه السلام وما ترتب عليه من حركات وثورات وإن كان صحيحاً إلا أن ذلك لازم لقتله لا أنه سبب تحركه وقيامه والبحث في تفسير الفعل الحسيني وتعليله في أسبابه ودوافعه لا في آثاره ولوازمه، وبعبارة أخرى إن ذلك لا يفيد في إثبات أن هدف الإمام الحسين عليه السلام ذلك يعني أن يقتل لتسقط الدولة الأموية فقط، أو تتعاقب عليها الثورات بأي طريقة، وبأي قيادة، فإن ذلك تغيير وليس هدف الإمام الحسين عليه السلام التغيير لأجل التغيير، بل هدفه هو رجوع الأمة إلى الخط الإلهي الذي فرضه الله سبحانه على الأمة وبينه رسوله صلى الله عليه وآله إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، وسيرها في ركابهم وتحت قيادتهم، وهو ما عبر عنه بـ (طلب الإصلاح في أمة جده) وأما ذهاب ظالم وقيام ظالم آخر فليس بهدف لحركة الإمام وقيامه، سقطت دولة الأمويين وقامت دولة العباسيين وازداد الطغيان والظلم فما الذي استفاده المجتمع الإسلامي أو أهل البيت عليهم السلام؟

والخلاصة أنه وإن سقطت الدولة الأموية إلا أن ذلك ليس هو المطلوب والغاية لآل محمد عليهم السلام بل غايتهم رجوع الأمة إلى الصراط المستقيم، وإرجاع الحق إلى أهله، والخلافة إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، والالتزام بنهجهم، واتباع قولهم وأمرهم وإسقاط دولة الظالمين تحت قيادتهم، وإقامة دولة الحق بزعامتهم، وإمامتهم، لا أن يقتلوا ليتحرك الناس بسبب قتلهم.

أما النقطة الرابعة: وهي أنه عنون ثورته بغير عنوانها بل بعنوان إقامة الحكم الإسلامي فراراً من غلبة طابع إلقاء النفس في التهلكة، فهذه أيضاً ليست بصحيحة. وذلك لأمرين:-

الأول: أن ذلك أيضا مجرد دعوى لا دليل عليها، بل الدليل على خلافها وسوف يأتي فيما بعد.

الثاني: أن العنوان لن يغير الواقع إذا كان الواقع هو إلقاء النفس في التهلكة.

الثالث: أنه إن عنون حركته للناس بذلك فبم يعنونها أمام الله عز وجل؟

وبعبارة أخرى أن حركة الإمام عليه السلام محكومة بالأحكام الشرعية، فلذلك هرب من المدينة لما أحس بالخطر، وخرج من مكة لما أريد اغتياله في الحرم حفاظا على حرمة مكة، فكل مراحل حركته كانت خاضعة واقعا للحكم الشرعي، فكيف يقدم على التهلكة دون موجب شرعي سوى تغيير عنوان حركته؟

وهل أن (تسيح عناصر الثورة في عروق المسلمين) عذر شرعي يُعْتَذَر به أمام الله جلّت قدرته؟!

الرابع: متى كان أهل البيت يتخذون الإعلام - إذا كان الأمر خلاف الواقع - طريقا لحركتهم وقيامهم؟

ومتى كان الإعلام المزيف الذي لا يحكي الواقع منهمجاً لهم!!؟

كيف ذلك وقد أعلن في من كان معه ومن تبعه خبر قتل مسلم وهانئ وعبدالله بن يقطر وخذلان من وعده النصر حتى يكون الجميع على بصيرة من أمرهم، فإذا لم يُخَف مثل تلك الأنباء، مع ما كان لما من الأثر في تفرق أكثر من اجتمع إليه من الأعراب، فهل يُخَفّي ما هو أعظم وأخطر على الجميع!!؟

الخامس: إذا لم يكن إقامة الحكم الإسلامي هدفه الحقيقي والواقعي فلماذا أرسل مسلما وكتب أهل الكوفة؟

أكل ذلك كان إعلاما أجوفاً خالياً من الواقع!!؟

أقوله سلام الله عليه لأهل الكوفة بعد وصول كتاب مسلم:

(فإني قادم عليكم في أيامي هذه إن شاء الله) ^(١).

أكان أيضاً إعلاماً دون واقع؟

أليس هو القائل:

(فو الله ما تعمدت كذباً مذ علمت أن الله يعقت عليه أهله، ويضر به من اختلقه)^(١).

السادس: إن هدف الإمام الحسين عليه السلام الحقيقي هو إقامة الدولة الإسلامية، وأن توجهه كان إلى الكوفة، ويكفي هنا التدليل على ذلك بإرسال مسلم وغيره وكتابته لأهل الكوفة وبيان ما ينبغي للإمام وسوف يأتي رد ما أشكل به على هذا.

والخلاصة هنا: أن هذه النظرية بهذا التحليل وهذه الصورة ليست بصحيحة ولا يمكن أن يفسر بها حركة الإمام عليه السلام أو تنسب إليه في حركته عليه السلام.

وأما دعوى الجمع بين الروايات ورفع التعارض بينها بتلك النظرية بقول ناقل النظرية (و بذلك يلغى الشهيد الصدر مظاهر التعارض في النصوص التاريخية التي صرح في بعضها الإمام عليه السلام بعلمه بشهادته، وفي بعضها الآخر بطلب إقامة الحكم الإسلامي).

فحيث إن أهم ركائز تلك النظرية بل جميعها غير تامة فلا جمع فيها.

بل نقول هنا: إنه لا تعارض بينها حتى تحتاج إلى الجمع كما سيتضح ذلك إن شاء الله.

وبعد ذلك كله نقول: إن تلك النظرية ليست بنظرية مستقلة مقابل النظرية الغيبية بل هي في واقعها راجعة لها إن لم تكن هي بنفسها بزيادة بعض التحليلات، وهذا لا يغير نفس النظرية. وليبيان هذه الدعوى نقول:

إن السيد الصدر (ر) ذكر أن الإمام الحسين عليه السلام يعلم حتى بالعلم العادي أنه يقتل، والظاهر أنه اعتمد في ذلك على تقسيم الناصحين للإمام الحسين عليه السلام وتحذيراتهم وحيث إنه لم يستطع تجاوز تلك العقبة ادعى تلك الدعوى، وهي أن توجهه وخروجه

حقيقة ليس إلا إلى الاستشهاد، وعليه فمن الواضح أن تلك التحذيرات أكثر ما تتوقعه هو استشهاد الإمام الحسين عليه السلام متى ما خرج إلى الكوفة.

فيتوجه إليه السؤال التالي:-

لماذا إذن توجه إلى الكوفة وهو يعلم بذلك؟

لماذا لم يهرب كما هرب رسول الله صلى الله عليه وآله من أهل مكة؟

لماذا لم يسكت كما سكت أبوه من قبل؟

ولا أعتقد أن لدى تلك النظرية جواباً إلا أن الإمام الحسين عليه السلام لديه وظيفة الخاصة وهي الاستشهاد وبهذا يتضح رجوع هذه النظرية إلى النظرية الغيبية.

هذا تمام البحث في هذه النظرية.

النظرية الرابعة :

نظرية الشيخ مطهري

وتقول هذه النظرية إن الإمام الحسين عليه السلام خرج من المدينة رافضا بيعة يزيد، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وبعد إعلانه ذلك كتب له أهل الكوفة يدعونه للخروج إليهم ووعدوه بالنصر، لذلك خرج إليهم، وأما احتمال غدريهم بل حتى العلم به فإنه لا يمنع من رفضه لبيعة يزيد، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وإقامة الحجة عليهم.

وهذه النظرية للشيخ مرتضى مطهري كتبها وعرضها بشكل مفصل في كتابه الملحمة الحسينية.

وهذه النظرية اعتمدت ثلاثة عوامل جعلتها الأساس في حركة الإمام الحسين عليه السلام وعلى أساس تلك العوامل الثلاثة جعلت لحركة الإمام الحسين عليه السلام جهات متعددة:

العامل الأول: طلب البيعة من الإمام الحسين عليه السلام ليزيد ورفضه لها وتوجهه إلى مكة.

العامل الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

العامل الثالث: كتابة أهل الكوفة له وهذا بعد رفضه البيعة ليزيد.

جعل العلامة مطيري هذه العوامل الثلاثة هي محور الحركة الحسينية، ورتب على ذلك خروج الإمام الحسين عليه السلام من المدينة، ثم أنه وجهت له الدعوات من أهل الكوفة فاستجاب لتلك الدعوات إذ لا بد له من إقامة الحجة عليهم، وبهذه العوامل الثلاثة حاول الشيخ مطيري تجاوز العقبات المهمة في حركة الإمام الحسين عليه السلام.

فمشكلة التقييم تجاوزها بعدم انحصار الدواعي للذهاب إلى الكوفة في الاستجابة لأهلها، بل هناك عاملان آخران وهما رفضه بيعة يزيد، والثاني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وبذلك أيضا تجاوز المشكلة الأصعب ألا وهي مواصلة المسير بعد علمه بمقتل مسلم وغدر الكوفة به.

ويؤكد على أن العاملين الأولين هما الأهم في إتمام مسيرة الإمام الحسين عليه السلام، واعتبر أن عامل دعوة الكوفة لم يكن الأهم، بل على العكس فهو الأقل أهمية، ويستدل على ذلك بقوله:

[وإلا لو كان الأمر غير ذلك فإن تبدل وضع الكوفة كان كفيلاً بأن يدفع الإمام عليه السلام للتخلي عن سائر أهدافه الأخرى، ويتجه نحو المصالحة مع النظام ويوافق على المبايعة، ويتخلى عن موضوعه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١)].

(١) الملحة الحسينية القسم الرابع جوهر النضية الحسينية وهذا ملخص ما أفاده هناك.

دراسة النظرية وتقييمها :

اعتمدت هذه النظرية بشكل كامل على تعدد العوامل في حركة الإمام الحسين عليه السلام واستقلالية كل عامل عن الآخر، بحيث إن أي عامل تعترضه مشكلة لا يستطيع تجاوزها فإن العامل الآخر يتجاوزها ولا تؤثر في استقلالته.

وتتشكل تلك النظرية من عدة نقاط:

الأولى: تعدد العوامل في حركة الإمام الحسين عليه السلام.

الثانية: أن العوامل ثلاثة.

الثالثة: أن عامل دعوة الكوفة متأخر عن عامل رفض مبايعة يزيد.

الرابعة: استقلال كل عامل عن الآخر في التأثير في القضية الحسينية.

الخامسة: أن عامل مبايعة الكوفة أقل العوامل أهمية.

السادسة: أن عدم رجوع الإمام عليه السلام دليل على التعدد، هذا أولاً.

وثانياً: على أهمية غير عامل الكوفة.

وتحتاج هذه النظرية إلى البرهنة على كل نقطة من تلك النقاط، إلا أن العلامة مطهري لم يبرهن على تلك النقاط بشكل مفصل، والشئ الذي ذكره كدليل بشكل مجمل على ذلك هو قوله: (وإلا لو كان الأمر غير ذلك إلخ).

إلا أنه من الواضح أن ذلك لا يصلح دليلاً على تلك النظرية إذ أن ذلك أحد الإشكالات المطروحة في حركة الإمام الحسين عليه السلام، فلا يمكن أن يجعل في جملة أدلة أي نظرية أو تحليل لقضية الإمام الحسين عليه السلام، بل تكون تلك النظرية فرضية للفرار من مواجهة ذلك الإشكال ومن البديهي أن لا يكون ذلك دليلاً عليها.

والمهم الآن ملاحظة تلك النقاط :

أما الأولى: فسيبين أمرها بعد ملاحظة النقاط الأخر.

وأما النقطة الثانية: وهي أن العوامل التي ذكرها ثلاثة

فالظاهر أنها ليست تامة، فما ذكره ليس ثلاثة بل هو في الحقيقة عاملان، وذلك أنه جعل رفض بيعة يزيد عاملاً مستقلاً مقابل العامل الثاني، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك ليس بصحيح، لأن ذلك العامل من مصاديق العامل الثاني، فإن البيعة ليزيد منكر رفضه الإمام الحسين عليه السلام، ودعى إلى رفضه، وعليه فيكون رفض البيعة قسماً من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا قسماً له، هذا إن لم نقل أنه هو بنفسه، وبهذا يتضح عدم تمامية تثليث العوامل المذكورة فتكون عوامل تلك النظرية اثنين لا ثلاثة.

وأما النقطة الثالثة: أن عامل دعوة الكوفة متأخر عن عامل رفض مبايعة يزيد. ففيها أن كتابة الكوفة ودعوتها للإمام الحسين عليه السلام لها فرضان، تارة قبل هلاك معاوية وقبل رفض مبايعة يزيد، وأخرى بعد هلاكه، أما بعد هلاك معاوية وبعد رفض المبايعة فمسلم أن أهل الكوفة كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام في مكة، ولكن هذا لا يفيد هذه النظرية، إذ أن ثبوت الكتابة المتأخرة لا تنفي تقدم الكتابة على ذلك، وما يفيدها هو إثبات نفي تقدم الكتابة على رفض المبايعة، وذلك أن هدف هذه النظرية من ذكر هذا العامل هو جعل رفض البيعة عاملاً مستقلاً غير معتمد على عامل دعوة الكوفة، وأثر هذا يظهر لديها في تعدد جهات حركة الإمام الحسين عليه السلام، وعليه فالأمر المؤثر هو إثبات عدم تقدم الكتابة، أو إثبات انحصار الكتابة فيما بعد الرفض، والمهم أن هذا مجرد دعوى من العلامة مطهري لم يورد عليها أي دليل سواء كانت الدعوى هي انحصار الكتابة بما بعد الرفض، أو كان نفي الكتابة قبل الرفض، وهذه الدعوى قضية تاريخية تحتاج إلى دليل، ولا تخضع إلى مجرد التصور، بل تنفرد في إثباتها إلى نص تاريخي، ولم تذكر لنا تلك النظرية مستندها في ذلك، وعلى كل فإن النصوص التاريخية تثبت خلاف تلك الدعوى، فإنها تثبت تقدم الكتابة على رفض بيعة يزيد، وأنها كانت في حياة معاوية بعد وفاة الإمام الحسن عليه السلام بل في حياته أيضاً.

ففي حياة الإمام الحسن عليه السلام أجاب الإمام الحسين عليه السلام مكاتبتهم:

(قد كان صلح وكانت بيعة كنت لها كارها فانتظروا مادام

هذا (يعني معاوية) حياً فإن يهلك نظرونا ونظرتم).

قال البلاذري فلم يكن شيء أحب إلى الشيعة من هلاك معاوية^(١).

وأيضاً أجاب مكاتبهم له بعد وفاة الإمام الحسن عليه السلام:

(إني لأرجو أن يكون رأي أخي في المواعدة ورأيي في جهاد
الظلمة رشداً وسداداً، فالصقوا في الأرض، وأخفوا الشخص
والتمسوا الهدى ما دام ابن هند حياً، فإن يحدث به حدث وأنا حي
يأتكم رأيي إن شاء الله)^(٢).

كما تجد أيضاً في تقارير والي المدينة أيام حياة معاوية دليلاً على أكثر من المكاتبه
وهو كثرة المختلفين إليه، وقد تقدم ذلك كله فراجع.

وعليه فمسألة تقدم مكاتب أهل الكوفة على رفض الإمام عليه السلام لبيعة يزيد أمر
قطعي، فقد نقله المؤلف والمخالف، ومكاتبهم المتأخرة عن البيعة لا تنفي المتقدمة.
النقطة الرابعة: استقلال كل عامل عن الآخر.

وقبل تقييم هذا النقطة لابد من التنبيه على أهميتها لو ثبتت صحتها، وذلك أن
استقلالية كل عامل يعني تعدد الجهات في حركة الإمام الحسين عليه السلام، والثمرة المهمة
لذلك تتضح في تمكن هذه النظرية من تجاوز عقبة الناصحين والمحذرين، فحيث إن
الإمام عليه السلام لم تكن حركته معتمدة بشكل كامل على دعوة أهل الكوفة، بل هناك مؤثر
آخر فيها، وهو العامل الثاني فصحة تلك النصائح والتحذيرات لا تمثل أية مشكلة، إذ
أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون كافياً في تحريك الإمام تجاه الكوفة، بل
تستطيع هذه النظرية أن تتجاوز العقبة الأصعب والمشكلة الأكبر في تحليل قضية
الإمام الحسين عليه السلام وهي مشكلة مواصلة الإمام عليه السلام حركته بعد علمه بمقتل مسلم
بن عقيل وهانئ بن عروة ورسوله الآخرين إلى أهل الكوفة، فإذا فقد أحد العوامل
أثره بانقلاب الكوفة فالعامل الآخر مؤثر.

ولأجل أهمية هذه النقطة بالذات فهي تحتاج إلى دليل واضح، ولا يكفي

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٨١.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٨٢.

التدليل على تعدد العوامل لإثباتها لاختلاف جهة موضوعيهما، بل لا بد من إثبات استقلالية كل من تلك العوامل في التأثير في قضية الإمام الحسين عليه السلام.

وهذا ما لم تثبت تلك النظرية ويمكننا أن نكتفي بذلك لرد تلك النقطة، لعدم الدليل عليها.

ولكننا ندعي هنا بطلانها، وثبوت الدليل على خلافها.

كما أنه لو ثبت عدم تعدد العوامل لكفى عن إثبات عدم استقلالية كل من تلك العوامل وإثبات ذلك نقول:

أولاً: قد تقدم أن رفض بيعة يزيد ليس عاملاً مستقلاً، بل هو يرجع في الحقيقة إلى عامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن لم يكن هو نفسه، إذ المنكر الذي أراد الإمام الحسين عليه السلام تغييره، ودعا الأمة إلى رفضه هو بيعة بني أمية وخلافة يزيد، إذ أن كل الظلم والجور والقتل وغير ذلك من المنكرات إنما كانت بسبب حكم بني أمية، وقد تقدم تفصيل ذلك، والمهم أن رفض بيعة يزيد ليست عاملاً مستقلاً في تأثيره أو سبباً منفرداً عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى فرض أننا نتزلنا وسلمنا بأنه عامل مقابل العاملين الآخرين، إلا أننا لا نسلم بأنه عامل مستقل عن غيره، بل ندعي أن (رفض بيعة يزيد) وعامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعتمدان على العامل الثالث وهو دعوة الكوفة.

وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لوجوبها شرط وهو وجود الناصر، وحتى المخالفة على يزيد أيضاً تتوقف على ذلك وإلا كانت إلقاء للنفس في التهلكة، فهذا لا يبيح إلا إذا توفر ذلك الشرط، وعلى ذلك فلا بد من إثبات تحققه بشكل مستقل عن عامل دعوة الكوفة لستم تلك الفرضية وأنى لها ذلك؟

ومن الغريب جداً أن الشيخ مطهري استشهد بمقطع من خطبة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على لزوم الأمر بالمعروف، وغفل عن أن قيام الحجة لتحقيق شرطها وهو وجود الناصر قال عليه السلام:

(لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما

أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم، ولا سنب مظلوم
لألقيت جبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها^(١).

وفي هذا المقطع نجد الجواب الكافي والوافي فقد علل أمير المؤمنين قيام الحجة
عليه بوجود الناصر.

وعلى هذا فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خصوصاً في مثل ظرف الإمام
الحسين عليه السلام يتوقف على وجود الناصر، فلا تقوم حجة عليه إلا مع وجوده، فيكون
ذلك المقطع من خطبة أمير المؤمنين شاهداً على الشيخ مطهري، لا شاهداً له، ودليلاً
على ما ذكرناه.

وأما قوله (و ما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم، ولا سنب
مظلوم) فهذا المقطع مقيد بوجود الناصر، وقد تقدم اعتذار أمير المؤمنين عليه السلام عن
المطالبة بحقه قبل هذا الكلام بقوله:

(فسدلت دونها ثوباً، وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرثني
بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها
الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه
فرايت الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي
الحلق شجى أرى ترائي نهباً)^(٢).

نعم نجد تصريح أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الموضوع أنه عند ما لم يجد الناصر
صبر على البلاء، وهو يرى حقه في يد غيره، وسقط عنه الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر لعدم وجود الناصر.

والإمام الحسين عليه السلام هنا مثله فإن لم يكن هناك ناصر له فلا موضوع لوجوب
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل حتى المخالفة على يزيد لا موضوع لها إلا
بالناصر فإذا لم يوجد فليس لديه إلا الصبر.

(١) نهج البلاغة شرح محمد عبده الخطبة الشقشقية ج ١ ص ٣١.

(٢) المصدر السابق.

وعلى هذا تكون دعوى استقلالية هذا العامل غير تامة، وكذا رفض بيعة يزيد تحتاج إلى الناصر فلا تكون أيضا مستقلة.

فلا يبقى لتلك النظرية إلا أن ترجعها إلى عامل دعوة أهل الكوفة للإمام عليه السلام، وبهم يكون قد حصل على الناصر، فعندها يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فيرفض بيعة يزيد، وعلى ذلك فالذي ينبغي أن يدعى أن تلك العوامل مترتبة في الوجود وكل واحد منها متوقف على الآخر لا مستقل عنه في التأثير.

فالأول: وجود الناصر وهم أهل الكوفة، ويكون هذا العامل أهم العوامل لتوقف العاملين الآخرين عليه.

الثاني: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لقيام الحجة بوجود الناصر.
الثالث: رفض بيعة يزيد التي هي مصداق للثاني كما تقدم، وذلك لوجود الناصر أيضا.

بل يمكن لنا أن ندعي نحن أنه لا يوجد عوامل متعددة في ما ذكره العلامة مطهري، فلا يوجد في الحقيقة إلا عامل واحد، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأما رفض بيعة يزيد فهي راجعة إليه كما تقدم، وأما دعوة أهل الكوفة فهي في الحقيقة ليست بعامل مستقل، بل هي شرط عامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ من الواضح أنها لا يجبان إلا إذا تحقق شرطها وهو وجود الناصر، ومن الواضح جدا أن دعوة الكوفة تمثل تحقق ذلك الشرط، وعليه فحتى دعوة الكوفة لا تمثل عاملا مستقلا، بل هي شرط لذلك العامل، فعلى ما تحققت وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا فلا. وبهذا أيضا تنضح لنا أهمية هذا الشرط أكثر لتوقف فاعلية ذلك العامل عليه.

و الخلاصة مما تقدم كله أنه اتضح لنا خمسة أمور مهمة:

الأول: أن كل عامل من العوامل الثلاثة ليس مستقلا بالتأثير في حركة الإمام الحسين عليه السلام فإذا فقد أحدها امتنع تأثير الباقي.

الثاني: اعتماد العاملين الآخرين بشكل كامل على عامل دعوة الكوفة.

الثالث: كون العنصر الأهم في حركة الإمام الحسين عليه السلام هو دعوة أهل الكوفة.

الرابع: أن مسألة دعوة الكوفة ليست عاملا بل هي شرط لعامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعامل رفض البيعة يرجع له.

الخامس: أنه ليس في تلك النظرية إلا عامل واحد هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا الأمر لازم الأمر الرابع.

فبالأمر الثالث يجب عن النقطة الخامسة وهي أن دعوة الكوفة هي الأقل أهمية في العوامل الثلاثة، فقد أثبتنا بملاحظة اعتماد العاملين الآخرين على دعوة الكوفة أنها الأهم، لأنها تمثل وجود الناصر، فتوقف فاعلية العاملين الآخرين عليها، وهذا يبطل تلك الدعوى.

وبالأمر الرابع والخامس يجب عن النقطة الأولى، وهي دعوى تعدد العوامل فلا يثبت في الحقيقة إلا عامل واحد، وهو عامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأما عامل دعوة الكوفة فهو في الواقع شرط ذلك العامل، لا أنه عامل بنفسه، ويؤيد هذا الأمر بل يدل عليه قول الإمام الحسين عليه السلام لأخيه محمد بن الحنفية في وصيته عند خروجه من المدينة:

(أني لم أخرج أشرا ولا بطرا، ولا مفسدا ولا ظالما، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمتي جدي، أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر)^(١).

فحصره خروجه وحركته في طلب الإصلاح والأمر بالمعروف دليل على تلك الدعوة، وهي أن المحرك لقضية الإمام الحسين عليه السلام في خروجه عامل واحد فقط هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ونتيجة ما تقدم هو عدم صحة تعدد العوامل في حركة الإمام الحسين عليه السلام، فضلا عن دعوى استقلالية كل منها، فالمحرك له هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وبذلك يثبت عدم صحة تلك النظرية في تحليلها القضية الحسينية.

كما أنه تبرز أمامها عندئذ مشكلتان:

الأولى: مشكلة النصائح والتحذيرات.

والثانية: الإشكالية التي أثارها مواصلة الإمام الحسين عليه السلام مسيره تجاه الكوفة

بعد علمه بانقلاب الكوفة وقتل مسلم.

فعل فرض أنها تجاوزت العقبة الأولى، فإنها تعترضها المشكلة الثانية فإذا كان

الإمام عليه السلام معتمداً في مسيره على وجود الناصر فلماذا لم يرجع بعد تحاذل الناصر؟

ولا يمكن تحليلها برجوب الأمر بالمعروف بعد ثبوت توقف فعليته على تحقق

شرطه وهو وجود الناصر، والمفروض انقلابه وتحليه عن وعده.

وأما الإجابة بإقامة الحجة فقد تقدم الجواب عليها، وأنها ليست بصحيحة بل

لا موضوع لها، فراجع.

وعلى فرض صحتها فهي ممكنة الفرض قبل العلم بانقلاب الكوفة، ووصول

خبر قتل مسلم أما بعد ذلك فلا موضوع لإقامتها والوجه في ذلك واضح.

وأما قول مطهري عند اعتباره عامل دعوى الكوفة الأقل أهمية مستدلاً على

ذلك بقوله:

(والأول لو كان الأمر غير ذلك فإن تبدل وضع الكوفة كان كفيلاً بأن يدفع الإمام

عليه السلام للتخلي عن سائر أهدافه الأخرى، ويتجه نحو المصالحة مع النظام، ويوافق على

المبايعة، ويتخلى عن موضوعه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

فهذا لا دليل فيه على شيء بل دليل على عدم العلم بدافع الإمام الحسين عليه السلام في

استمرار حركته، لا أنه يثبت فرضية تعدد العوامل، كما أنه يجاب عن ذلك أن الإمام

الحسين عليه السلام، طلب تركه يرجع من حيث أتى، أو أن يتوجه إلى ثغر من ثغور

المسلمين، وقد تكرر منه هذا الطلب، وهذا أيضاً يدل على أن عامل دعوة الكوفة هو

المحرك لقضية الإمام الحسين عليه السلام، فحيث انقلبوا ارتفع موضوع عامل الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر لعدم الناصر.

وفي اعتقادنا أن ذلك الكلام يمثل الصعوبة التي تواجهها هذه النظرية في تحطيم تلك المشكلة التي أثارها مواصلة الإمام الحسين عليه السلام مسيره حتى التجأت إلى تلك الدعوى لتتجاوزها.

وتزداد المشكلة التي تواجهها هذه النظرية صعوبة ووضوحاً بشكل أكبر بعد إثبات عدم كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عاملاً مستقلاً بنحو مطلق، بل هو يعتمد على وجود الناصر، وعليه فذلك الكلام في الواقع إشكال على نظرية الشيخ مطهري لا دليل لها.

وكما أنه فرض تلك الفرضية للفرار من ذلك الإشكال فرض غيره الوظيفة الخاصة لأنه واجه تلك المشكلة بعينها.

والنتيجة لبحثنا هي أن هذه النظرية أيضاً لم تستطع تحليل القضية الحسينية دون أن تعترضها مشاكل فكرية لم تستطع أن تتجاوزها، وفرضيتها غير صحيحة وعواملها غير تامة، وعليه فلم تتمكن من تفسير الفعل الحسيني تفسيراً معقولاً، مع ما ذكرنا من الاشتباه أو الغفلة في ملاحظة النصوص التاريخية.

النظرية الخامسة:

النظرية الطبيعية

ونفسر هذه النظرية حركة الإمام الحسين عليه السلام على أساس معطيات الأحداث الطبيعية، وتوفر الظروف الخارجية العادية للنهوض والقيام، وبذلك تنفي العامل الغيبي، ويفترض أن تعتمد هذه النظرية بشكل أساسي على دعوة الكوفة للإمام الحسين عليه السلام، والظاهر أن أول من فسر القضية الحسينية على هذا الأساس هو السيد المرتضى (قدس) في كتابه تنزيه الأنبياء، فقد علل خروج الإمام الحسين عليه السلام على أساس عادي وطبيعي، وهو أن دعوة الكوفة توجب غلبة الظن بالوصول إلى حقه، وغلبة الظن توجب القيام، فوجب عليه ذلك، وأما مسألة التقييم للمجتمع الكوفي فإن السيد (رحم) مع أنه كان في صدد الجواب عن تلك الإشكالات - التي أثرت أمام القضية الحسينية من جهة الناصحين والمحذرين له من غدر الكوفة به كما غدرت بمن قبله وأيضاً إشكال مواصلة المسير مع العلم بالغدر بمسلم (رضي) - إلا أنه أجاب عن ذلك بقوله: (قد علمنا أن الإمام متى ما غلب على ظنه أنه يصل إلى حقه والقيام بما فوض إليه بضرب من الفعل وجب عليه ذلك)^(١).

(١) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٩٦-٩٧.

والمهم أنه يمكن لنا أن نقول إن هذه النظرية اعتمدت في تحليلها على أمر عادي، وهو غلبة الظن بالوصول إلى الحق، ومن الواضح أن التعليل بغلبة الظن يعني دعوى طبيعية الموجب له، إذ من الواضح أنه لا معنى لفرض عِلْيَةِ الوظيفة الخاصة المعللة بجهة غيبية لغلبة الظن، فالتحرك تجاه تحقيق الوظيفة الخاصة وامتنانها لا يرتبط بالحالة النفسية من اطمئنان أو ظن أو شك تجاه موضوعها، فيجب معها الامتنان حتى لو ظن بالخلاف، وعليه فلا بد أن يكون الموجب لغلبة الظن أمراً عادياً، وليس في البين ما يمكن فرضه إلا دعوة أهل الكوفة، وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو متوقف على وجود الناصر، وعليه فدعوة أهل الكوفة بحسب الظاهر أوجبت غلبة الظن بوجود الناصر الموجب لغلبة الظن بالوصول إلى الحق، وحيث إن الإمام الحسين عليه السلام حصل له ذلك وجب عليه القيام، وإن لم يحصل لغيره ذلك الظن، أو حصل له الظن بخلافه، فالحجة بحسب ظنه الشخصي لا ظن غيره، وبهذا البيان يمكن أن يجيب السيد (رحمه الله) عن إشكال المحذرين والناصحين، فإنه وإن لم يحصل لهم ذلك الظن أو حصل لهم ظن بخلافه، إلا أن المحرك للمتشرع غلبة ظنه، وهي الحجة عليه، لا غلبة ظن الآخرين، وبهذا أيضاً يمكن له أن يجيب عن مسألة مواصلة المسير حتى مع العلم بانقلاب الكوفة، هذا ما يمكن لنا تقريب كلام السيد (رحمه الله) به، وهو أيضاً ما يمكن أن يقرب به النظرية الطبيعية بشكل عام، نعم يمكن فرض إيجاب دعوة أهل الكوفة لغلبة ظن العقلاء بالوصول إلى الحق ولكنه بعيد وسيأتي بيان الوجه في ذلك.

دراسة النظرية:

تتضمن هذه النظرية عدة أمور:

الأول: أن موضوع الحكم الشرعي هو غلبة الظن.

الثاني: أن غلبة الظن الذي هو موضوع للحكم الشرعي هو غلبة الظن الشخصي لا النوعي ولا عبء بظن الغير.

الثالث: إن وعد أهل الكوفة بالنصر موجب لغلبة الظن بالوصول إلى الحق، وهذا الأمر وإن لم يصرح به السيد فيما نقله عنه صاحب البحار، إلا أنه ليس هناك ما يوجب غلبة الظن بالانتصار على بني أمية والوصول إلى الحق إلا وعد أهل الكوفة وهو يمثل وجود الناصر.

الرابع: استمرار غلبة الظن حتى مع العلم بقتل مسلم.

مثلت هذه النقاط مقدمات مترتبة كبرى وصغرى أما الكبرى فهي (موضوع الحكم الشرعي هو غلبة الظن) (غلبة الظن هو الشخصي) = (موضوع الحكم الشرعي هو غلبة الظن الشخصي) وكلما تحقق موضوع الحكم تنجز الحكم ووجب الفعل = (كلما غلب الظن الشخصي بالوصول إلى الحق وجب القيام) والصغرى هي (كلما دعت الكوفة الإمام حصل غلبة الظن الشخصي بالوصول إلى الحق) والنتيجة (كلما دعت الكوفة الإمام وجب القيام).

وهذه المقدمات لا تخلو من الإشكال، أما الأولى فإن كان مراده من كون غلبة الظن هو الاطمئنان والثوق الذي هو متاخم للعلم وما يحكمه من حيث تنجز الموضوع به فلا إشكال، وإن كان المراد ما هو ظاهر من اللفظ وهو الظن الغالب والذي يمثل تراكماً احتياطياً لا يصل إلى درجة الاعتماد عليه لدى العقلاء، وليس هو اطمئناناً ولا وثوقاً، فليس بحجة، بل تلك الاحتمالات بحكم الشك في عدم إمكان الاعتماد عليها، وعلى ذلك فلا يعلم تحقق الموضوع حتى يحكم بتنجز التكليف وتحققه، والخلاصة أن تحقق التكليف إنما هو بالعلم بتحقيق الموضوع أو الوثوق

والاطمئنان به، ومع عدم ذلك فالتكليف مشكوك فيه، والشك فيه مساوق للعلم بالعدم.

وأما النقطة الثانية: أن غلبة الظن الذي هو موضوع للحكم الشرعي هو غلبة الظن الشخصي لا النوعي ولا عبارة بظن الغير.

وهذه النقطة تنحل في الواقع إلى أمرين الأول هو ما ذكر، والثاني أن ما كان لدى الإمام الحسين عليه السلام هو ظن شخصي.

أما الأمر الأول فالظاهر أنه مسلم في الجملة وأن المأخوذ في موضوع الحكم الشرعي هو الأمر الشخصي لا النوعي، إذ أنه من الواضح أن المحرك للمكلف هو قطعه الشخصي لا قطع غيره وحيث إن المراد من الظن هو المتأخم للعلم أي الوثوق والاطمئنان فهو بحكم العلم، إلا في بعض الموارد الجزئية التي لا عبارة فيها بالظن أو القطع الشخصي، وعليه فلا عبارة بعدم ظن الآخرين أو بظنهم بالعدم.

وأما الأمر الثاني فإن الوجه في حل الظن على الشخصي لا النوعي ^(١) أنه لو كان المراد من الظن في قضية الإمام الحسين عليه السلام هو الظن النوعي - أي أن الاحتمالات التراكمية التي من شأنها أن توجب رجحان الفعل لدى عامة العقلاء عند تحققها - لكان الأمر على العكس تماماً، إذ كل الأمور الموجودة الموجبة للظن لدى عامة العقلاء كانت على خلاف ذلك، أي أنها توجب الظن بعدم الوصول إلى حقه، فلو كان الظن هو الظن النوعي لأوجب عدم الخروج، فصحة التحذيرات والنصائح المبينة على حال الكوفة السابق وامتداد الإمام عليه السلام أصحابها، حيرت عامة الباحثين والمفكرين في القضية الحسينية، ولذلك فر الفعل الحسيني على أساس إقامة الحجة، أو الوظيفة

(١) ليعلم أن بحثنا هنا إلزامي أي أن من التزم بصحة النصائح ولم يستطع الجواب عنها فإنه لا يمكنه دعوى أن ظن الإمام الحسين عليه السلام نوعي لما ذكرناه، خصوصاً بعدما أن أثبتنا أن عامة النظريات ترجع إلى النظرية النيبية، أما بالنسبة لنا فحيث أننا استطعنا بنظريتنا تجاوز عبية النصائح فتكون حركة الإمام الحسين عليه السلام عندنا مبنية على أساس عقلائي وليس شخصي غيبي نعم يحتاج إلى بيانه إلى دقة وبعد الإنشآت إليه سوف يحكم كل عاقل بعقلانية حركة الإمام الحسين عليه السلام بل بضرورتها و سوف يأتي بيان ذلك عند بيان نظريتنا فانظر.

الخاصة أو غيرهما من النظريات، التي برزت على الساحة الفكرية، وبنيت على أساس غيبي مرجعه إلى عدم تمكن المفكرين والعقلاء من إدراك المحرك العادي للإمام الحسين (عليه السلام)، أو أن المدرك لهم يوجب عدم قيامه، وذلك يعني أن غلبة ظنهم موجب لعدم الخروج، وإذا أضفنا لذلك ما تقدم من أن المؤمن لا يلسع من جحر مرتين، ولا حظنا أن هذا الحديث من الأمثال النبوية وهو عقلائي، وعلى ذلك فكل هذه الأمور تمنع من حصول ظن بذلك، فضلا عن دعوى غلبته، بل لا تبعد دعوى إيجابها الظن بالخلاف، وعليه فلا بد أن يكون المراد من ذلك الظن الشخصي لا التعري. وأعتقد أنه قد اتضح الوجه الذي لأجله قربنا كلام السيد على أساس الظن الشخصي. وإذا كان المراد هو الظن الشخصي فتحتاج هذه النظرية إلى إثبات أن الإمام الحسين (عليه السلام) بنى حركته على أساس غلبة ظنه بالوصول إلى حقه إذ لا يكفي مجرد احتمال له ليكون دليلا عليها خصوصا بعد عدم انحصار التعليل في ذلك. هذا أولا.

وثانيا: أن هذه الدعوى أي الاعتماد على الظن الشخصي بذلك في القيام هي في الواقع عبارة ثانية عن النظرية الغيبية، وذلك أنه متى ما كانت مجريات الأحداث تقتضي بحسب النهج العقلائي في التفكير أو الظن التعري عدم وصوله إلى حقه ومع ذلك حصل له الظن الشخصي بالوصول إلى الحق، فمعنى ذلك هو عدم العلم العادي بسبب القيام، أو أن ما يعلم يقتضي عدم القيام وهذا هو بعينه تفسير القضية الحسينية على أساس النظرية الغيبية، إذ تقدم أن ظهور تلك النظرية إنما كان بسبب ذلك، ولا فرق في ذلك بين دعوى الوظيفة الخاصة وعدمها بعد أن كان عدم العلم بالوجه في القيام هو أساس بروزها وظهورها على الساحة الفكرية.

والخلاصة أن دعوى - غلبة الظن هو الظن الشخصي - مسلمة في الجملة إلا أن دعوى أن الإمام (عليه السلام) اعتمد في خروجه على ذلك يلزم منه تحليل القضية الحسينية على أساس الجهة الغيبية وهذا خلاف فرض وجود المقدمات العادية والطبيعية.

وثالثا: أن المعصوم هو سيد العقلاء فلا يمكن أن يحصل له ظن من أسباب لا تقتضي حصول الظن لدى عامة العقلاء، نعم من العصمة نعلم لو فرض حصول

ذلك أن هناك أمورا خفية أو دقيقة لم يطلع عليها عامة العقلاء، أو لم يلتفتوا إليها، أوجبت حصول ذلك لديه، ولو اطلعوا عليها لحصل لهم ذلك، ولأوجبوا عليه القيام، ومن الواضح جدا أن الالتزام بذلك هو في الواقع عبارة أخرى عن الاعتراف بعدم العلم بالوجه في حركة المعصوم عليه السلام، ونتيجة ذلك هو التحليل على أساس غيبي.

هذا بالنسبة للمقدمة الكبرى وأما الصغرى وهي النقطة الثالثة فأیضا غير تامة وذلك:

أولا: إن دعوى حصول غلبة الظن بالوصول إلى الحق بسبب وعد الغادر ممنوعة، بل هي خلاف الطبع العقلاني، فلا يقبل التعليل بها خصوصا بعد مخالفة عامة العقلاء لها وتحذيرهم الإمام الحسين عليه السلام منها، ونصحهم له بخلافها وبعد إثبات صحة تلك النصائح، وامتداح الإمام الحسين عليه السلام لها ولأصحابها، فلا تقبل دعوى حصول الظن بخلافها، أضف إلى ذلك أنه لم ينصحه أحد بالخروج إلى الكوفة إلا ابن الزبير وقد تقدم اتهامه في نصيحته، بل حتى الإمام الحسين عليه السلام نفسه اتهمه فيها، ويُن سبب مشورته، وعليه فما ذكره السيد (قدس) لا يمكن الاعتداد عليه في تحليل الموقف الحسيني.

وثانيا: من الواضح أن الالتزام بغلبة الظن لا يدفع تلك الإشكالات، ولا يلزم منه خطأ المحذرين أو الناصحين أو غفلتهم، وأيضا لا يثبت طبيعية حركة الإمام الحسين عليه السلام، وذلك أن تلك النصائح والتحذيرات من قتل أمير المؤمنين عليه السلام والغدر بالإمام الحسن عليه السلام، وكون المؤمن لا يلسع من جحر مرتين، كلها تستوجب الوثوق بعدم الوفاء له لا الظن بالوصول إلى حقه، وعليه فالتعليل بغلبة الظن لا يحل الإشكال وأما إذا أضفنا خبر مقتل مسلم (رضي) إلى هذه الأمور فإنه يوجب العلم بالغدر.

ثم إن بعض من مال إلى هذه النظرية أغفل تلك المشكلات التي وجهت للقضية الحسينية، واتهم آخر المحذرين والناصحين بالتشيط والتخذيل، وربما نقل عن بعض آخر عن اختار هذه النظرية الإشارة بالغمز إلى الإمام الحسين عليه السلام في تقييمه حسابات ومعطيات حركته.

إلا أن إغفال أمر النصائح وتجاهل التحذيرات أو رمي أصحابها بالتخذيل والتشيط ليس حلاً لتلك المشكلة، فإن نصائحهم وتحذيراتهم صحيحة، ولا إشكال فيها، ولو لم يكن إلا امتداح الإمام الحسين عليه السلام لها لكان كافياً، كيف وهي واقع قد عاشه الإمام الحسين عليه السلام نفسه، فلا يمكن تجاهلها أو اتهام أصحابها.

فلا بد من مواجهة تلك المشكلة وغيرها أيضاً وتحليلها على أساس يتفق مع طبيعية حركة الإمام الحسين عليه السلام.

وعلى كل حال فهذه النظرية حيث اعتمدت على دعوى وجود المعطيات الخارجية، فهي بذلك تواجه صعوبات أكبر في إثباتها وتخطيها لتلك المشكلات، وحيث إنها بهذا المقدار لم تستطع تجاوز ذلك فهي إذن لا تفي بتحليل الحركة الحسينية تحليلاً معقولاً.

شبهة الخطأ في الحسابات وردّها:

وأما الإشارة بالغمز إلى الإمام الحسين عليه السلام في تقييم حساباته في حركته كما نقل عن بعض ممن مال إلى هذه النظرية فهو أمر غير مقبول، فإن العصمة الثابتة للإمام عليه السلام بالنقل والعقل مانعة من احتماله فضلاً عن التعليل به، ولم نجد فعلاً كاتباً ذكر ذلك لنرى الأمور التي اعتمد عليها وتحيل أنها سبب الخطأ في الحسابات سوى ما تناقلته الألسن. وأقصى ما يمكن فرضه لهذه الدعوة ثلاثة أمور:

الأول: هو أن القرائن كلها تدل على عدم تمكن الإمام عليه السلام من الحكم، كما أن التوقعات كلها مجمعة على غدر الكوفة بل قتله أيضاً.

الثاني: هو مسألة تأخر الإمام الحسين عليه السلام في مكة تلك الفترة الطويلة، فقد ذكر المؤرخون أن وصول الإمام الحسين عليه السلام إلى مكة كان في شهر شعبان، ووصلته أكثر كتب أهل الكوفة ورسلمهم في ذلك الوقت تقريباً، ولكنه تأخر في خروجه إلى شهر الحج، وبذلك سبقه بالخروج إليها ابن زياد وحكمها بيد من حديد، مما غير موازين القوى داخل الكوفة، فكانت النتيجة انقلابها ضد الإمام الحسين عليه السلام، ولو سبق الإمام الحسين عليه السلام ابن زياد إليها لكانت كلها تحت يده، ولم يستطع ابن زياد أو

يزيد دخولها، فضلا عن تغيير موازين القوى فيها، ولكانت النتيجة هي انتصار الإمام الحسين عليه السلام على يزيد وابن زياد لا شهادته.

والأمر الثالث: هو عدم اغتيال مسلم بن عقيل ابن زياد في دار هاني بن عروة فلما اغتاله لحسم الأمر لصالح الإمام الحسين عليه السلام.

هذا في تصورنا أقصى ما يمكن فرضه في القضية الحسينية لتلك الدعوة، ولكن كلها ليست بصحيحة.

أما الأمر الأول: فقد تقدم منا في دراسة نظرية السيد الصدر (رحم) اثبات عدم وجود أي دليل على تمكن يزيد من قتله في المدينة وفي مكة، وكذا قبل انقلاب الكوفة، وأما بعد انقلاب الكوفة فقد تقدم إثبات استبعاد قتله، وأما خصوص توقع انقلاب الكوفة بسبب معرفة أهلها بالغدر، فأیضا غير صحيح وذلك لما سيأتي تفصيله في نظريتنا من أن تلك التقييمات أو التوقعات كلها كانت قبل صلح الإمام الحسن عليه السلام والتجربة الكوفية، وأما بعدها فلا تشملها وليست بصحيحة، كما أننا أثبتنا هناك أن جميع القرائن الحالية كلها تدل على نجاح حركة الإمام الحسين عليه السلام وظفروه. وسوف يأتي بيان ذلك وتفصيله فانتظر.

وأما الأمر الثاني: فليس بصحيح بل هو نابع من الغفلة عن أبعاد القضية الحسينية وفلسفتها، وأساس حركة الإمام الحسين عليه السلام وأسبابها وأسرارها، والجواب عن ذلك فبناء على النظرية الغيبية فالجواب واضح، ولو التزمنا فيها بالوظيفة الخاصة فالأمر أوضح. وكذا بالنسبة للنظريات الأخرى فمن فسر القضية الحسينية على أساس إقامة الحجة أو الشهادة أو أن الشهادة أولى من التقية كما سيأتي فإن استشهاد الإمام الحسين عليه السلام وقتل بني أمية له وانقلاب الكوفة لديها أمور قطعية معلومة، ولم تكن حركة الإمام الحسين عليه السلام عند تلك النظريات مبنية على موازين عادية كتوقع وفاء أهل الكوفة حتى يرد ذلك الإشكال، بل لما بيته تلك النظريات وقد تقدم في البحث عنها وأما بناء على نظريتنا فنقول إن لتأخر الإمام الحسين عليه السلام أسبابا وجهات متعددة: الأول: إن شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية بعود الأمر إليه إن كان حيا

وإلا فالى أخيه الحسين عليه السلام جعل من الإمام الحسين عليه السلام الخليفة الفعلي الشرعي والقانوني على جميع المسلمين، فلا بد وأن يوجه دعوته إلى عامة المسلمين وهذا يقتضي تأخره لموسم الحج ليلتقي بهم.

ثانياً: إن قضية الإمام الحسين عليه السلام عامة وليست خاصة بالكوفة، كما أنها ليست خاصة بطائفة معينة، بل هي قضية إسلامية عامة تهم كل المسلمين، وذلك لكونها في صدد الحركة لتغيير الزعامة الإسلامية، وإعادتها إلى أهلها وموضعها الذي جعلها الله فيه، وهذا الأمر أيضاً يقتضي غاطبة عامة المسلمين ودعوتهم للإسهام في ذلك، وهذا أيضاً يقتضي التأخر في مكة لموسم الحج.

ثالثاً: إن دعوى سبق ابن زياد إلى الكوفة ليست بصحيحة، فالإمام الحسين عليه السلام سبقه إليها بممثل له الشخصي مسلم بن عقيل.

رابعاً: إن الكوفة يفترض فيها أنها قد بايعت الإمام الحسين عليه السلام على يد مثله الشخصي مسلم فلا وجه للخوف من قدوم ابن زياد.

خامساً: وهو من أهم الأمور بناء على نظريتنا في تجربة الكوفة ونتيجتها، يفترض أن التجربة الكوفية أعطت أهل الكوفة دروساً في نتيجة الوثوق ببني أمية وبوعدهم، ورأوا عاقبة الوقوف إلى جانبهم، وعليه يفترض أنه لا يؤثر فيهم الترهيب والترغيب من ابن زياد مهما بلغا، ولا يثقوا به ولا بوعوده، ولا يقفوا إلى جانبه مهما كانت النتائج لذلك.

سادساً: عدم انحصار نصر الإمام الحسين عليه السلام بسبقه إلى الكوفة، بل يمكن لمن يريد نصره أن يخرج إليه منها حتى مع وصول ابن زياد، فقواضل الحاج متوفرة في ذلك الوقت، وقد تقدم هذا في بعض النصائح التي عرضت على الإمام عليه السلام.

سابعاً: لو تنزلنا وقلنا إن ابن زياد سبق إلى الكوفة يفترض أن أهل الكوفة قد أدركوا خطورة الموقف من مخالفة بني أمية ودعوة الإمام الحسين عليه السلام، وما سترتب عليهما من مواجهة متوقعة، والمفروض أنهم وطنوا أنفسهم على الموت دون الإمام الحسين عليه السلام، وعليه يفترض أنه لا أثر لسبق ابن زياد.

ثامنا: سلمنا أن سبق ابن زياد له الأثر في قلب الموازين بالترهيب والترغيب، إلا أنه بإمكان كل من مال معه خوفا العدول إليه عند قدوم الإمام الحسين عليه السلام، كما فعل الحر وغيره ممن عدل عن جيش ابن سعد إلى جيش الإمام الحسين عليه السلام.

تاسعا: إن السبب الحقيقي في انقلاب الموازين في الكوفة ليس هو سبق ابن زياد، بل هو طمع أهل الكوفة في ترغيب ابن زياد الذي يفترض أنه انقطع منه أملهم، وخوفهم الموت الذي عاشوا ما هو أسوأ منه مع بني أمية، والغدر الذي وشجت عليه أصولهم، وعليه فإن قدوم ابن زياد مثل اختبارا حقيقيا لأهل الكوفة ووفائهم لا خطأ في حسابات الإمام الحسين عليه السلام فحساباته في حركته دقيقة جدا كما سيستبين في نظريتنا.

عاشرا: أنه لا دليل على وفاء أهل الكوفة للإمام الحسين عليه السلام حتى لو وصل هو بنفسه، وما فعلوه بمسلم والإمام الحسين عليه السلام وأصحابه وأهل بيته يوم عاشوراء يثبت ذلك.

حادي عشر: أن أكثر من حذر الإمام من الكوفة نصحه بالبقاء في مكة، لأهمية مكة، وهذه النصائح من أشخاص عقلاء عارفين بعواقب الأمور، وعليه فيكون تأخر الإمام الحسين عليه السلام في مكة أمرا عقلانيا لا خطأ في الحسابات وتقدير الأمور.

أما الأمر الثالث فسوف يأتي الجواب عنه مفصلا في بحث الانقلاب (ماذا لو غدر مسلم بابن زياد).

والخلاصة لكل ذلك أن تأخر الإمام الحسين عليه السلام لموسم الحج له أهميته وخطورته على موازين القوى، فقد يحرك أكثر من مدينة من المدن الإسلامية ضد الظلم الأموي، فضلا عن أنه قد يقبض للإمام عليه السلام جيشا جرارا من الحجاج، وهذا يكفي في تشتيت قوى الدولة الأموية، خصوصا وأنها في مرحلة انتقالية، وأعتقد أن الأمويين قد أدرك خطورة بقاء الإمام الحسين عليه السلام فلذلك سموا في اغتياله في الحرم ولو كان متعلقا بأستار الكعبة، ولعل إشاعة خبر قدوم جيش من الشام بقيادة عمرو بن سعيد الأشدق، وكذا نشر خبر المأمورية السرية الغادرة التي جاء بها، هدفه هو إخراج الإمام الحسين عليه السلام من الحرم بأي ثمن كان وإبعاده عن الحجاج وتخويفهم من

الإنضمام إليه والوقوف إلى جانبه، والمهم أنه من كل ذلك اتضح أهمية تأخر الإمام عليه السلام في الحرم، وأن تقديراته في حركته كانت صحيحة، وأن حساباته في نهضته كانت دقيقة جداً، بشكل تبهر كل محلل لتلك القضية، وخصوصاً بناء على ما سرف نبينه في نظرنا من ترتب القضية الحسينية على القضية الحسنية بصورة رياضية دقيقة، فراجع.

نعم المجتمع المسلم بشكل عام والكوفي بشكل خاص حظه أخطأ، ونصيبه ضيع، ونفسه ظلم بتخليه عن الإمام الحسين عليه السلام وغدره به، لا أن الإمام عليه السلام أخطأ في حساباته، أو اشتبه في تقديراته.

تخطئة ابن خلدون:

نقل عن ابن خلدون في مقدمته حمله حركة الإمام الحسين عليه السلام على أساس الاجتهاد. قال: فرأى الحسين الخروج على يزيد متعين من أجل فسقه لا سيما من له القدرة على ذلك، وظنها من نفسه بأهليته ولشركته، فأما أهليته فكانت كما ظن وزيادة، وأما شركته فغلط يرحمه الله. ثم قال فتبين غلط الحسين إلا أنه في أمر ديني، ولا يضره الغلط فيه، وأما الحكم الشرعي فلم يغلط فيه، لأنه منوط بظنه، وكان ظنه القدرة على ذلك، ولقد عدله ابن عباس وغلطه في ذلك، ولم يرجع عما هو بسبيله لما أَراده الله. وأما غيره من الصحابة الذين كانوا بالحجاز ومع يزيد بالشام والعراق ومن التابعين لهم فرأوا أن الخروج على يزيد لا يجوز لما ينشأ من ذلك من الهرج، واعتذر لهم باجتهادهم، وكذا عدم تأييدهم بتخلفهم عن الإمام، أيضا لاجتهادهم، ثم غلط مدعي الاجتهاد في قتل الحسين. ثم قال ولا تقولن إن يزيد وإن كان فاسقا ولم يجوز هؤلاء الخروج عليه فأعماله عندهم صحيحة، واعلم أنه إنما يتخذ من أعمال الفاسق ما كان مشروعا، وقتال البغاة عندهم من شرطه أن يكون الإمام العادل وهو مفقود في مسألتنا، فلا يجوز قتال الحسين مع يزيد، والحسين فيها شهيد مثاب، وهو على حق واجتهاد^(١).

وهذا الكلام فيه خلط وخبط وفيه دعاوى عدة:

الأولى: أن الإمام الحسين مجتهد.

الثانية: أنه أخطأ في ظنه الشوكة.

الثالثة: أن ابن عباس عدله وغلطه.

الرابعة: الصحابة والتابعين غير الإمام الحسين عليه السلام لم يروا جواز الخروج على يزيد لما ينشأ من الهرج وإراقة الدماء.

الخامسة: عدم تأييدهم الذين خالفوه لاجتهادهم فهم أكثر الصحابة وكانوا مع

(١) خلاصة عقبات الأنوار ج ٤ ص ٢٤١ عن مقدمة ابن خلدون .

يزيد.

السادسة: أن عدم جواز قتال الحسين لفقد الإمام العادل.

وجميع هذه النقاط ليست بصحيحة:

النقطة الأولى: إن نسبة الاجتهاد بمعنى احتمال الإصابة واحتمال الخطأ للإمام الحسين عليه السلام خلاف ما قامت عليه الأدلة من الآيات والروايات كآية التطهير وآية المودة وكحديث الثقلين فكلها تدل على عصمة الإمام عليه السلام وتنتج احتمال الخطأ في أفعاله وأقواله سواء منها الدينية أو الدنيوية ولا سيما التي يترتب عليها أمور شرعية مهمة وخطيرة كمسألة الخروج والقيام.

النقطة الثانية: دعوى غلطه في ظن الشوكة. فإن ابن خلدون بنى اعتقاده في ذلك على أمور خيالية نسجها من فكره، من أن عصبية مضر تتبع بني أمية، وهي لا تطاق وبها شوكة يزيد يومئذ، وغلط ابن خلدون في اعتقاده وخطأه واضح لكل من عرف ملابسات الأحداث ومجريات الأمور، فإن سبب تمكن يزيد من قتل الإمام الحسين عليه السلام لم يكن لقوة شوكته، كما تحيل بل غدر الكوفة وعدم وفاء الناس ومعاوية بشروط الصلح، وضعف إيمانهم بالله ووعده، وعدم خوفهم من ناره ووعيده، وخوفهم من وعيد ابن زياد وطمعهم في عودته، نعم ضعفهم أمام التهيب والترغيب وخوفهم الموت الذي عاشوه مع بني أمية هو سبب تخاذلهم فسبب قتل يزيد الإمام الحسين عليه السلام هو الغدر والنفاق لا قوة شوكة يزيد وعصبية مضر. أضف إلى ذلك أن تلك الشوكة والعصبية التي ادعاها لم تكن حتى لمعاوية فضلا عن يزيد وواقعة صفين خير دليل، فلم تكن شوكة معاوية فيها إلا في كشف السوآت، والغدر والخديعة، ورفع المصاحف، وجنود العسل، وجمع الغدرة حوله والمتناقضين، ولو لا انخداع أبي موسى الأشعري لما وصل إلى الملك، وكل ذلك دليل على غلط ابن خلدون في ما نسجه من خيال وتصور، وعلى عدم معرفته بمجريات الأحداث وفلسفة الأمور وغفلته عنها أو تغافلها.

النقطة الثالثة: أن ابن عباس غلطه، فهذا كذب وافتراء على ابن عباس، فإن ابن عباس دعاه للمخالفة ولكن في الحرم، وقال له أقم في هذا البلد فإنك سيد أهل

الحجاز، وعرض عليه التوجه لليمن، وذلك تأيد له في مخالفته لا تخطئة له، نعم كان متخوفاً عليه غدر الكوفة، وهذا أمر آخر غير التخطئة المزعومة، وقد بحثنا موضوعية التخوف عليه وعدمها من الكوفة في بيان نتيجة التجربة فراجع.

النقطة الرابعة: وهي أيضاً كسابقتها كذب وإفتراء، وقد تقدم قيام إجماع الأمة على عدم أهلية يزيد لمنصب الخلافة، بل بجميع المقاييس، وقد رفضت العراق خلافته وكذا المدينة، وفيها أكثر الصحابة وعامة التابعين، ومكة أيضاً أعلن ابن الزبير فيها خلافته، فأين أكثر الصحابة الذين لم يروا جواز الخروج على يزيد. وأما تعليقه ذلك لما ينشأ من المهرج وإراقة الدماء، فالأمر على العكس غاماً فإن خلافته والقبول بها نشأ منها المهرج وإراقة الدماء.

النقطة الخامسة: عدم تأييد الذين خالفوا الإمام الحسين عليه السلام لاجتهادهم، وهذا أمر غريب جداً بعد اعترافه بفسق يزيد، ألا يجب على الجميع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهل الاجتهاد يكون بمخالفة كتاب الله وقول رسول الله ﷺ، فكيف يمكن تعقل تبرير موقفهم بدعوى الاجتهاد لهم في تركهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووقوفهم مع يزيد بعد الاعتراف بفسقه، وهل الوقوف مع الفاسق وقاتل النفس المحترمة، ومبيح المدينة، وهادم الكعبة اجتهاد!

والأعجب من ذلك كله قوله وكان الحسين يستشهد بهم وهو يقاتل في كربلاء على فضله وحقه، ويقول سلوا جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأنس بن مالك وسهل بن سعيد (سعد) وزيد بن أرقم، أراد ما روه في شأنه عن رسول الله ﷺ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، فهذه حجة على ابن خلدون وعليهم، فإذا سمعوا ذلك من الرسول ﷺ في حقه وحق أخيه، فلماذا تركوا الخروج معه؟

ولماذا قعدوا عن نصرته؟

ولماذا يعتذر لهم بالاجتهاد؟

وإذا كانوا يعرفون للإمام ذلك المقام العظيم، سيد شباب أهل الجنة يعني أن أمر الجنة بيده فهل يعتقد ابن خلدون أو هم أن يدخل الجنة أحد دون رضى ممن جعله

الله سيد شبابها.

النقطة السادسة: إن قوله وقاتل البغاة عندهم من شرطه أن يكون الإمام عادل وهو مفقود في مسائلنا. وهذا تسليم ضمنى بالبغي على الأمر بالمعروف الناهي عن المنكر، وإنما لم يجوز قتال الإمام عليه السلام لأن يزيد فاسق.

وهذا بهتان عظيم وقول زور باطل فهل يجوز نعت من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بالبغي؟!

وإذا لم يكن ابن خلدون يقصد ذلك فكان عليه نفي البغي لا التسليم به أو السكوت عنه، ونفي تحقق شرط قتال الباغي، وكأن مسألة البغي تامة عنده، بل كان عليه أن يبين أن الباغي هو يزيد ومن ولاء ولاية العهد، وأن الفتنة الباغية من قتل عمارة وعلى رأسها من قلده خلافة المسلمين.

وأما الإمام الحسين عليه السلام فهو وصي أمير المؤمنين والإمام الحسن عليه السلام والخلافة له بعد هلاك معاوية، وقد أعطى معاوية الله على ذلك العهد والمواثيق، فالباغي من خان العهد والمواثيق، ومن قبل عهد الباغي فهو باغ مثله، وعليه فلا يجوز قتال الإمام الحسين عليه السلام لأنه طالب حق ويجب قتال يزيد لأنه باغ وفاسق.

والخلاصة مما ذكرنا أن تخطيط ابن خلدون للإمام الحسين عليه السلام في خروجه منشأها الخيال واختلاق الأمور وتزويرها وتحريف الحقائق وتغييرها والتعذير للمعاصي وتبريرها ولو إلتفت إلى آثار صلح الإمام الحسن عليه السلام والتجربة الكوفية ونتيجتها لأوجب على الإمام الحسين عليه السلام الخروج وعرف قصوره وجهله ولأدرك خطاه في جرأته على تخطيطه من أوجب الله عليه وعلى كل موحد مودته وطاعته.

احتمال السيد الخوئي (قدس)

ترك التقية أعظم مصلحة :

فسرت القضية الحسينية على أساس أن ترك التقية أعظم مصلحة، و يفترض هذا التحليل ابتداءً أن موقف الإمام الحسين عليه السلام يقتضي التقية، إلا أنه حيث كانت هناك مصلحة أعظم من التقية، أو أن هناك مفسدة في التقية أكثر من تركها تحرك الإمام الحسين عليه السلام وترك التقية.

وهذا الفرض ذكره السيد الخوئي (ر) محتملاً توجيه القضية الحسينية على أساسه، وقد ذكره في بحثه عن التقية - في البحث عن التقية المحرمة قال:

(والصحيح أن يمثل للتقية المحرمة بالقتل كما مر، وبها إذا كانت المفسدة المترتبة على فعل التقية أشد وأعظم من المفسدة المترتبة على تركها، أو كانت المصلحة في ترك التقية أعظم من المصلحة المترتبة على فعلها، كما إذا علم بأنه إن عمل بالتقية ترتب اضمحلال الحق، واندراس الدين الحنيف، وظهور الباطل وترويج الجبت والطاغوت وإذا ترك التقية ترتب عليه قتله فقط، أو قتله مع جماعة آخرين، ولا إشكال حينئذ في أن الواجب ترك العمل بالتقية، وتوطئ النفس للقتل، لأن المفسدة الناشئة عن التقية أعظم وأشد من مفسدة قتله.

نعم ربما تكون المفسدة في قتله أعظم وأكثر، كما إذا كان العامل بالثقة ممن يترتب على حياته ترويع الحق بعد الاندراس، وإنجاء المؤمنين من المحن والابتلاء ونحو ذلك، ولكنه أمر آخر والثقة بما هي ثقة متصفة بالحرمة في تلك الصورة كما عرفت.

ولعله من هنا أقدم الحسين سلام الله وصلواته عليه وأصحابه رضوان الله عليهم لقتال يزيد بن معاوية، وعرضوا أنفسهم للشهادة، وتركوا الثقة عن يزيد، وكذا بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، بل بعض علمائنا الأبرار قدس الله أسرار أرواحهم وجزاهم عن الإسلام خيرا كالشهيدين وغيرهما^(١).

دراسة هذا الاحتمال وتقييمه :

الظاهر أن السيد الخوئي (قدس) بنى هذا الاحتمال على أساس صحة النصائح والتحذيرات التي عرضت على الإمام الحسين عليه السلام، ومن الواضح جداً أنه بناء على صحتها لا يكون لدى الإمام الحسين عليه السلام أنصار يمكن الوثوق بهم، فكان عليه أن يصبر ويتقي بني أمية، فإذا خرج والحال هذه علمنا بأنه قد ترك التقية، فلا بد أن يكون خروجه لأمر أهم وأعظم من التقية ومن الحفاظ على النفس، ولعله لو حفظ نفسه وعمل بالتقية يكون في ذلك اندراس الدين وظهور الباطل، وحيث إن المفسدة الناشئة عن التقية أعظم من مفسدة قتله فلذلك عرض نفسه للقتل، وأقدم على الشهادة هو وأهل بيته وأصحابه.

ويكفي هنا رد هذا القرض بمعارضته بالاحتمال الآخر:

(أن تكون المفسدة في قتله أعظم وأكثر، كما إذا كان العامل بالتقية ممن يترتب على حياته ترويج الحق بعد الاندراس، وإنجاء المؤمنين من المحن والابتلاء، ونحو ذلك).

بل هذا هو المتعين في قضية الإمام الحسين عليه السلام، إذ من الواضح أن انحفاظ الدين وترويعه، وإنجاء المؤمنين لا يكون إلا بحياة الإمام عليه السلام وأن يموت اضمحل الحق، واندرس الدين وظهر الباطل، واستحلّت الحرمات، ولم يعد بنو أمية يهابون أحدا بعده، وقد أدرك بعض خطورة قتل بني أمية الإمام الحسين عليه السلام على الإسلام والمسلمين فقال له:

(فو الله لئن هلكت لسترقن بعدك) وفي رواية أخرى (فو الله لئن قتلك هولاء القوم ليتخذوننا خولاً وعبداً)^(١).

ويؤيد ذلك ما ورد في زيارة الناحية المقدسة المنسوبة للإمام الحجة (عليه أفضل الصلاة والسلام) وعجل الله تعالى فرجه):

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٤٢.

(لقد قتلوا بقتلك الإسلام، وعطلوا الصلاة والصيام، ونقضوا السنن والأحكام، وهدموا قواعد الإيمان، وحرفوا آيات القرآن، وهملجوا في البغي والعدوان، لقد أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله من أجلك موتورا، وعاد كتاب الله عز وجل مهجورا، وغودر الحق إذ قهرت مقهورا، وفقد بفقدك التكبير والتهليل، والتحريم والتحليل، والتنزيل والتأويل، وظهر التغير والتبديل، والإلحاد والتعطيل، والأهواء والأضاليل، والفتن والأباطيل^(١)).

وهذه الكلمات المنسوبة للإمام الحجة عليه السلام وعجل الله تعالى فرجه يتضح لنا أنه لم تكن مصلحة الإسلام والمسلمين في قتله عليه السلام بل كان في قتله تلك المفاصل الخطيرة.

وربما قيل بعدم ثبوت نسبة تلك الزيارة للحجة عليه السلام فلا يكون الاستدلال بها تام، ويرد هذا القول أننا لم نستدل بها بل هي مؤيدة، ثم إنه حتى لو لم يثبت نسبتها للإمام الحجة عليه السلام فإن تلك المعاني التي تضمنتها كلها صحيحة، لا ينكرها إلا مكابر وقد تضمنت معانيها كثير من الزيارات الخاصة بالإمام الحسين عليه السلام والروايات، وعلى كل فإن يوم الحسين عليه السلام أذل عزيز آل محمد عليه السلام فضلا عن المؤمنين. هذا أولا.

ثانيا: إن قوله: (ولعله من هنا أقدم الحسين سلام الله وصلواته عليه وأصحابه رضوان الله عليهم لقتال يزيد بن معاوية، وعرضوا أنفسهم للشهادة، وتركوا التقية عن يزيد).

إن أهم ما في كلام السيد الخوئي (قدس) هو دعوى أن الإمام الحسين عليه السلام قد عرّض نفسه للشهادة، إذ من الواضح أن بقية كلامه يبتني على هذا الأمر، وذلك أن تعرض نفسه للشهادة بخروجه على يزيد هو واقع ترك التقية، وكذا مسألة تقديم ترك التقية على حفظ النفس أيضا مبني على ذلك، وعليه فالذي يحتاج السيد الخوئي (ر) إلى إثباته هو هذا الأمر أن الإمام الحسين عليه السلام قد ترك التقية وعرّض نفسه للشهادة.

إلا أن السيد الخوئي (قدس) لم يذكر أي شاهد أو دليل على هذا الفرض والاحتمال، ولم يذكر حتى مورد واحد ترك الإمام الحسين عليه السلام التقية فيه وعرّض

نفسه للشهادة، بل أرسلها إرسال المسلمات، ولعل ذلك لأن بحثه لم يكن في قضية الإمام الحسين عليه السلام وإنما ذكر ذلك استطرادا.

وعلى كل فيمكن لنا الاكتفاء برد هذه الدعوى لعدم التدليل عليها وبمعارضتها بالاحتمال المتقدم. هذا أولا.

وثانيا: إن المورد الذي تعرض فيه الإمام الحسين عليه السلام للقتل هو بعد انقلاب الكوفة وبعد حصره في كربلاء، وقد طلب منهم أن يدعوه يرجع من حيث أتى، أو أن يذهب إلى ثغر من ثغور المسلمين، وهذا الطلب في الحقيقة هو عرض السكوت عن حقه، وهو عمل بالتقية وفيه حفاظ على نفسه بعد أن غدر الناصر، وسوف يأتي إثبات معقولية طلب الرجوع بل تركه يرجع. وعليه فلا يوجد موقف واحد عرض فيه الإمام الحسين عليه السلام نفسه للقتل ليصح تفسير الموقف الحسيني على ذلك الاحتمال.

ومع ذلك نفترض ما يمكن فرضه من الموارد التي يمكن أن يُدعى ترك الإمام الحسين عليه السلام للتقية وتعريض نفسه فيها للشهادة.

فنقول: إن الموارد التي يمكن أن نفترضها لذلك، ثلاثة الأول نفترضه في المدينة وذلك عندما أعلن عدم مبايعته يزيد، والثانية في مكة والثالثة في كربلاء.

أما المورد الأول في المدينة فذلك عندما طلب منه الوليد مبايعة يزيد فأعلن رفضه مع أن أزمة أمور الدولة بيد يزيد، وعلى إثر ذلك طلب يزيد رأس الحسين عليه السلام مع جواب كتابه للوليد، وبهذا يكون الإمام عليه السلام ترك التقية وعرض نفسه في ذلك الموقف للشهادة كما هو واضح.

ولكن هذا الكلام ليس بصحيح على إطلاقه، فأما أنه أعلن رفضه لبيعة يزيد وطلب يزيد رأسه فهذا تام وصحيح، وهو مروي في كتب السير ومشهور، وقد تقدم ذكره إلا أن هذا لا يثبت تركه التقية وتعريض نفسه للشهادة، كما هو المدعى بل الأمر هنا على خلاف ذلك تماما، وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام لم يذهب إلى دار الوليد إلا بعد استعداده للمواجهة وتأكده من أن الوليد لا يتمكن منه وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام لم يذهب للوليد وحده بل لم يذهب إلا وهو في قوة ومنعة مستعد لأسوء

الاحتمالات ولذلك أمر غلمانه ومواليه أن يحملوا السلاح ويأتوا معه ليمنعوا جانبه لو أراد الوليد أخذه أو قتله وروي ذلك مفصلاً فقد روي أنه لما هلك معاوية أرسل الوليد إلى الإمام الحسين عليه السلام وابن الزبير وابن عمر وابن أبي بكر، أما ابن أبي بكر وعمر فقالا ندخل دورنا ونغلق أبوابنا، وأما ابن الزبير فقال والله لا أباع يزيد أبداً. وأما الإمام الحسين عليه السلام فقال:

(أنا لآبد لي من الدخول على الوليد في هذه الساعة لأنظر ما يقول)

قال له الزبير: فإني أخاف عليك إذا دخلت عليه
قال الإمام الحسين عليه السلام:

(لا آتيه إلا وأنا قادر على الامتناع، أجمع فتياي الساعة ثم أمشي إليه وأجلسهم على الباب وأدخل)
وهذا فعلاً ما حدث فقد أقبل في ثلاثين فرداً من مواليه وغلمانه وأمرهم بحمل السلاح وقال لهم:

(إن الوليد قد استدعاني.. إلى أن قال: فكونوا معي فإذا دخلت عليه فاجلسوا على الباب فإذا دعوتكم أو سمعتم صوتي قد علا فادخلوا علي بأجمعكم لثمنعوه عني)^(١).

وذكرنا ذلك النص بطوله ليتضح جلياً أن الإمام الحسين عليه السلام كان في منعة وقوة عند دخوله على الوليد، ولم يكن متمكناً من قتله أو حبه أو الإساءة إليه، كما أن مجرد طلب يزيد رأسه لا يعني أنه متمكن من ذلك، حتى يجب على الإمام عليه السلام التقية، أو يقال إن الإمام عليه السلام عرض نفسه للقتل، وخصوصاً بعد قوله لا آتيه إلا وأنا قادر على الامتناع، وبهذا يتضح عدم وجود مورد للتقية حتى تصدق دعوى تركها، فلم يعلن الخلاف إلا وهو قادر على الامتناع، وقدرته على الامتناع من الوليد بجمع فتياه دليل واضح على أنه لم يعرض نفسه للشهادة، بل يكون قد احتاط للحفاظ على نفسه

الشريفة عند احتمال تعرضها للقتل أو الحبس والأذى.

وأما لماذا أعلن الخلاف ولم يبائع يزيد؟

فقد تقدم في البحث عن (لماذا الرفض المبكر)^(١) فراجع كما أنه سوف يأتي تنمة البحث عند عرض نظريتنا إن شاء الله فانتظر.

وأما المورد الثاني في مكة فالأمر فيه أوضح، إذ أن يزيد لم يتمكن من الإمام الحسين عليه السلام بل كان الإمام الحسين عليه السلام في قوة ومنعة، وأما قضية طلب يزيد أسر الإمام عليه السلام أو اغتياله، وخروج الإمام من مكة لثلا يقتل أو يقتال، فهذا أيضا لا يعني تمكن يزيد منه في مكة، وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام خرج لأنه لم يرد أن تستباح حرمة مكة بالقتال فيها، إذ أن أي محاولة للاغتيال أو الأسر ستؤدي إلى القتال في الحرم، وهذا ما لا يريده الإمام الحسين عليه السلام، وإلا فقد عرض عليه البقاء في الحرم، وأنه أعز من فيه، وأنه لا يعدل به أحد، كما أنه امتنع على من أرسلهم عمرو بن سعيد ليمنعوه من الخروج، وكل ذلك يدل بشكل واضح على أن الإمام الحسين عليه السلام لم يكن في حال من أحواله تلك في حال ضعف أو خوف لتجب عليه التقية، حتى يقال إنه تركها أو عرض نفسه للشهادة، وكون أزمة الأمور بيد بني أمية لا يدل على أنهم قادرين عليه، فإنه كان في منعة وقوة منهم، بل يمكن لنا القول إن الظرف الذي أعلن فيه الإمام الحسين عليه السلام خلافه على يزيد كان يعلم فيه بضعف الدولة الأموية، وعدم تمكنها من تبيأة جيش لقاتله، فهي في حالة انتقالية، وتحتاج إلى فترة زمنية لترتيب أوضاعها في الشام خصوصا إذا التفتنا إلى شخصية يزيد وما كان منشغلا به، فليس من السهل عليه تجهيز جيش لقتال الإمام الحسين عليه السلام بهذه السرعة، ولذلك تأخر في مواجهة حركة الإمام الحسين عليه السلام سواء في مكة أو الكوفة بل لم يتمكن من مواجهتها عسكريا إلا بعد غدر الكوفة وخيانة أهلها.

ولو تنزلنا جدلا وقلنا إن تلك الموارد موجبة للتقية من الإمام الحسين عليه السلام إلا أنها لا تثبت تعريض الإمام عليه السلام نفسه للقتل والشهادة فيها، وذلك أنه خرج منها

عندما علم بالخطر أو بالمر الذي يراد به، وقد روي عنه قوله لأبي الهرم عندما سأله عن خروجه وهو في طريقه إلى الكوفة:

(فقال ويحك يا أبا الهرم، شتموا عرضي فصبرت، وطلبوا مالي فصبرت، وطلبوا دمي فهربت)^(١).

أضف إلى ذلك أن خروج الإمام عليه السلام إنما كان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن قضيته خارجة موضوعاً عن التقية تماماً، وذلك أن الإمام عليه السلام كان خروجه في وجه يزيد جهاداً لقيام الحجة عليه بوجود الناصر، ويؤيد ذلك جوابه لابن عمه ابن عباس:

(إني لأعلم أنك ناصح مشفق، ولكن أزمعت وأجمعت على المسير، وهذه كتب أهل الكوفة ورسلمهم، وقد وجب عليّ إجابتهم وقام لهم العذر عند الله سبحانه)^(٢).

وكذا جوابه لأهل الكوفة قال فيه:

(إني لأرجو أن يكون رأي أخِي في المواعدة ورأيي في جهاد الظلمة رشداً الخ)^(٣).

وكذلك إرسال مسلم وأخذ البيعة له، وكتابه إليهم بقدمه عليهم، وغير ذلك مما يدل على أن قضية الإمام عليه السلام خارجة موضوعاً عن التقية وأحكامها، وإحتال القتل والضرر لا يدخلها في موضوع التقية، لأن الجهاد مبني أساساً على الضرر وإحتال القتل.

كما أنه يرد على السيد الخوئي ما ورد على غيره من لزوم إلغاء أكثر الأحداث المهمة في حركة الإمام عليه السلام وإلغاء أي أثر لها في مجريات الأمور، ككتابة مسلم له، وإرساله رسوليه قيساً وعبدالله وكتابه لأهل الكوفة وغيرها ولا يمكن الالتزام بذلك.

(١) أمالي الشيخ الصدوق ص ٢١٨ . بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٦٨.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٥٧.

(٣) نفس المصدر ص ٨٢.

وأما دعوى عدم إمكان الاعتماد على وعود أهل الكوفة فسوف تأتي الإجابة على ذلك عند عرض نظريتنا فانتظر.

ولو فرض جدلاً عدم تمامية ما ذكرناه، فذلك الاحتمال يعتمد على صحة النصائح والتحذيرات التي قدمت للإمام الحسين عليه السلام، وتقدم أنه إذا لم يمكن الإجابة عنها فإن النظرية الغيبية هي المتعينة، وهي لا تتوقف على حصول موجبات التيقن، فهي وظيفته ولو لم يكن بنو أمية قادرين عليه، ولو بتوجهه إلى أي بلد أخرى، كما عرض عليه ذلك.

وأما المورد الثالث في كربلاء فأيضاً لم يعرض نفسه للقتل والشهادة ولم يترك التيقن لا لأننا ندعي وجودها ونمسك بها بل لعدم وجود مورد و موضوع للتيقن.

فأما عدم تعريض نفسه للشهادة فإنه لم يقدم إلى كربلاء مختاراً بل ملجأً، وسوف يأتي ذلك. هذا أولاً.

وثانياً: إنه لم يبدأهم بتتال حتى يكون قد عرض نفسه للشهادة.

وثالثاً: عرض عليهم أن يدعوه يرجع من حيث أتى أو يتوجه إلى مأمن من الأرض، وكما تقدم فإن طلبه ذلك هو في الواقع سكوت عن حقه وعمل بالتقية، وسوف يأتي أن هذا الطلب من الإمام الحسين عليه السلام معقول ويتوقع قبولهم به على رغم الحصار الذي فرض عليه، إلا أن ابن زياد حصر أمره بين القتال والاستسلام.

ومن البديهي أنه لو ترك لتركهم ولما أصر على القتال بل لم يبق موضوع للقتال كما سيأتي بيانه، ولعمل بالتقية وحفظ نفسه وسكت عن حقه كأبيه أمير المؤمنين عليه السلام إذ ترك، ولكن حيث رفضوا طلبه فإن التيقن لا مورد لها ولا موضوع، وذلك أن التيقن إنما تفترض في مورد ترجى فيه السلامة، وحفظ النفس مع الكرامة، كما لو دار أمره بين الرجوع والقتال، فإن رجوعه ترجى فيه السلامة وحفظ النفس دون ذلة أو ملامة، فلو تركوه يرجع وقاتل لكان كلام السيد الخوئي (رحمه الله) صحيحاً وله مورد ووجه وأمكن القول إنه ترك التيقن لأمر أهم منها.

ولكن حيث لم يتركوه يرجع وحصروا أمره بين الموت أو الاستسلام فلا مورد

للتقية بل لا معنى لفرضها هنا.

فمن الواضح أنه متى علم بالقتل، أو علم ما هو أسوأ منه، فإنه لا موضوع للتقية ولا معنى لفرضها، بل يكون الأمر دائرا بين محذورين، فلو كانا متساويين لكان غيرا، وإذا كان أحدهما أشد سوء وأكثر ضررا من الآخر وجب تجنبه بحكم العقل، وتعين الآخر من باب تعين أهون الضررين، وقضيتنا من هذا القبيل فإن ابن زياد حصر أمر الإمام عليه السلام في أمرين القتال أو الاستسلام والنزول على حكمه، فقد أرسل ابن زياد إلى عمر بن سعد بكتاب يقول فيه:

(انظر فإن نزل حسين وأصحابه على حكمي واستسلموا فابعث بهم إلي سلا، وإن أبوا فازحف إليهم حتى تقتلهم وتمثل بهم)^(١).

ومن الواضح أن الاستسلام والنزول على حكم ابن زياد أسوأ حالا من القتل إذ ذاك هو العار والذلة، وهما ما يأتياهما الله ورسوله ﷺ والمؤمنون لآل محمد عليه السلام وقد قال سلام الله عليه:

(ألا وإن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنتين، بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون، وحجور طابت وطهرت، وأنوف حية، ونفوس آبية، من أن تؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام)^(٢).

فحيث إن ابن زياد لم يعرض أمرا آخر بل ركز أمره وحصره بين اثنتين السلة أو الذلة، فلا مورد للتقية هنا حتى يفرض ترك الإمام الحسين عليه السلام لها، إذ من الواضح بل الضروري الذي لا شبهة فيه ولاشك يعتريه أن الموت أهون الضررين هنا، فهو المتعين، إذ هو أولى من ركوب العار وهو الاستسلام وقد ارتجز عليه السلام قول الشاعر:

الموت أولى من ركوب العار والعار أولى من دخول النار

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ٣٩٠.

(٢) اللهوف لابن طاروس ص ٩٧.

فالاستسلام لمثل بني أمية من مثل آل محمد عليهم السلام ليس تقية كما يمكن أن تفرض وتنصوّر، وإنما ذلك تحكيم الباطل في الحق، بل هو الذلة لآل محمد عليهم السلام المتقدمين منهم والمتأخرين وبهذا أعتقد أنه قد اتضح عدم صحة أصل دعوى السيد الخوئي (قدس سره) أن الإمام الحسين عليه السلام قد ترك التقية، كما اتضح أيضا عدم صحة ما افترضناه لاحتماله من موارد يمكن فرض ترك الإمام عليه السلام التقية فيها.

الصلح والشهادة مبدأ واحداً:

وحيث وصل بنا الكلام إلى مسألة أن إقدام الإمام الحسين عليه السلام على الموت لم يكن بعنوان ترك التقية، بل لقضية عقلية، وهي أن قضيتة دائرة بين معذورين، وهما استسلامه أو القتال، فلا بأس ببيان هذا الجانب لما يتضمن من أسرار مهمة في قضيتي الإمامين الحسين عليه السلام، فنقول إن مسألة تحكيم بني أمية في أمر الإمام عليه السلام، سواء كان باستسلامه أم بتسليمه إليهم - فإن شاءوا قتلوه، وإن شاءوا أطلقوه، فيلزمه العار والسبة والذلة - أمر لا يمكن المصير إليه مهما كان الثمن.

وهذه المسألة بالذات (تحكيم بني أمية في أمر الإمام عليه السلام) هي من الأمور المشتركة بين قضيتي الإمامين الحسن والحسين عليهم السلام، وقد رفضها أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام حينما عُرِضَ عليه الصلح أو القتال بمن عَرَضَ تسليمه على معاوية فقال:

(و الله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعوني إليه
سلماً، فو الله لأن أسأله وأنا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسير،
أو يمن علي فتكون سبة على بني هاشم إلى آخر الدهر، ومعاوية
لا يزال يمن بها، وعقبه على الحي من الميت)^(١).

وكما ذكرنا سابقاً لعل ذلك هو الأمر العظيم الذي لو لم يصلح لكان وحصل، كما روي عن باقر الأئمة عليهم السلام:

(عن سدير قال: قال: أبو جعفر عليه السلام ومعني ابني، يا سدير
أذكر لنا أمرك الذي أنت عليه، فإن كان فيه إغراق كففناك عنه،

وإن كان مقصرا أرشدناك، قال: فذهبت أنكلم فقال: أبو جعفر عليه السلام أمسك حتى أكفيك، إن العلم الذي وضع رسول الله صلى الله عليه وآله عند علي عليه السلام من عرفه كان مؤمنا، ومن جحدته كان كافرا، ثم كان من بعده الحسن عليه السلام، قلت: كيف يكون بترك المنزلة وقد كان ما كان، دفعها إلى معاوية؟

قال: اسكت، فإنه أعلم بما صنع، لولا ما صنع لكان أمر العظيم^(١).

ونعتقد أن الأمر العظيم هو تسليمه لمعاوية، ثم قتله صبرا أو إطلاقه فيكون طليقا للطلاق وأبناء الطلقاء على الباطل، وهذه هي الذلة التي لا يمكن المصير لها أو القبول بها أبدا، إن رسول الله صلى الله عليه وآله أطلق قريشا على الحق والدعوة إلى الله، وأما هنا فمن الواضح أنها تكون على الباطل، ولئن بها معاوية وبنو أمية على آل محمد عليهم السلام حيهم وميتهم إلى يوم القيامة، كما قال أبو محمد عليه السلام، وهذا هو العار نفسه الذي أباه الإمام الحسين عليه السلام.

وبالنسبة هنا نقول إن الإمام الحسن عليه السلام أيضا لم يعمل بالتيق في قضيته، بل كان أمره دائرا بين عذورين أيضا، الصلح أو أن يُسلم معاوية فالصلح أهون الضررين فيحكم العقل بوجوب تقديمه وترك القتال الذي يعلم معه تسليمه إلى معاوية، وعليه فقضية الإمام الحسن عليه السلام دائرة بين عذورين لا بين مصلحة وعذور بل بين الصلح مع الباغي أو العار وإذا دار الأمر بينهما حكم العقل بتقديم أهون الضررين وهو الصلح. والنتيجة أن قضية أبي محمد دائرة بين عذورين والحاكم فيها العقل.

وهذا يتضح أن موقف أبي عبد الله الحسين عليه السلام وموقف أبي محمد الحسن عليه السلام واحد، فأبو محمد عليه السلام اختار الصلح على القتال لئلا يأخذ فيسلم إلى معاوية، فيأخذه أسيرا فيقتله أو يطلقه، وأبو عبد الله عليه السلام أيضا اختار الشهادة على الإسلام لئلا يأخذ فيسلم ليزيد فيأخذه أسيرا فيقتله أو يطلقه.

وبهذا يتضح جلياً، أن كلا الموقفين لم تكن مسألة حفظ النفس طرفاً فيها، فاختار ذلك حفظ النفس على الشهادة، واختار هذا الشهادة على حفظ النفس بل كان العار هو الطرف، وعليه فلم يعمل أبو محمد عليه السلام بالنقية فصالح، وترك أبو عبد الله عليه السلام النقية وقاتل، بل لم يكن للنقية موضع في كلا الموردين.

ولزيادة توضيح ذلك فليلاحظ موقف أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنه لما لم يجد أنصاراً وترك سكت عن حقه وصبر واتقى، وذلك لأنه لم يفرض عليه أمر آخر، ولكن ماذا لو فرض عليه الاستسلام للقوم والنزول على حكمهم، فهل استسلامه وتركه سواء؟

وبعبارة أخرى إن النقية فيها حفظ النفس ولكن بكرامة، فهي سكوت المعصوم عن حقه، وأما الاستسلام والنزول على حكم معاوية أو يزيد في مثل قضيتي الإمامين الحسين عليه السلام وظهر فيها، فهي الذلة التي لا يمكن المصير إليها من سيدي شباب أهل الجنة، سواء كان فيها حفظ النفس فأطلقاً، أو لم يكن فقتلاً صبراً، فهي الذلة والسبة على بني هاشم إلى يوم القيامة.

وبعد اتضح كل ذلك نقول هنا وبضرس قاطع إن حركة الإمامين الحسين عليه السلام في كلا القضيتين كانت على أساس مبدأ واحد، بل قضيتها واحدة، واختيارهما واحد، والحاكم في قضيتها واحد، وهو العقل.

فأمرهما دائر بين عذورين العار أو الصلح في قضية الإمام الحسن عليه السلام، والعار أو الشهادة في قضية الإمام الحسين عليه السلام، وترك كل منهما عين ما تركه الآخر وهو العار، واختار كل منهما عين ما اختاره الآخر وهو أهون الضررين.

ولا شبهة أن الأمر إذا حصر بين العار والذلة والمنة والسبة وكسر كرامة وقداسة وفخر محمد وآل محمد عليهم السلام، الذين بهم أخرج الله هذه الأمة من الظلمات إلى النور وبين الصلح حكم العقل بلزوم الصلح، ووجب تقديمه على تلك الأمور، وكذلك إذا دار الأمر بين تلك الأمور أو الشهادة حكم العقل بلزوم الشهادة، وهذه النتيجة هي عين ما صرح به الإمام الحسين عليه السلام (الموت أولى من ركوب العار) ومن

الواضح أن الأولوية هنا عقلية، ومعناها لزوم الأولى وتعيته لا التخيير بينه وبين غيره.
وكما ذكرنا سابقاً أن الإمام أبا محمد عليه السلام لو حصر أمره مع معاوية بين
الاستسلام وبين القتال والإقدام على الشهادة والموت، لاختار الشهادة والموت على
الاستسلام لعين ما اختاره الإمام الحسين عليه السلام.

ومن كل ذلك يظهر لنا جلياً ويبدو واضحاً كالشمس في رابعة النهار عظيم
شأن كريم آل محمد أبي محمد الحسن وسيد الشهداء أبي عبد الله الحسين سيدي شباب
أهل الجنة عليها أفضل الصلاة والسلام في صلح الأول وشهادة الثاني، وتتضح
عظمة موقفهما في الحفاظ على قداسة هذا الدين وكرامة سيد المرسلين عليه السلام وفخر
أهل بيته الطاهرين عليهم السلام وعزة شيعتهم المؤمنين وعامة المسلمين من أن يكونوا طلقاء
للفلطاء وأبناء الطلقاء، ولتلك الشجرة الملعونة في القرآن، أو أن يكون لها فضل أو من
عليهم في موقف ولو بالباطل.

ويتضح أيضاً فضلها على هذا الدين وعلى كل من يقتخر بانتسابه إلى أمة سيد
المرسلين محمد (صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين) فجزاها الله عن رسوله عليه السلام
وأهل بيته عليهم السلام وعن شيعتهم وعن الإسلام والمسلمين خير جزاء المحسنين.

وما ذكرناه هنا وأثبتناه من وحدة قضيتي الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام،
ووحدة مبدأيهما، والحاكم فيها، مما لم نجد له عينا ولا أثراً فيما كتبه أو بنحته مفكرو
القضية الحسنية والقضية الحسينية، فهو مما لم يسبقنا إليه باحث، ولأجل ذلك يمكن
لنا أن نعتبر أن فرض وحدة مبدأ القضيتين الحسنية والحسينية، ووحدة الحاكم فيها،
والبرهنة على ذلك، نظرية جديدة، وكذا تحليل قضية الإمام الحسن عليه السلام على أساس
دوران الأمر فيها بين محذورين، والتدليل على ذلك وإثباته، أيضاً أطروحة ونظرية
جديدة في تحليل وفلسفة القضية الحسنية، وذلك أن التفسير السائد لدى عامة
المفكرين والباحثين في القضية الحسنية مبني على أساس حفظ النفس، وترجيحه على
القتال، وأما نحن فلم تكن مسألة حفظ النفس لدينا عنصراً أساسياً محركاً للإمام
الحسن عليه السلام في صلحه، وليست عاملاً محورياً في قضيته، بل هي أمر ثانوي ومثله،
التعليل بإسقاط الأقنعة عن معاوية، وتقديم بيانه، فالعنصران الأساسيان المحركان له

بِإِذْنِهِ، جعلناهما الصلح والعار (وهو تسليمه لمعاوية فيقتله أو يطلقه) كما تقدم بيانه وتوضيحه، والتدليل عليه بروايات أهل البيت عليهم السلام، وهذا طرح جديد في تحليل القضية الحسنية.

والخلاصة من ذلك كله، أنه لا موضوع للثقية هنا، وأن الإمام الحسين عليه السلام لم يخرج للشهادة، وإنما كان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما أنه لم يعرض نفسه للشهادة بترك الثقية لأمر أهم وأعظم، فلم يكن هناك موضوعاً لها ولا مورداً حتى يقال تركها فيه، وعليه فلم يكن استشهاده عليه السلام لأجل ما ذكره السيد (ر) بل لما ذكرنا من دوران أمره بين الاستسلام والقتال، وحكم العقل بلزوم اختيار أهون الضررين وهو الشهادة على الذلة والمنة والسبة والعار، فالموت أولى من ركوب العار.

دفع وهم:

ربما يدعى ويقال إن ما ذكرته من لزوم العار والذلة، وكون الدين وآل عمدة صلوات الله عليهم أجمعين في يد بني أمية، يفعلون بهم ما يشاءون، فإن الإمام الحسين عليه السلام لو اتقى لحصل ذلك وهو أسوء من القتل، فلذلك ترك الثقية وعرض نفسه للشهادة ولعل هذا ما أراده السيد الخوئي (قد).

قلت: أولاً: أنه ليس في بحث السيد الخوئي (قدس) بل ولا في بحث غيره عما ذكرنا عين ولا أثر.

ثانياً: أن ما ذكره السيد الخوئي واضح وهو قوله (كما إذا علم بأنه إن عمل بالثقية ترتب اضمحلال الحق واندراس الدين الخفيف وظهور الباطل وترويج الجبت والطاغوت وإذا ترك الثقية ترتب عليه قتله فقط أو قتله مع جماعة آخرين ولا إشكال حيثن في أن الواجب ترك العمل بالثقية وتوطين النفس للقتل، لأن المفسدة الناشئة عن الثقية أعظم وأشد من مفسدة قتله.

وقد تقدم عدم صحة هذا الوجه في نفسه، وقلنا بأن اضمحلال الحق واندراس الدين الخفيف، وظهور الباطل، وترويج الجبت والطاغوت، كل ذلك يحصل بقتل الإمام عليه السلام، وأن بحياته يحى الدين، وتنضح معالم شريعة سيد المرسلين، وتقوى شوكة المؤمنين وإن كان في دولة الفاسقين، وتحت سطوة المنافقين وحكم الجائرين أو

المعلنين بالفجور والشاربين الخمر، ودلنا على هذا بالخصوص بطلب الرجوع وأيدناه بما تقدم ذكره، ويؤيده أيضا سكوت باقي الأئمة الطاهرين عليهم السلام على كثرة الجور والظلم، وشدة الظلم والعدوان.

ثالثا: وهو المهم هنا أن كلام السيد الخوئي (قد) في مورد لو عمل بالتقية لكان فيها حفظ النفس، فيدور الأمر لديه بين حفظ النفس، وهي التقية وبين الشهادة وحفظ الدين، أما نحن فلم نفرض حفظ النفس طرفا، وإذا لم يكن هناك حفظ نفس فلا تقية في البين، ولا مورد لها وعليه فما فرض أشبه بالمغالطة، وذلك أن استعمال لفظة التقية في مثل فرضنا خطأ، فلا معنى لحمل كلام السيد عليه.

وبعبارة أخرى واضحة إن السيد الخوئي فرض الأمر تارة بين مفسدتين مفسدة اضمحلال الدين، ومفسدة ترك التقية، وترك الواجب وهو حفظ النفس، فحيث إن حفظ النفس واجب فتركه فيه مفسدة، إلا أن المفسدة الأولى أشد، وتارة أخرى بين مصلحتين مصلحة ظهور الدين وقوته ومصلحة التقية وحفظ النفس، فحفظ النفس لدى السيد الخوئي عنصر أساسي في فرضيه، وحقيقة فرضيه يرجعان إلى دوران الأمر بين الواجب وهو ما فيه المصلحة وهو حفظ النفس، وبين ما فيه المفسدة وهو اضمحلال الدين، أو بين واجبين هما حفظ النفس أو حفظ الدين، وأما فرضه دوران الأمر بين المحذورين فهو مبني على أن ترك الواجب فيه مفسدة فهو حرام وهو محل نظر بل منع.

وأما نحن ففرضنا الأمر بين العار وهو الاستسلام لابن زياد وبين الموت والشهادة، وهذا من دوران الأمر بين المحذورين فقط، وكلاهما مختلف تماما عما ذكره السيد الخوئي، وبهذا كله يتضح اختلاف ما احتمله السيد الخوئي (أعلى الله مقامه) وما ذهبنا إليه، وعدم رجوع كلامه من قريب أو بعيد إلى ما ذكرناه وبيناه.

رابعا: إن فرض السيد الخوئي كان في أصل خروج الإمام عليه السلام إما أن يخرج على يزيد فيستشهد ويحفظ الدين، أو يتقي ويحفظ نفسه فيسكت.

وأما فرضنا هنا ففي مورد حصر أمره في القتال أو الاستسلام، ومن الواضح عدم رجوع فرضه لهذا وعدم ارتباطه به، مضاف إلى عدم صحة أصل فرضه كما تقدم.

والنتيجة لكل ذلك أن حركة الإمام الحسين عليه السلام لم تكن مبنية على أساس ترك التقية وتعريض نفسه للشهادة.

وأما خصوص استشهاده في كربلاء فقد بين سببه الإمام نفسه بكل وضوح، وهو حصر أمره بين الاستسلام والقتال، وقد تقدم أنه لو لم يحصر أمره فيهما بأن قبل منه أن يرجع لما عرّض نفسه للشهادة والقتل، بل ثبوت طلبه الرجوع يكفي في بطلان أصل تلك الدعوى.

عودة إلى كلام السيد الخوئي:

ولنعد إلى بقية كلام السيد الخوئي (قدس): ثم إنه قال: (وكذا بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام بل بعض علمائنا الأبرار قدس الله أسرار أرواحهم وجزاهم عن الإسلام خيرا كالشهداء وغيرهم).

فإنه بعد أن اتضح أنه لا موضوع للتقية في موقف الإمام الحسين عليه السلام فلا معنى لتحليل مواقف أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام على أساس موقف الإمام الحسين عليه السلام حيث إنه لا مورد للتقية فيه، أما بالنسبة لمواقفهم فللتقية موضوعها فيه، فيمكن أن يجري فيها ما ذكر من تقديم المصلحة في القتل على المفسدة اللازمة عنه. هذا أولا.

وثانيا: إن مورد الإمام الحسين عليه السلام متعين فيه اختيار الشهادة كما ظهر مما تقدم تفصيله. وأما موارد أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام فليس المتعين فيه الموت والشهادة، بل التقية فيه جائزة كما ذكره السيد (قدس) فيها بعد (في الموارد التي استثنائها الأصحاب عن وجوب التقية) قال: (الرابع ما إذا أكره على التبري من أمير المؤمنين عليه السلام واختار فيه جواز العمل بالتقية لا تعينها)^(١). واستدل برواية عبد الله بن عطا على ذلك:

(قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجلان من أهل الكوفة أخذوا، فقيل لهما: ابريا عن أمير المؤمنين عليه السلام فبرئ واحد منهما وأبى الآخر فخلّ سبيل الذي برئ وقتل الآخر. فقال: أما الذي

برئ فرجل فقيه في دينه، وأما الذي لم يبرأ فرجل تعجل إلى الجنة^(١).

ولكن يمكن لنا أن نستفيد من هذه الرواية أن الثقة أولى من عدمها، لا أنها تدل على الجواز مطلقا كما استفادته السيد الخوئي من هذه الرواية، فقول الإمام الباقر عليه السلام - فرجل فقيه - يفهم منها تقديمه على غيره، ويؤيد ذلك بل يدل عليه ما رواه محمد بن مروان قال:

(قال لي أبو عبد الله عليه السلام ما منع ميشم رحمه الله من الثقة؟ فوالله لقد علم أن هذه الآية نزلت في عمار وأصحابه: إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)^(٢).

ودلالة هذه الرواية على أولوية الثقة ظاهر وواضح، وإن كان خلافها جائزا سواء قرء منع مبني للمجهول أو للمجهول.

والمهم أن اختيار الشهادة كان جائزا في مورد أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام كما أن الثقة جائزة أيضا أو أنها أرجح على ما استفدناه من الروایتين، وإن كان السيد (قدس) أصر في تقرير بحثه على التساوي إلا أن ذلك لا يؤثر فيها هو المهم من أن الشهادة والثقة كليهما كانا جائزا ولم تكن الشهادة متعينة عليهم، وبذلك يختلف موضوعهم عن موضوع الإمام الحسين عليه السلام إذ لا تساوي بين الاستسلام والعار وبين القتل والموت، فالموت أولى من ركوب العار.

كما أن اختيار السيد الخوئي (قدس) التساوي هنا يتنافى مع ما ذكره سابقا من أن المصلحة في القتل أعظم من المفسدة في قوله ولعله من هنا أقدم إلخ، إذ من الواضح أن تساوي الثقة والشهادة كاشف عن استواء المصلحة والمفسدة فيهما، وبهذا أيضا يختلف موردهم عن قضية الإمام الحسين عليه السلام الذي فرض فيه بل وجوب الشهادة، على فرض التسليم بأصل الدعوى أن في قتل الإمام عليه السلام مصلحة أعظم من

(١) الرسائل ب ٢٩ من أبواب الأمر والنهي.

(٢) نفس المصدر.

التقية، كما احتمله السيد (ر)، وأما إذا قلنا إن التقية في مواردهم أولى كما استفدناه من الروايات المتقدمة فالاختلاف أوضح، وأما ما ذكره بالنسبة للأصحاب كالشهيدين فلعل موقفهم لأمر اقتضاه اجتهادهم.

والمهم الذي نريد أن نصل إليه ونبينه أن قضية الإمام الحسين عليه السلام فريدة في نوعها وموضوعها، مختلفة كل الاختلاف عن تلك القضايا التي عرفها التاريخ قديما وحديثا، فلذلك أسميناها قضية التاريخ وواحدته، وهذا لا يعني عدم إكبار مواقف أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وأعلام المذهب والدين (رضوان الله عليهم) إلا أن ذلك لا يثبت استواء قضاياهم وقضية الإمام الحسين عليه السلام موضوعا وحكما.

والنتيجة مما تقدم أن قضية الإمام الحسين عليه السلام خارجة تخصصا من موضوع التقية، لا أنه يشملها ثم رجحت المصلحة على المفسدة لكونها أعظم، بل ليست داخلية في ذلك الموضوع.

وإذا خرجت عن موضوع التقية وأحكامها فما ذكر من التوجيه ليس بتام، ولا يمكن الاعتماد عليه في تحليل القضية الحسينية.

هذا تمام البحث مع السيد الخوئي (قدس سره) في فرضه واحتماله.

توجيهات أخرى لعركة الإمام الحسين عليه السلام :

ثم إنه ذكر بعض أن الإمام الحسين عليه السلام إنما كان يتحرك من موقع الدفاع عن نفسه، وبهذا يدفع إشكال قتال الجيش بذلك العدد القليل، وتقدم بعض من لا يقوى على القتال إذ أن الدفاع لا يحتاج إلى التكاثر سواء في العدد أو العدة والقوة.

ومن الواضح أن هذا التوجيه يعلل موقفه القتالي في كربلاء فقط، أما إعلانه رفض بيعة يزيد، وخروجه من مكة، وإرساله مسلما وغيره، ومواصلته المسير حتى بعد علمه بمقتل مسلم، فكل هذه الأمور لا يفسرها موقع الدفاع عن النفس.

وما ورد من قوله طلبوا دمي فهربت، فهو لا يعلل إعلان الرفض لبيعة يزيد لتقدمه على خروجه، وكذا لا يعلل غيره من المواقف والأمر التي اكتشفت القضية الحسينية في جميع مراحلها.

وأما التحليل على أساس البكاء أو الثواب وأمثال ذلك مما هو متأخر عن
استشهاد الإمام عليه السلام فكلها لوازم للقضية الحسينية نتجت عن مظلومية الإمام الحسين
عليه السلام لا أسباب قيامه فلا يصح التعليل بها وتحليل القضية الحسينية على أساسها.
هذه تقريباً أهم النظريات التي طرحت وافترضت أو يمكن أن تطرح وتفترض
لتحليل قضية الإمام الحسين عليه السلام.

إلا أنه لا يمكن الاعتماد على شيء منها في تفسير وتحليل حركة الإمام الحسين
عليه السلام وقضيته، إما لأنها تفتقر إلى الدليل، فهي مجرد دعاوى، وإما لعدم صحة أدلتها،
أو لعدم تمكنها من تجاوز ما اعترضها من الإشكالات والعقبات، أو لجمع ذلك.
كما أنه من الملاحظ رجوع أكثرها إلى النظرية الغيبية بل كلها، وعلى ذلك فلا
يكون لدينا في الواقع من جميع تلك النظريات إلا نظرية واحدة فقط هي الغيبية
والاختلاف في طرق عرضها وصياغتها وأسلوب التدليل عليها لا يغير حقيقتها.
تذكير:

نذكر هنا بأننا إذا لم نتمكن من طرح نظرية أخرى لتحليل قضية الإمام الحسين
عليه السلام وإثباتها، وتجاوز جميع تلك العقبات والإشكالات، فإنه لا مناص من الالتزام
بالنظرية الغيبية المفصلة للقضية الحسينية على أساس الوظيفة الخاصة المعللة بالجهة
الغيبية لو كان هناك دليل عليها أي الوظيفة الخاصة، وإن كانت لا تخلو من
الإشكالات لكن لا مفر من ذلك فهي الملجأ الأخير أو الاعتراف بالقصور عن إدراك
حقيقة الحركة الحسينية وأسبابها ودوافعها كما ذكرنا سابقاً.

الجمع بين النظريتين

ادعى بعض الجمع بين النظريتين الغيبية والطبيعية، بأن السبب في ظهور النظرية الغيبية وتفسير الموقف الحسيني على أساس الوظيفة الخاصة، ينطلق من التصور حول علم الإمام عليه السلام وإحاطته بكل مسائل الحياة. كما أن وجود روايات تدل على أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها تعين الوظيفة الخاصة، وعليه فإن الإمام عليه السلام كانت له مهمة ووظيفة إلهية خاصة، ألا وهي التضحية بنفسه، كما أنه يمكن فرض تحقق كل المعطيات المرجوة للخروج والاستشهاد مع الوظيفة الخاصة، وبهذا يمكن الجمع بين النظريتين الطبيعية والغيبية^(١).

أقول: إن ذلك التعليل لظهور النظرية الغيبية ليس بتام وذلك أن تلك العقيدة - أنهم عالمون بكل شيء ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾^(٢) على تنوع مصادر علمهم - يسلم بها صاحب النظرية الطبيعية أيضا كالسيد المرتضى (رحم) وغيره إلا من شذ عن لا يعتني برأيه، بل لعلها من ضروريات المذهب، إلا أن الإيذان بتلك العقيدة لا ينتج لزوم تفسير حركة المعصوم على أساس الوظيفة الخاصة. هذا أولا.

وثانيا: إن شمول علمهم لكل شيء يقتضي علمهم بأسباب موتهم ومن

(١) الحسين في مركب الخالدين ص ١١٩-١٢١ مع اختصار منا .

(٢) سورة ياسين آية ١٢ .

الواضح أن العلم بالسبب ونتيجته لا يعين الوظيفة الخاصة، وبعبارة أوضح أن العلم بأسباب الاختيار والاختيار لا يوجب يتج الوظيفة الخاصة ولا يعينها. هذا أولاً.

وثانياً: لا يثبت أيضاً عدم طبيعية تلك الأسباب وطبيعية الاختيار نفسه.

ثالثاً: إن السبب الحقيقي في ظهور التحليل على أساس الوظيفة الخاصة هو الجهل بأسباب حركة المعصوم، وإلا فمع العلم بها لا تعلل أفعالهم على أساس الوظيفة الخاصة. هذا بالنسبة للتعليل في ظهور التحليل على أساس الوظيفة الخاصة.

وأما التوفيق بين الاتجاهين بأن بعض الروايات تدل على أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها فهمي وظيفته، وأيضاً توفرت هنا الظروف الطبيعية لحركة الإمام الحسين عليه السلام وبهذا يجمع بين النظريتين.

فهو جمع غريب جداً وذلك أنه لم يبين لماذا الجمع والتوفيق؟

فهل هناك تنافي أو على الأقل ما ظاهره التنافي بين تلك النظريتين؟

كما أنه كان ينبغي أن يبين أسباب ظهور نظريتين على الساحة الفكرية.

فهل هو لوجود مدرستين في تحليل فعل المعصوم عليه السلام أم هو لدعوى عدم صحة التعليل على أساس تلك النظرية؟

وهل أن الجمع متوقف على فرض تحقق المعطيات فقط؟

أم أنه يحتاج إلى إثبات توفر تلك المعطيات واعتماد الإمام عليه السلام في حركته عليها.

فكل تلك الأمور لم تبين ومقتضى البحث العلمي هو بحثها ثم التعرض لمحاولة الجمع بين النظريتين إذا كان بينهما تناف.

والتحقيق في ذلك إن الروايات الدالة على أن لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها لا نظر لها إلى النظرية الغيبية، ولا أن المراد بالعمل بها فيها إثبات الوظيفة الخاصة المعللة بجهة غيبية.

فإن ما في الصحيفة والعمل به لا يعني أنه لا يخضع للأمور الطبيعية ومعطيات الأحداث الخارجية أو أنها لا تُدرك أبعادها وأسبابها بل قد تكون أسبابها ومقدماتها

واضحة لكل أحد وقد لا تكون معلومة بل يكون الظاهر يقتضي خلافها هذا أولاً.

وثانياً: أن روايات الصحيفة لم تتعرض لذلك أي لغيبية ما تضمنته مما يحتاج إليه الإمام عليه السلام، وأيضاً لم تنص على عنوان الوظيفة الخاصة.

وبهذا تكون روايات الصحيفة أعم من النظرية الغيبية، لأن النظرية الغيبية تلحظ خصوص أفعال الأئمة المعصومين عليهم السلام التي لم تدرك أسبابها، ولم تعلم معطياتها، ولم تعرف دوافعها، أو أن ما يدرك ويعلم منها فإن الظاهر يقتضي خلافه فتوجه على أساس غيبي، وأما معلوم الوجه فلا تلحظه وإن كان من مختصات الإمام.

كما نقول أيضاً: إن تلك الروايات ليست في صدد تحليل أو تعليل أفعال الأئمة عليهم السلام على أساس غيبي أو عادي طبيعي، وليست ناظرة إلى ذلك أبداً، بل هي في صدد رد من يعترض عليهم، أو يخطئهم في أفعالهم، سواء المعلومة الجهة منها، أو غيرها فإنهم **﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْقُونَهُ إِلَّا الْقَوْلُ وَهُمْ بِأَمْرِه يَفْعَلُونَ﴾**^(١) فكل ما يفعلونه هو ما يريد به الله عز وجل، وشبه هذا الآية الشريفة الواردة في شأن رسول الله صلى الله عليه وآله **﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾**^(٢) فكون أقواله وأفعاله صلى الله عليه وآله هي ما يريد به الله جل وعلا، وما أوحاه فهذا لا يعني أنها لا تخضع لأحداث طبيعية مطلقاً فبعضها يخضع لها وآخر غيبي، والمهم هو التسليم له واتباع أقواله وأفعاله، وعلى ذلك فالروايات ناظرة إلى لزوم التسليم وعدم الاعتراض عليهم في أفعالهم وأقوالهم، فلا دلالة لها على أن قضية الإمام الحسين عليه السلام قضية غيبية، أو وظيفة خاصة به، ويؤيد هذا بل يدل عليه أن تلك الرواية ليست خاصة بالإمام الحسين عليه السلام، بل هي شاملة لكل الأئمة عليهم السلام فقد ورد فيها (إن لكل واحد منا صحيفة فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به في مدته) ومن الواضح أنه ليست جميع أفعال المعصومين عليهم السلام وظائف خاصة بهم أو أنها معللة بجهة غيبية.

وعليه فالجمع بين الروايات وبين النظرية الطبيعية لا يستلزم الجمع بين النظريتين والاتجاهين في تحليل القضية الحسينية.

(١) سورة الأنبياء آية ٢٦ .

(٢) سورة النجم آية ٤ .

كما أنه لا تنافي بين الروايات وبين كلا النظريتين رغم التنافي بين النظريتين فيها بينهما، فالروايات تقول إنه لكل إمام صحيفة يعمل بها فيها، فبعض ما فيها غيبي لا يعلم الناس وجهه وآخر طبيعي يخضع لمقدمات خارجية طبيعية عادية سواء علمت أم لم تعلم.

ولكنها لا تثبت بذلك كون أمر ما غيبياً فلا يخضع للعوامل الخارجية في وجوده، وفي نفس الوقت هو غير غيبي فيخضع للعوامل الخارجية حتى يفرض فيه أنه مورد للتنافي مع كلتا النظريتين.

كما أنها لا تثبت أمراً معيناً أو قضية ما أنها غيبية أو غير غيبية فتكون معارضة لأحد النظريتين فهي كما تقدم بيانه أعم من كلتا النظريتين.

كما أن الجمع بين النظريتين بدعوى وجود الظروف الطبيعية لحركة الإمام الحسين عليه السلام ووجود الوظيفة الخاصة المعللة بالجهة الغيبية غريب جداً، وذلك أن ظهور النظرية الغيبية المعللة للوظيفة الخاصة إنما كان بسبب وجود الفعل غير المعلل بالمعطيات الظاهرية، أو أن المعطيات الظاهرية الخارجية تقتضي خلافه، فهي بهذا تدعي عدم وجود المعطيات المعقولة لحركة الإمام الحسين عليه السلام، وحيث إنه معصوم فلا بد من وجود وظيفة خاصة، والنظرية الطبيعية تدعي توفر المعطيات الخارجية المعقولة والعادية المدركة فلا تكون حركته وظيفة خاصة.

فالجمع بين النظريتين جمع بين المتنافيين، إذ تكون نتيجة الجمع أن قضية الإمام الحسين عليه السلام خاضعة للظروف الطبيعي المدركة المعقولة، وكل المعطيات تقتضيها وفي نفس الوقت هي غير معقولة. الظروف الطبيعية لمجريات الأحداث المدركة لا تقتضي حركة الإمام الحسين عليه السلام، فحركته بذلك، وظيفة خاصة غير مدركة الأسباب والدوافع، وهذا تناقض واضح فالظروف المعقولة المدركة موجودة غير موجودة.

ويفترض في الجمع أنه يرفع التنافي لا أن يشبهه، فذلك الدعوى التزام بالتناقضين وجمع بين المتناقضين.

وربما ادعي أن عدم العلم بالظرف المتقضي للحركة لا يستلزم عدم وجوده، إلا أن هذه الدعوى لا تفيد هنا.

وذلك أن صاحب النظرية الغيبية يعتمد أساساً في تفسيره على عدم إدراك تلك الظروف الخارجية، أو على أن المدرك من الأحداث الخارجية يقتضي خلاف فعل الإمام عليه السلام، فلذلك يوجه فعل المعصوم على أساس تلك النظرية، لا أن النظرية الغيبية تمنع من وجود أمور في الواقع تكون هي أسباب الحركة. هذا أولاً.

وثانياً: إنه لا مانع لدى النظرية الغيبية من الالتزام بصحة الفعل الحسيني وإن لم توجد له مبرراته الخارجية العادية والطبيعية، إذ تكفي بدليل العصمة تعليلاً لأي فعل كما يكفي فيها بوجود أمر إلهي يمثل الوظيفة الخاصة، دون لزوم وجود ظرف في الواقع مقتض للفعل سواء كان معلوماً أم غير معلوم، ولها في ذلك أدلتها المسلمة، كقضية نبي الله إبراهيم على نبينا وآله وعليه السلام وذبح ابنه عليه السلام وغيرها.

ثالثاً أنه على مدعي الجمع بين النظرتين بفرض وجود المعطيات الخارجية المقتضية للحركة، أن يعرض تلك المعطيات.

ثالثاً: أنه عليه أيضاً أن يثبت اعتماد الإمام الحسين عليه السلام عليها في حركته فمجرد فرض وجود ذلك أو فرض إمكانه لا يثبت شيئاً في الخارج والواقع.

رابعاً: يجب عليه أن يبيح على كل ما يعترض تلك النظرتين من إشكالات وعقبات، إذ السبب الحقيقي في بروز وظهور تلك النظريات هو دفع ورفع ما يتصور ويفترض أنه عائق عن تعقل القضية الحسينية وتطوراتها، مع التذكير هنا بأن المشكلات التي تعترض كل نظرية غير ما تعترض الأخرى.

فمثلاً إرسال مسلم وغيره إلى الكوفة ومكاتبة الإمام الحسين عليه السلام لأهل الكوفة وإخبارهم بقدمه لا يمثل أي مشكلة بالنسبة للنظرية الطبيعية، ولكن يمثل مشكلة أمام النظرية الغيبية.

وكذا أيضاً النصائح والتحذيرات وتوجه الإمام الحسين عليه السلام نحو الكوفة، وكذا استمراره في المسير بعد علمه بمقتل مسلم، لا تثير أي مشكلة بالنسبة للنظرية الغيبية، فهي وظيفة خاصة، ولكن تمثل مشكلة أمام النظرية الطبيعية وعليها تجاوزها.

وعلى كل فدعوى الجمع بين النظرتين دون ملاحظة كل تلك الأمور دعوى

جزافية ليس لها قيمة علمية، فهي كقول القائل:
إنني ألتزم باجتماع النقيضين لرفع تعارض ما.

نظريتنا

بحوث تمهيدية :

- ١ - عودة إلى شروط الإمام الحسن عليه السلام.
- ٢ - للصلح نوعان من الآثار.
- ٣ - آثار الصلح المقصودة.
- ٤ - آثار الصلح غير المقصودة (التجربة الصعبة).
- ٥ - نتيجة التجربة.

عودة إلى شروط الصلح

قلنا: تخل أهل الكوفة عن تحمل المسؤولية تجاه قضية الإسلام الكبرى، ألا وهي قتال الفئة الباغية بعد مقتل أمير المؤمنين علي عليه السلام، وأكثر من ذلك أرادوا الخيانة بآمامهم، بل خانوه وغدروا به، وأرادوا تسليمه لعدوهم وعدوه، أو الفتك به، وكل ذلك لم يكن جهلا منهم بإمامة الإمام الحسن عليه السلام، أو عظيم شخصه ومقامه، وقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله، وأيضا لم يكن ذلك لاعتقادهم بإمامة معاوية وخلافته، أو انخداعهم ببيانه وعدالته، أو طمعا منهم في ورعه وعدله، أو جهلا منهم ببيغيه وغدوره، فكل ذلك معلوم عند أهل الكوفة، واضح كالشمس في رابعة النهار، ولكنهم غدروا بالإمام الحسن عليه السلام خوفا من سيره على نهج أبيه أمير المؤمنين عليه السلام في التسوية في العطاء، والإنصاف والعدل في القضاء، وكون القوي عنده ضعيف حتى يأخذ الحق منه والضعيف عنده قوي حتى يأخذ الحق له، فما مالوا إلى معاوية إلا رغبة في ظلمه في القضاء، وعدم تسويته في العطاء، فطمعوا في دنياه ومالوا إلى هواه، وباعوا دينهم أملاً في عطاياه، وما تركوا قتاله إلا خوفا من الموت وحب في السلامة، لا جهل بوجوب قتال البغاة، ولا لانخداعهم بدينه وتقواه، بل لظن السلامة معه.

وكل أمة طمعت في الدنيا وركنت إليها، وأحبت السلامة وسعت إليها، فإن أمرها يعود إلى الأسفل، وحظها يكون الأقل، ويطمع فيها أهل البغي والجهل، ويتهب خيراتها أهل الغدر والخذل، وتعود حياتها جاهلية يحكمها قانون الغاب.

وهنا وقد نخلى المسلمون عن قضيتهم، فلم يقوموا بواجبهم، ولم ينصروا إمامهم، بل تعاونوا مع عدوه وعدوهم، فارتفع بذلك موضوع الجهاد، ولا موضع للتضحية حيث عرض الصلح كما تقدم، وهنا تأتي خطورة الموقف في كيفية التعامل مع هذا الظرف المستجد.. خصوصاً مع مثل معاوية.

فهل يتخلى الإمام الحسن عليه السلام أيضاً عن ذلك المجتمع كما نخلى المجتمع عن قضيته وواجباته، فيسلم الأمر إلى معاوية مطلقاً دون قيد أو شرط؟

إن معاوية لم يفتح العراق عنوة وبالقوة، حتى يأخذ ما يريد بشكل مطلق، ويرفع ما يشاء، بل عرض الصلح، ففتح بذلك ميدان حرب جديد، سلاح معاوية فيه الدهاء والغدر لا الخيل والحديد، وأما سلاح الإمام الحسن عليه السلام فكان الإيمان والتقوى والدين والعقل والحلم، والنظر للأمور ببصيرة ونظر ثاقب بعيد، وأهم من ذلك كله معرفته التامة بعدوه العنيد، وبأهم أسلحته في الميدان الجديد.

وباختلاف الميدان اختلف هدف المتحاربين، واختلفت كما ذكرنا أسلحة الطرفين، فكان هدف معاوية من القتال هو الحسم العسكري، وحكم العراقيين بالقوة، أما الآن فهدفه خداع الإمام الحسن عليه السلام بقبول أي شرط، وإعطائه على ذلك العهد والمواثيق ثم نقضها.

والإمام الحسن عليه السلام كذلك اختلف أيضاً هدفه في هذه المرحلة، فقد كانت غايته الأولى في الميدان السابق هي قتال الفئة الباغية حتى تفيء إلى أمر الله، ولكن بعد غدر جيشه، وخيانة قيادته، وإرادة تسليمه لعدوه لم يعد بالإمكان تحقيق ذلك الهدف، بل حتى الحفاظ على الحكم أصبح مستحيلاً في ظل الأحداث المستجدة، ولم يعد أمامه كما قلنا سابقاً إلا قبول الصلح، وما عرضه معاوية من قبول أي شرط يشترطه عليه.

ولكن ماذا عسى أن يشترط على معاوية، وليس هو من ينتظر الإمام عليه السلام منه الوفاء بشرط، فإن أهم جنده وأسلحته الغدر والدهاء والمكر، فهل يشترط الإمام عليه السلام عليه شروطاً ينتظر منه الوفاء بها مع معرفته التامة به؟!؟

وعليه فلا معنى للإشتراط على معاوية ليلتزم بوعده أو يفي بشرط، فالنتيجة

معلومة سلفاء، ولكن حيث إن السبب في هذا الموقف ليس هو قوة معاوية، فمن الواضح أنه لم يحسم الأمر عسكرياً، بل السبب هو تخلي المسلمين عن قضيتهم، وعدم وفائهم ببيعته، وطمعهم في وعود عدوهم، وأملهم في عطاياء، ومن الواضح أنهم متى اقتنعوا بخطئهم، ورجعوا إلى إمامهم، ووفوا ببيعته، فإن النصر سيكون حليفهم، وسوف يستطيع الإمام عليه السلام قتال الفئة الباغية بهم.

ولكن كيف يمكن إعادتهم؟

ولا أمل في معاوية ليفي بوعده أو شرط، وليست هناك قوة تلزمه بالوفاء، وهنا تبرز خطورة الصلح، وكيفية التعامل مع مثل معاوية في هذا الظرف الدقيق.

فهل يرجع تلك الورقة البيضاء كما أرسلها معاوية بيضاء خالية من أي شرط أو عهد لعلمه العادي بعدم وفاء معاوية؟

أو أن هناك فائدة أخرى للشروط غير وفاء معاوية.

قد تقدم في بحثنا عن الصلح، أنه قد ادعي أن أهم الفوائد للإشتراط على معاوية فضحه أمام الملا متى ما نقض عهده ولم يلتزم بوعده ولم يفي بشروطه.

وقد قلنا سابقاً إن هذا الوجه ليس بنام، فإن المجتمع العراقي لم يكن متخدعاً بإيمان كان يظهره معاوية، ولم تكن ميوله إليه إلا طمعاً في عطاياء وعداته، كما أن معاوية قد صرح بأنه لا يفي للإمام الحسن عليه السلام بشيء أمام الناس، فلم يكن يخشى أن يعرف بغدر أو نكث عهد، ولم يكن إعلانه أمراً مستغرباً عند من طمع في أمواله، نعم هناك أثراً عقدي لكنه أثر لأصل الاشتراط وهو أمر آخر وسوف نعود له فيما بعد.

والذي نعتقد أن الإمام الحسن عليه السلام أصبحت غايته الجديدة هي إيقاظ العراقيين خاصة والمسلمين عامة من سباتهم، وتنبههم من أحلامهم، وقطع أملهم من أعدائهم، وإعادتهم إلى رشدهم، فبدون هذا الأمر لا يمكن إعادة الحكم وقتال الفئة الباغية، وليحقق الإمام عليه السلام هذه الغاية، ركز على دوافع أصحابه، وطبع عدوه، فأصبح هدفه بناء دوافع المواجهة بينهما، فمتى ما حصلت استيقظ المجتمع من سباته وتبخرت أحلامه، ونفر من معاوية وأزلامه، وسوف نعود لهذا الأمر بزيادة بيان مع

إقامة الدليل عليه والبرهان.

ولكن ما هي الشروط التي يمكن أن تحقق هذا الهدف المستجد؟

وهل سيقبل معاوية هذا النوع من الشروط؟

أما جواب الاستفهام الثاني: قلنا إن نقطة ضعف معاوية هي اعتماده على غدره وعدم وفائه بوعده، وهذا كفيل بقبوله أي شرط دون تقييم لأبعاده وآثاره، مادام أنه يعتقد أنه المعني بالشروط، وأنه لن يفني بشيء منها.

وأما الاستفهام الأول: فإنه لا بد للإمام الحسن عليه السلام في تحديد الشروط من التفكير في أمرين مهمين: (المجتمع والحكم) وإعادتهما إلى موضعهما الصحيح، والثاني متوقف على الأول، إذ لا يمكن إعادة الحكم إلى موضعه بدون المجتمع الناصر، وحيث إن المجتمع أصبح طامعا في بني أمية، راغبا في أموالهم وصلاتهم، فلن يقف في وجههم، ولن يقاتلهم إلا إذا ائتمن بخلاف ذلك وهنا تظهر المشكلة.

فكيف يمكن إقناعه، وقد أعشى الطمع بصره فأعماه عن غدر معاوية وخداعه وتعبديه وبغيه على أمير المؤمنين عليه السلام وعلى سائر المسلمين؟

فالدين والمنطق والعقل لم تقنع ذلك المجتمع هذا وهو مع الإمام الحسن عليه السلام وتحت رايته، وأما إذا دخل تحت حكم معاوية وبايعه بشكل مطلق، دون قيد أو شرط فالأمر أوضح فإنه - وإن ائتمن عند ذلك أن ليس وراء بني أمية إلا الظلم والجور، فقد مضت بيعته له بشكل مطلق - لن يستطيع التخلص من بني أمية وظلمهم إلا إذا خرج من تسلطهم ورفض حكمهم، وعاد إلى حاكمية أهل البيت عليهم السلام وقدمهم، وسلم لهم أمره وقيادته وسار في ركابهم وتحت رايته.

ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك، ومعاوية لديه القدرة العسكرية المنضبطة تحت لوائه؟

ولا يكاد يذكر أحد تحت راية الإمام الحسن عليه السلام هذا والأمر بيده، فكيف إذا صار الأمر بيد معاوية وصارت كل الدولة الإسلامية تحت حكمه!

فهل يترك الإمام الحسن عليه السلام الأمر مطلقا لحكم الحزب الأموي؟

وهل هناك خيار آخر لتغيير ذلك وقد أصبح دخول الدولة الإسلامية تحت يد الأمويين أمراً محتموما لا يشك فيه؟

فماذا يمكن فعله وقد ارتفعت كل الخيارات إلا الصلح؟

فهل يمكن تدارك شيء به؟

وهل بقي شيء يمكن حفظه أو تداركه؟

فإذا أمكن تدارك شيء لصالح دين هذا المجتمع فلا بد من تداركه ولو مستقبلاً وهنا تظهر وتتضح أهمية موقف الإمام الحسن عليه السلام، وأهمية أي شرط يشترطه، ولماذا يشترطه وما نوعيته (ديني - مادي - أممي)، وما هدفه من اشتراطه، وحيث إن هدفه هو إعادة ذلك المجتمع إلى رشد، ورفع الغشاوة عن بصره، وإقناعه بخطأ اختياره، ورده إلى جادة الحق - برغم أن المجتمع العراقي هو الذي أجهته إلى ذلك - وضع همه في الحفاظ على دينهم واثباتهم إلى أهل البيت عليهم السلام، وإعادةهم إلى الطريق الصحيح، ولهذا قلنا إن الشروط وإن جعلت على معاوية إلا أن المقصود هو المجتمع العراقي، والأثر المراد منها ليس وفاء معاوية، فذلك ما لا ينتظره الإمام الحسن عليه السلام من مثل معاوية، ولتحقيق ذلك شرط على معاوية ما يجعل المجتمع العراقي كافة في حال مواجهة مع الحكم الأموي، وذلك بفرض ذلك المجتمع طرفاً في الصلح فجعل له شروطاً أيضاً على معاوية دون النظر إلى واقعه وتخاذله. وسوف نعود لتوضيح هذه النقطة بالذات في طيات هذا البحث والوجه فيها.

وما يهمننا فعلاً من الصلح وشروطه هو الجهة التي تربطها مباشرة بقضية الإمام الحسين عليه السلام وما يثر فيها بشكل مباشر وهي أربعة أمور.

الأول: أن ذلك الصلح كان سكوتاً من الإمام الحسن عليه السلام عن حقه لعلمه بعدم وفاء معاوية بشيء.

الثاني: أن الإمام الحسن عليه السلام بوضعه شروطاً على معاوية لأهل الكوفة حافظ على ثنائية الطرفين، ولازمه الحفاظ على هوية المجتمع العراقي في انتباهه إلى الخلافة الإسلامية الحقة، وبقاء مرتكزاته الفكرية، وقطع السبل على أي محاولة لتعميق الفكر

الأموي فيه أو صهره في بونته.

الثالث: إقناع المجتمع الكوفي بخطئه وتهيبته للرجوع إلى أحضان آل محمد عليه السلام وقيادتهم ولو بعد حين.

الرابع: وهو عود الأمر إليه عليه السلام.

أما الأول: فقد تقدم البحث عنه وأنه سكوت لعدم الناصر وليس بصلح لمعرفة الإمام الحسن عليه السلام بشخصية معاوية، وتعليق الصلح على وفائه بالشروط تعليق على المحال، فهو في الواقع سكوت لا صلح، وأما التزام الحسين عليه السلام به فيما بعد من طرف واحد فقد تقدم البحث عنه. هذا أولا.

وثانيا: إن الإمام الحسن عليه السلام ترك بذلك باب جهاد معاوية مفتوحا أمامه وأمام أخيه الحسين عليه السلام بعده متى أراد القيام والنهوض ضد معاوية لتفضيه العهد والمواثيق ومخالفته الشروط، وقد ذكر الإمام الحسين عليه السلام لمعاوية ذلك في جواب كتابه:

(وقلت فيها قلت: انظر لنفسك ولدينك ولأمة محمد عليه السلام، واتق شق عصا هذه الأمة، وأن تردهم إلى الفتنة) وإني لا أعلم فتنة أعظم على هذه الأمة من ولايتك عليها، وأعظم نظرا لنسي ولديني ولأمة جدي عمده عليه السلام أفضل من جهادك، فإن فعلته فهو قرية إلى الله عز وجل، وإن تركته فاستغفر الله لديني، وأسأله توفيقه لإرشاد أمري. وقال فيه أيضا: وعرضت على نقض عهذك، ولعمري ما وفيت بشرط، ولقد نقضت عهذك بقتل هؤلاء النفر. إلخ^(١).

وعلى هذا فالإمام الحسين عليه السلام هنا بالخيار إن شاء جاهد معاوية، وإن شاء أتم العهد من طرفه، فالباب مفتوح له بسبب تعليق الصلح على الرضا بالشروط.

ثالثا: إن الخلافة تكون للإمام الحسين عليه السلام وله الحق في المطالبة بها لعدم وفاء

معاوية بالشروط، وهذا مقتضى جوابه المتقدم، وبهذا يكون للإمام الحسين عليه السلام الخلافة بعد هلاك معاوية قانوناً على كل حال، وفي معاوية بالشروط أو لم يف.

وبهذه النقاط اتضح ارتباط هذا الأمر مباشرة بالقضية الحسينية.

وأما الأمر الثاني: إن الإمام الحسن عليه السلام بوضعه شروطاً لأهل الكوفة على معاوية حافظ على طرفتيهم إلى جهته في نزاعه معه، ولازمه الحفاظ على هوية المجتمع العراقي في انتائهم إلى الخلافة الإسلامية الحققة، وبقاء مركزاته الفكرية، وأصوله العقيدية، وقطع السبل على أي محاولة لتعميق الفكر الأموي فيه، وبهذا يكون الإمام عليه السلام قد حقق ثلاث جهات.

الأولى: أن الإمام الحسن عليه السلام باشتراطه تلك الشروط لأهل الكوفة، كما سيتضح أعادهم إلى خندقه، وإن كانوا متقاعسين عن نصرته، فقد جعلهم بتلك الشروط طرفاً وخصماً معه ضد معاوية، على خلاف ما كانوا يسرون فيه وراء أطماعهم، فلولا تلك الشروط لانقادوا إلى خندق معاوية كحاكم لهم، ولم ينظروا له كخصم ملزم أن يفي لهم بشيء، أو أنهم طرف في الصلح.

وبهذا يكون الإمام الحسن عليه السلام استطاع أن يثبت أساساً لمبادئ اختلافه مع معاوية في نفوس المجتمع الكوفي، وبه يبقى الأمل في نمو هذا الأساس إلى درجة الوقوف في وجه الحكم الأموي.

الثانية: أن الإمام عليه السلام جعل لعامة المجتمع حقاً مادياً على معاوية، وهذا مما انخدع معاوية فيه اعتماداً على غدره، وذلك أن معاوية كاتب بعض الأفراد في المجتمع العراقي، ووعدهم بالعطاء إن غدروا بالإمام الحسن عليه السلام، وقد لا يفي لأي منهم بشيء بعد أن يتمكن، فهم أفراد معدودون ولا أثر لنقمتهم لو حصلت، أما إذا كان الوعد لعامة المجتمع ولكافة طبقاته المختلفة، فالأمر يختلف تماماً، وهذا ما لم يرده معاوية ولم يلتفت إليه، فاشتراط الإمام الحسن عليه السلام تلك الشروط جعل الوعد للجميع ولكن بشروطه، فإذا لم يف لهم نعم عليه عامة المجتمع بجميع طبقاته، ولن يفيد حيتذ وفاؤه لبعضهم.

الثالثة: أن الإمام الحسن عليه السلام باشرطه تلك الشروط لأهل الكوفة ثبت في نفوسهم أسس الانتماء لأهل البيت في كل حالاتهم، فإنه جعل المجتمع بها ينتظر الوفاء من معاوية من جهة الصلح لا طمعه، فإنهم يعلمون أن مجرد الطمع لا يلزم معاوية بشيء، بخلاف انتظار العطاء من جهة الإشرط عليه، وعليه فالشروط أصبح المجتمع الكوفي يتحرك في طلبه من واقع مرتكز، أنه ينتمي للإمام الحسن عليه السلام في صلحه وشروطه، ومن الطبيعي أن يقرى وينمو هذا المرتكز والإحساس إلى درجة التصنيف الاجتماعي، والإنقسام الفكري على أساس التقسيم الإنشائي، الذي فرضه الصلح وشروطه، فكل من ينتظر الوفاء من معاوية بالشروط فهو من أصحاب الإمام الحسن عليه السلام وينتمي إليه، وإلى فكره رغم كونه تحت قيادة معاوية، وبهذا يكون الإمام عليه السلام قد بنى في نفوس ذلك المجتمع الشعور بالانتماء إليه وإلى فكره وقيادته وإلى صلحه من حيث لا يشعر.

ومن الطبيعي أن ينمو هذا الشعور عند غدر معاوية بهم، وعدم وفائه لهم بشيء فضلاً عما إذا ساء لهم سوء العذاب، فمن البديهي أن يقوى ذلك الإحساس ويعمقه الرغبة في الانتقام.

وبهذه الجهة استطاع الإمام الحسن عليه السلام الحفاظ على الطابع العام لهوية الكوفة بالخصوص، وإفشال مخططات معاوية المتنوعة في القضاء على انتابها لأهل البيت عليهم السلام بمختلف طبقاتها واتجاهاتها، فقد سعى معاوية في تغيير تركيبة المجتمع الكوفي الفكرية والعقدية، فأمر بقتل كل من كان على دين علي عليه السلام، بل أصبح يقتل على التهمة والظنة وتتبع شيعه أمير المؤمنين عليه السلام وراء كل حجر ومدبر، ومنع من نشر فضائله أو ذكرها، وأمر بشتته على المنابر حتى صار سنة الدولة الأموية.

وتأثير هذه الجهات الثلاث على القضية الحسينية بشكل مباشر واضح، فالأولى حافظت على الخصومة مع الحكم الأموي.

والثانية بذرت أسباب النفرة والمواجهة.

والثالثة حددت وجهة الكوفة إلى الإمام الحسين بعد الإمام الحسن عليه السلام.

الأمر الثالث: إقناع المجتمع الكوفي بخطئه، ونعته للرجوع إلى أحضان آل محمد عليه السلام وقيادتهم، ونبذ بني أمية وعاربنهم، فقد اعتمد الإمام عليه السلام لتحقيق هذا الأمر على ثلاث ركائز.

الركيزة الأولى: أسباب ميول أصحابه إلى معاوية، وتغايي بعضهم في التقرب إليه ولو بقتل الإمام الحسن عليه السلام أو تسليمه إليه.

الركيزة الثانية: واقع معاوية وخلفيته الثقافية والفكرية، القائمة على أساس الغدر والخيانة، والأحقاد الدفينة سواء القديمة منها أو الجديدة كالمترلدة من صفين فلن ينسى لأهل العراق مشاهدهم في صفين ومواقفهم إلى جانب أمير المؤمنين عليه السلام ولن يشفع لهم ميولهم إليه، أو تحاذلهم عن الإمام الحسن عليه السلام حتى سلم الأمر إليه.

الركيزة الثالثة: تجربة الكوفة مع أمير المؤمنين عليه السلام والتي عرف أهلها بها منهج ابنه أبي محمد وأبي عبد الله عليهما السلام وسيرتهما فيه لو حكاهما.

وهذه الركائز الثلاث تمثل أساسا مهما ومنطلقا فكريا لأي شرط يشترطه أبو محمد عليه السلام، كما أن تعارض الركيزتين الأولى والثانية - طمع أصحابه في دنيا بني أمية وظنهم السلامة معهم من جنة، وغدر معاوية ومكره وانتقامه ممن وقف ضده لأحقاده الدفينة التي لن ينساها من جنة أخرى - كفيل بإقناعهم بضرورة الرجوع إلى سيرة أمير المؤمنين وتقديم الحسن والحسين عليهما السلام ولتوضيح هذا الأمر نقول:

إنه لما كان هم الإمام عليه السلام إعادة المجتمع الكوفي إلى سفينة النجاة، فلا بد من إقناعه بخطئه في اختياره، وحيث إنه يعلم حال أصحابه وأنهم إنما فعلوا ما فعلوه ورغبة في دنيا بني أمية لا دينهم، فلنا منهم أن بني أمية سوف يعطوهم دنياهم، وقد أعمى الطمع بصائرهم فأعشاهم عن الحق المبين، وقسى طول الأمل قلوبهم فأضلهم عن الصراط المستقيم، ودعاهم الحرص على الدنيا إلى التخلي عن نهج أمير المؤمنين عليه السلام، فلن يستطيع الإمام الحسن عليه السلام كبح جماح طمعهم، ولن يتمكن من إيقاف زحفهم وراء أحلامهم، ولا قطع أملهم من أعدائهم، فلم يوقظهم من سباتهم من الله سبحانه وعذابه ترهيب، ولم يطمعهم في رحته وثوابه منه ترغيب، ولم تنفعهم معرفتهم بمعاوية وغدره، فلم يحذروا خداعه ومكره، ولم يخافوا دهائه وبغيه، فانجرفوا وراء

وعوده، واطمأنوا إلى موافقه وعهوده، فأصبح انضواؤهم تحت رايته معلوما، وانتصاره بهم محترما، ودخول الكوفة تحت حكمه محسوما، فلا بد من التعامل مع هذا الوضع بحذر وجد، فأني مواجهة بالقوة لأطباع المجتمع الكوفي وآماله وأحلامه لن تجدي نفعاً، ولن ترجع حقاً، ولن تمنع ظلماً، كما أنها لن تقطع أملهم، ولن توقف سباتهم ولن توقف انجرافهم وراء سراب أطباعهم، بل سوف تزيد المرقف سوءاً، والنار اتقاداً والأمر تعقيداً، وفي خضم هذه الأحداث عرض معاوية صلحه، وكما تقدم أن القوم تناذوا البقية البقية عند مشاورة الإمام عليه السلام لهم، فقد وجدوا في الصلح الضالة التي يشدونها، والقشة التي يتعلقون بها، فهو يقربهم من أطباعهم، ولعله يحفظ لهم شيئاً من ماء وجوههم لتخافهم وتقاعسهم عن واجباتهم، وكما قلنا سابقاً إنه قد استجد بعرض الصلح ميدان حرب جديد، واستعيض بقوة الفكر والدعاء سلاحاً عن السيف والحديد، كما استجدت معه أهدافه، وتعددت فيه أطرافه، فأطرافه أصبحت ثلاثة، الإمام الحسن عليه السلام وأهل الكوفة الطامعين في معاوية، ومعاوية نفسه.

وأهم المشاكل المستجدة في ميدان الصلح غاية عامة أهل الكوفة وهدفهم، وهو الانضواء تحت راية معاوية، وبهذا التقوا مع معاوية في غايته وهدفه، بل أصبحوا سيف غيه وبغيه، ويد بطشه وظلمه، فصاروا لفعل أي شيء مستعدين، ولتحقيق آمالهم وأطباعهم متفانين ولو كان يقتل الإمام الحسن عليه السلام أو تسليمه لعدوه، وأما فرض حسم أمرهم عسكرياً فغير وارد بعد أن لم يكونوا منحازين ومتميزين عن سائر الجيش، كما أنه سوف تكون هناك صفين أخرى، ونهروان ثانية على أقل التقادير، هذا إن لم ينضموا إلى معاوية صراحة، فدواعي الانضمام إليه موجودة عندهم، ومثل هذا عبثاً آخر في الصلح فهل يشترط الإمام عليه السلام، أيضاً على المجتمع الكوفي أن يعود إليه ويرجع تحت رايته كما اشترط على معاوية عود الأمر إليه؟

ومن الواضح أن مثل ذلك الشرط لن يفيد ولن يكون له أي أثر، ولن يقنعهم بخطتهم، ومن هنا كان للإمام الحسن عليه السلام نظر آخر بناه على أساسين إمامته وكونها لطف بهم، وحلمه عليهم وتجاوزه عن موقفهم، فأنبرى عنها بفرد بصيرة وعمق فكرة، وعلو همة وبعد نظر، وتحمل خذلانهم بالصبر والحلم أن يجنبهم الصراحة في

مواجهته، أو المجاهرة بالانحياز لعدوه ومقاتلته، وذلك بقبول الصلح معه، والسكوت عن حقه، ولكنه لم يترك المجتمع الكوفي وبني أمية مطلقا، بل سعى في خلق يواعث المواجهة مع معاوية في نفوسهم من جديد، بعد أن أمانها الطمع وحب السلامة وخوف الموت، قلنا إنه لم يمكن إقناع المجتمع الكوفي بخطئه، ولا يمكن حمله على الحق بالقوة، ولا موضوع للشهادة كما تقدم، فلا بد من الصبر والسكوت عن حقه في الوقت الحاضر، والعمل على أساس الركائز المتقدمة، والاستفادة من ما سوف تفرزه الحقبة القادمة التي لا مفر منها بل أصبحت ضرورية في ظل الوضع القائم وهي حكم معاوية للمجتمع المسلم المتخاذل عن الحق، وذلك بملاحظة الركيز الثانية وما ستعكسه على نهج معاوية في حكمه من الغدر والظلم وعدم الوفاء لهم بشيء، وما يمكن أن يعكسه ذلك على المجتمع مع ملاحظة مضاداته للركيزة الأولى، وكيفية الاستفادة من نتائج ذلك، وعليه فلا بد من استعمال العقل وتبني نفوسهم للمرحلة التالية وهي الاستفادة من تلك النتائج وإن كانت بعيدة المدى. وبعبارة أخرى أن هناك استراتيجية ذات بعدين استعملها الإمام الحسن عليه السلام، الأولى قريبة والثانية بعيدة أما الأولى فكانت مع فترة حكم معاوية، والثانية بعدها وسوف يتضح هذا الأمر قريبا، وهنا تظهر عظمة الموقف الحسني في بعد نظره، ونفوذ بصيرته في شروطه على معاوية، فاشتراط للمجتمع في الوقت الحاضر وهو البعد الأول ما بذر في نفوسهم بذرة الخصومة والمواجهة مع معاوية، على خلاف ما كانوا يسرون ويرغبون، وذلك باشتراط أقل مما كانوا يطمعون فيه من معاوية الأمن والعطاء، وأما البعد الثاني ذو الأثر البعيد فهو النفرة والمواجهة بينهم وبين معاوية، والضامن لتحقيقها هو الركيزة الثانية، وهي طبع معاوية، غدره وجشعه خصوصا إذا كان العطاء لكافة طبقات المجتمع كما تقدم، فمن الطبيعي أن يصطدم حقيهم بسبب الشروط مع غدره وجشعه، ومن الواضح بهذا البيان أن طبيعة شخصية عدو الإمام الحسن عليه السلام الغادرة أصبحت هي مفتاح بل الضمان لرجوع المجتمع الكوفي إلى وعيه وانقطاع أمله، بل نفوته من معاوية وحزبه، وهذا التحليل يحل لنا أصعب الإشكالات في القضية الحسنية، كما يترتب عليه أهم الأمور الخطيرة في صلح الإمام الحسن عليه السلام وشروطه، وهو عدم

وجود قوة ملزمة لمعاوية تفرض عليه الوفاء بالشروط، وتحمله عليها وتضمن عدم مخالفتها، أو تنتصف منه عند مخالفتها، وكان هذا الأمر منشأ الإشكال على صلح الإمام الحسن عليه السلام فكيف يمكن للإمام عليه السلام أن يضع شروطاً على مثل معاوية - وهو يعلم أن طبعه الغدر ونهجه المكر - دون أن تكون لديه قوة تضمن التزام معاوية بتحقيق الشروط ؟

وقد أجبنا سابقاً عن مثل هذا الاستفهام (هل كان الإمام الحسن عليه السلام يعتقد أو يظن أو يحتمل أن معاوية سوف يفي له بشيء من تلك الشروط ؟ وإن كان لا يعتقد ذلك فلماذا الشروط على معاوية ؟

وقد أجبنا سابقاً عن هذا الاستفهام في بحث (سكوت لا صلح) بشكل مفصل، كما أنه سوف يأتي أن للصلح نوبان من الآثار مقصودة وغير مقصودة، كما قد اتضح في طيات هذا البحث أن الشروط وإن جعلت على معاوية إلا أن الغاية منها تثبيت أسس الإنتماء لأهل البيت عليهم السلام وحماية المجتمع من الذوبان في البوثة الأموية ومحاولة إقناع ذلك المجتمع بخطأ اختيار وميوله وإعادة بناء روح المبادرة لبناء المجتمع المسلم بدوافع إيمانية ذاتية لا يحركها الطمع ولا يعميها الجشع.

وبهذا وما تقدم نجيب هنا بأن ذلك الأمر لم يعد يمثل أي مشكلة أمام شروط الإمام الحسن عليه السلام وصلحه، وذلك أنه لا ينتظر الوفاء من معاوية حتى يحتاج لمثل تلك القوة أو الضمان بل أصبح غدر معاوية وعدم وفائه هما الضمان لتحقيق ما أراد الإمام الحسن عليه السلام كما تقدم بيانه عند ملاحظة الركيزتين الأولى والثانية.

ولبيان هذا الأمر بشكل واضح نقول عند ملاحظة نوعية الشروط نجد أنها تمثل جانباً من سيرة أمير المؤمنين عليه السلام في أهل العراق، ففي الجانب الأمني تجد صفح أمير المؤمنين عليه السلام عن قاتله في واقعة الجمل، فلم يتعقب أحد منهم بشيء، ولم يأخذهم بإحتة، فأصبحوا آمنين في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، وأما الجانب المادي فقد كان أمير المؤمنين يقسم كل ما يأتيه من أموال الخراج في المسلمين بالسوية، ولا يدخر منه لنفسه كثيراً ولا قليلاً، كما كان كافلاً لكل أولاد من قتل معه في الجمل وصفين، وأهل

العراق لم يرضوا بذلك ولم يقنعوا به، ولم يصبروا عليه، وهذا ما لن يسير عليه معاوية أبداً، فلن ينفي لهم شيء مما وعدهم به، ولن ينالوا منه قليلاً ولا كثيراً، وهذا كفيل بإقتناعهم بخطئهم في الركون إلى الغادر والوثوق بوعود الماكر، لا سيما أن طمعهم فيها هو أكثر، فإذا لم يعطهم ما كانوا يحصلون عليه، فاستأثر بالفيء وجعله دولة بين الأغنياء والجبارين، وإذا أردف ذلك بإظهار دفاثن أحقاده، وصب عليهم نار غضبه وانتقامه، فتعارض غدره وأحقاده مع أطماعهم وآمالهم، بل مع أقل حقوقهم وما اشترط لهم، فذلك كاف ليطلبوا سيرة أمير المؤمنين عليه السلام ويرجعوا إلى الحسن والحسين عليهما السلام وتنمو وترعرع في نفوسهم كل أسباب وموجبات المواجهة والوقوف في وجه معاوية وحكمه، كما أن استمرار ظلمه حتى نهاية فترة الصلح كفيل بإقناع من لم يقنعه العقل والدين، وتقويم من لم يقومه وعد وعيد رب العلمين، وعظ من لم يعظه النصيح ونجارب الآخرين.

إن المشكلة الكبرى التي بلي بها الإمام الحسن عليه السلام هي إقناع المعاند، وإيقاظ المتناوم، وإبصار المتعمي، وإفهام المتغابي، وإيقاف المنحرف، وتقويم المنحرف، فإذا لم ينفع النصيح والإرشاد، وأصرروا على الطمع والعناد، فتسلط الظلم والفساد، وظهور الجور والأحقاد كفيلاً بإيقاظهم، وإبصارهم وإفهامهم وإيقاف انحرافهم وتقويم إعوجاجهم وانحرافهم.

وهذا ما كان يتوقعه الإمام صلوات الله عليه من تمكن معاوية من الكوفة، فهو يعرف بني أمية وظلمهم وأحقادهم، ويعلم أنهم متى ما تمكنوا تفرغوا ونقضوا عهودهم، ومتى ما حكموا ظلّموا وأخلفوا وعودهم، ومتى ما تسلطوا جاروا وأظهروا ضغائنهم وأحقادهم، وأنهم لن يركبوا طريق الحق القويم، ولن يبتدوا إلى الصراط المستقيم، وسوف يجعلون مال الله دولا، ويتخذون عبيده خولا، فلن يعطوا كثيراً ولا قليلاً، ولن يرحموا صغيراً ولن يوقروا كبيراً، وقد قال الإمام الحسن عليه السلام:

(وأيّم الله لا ترى أمة محمد عليه السلام) خفّضا ما كانت سادتهم وقادتهم في بني أمية، ولقد وجه الله إليكم فتنة لن تصدوا عنها

حتى تهلکوا، لطاعتکم طواغیتکم، وانضوائکم إلى شياطينکم، فعند الله أحسب ما مضى، وما ينتظر من سوء رغبتکم، وحیف حلمکم^(١).

هذا ما ينتظره الإمام الحسن عليه السلام من حکم بني أمية، وهو الجانب المهم جدا في حکمهم، إذ أنه سوف يكون كافيا - إذا حصل - لإقناع أهل الکوفة بخطئهم في اختيارهم، وسوف يكون أيضا كافيا لفرغتهم من بني أمية، وقطع أملهم عما في أيديهم، وسيكون سببا كافيا لاقتناعهم بنبذهم ومحاربتهم، وأن حب السلامة مع الباغي لن يجلب الطمأنينة والسلام، وأن الوثوق بالغادر ليس وراءه إلا الضياع والظلم والظلام، ومن الواضح أن طول المدة سوف تزيّد بواعث انتقامهم، واستمرار الظلم سيزيد في قوة انفجارهم في وجه عدوهم، وأيضا ذلك كاف في إقناعهم بضرورة التمسك بشرط الإمام الحسن عليه السلام بعود الأمر إليه، والرغبة في الرجوع إلى سيرة أمير المؤمنين عليه السلام، ودعوة الحسن أو الحسين عليهما السلام، وبهذا اتضح تأثير هذا الأمر على حركة الإمام الحسين عليه السلام وأن الصلح وشروطه نازرة إلى تهيئة المجتمع الکوفي للرجوع إليه، والوقوف إلى جنبه بكل قوة وحزم.

وعلى كل فكان الإمام عليه السلام يحسب حساباً لهذه الأمور في وضعه للشروط، واعتقد أنه اتضح قولنا إن الشروط وإن وضعت على معاوية إلا أن المقصود بها هم أهل الکوفة، وإقناعهم بخطئهم وفتح باب الأمل أمامهم، عند إدراكهم خطأهم، ولأجل ذلك تعددت الشروط، وتنوعت إلى الديني، والاقتصادي والأمني والـ (الاستراتيجي).

الشروط وتهيئة المجتمع

ذكرنا أن غاية الإمام الحسن عليه السلام في وضع شروطه هي كسب المجتمع الإسلامي عامة، والکوفي خاصة وإقناعه للرجوع إلى حاکمية أهل البيت عليهم السلام وأن لا

بدليل لهم أبداً، ولندرس هنا الشروط من هذه الناحية فهل تُحقق غاية أبي محمد عليه السلام :
 فالأمني: وهو (الشرط الخامس من بنود الصلح: على أن الناس آمنون على
 أنفسهم حيث كانوا من أرض الله، في شامهم وعراقهم وحجازهم ومنهم، وأن يؤمن
 الأسود والأحر، وأن يحتمل معاوية ما يكون من هفواتهم، وأن لا يتبع أحداً بما مضى،
 وأن لا يأخذ أهل العراق بإحنة.

وعلى أمان أصحاب علي حيث كانوا. وأن لا ينال أحداً من شيعة علي بمكروه،
 وأن أصحاب علي وشيعته آمنون على أنفسهم، وأموالهم ونسائهم وأولادهم، وأن لا
 يتعقب عليهم شيئاً، ولا يتعرض لأحد منهم بسوء، ويوصل إلى كل ذي حق حقه،
 وعلى ما أصاب أصحاب علي حيث كانوا).

وعلى أن لا يبغى للحسن بن علي، ولا لأخيه الحسين، ولا لأحد من أهل بيت
 رسول الله ﷺ غائلة سرا ولا جهراً ولا يخيف أحداً منهم في أفق من الآفاق).

ورواضح أن هذا الشرط هدفه جعل أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام في أمان، وإنما
 أخذه الإمام الحسن عليه السلام لأنه يتوقع من معاوية أن لا ينسى مواقف أصحاب أمير
 المؤمنين عليه السلام في صفين، وأنه لن يكبح جماح حقه وحقه عليهم، ولن يخفي ضغائن
 صدره دون الثأر منهم، فلن يعيش معه أحد منهم في أمان، وهذا الشرط يفترض أنه
 يوفر السلامة لمن رغب فيها، ومل الحرب واعتقد أن الركون إلى معاوية سيوفرها له،
 وبهذا أصبحت الرغبة النفسية عندهم شرطاً لهم على معاوية، فهم ينتظرون منه
 تحقيقها بشكل ملزم له. من جهة لزوم الوفاء بالشروط، دون مجرد الطمع فيها. ولكن
 ما يتوقعه الإمام عليه السلام هو العكس تماماً، فلن يروا مع معاوية إلا ما هو أشد من
 الحرب، فلأنهم لن يروا أمناً، ولا أماناً في أنفسهم أو أموالهم وأعراضهم، وسوف
 تتضارب أطعاهم مع فتكهم بهم، وقتله خيارهم وتبعهم وراء كل حجر ومدبر،
 وإشاعة الخوف والظلم فيهم، ويفترض أن اقرار معاوية لذلك سوف يقتنعهم أن لا
 أمن ولا أمان مع بني أمية، وأن حب السلامة مع الغادر ليس الحل للعيش بسلام، بل
 إبعاد الظلم والجور وإرجاع الحق إلى أهله هو الكفيل بتوفير الأمن والسلام.

وأما الاقتصادي فهو المتمثل في: (الشرط الرابع: استثناء ما في بيت مال الكوفة، وهو خمسة آلاف فلا يشمل تسليم الأمر، وعلى معاوية أن يحمل إلى الحسن عليه السلام ألفي ألف درهم، وأن يفضل بني هاشم في العطاء والصلوات على بني عبد شمس، وأن يفرق في أولاد من قتل مع أمير المؤمنين عليه السلام يوم الجمل، وأولاد من قتل معه بصفين ألف ألف درهم، وأن يجعل ذلك من خراج دار أبحر).

وهذا كسابقه هدفه تحسين الحالة المادية لأصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ويفترض أنه يتوافق وما يصبروا إليه المجتمع الكوفي، من وراء جريه خلف معاوية ووعوده، فهم بذلك ينتظرون العطاء من جهتين: من جهة ركونهم إلى معاوية طمعا في عطائه، ومن جهة شرط الإمام الحسن عليه السلام لهم، ومن الواضح أن هذا الشرط هو أقل ما كانوا يحصلون عليه مع الإمام الحسن عليه السلام، ولم يقنعوا به، وطمعهم في معاوية أكثر، وأملهم فيه أكبر، ومن الطبيعي أن يتمسكوا بشرط الإمام الحسن عليه السلام طريقا لتحقيق أطماعهم إذ أن مجرد الطمع والأمل في عطاء معاوية لا يلزمه بشيء تجاههم، ومن الواضح أن يصنفهم هذا التمسك بالشروط في أصحاب الإمام الحسن عليه السلام وإن كانوا متخاذلين عنه، وطامعين في عدوه ومائلين إليه، فالهمم أن لا يتحركوا في حياتهم على أساس أنهم أصحاب معاوية، وبهذا تتحقق كل تلك الجهات المتقدمة، وهي أهم ما حققه جعل الشروط لهم.

وحيث إن الإمام الحسن عليه السلام يعرف معاوية معرفة تامة بالمعرفة العادية لا الغيبية، وأنه لن يفي لهم بشيء مما وعدهم، بل حتى هذا المقدار الذي شرطه لهم لن يعطيهم منه شيء، فلن يروا معه إلا الجوع والفقر والتشريد، وبهذا تصادم أطماعهم مع غدر معاوية، وتتحطم آمالهم أمام ظلمه وجشعه، فيتمنون عليه ويأسفون لتخاذلهم عن الإمام الحسن عليه السلام، وتضربهم في قيادته، ويعرفون عندها خطأهم، ويعودون إلى رشدهم، ويقتنعون بأن الطمع في رضا الله سبحانه أولى من الطمع في الغادر ووعده، وأن الحياة مع الحسين عليه السلام بقناعة، أو المروت معها بكرامة أفضل من الحياة مع الباغي والخائن، فليس وراءه إلا الظلم والجور والبلاء، ومن الطبيعي أنه متى ما تحقق ما ينتظره الإمام الحسن عليه السلام من معاوية أن ينفروا منه ويرجعوا إلى الإمام

الحسن عليه السلام إن كان موجوداً، أو يستصرخو الإمام الحسين عليه السلام ويلجئوا إليه ليخلصهم من معتهم، وينقذهم من نكبتهم وسوء اختيارهم.

وأما الديني: فهدفه عقدي وهذا يتحقق باشتراط: الشرط الثالث: (أن يترك سب أمير المؤمنين عليه السلام والقنوت عليه بالصلوات، وأن لا يذكر علياً إلا بخير).

وبهذه الفقرة من الشرط الخامس (وأن لا يتسمى أمير المؤمنين، ولا يقيم عنده شهادة).

وهذا ألزم معاوية الاعتراف بشرعية موقف أمير المؤمنين عليه السلام من قتاله، ولذلك لا يجوز لمعاوية سبه، وأما تلك الفقرة (أن لا يتسمى أمير الخ) فقد تقدم أنها تلزم معاوية بالالتزام بعدم شرعية ذلك المتصب الذي أخذه بالقوة، كما تقدم أيضاً أن الخلافة الشرعية ليست داخلية في الصلح، وقد رد الإمام الحسن عليه السلام على معاوية عندما ادعى أنه رآه أهلاً للخلافة ولم ير نفسه، وقد تقدم ذلك.

وأما شرط تسليم الأمر إليه، فقد تقدم أنه علقه على المحال، وهو وفاء معاوية بالشروط، وعدمه يستوجب عدم التسليم، فلا صلح بل هو سكوت عن حقه إذ لم يجد ناصراً، وهو مكروه عليه كما تقدم تفصيله.

أما الأمر الرابع: فهو عود الأمر إليه. وذلك باشتراط: (أن يكون الأمر للحسن عليه السلام من بعده، فإن حدث به حادث فلا أخيه الحسين عليه السلام، وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد).

فيمكن لنا أن نسمي هذا الشرط بالشرط السياسي الديني (الإستراتيجي) وذلك أن هذا الشرط جعل من الإمام الحسن عليه السلام ندا لمعاوية من دون جيش أو قوة تلزم معاوية قبوله. هذا أولاً.

وثانياً وهو الأهم: إن معاوية اعتقد أن موضوعية هذا الشرط تعتمد على وفائه للإمام الحسن عليه السلام به، ولكنه غفل عن أن الإمام عليه السلام إنما أراد به المجتمع الكوفي كما تقدم بيانه، وأن موضوعية الشرط بعد هلاك معاوية، وهو وقت التنوير إذا أفاق أهل الكوفة من سباتهم وحلمهم بوفاء بني أمية لهم، أو بحسن سيرتهم فيهم، كما أن

عدم وفاء معاوية كان متوقعا، بل وفاؤه كان مستبعدا، فليس لإعلانه بالغدر الأثر الكبير في حسابات أبي محمد عليه السلام، فلذلك لم ينفأ لما سمع إعلانه الغدر وعدم الوفاء كما تقدم، كما أن لهذا الشرط آثاراً أخرى مهمة جدا سنذكرها فيما بعد بالتفصيل، والمهم هنا ذكره أن هذا الشرط هدفه الأساس هو رجوع الأمر إلى الحسين عليه السلام ولكن ليس من جهة معاوية فمن المقطوع به أنه لن يفي، بل من جهة المجتمع الكوفي حيث إنه من المتوقع بل المتيقن أن يعود إلى رشده، ويقتنع بخطئه في طمعه في معاوية مع معرفته بغدره، فيقطع أمله منه، ويرفضه ويشر منه، ويلجأ للإمام عليه السلام، فيكون في حل من أي بيعة لبني أمية، وبهذا يكون لاشتراط عود الأمر أهميته الكبرى على المدى البعيد عند تبدل موقف المجتمع الكوفي ولكل ذلك أسميناه بالشرط الدين السياسي.

ثالثا: إنه من الواضح أن موضوعية هذا الشرط تتوقف على وجود الناصر، إذ مع عدمه لن يرجع الأمر إلى الإمام عليه السلام للعلم بعدم وفاء معاوية بشيء، فإذا اقتنع المجتمع الكوفي بخطئه ورجع للإمام عليه السلام سوف يكون لهذا الشرط موضوعية، وسوف يكون هو الملزم بالحكومة الأموية بهذا الشرط، وهذه النقطة بالذات والثانية نجيب بجهة أخرى عن استنفهام لماذا الشروط على معاوية مع العلم بعدم وفائه؟.

فإن الشروط وإن وضعت على معاوية لكن المراد بها المجتمع الكوفي كما بيناه سابقا، وبسببه يكون المجتمع غير ملزم بأية بيعة لأحد غير الحسين عليه السلام، وسوف يتضح هذا الأمر أكثر عند عرضنا آثار الصلح بنوعيه المقصودة وغيرها.

ما تقدم عرفنا دواعي وضع الشروط وأهمية كل شرط، وأعتقد أنه قد اتضح مما قدمناه من الميدان الجديد والهدف الجديد في مواجهة معاوية، والذي استطاع فيه أبو محمد عليه السلام أن يحقق جميع أهدافه، التي أهمها الحفاظ على طرفية المجتمع الكوفي في النزاع وربطهم بصلحه ليكون طرفا فيه ضد معاوية، وإن كانوا تحت إمرته، وطامعين في قيادته، والثانية إقناعهم بلزوم الرجوع إلى حاكمية أهل البيت عليهم السلام والثالثة وهي الأهم لزوم تصديقهم عند عودتهم إلى آل محمد عليهم السلام ودعوتهم لإياهم، لأن ذلك هو النتيجة الحتمية لحكم بني أمية، وسوف يأتي بيان أهمية النقطة الثالثة بالذات وأثرها المباشر في نظريتنا.

وحيث إننا قلنا سابقا: إن معقولة قضية الإمام الحسين عليه السلام وحركته تتوقف على قضية الإمام الحسن عليه السلام وصلحه، فبهي مع الصلح ونتائجه المرجوة وهي اقتناع المجتمع الكوفي بالرجوع إلى آل محمد عليهم السلام ورجوعهم الفعلي لهم تكون ضرورة، وبدونه ودون نتائجه المتوقعة لا وجه ولا موضوعية لها، بل هي أشبه بالانتحارية، ويحل الإمام الحسين عليه السلام عن ذلك، ولأجل توضيح التوقف نقول:

للصلح نوعان من الآثار:

الأولى: مقصودة. والثانية: غير مقصودة وإنما هي أثر للأولى ولازم غير بين لها، وتظهر ثمرة الأولى وأهميتها على ما يترتب على اللازم غير المقصود، بل أثر الأولى وموضوعيتها تتوقف على الثانية ونتائجها. أما الأولى:

فهي ما تمثل في الشروط المنصوص عليها ولوازمها، وما يهمنها فعلا هو الشرط الثاني من شروط الصلح وآثاره من جهة الحسين عليه السلام والمجتمع.

(أن يكون الأمر للحسن عليه السلام من بعده - أي معاوية - فإن حدث به حادث فلاخيه الحسين عليه السلام وليس لمعاوية أن يعهد به لأحد)

وهذا الشرط في ظاهره شرطان: كون الأمر بعد معاوية للإمام الحسن عليه السلام وبعده للحسين عليه السلام، والثاني: عدم الحق لمعاوية بالعهد بالأمر إلى أحد بعده.

ولكن الأمر ليس كذلك بل هما شرط واحد، وأحدهما لازم للآخر إذ باشتراط عود الأمر للحسن عليه السلام لا يحق لمعاوية أن يعهد بالأمر إلى أحد.

ولكن لأهمية هذا اللازم نص عليه صلوات الله وسلامه عليه.

أشار الشرط المقصودة للإمام عليه السلام:

الأول: تقييد الصلح بحياة معاوية فالإمام الحسن عليه السلام هو الخليفة بعده والأمر له إن كان حيا، وإلا فلاخيه الإمام الحسين عليه السلام.

ثانيا: إن خلافة الإمام الحسن أو الحسين عليهما السلام لا تخص الكوفة والنواحي التي كانت تحت حكمه، بل تشمل كافة البلاد الإسلامية حتى ما كان منها تحت يد معاوية كالشام ومصر.

ثالثا: رجوع الأمر إليه لا يحتاج إلى مبايعة جديدة أو إلى شورى أو غير ذلك، بل رجوع الأمر إليه بنفس أحقيقته السابقة على الصلح بالخلافة وبهذا الشرط.

وعلى ذلك يكون المجتمع الإسلامي كافة والكوفي خاصة ملزماً بعد معاوية بخلافة وطاعة الحسين عليه السلام فلا يجوز لأحد أن يتخلف عن طاعتها.

رابعا: إن للحسين عليه السلام التصدي عمليا لأمر الخلافة بعد هلاك معاوية، ولها المطالبة بحقوقها والدفاع عنه إذا وجدا أنصارا وأعوانا.

خامسا: إن الحسين عليه السلام غير ملزمين بأيبيعة أو عهد يعهد به معاوية لأحد من بعده.

سادسا: هلاك معاوية يخرجان عن أي عهد ترتب على الصلح.

سابعا: نهاية الحكم الأموي بهلاك معاوية، وهذا الأثر له أهميته في قضية الإمام الحسين عليه السلام.

ثامنا: تحديد موعد الحركة بين المجتمع والقيادة بهلاك معاوية.

تاسعا: إذا قام المجتمع بوظيفته وجب على الحسين عليه السلام القيام بوظيفتها.

هذه أهم الأمور اللازمة لذلك الشرط من جهة الإمامين الحسين عليه السلام.

وأما من ناحية المجتمع فتقريبا هي نفس الآثار المتقدمة ولكن من جهة المجتمع نفسه.

الأول: المجتمع الإسلامي ملزم بخلافة الحسين عليه السلام ولا يحتاج إلى تجديد

بيعة، بل هو يتحول إلى خلافة الحسين عليه السلام بهلاك معاوية.

ثانيا: يكون المجتمع ملزماً لأجل ذلك بمحاربة من حاربه الحسان عليه السلام ومصالحة من صالحه.

ثالثا: تنتهيبيعة المجتمع الإسلامي لاسيما الكوفي لبني أمية بهلاك معاوية.

رابعا: لا يحق للمجتمع الإسلامي إعطاء البيعة لأحد بعد معاوية إلا للحسين عليه السلام.

خامسا: لا يلزم المجتمع الإسلامي بأي عهد أو خلافة من قبل معاوية لأي أحد، ولا فرق في ذلك بين أخذها في حياة معاوية أو بعد هلاكه.

سادسا: على المجتمع الإسلامي القيام بواجباته مع الحسين عليه السلام كخليفتين للنبي محمد صلى الله عليه وآله فيجب عليه تقديمهما وتسليم الأمر لهما.

سابعا: يجب عليه الدفاع عنهما وعن إمامتهما ورد كل معتد على مقامهما.

ثامنا: تحديد مرعد تسليم المجتمع قيادته للحسين عليه السلام بهلاك معاوية.

تاسعا: على المجتمع الإسلامي والكوفي خاصة أن يتوقع حربا ضروسا مع بني أمية متى رفضهم وقدم الحسين عليه السلام.

هذه الأمور هي أهم اللوازم والآثار المقصودة من هذا الشرط.

ولربما قيل إن هذه الآثار واللوازم تترتب لو التزم معاوية بالوفاء بالعهد والصلح، أما وقد أعلن غدره ونقضه لها بتصرّيه:

(ألا وإني كنت منيت الحسن، وأعطيته أشياء، وجميعها تحت قدمي لا أفي له بشيء منها)^(١).

فما فائدة هذه الآثار واللوازم إذا لم يف بنو أمية ولم يلتزموا بشيء منها، لاسيما أنهم مازالوا آخذين بأزمة الأمور وبيوت الأموال تحت أيديهم وموازن القوى معهم؟ وهذا الاعتراض صحيح و وارد لو كان الحسان عليه السلام يتوقعان الوفاء من معاوية. هذا أولا.

وثانيا: على فرض صحته فهو من ناحية بني أمية ومن والاهم فقط، وأما من ناحية الحسين عليه السلام والمجتمع العراقي فليس بصحيح بل له الأثر الكبير وذلك لأن الصلح والشروط لهما جهتان.

الأولى: جهة معاوية وقد تقدم بيانها وفائدتها مع العلم بعدم وفائه بها وكذلك الأثر العقدي لها.

وأما الثانية: وهي الأهم هي جهة الإمام الحسن عليه السلام والمجتمع الكوفي، وذلك أن الشروط إنما قصد بها المجتمع العراقي حيث بموجبها يعود الحق للحسين عليه السلام، ويعود أيضا المجتمع العراقي تحت القيادة الحسنية أو الحسينية، ويكفي هذا الأثر ولو في نظر العراقيين، إذ هم المقصودون بهذا الشرط وهم المرادون، والمتوقع وقوفهم إلى جانب الإمامين عليهما السلام، فهم من سوف يحقق تلك الأمور لا معاوية، وسيوضح ذلك فيما بعد بشكل أكثر. وعلى كل هذا عرض سريع لأهم آثار الصلح المقصودة والمرادة من ذلك الشرط.

آثار الصلح غير المقصودة (التجربة الصعبة):

وأما النوع الثاني من الآثار للصلح فهو دخول المجتمع الإسلامي عامة، والكوفي خاصة تحت الحكم الأموي.

وكون الأثر غير مقصود - مع أنه من الشروط (تسليم الأمر لمعاوية) وليس معنى هذا إلا دخول المجتمع الإسلامي تحت الحكم الأموي - يمكن أن يراذبه:

الأول: أن الصلح وآثاره لم يكن الإمام عليه السلام مختاراً فيها بل كان ملجأ إليها ومكرها عليها، فلم يرد الصلح ولا آثاره.

وهذا الوجه لا يخلو من إشكال، وذلك أن الإكراه على أمر أو الإلجاء إليه لا يمنع من صدق عنوان القصد عليه.

الثاني: وهو ما نريده حقيقة من قولنا غير مقصودة أن المراد من دخول المجتمع تحت الحكم الأموي هو لازم حكمهم العادي، وهو عدم وفاء معاوية بالصلح وشروطه، وما يلزم منه من دخول المجتمع الإسلامي عامة، والمجتمع الكوفي خاصة في تجربة دموية صعبة مليئة بالظلم والجرائم، وهذا الأمر طبعاً ليس مقصوداً - أي أن يظلم المجتمع ولو من بني أمية - نعم لازمه هو المقصود وسيوضح ذلك بعد قليل. وهذه النقطة بالذات لتتبعها الأثر الكبير في فاعلية وتأثير اللوازم المقصودة إذ بدونها لا تكون لها أي أثر عملي.

ولبيان هذا الأمر نقول إن المجتمع الكوفي كما تقدم كان كارها للحرب وطامعا في أموال بني أمية وعطاياهم، وكان ذلك هو السبب المهم في تخليه عن الإمام الحسن عليه السلام، وخصوصا شيوخ العشائر ورؤساء القبائل، بل إن بعضهم عرض قتل الإمام عليه السلام وآخر تسليمه لعدوه، كل ذلك طلبا للوجاهة والحظوة عند معاوية كما تقدم.

ومن هنا قلنا سابقا: إن المجتمع الكوفي لم يكن ميوله إلى معاوية طمعا في إيمانه وعدله أو تقواه ورعته، ولم يكن منخدعا بشيء من ذلك أبدا حتى يقال: إن ثمرة تلك الشروط والصلح هي كشف حقيقة معاوية وبني أمية وإسقاط أقتعتها.

فإن معاوية لم يكن من الأشخاص الذين يتسرون بالتقوى والورع، أو الإيثار والشرع، وأهل العراق بالخصوص يعرفونه حق المعرفة بدهائه وغدره، وما فعله في الإسلام من العظائم^(١) وانتهاك للمحارم، وتسليطه بسر بن أرطاة على رقاب المسلمين، فقتل المؤمنين وأخاف الأمنين، واستباح الأعراض والأموال، وذبح الشيوخ والأطفال، وقضية ابني عبيد الله بن عباس، وطريقة اغتياله الأشتر، وقول أمير المؤمنين (و الله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر)^(٢) وغير ذلك مما هو معروف ومشهور به، بل نقول إن أهل الكوفة لم يميلوا لمعاوية إلا طمعا في ظلمه وجوره فأملهم أن يقدم شيوخ عشائرهم على المؤمنين، ويفضلهم على سائر المسلمين وإن كانوا من الفاسقين والمنافقين، فلا يعدل بينهم وبين سائر الناس في القضاء، ولا يسوي بينهم وبين عامة المسلمين في العطاء، وحيث إن الإمام يعرف معاوية وطبعه فهو لا ينتظر من معاوية وفاء لا له ولا لهم، ومن هنا قلنا سابقا أيضا إن علم الإمام عليه السلام بغدر معاوية وعدم وفائه كان علما عاديا وليس غيبيا.

وعليه فلا شيء في شخصية معاوية لا يعرفه الناس حتى يفضحه الصلح ويكشفه لهم. هذا بالنسبة لأهل العراق.

وأما انكشافه لأهل الشام فلا يكاد يكون له أثر مهم في مجريات الأحداث مع

(١) أسد الغابة ابن الأثير ج ١ ص ١٨٠.

(٢) نهج البلاغة ج ٢ ص ١٨٠.

العراق، بل ثمرتها ما تقدم من إقناع أهل العراق بخطتهم في طمعهم في الغادر ووثوقهم بوعوده ، نعم هناك أثر قانوني يلزم الحكومة الأموية، وهو دخول الشام تحت حكم الإمام الحسن أو الحسين عليهما السلام بعده، إلا أن ذلك لا أثر له عمليا، فالإمام عليه السلام لا ينتظر منهم نصره والوقف إلى جانبه، ولكن ذلك مما يلزم عن الصلح.

وعلى كل لا نضابق هنا فلعل هناك من هو غافل عن جرائم الحكم الأموي بمخالفته للشروط ينكشف له.

والهم أن الأثر غير المقصود هو أن المجتمع الكوفي سوف يدخل مع بني أمية في تجربة مظلمة صعبة لم يرد لها الإمامان الحسن عليهما السلام بل أرادها هو لنفسه.

ابتدأت تلك التجربة بضم العراقيين البصرة والكوفة تحت سطوة سيف زياد فقد سلطه معاوية عليها، فقتل خيارها واستبقى أشرارها، ومثل بالمؤمنين، وأخاف الأمنين، واستأثر بالنفي، وجعله دولة بين الأغنياء والجبابة، إلى غير ذلك، فلم يجد المجتمع الكوفي ما كان يصبر إليه من طمعه في بني أمية، وميوله إليهم ووقوفه معهم، لم يجد إلا السيف وسفك الدماء والدمار، والتككيل والبلاء، والخوف والتشريد.

نعم هكذا عاش المجتمع العراقي، تحت حكم بني أمية عاش الخوف والقتل على التهمة والظنة، فلجؤوا إلى الإمام الحسن عليه السلام في نقض العهد، إذ أن معاوية قد نقضه، ولكن قد فات الأوان، فالعهد أبرم ولا يمكن أن ينقضه الإمام أبو محمد عليه السلام فلا بد من إقامه، والموعود هلاك معاوية، ولجؤوا أيضا إلى الإمام الحسين عليه السلام، وأيضا أجابهم بجواب الإمام الحسن عليه السلام، واستمرت التجربة ما يقرب من عشرين سنة قاسى فيها المجتمع العراقي أشد أنواع البلاء والإهانة، والاستخفاف الإذلال، وأقسى الظروف عرف فيها خطأه ، واستيقظ فيها من حلمه، وأقضى مضجعه أسفه وأدرك من خلال تجربته كثير تفريطه في حق أهل البيت عليهم السلام، وعظيم تقصيره في القيام بواجبهم عليه، كما يأس من دنيا بني أمية، ومن عطاياهم ووعودهم، وانقطع أملهم منهم، وأيقن أن ليس ورائهم دنيا ولا دين، نعم يأس منهم ولم يبق له فيهم مطعم ولا أمل، حتى المنافقون الذين وقفوا إلى جانبهم نفروا منهم وكتبوا حسينا عليه السلام.

والمهم التأكيد عليه أن دخول المجتمع العراقي في هذه التجربة - تحت هذا الظلم والجور والبلاء - لم يكن مقصودا من الصلح، أي لم يكن ظلم بني أمية للمجتمع المسلم مقصودا من إبرام الصلح، ولم يكن أيضا مقصودا أو مرادا للإمام الحسن عليه السلام وإن كان الإمام عليه السلام يتوقعه من بني أمية.

فنوعية التجربة بنفسها من الظلم والتكيل ليست مقصودة، وإنما ما ستسفر عنه هذه التجربة هو المقصود، وهو نتيجتها وهي:

(رضا المجتمع الكوفي بحكم بني أمية لهم وعدمه، وسميهم لخلافة الإمام الحسين عليه السلام وعدمها).

فإن رضوا بالحكم الأموي، وقبلوا به فلن يلجؤوا إلى الإمام الحسين عليه السلام، و لن يدعوه، وإن لم يرضوا بحكمهم ولم يقبلوا به، ورفضوه فسوف يسعون للإمام عليه السلام ويدعونه للخلافة، ويعرضون نصرتهم عليه والوقوف إلى جانبه.

وعلى ذلك فراضاهم بالحكم الأموي، وعدم سعيهم نحو الإمام عليه السلام يمثل سلبية النتيجة، وأما رفضهم له وسعيهم للإمام عليه السلام فيمثل إيجابية النتيجة، فإيجابية النتيجة أو سلبيتها تتوقف على نوعية التجربة التي سوف يعيشها المجتمع الكوفي، على رفايتها أو دمويتها، فنوعية التجربة المتظرة ليست مقصودة وإنما المقصود هو نتيجتها فنوعية التجربة سوف تؤثر على تقييم المجتمع لها وعلى نتيجتها، بل على حركته تجاه الإمام الحسين عليه السلام وعدمها، بل على حركة الإمام الحسين عليه السلام تجاه الكوفة وصحة إعتاده على تلك النتائج.

إن نتيجة هذه التجربة هي التي سوف تحدد لنا موقف الإمام الحسين عليه السلام، وكذلك فائدة الشرط المتقدم وآثاره، كلها تتوقف على نتيجة هذه التجربة، بل معقولة حركة الإمام الحسين عليه السلام أيضا تتوقف على هذه النتيجة، فإن كانت إيجابية فإن حركة الإمام الحسين عليه السلام سوف تكون ضرورية، ولا يمكن له إلا الخروج إلى الكوفة، وإن كانت نتيجة تلك التجربة سلبية، فإنه لا معنى لخروجه، ولا موضوع لقيامه، ويكون الأمر على العكس فعدم الحركة هو الضروري.

• وسوف نبين عند عرض نظريتنا عن حركة الإمام الحسين عليه السلام وجه الضرورة وسيتضح هناك وجه التوقف أكثر.

وعليه فشرط الإمام الحسن عليه السلام ونتيجة تجربة المجتمع العراقي مع بني أمية هما المؤثران بشكل مباشر في ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام وعدمها، فإن رضي المجتمع الكوفي بحكم بني أمية فلن يقف إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام، ولن يدعوه ولن يعرض نصرته عليه، وإن لم يرض بحكمهم، و نقم عليهم، فسوف يسمى لتحقيق شروط الصلح، فيعيد الأمر إلى الإمام الحسين عليه السلام ويقف إلى جانبه.

وعلى هذا فبتحليلنا لذلك الشرط ولوازمه إلى المقصودة منها وغير المقصودة يتضح لنا قوة ارتباط القضيتين الحسينية والحسينية وتأثير صلح الإمام الحسن عليه السلام في قضية الإمام الحسين عليه السلام بشكل مباشر، وتوقفها عليه، وأنها تبني بشكل كامل عليه، وسيأتي مزيد بيان وتوضيح لذلك عند إثبات نظريتنا بإنشاء الله.

نتيجة التجربة

لما دخلت الكوفة تحت الحكم الأموي حكم فيها معاوية بالظلم والجور، فخرّب البلاد، وأخاف العباد، وقتل الزهاد، والقراء والأخيار مثل حجر وأصحابه وعمرو بن الحمق الخزاعي صاحب رسول الله ﷺ، وادعى أخوة زياد بن سمية المولود على فراش عبيد الثقفي، على خلاف حكم رسول الله ﷺ: (الولد للفراش وللماهر الحجر)^(١) ثم سلطه على العراقيين، يقتل المسلمين، ويتبع المؤمنين يقطع أيديهم وأرجلهم، ويسمل أعينهم، ويصلبهم على جذوع النخل، وسامهم سوء العذاب، وفعل فيهم فعل فرعون في بني إسرائيل، نعم قتل الأخيار واستبقى الأشرار وأشاع الخوف بينهم، وحكم بالظلم فيهم، فقتل على الظنة، وحبس على التهمة، واستأثر بالفيء وجعله دولة بين الجبارين والأغنياء.

وتجد في كتاب الإمام الحسين ﷺ إلى معاوية المتقدم في بحث (الحسين بعد الحسن المجتبي) إحصائية بأهم مخالفات الحكم الأموي للإسلام، وكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولكل الشروط التي اشترطها عليه الإمام الحسن ﷺ، وفي كتاب لأهل الكوفة وجهوه للإمام الحسين ﷺ يصفون حالهم مع حكم معاوية قالوا فيه:

(أما بعد فالحمد لله الذي قصم عدوك الجبار الغنيد، الذي انتزى على هذه الأمة، فابتزها أمرها وغصبها فيئها، وتأمر عليها

(١) الكافي ج ٥ ص ٤٩٢.

بغير رضا منها، ثم قتل خيارها واستبقى أشرارها، وجعل مال الله دولة بين جباريها وأغنيائها، فبعدا له كما بعدت ثمود^(١)

نعم هكذا كانت التجربة مع بني أمية، وهكذا عاش الناس في ظل ذلك الحكم. فما عسى أن تسفر عنه تلك التجربة؟

وما عسى أن تكون نتيجتها؟

وبأي صورة سوف يخرج المجتمع الكوفي من تلك التجربة الطويلة عن بني أمية وحكمهم؟

ترى هل سيرالون بني أمية ويلقون لهم بالمودة؟

أو أنهم سيمقتونهم وينفرون منهم؟

هل سيقبلون على الحسين عليه السلام كما أقبل من كان قبلهم على أمير المؤمنين عليه السلام؟
وللملاحظة نتيجة تلك التجربة لا بد لنا من التنبيه على أمر مهم وهو: أن هذه التجربة ليست مطلقة، أو غير محددة بزمن، بل كما أسلفنا أنها مقيدة ومؤقتة بهلاك معاوية، وذلك بسبب شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية، بأن يكون الأمر له بعده إن كان حيا، وإلا فلاخيه الإمام الحسين عليه السلام، وليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وكذلك فاعلية الشرط أيضا محدد بذلك الزمان ولو من جهة الإمام عليه السلام.

ولا بد للنتيجة لتكون ذات أثر فاعل في ذلك أن تظهر قبل هلاك معاوية، وذلك ليتمكن الإمام الحسين عليه السلام من اتخاذ الموقف المناسب عند هلاكه.

إذ لو تأخر ظهورها إلى ما بعد هلاك معاوية فلن يكون التحرك سهلا، بل لن يكون هناك متسعا من الوقت لتقييم النتيجة، واتخاذ الموقف المناسب، إذ أنها إذا تأخرت حتى تمضي البيعة ليزيد، واستتب له الأمور، واستقرت له الأوضاع، فإن الأمر سوف يكون أصعب وأكثر تعقيدا، سيما إذا لم يعلن الإمام الحسين عليه السلام الخلاف على يزيد بعد هلاك معاوية مباشرة، إذ يمكن أن يشاع أنه قد بايع فبياع من كان يسأل

عن رأيه ويستظر قيامه.

وبهذا تكون هذه النقطة - مسألة تأخر ظهور النتيجة - مهمة ومؤثرة جدا، وهي في نفس الوقت تمثل مشكلة في القرار واتخاذ، إذ لا يعلم متى تظهر النتيجة، فهي مرهونة بأسلوب تعامل الحكم الأموي مع المجتمع الكوفي، شدته واعتداله، ظلمه وعدله، وفائه وغدره، وأيضا تتوقف على مدى تقبل المجتمع له وعلى جهات تقييمه للحكم الأموي، وكل ذلك خارج عن يد الحسين عليه السلام فلا بد لها أن ينتظرا. وكذلك لو ظهرت مبكرا، فإنها لن تكون ذات أثر فاعل، وذلك لأن الموقف المناط بظهورها مقيد بهلاك معاوية، وهذه أيضا مشكلة أخرى.

ولكن كلا الأمرين: التأخر والتقدم في ظهور النتيجة لا يمثلان أي مشكلة حقيقية، وذلك لمعرفة الحسين عليه السلام بشخصية معاوية، فإنها تعطي القناعة التامة بأن أي مجتمع مؤمن لا يمكن أن يعيش طويلا بخير وسلام تحت حكمه، فاستهانة بني أمية بأحكام الله عز وجل، وعباد الله وحرمتهم، وكذا جبههم الدنيا وتكالبهم عليها، كل ذلك سوف يعجل بظهور النتيجة، ولن تأخر طويلا، فعدم تأخرها وظهورها مبكرا محل اطعنان، بل هو متيقن لمن عرف أحوال بني أمية، وأما ظهورها مبكرا فلا يمثل أي مشكلة أيضا بل الأمر على العكس تماما، فظهورها مبكرا سيمنح الحسان عليهم السلام من تحديد الموقف المناسب قبل الموعد، وسيعطيها وقتا كافيا لتقييم النتيجة ومدى مصداقيتها. هذا أولا.

ثانيا: ظهور النتيجة مبكرا قد لا يكون بمستوى النضج الكافي، والوعي اللازم، بحيث يمكن الاعتماد عليها مطلقا، فقد يكون ظهورها مبكرا نتيجة الاندفاع السابق، أو الغفلة أو العاطفة، أو غير ذلك مما يظهر سريعا ويحول كذلك، كما إذا كان رد فعل لبعض الأحداث المؤلمة والمثيرة، وليس للاقتناع بلزوم تغيير الحكم، وعدم أهلية بني أمية له، أو إدراك ضرورة الرجوع إلى حاكمية الإمامين الحسن والحسين عليهم السلام، وعليه فلا بد من الانتظار حتى تبلور النتيجة بشكل كاف وواع ومسؤول، وعلى كل فحيث إن أمر التحرك وتحديد الموقف منوط بهلاك معاوية فلا بد للتجربة أن

تستمر، ولا بد للحسين عليه السلام ان يسكتا ويصبرا، ويلاحظان النتيجة إيجابا وسلبا ومدى تمسك الكوفة بها، والإصرار والثبات عليها، أو تغييرها وتحليها عنها.

وعليه فاستمرار التجربة كخيل يائبات نضوج النتيجة من عدمها، فمتى استمر الإصرار عليها والتمسك بها يقطع الإنسان بأنها صادقة وناضجة، وأنها عن وعي وشعور بالمسؤولية تجاه القضية المرادة لا لاندفاع أو عاطفة.

وفعلا ظهرت النتيجة مبكرا وبشكل إيجابي، فقد نفر الناس من معاوية وغدره، بعد أن انهكهم ظلمه وجوره، فرفضوا بني أمية وحزبهم، وهربوا من سيفهم وحكمهم، وحنوا إلى آل محمد وعطفهم، فالتجؤوا إلى الحسين عليه السلام، فعرضوا على الإمام الحسن عليه السلام نقض العهد، وكذلك كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام وذلك بعد وفاة الإمام الحسن عليه السلام إلا أن الحسين عليه السلام ارتأى الوفاء بالعهد، وإن كان من جانب واحد، فكان جوابها عليها السلام إرجاء الأمر إلى هلاك معاوية فقال الحسن عليه السلام:
(القدر لا خير فيه، ولو أردت لما فعلت)^(١).

فلا بد من إتمام العهد، وقد تقدم سابقا أيضا البحث في لزوم إتمامه خصرصا في مراحل الأولى، وأما الإمام الحسين عليه السلام فأجابهم:

(الصقوا في الأرض، وأخفوا الشخص، والتمسوا الهدى،
مادام ابن هند حيا)^(٢).

وقال في جواب في آخر:

(إن بيني وبين معاوية عهدا لا يجوز نقضه)^(٣).

وأیضا تجدد فيها تقدم من تقرير مروان عن وضع الإمام الحسين عليه السلام:

(إن رجالا من أهل العراق ووجوها من الحجاز يختلفون
إلى الحسين بن علي عليه السلام، إلى أن قال (فبلغني أنه لا يريد الخلافة

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٥٧.

(٢) مقتل آل بحر العلوم ص ٨٢.

(٣) المصدر السابق حاشية رقم ١٤.

يومه هذا^(١).

بل تمجد ذلك صريحا من الإمام الحسين عليه السلام في جوابه لكتاب معاوية من أنه لا يريد له حربا، ولا عليه خلافا، فهو ملتزم بعهده:

(ما أريد لك حربا ولا عليك خلافا)^(٢).

والخلاصة من هذا كله، نفهم أن نوعية التجربة التي خاضها المجتمع الكوفي مع بني أمية شديدا ودمويتها قد سارعت بظهور النتيجة، وبشكل سريع جدا، وكما كان متوقعا لها فهي إيجابية، فقد رفض أهل الكوفة بني أمية. هذا أولا.

وثانيا: أنهم دعوا الحسين عليه السلام.

وثالثا: أنها ظهرت مبكرا.

ورابعا: وهو المهم هنا أن أهلها تمسكوا بها واصرروا عليها، وتمجد أيضا مع الإصرار المستمر والتمسك الدائم، آثار النضوج والوعي التام لما كان يراد من ذلك الشرط، والإدراك الكامل لما يمكن أن يحدث بسبب المخالفة على بني أمية، وسنين ذلك قريبا إن شاء الله.

وبناء على تلك النتيجة اتخذ الإمام الحسين عليه السلام قراره الحاسم المهم والخطير فأعلن الخلاف على يزيد وبني أمية في الوقت المناسب بعد هلاك معاوية، وكل ذلك بعد إعلان الكوفة استعدادها للوقوف إلى جانبه ووعداها بالنصرة.

وربما يقال: إن دعوى [أن إعلان الإمام الحسين عليه السلام الخلاف على يزيد كان معتمدا فيه على تلك النتيجة ومستند إليها وعلى الدعوات المترتبة عليها التي وجهت إليه] ما هي إلا مجرد دعوى تفتقر إلى الدليل.

إلا أننا نعتقد أن تلك الدعوى لا تحتاج إلى مزيد بيان، أو تكلف برهان، فدليلها معها، وذلك أن عود الأمر إليه بشرط الإمام الحسن عليه السلام، وقيام الحجة بوجود الناصر كاف لإثبات اعتقاد الإمام الحسين عليه السلام على تلك النتيجة، والدعوات التي وصلت

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢١٤.

إليه، إذ بها وجد الناصر، وبعد هلاك معاوية أصبح الإمام الحسين عليه السلام الخليفة الفعلي بموجب شرط الإمام الحسن عليه السلام. هذا أولاً.

وثانياً: أن الإمام الحسين عليه السلام نفسه قد ذكر أنه إنما أعلن رأيه في الخلاف على بني أمية لأجل دعوة أهل الكوفة له، واستصراخهم إياه، فقد قال في خطبته في يوم عاشوراء مستنكراً:

(أحين استصرختمونا والهين، فأصرخناكم موجفين،
سللتم علينا سيفنا لنا في أيها نكم).

وكلامه هذا واضح في أن قدومه عليهم إنما كان استجابة لاستصراخهم، وأيضاً قال فيها مؤنباً لهم:

(فهلا لكم الولايات إذ كرهتونا تركتمونا والسيف مشيم
(أي لم يشهر)، والجأش طامن، والرأي لما يستصحف)^(١).

وإنما لم يستصحف رأيه قبل هلاك معاوية إذ أنه أرجأ إعلان رأيه لهم بعد هلاكه، فقد قال في جوابه لهم:

(فالصقوا في لأرض، وأخفوا الشخص، والتمسوا الهدى، ما دام
ابن هند حياً، فإن يحدث به حدث وأنا حي يأتيكم رأيي، إن شاء
الله)^(٢).

فلو تركوا الإمام عليه السلام ولم يدعوه، ولم يستهضوه ويستصرخوه، ولم يضمنوا له نصرته، والوقوف إلى جانبه لما أظهر رأيه، إذ لا موضوعية لإعلان الخلاف مع عدم الناصر، وهذا واضح.

وعليه فدعوانا أن إعلان الإمام الحسين عليه السلام الخلاف على بني أمية كان مبنياً على نتيجة تلك التجربة، ودعوة أهل الكوفة له صحيحة، وسوف يأتي ما يدل على ذلك صريحاً في خطبة الإمام الحسين عليه السلام في أصحاب الحر.

(١) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٨٣.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٨٢.

وعلى كل فقد كان أهل الكوفة ينتظرون هلاك معاوية، وإعلان الإمام الحسين عليه السلام موقفه، وهذا ما حصل فعلا هلك معاوية فأعلن الإمام الحسين عليه السلام موقفه.

واجتمعت الشيعة في بيت سليمان بن صرد الخزاعي، فذكروا هلاك معاوية، وحدوا الله وأثروا عليه فقال سليمان:

(إن معاوية قد هلك، وإن حسينا قد نقض على القوم بيعته، وقد خرج إلى مكة، وأنتم شيعة وشيعة أبيه، فإن كنتم تعلمون أنكم ناصروه، ومجاهدو عدوه فاكتبوا إليه، فإن خفتم الفشل، والوهن فلا تغروا الرجل في نفسه).

قالوا: (لا. بل نقاتل عدوه ونقتل أنفسنا دونه. فاكتبوا إليه).

فكتبوا إليه:

(بسم الله الرحمن الرحيم. للحسين بن علي من سليمان بن صرد، والمسيب بن نخبة ورفاعة بن شداد البجلي، وحبيب بن مظاهر الأسدي، وشيعته المؤمنين والمسلمين من أهل الكوفة، سلام الله عليك، فإننا نحمد الله الذي لا إله إلا هو.

أما بعد فالحمد لله الذي قصم عدوك الجبار العتيد، الذي انتزى على هذه الأمة، فابتزها أمرها، وغصبها فينها، وتأمر عليها بغير رضا منها، ثم قتل خيارها، واستبقى أشرارها، وجعل مال الله دولة بين جباريها وأغنيائها، فبعدا له كما بعدت ثمود.

إنه ليس علينا إمام، فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق، والنعمان بن بشير في قصر الإمارة لسنا نجتمع معه في جمعة، ولا نخرج معه إلى عيد، ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجناه، حتى نلحقه بالشام إن شاء الله^(١).

وكتبوا إليه أيضا:

(إنك إن لم تصل إلينا فأنت آثم لوجود الأنصار على الحق،
وتمكنك من القيام، فإنك أصله وعموده، وأهله ومعنده، وفي
(القمقام) إنا قد حبسنا أنفسنا عليك، ولنا نحضر الصلاة مع
الولاة، فأقدم علينا فنحن في مائة ألف، فقد فشا فينا الجور وعمل
فينا بغير كتاب الله وسنة نبيه، ونرجو أن يجمعنا الله بك على الحق،
وينفي عنا بك الظلم، فأنت أحق بهذا الأمر من يزيد، وأبيه الذي
غضب الأمة فيهما، وشرب الخمر، ولعب بالقردة والطناير،
وتلاعب بالدين^(١).

عرضنا هذين الكتابين مع طولهما لما لهما من الأهمية، وذلك أنها إنما كتبا عن
وعمي تام بمجريات الأمور، ونضوج في الفكرة خصوصا لدى سليمان بن صرد
والسبب بن نخبة، وذلك أنها قد عرضا سابقا على الإمام الحسن عليه السلام تقض العهد
بعد إعلان معارضة نقضه له، وقلنا هناك إن ذلك العرض كان نابعا عن إندفاع، وأما
هنا فنجد تقييما للوضع صحيحا، ورؤية للأمور بوضوح، تنم عن نظر بعيد، وفكر
ناضج وسديد، واستفادة من التجارب الماضية، فهنا يصرح بقوله: فإن كنتم تعلمون
أنكم ناصروه ومجاهدو عدوه فاكثروا إليه، وإن خفتم الفشل والوهن فلا تغروا الرجل
في نفسه.

وهذا الكلام له أبعاده ومدلولاته، وأهمها تنبيهه على متطلبات دعوة الإمام
الحسين عليه السلام كقائد وخليفة، وهي تعني رفع يد بني أمية عن الكوفة، وبالطبع أنها
سوف تستدعي تحركا عسكريا منهم لمنعه، مما سيؤدي إلى حرب ومواجهة معهم،
فلا بد لهم من إدراك خطورة موقفهم، والعلم بنتيجة دعوتهم، فتحثاج الدعوة إلى
النصرة ومجاهدة عدوه، والدفاع عنه والموت دونه.

كما أنه إن كان ثمة تخوف أو تراجع فمن الآن. وقوله: لا تغروا الرجل في نفسه

إلفات لهم بأن تحرك الإمام الحسين عليه السلام سوف يكون مبنياً على كتابتهم إليه، وعرض نصرتهم عليه، فلا بد لهم من تقسيم وضعهم بجدة وجرأة، ومعرفة نتيجة كتابتهم بعقل وحكمة، وملاحظة حال أنفسهم، ومدى استعدادها بواقعية وصراحة، فالكتابة إلى الإمام الحسين عليه السلام ودعوته للوقوف في وجه بني أمية لها متطلباتها، وعليه فإن كان ثمة تردد، أو تخوف من الموت ومن مواجهة بني أمية، أو غير ذلك من أسباب الوهن والفشل فعليهم أن لا يكتبوا، فإن الموقف هنا أصعب وأخرج من الموقف مع أمير المؤمنين والإمام الحسن عليه السلام، وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام ليس لديه دولة أو قوة يعتمد عليها سوى قوة موقف أهل الكوفة، ودوافعهم المتعددة للتحرك ضد بني أمية، وهي الضمان للوثوق بهم كما سيأتي، وعليه فإنه وإن كان عدوهم في هذه الحال أقل قوة مما سبق، إلا أن الموقف هنا يحتاج إلى أكثر من إبداء الاستعداد، بل يحتاج إلى توطئة النفس على لقاء الله سبحانه، وتوقع حرب ضروس قد تكون طويلة، وقد تكون قصيرة، فهذا يتوقف على صدقهم في جهاد عدوهم، ونصرة ابن بنت نبيهم، فقولهم لا بل نقاتل عدوه، ونقتل أنفسنا دونه، نجد فيه إدراكاً تاماً منهم لمتطلبات المرحلة القادمة من إعلان الخلاف على بني أمية، ولما يمكن أن يحدث بل المتوقع حدوثه وهو الحرب، وقاتل بني أمية، وأما قولهم (نقتل أنفسنا دونه) فلائنه أولى بهم من أنفسهم لإمامته (صلوات الله وسلامه عليه) وهذا في الواقع توطئة النفس على لقاء الله سبحانه. كما نجد في كلا الكتابين إدراكاً لواقع تلك التجربة المرة، فيقول الأول (ثم قتل خيارها واستبقى أشرارها، وجعل مال الله دولة بين جباريها وأغنيائها) وفي الثاني أيضاً ما هو قريب من ذلك (فقد فشا فينا الجور وعمل فينا بغير كتاب الله وسنة نبيه ﷺ)، ونرجو أن يجمعنا الله بك على الحق وينفي عنا بك الظلم) وهذا واقع التجربة التي عاشها المجتمع الكوفي، فأدركوا طغيان بني أمية، وشدة خطر حكمهم، ولزوم إبعادهم والرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام. ونجد في الأول أيضاً إدراكاً لأبعاد شرط الإمام الحسن عليه السلام وهي خروج الكوفة من بيعة بني أمية فقالوا: (إنه ليس علينا إمام) فبموت معاوية خرجوا من عهد البيعة، وكذلك الثاني أيضاً إذ قالوا فيه: (فأنت أحق بهذا الأمر من يزيد وأبيه) بل نجد في الثاني ما هو أكثر، وهو لزوم القيام والتحرك

والتوجه إليهم لقيام الحجة بوجود الناصر.

وهكذا توالى الكتب على أبي عبدالله عليه السلام حتى بلغت اثني عشر ألف كتاب غير رسل القوم إليه وتوافدهم عليه حتى أصبحت كثرة الرافدين إليه ظاهرة ملفتة للأنظار كما تقدم. وعليه فقد حقق الإمام الحسن عليه السلام كل ما كان يرنو إليه في المجتمع الكوفي من الانتفاء إلى أهل البيت عليهم السلام وعدم الانصراف في بوتقة الفكر الأموي ومن تنمية بواعث النفرة من بني أمية ورجوعه إلى الجادة المستقيمة والطريقة القويمية بعد أن أدرك ذلك المجتمع خطأه في التخلي عن أهل البيت عليهم السلام وركونه إلى بني أمية. وبذلك ظهرت إيجابية النتيجة برفض بني أمية ودعوة الإمام الحسين عليه السلام.

يبقى هنا شيء واحد مهم وهو:

هل أن كتابة تلك الكتب بذلك الكم الهائل (اثنا عشر ألف كتاب) الرسل التي وفدت على الإمام الحسين عليه السلام هل كان يقصد بها الغدربه والتخلي عنه؟
أو أن أهلها كانوا صادقين في كتاباتهم تلك؟

ثم إن ما كتبه هل كان حقاً أم باطلاً كذبوا به على الإمام الحسين عليه السلام؟

وبملاحظة الكتب المتقدمة نقطع أن الكتب لم تكن بقصد الغدربه والتخلي عنه، بل كانت نتيجة لتلك التجربة الأليمة الدامية مع بني أمية، فكانت عن وعي تام بالحاجة إلى الإمام الحسين عليه السلام، وقيامه وإمامته، كما أن ما كتبه لم يكن كذباً، بل كان واقعاً عاشه أهل الكوفة، ولا نحتاج في الإجابة على ذلك إلى أكثر من ملاحظة ما تقدم فلاحظه، نعم كان من بينها كتب لبعض المنافقين الذين كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام، وكاتبوا يزيد أيضاً، فأبي الفريقين ظفر رجوا أن تكون لهم الخطوة عنده، وإن كان ذلك على حساب الدين ولكنهم الأقل.

وإن كنا لنملك دليلاً صريحاً على كتابة خصوص من كتب له ليزيد، وكونهم من أصحاب السوابق، أو من المقرين من السلطة الحاكمة، أو المجاملين لها لا ينبغي أن يكونوا وجدوا فرصة في حالة الانفلات الأمني الذي عاشته الكوفة ليقولوا الكلمة

الحق، وليعبروا عن الواقع الذي يعرفونه، وعليه فكتابتهم للإمام عليه السلام كانت من منطلق الظلم الذي خيم على الكوفة، ولعرفتهم بأحقية بالخلافة، وقرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله، وفضله على عامة المسلمين فضلا عن مثل يزيد، وهذا يؤيد ما سنذكر من كون قضية الإمام الحسين عليه السلام ودعوته مثلت حالة فكرية منصفة لدى كافة المسلمين أدركوا من خلالها أولوية الإمام الحسين عليه السلام بالخلافة فهي ليست قضية شيعية فقط.

نعم قد ورد أنه كتب بعض شيعة يزيد إليه يخبره بقدوم مسلم وقد بايعه الشيعة للحسين عليه السلام، وأن البشير بن نعيم رجل ضعيف أو يتضاعف، إلا أنه لا دليل على أن هؤلاء هم من الذين كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام.

نظريتنا

ونظريتنا هذه نعتد فيها بشكل مباشر على صلح الإمام الحسن عليه السلام وآثاره بل نذهب إلى ما هو أبعد فنقول:

إنه لا يمكن تحليل القضية الحسينية وفلسفتها بصورة تامة وصحيحة إلا على أساس القضية الحسينية ولوازمها، بل لا يمكن تعقلها دونها.

وإننا نرى أنه من الإشكالات المهمة على كل النظريات التي حاولت تحليل القضية الحسينية كافة إهمالها تأثير القضية الحسينية وصلحها على القضية الحسينية وتأثيرها بها، رغم تقارب القضيتين الزمني، واتحادهما في أمور كثيرة، فالعدو فيهما واحد، وكذا الأنصار والمكان.

وبعد ذلك نقول: إن قضية الإمام الحسين عليه السلام مرتبطة بقضية الإمام الحسن عليه السلام بشكل مباشر، ومرتبة عليها ترتب اللازم على الملزوم، وخصوصا شروط الصلح وآثارها، فهي الأساس الذي وضعه أبو محمد الحسن عليه السلام، وعليها بنى أبو عبد الله الحسين عليه السلام حركته، فيها تحقق لهذه الحركة موضوعها، كما أن القضية الحسينية حددت للقضية الحسينية زمانها، ومكانها وأنصارها وأعداءها، وانبت عليها أيضا ضرورة تحقيقها وسوف يتبين هذا الأمر جليا بعرض نظريتنا وركائزها.

وتعتمد نظريتنا على أربع مقدمات هي:

الأولى: شرط الإمام الحسن عليه السلام عود الأمر إليه، ومن بعده للإمام الحسين عليه السلام، وأن ليس لمعاوية أن يعهد به لأحد.

الثانية: نوعية نتيجة التجربة الكوفية التي لزمتم عن الصلح.

الثالثة: وقت هلاك معاوية.

الرابعة: تأثير النتيجة إيجاباً وسلباً على ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام وعدمها.

وهذه المقدمات الأربع هي الركائز التي تقوم عليها نظريتنا، وندعي أنها هي التي تحدد ضرورة أحد أمري القضية الحسينية: من ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام أو ضرورة عدمها، فهي إما أن توجب الحركة والقيام، وإما أن توجب السكوت والصبر والجلوس، ولا بد لنا من بيان أهمية تلك الأمور وملاحظتها، وبيان توقف نظريتنا عليها فنقول:

المقدمة الأولى: شرط الإمام الحسن عليه السلام بعود الأمر إليه، ومن بعده للإمام الحسين عليه السلام، وأنه ليس لمعاوية أن يعهد به لأحد.

أهمية هذا الشرط تتضح فيما ترتب عليه من نزع الصفة الرسمية عن استخلاف يزيد لدى المجتمع الإسلامي عامة، والمجتمع الكوفي خاصة، بعد أن لم تكن خلافته ذات صفة شرعية. هذا أولاً.

وثانياً: كسر قدسية البيعة التي أخذها معاوية ليزيد، فليس لأحد من المسلمين أن يعتذر بعضي البيعة ليزيد، فإن الخلافة بعد معاوية للإمام الحسين عليه السلام.

ثالثاً: الحق للإمام الحسن أو الحسين عليه السلام في الأمر في نظر كل المسلمين حتى من لم يعتقد إمامتهما لوجوب الرفاء بالعهود.

وهذه نقطة مهمة إذ تجعل موضوعية لكتب من لا يعتقد إمامتهما، بالإضافة إلى ما سنبينه فيما بعد من اللوازم لهذا الشرط.

وقد تقدم أمور أخرى تستفاد من هذا الشرط أيضاً منها أن شرط الإمام الحسن عليه السلام بعود الأمر إليه بعد هلاك معاوية لا أثر له عملياً من جهة معاوية، فالإمام عليه السلام

لا ينتظر منه أن يتم له عهدا أو أن يفي له بوعود. هذا أولا.

وثانيا: أن إرجاع الأمر يحتاج إلى أنصار بعد القطع بعدم وفاء معاوية.

وثالثا: أن الأنصار المتوقعين هم تحت حكم بني أمية.

ورابعا: أن حكم بني أمية لهم ينتهي بموجب الصلح عند هلاك معاوية.

خامسا: أن خروجهم من حكم بني أمية سوف يحدد موقفهم تجاه الإمام الحسين عليه السلام وبني أمية.

وهذه الأمور واضحة، والأخير منها هو الذي سوف يحدد نوعية النتيجة إيجابا وسلبا، ويتوقف عليه أيضا تحديد موقف الإمام الحسين عليه السلام وضرورة حركته تجاه الكوفة وعدمها.

أما المقدمة الثانية: نوعية نتيجة التجربة الكوفية التي لزمتم عن الصلح، فقد تقدم البحث حولها، وتوصلنا فيه إلى عدة أمور ملخصها:
أولا: أن النتيجة قد ظهرت مبكرا.

وثانيا: أنها كانت إيجابية كما كان متوقعا لها، فقد رفض أهل الكوفة بني أمية ونفروا منهم بل نعموا عليهم.

وثالثا: أنها كانت عن نفوج فكري، ووعي اجتماعي، وإدراك تام للحاجة الضرورية في الرجوع إلى آل محمد عليهم السلام، فلم تكن وليدة الساعة، أو ردة فعل، بل كانت نتيجة تجربة دامت قرابة عشرين سنة.

ورابعا: أنهم كانوا الإمام الحسين عليه السلام ودعوه لقيادتهم.

خامسا: أن أهل الكوفة - ومع ظهور النتيجة مبكرا، وإرجاء الإمام عليه السلام بيان رأيه حتى هلاك معاوية - فقد تمسكوا بها وأصروا عليها فترة طويلة.

سادسا: إدراك أهل الكوفة لمتطلبات حركتهم، ودعوتهم الإمام الحسين عليه السلام وما سيلزم من رفض بني أمية.

سابعاً: أن تلك الفترة الزمنية الطويلة كفيلة باختبار صدق النوايا، وكشف

حقيقتها وإبراز وإظهار أي تردد أو توقف وتراجع.

ثامنا: أن تلك النتيجة كانت صادقة، ولم يكن الهدف منها الغدر.

تاسعا: تأثير التجربة ونوعيتها على فكر أهل الكوفة ونفوسهم وأهدافهم وانعكاسه على النتيجة وتقييم وضع المجتمع الكوفي.

هذه الأمور تقريبا خلاصة بحثنا المتقدم (نتيجة التجربة) وحيث إن لها أثرا مهماً في وضوح نظريتنا، وحل أهم المشكلات التي واجهت النظريات الأخرى، ولم تستطع حلها وتجاوزها لخصائها في هذه النقاط.

و أهمية تلك الأمور تتضح فيما يلي:

أولاً: في انعكاسها بشكل مباشر على النصائح والتحذيرات، وتأثيرها فيها بشكل يغيرها تماماً لمن التفت إليها والتفت إلى دواعي ميول أهل الكوفة إلى معاوية، ولمن لاحظ التجربة ونتيجتها وسوف نوضح هذا الأمر في البحث اللاحق (نظريتنا وعقبة النصائح).

وثانياً: أن إيجابيتها تحقق موضوعاً للمقدمة الأولى.

وثالثاً: تحدد موقف الإمام الحسين عليه السلام وما ينبغي عليه فعله وهذا ما سنبيته في البحث عن المقدمة الرابعة.

المقدمة الثالثة: وقت هلاك معاوية.

واستفدنا هذا المقدمة وأهميتها من شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية أن لا يعهد بالأمر من بعده إلى أحد. وبهذا يكون الإمام الحسن عليه السلام قد قيد الصلح و السكوت عن حقه بمقدار حياة معاوية، وبنهايتها يكون قد وفى لمعاوية بعهده، وإن كان من طرف واحد، وهذه ترد على من اعتقد أن الصلح لا أمد ولا وقت.

وعليه ففي ذلك الوقت يفترض عود الأمر للإمام الحسين عليه السلام، وفيه أيضاً تخرج الكوفة من الحكم الأموي، ولهذا كان لذلك الوقت أهميته الخاصة وخطورته الكبيرة في قضية الإمام الحسين عليه السلام، وخصوصاً بعد تعليقه بيان رأيه في القيام بالأمر وعدمه على هلاك معاوية، أضف إلى ذلك أنه في ذلك الوقت إذا كانت النتيجة إيجابية

يصبح شرط الإمام الحسن عليه السلام (أن يكون الأمر إلخ) فاعلا، وعود الأمر المفترض يكون له موضوعيته ويصبح فعليا وواقعا، وتكون حركة الإمام الحسين عليه السلام على أساس التصدي للخلافة والأمر، وهذا يبين الوجه في دعوة الإمام الحسين عليه السلام الناس إلى نصرته، وإرساله مسلم وأخذ البيعة له، وعليه فهذه الأمور تنضح أهمية وخطورة وقت هلاك معاوية. وقد تقدم في البحث عن آثار الصلح المقصودة أن شرط الإمام الحسن عليه السلام له آثار مهمة، وأهم ما يرتبط منها بتحديد وقت هلاك معاوية ويترتب عليه:

الأول: أن الإمام الحسن عليه السلام بعد هلاك معاوية هو الخليفة والأمر له إن كان حيا، وإلا فإخوه الإمام الحسين عليه السلام.

ثانيا: أن خلافته في ذلك الوقت لا تحتاج إلى مبايعة جديدة أو إلى شورى أو غير ذلك، بل رجوع الأمر إليه عند هلاك معاوية بنفس أحقيته السابقة على الصلح، وبالوصية وبهذا الشرط.

وعلى ذلك يكون المجتمع الإسلامي كافة، والكوفي خاصة ملزماً بعد معاوية بطاعة الحسين عليه السلام، فلا يجوز لأحد أن يتخلف عن طاعتها.

ثالثا: أن للحسين عليه السلام التصدي عمليا لأمر الخلافة بعد هلاك معاوية، ولهما المطالبة بحقوقها والدفاع عنه إذا وجدا أنصارا وأعوانا.

رابعا: أن الحسين عليه السلام غير ملزمين بأي بيعة أو عهد يعهد به معاوية لأحد بعده.

خامسا: بهلاك معاوية يخرجان عن أي عهد ترتب على الصلح.

سادسا: أن شرط الإمام الحسن عليه السلام قد حدد نهاية الحكم الأموي بهلاك معاوية.

وهذا الأثر له أهميته الكبرى في قضية الإمام الحسين عليه السلام، فلا يكون قيامه ضد دولة، أو حكومة، فقد انتهت الحكومة الأموية بموت معاوية، وأصبح هو صاحب

الأمر، وهذا ترتيب مهم من الإمام الحسن لقيام الإمام الحسين عليه السلام، وبهذا يرد على كل من ادعى شرعية خلافة يزيد، أو أن الإمام الحسين عليه السلام قد خرج على خليفة سواء عادلا كان أم فاسقا، وذلك أن الإمام الحسين عليه السلام يموت معاوية يكون هو الخليفة قانونا، كما أنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله شرعا، فيكون قيامه قياما بحقه لا خروجا على خليفة زمانه، فليس هناك خليفة غيره، وبهذا امتازت قضية الإمام الحسين عليه السلام عن كل الثورات والحركات. وكل ذلك بسبب شروط الإمام الحسن عليه السلام.

سابعاً: تحديد موعد الحركة بين المجتمع والقيادة بهلاك معاوية.

ثامناً: إذا قام المجتمع في ذلك الوقت بوظيفته، وجب على الحسين عليه السلام القيام بوظيفتها.

هذه هي أهم الأمور اللازمة لذلك الشرط عند وقت هلاك معاوية من جهة الإمامين الحسين عليه السلام.

وحيث إن عود الأمر معلق على هلاك معاوية فالصلح معلق عليه، ومن المهم التنبيه على أن ذلك ينعكس مباشرة على التجربة فيقيدها، ويمدد أمدّها، وبهذا تكون التجربة الكوفية أيضاً ليست مطلقة الوقت، بل هي مؤقتة بهلاك معاوية، فلا بد من استمرار التجربة إلى حين انتهاء وقتها، وملاحظة نتائجها، وكما تقدم أن الإمام الحسين عليه السلام أرجأ إعلان رأيه لأهل الكوفة إلى وقت هلاك معاوية، فهذا أيضاً يعطي ذلك الوقت بُعداً آخر وأهمية أخرى، فالكل ينتظر هلاك معاوية ليعرف رأيه عليه السلام، وعليه فبعد هلاكه لا بد للإمام الحسين عليه السلام من إعلان رأيه، وإظهار موقفه لمن ينتظره، بل يصبح إعلان رأيه ضرورياً من جهتين: الأولى من جهة الصلح وشرطه. والثانية من جهة وعده لمن كاتبه في حياة معاوية، حيث قال في بعض كتبه:

(وأخفوا الشخص، والتمسوا الهدى مادام ابن هند حياً، فإن يحدث به حدث وأنا حي يأتيكم رأيي إن شاء الله) (١).

من كل تلك الأمور تتجلى لنا أهمية وخطورة وقت هلاك معاوية، ومن

الواضح جدا توقف كل تلك الأمور على نوعية النتيجة.

المقدمة الرابعة: وهي تأثير النتيجة إيجابا وسلبا على ضرورة حركة الإمام عليه السلام وعدمها.

ولعله اتضح لنا عما تقدم بنحو إجمالي تأثير نتيجة التجربة على الموقف الحسيني وليبيان هذا الأمر نقول:

إن أهل الكوفة وبسوء اختيارهم دخلوا تحت الحكم الأموي، فإذا انتهى وقت التجربة بهلاك معاوية، وخرجوا منها بصورة سيئة عن بني أمية، تدعوهم للانتقام منهم، وليس فقط بغضهم بل النفرة منهم والوقوف في وجههم، وعزلهم وقطع أيديهم، ودعوا الإمام الحسين عليه السلام كانت النتيجة إيجابية، وتحقق بذلك موضوع شرط الإمام الحسن عليه السلام (أن يكون الأمر للحسن عليه السلام من بعده [معاوية] فإن حدث به حادث فلاخيه الحسين عليه السلام، وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد) إذ قلنا سابقا إن فاعلية هذا الشرط لا تعتمد على وفاء الحكومة الأموية بعهودها ومواثيقها، بل تعتمد بشكل مباشر على وجود الناصر العارف بأحقية أهل البيت عليهم السلام، وإيجابية التجربة هي عبارة أخرى عن وجود الناصر، فتكون لأنار الصلح المقصودة فاعليتها، وحقيقة عود الأمر هو قيام الإمام عليه السلام بأمر الخلافة، ومن الواضح جدا أنه لا أثر للقيام بالأمر دون ناصر، والخلاصة أن القيام بالأمر يتوقف على خروج المجتمع الكوفي من تجربته ناقما على بني أمية، وعلى وقوفه إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام، فيطلب به حقا ويدفع باطلا، ويقيم سنة ويميت بدعة، وبالترام المجتمع بخلافته، وترتيبه الأثر عليها، واعطائه البيعة، يتحقق عود الأمر إلى الإمام الحسين عليه السلام رسميا، إلى جانب ثبوته له شرعا وعقلا، فيكون الخليفة على الأمة الإسلامية، وليس على الكوفة فقط. هذا أولا.

وثانيا: إن المجتمع الكوفي ليس في عنقه بيعة لبني أمية بموجب ذلك الشرط وقولهم (إنه ليس علينا إمام) دليل التزامهم بذلك، وهذا أمر مهم جدا في حركتهم مع الإمام الحسين عليه السلام ربه لهم شرط الإمام الحسن عليه السلام، أن يكونوا حين يؤيرون إلى رشدهم ويرجعون إلى إمامهم، ويقفون إلى جانبه، ويطالبون بحقه وحققهم ليس في

عنقهم بيعة لأحد، وقد أدركوا ذلك البعد للشرط.

وثالثاً: أنه لدى المجتمع الكوفي كل دواعي الوقوف في وجه بني أمية، فهو الموتر منهم، والناقم عليهم.

رابعاً: أنه وجه الدعوة إلى الإمام الحسين عليه السلام لقيادته بقوله (فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق) وغيرها من الكتب والرسل.

خامساً: قيام الحجة عليه بوجود الناصر المجرب نتيجة تأييده الباغي والوثوق بالغادر والطاغي، والتخلي عن الحق وأهله، التادم على سوء فعله واختياره المنقطع أمله من بني أمية، والموتر منهم والناقم عليهم، فلا بد من الحركة الحسينية، بل تكون ضرورية، فهي مقتضى شرط الإمام الحسن عليه السلام، فلا معنى لرجوع الأمر إلا القيام به إذا وجد أنصاراً، أو رجع أهل الكوفة إليها، وعرفوا خطأهم بتخليهم عن أهل البيت عليهم السلام، فنقوم بذلك الحجة عليه والعذر لهم وقد قال لابن عباس في جوابه:

(وهذه كتب أهل الكوفة ورسلمهم، وقد وجبت علي إجابتهم، وقام لهم العذر عند الله سبحانه)^(١).

قد تقدم منا عدم قبول نظرية إقامة الحجة في تفسير خروج الإمام الحسين عليه السلام ومعارضتها بأن الإمام الحسين عليه السلام له الحجة البالغة إذا لم يستجيب لهم، فقد قتلوا أمير المؤمنين عليه السلام، وغدروا بأبي عمده و طعنوه، والمؤمن لا يلسع من جحر مرتين، فكيف يقول الإمام الحسين عليه السلام هنا قد وجبت علي إجابتهم، وقام لهم العذر عند الله سبحانه؟

والجواب بناء على نظريتنا واضح وسوف نبينه في البحث اللاحق إن شاء الله، ونتعجل هنا ذكر الخلاصة فنقول: حيث إن أهل الكوفة دخلوا تلك التجربة مع بني أمية، فذاقوا وبال أمرهم، وحصدوا نتيجة سوء اختيارهم، فندموا وأسفوا وعرفوا خطأهم، وأدركوا تقصيرهم، ورجعوا إلى الإمام الحسين عليه السلام وجبت عليه إجابتهم وقام لهم العذر، ونؤكد هنا أن قيام العذر لهم ليس لمجرد دعوتهم بل لدخولهم تلك

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٥٧.

التجربة، وخروجهم منها بتلك النتيجة الإيجابية، وعليه فإيجابية النتيجة تقتضي كل تلك الأمور، وهي تعين قيام الإمام عليه السلام بالأمر، بل يكون قيامه ضروري لمكان شرط الإمام الحسن عليه السلام، وبملاحظة لوازمه وماتقدم منا في دراسة الشروط وأهداف الإمام الحسن عليه السلام من وضعها تتضح ضرورة القيام أكثر. هذا كله إذا كانت النتيجة إيجابية.

وأما إذا خرج المجتمع الكوفي من تجربته بصورة حسنة عن بني أمية وحكمهم فمن الطبيعي أنهم لن يدعوا الإمام الحسين عليه السلام فضلا عن أن يعدوه بالوقوف إلى جانبه، أو يضمّنوا نصره والدفاع عنه لو تحرك، وواضح أنه لا موجب للحركة مع عدم الناصر، كما أنه لا أثر لعود الأمر وخلافته الرسمية، دون ناصر لها، ومدافع عنها، فلا بد أن يصبر كما صبر أبوه أمير المؤمنين عليه السلام، ويسكت كما سكت أخوه أبو محمد عليه السلام من قبله، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحتاجان إلى أنصار، والسير بسيرة رسول الله وسيرة أمير المؤمنين صلوات الله عليهما وأهلها يحتاج إلى رجال، فإذا لم توجد أو وجدت ثم انقلبت لم يجب عليه الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تقدم أنه لا موضوع للشهادة، كما تقدم أن حياته للدين أهم وأعظم من شهادته ولذلك لم نقبل احتمال السيد الخوئي قدس سره واستدلنا على ذلك بما ورد من طلب الإمام الحسين عليه السلام من جيش يزيد أن يدعه يرجع من حيث أتى، أو يتوجه إلى ثغر من ثغور المسلمين، فيسكت عن حقه، ويصبر عن أمره، إذ انقلب على رأسه الناصر، ونكث بيعته الحاضر، فارتفع وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل لو تحرك مع عدم الناصر لكان إلقاء بنفسه إلى التهلكة فالصبر ضروري.

وبهذا يتضح أن المقدمة الرابعة وهي: تأثير النتيجة إيجابا وسلبا على فاعلية شرط الإمام الحسن عليه السلام وفعليته، وعلى ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام وعدمها، صحيح وتام.

وأما حديث أنه بشرط الإمام الحسن عليه السلام يعود الأمر بموجه للإمام الحسين عليه السلام فله المطالبة به، والدفاع عنه مطلقا لأنه حقه.

فهذا أمر صحيح في نفسه فإن الخلافة له ومن حقه المطالبة بها، والدفاع عنها، إلا أنه إذا لم تكن هناك تلك التجربة فإنه لن يستطيع أن يعتمد على دعوة الكوفة، وكذا

إذا لم تكن نتيجة التجربة إيجابية فلن يكون هناك دعوة من الكوفة، ولن يكون هناك أنصار يتحرك بهم ويعتمد عليهم، فيطالب بحقه أو يدافع عنه فهو بين أمرين إما أن يصل ويد جذاء، أو يصبر على طخية عمياء. هذا أولا.

وثانيا: إن هذا الحق قد كان ثابتا لأخيه عليه السلام من قبل كما كان ثابتا لأمر المؤمنين عليهم السلام وحيث لم يجدا أنصارا صبرا، وله فيهما قدوة حسنة، وعليه فلا معنى للخروج للمطالبة بحق دون ناصر.

ثالثا: أن الإمام الحسين عليه السلام قد صرح في أكثر من موقف بأنه بنى خروجه على كتابة الكوفة ودعوتها، وقد صرح في كتاب مسلم لهم بانتظاره نتيجة تقييم مسلم لصدق كتبهم وما جاءت به رسلهم، فقد كتب لهم:

(فإن كتب إلي بأنه قد اجتمع رأي ذوي الحجى منكم على مثل ما قدمت علي به رسلكم، وقرأت في كتبكم فإنني أقدم وشيكا إن شاء الله)^(١).

وكذا قوله عليه السلام لمسلم:

(فإن رأيتم مجتمعين على بيعتي فعجل علي بالخبر حتى أعمل على حساب ذلك)^(٢).

وقوله في خطبته على الحر وأصحابه:

(أيها الناس إني لم آتكم حتى أتتني كتبكم، وقدمت علي رسلكم، أن أقدم علينا فليس علينا إمام... إلى أن قال: فإن كنتم لمقدمي كارهين انصرفت عنكم إلى المكان الذي جئت منه إليكم)^(٣).

ومثله جوابه المتقدم لابن عباس، أضاف إلى ذلك إثباتنا لدعوانا المتقدمة اعتقاد

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٣٥.

(٢) مقتل آل بحر العلوم ص ٢١٦.

(٣) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٧٦.

الإمام الحسين عليه السلام على نتيجة التجربة، وأيضاً ما يأتي في الجواب عن عقبة النصائح من إثبات اعتماد الإمام الحسين عليه السلام على تجربة الكوفة ونتيجتها، نكل ذلك يثبت اعتماد الإمام الحسين عليه السلام في خروجه على تجربة الكوفة ونتيجتها.

نعم يبرز إشكال عقبة الناصحين والمحذرين، وسوف نعرض له فيما بعد بشكل مفصل في بحث (نظريتنا وعقبة النصائح) وإن كان قد ظهر جوابه من مجمل ما تقدم.

بعد اتضاح تلك المقدمات نقول حيث إن النتيجة كما تقدم كانت إيجابية، كما هو متوقع لها - إذ فرض المجتمع الكوفي بني أمية، ونقم عليهم، ودعا الإمام الحسين عليه السلام - برزت هنا فاعلية شرط الإمام الحسن عليه السلام وبهلاك معاوية تحققت فعلية فالإمام الحسين عليه السلام خليفة شرعاً بموجب النص عليه من الرسول صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام والآن أصبح صاحب الأمر رسمياً وقانوناً بموجب صلح الإمام الحسن عليه السلام وشرطه، ولا بيعة لبني أمية في عنقه، إذ بهلاك معاوية ينتهي الحكم الأموي بموجب شرط الإمام الحسن عليه السلام، وهلاك معاوية هو وقت إعلان الإمام الحسين عليه السلام رأيه، كما وعد أهل الكوفة بذلك (فإن يحدث به [ابن هند] حادث بأنكم رأيي إن شاء الله)، وهو أيضاً موعد الحركة، والقيام ضد بني أمية من المجتمع الكوفي والإمام الحسين عليه السلام، وقد تقدم ذكر الآثار لهذا الشرط بشكل مفصل.

وعليه فحيث وجد الإمام الحسين عليه السلام أنصاراً لا بيعة في عنقهم أيضاً لبني أمية متورين من عدوه وعدوهم، ناقلين عليهم - ونؤكد على أنهم متورون من بني أمية ناقلون عليهم، منقطع أملهم منهم، ويستضح ما لهذه الصفات من الأثر في الإجابة عن النصائح والتحذيرات - وجب عليه إجابتهم، والخروج إليهم والقيام بهم، وعليه تكون حركته - بسبب إيجابية نتيجة التجربة عند هلاك معاوية - ضرورة. فتكون نظريتنا بشكل مختصر وبصيغة رياضية في شكل معادلة:

[شرط الإمام الحسن عليه السلام + إيجابية التجربة = ضرورة قيام الإمام الحسين عليه السلام]

شرط الإمام الحسن عليه السلام = عود الأمر إلى الإمام الحسين عليه السلام

إيجابية التجربة = رفض المجتمع المسلم لحكم بني أمية
 وحيث إن عود الأمر ورفض المجتمع حكم بني أمية مقيدان بوقت هلاك
 معاوية فيكون لدينا:

(شرط الإمام الحسن + رفض المجتمع لحكم بني أمية) × ظرف هلاك معاوية.
 وحيث إن فاعلية كل ذلك وفعليته مرتبط بوقت هلاك معاوية فتحصل لنا
 معادلة كالتالي:

[شرط الإمام الحسن عليه السلام + إيجابية التجربة] × ظرف هلاك معاوية ×
 [ظرف هلاك معاوية] = ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام

فحيث إن شرط الإمام الحسن عليه السلام = عود الأمر إلى الإمام الحسين عليه السلام
 عود الأمر للإمام الحسين عليه السلام × ظرف هلاك معاوية = خلافة الإمام الفعالية
 وحيث إن (إيجابية التجربة = رفض المجتمع لحكم بني أمية)
 رفض المجتمع لبني أمية × ظرف هلاك معاوية = وجود الناصر
 وبالتعويض تكون المعادلة كالتالي:

(خلافة الإمام الحسين + وجود الناصر) × ظرف هلاك معاوية = ضرورة
 القيام بالأمر وقيادة المجتمع.

ولو كانت نتيجة التجربة سلبية لكانت النتيجة ضرورة عدم الحركة:
 وذلك أن سلبية نتيجة التجربة = رضا المجتمع المسلم بحكم بني أمية
 ومن الواضح أنه متى ما رضي المجتمع بالحكم الأموي فلن يدعو الإمام عليه السلام
 ولن يكون هناك أنصار عند هلاك معاوية:

رضا المجتمع بحكم بني أمية × ظرف هلاك معاوية = عدم وجود الناصر.
 [شرط الإمام الحسن عليه السلام + سلبية التجربة × ظرف هلاك معاوية] × [ظرف
 هلاك معاوية] = ضرورة عدم حركة الإمام الحسين
 وبالتعويض تكون المعادلة لدينا كالتالي:

(خلافة الإمام الحسين + عدم وجود الناصر) × ظرف هلاك معاوية = ضرورة الصبر والسكوت عن حقه وعدم القيام.

إذ من الواضح أنه بموت معاوية يعود الأمر للإمام الحسين عليه السلام فيكون هو الخليفة، وسلبية النتيجة تعني رضا المجتمع الكوفي ببني أمية، ومن البديهي أنه متى ما رضي المجتمع بذلك الحكم فلن يدع الإمام الحسين عليه السلام، ولن يبايعه فضلا عن أن ينصره أو يقف إلى جانبه، ومع هذا فلن يكون لعود الخلافة أي فاعلية وأثر وعليه فلا بد أن يصبر ويسكت، وعليه فتكون عدم حركة الإمام الحسين عليه السلام ضرورة، وحيث إن النتيجة كانت إيجابية فتعني نتيجة الفرض الأول وهي ضرورة القيام والحركة تجاه الكوفة.

والخلاصة لكل ما تقدم أن قيام الإمام الحسين عليه السلام وخروجه مترتب على صلح الإمام الحسن عليه السلام، وعلى نوعية التجربة الكوفية، ونتيجتها التي حققت موضوعا لشرط الإمام الحسن عليه السلام، عود الأمر إلى أخيه الحسين عليه السلام، وعلى هذا فخرج الإمام الحسين عليه السلام ليس لإقامة الحجة، أو الاستشهاد أو غيرها من الأمور التي ذكرتها النظريات المتقدمة، والتي اتضح بطلانها خصوصا بعد عرض نظريتنا، والتدليل عليها، وأعتقد بذلك أنه قد اتضح صحة وواقعية تلك المقولة: أن كربلاء حسنة قبل أن تكون حسينة) وإن كان الأصح في نظرنا أن قضية الإمام الحسين عليه السلام حسنة المبتداء حسينة المنتهى ولذلك أسميناها (تمهيد الحسن وقيام الحسين)^(١).

وأما إشكال النصائح والتحذيرات (أن المؤمن لا يلسع من جحر مرتين) فإن الجواب عليه بناء على نظريتنا هذه سهل وذلك بعد تسليمنا بصحة تلك النصائح والتحذيرات.

ولكن نقول: إن صحتها إلى ما قبل التجربة وظهور نتائجها، وقد ذكرنا ذلك في بحث التجربة الصعبة بشكل مجمل ونعرض له في البحث الآتي بنحو مفصل.

(١) ونشكر الله سبحانه أن وقفنا لبيان اعتماد حركة الإمام الحسين عليه السلام وتوقفها على صلح وشروط الإمام أبي محمد المجتبي صلوات الله وسلامه عليه وهذا مما لم نجهده في بحث حول القضية الحسينية وهو مما لم يسبقنا إليه باحث وصل الله على محمد وآله أولا وآخر.

نظريتنا وعقبة النصائح

كانت النصائح التي وجهت إلى الإمام الحسين عليه السلام أهم العقبات التي واجهت النظريات التي حاولت تحليل الموقف والحركة الحسينية، ولم تستطع أكثرها أن تتجاوزها، ولذلك قلنا إنها بنيت كلها على أساس التحليل الغيبي.

وحيث إننا أثبتنا صدق النصائح والتحذيرات وصحتها فلا يمكن اتهامها أو تجاهلها عند تحليل القضية الحسينية.

ولأجل ذلك فلا بد لنظريتنا أن تواجه تلك العقبة، وتتجاوزها وإلا فلن نستطيع أن نعتبرها النظرية الصحيحة لتحليل القضية الحسينية.

وقد أجبنا عن تلك النصائح بشكل مختصر.

قلنا: إنها صحيحة ولكن إلى ما قبل ظهور نتيجة التجربة الكوفية، أما وقد دخل المجتمع الكوفي تلك التجربة، وأسفرت التجربة عن نتائجها الإيجابية فلا يمكن الحكم على ذلك المجتمع بما سبق، بل إن أولئك الناصحين والمحذرين لو انفتوا إلى التجربة الكوفية ونتيجتها لأوجبوا الخروج على الإمام الحسين عليه السلام.

وتوضيح ذلك:

قلنا: إنه لا فعالية لشرط الإمام الحسن عليه السلام (عود الأمر إليه) دون الناصر،

وأيضاً إن وجود الناصر يتوقف على نتيجة التجربة.

ولأجل ذلك قلنا إن نتيجة التجربة هي التي تحدد ضرورة حركة الإمام الحسين عليه السلام وعدمها، فإذا خرج المجتمع الكوفي راضياً عن بني أمية فلن تكون هناك حركة من قبل الإمام الحسين عليه السلام وذلك لعدم وجود الناصر، فلا أثر لعود الأمر إليه بدون الناصر، ولا أثر لطلب حقه دون وجود الناصر، وأما إذا كانت النتيجة الرفض لبني أمية فالحركة ضرورة.

فالنقطة المهمة هي التجربة الكوفية ونوعيتها وما سبقها من صلح، فإن المجتمع الكوفي أقحم نفسه في تلك التجربة طمعاً في دنيا بني أمية، وتفضيلهم في العطاء، وليس طمعاً في دين معاوية أو ورعه وعدله، كما أنه ليس جهلاً منه بشخصيته ودهائه وغدره، أو غفلة عن تعديه وبغيه، بل طمعاً في أماله والوجاهة لديه، وظن السلامة معه وتحت حكمه، لذلك تخاذل أهل الكوفة عن الإمام الحسن عليه السلام، ولكن ما إن دخل تحت حكم بني أمية حتى سلط معاوية عليه زيادا، فسامهم سوء العذاب فقتل المسلمين وأسمل أعينهم، وتتبع المؤمنين وقطع أيديهم وأرجلهم، وصلبهم على جذوع النخل، كما أمر معاوية بقتل كل من كان على دين علي، ودين علي هو دين ابن عمه محمد عليه السلام، فقتل على الظنة وأخذ بالتهمة، وغير ذلك من العظائم والطامات التي أحصاها عليه الإمام الحسين عليه السلام في كتابه إليه.

والمهم أن الأمور سارت بخلاف ما كان يأمل أهل الكوفة في معاوية، فقد استغاثوا من جوره، وفروا من ظلمه، ونقموا عليه، وانقطع أملهم مما في يديه، ففرعوا إلى الحسن عليه السلام، واستغاثوا بالحسين عليه السلام واستصرخوه، وعرضوا نصرتهم عليهما والوقوف إلى جانبهما، وكل تلك الفترة وما جرى فيها كانت تحت نظر الإمامين الحسين عليه السلام فقد كانا مراقبين لكل صغيرة وكبيرة من أفعال بني أمية، وكما تقدم فإن كتاب الإمام الحسين عليه السلام لمعاوية - المتضمن لأكثر انتهاكات بني أمية للإسلام والمسلمين، ولأخطر تعدياتهم وأفظعها - دليل على ذلك. وعليه فتكون استغاثتهم صحيحة، واستصراخهم واقع وحقيقة نتج عن ظلم ومعاونة، والحسن عليه السلام عالمان بأدق تفاصيل تلك الفترة وملابساتها، مراقبان لكل ما جرى فيها، وعليه فيجب

تصديق استصراخهم، ولا بد من إغاثتهم وإقاذهم، فقد رأوا نتيجة غدرهم ورجعوا إلى رشدهم، فلا يمكن تركهم لسابق تقصيرهم، فقد انقطع من بني أمية أملهم.

بل نقول أكثر من ذلك فإن الإمام الحسن عليه السلام لم يضع الشروط إلا لإعادتهم إلى صوابهم، وإقناعهم بخطئهم، فلا يمكن أن لا يثق بهم إذا ندموا، ولا يجوز أن يردهم إذا رجعوا، وخصوصا إذا علمنا أن أسفهم بعد طول بلاء، وندمهم بعد شدة وعناء، ولإجل توضيح هذا الأمر نحتاج إلى التذكير ببعض ما أسلفناه في بحوثنا التمهيدية لنظريتنا، في بحث (عودة إلى شروط الإمام الحسن عليه السلام) فنقول: قلنا سابقاً إن الإمام الحسن عليه السلام في وضعه للشروط على معاوية لاحظ أموراً مهمة، أهمها الحفاظ على انتهاء المجتمع الكوفي إلى الخلافة الإسلامية الحقيقية، ومنع انصهاره في بوتقة الفكر الأموي رغم حكمه له وجريه خلفه، وطمعه فيه وأمله به، وذكرنا أيضاً أن الإمام عليه السلام قد وضع لتحقيق ذلك شروطاً للمجتمع الكوفي على معاوية، وكان هذا الأمر من أهم ما عَمَّقَ انتهاء المجتمع الكوفي إلى الإمام الحسن عليه السلام، فقد جعله طرفاً في الصلح إلى جانبه، ينتظر وفاء معاوية بشروطه، وبهذا يكون الإمام عليه السلام قد أعاد المجتمع الكوفي إلى خندقه رغم تحاذله عنه هذا أولاً.

والأمر الثاني الذي لاحظته الإمام الحسن عليه السلام في وضعه للشروط، هو افتناع المجتمع الكوفي بخطئه، وتبئته للرجوع إلى قيادته، وذكرنا أيضاً هناك أن الإمام عليه السلام اعتمد لذلك ثلاث ركائز كانت الأولى: أسباب ركون أصحابه إلى عدوه.

الثانية: واقع عدوه وخلفيته الثقافية وأساسها وركائز فكرها.

الثالثة: تجربة الكوفة مع أمير المؤمنين عليه السلام والتي لن يسير عليها عدوه.

وقلنا أيضاً إن تعارض الركيزتين الأولى والثانية كفيل باقناع المجتمع الكوفي بخطئه، وإن الإمام الحسن عليه السلام بوضعه تلك الشروط يتقن من تحقق ذلك التعارض، وأن الضامن لتحقيقه هو شخصية عدوه العدوانية، وخلفيتها الثقافية القائمة على أساس الحقد والحسد والبغى والغدر، والنتيجة الحتمية لذلك التعارض هو نفرة المجتمع من معاوية وندمه على التفريط في نهج أمير المؤمنين عليه السلام، وأسفه على التخلي عن الحسن والحسين عليهما السلام وإدراكه خطئه وسعيه لإصلاح وضعه.

والخلاصة هنا أن كل ذلك كان أساس الصلح وشروطه، والغاية منه هو اقتناع المجتمع الكوفي، وإرجاعه إلى الطريق الصحيح، ومن الواضح أنه متى ما رجع وأدرك خطأه فإن صدر الإمام عليه السلام الرحب يسعه، وحلمه وعفوه يشملها، ونوعية تجربته مع عدوه كفييلة بتغييره وقطع أمله منه وعدم تفكيره في الرجوع إليه أو الوثوق به.

وفعلًا اقتنع المجتمع الكوفي بخطئه في طمعه وثقته بوعده الغادر، وتحليه عن قتال الباغي، وتفريطه في آل محمد عليهم السلام، فرجع إلى الحسن عليه السلام وكاتب الحسين عليه السلام، وهذا ما كان يهدف إليه الإمام الحسن عليه السلام من شروطه، أن يقتنع أهل الكوفة بأن بني أمية لن يفوا لهم بشيء، فينقطع أملهم فيهم، فيرجعوا إليه فيحققوا هم شرطه عود الأمر إليه، لا أنه كان ينتظر من معاوية أن يفني له به، أو أن يتضح لأهل الكوفة ما كانوا يجهلون من واقع معاوية، غدره ومكره وخداعه ودهائه، فهم عالمون بكل ذلك، بل لم يطمعوا فيه إلا لعدم تسريته في العطاء، وعدم انصافه في القضاء، وعليه فإن ما تبين لهم من تجربتهم هو أن ليس وراء الطمع في وفاء الغادر والطاغي إلا البلاء والألم، وليس في اتباع المخادع والباغي إلا العناء والندم.

بعد أن اتضح ذلك نقول إن تلك التقييمات كلها كانت عندما كان المجتمع الكوفي طامعاً في بني أمية، قبل أن يحكمهم في أنفسهم وأمواله وأعراضه، أما الآن وقد جربهم، فعلم أن لا دنيا ولا دين وراء بني أمية، وأصبح موتوراً منهم، فصاروا أعداءه، وأصبح ذلك المجتمع ناقماً عليهم، وداعياً لقتالهم والوقوف ضدهم، وداعياً الإمام الحسين عليه السلام للنهوض به، (فهنا لا بد لكل عاقل أن يعتقد بأنهم قد تغيروا وخصوصاً بعد أن تجرعوا نتائج سوء اختيارهم) نعم لا بد لنا أن نصدق كل تلك الاستصراخات والدعوات التي وجهت للإمام الحسين عليه السلام، فما كتبوه له من ظهور الظلم والجور فيهم، والاستئثار بالفيء، والقتل على الفلنة والتهمة، وغير ذلك كلها أمور صحيحة، وأنهم فعلاً عايشوها، وحقا إنهم أصبحوا بذلك موتورين من بني أمية، ومظلومين وخائفين مشردين، لا أمل لهم فيهم، فهذا كله لا كذب فيه ولا خداع، فهي الحقيقة المرة التي عاشها المجتمع الإسلامي عامة، والكوفي خاصة في ظل حكم بني أمية، فاثرت فيه وفرضت عليه إعادة حساباته في ارتباطاته الإدارية،

وانتماءاته الفكرية، فيفترض أن تلك الحياة مع الظالمين غيرته.

وبذلك يمكن للإمام الحسين عليه السلام أن يجيب الناصحين، بأن تلك النصائح صحيحة، ولكن قبل أن يدخل المجتمع الكوفي تلك التجربة الدامية، وقبل أن يكون موتوراً من الأمويين، أما الآن وقد جريهم فلم يبق له فيهم أمل ولا مطمع، فلا ينبغي الحكم عليهم بما سبق، بل ينبغي تصديق دعواهم.

نعم ينبغي تصديقهم لأنهم توصلوا إلى ما ينبغي أن يتوصل إليه كل طامع في شخص سلم إليه أمره، فلم يجد منه ما يطمع فيه، بل وجد منه الغدر والبلاء والتكال والجفاء، فإذا كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام، وذكروا أنهم رفضوا بني أمية لظلمهم وتعديهم، وأنه ليس عليهم إمام، وذلك بعد هلاك معاوية، إذ بهلاكه يخرجون عن الحكم الأموي، فمع أخذ البيعة ليزيد في حياة معاوية عليهم إلا أنهم يصرحون أن لا إمام عليهم، وهذا في الواقع التزام منهم بشرط الإمام الحسن عليه السلام، وإدراك منهم أنهم هم المعنيون بذلك الشرط، فكل ذلك يدعو العاقل الملتفت لتلك التجربة ونوعيتها، ومدتها التي دامت عشرين سنة إلى تصديقهم وقبول دعواتهم والاعتقاد على وعودهم. نعم لابد من تصديقهم فإن ظلم معاوية كان متوقعاً، وكذلك نفور المجتمع الكوفي أيضاً، فقد روي عن الإمام الحسن عليه السلام قوله:

(فأيم الله لا ترون فرجاً أبداً مع بني أمية، والله ليسومونكم سوء العذاب)^(١).

كما أن شرط الإمام الحسن عليه السلام يعود الأمر إليه أيضاً ليس إلا لعلمه العادي بما يمكن أن يفعله بنو أمية إذا ما تمكنوا وحكموا، ولما ينتظره من نفور المجتمع الكوفي منهم ونقمة عليهم، وهنا يظهر بعد نظر الإمام الحسن عليه السلام وحكمته وحلمه في شروطه وغاياتها، فإذا كان يترقع ظلم بني أمية، وعدم وفائهم بشيء من وعودهم لذلك المجتمع، بل يقطع أنهم سوف يصبون عليه العذاب صبا، ويسومونه سوء العذاب، فمن الطبيعي أن تصطدم أطماع وآمال المجتمع الكوفي بواقع بني أمية، وتؤثر

شدة ظلمهم وطول بلائهم في نفوسهم، فتغير أطباعهم ولاسيا غدرهم لأنه سبب مصيبتهم، أو على أقل تقدير فلن يطمعوا بهم، ولن يأملوا فيهم، ولن يشقوا بعودهم مرة أخرى، كما أن ذلك أيضا كافيا لأن يدفعهم للرجوع إلى آل محمد عليه السلام، وأن لا يتخلوا عنهم وعن منهجهم منها كانت النتائج.

وقد تقدم أن شروط الإمام الحسن عليه السلام كان غايتها تحقيق هذه الصورة، فإذا حصلت فهل ينبغي قبولها أم لا بل لا بد من الحكم عليهم بسابق أعمالهم؟. هل من العقل أن يقبله ويفتح له باب عفوه وصفحه؟. أم أنه لا ينبغي تصديقه، ولا بد من تركه للقدر الذي اختاره لنفسه؟.

إن الجواب الحقيقي لتلك النصائح هي في جواب هذا الاستفهام
إن اختيار الشق الأخير هو واقع تلك النصائح والتحذيرات، وسبب فرضه واختياره هو ما بيته من الغدر السابق، وهذا يعني أنه لا يمكن قبول توبة أي نائب مهما كان سببها.

وأما اختيار الشق الأول فهو يعني أن باب التوبة مفتوح، فمن تاب تاب الله عليه، وهذا يعني أنه لا ينبغي لذلك المجتمع أن يقنط من رحمة الله سبحانه، وأن باب عفوه مفتوح، وذلك بعفو الإمام عليه السلام وقبوله رجوعهم وتوبتهم.

وحيث إن هذا هو ما يدعوا إليه العقل والشرع وهو منهج آل محمد عليه السلام، فلذلك قدم الإمام عليه السلام حلمه، ففتح صدره وظهر عفوه، ونظر للأمور بعقل وحكمة، فعظم صبره وكظم غيظه، ووضع شرطه، وجعله بابا يعتمد طالب الخلاص عليه، وملجأ يلجئ المجتمع إليه، وأمل يتعلق به، فهو طريق الخلاص من بني أمية، فلما لا شرط الإمام الحسن عليه السلام لقنط ذلك المجتمع من الخلاص من بني أمية، ولما وجد بابا للخروج من ظلمهم وجورهم، ولما كان له في التوبة أمل، أو في الأوبة عن الخطأ مطمع وعمل.

وهنا تظهر عظمة الإمام الحسن الزكي عليه السلام فمع ما فعله معه المجتمع الكوفي

من الظلم حتى حاول قتله وأجأه إلى الصلح مع عدوه اللدود وتسليم الأمر إليه مع كل ذلك فلم يتخل عنه، ولا زال يفكر في صلاحه وخلاصه من الظلم المتوقع عليه، فلذلك لم يسلم الأمر لمعاوية دون شرط أو قيد، بل شرط عليه رجوع الأمر إليه، ومن بعده لأخيه الحسين عليه السلام وأن ليس لمعاوية أن يعهد بالأمر لأحد بعده.

وضع هذا الشرط ليقى باب الأمل في الخلاص من بني أمية مفتوحاً لمن أراد الفرار من ظلمهم وجورهم، وأكثر من ذلك فبذلك الشرط قد حدد نهاية للحكم الأموي بموت معاوية كما تقدم.

والخلاصة هنا أن من أهم آثار شرط الإمام الحسن عليه السلام هي أن لا يقنط ذلك المجتمع ولا يفقد الأمل في الخلاص من بني أمية فإنه وبعد تجربته متى ما أعلن الندم ورجع إلى أهل البيت عليهم السلام فلا بد من قبوله وتصديق توبته وإقالة عثرته.

وهذا يعني أن الإمام الحسن عليه السلام نفسه لو كان حياً بعد هلاك معاوية، وكتبه أهل العراق بعد تلك التجربة، فإنه سيصدقهم، ويعتمد على دعواتهم، ولهذا وضع ذلك الشرط، فهو يتوقع بذلك وجود الناصر العارف بحقه وأحقته.

إن الإمام الحسن عليه السلام لم يلحظ الأمور المتقدمة ويضع شروطه على أساس تلك الركائز إلا ليعيد المجتمع الكوفي إلى رشده، ويوقظه من حلمه، ويقطع أمله، فهل من الممكن أن يرده متى ما تاب ورجع؟، أو يتركه إذا ما أمله في بني أمية انقطع؟، أو أن لا يستجيب له متى استيقظ من حلمه وعاد إلى رشده؟

لماذا إذا كل تلك الشروط ما قيمتها ومافائدتها، وهل وضعت إلا لذلك، وعليه فإنه متى ما جرب حكم بني أمية وخرج منه ناقماً عليهم موتوراً منهم وعرف بذلك خطاه وتقصيره وتغريظه في حق أهل البيت عليهم السلام فلا مانع لدى الإمام عليه السلام من قيادته، والقيام به والوقف معه في وجه عدوه.

وعليه فكل عاقل التفت إلى شروط الإمام الحسن عليه السلام وأدرك فلسفتها، وعرف أهدافها وأبعادها، والتفت أيضاً إلى تلك التجربة - وهذا ما نؤكد عليه الالتفات إلى تجربة أهل الكوفة ونوعيتها ومدتها - فلا بد له من تصديقهم، وحيث إن

الإمام الحسين عليه السلام كان طرفاً في ذلك الصلح عارفاً بأبعاده، وكان أيضاً متوقفاً نتيجة تلك التجربة وما ينبغي أن تسفر عنه، كان عليه أن يصدق ذلك المجتمع.

وتجد دليلاً واضحاً في خطبة الإمام الحسين عليه السلام يوم عاشوراء على أنه اعتمد فعلاً على تلك التجربة ونتيجتها، وما ينبغي أن تسفر عنه، وأنه إنما رتب خروجه على تلك النتيجة فقال:

(أنحين استصرختمونا ولهين متحيرين، فأصرخناكم موجفين، سللتم علينا سيفاً لنا في أيانكم، وحششتم علينا ناراً اقتدحناها على عدونا وعدوكم، فأصبحتم إلّياً لأعدائكم على أوليائكم، وبدأ عليهم لأعدائكم، بغير عدل أنفوسه فيكم، ولا أمل أصبح لكم فيهم، إلا الحرام من الدنيا أنالوكم، وخيس عيش طمعتم فيه، من غير حدث كان منا، ولا رأي ففيل عنا، فهلا لكم الوليات إذ كرهتمونا تركتمونا والسيف مشيم، والجأش طامن، والرأي لما يستحصف، ولكن أسرعتم لها كطيرة الدبا، ونهاقتم عليها كتهافت الفراش ثم نقضتموها)^(١).

فهذه الكلمات من سيد الشهداء يصرح فيها بالتجربة التي خاضها المجتمع الكوفي، وما أسفرت عنه حتى استصرخه ضد عدوه، ومن أصبح عدوهم أيضاً بسب تجربتهم معه، فهو عدو مشترك، وقوله (فأصرخناكم) هذا تصريح منه بأن حركته كانت استجابة لاستغاثتهم واستصراخهم، وقوله (بغير عدل أنفوسه فيكم) تذكير لهم بواقع تجربتهم معهم، وقوله (ولا أمل أصبح لكم فيهم) تنبيه لهم على نتيجة تجربتهم، وقوله (فهلا لكم الوليات إذ كرهتمونا تركتمونا إلخ) دليل على أن قدومه كان لأجل دعواتهم، بل وكذا إعلانه الخلاف على بني أمية. وفي كل ذلك دليل واضح وصریح على اعتماده في خروجه على تلك على التجربة ونوعيتها وما تمخضت عنه. وسوف نعود للملاحظة خطبته إن شاء الله تعالى.

وعلى كل فإن الإمام الحسين عليه السلام كان معتمدا على تلك التجربة وما ينبغي أن تسفر عنه، ورتب على تلك الدعوات حركته بحسب الظاهر، وكونهم فيها بعد غدروا أو أنه يعلم ذلك بعلم الغيب فهذا أمر آخر، لا يمنع من خروجه لهم وسوف نعرض له فيما بعد.

والخلاصة هنا: إن صعوبة التجربة وشدها ودمويتها وطول مدتها يفترض أنها لقت أهل الكوفة درساً لن ينسوه أبداً، وعرفوا من خلاله نتيجة الوثوق بالغادر، والوقوف مع الباغي والمآكر، كما يفترض أنها قطعت أملهم في بني أمية، فلن يطمعوا في عطائهم، ولن يثقوا بوعودهم، ولن يركنوا إلى عهدهم، وأيضاً عاشوا نتيجة تخاذلهم عن أهل البيت عليهم السلام وغدرهم بهم، فيفترض أن شدة تجربتهم، وطول محتهم مع بني أمية قد أثرت في نفوسهم، وغيّرت طبائعهم، وقومت صفاتهم، وصقلت همهم، وهذبت أفكارهم فتركوا التخاذل والغدر والطمع في غير الحلال، كما أن الخوف والموت الذي عاينوه مع بني أمية يفترض أيضاً أنه جعلهم لا يخشون الموت، فلن يخافون بعده ترهيباً ولن يغريهم أو يخدعهم ترغيباً.

ونتيجة ذلك كله هو لزوم تصديقهم ووجوب الوثوق بهم والركون إلى عهدهم وقبول وعدهم، ولا ينبغي أبداً الحكم عليهم بسالف أفعالهم، أو رد دعوتهم لسابق غدرهم وتخاذلهم فيفترض أن التجربة قد قومتهم وقطعت آمالهم وجعلت بني أمية أعدائهم.

وعليه فإذا ادعى ذلك المجتمع أنه ناظم على بني أمية، وأنه يريد أن يبعد اليد الأموية عنه، بل عن عامة المسلمين، وأنه متمسك بشرط الإمام الحسن عليه السلام بعود الأمر للحسين عليه السلام بعد هلاك معاوية، فلذلك كتب أنه لا إمام عليه، وأنه لا يحضر جمعة ولا جماعة مع بني أمية وأمرائهم، وأنه دعا الإمام الحسين عليه السلام موطناً نفسه على الدفاع عن قضيتهم وقضيتهم، إذا ادعى ذلك فلن يشك أحد التفت إلى تجربتهم مع بني أمية ومدتها ونوعيتها من ظلم وجور وخوف، لن يشك في صدقهم وصحة الاعتماد عليهم والوثوق بهم.

فلا بد للإمام الحسين عليه السلام أن يصدق كل تلك الدعوات خصوصاً مع

إصرارهم عليها، واستمرارهم في عرضها مع طول مدة التجربة، فلا بد له أن يخرج إليهم وينهض بهم، فإنه قد وجد الناصر الموتور من عدوه.

وبهذا يتضح أن تلك التقييمات صحيحة، ولكن ليس لهذا الوقت ليس إلى ما بعد التجربة، فإنه يمكن لمن علم بالتجربة أن يعترض بأن تلك النصائح صحيحة عندما كان أهل الكوفة طامعين في دنيا بني أمية وعطائهم، وقبل تجربتهم، أما الآن وقد أصبحوا موتورين منهم، وصاروا أعداء لهم، وناقمين عليهم، فلا وجه للحكم عليه بما سبق وأخذهم بما مضى.

وبهذا نكون قد استطعنا تجاوز إشكال النصائح وعقبة التحذيرات، مع التزامنا بصحتها دون إغفالها أو إهمالها أو اتهامها، وكذا تبرم أمير المؤمنين عليه السلام من أهل الكوفة، وأيضاً ما ورد من أن المؤمن لا يلسع من جحر مرتين، فإن هذه الأمور كلها مع صحتها في نفسها كانت قبل تجربة أهل الكوفة، وأما بعدها فلا يصح الحكم عليهم بها إذ يفترض أن التجربة الطويلة المرة الصعبة قد غيرتهم، ونبهتهم من أحلامهم، وقطعت آمالهم في معاوية وحزبه، فتبرم أمير المؤمنين عليه السلام منهم كان قبل تجربتهم عندما كانوا طامعين في معاوية لا بعد أن عاشوا الخوف والفقر الشريد والموت معه. وأما الرواية فهي غير ناظرة إلى من أعلن ندمه وتاب وأنه لا يصح الاعتماد عليه بعد توبته، نعم قبل التوبة وقبل أن يذوق نتيجة غدره فلا يصح الاعتماد عليه، وهناك شواهد تاريخية كثيرة في حياة الصحابة مع رسول الله ﷺ في مواقف عديدة فقد تركوا رسول الله ﷺ، وفروا في أكثر من غزوة حتى أتبهم القرآن ثم تاب الله على من تاب منهم.

والهمم أن كل ذلك يقتضي تصديقهم وتلبية دعوتهم، وخروج الإمام الحسين عليه السلام إليهم لقيادتهم، لا التخلي عنهم. نعم لو كانت دعوتهم قبل تجربتهم، وقبل أن يروا نتيجة تخاذلهم وطمعهم وغدرهم، أو كانت تجربتهم قصيرة غير كافية لتقويم نفوسهم أو تغيير طباعهم، لكانت كل تلك الأمور مانعة من تصديقهم، والوثوق بهم، ولكان الاعتذار بها كافياً عن الخروج إليهم، وله الحجة في ذلك عليهم، ولا يحتاج لإقامة الحجة عليهم، أو الاعتذار عند العقلاء، وأمام الله بأكثر مما تقدم من غدرهم

وتخاذلهم وتبرم أمير المؤمنين عليه السلام منهم، و من ذلك يظهر أيضا الجواب عن بعض التحذيرات التي وجهت للإمام الحسين عليه السلام من احتمال شراء الولاء، و كون بيوت الأموال تحت يد بني أمية، فإنه بناء على ملاحظة التجربة الكوفية ونوعيتها وطول مدتها، و ما نتج عنها فإنه من المستبعد جدا لدى أي مفكر أن يتصور تأثير الترغيب و التهيب من بني أمية في ثني عزيمتهم أو تغيير موقفهم أو أن يطمعوا فيهم ثانية أو يأملوا في عطاياهم مرة أخرى، كما أن النهج العقلاني في التفكير المعتدل ليضمن بعدم ذلك بل يقطع به.

ومن الواضح اعتمادنا في الإجابة عن تلك الأمور بشكل مباشر صلح الإمام الحسن عليه السلام وعلى التجربة ونوعيتها ومدتها التي دامت عشرين سنة، وعلى نتيجتها وإصرار الكوفة عليها في تلك المدة الطويلة، ويمكن لنا أن نضيف هذا الأمر إلى ما تقدم من آثار الصلح غير المقصودة، فدموية التجربة وشدها غير مقصود، ولكن تغير فكر المجتمع الكوفي، وطبعه اللازم لتلك التجربة هو المقصود، إذ أن فاعلية شرط الإمام الحسن عليه السلام لا تعتمد على دعوة مدعي النصر مطلقا، حتى لو كان معروفا بالغدر والطمع وعدم الوفاء، إذ من الواضح أن وعده وبيعه لا يوجبان تحقق موضوع الشرط، فدعوة الغادر كعدمها، نعم رجوع الغادر أو الخاذل والطامع بعد أن اضطلمه بلاء غدره، وأصابه جزاء طمعه وجشعه، وخيم عليه الظلم فترة طويلة وفتك به الجور، يوجب تصديقه في دعواه الندم على تقصيره، وأسفه على تفريطه، ويصحح لدى العقلاء الاعتماد عليه بعد أوبته، وإعلان توبته، فإذا عاد ودعى الإمام لنصرته يحصل بها موضوع شرطه، وعليه فنفس التجربة غير مقصودة لكن حيث اختارها المجتمع الكوفي لنفسه كانت كفيلة بتلقيته درسا في نتيجة الطمع في الغادر والاعتماد عليه، والوثوق بالفاجر والركون إليه، والجلوس عن الحق وأهله، فتقومه وترجعه إلى جادة الحق، وهذا هو المقصود والمتنظر من تلك التجربة.

وعلى هذا نقول:- إنه لا حاجة ولا وجه للإلتزام بالوظيفة الخاصة للإمام الحسين عليه السلام والتوجه للإستشهاد أو غير ذلك مما طرحته النظريات السابقة للخروج عن إشكالية التحذيرات و عقبة النصائح، فبتحليل حركة الإمام عليه السلام على أساس

صلح الإمام الحسن عليه السلام والتجربة الكوفية اتضح أن لا حاجة لتلك النظريات ولا موجب لفرضها أو احتيالها، فبسبب ظهورها على الساحة الفكرية مواقف المجتمع الكوفي السابقة وتقييم الناصحين لها وقد تبين بصورة عقلانية عدم مانعيتها بعد تجربتهم الحكم الأموي.

لربما يقال: إن التجربة لم تغير من ذلك المجتمع أي شيء من طبعه وطبيعته، بدليل أن ما كان متخوفا منه قد وقع فعلا، فقد غدر أهل الكوفة بالإمام الحسين عليه السلام، وبهذا يتضح استمرار صحة الناصح والتحذيرات حتى بعد التجربة الكوفية، ويعود بذلك الاستفهام والإشكالية المقدمة:

لماذا توجه الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة؟

والجواب عن ذلك واضح، وذلك أن هناك فرقا بين انقلاب الكوفة فيها بعد وبين صحة الاعتقاد على دعوتها قبل ذلك، إذ أن الانقلاب فيها بعد لا ينفي صدق دعوتها سابقا، وصحة مبرراتها، وأن المبررات كانت حقيقة وواقعا وليست كذبا وخداعا، وأنه ينبغي لكل أحد تصديق تلك الدعوات، وخصوصا مع الالتفات إلى أسباب نخاذلهم عن أبي عمده عليه السلام، وأنها كانت بسبب خوفهم الحرب وطمعهم في أموال بني أمية، وكما ذكرنا سابقا فإذا لم يجدوا منهم إلا سيف زياد تقموا عليهم ونفروا منهم، فلا أعتقد أن أحدا من العقلاء يتوقف في تصديقهم، إذا اتضح ذلك نقول: إن البحث في الواقع عن أنه:

هل يجب تصديق أهل الكوفة في دعواتهم بعد تجربتهم أم لا؟

هل ينبغي لأي عاقل - علم بتلك الملابسات والتفت إلى تجربتهم ونوعيتها ومدتها ونتائجها، وتمسكهم بها، واستمرارهم عليها، وإصرارهم تلك الفترة الطويلة على دعوتهم الإمام عليه السلام - أن يصدقهم ويركن إلى وعودهم أم لا؟

وبعبارة ثانية: هل أن تصديقهم والوثوق بهم أمر عقلائي أم لا؟

وأما أنهم انقلبوا فيها بعد فهذا أمر آخر لا يمنع من وجود مقتضيات تصديقهم والركون إلى وعدهم والأطمئنان بوفائهم بعد تجربتهم وكونها عقلانية.

وبعبارة واضحة إن البحث مع تلك النصائح والتحذيرات هو في ارتفاع موضوعها بعد العلم بظلم بني أمية لأهل الكوفة، ونقمتهم عليهم، ونفرتهم منهم، والعلم بأسباب تحاذلهم عن الإمام أبي محمد عليه السلام.

نقول: إنه بعد العلم بكل ذلك ينبغي تصديقهم والاعتماد عليهم، فإن النكبات الصعبة والشديدة، والعثرات الخطرة والعديدة تقنع من لا تقنعه الأدلة والبراهين، وتغير من لا يغيره وعد ووعيد رب العالمين، فيصح الاتكال على من عركته صعاب التجارب لسوء اختياره فنيته، ومن ابتلى بعثرات سوء فعالة فقومته، وألمت به ملهات خطيئاته فادبته، وأيقظته من طول حلم وراقدا، وأعادته إلى طريق هدى ورشاد، بعد أن رأى نتيجة الرئوس بوعد الطاغية والغادر، وذاق مرارة الطمع في الباغي والمآكر، فلا يصح الحكم عليه بخطئ منه سلف، ولا رده بعد أن ندم وأسف، فإقالة عشرة العاثر شأن الخليم، وقبول استقالة المستقيل صفة الكريم، والعفو عن التائب والنادم خلق الحكيم، وهذا أمر عرني ونهج عقلاني وعقلاني.

نعم تلك النصائح والتحذيرات وحالم السابق بشكل عام وغيرها من الأمور الأخرى توجب التأكد من صدقهم، ولزوم التعرف عن قرب على حالهم، وهذا ليس بكاف لتركههم والجلوس عن النهوض بهم، نعم ذلك يقتضي التأكد من صحة دعوائهم وصدق كتاباتهم، وواقع استعدادهم، وهذا فعلا ما قام به الإمام الحسين عليه السلام فقد أرسل مسلم بن عقيل لذلك، وفعلا تأكد مسلم من واقع الكوفة وصدق نواياها تجاه الإيمان الحسين عليه السلام، فكتب بذلك للإمام عليه السلام كما تقدم.

ونبه هنا على أننا اعتمدنا في جوابنا هذا على أمر عقلاني وهو فعل ما ينبغي فعله لكل عاقل التفت إلى تلك الملابسات، وحصول ما ينبغي حصوله.

فمن جهة أهل الكوفة ينبغي لهم النفرة من بني أمية ونبذهم والنقمة عليهم لظلمهم، كما ينبغي لهم الرجوع إلى الإمام الحسين عليه السلام، ودعوته والوقوف إلى جانبه، وكذلك ينبغي لكل عاقل علم بتجربتهم، ومدتها ونوعيتها ونتيجتها، أن يصدقهم بل وينبغي أيضا أن يركن إليهم، ويشق بهم ويعودهم ويعتمد عليهم، إذا دعوه ليقف بهم أمام عدوه وعدوهم.

وهذا فعلا ما حصل فأهل الكوفة وصلوا إلى ما ينبغي لهم مع بني أمية، فنفروا منهم ومن ظلمهم، ودعوا الإمام الحسين عليه السلام واستمروا على ذلك وأصرروا عليه، ثم بايعوه، وكذلك ينبغي للإمام عليه السلام أيضا أن يصدقهم ويتنص بهم، وأن لا يحكم عليهم بل يحاط مراقفهم السابقة.

وبهذا نعتقد أنه اتضح ما نريد بيانه أن حركة الإمام الحسين عليه السلام كانت مبنية على أساس عقلاني، وعلى حسابات دقيقة جدا أسسها الإمام الحسن عليه السلام وبني عليها الإمام الحسين عليه السلام. وعلى معطيات عادية توجب على كل من التفت إليها، واطلع على تفاصيلها أن يوجب على الإمام الحسين عليه السلام الحركة، كما اتضح أيضا أن تلك الناصح لا تمثل أي مشكلة أمام نظريتنا بعد تحليل القضية الحسينية على أساس صلح الإمام الحسن عليه السلام والتجربة الكوفية اللازمة عنه، ومدتها وإيجابية نتائجها، وعلى ذلك يتضح أن القضية الحسينية ليست مبنية على أمر غيبي، وأنها ليست وظيفة خاصة لا يعلم وجهها، نعم هي مبنية على أمور دقيقة جدا تحتاج إلى تمعن في ملابساتها، وتدقيق في معطياتها، وتفكر في أحداثها، وبعد نظر في تحليل أمرها، ولا يكاد يصل إليه كل أحد، وذلك أن الربط بين قضية الإمام الحسن عليه السلام وقضية الإمام الحسين عليه السلام وأسبابها، ولوازمها لدقته يكاد يكون من الأمور النيبية التي لا يستطيع إدراك أسبابها، وهذا ما حدى بعامة المفكرين والكتاب والخطباء أن يحللوها على أساس غيبي، مستنتجين منه الوظيفة الخاصة تارة، ومعترفين بالعجز عن فلسفتها تارة أخرى، أو بنائها على أساس أن الإقدام على الشهادة وترك التقية أعظم وأهم من حفظ النفس، إذ اتضح أن لا موجب للتقية، وأن ما توهم من دوران الأمر بين الشهادة والتقية ليس بصحيح، فلا مورد لها ولا موضوع، وأيضا لا موضوع لدعوى أن خروج الإمام الحسين عليه السلام للشهادة، وأنه عنون حركته بغير عنوانها، كما أنه اتضح أن حركته كانت معتمدة على أساس عقلاني، لا على غلبة الظن الشخصي، وأيضا لم يكن هناك أي خطأ في الحسابات، فقد تبين دقة حسابات الإمام الحسين عليه السلام في حركته، وأن حركته مبنية على أساس حكمة ومسؤولية تامة، مع ملاحظة جميع الأحكام الشرعية، ومقتضياتها في نفسه والحفاظ عليها، سواء كان في المدينة و في مكة، أو في

الطريق و في كربلاء، أو غير ذلك من مراحل تطورات حركته (صلوات الله وسلامه عليه).

وأما تخلي المجتمع الكوفي عنه فإنه حظه أخطأ ونفسه ضيع.

يبقى شيء واحد يمكن أن يثار حول تلك النصائح والتحذيرات وهو:

لماذا لم يبين الإمام الحسين عليه السلام هذا الأمر للناصحين والمحذرين، إذا كان ذلك هو أساس حركته؟

والجواب عن هذا بشكل مختصر أن ما ذكرناه يحتاج للتبني على تلك الأمور الكثيرة والدقيقة، كالتجربة الكوفية وآثارها ونتائجها، وما ينبغي لأهل الكوفة فعله، وما ينبغي للإمام بل لكل عاقل إلتفت إلى ذلك، مما يستدعي خفاء الكثير من الوجوه على الناصحين والمحذرين، أو عدم اتضاح الأمر لهم. هذا أولا.

ثانيا: يكفينا تصريح الإمام الحسين عليه السلام في خطبه يوم عاشوراء وفي غيره باعتياده في خروجه على دعوة أهل الكوفة ونحريتهم ونتائجها.

ثالثا: ليس من المسلم فهم أولئك للصلح وآثاره وأهدافه، وأبعاد الشروط وفلسفتها ولوازمها حتى لو بينها الإمام عليه السلام، ولا سيما في ذلك الوقت الضيق.

رابعا: أن المهم هو معرفة أولئك مقام الإمام عليه السلام وما يجب عليهم تجاهه، سواء عرفوا أسباب خروجه واقتنعوا بها أم لم يعرفوها ولم يقتنعوا بها.

خامسا: أن الإمام عليه السلام أجاب بعضهم بوجوب إجابتهم، وقيام الحجة لهم عند الله سبحانه. وليس ذلك إلا لما قدمناه من التجربة وما أفرزته من وضع جديد أوجبت الحجة لهم.

هذا تمام البحث عن مشكلة النصائح وحلها.

وأما المشكلة الأهم التي خيبت الكثير من المفكرين ولعلها رجحت النظرية الغيبية المعللة على أساس الوظيفة الخاصة، بل عيبتها وهي مسألة مواصلة الإمام الحسين عليه السلام مسيره نحو الكوفة بعد علمه بمقتل مسلم، فسوف يأتي البحث عنها في (الموقف بعد مقتل مسلم) إن شاء الله فانتظر.

لماذا الكوفة دون غيرها

لماذا التوجه إلى الكوفة دون غيرها من البلاد؟

وما الهدف من التوجه إلى الكوفة؟

كان هذان الاستفهامان مثار جدل في القضية الحسينية وكان سبب ذلك الجدل هو تقييم الوضع الكوفي.

فلماذا لم يتوجه الإمام الحسين عليه السلام لبلد غير الكوفة عند خروجه من مكة؟

قد ذكرنا سابقاً بأن الإمام الحسين عليه السلام عرض عليه بعض البدائل مع مميزاتها كاليمن.

وقد أجبنا هناك في دراستنا لتلك البدائل بعدم أهليتها لاستقبال الإمام الحسين عليه السلام وقضيته، فمع اشتهاه أمر الإمام الحسين عليه السلام وانتشار خبر رفضه بيعة يزيد في الأمصار، إلا أننا لم نجد بلداً من البلاد الإسلامية دعت لتقف إلى جانبه وتنصره وتحتضن قضيته إلا الكوفة.

فالكوفة هي البلد الإسلامي الوحيد الذي كاتب الإمام الحسين عليه السلام وعرض عليه نصرته، والطلب بحقه، والدفاع عن قضيته، كما أنه كان متوقفاً لها مسبقاً أن تعود لتقف إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام، ولكونها خرجت بشكل إيجابي من تلك التجربة مع بني أمية، فقد رفضت الحكم الأموي وخرجت منه وهي مليئة بدوافع الانتقام

والمواجهة لبني أمية، أضف إلى ذلك أنها كانت عاصمة أمير المؤمنين عليه السلام، فكانت المحور الأهم لمستجدات الأحداث ومهات الأمور، ومتفاعلة بشكل مباشر مع كل القضايا الإسلامية، خصوصاً السياسية منها، ولاسيما أمر الخلافة والإمامة.

والأهم من ذلك كله تقييم مسلم لها وكتابته للإمام الحسين عليه السلام، فإن مسلماً إنما توجه إلى الكوفة بتكليف خاص لدراسة وضع المجتمع الكوفي، وتقييمه عن قرب وليرى مصداقية دعواته وكتاباته، ورسله ومدى مطابقتها لواقعه، ومدى استعدادهم لمواجهة بني أمية، والوقوف أمامهم والدفاع عن قضيتهم، وقد ورد عن الإمام الحسين عليه السلام قوله لمسلم:

(فإذا دخلتها فعجل إلي بالخبر حتى أعمل على حساب ذلك إن شاء الله تعالى)^(١).

وفعلًا كان التقييم إيجابياً فقد بايعه ثمانية عشر ألف، وكتب بذلك للإمام الحسين عليه السلام كما تقدم. فهذا التقييم وهذه البيعة تضاف إلى نتيجة التجربة وإصرارهم واستمرارهم عليها مما يؤكد أن الكوفيين ساروا - وإلى هذا الوقت على أقل تقدير - نحو ما ينبغي لهم فتطابقت دعواتهم ورسلمهم وكتبهم مع واقعهم واتفقت مع نتيجة تجربتهم وما ينبغي لهم فعله والوصول إليه.

وبذلك تعين على الإمام الحسين عليه السلام التوجه إلى الكوفة، وخصوصاً بعد وصول كتاب مسلم، فلا مانع من الالتزام بأن الإمام الحسين عليه السلام كان متوجهاً إلى الكوفة لقيادتها، وليس إلى كربلاء للإستشهاد أو إقامة الحجة أو غيرها.

وذلك أن المانع من الالتزام بذلك لدى أكثر الباحثين والمفكرين كان هو تقييم الوضع الكوفي، وعدم أهليته لتحمل قضية الإمام الحسين عليه السلام واحتضانها والدفاع عنها وإن أبدى استعداداً لذلك.

أما نحن وقد استطعنا تخطي التقييم السابق بنظرتنا على أساس صلح الإمام الحسن عليه السلام، والتجربة الكوفية ونتيجتها، وما ينبغي لأهلها تحصيله، وما ينبغي للإمام

الحسين عليه السلام تجاههم، وكذا تقييم مسلم الجديد للكوفة بتطابق دعواتهم مع واقعهم، ومبايعتهم، فلا نرى أي مشكلة في الالتزام بأن توجهه كان للكوفة وليس لكربلاء.

كما أننا لا نجد أي إشكال أو مانع من الالتزام بأن هدف الإمام الحسين عليه السلام في التوجه إلى الكوفة هو إقامة دولة إسلامية يقودها ضد طغيان بني أمية.

ونجد كلا الأمرين صريحين في كلمات وكتب أبي عبدالله الحسين عليه السلام فتجد ذلك في جوابه لعبد الله بن مطيع العدوي على سؤاله عن ما أقدمه:

قال عبد الله بن مطيع:

(بأبي أنت وأمي يا ابن رسول الله ما أقدمك).

قال الإمام عليه السلام:

(كان من موت معاوية ما قد بلغك فكتب إلي أهل العراق

يدعوني إلى أنفسهم)^(١).

وكذا تجد ما هو أوضح في كتابه إلى أهل الكوفة.

(بسم الله الرحمن الرحيم من الحسين بن علي بن أبي طالب إلى إخوانه من المؤمنين والمسلمين سلام عليكم، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد فإن كتاب مسلم بن عقيل جاءني يخبرني فيه بحسن رأيكم، واجتماع ملتكم على نصرنا، والطلب بحقنا، فسألت الله أن يحسن لنا الصنيع، وأن يشيكم على ذلك أعظم الأجر، وقد شخصت إليكم من مكة يوم الثلاثاء لثمان مضين من ذي الحجة يوم التروية، فإذا قدم عليكم رسولي فأنكمشوا في أمركم وجدوا، فإني قادم عليكم في أيامي هذه إن شاء الله تعالى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)^(٢).

فهذا الكتاب وما تقدم من قوله لمسلم فإذا رأيتم مجتمعين على بيعتي وكذا

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٧١.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٦٩.

كتاب مسلم الذي يجره فيه بالبيعة له كلها تعين توجهه إلى الكوفة.

وعليه فالبيعة وطلبها ورسله وكتبه كلها أدلة واضحة، تثبت بأن الإمام الحسين عليه السلام قد تصدى لأمر الخلافة بالفعل عملاً بشرط الإمام الحسن عليه السلام، وأنه متوجه إلى الكوفة لقيادتها ضد بني أمية، ولإقامة دولة إسلامية. وبشوت توجه الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة يثبت بطلان بعض النظريات المتقدمة، فيضاف إلى الإشكالات عليها خصوصاً إذا أضفنا أن وصوله إلى كربلاء كان ملجأً إليه.

علم الإمام بالغيب وانقلاب الكوفة :

وربما أشكل بأن الإمام عليه السلام يعلم بأنه لن يصل إلى الكوفة فضلاً عن أن يقيم فيها دولة إسلامية يقودها، كما أنه يعلم بتغير موقف الكوفة وانقلابها، وهذا يمنع دعوى توجهه إلى الكوفة بذلك الهدف.

وهذا الإشكال غير وارد لما تقدم منا في رد بعض النظريات أن هذا العلم ليس علماً عادياً، بل هو علم غيبي، وهو لا يقتضي عدم توفر أسباب الخروج الآن بحسب الظاهر، أو عدم صحة المقدمات التي اعتمد عليها الإمام الحسين عليه السلام لتحقيق تلك الغاية، فقد تقدم أن جميع المقدمات توجب الخروج عليه، والسعي لتحقيق أهدافه، وأن كل المعطيات تشير إلى تحققها، وتمكنه من إصلاح أمة جده، وإعادتها إلى الطريق القويم.

وأما علمه الغيبي فهو لا يمنع من سعيه لتحقيق تلك الأهداف، ولا يلزم منه تبديلها إلى أهداف وغايات أخرى معلنة أو غير معلنة، وذلك أن علمه الغيبي بعدم تحققها لغدر من وعده بالنصر لا يثبت غدره الفعلي، ولا يثبت علمه العادي به حتى يكون مانعاً له عن الخروج، نعم لو علم به بالعلم العادي لامتنع من الخروج، كما امتنع الإمام الحسن عليه السلام من قتال معاوية لمعرفته العادية بحال جيشه، وأما لو كان علمه بغدر جيشه علماً غيبياً لقاتل به معاوية، ولما كان علمه الغيبي مانعاً من تنجز التكليف عليه، فهذا رسول الله ﷺ خرج إلى أحد وهو يعلم بعلمه الغيبي نتيجة الحرب، ومخالفة أصحابه لأمره وفرارهم عنه، وكذا أمير المؤمنين علي عليه السلام خرج إلى

صفين وهو يعلم بما سيؤول إليه أمر أصحابه، ومع ذلك لم يغيرا أهدافهما من الخروج ولم يدع أحد وجود أهداف غير معلنة لهما، والخلاصة أن علم المعصوم عليه السلام بما ستهي إليه الأمور بالعلم الغيبي لا يعني بأن التكليف الواقعي لم يتحقق موضوعه ولم ينتجز حكمه، وأن التحرك الخارجي لم تتوفر معطياته ودوافعه، أو أن خروجه لم يكن بقصد الانتصار على أعدائه، فالتكليف الواقعي ينتجز بتحقيق الموضوع الظاهري، وعليه فعدم الوصول إلى الهدف، أو عدم التمكن من تحقيق الغاية لغدر الناصر، أو لضعفه وتخاذله لا ينفي تلك الغاية للحرب، ولا يدلها وإن كان يعلم بعلم الغيب عدم تحققها، ولذلك أنب الله سبحانه أصحاب رسول الله ﷺ لفرارهم، وعدم ثباتهم في كثير من المواطن مع علمه بعدم تحقق الغاية من القتال، وما ذلك إلا لأن العلم بالغيب بعدم تحقق الغاية لا يغيرها كفاية، ولا يسقط التكليف بها ولا يدفع لزوم تحقيقها ووجوب الثبات لها.

فخروج رسول الله ﷺ في كل المواطن التي فر أصحابه فيها كان القصد منه الانتصار على الكفار، وعلمه بفرار أصحابه لم يغير تلك الغاية، وكذا خروج أمير المؤمنين عليه السلام إلى صفين، ومثله أيضا خروجه إلى المسجد للصلاة فيه، فمع علمه بأنه يُقتال في صلاته لم يغير الغاية من خروجه إلى المسجد، فإنه صلوات الله وسلامه عليه لو لم يطلع على مقتله بالعلم الغيبي لكان يختار الخروج إلى المسجد للصلاة فيه دون الجلوس في البيت والصلاة فيه، فالصلاة في المسجد أفضل، وليس في ذلك خطأ في الحسابات كما يتصوره من لا معرفة له بأهل البيت عليهم السلام وعلمهم، فكل المقدمات المتوفرة خارجا تنتج غايتهم لو وفى الناس لله بعهدهم ولآل البيت عليهم السلام بيعتهم، نعم صدق علمهم بالغيب يكشف لهم عن حدوث ذلك، وحدثت أسبابه الطبيعة كل في ظرفه، ولا يلزم منه تغيير غاياتهم وأهدافهم.

وإذا اتضح ذلك نقول إن خروج الإمام الحسين عليه السلام استجابة لدعوات واستصراخ أهل الكوفة، وتصديقه لهم، وقصده قيادتهم، لا يناق علمه الغيبي بانقلابهم، فإن أسباب الخروج ومعطياته ودوافعه كانت واقعا متوفرة، وخصوصا بعد بنائنا تحليل القضية الحسينية في نظريتنا على أساس الصلح الحسني، وما لزم عنه من

التجربة الكوفية ونتيجتها، وبعد وصول كتاب مسلم عليه السلام له، ودعوى لزوم حفظ النفس لا تأتي هنا، فإن خروج الإمام الحسين عليه السلام من المدينة، وكذا من مكة، كان للحفاظ على نفسه، إذ كانت الأسباب الطبيعية لاغتياله وقتله متوفرة، أما هنا فإلى هذا الوقت فالأسباب لقتله أو قتاله غير موجودة ولا متحققة حتى يقال يجب عليه الحفاظ على نفسه، كما أنه تقدم أنه في كل مورد كان فيه سبب لتعرضه للضرر والخطر فإنه كان يدافع عن نفسه فيه، ويمتنع على من يريد به سوء أو ضرر.

كما أن علم الغيب لا تقع مقدماته تحت الاختيار من جهة عادية حتى يمكن للعالم بها التأثير فيها وعليها لتغيير الأحداث المستقبلية، بل هو يكشف عما سوف يجري في الخارج مستقبلا، ومن الواضح أن الأمر الكاشف هنا ليس سبباً لوجود الأمر المكتشف، أو مقدمة له، كما أنه ليس جميع مقدمات الحدث المعلوم بالغيب مرتبطة بالعالم به، فهناك الكثير منها نتيجة جور الجائرين وسوء اختيار الآخرين، أو عدم وفاء المبايعين، وسوف يأتي مزيد بيان في إمكان تغيير المستقبل وعدمه. أضف إلى ذلك أن العلم بتحقيق السبب في المستقبل ليس مانعا من تأثير الأسباب الخارجية الموجودة بالفعل، وتحقق موضوعات الأحكام وتنجز أحكامها، ولزوم المضي والحركة اعتمادا عليها، إذ يفترض أنه لا يترتب عليها الوقوع في التهلكة فعلا، فلا موضوع لدعوى وجوب حفظ النفس مع عدم وجود أسباب التهلكة العادية.

كما أن مضي المعصومين عليهم السلام على حسب المعطيات المتوفرة في الخارج والأسباب الظاهرية مع علمهم بالغيب، وما يحمل لهم المستقبل من الابتلاءات الشديدة، وعدم سعيهم في تغيير ذلك المعلوم، وعدم تفكيرهم في مخالفته، إنما كان لثقتهم بالله ويمن أخبرهم وما أخبروا به، وأنه صحيح وواقع، وأن أسبابه العادية سوف تتوفر، وأن ذلك هو الذي سوف يختارونه بحسب أسبابه الموجودة الطبيعية لو لم يكونوا يعلمونه، وهذا هو البلاء المين، وهو من نوع ابتلاء الأنبياء والمرسلين، بل ربما جعل إليهم أمر ما يجري عليهم من الأحداث، ومع ذلك فلا ينقص من مقامهم عند الله شيء، إلا أنهم يرضون بما كتب الله عليهم من البلاء والابتلاء، ويفوضون أمرهم إليه، فيصبرون عليه حبا له سبحانه وتعالى ورضا بما قضى عليهم وقدر.

وتفسير حركتهم على أساس الثقة بالله سبحانه، والصبر على قضائه والرضا بقدره، وتفويض الأمر إليه، فلا حاجة إلى التوجيه القاتل بأن إقدام الأئمة (عليهم السلام) على مواطن شهادتهم، وأماكن مصارعهم، وأسباب موتهم كان مبنيًا على أساس الاعتقاد بالبداء، فلعل الله سبحانه يبدو له فيما كتب عليهم فيمحوه ويثبت غيره.

وذلك أن كثيراً من الموارد غير قابلة للحمل عليه، فمن ذلك ما روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في ليلة مقتله: (و الله ما كذبت ولا كُذِّبت إنها الليلة التي وُعدتُ^(١)). وهكذا غيره من الأئمة فيما أخبروا بوقوعه حتا فإنه لا يمكن حمله على البداء، بل إن كل ما يلزم منه تكذيبهم فلا يصح حمله عليه، وهذا لا يعني عدم صحة الاعتقاد بالبداء في نفسه، بل المراد أن هذه الموارد ليست منه ولا يجري فيها، فقول الإمام الحسين (عليه السلام) لأم سلمة (رضي) بعد أن أخبرته بقول رسول الله (ﷺ) لها: (يقتل ولدي الحسين بأرض العراق في أرض يقال لها كربلاء) وأن عندها تربة دفعها إليها النبي (ﷺ)، قال لها: (يا أماء وأنا والله أعرف ذلك، وأعلم أني مقتول مذبح ظلما وعدوانا، وقد شاء الله أن يرى حرمي ورهطي ونسائي مشردين، وأطفالي مذبحين مأسورين مقيدين، وهم يستغيثون فلا يجيئون ناصرا ولا معينا).

قالت أم سلمة: واعجبا فأنى تذهب وأنت مقتول؟

قال الحسين (عليه السلام): يا أماء إن لم أذهب اليوم ذهبت غدا، وإن لم أذهب في غد ذهبت بعد غد، وما من الموت والله بُد، وإنّي لأعرف اليوم الذي أقتل فيه، والساعة التي أقتل فيها، والحفرة التي أدفن فيها، كما أعرفك وأنظر إليها كما أنظر إليك، وإن أحببت يا أماء أن أريك مضجعي ومكان أصحابي، فطلبت منه فأراها ثم أعطاها من تلك التربة^(٢).

نعم هذ القول وهذا التفصيل في علمه والقسم عليه وتكرر ذلك منه فإنه يمتنع توجيه خروجه مع علمه ذلك على أساس احتياله جريان البداء فيه، إذ يلزم تكذيبه في إخباره، وكذا غيره من الروايات الواردة في مصائب أئمة أهل البيت (عليهم السلام).

(١) بحار الأنوار ج ٤٢ ص ٢٢٦ . الإرشاد ج ١ ص ١٦ .

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٤٠ عن مدينة المعاجز ومقتل العرالم .

أما الحمل على أساس الثقة بالله، والرضا بقضائه والصبر على قدره، وتفويض الأمر إليه فلا يرد عليه شيء من ذلك، وهو يتسق مع حركة الإنمة إني خارجا على أساس المعطيات الخارجية، والأسباب الطبيعية، دون أي تناف مع علمهم بالغيب، فإن الثقة بصدق المخبر، وتفويض أمرهم إليه، والتسليم له والرضا بما كتب عليهم، وعدم التوجه أو حتى التفكير في التغيير هو المحرك لهم تجاه ذلك، ولهذا قلنا إن إقدامهم على مواطن هلاكهم مع علمهم هو من جنس ابتلاء نبي الله إبراهيم، وهو ما عبر عنه القرآن بالباء المبين، وصعوبة الأمر تظهر في انتظار المصائب، وقوة الإيمان تنضح بترقب النوائب، ويتجل الرضا في الصبر على ما قدر الله وكتب، وتزداد الثقة بتجرع الآلام دون سخط وغضب، بل ربما ارتقى إلى حب ما الله له أحب وعلية قضى وكتب بل إنهم فعلا يحبون ما أحب الله لهم وإن كان ابتلاء بالمصائب.

ومن هنا نقول إن نفس تحمل علم الغيب هو نوع من الابتلاء العظيم، الذي يحتاج حامله إلى قوة إيمانية كبيرة جدا، حتى يستطيع أن يتحرك في الخارج على أساس معطياته العادية، مع علمه بكل ما يترتب عليها من نتائج سوف تكون السبب في هلاكه أو هلاك أحبته، ومن هذا البيان يتضح ما كان يتجرعه نبينا محمد ﷺ من الآلام الشديدة، وهو يرى أهل بيته وما ينتظرهم من المصائب العظيمة، بل أكثر من ذلك فهو يرى من يضرر الكيد والعداء له ولهم، ومع ذلك يرفل في نعمته ويحوطه بعنائه، ورحته وكريم أخلاقه، ولعله لأجل هذا النوع من الابتلاء قال ﷺ فيها اشتهر عنه: (ما أودى نبي بمثل ما أوديت)^(١).

والمهم أن نفس تحمل العلم الغيبي يحتاج لإيمان قوي، وصبر شديد، وقوة نفس، وثقة بالله سبحانه، ورضا بقضائه، وصبر على قدره، وهي الضمان المهم ليتمكن حامل العلم الغيبي من معاشة الواقع الخارجي بصورة طبيعية، فإن من ليس لديه تلك الأمور لو علم شيئا من الغيب وقطع بتحققها لانعكس ذلك على حياته، فامتنع عن معاشره كل من يحمل له ضغينة، فضلا عما يعلم أنه يقتله، ولانقطع عن الناس لما يرى من سوء نواياهم، وما تحمل نفوسهم وتكن سرائرهم، ولفكر بل سعى في

تغيير ما علمه لعله يدفع عن نفسه البلاء، كما فعل فرعون في بني إسرائيل إذ قتل أولادهم، واستحيا نساءهم، لعله يمنع ولادة موسى أو ظهوره أو يحمي نفسه من الهلاك، وليس ذلك إلا لشكه في صدق من أخبره، حتى لو كان المخبر له هو الله سبحانه أو رسوله، فإنه مع عدم التصديق والثقة يحصل في النفس تردد وتخوف، ومع عدم الرضا يكبر فيها الشك، ومع عدم الصبر تتوجه إلى التفكير في تغيير ما علمت أو الفرار منه، أما من قوي إيمانه بالله فوثق به، ورضي بما كتب عليه، فوطن نفسه على الصبر على قضائه، وفوض أمره إليه، فإنه لا يزيده تحقق ما أخبر به إلا يقينا وإيمانا، وتجدد ذلك واضحا في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ممن أخبرهم بمقتلهم و تفصيل ما يجري عليهم، ومن الواضح أنه لا مورد للبداء، فيه كما أنه لا يعني ذلك عدم توفر الظروف الطبيعية لما أخبروا به، وأيضا لا يعني أنهم يعينون على أنفسهم، فهم يتحركون بحسب مقتضى الظروف الخارجية، كمحاولة دفع البلاء ورد الاعتداء، والابتعاد عن مواطن التهلكة والأذى، إلا أن ذلك لن يمنع من تحقق ما أخبروا به.

والخلاصة أن علم الإمام الحسين عليه السلام الغيبي بانقلاب الكوفة ليس مانعا من الخروج إليها، ومن تنجز التكليف عليه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإصلاح في أمة جده.

العلم الغيبي وإمكان تغييره:

قد وردت روايات كثيرة جدا أخبرت بمقتل الإمام الحسين عليه السلام قبل وقوعه، فكانت سببا لإثارة البحث عن العلم الغيب وإمكان تغييره، والتوفيق بين العلم بمقتله وخروجه حتى تصور بعض الباحثين أن خروجه كان للشهادة وأنه مكلف بها.

ونختصر البحث بإثارة عدة استفسامات، يتضح من خلالها الجواب عن ذلك:

الأول: هل أن وجود العلم الغيبي يكشف عن عدم توفر المقدمات الطبيعية للمعلوم بالغيب في ظرف تحققه؟

الثاني: هل كون الحدث معلوما بالغيب يلزم منه سلب الاختيار وكون الإنسان

مجبورا عليه؟

- الثالث: هل أن العالم بالغيب مثاب على عمله المعلوم بالغيب عند اختياره؟
 الرابع: هل أن العالم بالغيب يتعامل مع الوقائع الخارجية على أساس عادي أو أن حركته تكون على أساس تحقيق المعلوم الغيبي؟
 الخامس: هل أن المعلوم بالغيب موضوع للحكم الشرعي؟
 السادس: هل يمكن التأثير في المقدمات المنتجة للمعلوم بالغيب لمنع تحققه؟
 هذه الاستفهامات كلها يمكن بحث القضية الحسينية من خلالها حيث إنها كانت معلومة قبل وقوعها.

١- فهل كونها معلومة الحدوث يعني عدم خضوعها لقانون العلل الطبيعية في تحقق الأحداث الخارجية فلا يلزم وجود مقدمات عادية موجهة لتحقيقها؟

٢- وهل أن الإمام الحسين عليه السلام كان ملزما بتحقيقها إلزاما تكوننا ليكون بذلك مجبرا وسلوب الإرادة والإختيار؟

٣- وهل أن الإمام الحسين عليه السلام مثاب على شهادته المعلومه سابقا؟

٤- وهل أن الإمام الحسين عليه السلام تعامل مع خروجه والشهادة على أساس عادي أي بحسب المعطيات العادية أو لا ؟ وبعبارة أخرى هل كانت حركته على أساس تحقيق المعلوم الغيبي أم لا؟

٥- وهل أن شهادة الإمام الحسين عليه السلام المعلومه بالعلم الغيبي موضوع للحكم الشرعي من وجوب حفظ النفس؟

٦- وهل يمكن للإمام الحسين عليه السلام التأثير في بعض الأمور الموجهة لشهادته لمنع حدوثها؟

جواب الاستفهام الأول: هل أن وجود العلم الغيبي يكشف عن عدم توفر المقدمات الطبيعية للمعلوم بالغيب في ظرف تحققه؟

أما أصل السؤال فإن كون أمر ما معلوم بالعلم الغيبي لا يكشف عن عدم

خضوعه للقوانين الطبيعية مطلقا، وعدم توفر مقدماته الطبيعية، فبعضه يخضع لذلك وبعضه لا يخضع، وغيبية العلم لا تعين أحد الطرفين.

وأما خصوص المورد فهو يبتني على بيان الغاية من حركة الإمام الحسين عليه السلام، وقد تقدم ابتداء ذلك على الإجابة عن إشكال الناصحين، فمن التزم بتوجهه للشهادة فنتيجته عدم لزوم تحقق مقدمات عادية توجب الخروج، بل المقدمات العادية تستوجب عدم الخروج. وقد تقدم إثبات رجوع عامة النظريات إلى النظرية الغيبية.

وأما بناء على نظريتنا فقد تقدم إثبات خضوع القضية الحينية لقانون العلل الطبيعية في جميع مراحل تطور أحداثها، كما ثبت عادية المقدمات التي اعتمد عليها الإمام عليه السلام، وعدم كون علمه الغيبي محركا له عليه السلام في قضيته.

جواب السؤال الثاني: هل كون الحدث معلوما بالغيب يلزم منه سلب الاختيار وكون الإنسان مجبورا عليه؟

إن المعلوم بالعلم الغيبي لا بد أن يتحقق، إلا أن لا بديهية تحققه لا تعين طبيعة مقدماته فقد تكون قهرية وقد تكون اختيارية فنفس العلم الغيبي لا نظّر له إلى مقدماته ليعينها فضلاً عن فرضها، ولذلك فإن الاعتقاد بعلم الله سبحانه بالغيب لم يلزم منه القول بالجبر، بدعوى لزوم تحقق ما علمه الله سبحانه وعدم القدرة على إيجاد خلافه أو اختيار غير ما علمه.

وعدم لزوم ذلك واضح فإن الله سبحانه يعلم باختيار العبد والعلم بالاختيار لا ينافي الاختيار ولا يوجب سلب إرادة العبد ليكون مجبوراً.

إذا انتضح جواب تلك الشبهة انتضح أيضاً أن العلم بالغيب لا ينافي اختيار العالم ولا يجعله مسلوب الإرادة، بل لا يلزمه حتى اختيار خصوص المقدمات المنتجة للمعلوم بالغيب، كما سيتبين في طيات هذا البحث.

وأما شهادة الإمام الحسين عليه السلام فجميع النظريات على اختلافها تلزم باختيار الإمام الحسين عليه السلام في خروجه، سواء في ذلك التي التزمت بالتكليف بالشهادة أو لا، فإن الجميع يلتزمون بعدم سلب اختياره في خروجه، ولذلك التزم الجميع باستحقاقه

عظيم ثواب ربه على صبره وشدة بلائه.

والخلاصة أن علمه بشهادته لا يستوجب جبره عليها ولا تنافي اختياره.

جواب السؤال الثالث: تارة نلاحظ أصل السؤال وهو هل أن العالم بالغيب

مثاب على عمله؟ وأخرى نلاحظه في خصوص قضية الإمام الحسين عليه السلام.

أما أصل السؤال فقد أثر بشكل أوسع، شكك من خلاله بعض في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وذلك أنه إذا كان أمير المؤمنين علي عليه السلام يعلم أنه لا يقتل في حروبه وكل موارد تعرضه للهلكة فلا موجب لثوابه وفضله، ويكون غيره ممن لا يعلم حاله أفضل منه لإقدامه على ما يحتمل ذهاب نفسه فيه.

والجواب عن هذه الشبهة واضح، فإن العلم بالغيب لا ينفي عنه اختيار أمر الله سبحانه وامتناله، بل ومسارعة له، ومن البديهي والمعلوم بالضرورة أن الفضل والثواب على اختيار الفعل، وامتناله والمسارة إليه، ويذل النفس فيه، والصبر على الشدائد، وتحمل آلام الجراحات في الحروب، وتعرض النفس فيها للهلكة، كل ذلك تقريبا لله وحبا له، وعليه فعلمه بأنه ينجو من الهلكة في تلك الموارد لا يخرجها عن تلك العناوين الموجبة للثواب الجزيل، والفضل العظيم على سائر المسلمين، ولذلك امتدح الله جل جلاله عامة أفعاله، ومواقفه ومشاهده، وأعلى شأنها وأعظم أجرها، كإطعامه وصلاته، ويذل نفسه وجهاده في سبيل ربه وذبه عن وجه نبيه عليه السلام، ولوضوح الفضل فيها على المسلمين عامة وعلى الصحابة خاصة تمنى بعض الصحابة أن تكون له واحدة من ثلاث من فضائله^(١).

(١) (عن علي قال: قال عمر بن الخطاب: لقد أعطي علي ابن أبي طالب ثلاث خصال لأن تكون فيّ خصلة منها أحب إلي من أن أعطى حمر النعم، قبل وما هي يا أمير المؤمنين؟ قال تزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وسكناء المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والرماية يوم خيبر) كنز العمال ج ١٣ ص ١١٦ رقم ٣٦٣٧٦ / ومثله في المستدرک ج ٣ ص ١١٧ (عن عامر بن سعد يقول: قال معاوية لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما ثم ما يمنعك أن تسب بن أبي طالب فقال: لا أسب ما ذكرت ثلاثا قالهن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، قال معاوية: ما من يا أبا إسحاق؟ قال: لا أسب ما ذكرت حين نزل عليه الوحي

وعليه فالعلم بالحال وعدمه ليس هو مقياس الثواب والفضل، بل المقياس هو اختيار طاعة الله سبحانه، والسبق إليها، والصبر عليها، والتفاني فيها، علم بحاله فيها أو لم يعلم. وهذا جواب واضح لا إشكال فيه ولا شبهة تعتريه.

وأجيب عنه أيضا بالبداء: وذلك أن عقيدة البداء تفترض احتمال تغيير ما كتبه الله سبحانه عليه سابقا، فهو وإن كان يعلم أنه لا يقتل في تلك المشاهد، إلا أنه يعلم أن أمره بيد الله سبحانه وتعالى يفعل به ما يشاء، ويده تقديم ما آخر، أو تأخير ما قدم، ولا يسأل عما يفعل، فقد يدور له في أمره شيئا، فيأتيه في فراش رسول الله ﷺ، وكذا جهاده مورد للبداء، محتمل فيه التقديم والتأخير، والمحور والإثبات، فإن الله جل ذكره كما قال عن نفسه: ﴿يَمْنَحُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(١)، فعلمه بأن أمره بيد الله يفعل به ما يشاء، فقد يمحور ما كتب عليه وأعلمه به ويثبت عنده غيره، فأمر المحور الإثبات يجعل احتمال تقديم أجله وارد في تلك الموارد، فتحتاج إلى توطئ النفس على لقاء الله سبحانه والصبر على بلائه، وبهذا تثبت أفضليته في تلك المواطن على غيره.

وهذا الجواب وإن كان له وجه، ومسألة البداء من الأمور العقدية المهمة الثابتة ودلت عليها تلك الآية الشريفة المتقدمة وكثير من الروايات، منها ما هو مسلم عند عامة المسلمين وإن كابر فيه بعضهم فلم يلتزم بالبداء لأن الشيعة تقول به، ولكن التزم بمعناه ومضمونه مثل أن الصدقة تدفع البلاء وأن الدعاء يرد القضاء.

فأخذ عليا وابنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه، ثم قال: رب إن هؤلاء أهل بيتي، ولا أسب ما ذكرت حين خلفه في غزوة تبوك، غزاها رسول الله ﷺ فقال علي: خلفني والنساء؟ قال: ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، ولا أسب ما ذكرت يوم خيبر قال رسول الله ﷺ: لأعطين هذه الراية رجلا يحب الله ورسوله ويفتح الله على يديه فتنازلنا لرسول الله ﷺ فقال: أين علي؟ قالوا: هو أرمد، فقال: ادعوه فدعوه فبصق في وجهه ثم أعطاه الراية ففتح الله عليه، قال: فلا والله ما ذكره معاوية بحرف حتى خرج من المدينة. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وفي سنن الترمذي (بصق في عينه)

ج ٥ ص ٦٣٨ / خصائص النسائي ص ٤٩.

وعلى كل فإن مسألة البدء صحيحة في نفسها ولا إشكال فيها إلا أن الذي نعتقده عدم تمامية الجواب بها هنا، وذلك أنه كما تقدم بيانه إنما يجري في الأمور غير المحتومة منه سبحانه وتعالى، أو في غير خصوص الأمور التي أخبر النبي ﷺ بحصولها وتحققها، أما فيها فلا، ومقتل أمير المؤمنين ﷺ معلوم ومعتوم قد أخبره النبي ﷺ به، وأيضاً أخبر أمير المؤمنين به وبقاتله، ومثله قتاله الناكثين والمارقين والقاسطين الباغين، فالجواب باحتمال جريان البدء في أجله مع الإخبار بحدوث كل تلك الأمور مستقبلاً وحتميتها لا يتم، نعم إن الإجابة بالبدء إنما تنأتى في غير ما هو محتوم ومعلوم الوقوع قد أخبر به رسول الله ﷺ وإلا فإنه يلزم تكذيب الرسول ﷺ وذلك غير معقول ولا مقبول. نعم ربما يخبر عن شيء فيحدث خلافه فيبين الوجه في وسره، مثل ما ورد في الصدقة ودفعها الموت عن صاحبها الذي أخبر بموته.

نعم يمكن لنا أن نجيب بجواب ثان: وهو ما تقدم منا من ابتناء فضل أمير المؤمنين ﷺ وعظمة شأنه في تلك المشاهد على الثقة بالله سبحانه والثقة برسوله ﷺ، فإن من لا ثقة له يتردد ويخاف بل يشك في صدق مخبره، أما الواثق بالله سبحانه والراضي بقضاء الله والصابر على قدره كان له أو عليه، فإنه يستوي عنده الأمر علم بانتصاره وسلامته، أو بقتله وشهادته، فإن المحرك له في جميع حالاته رضا الله سبحانه، فلذلك تجده كما أسلم نفسه في فراش رسول الله ﷺ وكما جاهد الكفار والمشركين وكشف الكرب عن وجه رسول رب العالمين، لم يفر عنه ولم يغفل عنه طرفة عين، وكما قاتل الناكثين والمارقين والقاسطين، مشى برجله إلى مصلاه إجابة لدعوة رب العالمين، توجه للصلاة دون سلاح وهو يعلم أنه يقتل في ذلك المسجد وفي تلك الصلاة، وقد قال لقاتله:

(لقد هممت بشيء تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق

الأرض وتختر الجبال هذا ولو شئت لأخبرتكم بما تحت

نيا بك)^(١).

(١) بحار الأنوار ج ٢ ص ٢٨١، وقد تواتر إخباره عن قاتله بقوله له: (لتخضبن هذه من هذا)، فقد

رواه العام والخاص: مقاتل الطالبيين ص ١٨ والمعجم الكبير ج ١ ص ١٠٥ ومثله كثر العمال

وأقبل على ربه في صلاته مختاراً راضياً بقضاء الله وقدره، وصلى كما لو كان غير عالم بمقتله، وكعادته منقطعاً عما حوله، مقبلاً بكله على ربه، وهنا الفضل والفضيلة، والعظمة والمنزلة الرفيعة في الثقة بالله والرضا بقضائه وقدره وتفويض الأمر إليه.

وأما بالنسبة للإمام الحسين عليه السلام فسواء قلنا إن حركته مبنية على مقدمات عادية، أو قلنا إنه توجه للشهادة، فإنه في كلا الفرضين مختار لرضا الله سبحانه وتعالى ساعياً في طاعته فله الثواب الجزيل والفضل العظيم والمقام الرفيع فإنه لم يختلف اثنان في فضيلته، بل أفضليته على سائر شهداء الإسلام، فسواء قلنا بالوظيفة الخاصة أم لا، فإن علمه بانقلاب ناصره وبشهادته، وشهادة أهل بيته، وخاصة شيعته، وخلص أصحابه، وسبي نسائه وبناته وأطفاله، لا ينافي اختياره الموجب لعظيم ثوابه، وعلو مقامه الذي لا يلحقه فيه لاحق، ولا يفوقه فائق، ولا يطمع في إدراكه طامع، (فهو وأخوه سيدي شباب أهل الجنة) كما قال رسول الله ﷺ، ومضيه على ذلك وصبره مع علمه لموثقة بالله سبحانه عظيمة، وهو البلاء المبين، والرضا بقضاء وقدر رب العالمين وحقيقة التسليم لله وتفويض الأمر إليه، وكما قال في خطبته في مكة قبيل خروجه:

(رضى الله رضانا أهل البيت، نصر على بلائه، ويوفينا أجور الصابرين، لن تشذ عن رسول الله ﷺ لحمة، وهي مجموعة له في حظيرة القدس، تقر بها عينه وتتجز لهم وعده^(١)).

ولدينا جواب آخر أهم من الجواب على أساس الثقة والرضا، وهو بناء حركة المعصومين عليهم السلام كلهم تجاه المعلوم بالغيب، بل حياتهم كلها على أساس الحب لله سبحانه وتعالى، والحب لما أراده لهم، سواء في حياتهم أو مماتهم، وهذا مقام أعلى من مقام الثقة بالله سبحانه، أو الرضا والتسليم لقضائه وقدره، وذلك أن الواصل بشخص يرى نفسه في حال الوثوق، وكذا الراضي والمسلم والصابر كلهم يجدون نقل الوثوق والرضا والتسليم والصبر إلا أنهم يتحملون شدائد الأمور لتلك العناوين، أما المحب

فلا يرى نفسه أبداً، لا يرى إلا حبيبه، ولا يحب إلا ما يحب حبيبه، ويأتي بالأمور ليس للرضا بها أو الوثوق بمخبره أو التسليم له والصبر عليها، بل لحبه لها بسبب حب حبيبه لها، وإرادته إياها، والفارق بين المقامين كبير جداً، فالواقق والراضي والمسلم والصابر، ليس لديه داع في نفسه للإتيان بما وثق فيه أن رضي وسلم به وصبر عليه، فقد يأتي بها يكره ثقة بالله ورضا وتسلياً له، أما المحب فهو يأتي بالأمر لا لأنه مأمور به بل لأنه يحبه ويريده، ولديه في نفسه داع للإتيان به والميل إليه، وإن كان بسبب علمه بمراد حبيبه، فهو لا يحب إلا ما أحبه الله وأراد، ولا يكره إلا ما كرهه الله وأبغضه، ومن الواضح أن هذا المقام أعظم من مقام الوثوق والرضا والتسليم، ولعله لأجل هذا كان نبينا محمد وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين أحباء الله وأوداءه، وكان بذلك مقام نبينا محمد صلى الله عليه وآله أعلى المقامات عند الله، فهو حبيب الله ﷻ، وكذا أمير المؤمنين علي عليه السلام فقد قال فيه رسول الله يوم خيبر (رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)^(١)، وأما الحسين عليه السلام فتراه في تجلياته يوم عاشوراء، قد تجلى في ذكر الله سبحانه، فتناسى نفسه، بل نسيها وزهل عنها وعن آلامها، وذكر ربه حتى تجسّد به ذكر الله، كل ذلك حبا لله سبحانه، فكان قتله قتلاً لذكر الله سبحانه، وسوف نعرض لبعض جوانب تجلياته يوم عاشوراء.

جواب السؤال الرابع: بالنسبة لأصل السؤال فإن المعلوم بالغيب لا بد أن يتحقق، سواء سعى العالم به إلى تحقيقه أم لم يسع، وهذا لا إشكال فيه، وإنما يختلف الحال بالنسبة إلى نفس المعلوم بالغيب، فقد يسعى لتحقيقه، وقد يترك لمجريات الأمور، فيتحقق بشكل طبيعي، فيترتب على مقدمات عادية، ومثال هذا أكثر مواطن استشهاد أئمة أهل البيت عليه السلام.

وأما بالنسبة لخصوص قضية الإمام الحسين عليه السلام فأصل شهادته لا بد وأن يتحقق، ولا يرتبط الحال فيها بسعيه نحو تحقيقها وعدمه، وقد تقدم قول الإمام الحسين عليه السلام (لأم سلمة رضي): (قال لها يا أماء وأنا والله أعرف ذلك، وأعلم أني

(١) مسند أحمد ج ٢ ص ٣٨٤ والنسائي في ستة ج ٥ ص ٤٦ والترمذي ج ٣ ص ١٢٤ وغيرها.

مقتول مذبح ظلما وعدوانا، وقد شاء الله أن يرى حرمي ورهطي ونسائي مشردين، وأطفالي مذبحين مأسورين مقيدين، وهم يستغيثون فلا يجدون ناصرا ولا معينا.

قالت أم سلمة: واعجباه، فأني ذهبت وأنت مقتول؟

قال الحسين: يا أماه إن لم أذهب اليوم ذهبت غدا، وإن لم أذهب في غد ذهبت بعد غد، وما من الموت والله بد، وإني لأعرف اليوم الذي أقتل فيه، والساعة التي أقتل فيها، والحفرة التي أدفن فيها، كما أعرفك وأنظر إليها كما أنظر إليك، وإن أحبيت يا أماه أن أريك مضجعي ومكان أصحابي. فطلبت منه، فأراها ثم أعطاهما من تلك التربة^(١). ومثل هذا قوله: (لو كنت في جحر هامة من هوام الأرض لاستخرجوني حتى يقتلونني)^(٢). وعلى كل فقتل الإمام الحسين عليه السلام أمر حتمي ومعلوم التحقق لا مفر منه، إلا أنه من الواضح جداً أن ذلك لا يثبت ولا يلزم سعي الإمام الحسين عليه السلام في تحقيقه فهو كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾^(٣). ومن البديهي عدم سعي أحد منهم إلى تحقيق ذلك، وعلى كل فالنظريات التي برزت على الساحة تختلف في تحليل الموقف الحسيني تجاه قضيته، فمن ذهب إلى أن شهادته وظيفة خاصة، وكذلك من اعتقد أنه ذاهب للشهادة، وأنه يعلم بالعلم بالعادي أنه يقتل، ومثله من يحتمل أنه ترك التقية فسمى للشهادة، فيلزمه الالتزام بسعي الإمام الحسين عليه السلام لتحقيق المعلوم بالغيب، وأما بالنسبة لمن يقول إنه توجه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن لم يكن معه ناصر، وأيضا من ذهب إلى أنه غلب على ظنه الوصول إلى حقه، فمن الواضح عدم لزوم ذلك.

وإن قلنا إن هذه النظريات راجعة في الحقيقة إلى النظرية الغيبية كما تقدم فهي بحكمها.

وأما بناء على نظريتنا فإنه لا يجب عليه تحقيق المعلوم بالغيب لأنه ليس

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٤٠ عن مدينة المعاجز ومقتل العوام.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٩٩ / تاريخ الطبري ج ٥ ص ٣٨٥.

(٣) سورة آل عمران آية ١٥٤.

موضوعا لتكليفه، فلا يجب عليه الخروج إلا بعد توفر شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويجب عليه دفع كل ما يوجب تلف نفسه، فليس هو مكلف بالشهادة، وإن علم بحدوثها، فلذلك قلنا إن خروجه كان للكوفة، ولم يكن لكربلاء لولا اعتراض الحر مسيره ومنعه من الدخول إلى الكوفة ومن الرجوع إلى المدينة.

جواب السؤال الخامس: إن المعلوم بالغيب يختلف حاله فقد يكون موضوعا لحكم شرعي فهو أمر ممكن في نفسه وقد لا يكون.

وبالنسبة لشهادة الإمام عليه السلام فقد اتضح مما تقدم اختلاف النظريات في ذلك فمن يرى أن خروجه للشهادة فهي لديه موضوع للحكم الشرعي، وأما عندنا فلم تكن قبل وصوله إلى كربلاء، وحصر أمره بين الاستسلام أو الشهادة موضوعا لحكم شرعي، بل كان حكمه وجوب حفظ نفسه، ودفع المكروه عنها، ولذلك خرج من المدينة لما أرادوا قتله، وخرج من مكة لما سعوا في كيدته واغتياله، وقد قال سلام الله عليه فيما روي عنه: (طلبوا دمي فهربت)، وأما بعد حصره في كربلاء فقد عرض عليهم أن يدعوه يرجع فأبوا، وحصروا أمره بين السلة والذلة، فلما أصبح أمره دائرا بين محذورين، الاستسلام أو الشهادة، وجب تقديم أقلهما ضررا بحكم العقل، والشهادة أقل الأمرين ضررا، فحكم العقل بتقديمها، وبهذا أصبحت موضوعا للحكم الشرعي والعقل هو المعين لموضوعه.

وأما جواب السؤال الأخير: وهو هل يمكن تغيير المستقبل المعلوم بالعلم الغيبي، وذلك بالتأثير والتصرف في بعض مقدمات النتيجة له، بحيث تتغير تلك القضية المعلومه بالعلم الغيبي؟

وهذه من المسائل المهمة التي لها آثار كثيرة وخطيرة.

وقد أثبتت هذه المسألة حديثا وهذه المسألة والاعتقاد بإمكانها وعدمه أثر كبير في الكثير من المسائل المستقبلية الغيبية.

ولكن الذي نعتقد أن هذه المسألة ليست جديدة بل هي قديمة جدا، والدليل على قدمها محاولة فرعون تغيير المستقبل المعلوم بالعلم الغيبي من ولادة موسى بالتأثير

في المقدمات الاختيارية الواقعة تحت يده فلم يستطع.

والهمم أنه ادعي إمكان تغيير المستقبل والتأثير فيه، وذلك بترتيب بعض المقدمات المتاحة لنا، والواقعة تحت أيدينا فعلا، المنتجة لأمر ما في المستقبل، وهذا أمر ممكن بل هو واقع ولا إشكال فيه، وعليه فالتأثير في المستقبل وقضاياها المعلومة بالعلم الغيبي وتغييرها ممكن.

ولصحة هذا الاستدلال وعدمها أهمية كبرى، فإمكان التأثير على القضايا الغيبية والتسليم به له آثار مهمة جدا، علمية وعملية وعقدية، تنعكس على حياة المجتمعات الإنسانية ومسيرتها، وأنماط حياتها، وبناء أنظمتها الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية والعقدية، والتأثير بذلك على مستقبلها إيجابا وسلبا، ولعل أهم الآثار لصحة تلك الدعوى ينعكس مباشرة على أهم القضايا الغيبية، وهي قضية خروج الإمام الحجة (عليه السلام) وحكمه العالم، فهل يمكن منعها، أو التأثير عليها، ومنع انتصاره، وذلك بالتأثير على أسباب انتصاره، ومن يمكن أن يعتمد عليه في قيامه، بفرض توجيهه على خلاف نهجه مثلا، أو اقناعه بالوقوف ضده، أو اضعافه أو غير ذلك مما يمنع انتصاره به أو اعتياده عليه.

هناك من اعتقد إمكان التأثير فيها، مستدلا على ذلك بما تقدم من إمكان التأثير في المستقبل، بترتيب بعض مقدمات يعلم بها نتائج مستقبلية، بعيدة المدى أو قريبة، سياسية كمن يحكم تلك البلد، أو اقتصادية كالتأثير على موارد ذلك البلد الطبيعية كالماء والكلاء وغيرهما، أو الاجتماعية بخلخله الروابط الهيكلية للمجتمع، أو فرض أنماط اجتماعية مخالفة للإسلام، أو إشاعة الفساد فيه، ولعل كثيراً مما يحصل في المجتمعات الإسلامية المستعمرة، هو من هذا الباب وبذلك القصد مع علم الغرب بحتمية ظهور الإمام الحجة (عليه السلام) وانتصاره.

ولكن ذلك الاستدلال ليس بنام وليان هذه الدعوى نثير هنا ثلاثة أسئلة:

الأول: هل أن نتائج ترتيب أمور متاحة لنا للتأثير في القضايا المستقبلية أمر دائم، ونتيجته ضرورية، أم أنه قد يتخلف في بعض الموارد؟

وبعبارة أخرى: هل أن جميع المقدمات المنتجة للأمر الاستقبالي كلها خاضعة لقدرتنا وإرادتنا وبنحو دائم، أم أن بعضها خارج عن دائرة قدرة الإنسان وإرادته ولو على نحو جزئي؟

الثاني: هل يمكن القطع والعلم بالتأثير في القضايا الغيبية وعليها؟

الثالث: هل أن ترتيب أمور معلومة ومتاحة للتأثير في القضايا المستقبلية هل هذا من علم الغيب أم لا؟

من الواضح أن الإجابة على السؤال الأول لو كانت سلبية فلا حاجة للإجابة عن السؤال الثاني، وذلك أنه إذا كان التأثير على القضايا المستقبلية غير قطعي، وغير دائم، فبالأولوية القطعية عدم التمكن من العلم والقطع بالتأثير على القضايا الغيبية. وأما إذا كانت إيجابية فيكون للسؤال الثاني موضوعية.

والذي ندعيه فعلا في مقام الجواب عن الاستفهام الأول عدم ضرورة أو دوام النتيجة، فقد تتخلف وقد تتحقق، والوجه في ذلك أنه من الواضح أن الإنسان مهما أوتي من قوة لتحقيق رغباته، إلا أن الكثير من مقدماتها لا تقع تحت اختياره بنحو مطلق، فهي إما مرتبطة باختيار الآخرين، أو أنها خارجة عن قدرة الإنسان، فضلا عن خروجها عن اختياره، وذلك مثل الحوادث الطبيعية غير المتوقعة، وعليه فما دام هناك بعض المقدمات تخضع لاختيار الآخرين، أو تتوقف على عدم حدوث عارض طبيعي، فالنتيجة على فرض ترتيب المقدمات المتاحة غير معلومة الحصول بصورة قطعية ودائمة، وذلك لاحتمال تدخل إرادة مناقضة للمقدمات المرتبة، وكذا احتمال حدوث ما هو خارج عن قدرة الإنسان، كالكوارث الطبيعية، والجامع هو عدم العلم بتحقيق جميع مقدمات النتيجة، وارتفاع جميع الموانع دائما، ولتوضيح ذلك نقول مثلا: إنه بإمكان الإنسان أن يسمي كل اللوازم لزراعة أرض، وإنتاج محصول خاص، ومع كل ذلك فهو لا يعلم بالتمكن من إنتاج ذلك المحصول بنحو قطعي ودائم، إذ يحتمل أن تتعرض الزراعة لحرق عن طريق خطأ أو عمد، سواء كان منه أو من غيره، كما أن الإنتاج أيضا يتوقف على عدم تعرضها للعواض والكوارث الطبيعية، وهي من

الأمر الخارجة عن قدرة الإنسان وسيطرته، وعلى فرض حصلت النتيجة مرة فهو لا يعلم ولا يقطع بتكررها دائماً، وعلى هذا نكل ما يعتمد على مقدمات خارجة عن الاختيار والقدرة لا يمكن القطع معه بالنتيجة، ومن الواضح أن ذلك لا يلزم منه عدم قبول قانون العلية أو نفيه، فهو ضروري ومسلم كبروياً، إنها الكلام في الصغرى، وهي تمكن الإنسان من العلة التامة في جميع المجالات بنحو دائم، فنقول: متى لم تكن المقدمات المتاحة هي العلة التامة للنتيجة فالنتيجة لا تكون قطعية الحدوث، وبهذا تكون تلك الدعوى واضحة البطلان، فإن الأمور المستقبلية إذا كان بعض مقدماتها خارجة عن الاختيار والقدرة فلا يعلم بتحققها، فضلاً عن العلم بتغير ما هو معلوم الحدوث.

نعم تحصل احتمالات تراكمية بتحقق النتيجة، وكلما ازدادت الحيلة والملاحظة للمقدمات كلما ازدادت احتمالات تحقق النتيجة، ويتراكم الاحتمالات يحصل الظن ثم الاطمئنان بتحققها، أو بعدم حصول مانع أو عارض، فهو يرجو ويأمل، إلا أن ذلك لا يجعل النتيجة معلومة وقطعية الحدوث، ولذلك نرى كثير من المخططات قد فشلت في كثير من الميادين، وعلى فرض نجاحها الأولى إلا أن نجاحها لا يتكرر دائماً، وما ذلك إلا لعدم الإحاطة بجميع المقدمات المتجهة لها، أو حصول خطأ أو تخريب أو أمر عارض، والجامع هو خروج بعض المقدمات عن اختيار الإنسان وقدرته، هذا من ناحية الجهة الأولى ومن جهة أصل الدعوى.

والخلاصة أن ترتيب مقدمات متاحة للتأثير في أمور مستقبلية قريبة أو بعيدة ليست ضرورة النتيجة دائماً. فبالأولوية القطعية عدم التمكن من العلم والقطع بالتأثير على القضايا الغيبية أو فيها.

وأما في خصوص التأثير على خروج الإمام الحجة بن الحسن عليه السلام وانتصاره فإن ذلك الاعتقاد خاطئ جداً، وذلك أن التأثير على المجتمعات في الحاضر أو المستقبل اقتصادياً أو سياسياً أو غير ذلك لن يمنع تلك القضية المعلومة بالغيب من التحقق كما أنه لن يؤثر عليها وذلك أن القضايا المعلومة بالعلم الغيبي ليست مقدماتها

واقعة في سلسلة علل الأحداث الخارجية حتى يمكن التصرف فيها كما أن المقدمات المنتجة لها ضرورية الحصول لفرض ضرورة النتيجة بل احتمال إمكان التصرف في مقدماتها المنتجة لها خلاف فرض أنها علم، وإذا كانت القضية من القضايا التي يريد لها الله سبحانه الحدوث فإن عدم إمكان التأثير فيها أو عليها أوضح والشواهد التاريخية عليها كثيرة كقضايا الأنبياء والأئمة عليهم السلام فإن كثير من أمورهم تحوطها العناية الإلهية وتفرض وجودهم رغم كل ما يتخذ لمنع قيامهم بإمامتهم وقضية الإمام الحجة عليه السلام من هذه القضايا بل أهمها ومسألة قيامه وانتصاره من الضروريات التي لا ترتبط بحال المجتمعات وأوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية بل ارتباطها بالله سبحانه وتعالى فهو الذي يريد فرضها على العالم: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾^(١). و أيضا قال ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفَؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَنُورِهِمْ وَاللَّهُ مُنِيرُ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ^(٢).

وعليه فالتفكير في تغيير القضايا المعلومة بالغيب خاطئ جدا، فإن كانت تلك القضايا صحيحة فلا بد أن تحصل، ولن يوقفها شيء، وإعادة التجارب لمنع القضايا الغيبية لن تجدي فتيجتها معلومة سلفا، وإن كانت كاذبة فلا حاجة للتكثير والتضييق على المجتمعات التي يحتمل حصولها فيها، أو يعتقد تأييدها لها، فالعاقل من اتعظ بنيره، فالحكمة القرآنية المؤيدة بحكم العقل تقول: (وإن يك كاذبا فعليه كذبه وإن يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب)^(٣).

والخلاصة أن ترتيب معطيات حالية في المجتمعات الإنسانية للتأثير في مستقبلها ليس نتيجة حتمية وضرورية أو دائمة. هذا أولا.

وثانيا: أن ذلك الاستدلال مغالطة وذلك أنه استند إلى ترتيب أمور معلومة للتأثير في وجود أو منع قضية ما في المستقبل ومن الواضح جدا أن القضايا الغيبية

(١) سورة القصص آية ٥.

(٢) سورة الصف آية ٨-٩.

(٣) سورة غافر آية ٢٨.

مقدماتها المنتجة لها إما غير معلومة أو غير موجودة في الخارج لفرض كونها غيبية، كما أنها ضرورية الحدوث وعليه ففضية الإمام الحجة المنتظر عليه السلام لا يمكن التأثير فيها وعليها لعدم توفر المقدمات المؤثرة فيها وكون بعض مقدماتها هي الإعجاز الإلهي سواء كان في بقاءه أو ظهوره وانتصاره فهي خارجة عن القدرة البشرية فيقطع كل عاقل بعدم إمكان التأثير فيها.

أما السؤال الثالث: فإن العلم بالنتائج المستقبلية اللازمة لمقدمات معلومة ليست من الأمور الغيبية، فإن العلم باللازم علم بالملزوم، وهذا أمر عادي وطريق طبيعي لا إشكال فيه، إلا أنه لا يرتبط بموضوع بحثنا، فإن بحثنا عن القضايا الغيبية، ومن الواضح أن سبب غيبتها هو عدم العلم بمقدماتها المنتجة لها، وأما المعلوم بسبب العلم باللازمة فليس بعلم غيبي، إذ العلم بالعلة علم بالمعلول، والعلم بالملزوم علم باللازم، وليس هذا من باب العلم بالغيب، فعلى فرض سلمنا جدلاً بإمكان تهيئة جميع المقدمات ومنع جميع العوارض بحيث يحصل العلم والقطع بالتأثير في المستقبل وتحقيق الغايات والنتائج المقصودة، فهذا ليس من العلم بالغيب في شيء أو التأثير فيه، إذ من الواضح أن العلم بالنتيجة ضروري بعد العلم بالمقدمات، إلا أن القضية الغيبية يفترض أنها غير معلومة المقدمات المنتجة لها، أو أنها غير موجودة أصلاً، فلذلك كانت غيبية، فكيف يمكن التأثير فيها أو عليها، وعليه فتلك الدعوى غير تامة في نفسها، وعلى فرض تماميتها فهي لا ترتبط بموضوعنا.

والخلاصة: أن العلم بالنتيجة بسبب العلم بالمقدمات ليس من العلم الغيبي، ولا التأثير فيه من التأثير في المعلوم الغيبي، وما كان من الأمور معلوماً بالعلم الغيبي فلا يمكن التأثير عليه وفيه أو منع تحققه، وإلا لم يكن علماً بل كان وهماً، وهو خلاف الفرض.

وأما بالنسبة للإمام الحسين عليه السلام فأعتقد أن أمره اتضح، وذلك أنه متى ما علم بحدوث قضية عن طريق الغيب، فهو يعلم بقطعية حدوثها، فلا معنى لفرض البحث عن إمكان تغييرها، أو التفكير فيه، أو العمل على منع تحققها، وإلا لم يكن ما حصل له علم، وهذا لا يعني لزوم السعي في تحقيق المعلوم بالغيب، أو إسلام نفسه إلى مواضع

الملكة، فقد تقدم عدم لزوم ذلك، وامتناعه عن اراد قتله واغتياله دليل على ذلك.

نعم يبرز سؤال وهو ما فائدة العلم بالغيب إذا؟

وهذا السؤال له ثلاث جهات: الأولى: جهة العالم نفسه، والثانية: من جهة غيره من المأمومين، والجهة الثالثة: بالنسبة لله وفائدة إطلاعه أحدا من عباده على غيبه :

أما الجهة الثالثة: فإن نفس إطلاع الله سبحانه وتعالى شخصا على الغيب هو تفضيل له على غيره، فنفس المطلع على الغيب له فضيلة عند ربه وهو مرتضى عنده ومقدم على غيره، ولذلك خصه بالعلم الغيبي، وهذا أمر عقلي يدركه كل عاقل ويحكم به.

أما الجهة الثانية: فإن علم الناس والمأمومين بعلم الإمام بالغيب موجب للحياء منه، والابتعاد عن ما يغضبه من المنكرات والمحرمات، وعليه فيكون إعلام الله الناس بذلك لظفا منه سبحانه، لأنه مقرب منه ومبعد عن معصيته، ولعله لذلك أخبر عن علمهم ﷺ في كتابه فقال تعالى ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(١)، وفي آية أخرى قال ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^(٢)، وقال أيضا ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾^(٣)، وغير ذلك من الآيات والروايات الواردة في شأن آل محمد صلوات الله عليهم أجمعين وعلمهم بالغيب.

وأما الجهة الأولى: فقد قلنا سابقا أن نفس تحمل علم الغيب هو نوع من الابتلاء من الله سبحانه، لا يحتمله إلا الذين اصطفى الله سبحانه، فيصبرون على بلائه، ويرضون بقدره وقضائه، ويفوضون أمرهم إليه، فيوفيه أجور الصابرين، وبهذا يتضح أن السؤال القائل لماذا خرج الإمام الحسين ﷺ إلى الكوفة وهو يعلم أنه يقتل خاطئ جدا. وذلك أن علمه موضوع لابتلائه فهل يثق بالله ويرضى بقضائه ويصبر على بلائه أم يجزع ويشك؟ فلا ربط له بدوافع خروجه.

(١) سورة التوبة / ١٠٥ .

(٢) سورة الرعد / ٤٣ .

(٣) سورة ياسين / ١٢ .

والسؤال الصحيح الذي ينبغي إثارته هو هل أن المقدمات الموجبة لاختيار الخروج حاصلة ومتحققة أو لا؟

فمتى ما حصلت وجب الخروج بسببها. وبعبارة أخرى أن العلم الغيبي بما سوف يختار، ونتيجة الاختيار، لا ينافي وجود أسباب اختيارية طبيعية، وعادية محرّكة له تجاه أفعاله واختياره، فعلمه بقتله علم غيبي، لا بد أن يتحقق في ظرفه، وهو لا ينافي وجود أسباب اختيارية راجحة في نفسها موجبة للخروج إلى الكوفة، خصوصا بعد العلم العادي بعدم إيجاب شيء منها للقتل.

ونعود لما كنا فيه إن علم المعصوم بالغيب وما يضمنه له المستقبل لا تعترضه مسألة وجوب حفظ النفس من الوقوع في التهلكة، إذ أن موضوعه الأمور الخارجية العادية، وهي لا تقتضي الوقوع في التهلكة، وبهذا يتضح أن المعلوم بالعلم الغيبي ليس موضوعا للأحكام الشرعية، لكونه إخبارا عن الاختيار ونتيجته.

والخلاصة هنا أن وجوب حفظ النفس لا يعترض الإمام الحسين عليه السلام كمشكلة في خروجه، كما أن مقصده الحقيقي في حركته هي الكوفة، وهدفه من ذلك وغايته إقامة دولة إسلامية، يقودها ضد بني أمية وظلمهم وجورهم، وليس له أهداف أخرى غير معلنة، وإن كان يعلم بعدم تحقق ما سعى إليه لانقلاب الكوفة.

الفصل الرابع

الانقلاب

وصل مسلم الكوفة واجتمع عليه أهلها، وباعه الناس للإمام الحسين بن علي عليه السلام، وبعد أن مكث في الكوفة ما يزيد على شهر، أرسل كتابه إلى الإمام الحسين عليه السلام. وهنا يمكن لنا أن نقول إن هذه الفترة التي قضاها مسلم في الكوفة كافية ليلحظ فيها واقع الناس، ويقيم استعدادهم، ومدى مصداقية كتبهم، وتطابقها مع واقعهم، ويقبل بيعتهم للإمام الحسين عليه السلام، ليكون في كتابته له على بصيرة من أمره، مطمئنا سن واقع الكوفة وصدقها في دعوتها.

وشاع خبر مبايعة الناس مسلما للإمام الحسين عليه السلام، وكتب المنافقون وجواسيس بني أمية إلى يزيد كتابا قالوا فيه:

(أما بعد فإن مسلم قدم الكوفة، وباعه الشيعة للحسين بن علي بن أبي طالب، فإن يكن لك بالكوفة حاجة فابعث إليها رجلا قويا ينفذ أمرك، ويعمل مثل عملك في عدوك، فإن النعمان بن بشير رجل ضعيف أو يتضاعف)^(١).

وعلى إثر ذلك عزل النعمان، وولي مكانه عبيد الله بن زياد، وأقبل بعد أن

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢٣٦.

انتخب خمس مائة من أهل البصرة^(١)، وأقبل بهم إلى الكوفة.

علم مسلم بقدوم عبيد الله، وحيث إنه لم يكن مأمورا بالقتال والتحرك عسكريا اكفى بتغيير مكانه إلى بيت هانيء.

مسلم والغدر بابن زياد:

سنحت الفرصة لمسلم للفتك بعبيد الله والغدر به، فقد تمارض هانيء وجاء ابن زياد لعيادته، وقد رتب أمر الاغتيال، ولكن مسلما لم ينفذه، وبقي ساكنا إلى أن خرج ابن زياد، واعتذر عن ذلك بما حدث به عن رسول الله ﷺ:

(إن الإيمان قيد الفتك فلا يفتك مؤمن)^(٢).

وربما نجد من يتحامل على مسلم في تركه الفتك بعبيد الله حتى مع بيانه لعدوه.

ولكن ماذا لو غدر مسلم بعبيد الله وفتك به؟

ما الفرق بينه وبين ابن زياد إذا اتخذ الغدر والفتك وسيلة؟

ما الفرق بين منهجه ومنهج معاوية الذي يصل إلى ما يريد بالغدر والفتك والاغتيال؟

وهل يمكن أن ينهج مسلم غير نهج أمير المؤمنين ﷺ، ويسير بغير سيرته، فيطلب الحق بالجور والظفر بالغدر والنصر بالفتك !.

هيهات أن يتخذ أهل البيت ﷺ طريقة معاوية منهجاً لهم في تحقيق أهدافهم، فإنه وإن سنحت الفرصة للغدر إلا أن ذلك ليس منهج الإمام الحسين ﷺ ولا سيرته، ولا منهج أتباعه وأصحابه، فما سيرته إلا سيرة جده وأبيه صلوات الله عليهم وآلهما.

صحيح أنه من المحتمل قويا أن مسلما لو غدر بابن زياد لوصل الإمام الحسين ﷺ إلى الحكم، ولكن لقليل إنما وصل إلى ذلك بالغدر والفتك، وهو عين ما وصل به

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم حاشية رقم ٢٣ ص ٢٢٠.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٤٤.

معاوية وأمثاله، وبذلك يكون قد تحلى عن سيرة جده وأبيه صلى الله عليها وآلهما التي بنى حركته على أساسها، وعليه فلا فخر له في ذلك، إن الكثير من الناس يتصورون أن تقيد المؤمن بأخلاق رسول الله ﷺ وأهل بيته ﷺ وهن وضعف وجبن، ونسب بعض ذلك إلى مسلم ﷺ، وما ذاك إلا لبعده عن فكر آل محمد ﷺ وسمو أخلاقهم، واقتنانه بغدر أعدائهم وخبت سرائرهم، وتصوره أن الغدر حسن تدبير، و التكرأ عقل، والفتك شجاعة، والورع عن المحارم وهن، والتخرج في الدين ضعف، ولكن الأمر خلاف ذلك وقد بين ذلك إمام المتقين وأمير المؤمنين علي ﷺ بقوله:

(ولقد أصبحنا في زمن اتخذ أكثر أهله الغدر كيسا، ونسبهم أهل الجهل فيه إلى حسن الحيلة، ما لهم قاتلهم الله قد يرى الحول القلب وجه الحيلة، ودونه مانع من أمر الله ونهيه، فيدفعها رأي العين بعد القدرة عليها، ويتنهر فرصتها من لا حريجة له في دين)^(١).

وقال أبو محمد الحسن بن علي ﷺ:

(الغدر لا خير فيه ولو أردت لما فعلت).

وما منطق الغدر إلا منطق من غايته تبرر وسيلته، وهو ليس منطق محمد وأهل بيته صلوات الله عليه وعليهم أجمعين.

إن الإنصاف والعقل والدين لتقتضي إكبار موقف مسلم ﷺ لتمكنه من الغدر بعده، وحسم الموقف لصالحه بذلك، ومع ذلك يوقفه حديث عن رسول الله ﷺ (إن الإيمان قيد الفتك فلا يفتك مؤمن)، فهذا يكون قد تحلى في أخلاق رسول الله ﷺ واتصف بصفات أمير المؤمنين ﷺ فاهتدى بهديهما وسار بسيرتهما، مع أعدى أعدائه وتخرج في الدين مع ترتب أمر الحيلة، فدفعها مع القدرة عليها، ويتنهر فرصتها مثل معاوية وابن زياد وأشباههم ومن سار في ركابهم ممن لا حريجة له في دين.

حقا إن هذا موقف المتقين المسلمين لله ولرسوله ﷺ ولآل محمد ﷺ وموقف

الأقرباء والشجعان، لا موقف الضعفاء والجنباء، فلهه درك يا مسلم وعلى الله أجره لهذه الأخلاق النبوية والسيرة العلوية.

وعلى كل فقد تسارعت الأحداث في الكوفة بعد دخول ابن زياد، أخذ هانئا وسجنه، واضطر مسلم إلى التحرك عسكريا لتخليص هانئ من يد عبيد الله، وطوق مسلم القصر وحاصره بمن اجتمع له من أهل الكوفة، ولم يكن مع ابن زياد من الحرس أو الشرطة ما يكفي لمواجهة الجيش المحاصر.

خاف ابن زياد وتحصن هو ومن معه بالقصر، ثم إنه استفاد من طبيعة المجتمع الكوفي القبلية وتركيبته العشائرية، وكذلك ممن اجتمع إليه من المنافقين من رؤوس العشائر وشيوخهم ممن طمع في دنيا بني أمية وخسيس عيشتهم، فبث من كان معه من أشراف الناس الذين اشترى دينهم وضائرتهم، وكما قال مجمع بن عبد الله العائذي للإمام الحسين عليه السلام:

(أما أشراف الناس فقد عظمت رشوتهم، وملئت غرائرهم لستمال بذلك ودهم، وتستخلص نصائحهم، فهم إلب واحد عليك، وما كتبوا إليك إلا ليجعلوك سواقا ومكسبا، وأما سائر الناس فأفئدتهم تهوي إليك، وسيوفهم غدا عليك)^(١).

وبذلك بدأت روائح الخيانة تفوح، وبوادر الغدر تلوح، بعد أن اندس في الناس من باع دينه بدنيا غيره من زعماء القبائل وشيوخها، وأرجفوا بالناس وحذروهم جيش الشام، فساد الخوف وظهر الوهن، وبدى الضعف، وتحاذل الناس عن مسلم، وتفرقوا عنه، إلى أن بقي وحده، وقاتل وحده، وقتل وحده فصلوات الله وسلامه عليه.

والشيء المهم هنا أن أهل الكوفة كانوا كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام وهم بذلك قد وطئوا أنفسهم على القتال، وكما تقدم أنهم يتوقعون القتال مع جيش الشام، فكان اللازم عليهم أن لا يهابوا ذلك ولا يخافوا، كما أنهم جربوا بني أمية وقاسروا منهم

الويلات، وأيضا أنهم أعطوا مسلما البيعة للإمام الحسين عليه السلام طوعا ورغبة منهم في الحق وأهله، فلم يكن لتخاذلم عنه أي وجه، وبهذا أجاب مسلم ابن زياد عندما قال له ابن زياد:

(إيه يا ابن عقيل أتيت الناس وأمرهم جمع، وكلمتهم واحدة، فشتت بينهم، وفرقت كلمتهم، وحملت بعضهم على بعض)

فأجابه مسلم:

(كلا لست لذلك أتيت، ولكن أهل المصر زعموا أن أباك قتل خيارهم، وسفك دماءهم، وعمل فيهم أعمال كسرى وقيصر، فأتيناهم نأمر بالمعروف، وننهي عن المنكر، ونعمل فيهم بالعدل، وندعو إلى حكم الكتاب^(١)).

وهذا الجواب تصريح لما لمسه مسلم في اعتماد أهل الكوفة في دعوتهم للإمام الحسين عليه السلام على تجربتهم مع بني أمية، واعتماد الإمام الحسين عليه السلام أيضا في استجابته لدعوتهم على نتيجة تجربتهم.

وهنا الغرابة فمع تجربتهم تلك ومع ذلك تخلوا هنا عن مسلم، ووقفوا إلى جانب ابن زياد.

ونلخص هنا أهم أسباب تمكن ابن زياد:

- ١ - الغدر إذ غدر بهائى.
- ٢ - اجتباة المنافقين له.
- ٣ - اشتراؤه ضماير شيوخ العشائر ودينهم.
- ٤ - قبيلة المجتمع الكوفي وعشائريته، وكان لهذا دور كبير في تمكن ابن زياد.
- ٥ - القتل على الظنة والتهمة.

٦- سجن الكثير من الشخصيات الشيعية.

٧- خوف أهل الكوفة من الموت، مع أنهم عاينوا الموت وعاشوه مع بني أمية.

٨- الرغبة في الحياة والطمع في المال ولو على حساب الدين.

٩- تناسيهم تجربتهم مع بني أمية.

١٠- ضعف الإيمان.

ووصل خبر استشهاد مسلم للإمام الحسين عليه السلام وهو في طريقه إلى الكوفة، ولم يعلن ذلك حتى وصل إليه خبر رسوله عبد الله بن يقطر، فأعلن خبر استشهاد مسلم وعبد الله وتحلي الكوفة عن قضيتها:

(بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد فإنه قد أتنا خبر فظيع، قتل مسلم بن عقيل، وهانئ بن عروة، وعبد الله بن يقطر، وخذلنا شيعتنا، فمن أحب منكم الانصراف فليصرف ليس عليه جناح منا ولا ذمام)^(١).

قال الراوي للخبر: تفرق الناس عنه يمينا وشمالا حتى بقي في أصحابه الذين جاؤوا معه من المدينة، وكان قد انضم إليه جمع غفير من الأعراب في الطريق، لظنهم أنه سيأتي إلى بلد قد استقامت له طاعة أهله.

أخبر الإمام عليه السلام بذلك من معه إذ أنه لم يشأ أن ييقي الناس بمعزل عن تطورات الأحداث، أو في غفلة عن ما استجد من الأمور الخطيرة، أو أن يهاجروا بمواقف لم تكن متوقعة لديهم، أعلن في الناس الذين اتبعوه معتقدين أنه يقدم على بلد يكون هو أميره، قد أعطاه البيعة، وأخلص له الولاء، وضمن له النصر، أن كل ذلك قد تغير بمقتل مسلم، وهانئ وعبد الله.

ومن هذا الإعلان تقطع بأن الإمام الحسين عليه السلام كان يسير وفق معطيات الأحداث الخارجية الظاهرية العادية، وأنه كان مترجها إلى الكوفة بعد ضمان أهلها له

الوقوف إلى جانبه، ومبايعتهم إياه ليقودهم ضد بني أمية، ولا أقل فأقل قبل وصول خبر قتل مسلم كان ذاك هو هدفه في حركته ونهضته.

الإذن بالانصراف:

وهنا استفهام قد يثار وهو لماذا أذن الإمام الحسين عليه السلام لمن تبعه بالانصراف؟

وتظهر أهمية هذا الاستفهام إذا بنينا على ترجيح مواصلة المسير تجاه الكوفة على الرجوع، فإنه بذلك يحتاج إلى أكبر عدد من الأنصار لاحتفال المواجهة، وهذا الاستفهام يثار أيضا تجاه إذنه لأصحابه وأهل بيته الذين بقوا معه في ليلة عاشوراء، فإنه أيضا أذن لهم في الانصراف، ومن الواضح أن الحاجة للناصر في هذا الموقف أشد من ذي قبل، فلماذا أذن لهم بذلك؟

والجواب عن ذلك: أن الإمام الحسين عليه السلام وإن رجح مواصلة المسير على الرجوع إلا أن ذلك لا يبعد احتمال نوع من المواجهة، وإن كانت مسألة قتله مستبعدة جدا كما تقدم، فاحتمال نوع من المواجهة محتمل، وحيث إن الكثير ممن تبعه إنما تبعه طمعا لاعتقادهم أنه يأتي بلدا استقامت له أموره، وأعطته البيعة، ولم يكونوا قد وطئوا أنفسهم على القتل والقتال دونه لو حصل، فحيث إنهم تبعوه طمعا فقد يسلموه إلى أعدائه طمعا في الحظوة عندهم، أو قد يلجئوه إلى أمر لا يريده، كالاستسلام مثلا، ووجود أناس لا يحملون الولاء المطلق لقيادتهم من أهم عوامل الوهن والفشل، كما حصل في صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام، ومن بعده للإمام الحسن عليه السلام مع جيشه الذي عرض قتله، أو تسليمه لعدوه، والمهم أن الإذن بالانصراف هو في الواقع امتحان لهم ولنواباهم من اتباعه، فلذلك نحلى عنه ذوا الأَطْعَام الذين لن يزيد وجودهم إلا وهنا، ولو بقوا لأوقعوا في أصحاب الإمام الحسين عليه السلام الفتنة. هذا بالنسبة لإذنه لمن تبعه في الطريق.

وأما بالنسبة لإذنه ليلة عاشوراء بالخصوص فأولاً: هو امتحان صريح لصدق نواباهم، بل هو في هذا الوقت أهم، فقد عزم الإمام الحسين عليه السلام على ملاقاته القوم

بنفسه الشريفة، وأبى الاستسلام، فوجود أي عنصر يخالف ما عزم عليه الإمام عليه السلام سوف يكون سبباً للوهن والفشل، وقد روي ذلك عن فخر المخذرات زينب عليها السلام أنها قالت لأخيها ليلة العاشر:

(يا أخي هل استعلمت من أصحابك نياتهم؟

فإني أخشى أن يسلموك عند الوثبة واصطكاك الأسنة)^(١).

ثانياً: قلة عددهم بالنسبة لعدد الجيش، وقد روي عنه أنه قال لهم:

(فإنكم لا تطيقونهم لتضاعف عددهم وقواهم)^(٢).

ثالثاً: أن موردتهم هنا يختلف عن كل موارد الجهاد أو الدفاع التي عرفها تاريخ الإسلام الجهادي، فهنا يقدمون أنفسهم فداء لكرامة آل محمد عليهم السلام، لإباء الإمام الحسين عليه السلام الاستسلام، وهذا موقف يحتاج إلى معرفة خاصة بالإمام الحسين عليه السلام ومقامه، وبمحمد وآل محمد عليهم السلام ولايتهم، وأن أنفسهم وكرامتهم عليهم السلام أولى من نفس أي مسلم، بل أكثر من ذلك فإنه الابتلاء المبين، الذي لا يتل به إلا أنبياء الله المرسلون وأوليائه الصديقون، إنه تروطين النفس على الموت لحفظ كرامة نبينا محمد وآله صلوات الله عليهم أجمعين من أن تدنسها يد الطلقاء وأبناء الطلقاء بأسر وذلة، ولعظمة موقفهم ذلك بشرهم الإمام الحسين عليه السلام بالمنازل الشريفة، والكرامات المنيفة، فقال لهم في الرواية المتقدمة:

(فإن كنتم قد وطئتم أنفسكم على ما وطئت نفسي عليه،

فاعلموا أن الله إنما يهب المنازل الشريفة لعباده، باحتفال المكاره،

وإن الله وإن خصني - مع من مضى من أهلي الذين أنا آخرهم بقاء

في الدنيا^(٣) - من الكرامات بما يسهل علي احتمال المكروهات، فإن

لكم شطراً من ذلك من كرامات الله تعالى، واعلموا أن الدنيا

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٢٨٤ حاشية رقم ٥٦.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٩٠.

(٣) مراده خصوص أصحاب الكساء وأهل البيت الذين عاشوا في كنف النبي محمد عليه السلام.

حلوها ومرها حلم، والانتباه في الآخرة، والفائز من فاز فيها،
والشقي من شقي فيها^(١).

(١) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٩٠.

الموقف بعد مقتل مسلم

قتل مسلم وهانى وعبد الله وظهر الانقلاب والغدر في موقف الناصر، وبدأت الأمور تتبدل والأحداث تتسارع، فلا بد من إعادة الحسابات، وتقييم الموقف الجديد.

فهل تحلى الناصر عن نصرته ونسي الموتور ظلامته؟

وهل عاد الخائن إلى سجيته؟

وهل غلبت على المستغيث شقوته فباع قضيته؟

وهل انقلبت الكوفة على عقبها ومالت إلى عدوها؟

ما عسى أن يفعل الإمام الحسين عليه السلام في هذه اللحظات الحاسمة؟

وما الذي يجب عليه اتخاذه في مثل هذا الموقف الحرج والحساس؟

وما الخيارات المتاحة له؟

وما هو أحسن موقف وقرار يمكن أن يتخذه القائد المخلص لدينه وقضيته؟

إن مسلماً وهانئاً وعبد الله وقبسا قتلوا وابن زياد قد رشا شخصيات العشائر

وشيوخها واشترى ودهم وولاءهم وأخاف الناس.

فهل ينقطع بذلك الأمل في الكوفة فلا يمكن التوجه إليها؟

أم أن هناك ثمة بقية أمل ترجح المضي نحوها والمسير إليها؟
وإذا كنا استطعنا بملاحظة تجربة الكوفة مع بني أمية أن نتجاوز مشكلة
النصائح والتحذيرات، والتزمنا بأن الإمام الحسين عليه السلام يسير وفق الأحداث الطبيعية
وأنه لا بد أن يصدق الكوفة في دعوتها لأنها سارت وفق ما ينبغي لها فخرج لذلك.

فما عسى يمكن أن يقال هنا وقد تغيرت الأحداث؟
فهل ينبغي للإمام الحسين عليه السلام أن يواصل مسيره نحو الكوفة؟
هل يتعين عليه أن يرجع من حيث أتى؟
هل يتوجه الآن للتضحية؟
هل يتوجه لقتال أهل الكوفة؟
وهذه الاستفهامات تمثل ما يمكن أن يفترض من الخيارات في مثل هذا الظرف
والموقف.

فما الذي ينبغي للإمام الحسين عليه السلام فعله؟
والذي يرى أن الإمام الحسين عليه السلام منذ الوهلة الأولى التي خرج فيها من المدينة
أو من مكة كان قاصداً للتضحية لا لإقامة دولة، وقيادة شعب، فهو في غنى عن
الإجابة على ذلك، وتحديد الموقف الحسيني، إذ أنه لم يستجد له أي أمر يؤثر على مسيرة
الإمام الحسين عليه السلام وهدفه، فالتضحية لا تزال قصده، والشهادة غايته، وانقلاب
الكوفة لا يعترض نظريته كمشكلة، أو عقبة عليه أن يتجاوزها، فالقصد الذي خرج
به لا زال باقيا، وكل ما يحدث لا يؤثر فيه، فلا بد من مواصلة الطريق حتى يحقق
مرامه، ويصل إلى مراده.

بل الأمر لديه على العكس تماما فانقلاب الكوفة يمهّد الطريق لتحقيق موضوع
النظرية.

وحيث إننا لم نقبل هذا التحليل لقضية الإمام الحسين عليه السلام فلا بد لنا من
مواجهة تلك المشكلة وحلها بما يتفق مع نظريتنا، فإن ذلك التحليل يجعل جميع
الأحداث التي اكتنفت قضية الإمام الحسين عليه السلام لا قيمة لها، فهو يتجاهل تصريحات

الإمام الحسين بتوجيه إلى الكوفة؛ ويلغي موضوعية أي حدث، فلا تأثير لأي أمر مستجد في مسيرة الإمام عليه السلام أو عليها، ولا تتفاعل ولا تنفعل الحركة الحسينية بما يعرض من أحداث، فكتب الإمام الحسين عليه السلام إلى أهل الكوفة، وإرساله مسلماً وعبد الله وقيساً ليست إلا وظائف خاصة موجهة على أساس التحليل الغيبي، بناء على النظرية الغيبية، أو ما هي إلا تغطية إعلامية لعملية انتحارية، ليعطيها طابع التضحية والشهادة، كما ذهب إليها السيد الصدر (ر)، أو أن مصلحة قتله أعظم من النجاة وحفظ نفسه، كما احتمله السيد الخرنوبي (ر).

وعلى كل فأصحاب تلك النظريات لا تراجعهم هنا أي مشكلة أو استفهام، أما نحن فحيث التزمنا بأن قدوم الإمام الحسين عليه السلام كان لأجل إقامة دولة وقيادة المجتمع الإسلامي ضد الظلم والطغيان، ودللنا على ذلك فيما تقدم، فإنه يتوجب علينا الإجابة على الاستفسار المثار هنا.

وكذلك من اعتمد تحليل حركة الإمام عليه السلام على أساس إقامة الحجة أيضاً تراجع هذه المشكلة، فلا بد له أيضاً من مواجهتها، وذلك أنه بعد العلم بغدر الكوفة بمسلم وانقلاب أهلها يتوجب عليه أن يجيب عن ذلك الاستفهام إذ يرد عليه - مضافاً إلى ما ذكرنا في مناقشة تلك النظرية - أنه بعد أن علم الإمام عليه السلام بانقلاب الكوفة فإنه لا يجب عليه الذهاب لإقامة الحجة عليهم، فهو يستطيع أن يعتذر عن عدم قدومه عليهم بغدرهم بمسلم، وقتلهم رسوليه عبد الله وقيساً، ومن الواضح أن هذا الاعتذار مقبول لدى أي عاقل، ولا يرد عليه أي إشكال.

وعليه فلماذا واصل الإمام الحسين عليه السلام مسيره، وقد تبين له غدر الكوفة مجدداً فلا موضوعية لدعوى لزوم إقامة الحجة عليه؟

وهنا لا بد لنا من البحث عن الأسباب التي دعت الإمام الحسين عليه السلام لمواصلة مسيره، مع إثبات أنها تتناسب مع مسيرته، وهدفه في إطار يتفق مع نظريتنا، ولا سبيل لاحتمال أو فرض خطأ الإمام الحسين عليه السلام في حساباته فالإمامة والعصمة تمنعان فرض ذلك واحتماله، كما أننا قد بينا إلى ما قبل وصول خبر مسلم أن كل من علم بما يجب أن يكون عليه المجتمع الكوفي، وعرف حاله مع بني أمية، وقرأ كتبهم فإن عليه

أن يصدق دعواتهم ويركن إلى وعودهم وعهودهم، بل يوجب على الإمام عليه السلام الخروج إليهم، ولكن ماذا الآن وقد قتل مسلم؟

انحصر أمر الإمام الحسين عليه السلام في هذه المرحلة في أربعة فروض:

الأول: التوجه إلى الكوفة ومواصلة مسيره.

الثاني: الرجوع من حيث أتى.

الثالث: قتال أهل الكوفة.

الرابع: التضحية بنفسه.

أما الفرض الرابع فإنه لا موضوعية له هنا إذ لا موجب لأن يضحى بنفسه حتى لو لم توجد موجبات التضحية، وحتى النظرية التي ذهبت إلى ذلك لا تستطيع إثبات توافر أسباب التضحية هنا أو قتله، فكما أثبتنا سابقاً أنه حتى مع انقلاب الكوفة فإنه لا يوجد أي داع لقتله، بل قتله مستبعد جداً، ولا سيما بيد أهل الكوفة، وبهذا يسقط هنا خيار التضحية إذ لم تتوفر مقتضياتها وأسبابها، وأما فرض قتال أهل الكوفة فحيث إن الإمام الحسين عليه السلام لم يخرج لقتالهم، فأيضاً يسقط إذ لا موضوعية لفرضه فإنه لا مقتضى له، ولا دليل على تعليل الخروج به، إذ من الواضح أن خروجه ليقود أهل الكوفة ويقاتل بهم أعدائه واعدائهم لا ليقاتلهم، كما أنه إذا لم يوجد ناصر فلا موضوع لإعلان الجهاد، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقوة والسيف، إذا تبين ذلك وسقط الفرض الثالث فلا يبقى إلا الفرض الأول والثاني.

أما الفرض الثاني فإننا نراه معقولاً ولا نرى لأحد أن يؤاخذ الإمام الحسين عليه السلام في الرجوع، إذ أن قدومه إنما كان مبنياً على تغيّر أهل الكوفة، ورجوعهم له، واستغاثتهم به، وإصرارهم على دعوتهم تلك الفترة الطويلة، وكتابة مسلم له ببيعتهم وصدق كتبهم، وما جاءت به رسلهم، وحيث إنهم قد غدروا، وعادوا كما كانوا فإنه إذا رجع كان له الاعتذار بأنهم قتلوا رسله إليهم، ونقضوا بيعته، فله الحجة عليهم، ولذلك نعتقد أن نظرية إقامة الحجة تنعثر هنا، ولا تستطيع أن تتجاوز هذه المشكلة، إذ لا حاجة لإقامة الحجة بعد غدورهم.

وعلى كل فالرجوع له وجهه وحجته، وله عذره المقبول عند الله سبحانه، ولدى كل عاقل، ولكن إنها يصار إليه إذا لم يكن هناك خيار آخر أرجح منه، ألا وهو مواصلة المسير، والمضي قدماً إلى الكوفة.

واختيارنا المضي إلى الكوفة ليس تبريراً لما اختاره الإمام الحسين عليه السلام، بل إن ذلك ما كان يجب على كل قائد أن يفعله في مثل ظرف الإمام الحسين عليه السلام، وذلك أنه وإن قتل مسلم وهائى ورسوله عبد الله وقيس إلا أن ذلك ليس من المعلوم أنه يمثل موقف المجتمع الكوفي عامة، فالإمام الحسين عليه السلام بل كل من يقرأ تأريخ الكوفة يعرف ويدرك أن الذين وقفوا إلى جانب عبيد الله بن زياد في بداية أمره ليس عامة المجتمع الذي ذاق الموت والجوع والخوف مع أبيه، وليس الأكثر بل قلة من المرتزة الذين تراهم في كل زمان يتقدمون باسم الشعوب، ويبيعون كرامتهم لو كانوا يعرفون للكرامة معنى، ودينهم وأوطانهم لخيس العيش والحرام من الدنيا، نعم أولئك الذين يرون حياتهم ودينهم وكرامتهم في ما يرميه إليهم بنو أمية من فضلاتهم، أولئك هم الذين بايعوا عبيد الله بن زياد، وتجد ذلك واضحاً في كلام مجمع بن عبد الله العائذي للإمام الحسين عليه السلام قال:

(أما أشراف الناس فقد عظمت رشوتهم، وملئت غرائرهم ليستال ودهم، وتستخلص نصائحهم، فهم إلب واحد عليك، وما كتبوا إليك إلا ليجعلوك سوقاً ومكسباً، وأما سائر الناس فأثقتهم تهوي إليك، وسيوفهم غدا مشهورة عليك)^(١).

من هذا الكلام يتضح جلياً أن الذين باعوا دينهم لعبيد الله هم أولئك المنافقون الذين لم يرضوا بحكم الله ورسوله ﷺ وحكم أمير المؤمنين عليه السلام في التسوية في العطاء، وهم رؤوس العشائر، أو ما أسماهم بأشراف الناس، وأما عامة الناس فإن قلوبها تهوي إليه عليه السلام، وقرىبا من هذا التقسيم تقيم بشر بن غالب عندما سأله الإمام الحسين عليه السلام: كيف خلفت أهل العراق؟

فقال بشر:

(خلفت القلوب معك والسيوف مع بني أمية)^(١).

فإن تلك القلوب قلوب الشعب التي تأملت، وعانت من ظلم بني أمية وجورهم، وتلك السيوف سيوف أولئك المنافقين الذين ينتظرون فضلات بني أمية وإن كان على حساب الدين.

وأما قول الأول والسيوف غدا مشورة عليك، وقول الثاني والسيوف مع بني أمية. فهذا الحكم منها سببه بحسب الظاهر ميول زعمائهم، وشيوخ عشائهم، فهما يتوقعان ميول الناس تبعاً لهم.

ومن الواضح أن ميول شيوخ العشائر وأشراف الناس لن يمنع من كتب للإمام عليه السلام أن ينضم إليه عند وصوله ويقف إلى جانبه.

كما أن الذين كانوا كاتبا للإمام الحسين عليه السلام أناطوا تحركهم بقدمه عليه السلام، كما جاء ذلك في بعض كتبهم حيث جاء في ذلك الكتاب الذي أنبرى عن اجتماعهم.

(ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجنه) (أي النعمان والي يزيد) حتى نلحقه بالشام)^(٢).

كما أن الإمام الحسين عليه السلام في إرساله رسوله عبد الله وقيسا كان يحاول الاتصال بالمجتمع الكوفي، وبمسلم ليخبرهم بمقدمه عليهم.

ولإدراك الحكومة الأموية خطورة اتصال الإمام الحسين عليه السلام بالمجتمع الكوفي بأي شكل من أشكال الاتصال، أو وصوله إليهم، أو وصول خبر قدمه، أو قرب وصوله، قامت بمحاصرة الكوفة محاصرة تامة، ومنعت الخروج والدخول إليها، وتجبد ذلك صريحاً في النصوص التاريخية:

(قال المفيد - رحمه الله -: ولما بلغ ابن زياد إقبال الحسين

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٦٧.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٣٣.

من مكة إلى الكوفة، بعث الحصين بن نمير التميمي صاحب شرطه حتى نزل القادسية، ونظم الخيل ما بين القادسية وخفّار، وما بين القادسية إلى القُطْقُطانة^(١).

وذكر أيضا:

(وكان عبيد الله بن زياد أمر فأخذ ما بين واقصة إلى طريق الشام وإلى طريق البصرة، فلا يدعون أحدا يلج ولا أحدا يخرج، فأقبل الحسين عليه السلام لا يشعر بشيء حتى لقي الأعراب فسألهم فقالوا لا والله ما ندري غير أنا لا نستطيع أن نلج ولا نخرج^(٢))

كما أن ابن زياد أرسل الحر بن يزيد الرياحي في ألف فارس، بموجب القياfi يبحث عن الإمام الحسين عليه السلام ليمنعه دخول الكوفة، إلا تحت نظره ليمنعه من الالتقاء بذلك المجتمع.

أضف إلى ذلك كتاب يزيد في جوابه لابن زياد على قتله مسلماً:

(وأنه قد بلغني أن حسيناً قد توجه نحو العراق، فضع المناظر، والمسالح، واحترس، واحبس على الظنة، واقتل على التهمة^(٣)).

فمن مجموع تلك الأمور يظهر بشكل واضح قلق الحكومة الأموية وخوفها من وصول الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة، وما قد يسفر عنه التقاؤه بالمجتمع من خطورة على موازين الأمور والقوى داخل الكوفة وخارجها.

فعلى الرغم من قتلهم مسلماً، وتلك الإجراءات الصارمة، وأخذهم بأزمة الأمور وجبههم على الظنة وقتلهم على التهمة إلا أنهم أدركوا خطورة وصول الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة، والتقاءه بالمجتمع، فاجتاع الناس له متوقع وانقلاب الكوفة ضدهم

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٦٩.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٧١.

(٣) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٥٩.

محتمل، وتغير الأوضاع لصالح الإمام الحسين عليه السلام. غير مستبعد، فلذلك قاموا بمحاصرة الكوفة حصاراً شديداً، حتى الأعراب لا يلجون ولا يخرجون.

إذاً قدوم الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة يمثل خطراً كبيراً حقيقياً على بني أمية في الكوفة وخارجها، ولإدراك الحكومة المركزية في الشام وفرعها في الكوفة خطورة وصوله عليه السلام إلى الكوفة أوصت الأولى بفرض تلك الأحكام المخالفة للإسلام، وقامت الثانية بتلك الإجراءات الصارمة.

وأما قتل مسلم فإن من كان خارج الكوفة ورأى كتب أهلها ورسولهم وعلم بتجربتهم فإنه يستبعد انقلابهم، ويحتمل أن القاتلين مسلماً هم المواليين لبني أمية، وهم في الكوفة كثير، ولا يستبعد أن يكون هم الذين قادوا ذلك، بل لم يفعلها غيرهم، فكان محمد بن الأشعث هو الذي بعث لقتال مسلم، وهذا البيت معروف بالنفاق وبعدائه لأمير المؤمنين والإمام الحسن عليه السلام، وذلك لا يعني أن المجتمع كله إلى جانبهم، أو وقف معهم، وكذا قتل رسول الإمام الحسين عليه السلام فلم يعلم أن نفس المجتمع الكوفي هو الذي سلمهما لابن زياد ليقتلها.

وبعبارة أخرى أن دخول ابن زياد جمع الكوفة رؤس النفاق وأنصار البغاة، ونظم أمرهم، فاغتالوا هائناً، وقتلوا مسلماً، وأخذوا رسول الإمام الحسين عليه السلام وقتلوهما، وأما من كاتب الإمام عليه السلام فأكثرهم لا يعلم بخروجه، أو قرب وصوله، أضف إلى ذلك عدم وجود شخصية تجمع كلمتهم، وتوحد صفهم، خصوصاً إذا علمنا أن تحرك مسلم ضد ابن زياد كان مرتجلاً، ولم يكن مأموراً به ولا مخططاً له سابقاً، فقد تحرك بمن اجتمع له من سواد الناس لإنقاذ هائناً، وغاب عنه كبار الشخصيات الشيعية المعروفة بالولاء، ومن الواضح أن احتمال هذا الأمر يرجع مواصلة الإمام مسيره تجاه الكوفة، لا الرجوع.

كما أن شخصية الإمام الحسين عليه السلام أشد فاعلية، وأكثر تأثيراً في النفوس من مسلم، فهو ابن رسول الله ﷺ، والمجد لشخصيته وابن أمير المؤمنين ووصيه صلوات الله عليهم أجمعين.

ويكفيها هنا إدراك أصحاب الإمام الحسين عليه السلام لجوانب شخصية الإمام الحسين عليه السلام، وتأثيرها في النفوس، ولكل ما ذكرناه أشاروا عليه بمواصلة الطريق والمسير قدماً إلى الكوفة حيث قالوا:

(إنك والله ما أنت مثل مسلم بن عقيل، ولو قدمت الكوفة لكان الناس إليك أسرع)^(١).

وهذا عين ما يتوقعه يزيد، ويخافه ابن زياد، فلذلك حاصر الكوفة، وسجن على الظنة وقتل على التهمة، أضف إلى ذلك كله أن هذا النص يمثل رأي العقلاء وأهل البصائر والدين في تحديد الموقف، وما ينبغي للإمام الحسين عليه السلام فعله.

وبعد ذلك كله أعتقد أنه قد اتضح ما نريد أن نجيب به مما يتوجب على الإمام الحسين عليه السلام فعله في هذا الموقف الخطير والمصيري، فماذا ينبغي لأي قائد يملك قلب شعب بأكمله أن يفعل؟

ماذا عسى أن يفعل ذلك الشعب لو قدم عليه متقذه وصرخته؟

لا بد أنه سوف يستعيت في الدفاع عنه مهما كان الثمن، وخصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار إدراك الحكومة الأموية أثر التعتيم الإعلامي على مراحل حركة الإمام الحسين عليه السلام، وما يعكسه على النفوس من الإحباط، مما يفقد الكثير الأمل في الخلاص فيدخلون فيها دخل فيه الناس.

أما إذا علموا بقدوم الإمام عليه السلام، وأن كل تلك الإجراءات الصارمة لم تنه عن عزمه ولم تحقه، فمن شأن ذلك أن يفتح باب الأمل لهم في الخلاص، ويقوي أمرهم ويشد من عزيمتهم، ويقتلع الخوف من قلوبهم، ومن الممكن جداً أن يجمعهم قدومه، بل حتى من انضم فعلاً إلى ابن زياد خوفاً منه فإنه لا يستبعد منه تغيير موقفه عند الالتقاء بالإمام الحسين عليه السلام، وعليه فلا بد من مواصلة المسير إلى الكوفة فالأمل في تغيير موازين القوى كبير جداً.

بل حتى خبر قتل رسول الإمام الحسين عليه السلام يمكن لنا أن نقول إنه من

الدواعي المهمة لمواصلة المسير نحو الكوفة وذلك أن قتلها يعني أن رسائله وما كانت تحمله لم تصل إلى أصحابها، وكذا خبر قدوم الإمام الحسين عليه السلام أيضا لم يصل إلى الكوفة ولو بحسب الظاهر، أو أنه لم ينتشر بعد في الكوفة، فالكوفة ليست بالمدينة الصغيرة ولا أقل من احتمال ذلك، ومن الواضح أن هذا الوجه يرجح مواصلة المسير تجاه الكوفة لا الرجوع.

والخلاصة أن اجتماع المنافقين واتباع الأمويين وهم كثر في الكوفة لمن يتحرك ضد الإمام الحسين عليه السلام أمر متوقع، وحدث مواجهة عسكرية داخل الكوفة معهم أو مع جيش من الشام أمر محتمل بل مؤكد، وعليه فقتل مسلم في أول جولات الحرب خصوصا بعد العلم بارتجاليتها لا يعني عدم إمكان كسبها في جولة ثانية، لا سيما مع وجود أمل كبير في إعادة ترتيب صفوف الكوفة بوصول الإمام الحسين عليه السلام لها، وحيث إنه أصبح يتوقع مواجهة عسكرية عند دخوله الكوفة قد تكون قوية، وقد لا يحتاج فيها إلى مزيد جهد، فلا بد من ترتيب أمره على أسوأ احتمالاته، وهو يقتضي تهيئة نفوس من تبعه لذلك، والتخلص ممن تبعه طمعا لئلا يسلموه عند الوتبة، وعلى كل فتلك المعطيات ترجح مواصلة المسير على الرجوع بل تعينه.

خبر قتل مسلم يؤيد مواصلة المسير :

إن وصول خبر قتل مسلم منفردا يؤيد مواصلة المسير تجاه الكوفة، وهذه الدعوى وإن كانت غريبة بعض الشيء منا، ولم يدعها أحد غيرنا إلا أننا نراها معقولة وذلك أنه لم ينقل عن أحد من الشخصيات الشيعية الكبيرة المعروفة بالولاء الصادق لأهل البيت عليهم السلام الوقوف إلى جانب مسلم في القتال والدفاع عنه، ولم يدع قتل أحد مع مسلم غير هائن، الذي أخذ غدرا وقتل، ومن المستبعد جدا أن يكونوا قد باعوا دينهم لابن زياد، أو خافوه على أنفسهم، فتخلوا عن قضية الإمام الحسين عليه السلام، فلم ينصروا مسلما، وعليه فورود خبر قتل مسلم منفردا يمكن أن يستفاد منه بحسب الظاهر - ولو ظنا عقلانيا - عدم علمهم بخروجه لا أنهم تخلوا عنه أو انقلبوا عليه ونكثوا بيعته بل هذا مما يطمأن به إن لم يقطع به، وعليه فعدم علمهم بقدوم الإمام

الحسين عليه السلام أولى، وهذا يعني أن تلك المجموعة المعروفة بالولاء لا زالت تنتظر قدوم الإمام الحسين عليه السلام، أو وصول أي خبر عنه، وعليه فيمكن أن تجتمع له متى ما وصل، وتقف معه وتفي له، وهذا يزيد مواصلة المسير لا الرجوع.

ومن المناسب هنا استطرادا صرف البحث إلى أسباب عدم تواجد أحد من أولئك الأفاضل إلى جانب مسلم حتى قتل وحيدا فريدا لأن اتضاح تلك الأسباب يؤيد ما ذكرناه من أرجحية مواصلة المسير تجاه الكوفة إن لم يعينه.

عدم وقوف حبيب الأسدي وغيره مع مسلم:

من المشهور والمعروف قتل مسلم وحيدا في الكوفة، وهو عما لا اختلاف فيه، مع العلم بوجود شخصيات خرجت بعد قتله إلى الإمام الحسين عليه السلام، وهذا أمر مثير للاستفهام والاستغراب وهو من الإشكالات التي يمكن أن تثار حول تلك الشخصيات التي عرفت بالولاء الصادق لآل محمد عليه السلام، والثبات عليه وجسده في كربلاء، مثل مسلم بن عوسجة الذي كان مع مسلم في الكوفة وروي أنه كان يستلم الأموال عنه وحبيب بن مظاهر الأسدي، وغيرهما ممن خرج إلى الإمام الحسين عليه السلام ووقف إلى جانبه ونصره واستشهد بين يديه.

فلماذا لم يقفوا مع مسلم بن عقيل؟

ولماذا لم يستشهد منهم أحد معه؟

وهل فعلا كانوا من أسلموه؟

ويمكن لنا فرض عدة إجابات لعدم نصره أمثال أولئك لمسلم.

الإجابة الأولى: إنهم كانوا ينتظرون قدوم الإمام الحسين عليه السلام فلم يخرجوا مع مسلم.

وهذا الجواب أولا: أنه لا دليل عليه.

وثانيا: أنه لو ثبت ذلك فهو دليل واضح على تخاذلهم عن مسلم، وإسلامهم إياه للقتل، وذلك أن انتظار الإمام عليه السلام على فرض ثبوته له وجهه ما لم يستجد أمر

يوجب الخروج عليهم، فذلك التعليل مستبعد جدا لمثل أولئك الرجال الأبدال.

الإجابة الثانية: الإجابة بأنهم على موعد مع الإمام الحسين عليه السلام ونصرته، وهذه الإجابة تختلف عن سابقتها بفرض وجود الوعد .

فهذا أيضا لا يدفع تنجز التكليف عليهم في نصره مسلم، ووجوب الدفاع عنه، فالدفاع عنه ليس إلا دفاعا عن الإمام الحسين عليه السلام وقضيته. هذا أولا.

ثانيا: أن من كان على موعد مع الإمام الحسين عليه السلام لنصرته فإن نصرته لمسلم لن تغير شيئا مما هو موعود به، إذا كان الواعد هو المعصوم، كما أن الوعد لا يسقط ما هو واجب فعلا.

الإجابة الثالثة: أن الكثير من الشخصيات الشيعية المعروفة قد أخذت وسجنت كميثم التمار، والمختار بن أبي عبيدة الثقفي، وسليمان بن صرد، وغيرهم من وجوه الشيعة المعروفة.

وهذه الإجابة معقولة وهي ترفع التكليف عمن هو في السجن لو ثبت لأحد، ولكنها محل نظر وذلك أن الظاهر أن أول من أخذ وسجن هو هاني، ولم يذكر أخذ أحد قبله أو معه حتى قتل مسلم، وعليه فيكون سجنهم بعد مقتل مسلم، فلا يصح الاعتذار لهم بالسجن.

ثانيا: أن ذلك عذر من سجن قبل قتل مسلم، وأما من لم يسجن أو سجن بعد مقتل مسلم فلا يصح الاعتذار له بذلك.

الإجابة الرابعة: وهي فرض دوران أمرهم بين المهم والأهم، فنصرة مسلم مهمة وعظيمة وثوابها كبير، ولكن نصره الإمام الحسين عليه السلام أعظم وأكثر ثوابا وأهم. فهذا أيضا جواب غير تام وذلك لأمور:

أولا: أن الدفاع عن مسلم منجز وأمر فعلي مطلوب في هذا الوقت، ونصرة الإمام الحسين عليه السلام والدفاع عنه لم يتحقق في الخارج موجبها بعد.

و أما دعوى أن التأخر الزمني لا يمنع من التزامه فيجب حفظ القدرة للأهم فهذه الدعوى ليست تامة كبرى وصغرى.

أما الكبرى فإن المهم منجز وفعلي فيجب امتثاله، والمفروض أن الأهم غير منجز، إذ هو متأخر فلا داعية له الآن، فقطعا لا يجب امتثاله، وما لا يجب امتثاله لا يزاحم ما يجب امتثاله. فالمراد خارج عن موضوع التزاحم.

وعلى فرض التسليم فيما كانت القدرة فيه عقلية، إلا أن ذلك فيما يعلم فيه بالتكليف المتأخر، وأما مع عدم العلم به أو الشك فيه، فإنه لا مورد للتزاحم، وموردنا من هذا الباب وسيوضح هذا الأمر.

وأما الصغرى وهي نصره الإمام الحسين عليه السلام فليست معلومة المطلوبة مستقبلا، إذ لعل نصره مسلم تستلزم انتصاره في الكوفة، فترتفع مطلوبة نصره الإمام عليه السلام إذ بذلك يتمكن من الكوفة، فلا تكون نصره الإمام عليه السلام مطلوبة على كل حال فلا يعلم وصول الأمر إلى المزاخمة في القدرة وعلى أقل التقادير نشك في ذلك وهو يكفي في عدم العلم بالمزاخمة وعدم الجلوس عن مسلم. هذا أولا.

وثانيا: أنه لا دليل على توقف نصر الإمام عليه السلام على عدم نصر مسلم، فقد يتمكن من نصر الاثنين، وبذلك يخرج المورد أيضا عن موضوع التزاحم، إذ احتمال القدرة على كلا الفعلين كاف في ارتفاع التزاحم.

ثالثا: لا دليل على حاجة الإمام الحسين عليه السلام إلى النصره مستقبلا وقبل قتل مسلم فقد يصل ويتصر أو أنه يجد أنصارا آخرين أو أن مسلم لو نصر لا يقتل.

ورابعا: إن فرض أهم ومهم إنها يكون في موضوعين مختلفين، أما إذا لم يكن إلا موضوع واحد فلا مورد للتزاحم ليفرض أهم ومهم، وقضية مسلم هي قضية الإمام الحسين عليه السلام فهما موضوع واحد وقضية واحدة.

خامسا: إنما يفرض التزاحم في فرض العلم بالتمكن من الواجب الآخر في ظرفه لولا صرف القدرة في غيره، أما مع احتمال عدم القدرة لأمر آخر كتعرضه للسجن أو غير ذلك من الموانع المتوقعة من ابن زياد، فإن تنجز التكليف بالواجب الفعلي لا إشكال فيه، بل لعله يكفي عدم العلم بالبقاء حتى إدراك الواجب الآخر في تنجز الواجب الفعلي.

والنتيجة لهذا أن التزاحم غير معلوم على فرض تسليم الكبرى. فذلك الدعوى ليست بتامة.

وثانيا: أن نصرته رسول الإمام عليه السلام نصرته للإمام عليه السلام.

وثالثا: أنه لم يثبت أن ثواب من قتل مع الإمام الحسين عليه السلام أكثر من ثواب القتل مع مسلم فالقضية واحدة.

ورابعا: لو ثبت أنهم فعلا تخلوا عنه لأي سبب من تلك فهو يثبت تحاذلهم عنه ويكونون بذلك قد أسلموه ومن الواضح أن لا يقبل أحد اعتذار من يعتذر منهم بأننا تركنا نصرته مسلم رغبة في نصرته الإمام الحسين عليه السلام وخصوصا ممن لم يستطع نصرته الإمام عليه السلام في كربلاء.

خامسا: أن نصرته الإمام عليه السلام والشهادة بين يديه أمر غيبي فلا وجه للتعليل به ولا سيما أن ذلك لم يحصل بعد.

الإجابة الخامسة: دعوى أن الشهادة مع الإمام عليه السلام أفضل من الشهادة مع مسلم.

فلإنها غير تامة وذلك أن الشهادة مع الإمام عليه السلام لم يتحقق موضوعها بعد فلا وجه لتعليل ترك نصرته مسلم بها. هذا أولا.

ثانيا: أن الشهادة مع مسلم هي في الواقع شهادة مع الإمام الحسين عليه السلام ولا دليل على أن شهداء كربلاء أفضل من مسلم من هذه الجهة كما تقدم.

والجواب الذي نراه صحيحا ومعقولا ولا يلزمه شيء من ذلك هو عدم علمهم بخروج مسلم لتخليص هاتين، والدليل على ذلك ما ذكرناه من كبر الكوفة، وترامي أطرافها وصعوبة انتشار الأخبار فيها بسرعة، فوسائل الإعلام المتعارفة هي المساجد والأسواق. أضف إلى ذلك أن دخول عبيد الله بن زياد الكوفة المفاجئ عكس أثره على حركة من عرف بالشيعة لا سيما الشخصيات الشيعية المعروفة فقلت حركتها وازدادت تكتمها.

كما أن حركة مسلم لم تكن متوقعة وهذا هو الأهم إذ أنها كانت مرهونة بقدوم الإمام الحسين عليه السلام وما حدث لم يكن مرتباً له من ذي قبل، فالرجال الذين يعتمد عليهم لم يكونوا حاضرين عندما استجد أمر الغدر بهائى، وكان تحرك مسلم بمن اجتمع له من عامة الناس أمراً ضرورياً ومفاجئاً، وتسارعت معه الأحداث والملازمات حتى قتل مسلم.

نعم قد ورد في مقتل أبي غنخف أن مسلماً عقد لمسلم بن عوسجة الأسدي لواء وكذا عقد لأبي ثمامة الصائدي لواء آخر، وهذا يعني تواجد مسلم بن عوسجة وأبو ثمامة الصائدي في ضمن من اجتمع لمسلم، وكانا من أصحاب الألوية، وقد عرض بهم بعض من كتب عن الإمام الحسين عليه السلام، وأنهم من جملة من فروا عن مسلم، وبهذا يعود إشكال تخلي هؤلاء عن مسلم وإسلامهم إياه.

والذي نعتقه هو استبعاد صحة تلك الرواية لأمرين.

الأول: أن تلك الرواية لم يروها إلا أبو غنخف ولم يروها أحد غيره من أرباب السير والمقاتل كالشيخ المفيد وابن شهرآشوب وابن طاووس، والظاهر أن كل من رواها فهو يرويها عن أبي غنخف كأبي الفرج الأصفهاني.

الثاني: وهو المهم أنه بعد تحاذل أهل الكوفة عن مسلم لم يوجد في ذلك الوقت سبب يوجب لها - ابن عوسجة والصائدي - تركه، فليس هناك حرب فقد دخل مسلم المسجد وصل المغرب وصل معه جماعة إلى أن تخلوا عنه، وبقي يسير وحده ولم يرو حدث أي مواجهة له مع أحد أو أن أحداً طارده من قبل ابن زياد، فقد كان ابن زياد ومن لا ذبه متحصناً في القصر، كما أنه لم تظهر حتى إشاعة عن قتله أو أسرته حتى يفرا ويتخلى عنه، فما هو الموجب لتخلي من عرف بالإيمان والوفاء والولاء والشجاعة سابقاً ولاحقاً؟

فلا أقل من اصطحابه إلى مأمن، ولا سيما في تلك الظروف التي لم تنتظم الأمور بعد فيها لابن زياد، فإن الخروج مع مسلم من الكوفة، أو إخراجهم ليس بالأمر العسير، وعلى كل فإن دواعي بقائهم مع مسلم والحفاظ عليه موجودة، والموانع مفقودة،

والمهم أن شخصيتي مسلم بن عوسجة وأبي ثامة الصائدي الإيمانية وشجاعتها وولائهما الصادق ووفائهما أمور تمنع تصديق تخليهما عن مسلم أو فرض تخاذلها عنه، خصوصاً مع عدم وجود طمع لهما في وعود ابن زياد وترغيه، ولا خوف لديهما من وعيده وترهيبه^(١).

ولنعد لما كنا فيه إن قتل مسلم وحيداً دليل واضح على صعوبة انتشار الأخبار، ولا سيما الخطيرة منها، فإذا كان أولئك الأعداء لم يعلموا بخروج مسلم وهو في الكوفة فما بالك بخبر قدوم الإمام الحسين عليه السلام.

وعليه فالعلم بقتل مسلم وحيداً يزيد مواصلة السير لا الرجوع، فوصله عليه السلام كقيل أن يجمع حتى من تفرق عن مسلم، فضلاً عن من لم يعلم بخروجه ولا زال ينتظر وصول الإمام الحسين عليه السلام، ويتربح خبر قدومه، وعلى كل فإن شخصية الإمام عليه السلام لها خصوصيات وتأثيرها في الناس أكثر من أي شخصية أخرى.

وهذا أشار عليه أصحابه كما تقدم، ولأجل ذلك واصل الإمام الحسين عليه السلام مسيره.

فإذا مواصلة السير في مثل ظرف الإمام الحسين عليه السلام حتى بعد مقتل مسلم ورسوله والعلم به كان أمراً عقلاً عارضه عليه أهل الدين والعقل وأصحاب البصائر النافذة، وكما أن له أبعاده وأهميته بل وخطورته الكبيرة، فإنه من شأنه أن يقلب الوضع على بني أمية في الكوفة.

وبعد اتضاح رأي العقلاء في مواصلة السير ومرجحاته وأبعاده وخطورته، فكما تقدم أنه حتى أعدائه أدركوا خطورة وصول الإمام الحسين عليه السلام إلى الكوفة أو

(١) واحتمل بعض الأعلام أنه على فرض صحة الرواية فإنها بعد تخاذل أصحابها عنها أصبحت مطلوبين كمسلم ومن البديهي أنهما في خضم تلك الأحداث لن يستطيعا أن يصلا لمسلم أو يعلما مكانه فهما يحتاجان لمأمن كمسلم.

وهذا الوجه وإن كان معقولاً إلا أنه لا يخلو من إشكال فإن مسلماً أهم من ابن عوسجة والصائدي ولم يطلب في ذلك الوقت ولم يلق كيدا أو حرباً حتى صلى وخرج من المسجد فأصحابه كانوا يفرون عنه ولم يطلبوه فيها أولى أن لا يطلبوا.

وصول أي شيء منه أو عنه إلى أهلها فاتخذوا تلك الإجراءات الصارمة .

وبعد هذا نقول إن الرجوع له مبرراته ومرجحاته، وأيضاً مواصلة المسير كذلك له مبرراته ومرجحاته، ولأجل كل ما تقدم يمكن لنا أن نقول بضرر قاطع إن مواصلة المسير إلى الكوفة وبنفس الهدف الذي تحرك من أجله الإمام الحسين (عليه السلام) من مكة أرجح من الرجوع، وإذا كان أرجح فهو التعين، ويسقط فرض الرجوع لا لعدم الموضوعية له والوجه فيه، بل لأنه مرجوح، وأما التضحية فلا موضوعية لها، وعلى كل فالأمل ما زال كبيراً بانقلاب الوضع في الكوفة عند وصول الإمام الحسين (عليه السلام) والتقاءه بالمجتمع الكوفي.

وحيث إن الأمويين أدركوا خطورة الموقف وأثر وصول الإمام الحسين (عليه السلام) إلى الكوفة اتخذوا تلك الإجراءات الصارمة بشكل سريع، فحاصروا الكوفة لمنع وصول الإمام الحسين (عليه السلام)، أو وصول خبر قدومه أو أي شيء من قبله (عليه السلام) - رسلاً كان أو رسائل - يعطي ذلك المجتمع الأمل في الخلاص من بني أمية، فقاموا بالتعظيم الإعلامي على حركة الإمام الحسين (عليه السلام)، وأخذوا رسولي الإمام الحسين (عليه السلام) إلى المجتمع الكوفي عبد الله بن يقطر وقيس، ولما أن جيء بها إلى الكوفة أدركا ما يقوم به ابن زياد من التعظيم الإعلامي على قضية الإمام الحسين (عليه السلام) وحركته، فقاما بإعلام أهل الكوفة بمكان الإمام وحث أهل الكوفة على نصرته ومؤازرته على ابن مرجانة، فبرغم القبض عليها وأسرها وعلمها بما ينتظرهما من القتل، ومع أنها مرسلان إلى جماعة خاصة، إلا أن قدسية قضية الإمام الحسين (عليه السلام) أعطتها الروحية القوية والشجاعة الكافية لتبليغ رسالة الإمام الحسين (عليه السلام) إلى أهل الكوفة، فهذا تيس عندما خيره بن زياد بين إخباره بالأساء التي في الكتاب الذي خرقة، أو يصعد المنبر ويسب الإمام الحسين (عليه السلام) اختار صعود المنبر:

فحمد الله وأثنى عليه وصل على النبي وآله وأكثر من الترحم على علي والحسن الحسين ولعن عبيد الله ابن زياد وأباه وعتاة بني أمية ثم قال:

(أيها الناس إن الحسين ابن علي خير خلق الله، وابن فاطمة

بنت رسوله، وأنا رسوله إليكم، وقد خلفته بالحاجر فأجيئوه^(١).
نعم رغم علمه بما ينتظره من المصير إلا أن تطورات القضية الحسينية يجب أن
تصل إلى أهل الكوفة، ويجب أن يعلموا بقدوم الإمام الحسين عليه السلام بأي ثمن كان ولو
كان نفسه.

ومثله كان موقف عبد الله بن يقطر أيضاً فإنه صعد المنبر وأعلن في الناس
الدعوة لنصرة الإمام الحسين عليه السلام على ابن مرجانة فقال:

(أيها الناس أنا رسول الحسين إليكم لتنصروه وتوازره
على ابن مرجانة وابن سمية وابن الدعي لعنه الله^(٢)).

والخلاصة هنا أن اختيار مواصلة المسير إلى الكوفة هو الخيار الأمثل والأرجح
الذي ينبغي للإمام عليه السلام اختياره، بل هو المتعين كما أن خبر مقتل مسلم وحيدا يؤيد
مواصلة المسير لا الرجوع. وذلك ما فعله واختاره الإمام الحسين عليه السلام.

وبذلك نكون قد استطعنا أن نجيب عن تلك الاستفهامات بما يتناسب مع
حركة الإمام عليه السلام منذ البداية، ومشكل عقلائي بل وعرفي متسق تماماً مع نظريتنا
وتحليلنا للقضية الحسينية على أساس الصلح الحسني والتجربة الكوفية.

وبهذا نكون قد تجاوزنا العقبة التي حيرت العلامة مطهري وغيره وألجأته إلى
اختيار تلك النظرية، أو أقنعت آخرين بغية القضية الحسينية، ودعت ثالثاً إلى دعوى
توجهه للشهادة مع علمه العادي بمقتله عليه السلام.

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٨٠.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٨٧.

اللقاء المصيري

اختار الإمام الحسين عليه السلام السير إلى الكوفة والالتقاء بالمجتمع الكوفي بنفسه فواصل مسيره إليها، ومخالفه التوفيق ولا زال التوفيق حليفه بأن يلتقي بالحر بن يزيد الرياحي وهو في ألف فارس، خرجوا يجوبون الفياقي بحثاً عن الإمام الحسين عليه السلام، نعم يخالفه الحظ أن يلتقي بهم وهم بحالة يرثى لها، من حر الهجير وشدة العطش، فأشرفوا على الموت والحلاك عطشاً.

ما عسى أن يفعل الإمام الحسين عليه السلام مع هؤلاء، هل ينهج معهم نهج سياسي الدنيا؟

هل يقتنص الفرصة في حالهم فيساروهم على الماء ليشتري منهم الولاء؟
أو يتركهم يموتون عطشاً؟

ولكن ماذا لو فعل الإمام الحسين عليه السلام ذلك؟
فما الفرق بينه وبين أولئك السياسيين الذين لا يرون للمبادئ في حركتهم أي قيمة، فالقيمة لغاياتهم مهما كانت الوسيلة؟

ما الفرق بينه وبين من يرتقي الرقاب بالمساومة على الحياة؟
وما الفرق بينه وبين أولئك الذين يشترون الضمائر والأديان والولاء بالأموال

والسيف بالترهب والترغيب؟

نعم لو ساومهم بالماء على حياتهم لما كان هناك فرق بينه وبين معاوية عندما اقتحم أصحابه النهر في صفين فمنعوا أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام منه.

لو منعهم الماء لاختلف منهجه مع منهج أمير المؤمنين عليه السلام وخالفت سيرته سيرة سيد الوصين عليه السلام، فإنه عليه السلام لما ملك أصحابه الماء وكشفوا عنه الفتن الباغية معاوية وأصحابه، أمر أمير المؤمنين عليه السلام أن يخلوا بينهم وبين الماء، وهم أعداؤه وفي حال حرب معه!

وهيات أن يتخذ الإمام الحسين عليه السلام سيرة غير سيرة أمير المؤمنين ونهجاً غير نهج سيد الوصين عليه السلام أو أن يبيط من سمر أخلاق النبوة ورفعة آداب الإمامة إلى سبل سياسي الدنيا وطرقهم المقتنصين الفرص في ضعف الآخرين، ولو على حساب الأخلاق والدين، إنه أعلى وأجل من ذلك وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام:

(والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر)^(١).

وقال أيضاً: (قد يرى الحول القلب وجه الخيلة، ودونه مانع من أمر الله ونهيه، فيدفعها رأي العين بعد القدرة عليها، ويستنهز فرصتها من لا حريجة له في الدين)^(٢).

فإن الإمام الحسين عليه السلام لا يريد أي شخص ينضم إليه مضطراً لما في يده، بل يريد أناساً يعقلون مرقفه ويفهمون قضيته، يعرفون الحق ويعشقون الكرامة ولو كانت في الممات، ويكرهون الذلة والمهانة ولو في الحياة، يريد أناساً لديهم دوافع إيمانية ذاتية أقنعهم بلزوم تغيير الخارج إلى الأفضل، باجتماع كل أسباب الفساد سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم إدارية، يريد أناساً تحركهم نحو ذلك المعرفة والدين لا الحاجة والاضطرار.

كما أنه لا ينبغي له أن يعامل هؤلاء على أنهم أعداء، فهو لم يخرج لقتالهم، وعلى

(١) نهج البلاغة ج ٢ ص ١٨٠.

(٢) نهج البلاغة ج ١ ص ٩٢.

كل ففي كرم أخلاق الإمام الحسين عليه السلام العالية وصفاته السامية كفاية ليمتلك بها قلب كل حر من هؤلاء العطاشى وولائه، وهو في غنى بها عن تلك الأساليب الدينية، ولذلك فإن الإمام الحسين عليه السلام أمر فتياه بسقي القوم، ولم يساومهم بل حتى أنه لم يسألهم إن كانوا معه أم عليه حتى شربوا كلهم وارتووا وفقد ورد أنه:

(لما رأى الحسين عليه السلام ما بالقوم من العطش، أمر فتياه أن يسقوا القوم ويرشفوا الخيل ترشيفاً، ففعلوا وأقبلوا يملؤون القصاع والطساس من الماء ثم يدنونها من الفرس، فإذا عب فيها ثلاث أو أربعاً أو خمسا عزلت عنه، وسقي آخر حتى سقوهم وخبوهم عن آخرهم)^(١).

ومن اللطيف ذكره هنا أن بعضهم تأخر وهو علي بن طعان المحاربي ولم يعرف كيف يشرب فقام الإمام الحسين عليه السلام بنفسه الشريفة وسقاه.

لو لم يكن للإمام الحسين عليه السلام مع هؤلاء إلا هذا الموقف الذي تجلى فيه رفعة شخصيته وسمو أخلاقه لكان كفيلاً أن يملكهم به، فقد أنقذ حياتهم.

كيف وهؤلاء من أهل الكوفة، وقد دعوا الإمام الحسين عليه السلام، وضمنوا مؤازرته، فلا بد لهم أن يتفانوا في نصرته، والدفاع عن قضيتهم وقضيتهم.

وحيث إن هذه أول مجموعة وأول شريحة من المجتمع الكوفي يلتقي بها الإمام عليه السلام فإنها وإن كانت تحت سلطة ابن زياد إلا أن وجود الإمام الحسين عليه السلام لا بد وأن يؤثر في نفوسهم ويغير انتماءهم.

فهذا الإمام الحسين عليه السلام الذي طالما كاتبه، ودعوه ووعدوه النصره، وانتظروا تحركه وقدمه، قد قدم عليهم لإنقاذهم من تسلط بني أمية، فإن كانوا خرجوا مع الحر خوفاً من سيف ابن زياد فالآن هاهم يلتقون مع الإمام الحسين عليه السلام، فإذا انضموا إليه فإنهم سوف يكونون في مأمن من سطوة ابن زياد.

والهمم هنا ما عسى أن ينتظر فعله من أي إنسان معتدل السليقة ذاق ما ذاقوا

وتألم مثل تألمهم حتى لو كان ممن اعتاد الغدر والخيانة فإنه ينفر من آذاه وظلمه ويسعى في الإنتقام منه والإيقاع به، فليس الأمر هنا مجرد دعوة بل كانت دعوة موتور ومظلوم فلا يمكن عقلايا إلا توقع عدولهم إلى الإمام الحسين عليه السلام ووقوفهم معه؟

ماذا عسى أن يفعل حين يرى قيادته الحقيقية، الممثلة لما يتمي إليه من مبدأ ودين وقد استجابت لدعوته؟

وفي الطرف الآخر القيادة الزائفة الظالمة والجائرة المتسلطة التي عانى منها الولايات، فأصبح مظلوما موتورا منها ناقما وساخطا عليها وله عندها الثارات.

ترى هل يمكن لعاقل أن يتصور تردد هذه المجموعة في الانضمام إلى الإمام الحسين عليه السلام منها كانت النتائج وخصوصا بعد هذا الموقف معهم من الإمام الحسين عليه السلام الذي أنقذ فيه حياتهم دون أن يساومهم على ولائهم؟

لا أعتقد أن هناك عاقلا يمكن أن يحتمل ترددهم فضلا عن وقوفهم إلى جانب ابن زياد وبني أمية، وهم الذين قتلوا خيارهم، واستبقوا أشراهم وفعلوا فيهم فعل فرعون في بني إسرائيل، لا أعتقد أن عاقلا يتصور ذلك الموقف منهم.

وهذا الأمر أيضا مما يؤيد مواصلة الإمام الحسين عليه السلام المسير نحوهم فهو أمر عقلايا.

إن كل متعقل عرف حالهم مع بني أمية ليتوقع بل يقطع ولا سيما من هؤلاء مسارعهم إلى الوقوف إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام والانضمام إلى صفه وحزبه، والإنضواء تحت لوائه والقتال دونه، كما كان يرى لزاما على الإمام الحسين عليه السلام أن يصدق دعوهم ويلبي استغاثتهم وندائهم، ولا يرى أي مبرر للتردد والتوقف في ذلك.

بعد أن شرب القوم وارتوتوا وانطفأت حرارة العطش من قلوبهم، وجّه الإمام الحسين عليه السلام سؤاله للحمر: أألنا أم علينا؟

أجابه الحمر: بل عليك.

عرف الإمام منهم عدم الوقوف إلى جانبه، فقام فيهم خطيبا بعد أن حمد الله سبحانه وأثنى عليه قال:

(أيها الناس إني لم آتكم حتى أتنني كتبكم، وقدمت علي

رسلكم، أن أقدم علينا فليس علينا إمام لعل الله يجمعنا وإياكم على الهدى والحق، فإن كنتم على ذلك فقد جتتكم، فأعطوني ما أطمئن إليه من عهودكم ومواثيقكم، وإن لم تفعلوا وكنتم لمقدمي كارهين انصرفت عنكم إلى المكان الذي جثت منه إليكم^(١).

وهذا الخطاب له أهميته الكبرى في مسيرة الإمام الحسين عليه السلام إذ هو أول خطاب يوجهه الإمام عليه السلام بشكل مباشر للمجتمع الكوفي ممثلاً في هذا الجيش، متجاهلاً فيه انتماءه السياسي والرسمي أو القيادي، فهو لا يخاطب جيشاً لبني أمية، ولا أناساً خرجوا لقتاله أو إدخاله الكوفة تحت نظرهم.

بل يخاطب مجتمعاً كاتبه ودعاه إلى قيادته، وأعطاه البيعة والولاء، مجتمعاً يريد الخلاص من ظلم بني أمية فلذلك قال: (فإن كنتم على ذلك فقد جتتكم فأعطوني ما أطمئن إليه من عهودكم).

إن جواب هؤلاء هو الحد الفاصل بين مواصلة الإمام الحسين عليه السلام مسيره أو الرجوع من حيث أتى، وذلك أن المسير كان مبنياً على أمل انحياز المجتمع الكوفي إلى جانب الإمام عليه السلام، ووقوفه معه عند وصوله ورؤيته له، وأنه سوف يتفانى في نصرته، فلذلك كان هذا اللقاء هو الحد الفاصل، بين المضي قدماً أو الإنصراف إلى المكان الذي منه أتى فإن أثر أثره فانضموا إليه، وفعلوا ما ينبغي لأي مجتمع عاش تجربتهم أن يفعله، فتركوا بني أمية ووقفوا إلى جانبه اهتدوا بهدياته وفازوا بقيادته، وأصابوا حظهم، وأنقذوا أنفسهم، وتخلصوا من عدوه وعدوهم، وواصل مسيرته معهم.

وإن تكن الأخرى فلا معنى لمواصلة المسير تجاه الكوفة فلذلك قال:

(وإن لم تفعلوا وكنتم لمقدمي كارهين انصرفت عنكم إلى المكان الذي جثت منه إليكم)

قلنا سابقاً إن مواصلة المسير أرجح من الرجوع لا أن الرجوع ليس له مبرراته الثامة. وهنا يظهر أثر ذلك فحيث منع الإمام عليه السلام من دخول الكوفة فارتفعت

أرجحية مواصلة المسير تعين الرجوع من حيث أتى.

ثم إن ما ذكرناه من مرجحات مواصلة السير لا يفيد وجوده هنا وذلك لأنه سوف يتوقف على قتال الحر وجيشه من أهل الكوفة وهذا مما لا يمكن أن يقدم عليه الإمام عليه السلام لأنه سوف يكون سببا لضعف حركته وبناء دوافع الوقوف ضده ممن ينتظر نصرته ومؤازرته، بخلاف ما لو تركوه بمضي بمفرده واجتمع إليه من يعرف ولاته وصدقه ورتب معه أمره فإنه يستطيع الوقوف بهم في وجه من يقف مع عدوه.

وعلى كل لم يجب أحد على خطاب الإمام الحسين عليه السلام سوى الحر بعدم كتابته أو معرفته بتلك الكتب، أما الباقي فسكتوا ولم يغيروا، وتركهم الإمام الحسين عليه السلام يفكرون دون الإلحاح عليهم بالجواب، وأمر بالصلاة وتقدم وصلى وصلوا معه، وهنا الغرابة إنهم صلوا بصلاته.

صار وقت صلاة العصر وبعد الصلاة ألقى خطابه الثاني عليهم، فبعد أن حمد الله وأثنى عليه قال:

(أما بعد أيها الناس فإنكم إن تتقوا الله، وتعرفوا الحق لأهله يكن أرضى الله عنكم، ونحن أهل بيت محمد أولى الناس بولاية هذا الأمر عليكم، من هؤلاء المدعين ما ليس لهم، والسائرين فيكم بالجهل والعدوان، فإن أبيتم إلا الكراهة لنا، والجهل بحقنا، وكان رأيكم الآن غير ما أئنتي به كتبكم، وقصص علي به رسلكم، انصرفت عنكم)^(١).

غير الإمام الحسين عليه السلام موضوع خطابه عن الأول، ففي الأول بين لهم أن قدومه إنما كان لدعوتهم له فإن كانوا باقين على دعوتهم فليعطوه بيعتهم وعهدهم، وإلا انصرف عنهم.

أما هنا فإنه جعل هذا الخطاب دعوة إلى بيعته، وبيانا لأحقية بالخلافة وولاية الأمر، فسواء كانوا ممن كتبوا له أو ممن لم يكتبوا فيجب عليهم تقديمه على بني أمية

ويقلدوه أمر الخلافة، فهو من أهل بيت محمد ﷺ الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وأوجب على الأمة طاعتهم ومودتهم وولايتهم، وكل ذلك مما لا يقبل التشكيك، فهو مما أنزله الله في كتابه، وفرضه على عباده، وجعله دين يدان به، وأرجبه لهم على الأمة كافة، وبه يكون أولى بولاية هذا الأمر من بني أمية، الذين دخلوا معهم في تجربة طويلة، فلم يروا منهم إلا الجور والعدوان، ولم يظفروا منهم إلا بالظلم والطغيان، وهذا تذكير لهم بعداوة بني أمية لهم، وفي هذا تأكيد لما ذكرناه سابقاً من أنه اعتمد في حركته على نتيجة تجربتهم مع بني أمية.

وهذا الخطاب له أهميته فهو يحمل في طياته أسلوباً إقناعياً واستدلالياً، ودعوة حتى لمن لم يكتب إليه، فهو يدعو الجميع إلى تقوى الله والخوف منه، ومعرفة الحق وأهله واتباعه، فعدم الكتابة إليه ليست عذراً مقبولاً عند الله سبحانه، فلا بد من انصاف النفس ومعرفة الحق واتباعه، فهو أَرْضَى الله سبحانه وتعالى، وحيث إن القرآن قد نص على طهارته وأوجب طاعته ومودته فهو أولى بولاية الأمر، فالانصاف ومعرفة الحق يوجبان تقديمه، وعليه فالوقوف إلى جانبه ومبايعته واجب يلزم كل موحد ولا يتوقف على الكتابة إليه، ويكون بذلك قد رد على اعتذار الحر بعدم معرفته بالكتب وأنه لم يكتب إليه.

كما أن ظلم بني أمية وجورهم واقع عاشوه كلهم، وهو وجدان فلا يحتاج إلى إثبات أو برهان، والنتيجة الضرورية لذلك أولوية أهل بيت محمد ﷺ والإمام الحسين ﷺ بالخصوص بالولاية والخلافة على المسلمين عن ظلمهم وسار فيهم بالجور والعدوان.

وأيضاً هنا في هذا الخطاب كما في سابقه تجاهل انتهاء ذلك الجيش فخطبهم بواقع انتهاكهم واستدل على أفضليته بثقافتهم ودينهم وعقائدهم الإسلامية التي نصت على أفضلية أهل البيت ﷺ وعلى خلافتهم وإمامتهم فيبني تسليم الأمر لهم.

وأيضاً استدل على أولويته بالخلافة بواقعهم فخطبهم بما أنهم مجتمع عايش حكم بني أمية فلم يجد إلا السيف والظلم والجور والعدوان.

وكان هذا الخطاب كفيلاً أن يقنع كل متعقل عاش تجربتهم، ويقطع عذر من اعتذر منهم بعدم الكتابة إليه، فإنه وإن لم يكتب إليه إلا أن صدق ما ذكره من أحقيته وأولويته، وعداوة بني أمية وظلمهم وجورهم كافيان لإقناعه، وجعله ينضم إليه ويقف إلى جانبه وينصره. وإن تكن الأخرى انصرف عنهم.

ولكن الصمت كان جوابهم، فطمعهم في خيس العيش مع بني أمية أصم أسماهم عن الحق وصوته، وأعمى بصائرهم عن الهدى ونوره، فلم يجيبوا عن أمر كتبهم حتى بالنكران، أو على احتجاجه عليهم بأولريته بالأمر بالكذب أو البطلان، أو عن ظلم بني أمية لهم بالزور والبهتان، فالكتابة واقع، والاحتجاج صحيح، وظلم بني أمية حقيقة، وكل ذلك يهتف بوجوب تقديم الإمام الحسين عليه السلام ومبايعته والإنصاء تحت لوائه ونصرته مهما كانت النتيجة.

ركب الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه وركب الحر وأصحابه.

وهنا اعترض الحر موكب الإمام الحسين عليه السلام، معلنا مضيه في تنفيذ أوامر ابن زياد، وهي أن يقدم الإمام الحسين عليه السلام على ابن زياد، ويمتنع من الرجوع إلى المدينة أو دخول الكوفة منفردا.

ولكن الإمام الحسين عليه السلام أمر أصحابه بالانصراف فاعترض الحر موكبه.

طلب الرجوع :

الظاهر أن الانصراف الذي أمر به الإمام الحسين عليه السلام أراد به الانصراف عن الكوفة إلى المدينة، والدليل على أنه أراد الانصراف إلى المدينة قوله في خطابه الأول:

(وإن كنتم لمقدمي كارهين انصرفت عنكم إلى المكان الذي جئت منه إليكم).

وكذلك قول الحر له:

(إني لم أؤمر بقتالك، إنما أمرت أن لا أفارقك حتى أقدمك

الكوفة، فإذا أبيت فخذ طريقاً لا يدخلك الكوفة، ولا يردك إلى المدينة^(١).

وأصف إلى ذلك اعتذار الحر بعد انضمامه إلى الإمام الحسين عليه السلام:

(أنا صاحبك الذي حبستك عن الرجوع، وسأبرئك في الطريق)^(٢).

فإذا من ذلك نعلم أن الإمام الحسين عليه السلام أراد من الإنصراف الرجوع إلى المكان الذي جاء منه وهو المدينة، ومن الواضح أن اختياره الرجوع هنا لسقوط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لارتفاع شرطيهما بسبب عدم الناصر فلا موضوع لهما وعليه فلا بد له من الرجوع ولذلك أمر أصحابه عليهم السلام بالإنصراف، وبهذا يتضح أن ما ذكرته النظريات المتقدمة من جهة مواصلة المسير بقصد الشهادة ليس بتمام، ومثله دعوى الإصرار على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى مع عدم الناصر، فلا دليل عليها، وهذه التصريحات بالأمر بالإنصراف من الإمام الحسين عليه السلام ترددها فإنه سلام الله عليه أراد الرجوع لكن الحر منعه عن ذلك.

كما أنه لا فائدة في دخول الكوفة تحت نظر ذلك الجيش فمن الواضح أنه سوف يمنع الناس من الالتقاء بالإمام الحسين عليه السلام أو الالتحاق به والاجتماع إليه، ولن يعطي الإمام عليه السلام أية فرصة لذلك فيتمتعين حيثذ الرجوع.

معتولية طلب الرجوع :

ربما يقال: ما معنى طلب الرجوع بعد أن تمكن منه جيش ابن زياد؟

أكان يظن أن ابن زياد يتركه يرجع بعد أن تمكن منه؟!

فيمكن دعوى أن مواصلة للمسير كان بهدف الشهادة، فيكون ذلك مؤيداً للنظرية القائلة بأن إقباله إنما كان للتضحية والشهادة أو ترك التقية.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٧٨.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١١.

ولكن ذلك ليس بصحيح وذلك:

أولاً: أن الموقف الآن ليس مع ابن زياد بل مع أهل الكوفة الذين كاتبوه ودعوه والأمر الآن في أيديهم، ولذلك كانت خطابات الإمام عليه السلام لهم بلحاظ كتابتهم له، وأخرى من جهة أحقيته بالخلافة والأمر، وثالثة بلحاظ ما ينبغي لهم فعله حتى لو لم يكتبوا له، وذلك بالتأكيد على عداوة بني أمية لهم ولكل مسلم بسبب ظلمهم وجورهم، ومن الواضح أن هذه الأمور إن لم تقتنعهم بالوقوف إلى جانبه فهي كفيلة أن تمنعهم من الوقوف ضده.

وثانياً: أن طلب الرجوع وقبولهم به في مثل قضية الإمام الحسين عليه السلام أمر عقلاني فإن أي عاقل هنا لن يستبعد من هؤلاء السامح للإمام الحسين عليه السلام بالرجوع وذلك أن هؤلاء هم الذين كاتبوه ودعوه ووعدوه النصر، فنقطع أنهم إذا لم يفوا له وينصروه فلن يسلموه لعدوهم وعدوه فضلاً عن أن يعبدوا عليه ويقتلوه.

ثالثاً: أنه كان من المعقول جداً أن يتوقع منهم منع ابن زياد من الإقدام على قتله حتى مع وقوفهم معه، وفي موقف الحر دليل على ذلك، فمن الواضح أن موقفه كان بسبب رفضهم رجوعه أو تركه يتوجه إلى مأمن من الأرض، فلما أصرروا على رفضهم رفضهم ودافع عن الإمام الحسين عليه السلام إلى أن قتل.

رابعاً: أن كون الإمام الحسين عليه السلام أحد سيدي شباب أهل الجنة وكونه ابن بنت النبي محمد صلى الله عليه وآله وكذا تعهد الحكومة السابقة له ولأخيه بتسليم الأمر له قد يمنع حتى ابن زياد من قتله ويؤيد هذا موقف والي المدينة المتقدم.

خامساً: ارتفاع الخطر الذي كان يمثله الإمام الحسين عليه السلام على الدولة الأموية بعد غدر أهل الكوفة ووقوفهم إلى جانب ابن زياد.

سادساً: وهو المهم هنا فإن قيادة جيش يزيد المتمثلة في عمر بن سعد قد اتضعت بعرض الإمام الحسين عليه السلام الإنصراف إلى المكان الذي منه أتى، ورأى في ذلك انطفاء النائرة وجمع الكلمة وصلاح الأمر وكتب إلى ابن زياد:

(أما بعد فإن الله أطفأ النائرة، وجمع الكلمة، وأصلح

الأمر، هذا الحسين قد أعطاني أن يرجع إلى المكان الذي منه أتى،
أو أن يسير إلى ثغر من ثغور المسلمين، له ما لهم وعليه ما
عليهم...^(١).

وهذا دليل واضح ليس على صحة عرض الإمام الحسين عليه السلام وعقلايته فقط
بل على قبوله وتبنيه أيضا، فإن ابن سعد ما كتب لابن زياد إلا لأنه كان يرجو قبوله.
سابعاً: وهو الأهم أن ابن زياد نفسه قبل عرض الإمام الحسين عليه السلام أو نه
وجده معقولا ولا مانع من قبوله ولا وجه لرده، إلا أن اعتراض شمر لعنه الله غير رأيه
أو منعه من القبول فقال لابن زياد:

(أتقبل هذا منه، وقد نزل بأرضك وأتى جنبك؟)

والله لئن رحل ليكونن أولى بالقوة، ولتكونن أولى
بالضعف والعجز، فلا تعطه هذه المنزلة، فإنها من الوهن، ولكن
لينزل على حكمك هو وأصحابه، فإن عاقبت فأنت أولى بالعقوبة،
وإن عفوت كان ذلك لك. فقال ابن زياد نعم مارأيت^(٢).

فقلوه أتقبل هذا منه استنكارا عليه دليل واضح إما على قبول ابن زياد أو
توقع شمر قبوله فاستنكر عليه لالا بقبل.

وكذلك ابن سعد أيضا كان ينتظر قبول ابن زياد ويتوقعه منه، ولذلك قال
لشمر عندما جاء برفض ابن زياد:

(ما لك وملك لا قرب الله دارك، وقبح الله ما جئت به، وإني
لأظنك نهيت عما كتبت به إليه، وأفسدت علينا أمراً قد كنا رجونا
أن يصلح، لا يستسلم والله حسين، إن نفس أبيه ليبن جنبه)^(٣).

وجوابه هذا لشمر يدلنا صريحاً على عدم قناعته بقتال الإمام الحسين عليه السلام كما

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٩٠.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٩٠.

يدلنا أيضاً على معقولة عرض الإمام عليه السلام الرجوع بل والموضوعية لقبوله، بل إن عمر ابن سعد قد قبله فعلاً وكتب به لابن زياد، وكان يتوقع منه قبوله، ولذلك لما أن جاء جواب كتابه برد عرض الإمام الحسين عليه السلام (أما بعد فإني لم أبعثك إلى الحسين لتكف عنه، ولا لتطاوله ولا لتمنيه السلامة، ولا لتكون له عندي شفيعاً) وعرف منه ابن سعد أن ابن زياد فهم اقتناعه بترك الإمام الحسين عليه السلام يرجع، وأنه هو يعرض ذلك عليه، ولذلك عبر عنه بكونه شفيعاً له، فلما أن جاء كتابه برده انهم شمرا بنهيته عنه، وافساده ما كان يرجوه ويتوقعه من موافقة ابن زياد، إذ ليس هناك أي مبرر لقتال الإمام الحسين عليه السلام فقال لشمر (وإني لأظنك نهيته عما كتبت به إليه، وأفسدت علينا أمراً قد كنا رجونا أن يصلح) وذلك ما حدث بالفعل، فإن شمرا كما تقدم قد فهم قبول ابن زياد رجوع الإمام الحسين عليه السلام فوقف منه ذلك الموقف حتى غير رأيه في ترك الإمام عليه السلام، وقبل مشورته فيه فكتب بها لابن سعد.

والخلاصة لهذا كله أن ترك الإمام الحسين عليه السلام يرجع بعد غدر أهل الكوفة كان معقولاً بل مقبولاً حتى لدى ابن سعد وابن زياد.
ولهذه الأمور نجد مجالاً واسعاً وموضوعية لاستغراب الإمام الحسين عليه السلام من تهديد الحر له بالقتل وقوله له:

(وهل يعدو بكم الخطب أن تقتلونني).

استنكاراً على الحر عندما قال مخوفاً له:

(أذكرك الله في نفسك فإني أشهد لنن قاتلت لتقتلن).

إذ لا موجب لقتله حتى من الحكومة الأموية، فضلاً عن أن يكون القتل من أهل الكوفة ويدهم، فذلك ما لم ينتظر أو يتوقع، فلذلك كان الاستنكار والتعجب في محله، فلا أعتقد أن هناك عاقل منصف يمكن أن يتصور أن يجتمعا يدعوا مصلحاً وقائداً لينقذه من عدوه، ثم يتركه ويتخلى عنه ويمنعه من الرجوع فضلاً عن أن يسلمه لعدوه أو يقتله.

ودليل واضح على ذلك موقف الحر نفسه وهو قائد في ذلك الجيش لم يكن

يدور في خلدّه أو حسبانّه أن أهل الكوفة يردون عرض الإمام الحسين عليه السلام أو يسلمونه إلى عدوه وعدوهم، أو يقاثلونه هم بأيديهم، فلذلك قال لعمر بن سعد مستكراً:

أماقاتل أنت هذا الرجل؟!

ثم قوله: أفيالكم فيها عرضه عليكم رضى؟

وقد عرض عليهم الإمام عليه السلام أن يدعوه ينصرف إلى مأمن من الأرض وأيضاً قوله للإمام الحسين عليه السلام:

(وما ظننت أن القوم يردون ما عرضه عليهم، ولا يبلغون بك هذه المنزلة، والله لو علمت أنهم يتتهون بك إلى ما أرى، ما ركبت مثل الذي ركبت)^(١).

وكذا في خطبته عليهم.

فكل ذلك لا يدع للشك مجال بأن طلب الأمام الحسين عليه السلام الرجوع كان معقولا وكان ينبغي أن يجاب فيترك يرجع، وأيضاً توقع قبوله منهم كذلك بل ينبغي أن يتوقع منهم أن يعرضوه هم، ويلتزموا به ويلزموا ابن زياد به، إذ تخلوا عن قضيتهم وقضية الإسلام الكبرى.

وإذا ثبت ذلك واتضح يمكن لنا أن نجعل عدم الموجب لقتله ومعقولة تركه يرجع متى ما عرض الإنصراف والرجوع من مرجحات مواصلة المسير حتى بعد العلم بقتل مسلم ورسوله.

ويثبت أيضا ما ذكرناه سابقا أن مسألة قتله لم تكن مسلمة ومعلومة بالعلم العادي، فإنه حتى في هذا الظرف كان قبول عرضه معقولا ومتوقعا وقلته مستبعد.

التحفظ على طلب الرجوع:

وربما تحفظ البعض على مسألة طلب الإمام الحسين عليه السلام الرجوع، ورمى

الكتاب الذي أرسله ابن سعد إلى ابن زياد وقال فيه:

(أما بعد فإن الله أطفأ النائرة، وجمع الكلمة، وأصلح الأمر، هذا الحسين قد أعطاني أن يرجع إلى المكان الذي منه أتى، أو أن يسير إلى ثغر من ثغور المسلمين، له ما لهم وعليه ما عليهم...) ^(١).

رماه بالكذب على الإمام الحسين عليه السلام بالتزوير معللا ذلك بعدم إمكان طلب الإمام عليه السلام لكون ذلك تراجعا عن موقفه في القيام ضد يزيد.

وأهمية هذه الدعوى تنعكس مباشرة على بعض النظريات المتقدمة وذلك أن ثبوت طلب الرجوع يسقط النظرية الغيبية المبنية على أساس الوظيفة الخاصة لانكشاف عدمها بسبب طلب الرجوع، ومثلها نظرية السيد الصدر المبنية على أساس الشهادة، وكذلك نظرية الشيخ مطهري لأنه بنى نظريته على أساس أن بيعة أهل الكوفة ودعوتهم ليست الأهم في ما ذكره من العوامل، فإذا عرض الإمام عليه السلام الرجوع بعد غدرهم يتبين أن دعوتهم هي الأهم، فلذلك طلب أن يدعوه يرجع بعد أن تخلوا عنه، وكذا يسقط احتمال السيد الخوئي أيضا إذ طلب الرجوع يعني العمل بالتقية والسكوت عن حقه إذ تخلى الناصر عنه.

وأما باقي النظريات بناء على أنها نظريات مستقلة في قبال النظرية الغيبية فلا يمثل طلب الرجوع لها أي مشكلة فإقامة الحجة تكون قد تمت فطلب الرجوع بعد الغدر أمر طبيعي ولا إشكال عليه، ومثلها النظرية الطبيعية المبنية على أساس غلبة الظن بالوصول إلى الحق، فبعد الغدر يقطع بعدم القدرة على الوصول إلى حقه، فلا بد من الرجوع والصبر.

وأما بناء على نظريتنا فأیضا لا يمثل طلب الرجوع لها أي مشكلة، فإن مواصلة المسير عندنا كانت مبنية على أساس توقع ميل الناس إليه، واجتماع من تخلف عن مسلم ولم يعلم بخروجه حوله ووقوفهم معه، أما وقد تخاذلوا عنه ووقفوا إلى جانب

عدوه، وحيث إنه لم يخرج لقتالهم فلا بد من الرجوع والسكوت عن منصبه كما سكت أبوه إذ لم يجد ناصر، ولا بد له من الجلوس عن حقه كما جلس أخوه إذ غدر به جيشه ولا سيما أننا بنينا أصل تحركه على أساس وجود الناصر.

ويمكن لنا تأييد تلك الدعوى بما ورد عن الإمام الحسين عليه السلام عندما أعلن رفضه بيعة يزيد حيث قال هناك لوالي المدينة:

(أيها الأمير، إنا أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، بنا فتح الله وبنا يغتم الله، ويزيد رجل فاسق شارب الخمر، قاتل النفس المحترمة معلن بالفسق، ومثلي لا يباع مثله، ولكن نصبح وتصبحون، وننظر وتنظرون، أينما أحق بالبيعة والخلافة، ثم خرج عليه السلام)^(١).

ولكن الذي نراه عدم صحة تلك الدعوى وذلك لورود هذا العرض والطلب في أكثر من خطاب للإمام الحسين عليه السلام، فقد عرضه في خطبته على أصحاب الحر عند التفاته به، وأيضاً عند ما سأله عمر بن سعد عما جاء به، وكذلك في خطبته يوم عاشوراء أيضاً، كما أنه ورد في خطب أصحابه، وعليه فلا مجال للتشكيك في صحة طلب الإمام الحسين عليه السلام الإنصراف والرجوع من حيث أتى أو إلى ثغر من ثغور المسلمين، مضافاً إلى أنه لا موضوعية للقتال، فإنه لم يخرج ليقاتل أهل الكوفة، وأيضاً بعد تحاذل الناصر وغدره يرتفع موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقوة والسيف، فلا مبرر للقتال، كما أنهم لا مبرر لهم في قتاله كما اتضح ذلك مما سبق.

نعم المقطع الأخير من كتاب عمر ابن سعد الذي قال فيه:

(أو أن يأتي أمير المؤمنين يزيد فيضع يده في يده فيرى فيما بينه وبينه رأيه).

فإن هذا مستبعد أن يعرضه الإمام الحسين عليه السلام نفسه، نعم يعود من حيث أتى أو يتوجه إلى ثغر من ثغور المسلمين فهذا له وجه، فيسكت عن حقه إذ لا ناصر له، أما أنه يعرض الذهاب إلى يزيد فهذا بعيد جداً، ولا مؤيد له في خطاب أو كتاب من

الإمام الحسين عليه السلام، أو من أحد من أصحابه، أضف إلى ذلك ورود نص آخر عن كتاب ابن سعد ولم يذكر فيه ذلك المقطع:

(وكتب إلى عبيد الله بن زياد: بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد فإني حيث نزلت بالحسين بعثت إليه رجلي، فسألت عما أقدمه وماذا يطلب؟ قال كتب إلي أهل هذه البلاد وأتني رسلهم يسألوني القدوم إليهم، ففعلت فأما إذا كرهتموني وبداءهم غير ما أنتني به رسلهم فأنا منصرف عنهم)^(١).

أضف إلى ذلك أيضا عدم عرض ابن سعد ما طلبه ابن زياد منه أن يعرضه على الإمام الحسين عليه السلام أن يبايع ليزيد:

(وقال محمد بن أبي طالب: (فلم يعرض ابن سعد على الحسين ما أرسل به ابن زياد، لأنه علم أن الحسين لا يبايع يزيدا أبدا)^(٢).

فهذا يؤكد عدم عرض الإمام عليه السلام ذلك، وإلا فلا وجه لاستبعاد ابن سعد له وعدم عرضه عليه.

وأما بالنسبة لقول الإمام الحسين عليه السلام (ومثلي لا يبايع مثله) فإنه لا ينافي طلب الرجوع بعد غدر الناصر إذ أولا: ليس فيه عرض بيعة بل كما قلنا سكوت عن حقه.

وثانيا: أن قوله مثلي لا يبايع مثله له وجهان الأول مثلي أراد به من كان له أنصار يمكن الاعتماد عليهم ولو بحسب العلم بتجربتهم كما تقدم تفصيله وشرط الإمام الحسن عليه السلام له بعود الأمر إليه، فمن كان مثله في ذلك فلا يبايع مثل يزيد.

والوجه الثاني: أن المراد من مثلي من كان مثلي في الشأن والفضل والنسب والمقام العظيم من الله سبحانه فإنه لا يبايع مثله.

كما أن قوله لا يبايع يمكن أن يراد منه أنه لا يبايع اختيارا.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٨٥.

(٢) المصدر السابق.

وعليه فإن الوجه الثاني لا يمكن الحمل عليه فقد سكت أمير المؤمنين عليه السلام وبايع وإن كان متأخرا أو مجبرا وهو أفضل منه، وجلس أخوه الإمام الحسن عليه السلام وبايع وهو مثله، وكذا الإمام زين العابدين أيضا سكت عن حقه بل روي مبايعته بعد واقعة الحرة أو قبلها وهكذا بقية أئمة الهدى إلى الإمام الحسن العسكري صبروا وسكتوا عن حقهم بل بايعوا من كان مثل يزيد، وعليه فلا يمكن أن يكون الإمام الحسين عليه السلام يريد هذا الوجه، فيتعين الوجه الأول ومن الواضح ابتناؤه على وجود الناصر، فإذا غدر وتخلّى عن الإمام عليه السلام تحول حاله من ذلك الحال إلى حال الصبر والسكوت، فلا بد من الرجوع والجلوس لو ترك.

كما أن حل قوله لا يبايع على عدم المبايعه مختارا يؤيد هذا.

إلى الكوفة لا إلى كربلاء

لم يكن الإمام الحسين عليه السلام متوجهاً إلى كربلاء، بل كما ذكرنا سابقاً أن وجهته كانت الكوفة، ولكن بعد اعتراض الحر طريقه وامتناع الإمام دخول الكوفة تحت نظر الحر، وبعد المشادة الكلامية بينه وبين الحر قال الحر:

(إني لم أؤمر بقتالك، إنما أمرت أن لا أفارقك حتى أقدمك إلى الكوفة، فإذا أبيت فخذ طريقاً لا يدخلك الكوفة، ولا يردك المدينة)^(١).

وهذا اضطر الإمام الحسين عليه السلام وإلجئ إلى ذلك الطريق الذي لا يدخله الكوفة ولا يرده إلى المدينة حتى وصل إلى موضع يقال له (البيضة) فقام خطيباً في أصحابه وأصحاب الحر وهذا الخطاب الثالث على هذا الجيش ولاهيته تذكره بتمامه. حمد الله وأثنى عليه ثم قال:

(أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرام الله، ناكثاً لعهد الله مخالفاً لسنة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول كان حقاً على الله أن يدخله مدخله، ألا إن هؤلاء القوم قد لزموا طاعة

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٧٨.

الشیطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالقيء، وأحلوا حرام الله، وحرّموا حلاله، وأنا أحق بهذا الأمر من غيري، وقد أئنتني كتبكم، وقدمت عليّ رسلكم ببيعتمكم، أنكم لا تسلموني ولا تأخذوني.

فإن غمتم علي بيعتمكم نصيبوا رشدكم وأنا الحسين بن علي وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ، نفسي مع أنفسكم، وأهلي مع أهليكم وأولادكم ولكم في أسوة.

وإن لم تفعلوا ونقضتم عهدي، وخلعتم بيعتي من أعناقكم، فلمعري ما هي لكم بنكر، لقد فعلتموها بأبي وأخي وابن عمي مسلم بن عقيل، والمفرور من اغتر بكم، فحظكم أخطأتم، ونصيبكم ضيعتم، (و من نكث فإننا ينكث على نفسه وسينغي الله عنكم)^(١).

وروي أن هذا كان كتابا كتبه بعد نزوله في كربلاء إلى أشراف الكوفة عن كان يظن أنه على رأيه.

وسواء كان كتاباً أو خطاباً فالهم أنه موجه لأهل الكوفة بعد التفائه بذلك الجيش، وفيه أيضاً تجاهل منه ﷺ لأي انتفاء مقترض لغيره، كما أن فيه نقاطاً مهمة أثارها الإمام ﷺ من شأنها أن تنفع كل منتم إلى دين الإسلام بوجوب طاعته ولزوم الوقوف معه ونصرته.

أولها: قول رسول الله ﷺ: (من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرام الله. إلخ) وهذا الحديث يمثل كبرى.

وثانيها: انطباق ذلك الوصف في الحديث على بني أمية (إن هؤلاء القوم قد لمزمو طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد. إلخ) وهذا أمر وجداني لدى المجتمع الكوفي وقد عايشه، وهو يمثل صغرى.

ثالثها: أن نتيجة ذلك أنه يجب على المسلمين إبعادهم، وإلا استحقوا أن يدخلوا مدخلهم، ومن الواضح أن هذا الحديث ونتيجته يقطعان العذر على من اعتذر عن نصرته بعدم الكتابة إليه.

رابعها: أحقته بالخلافة والولاية من بني أمية وقد ذكرنا سابقاً أحقته شرعاً وعقلاً وقانوناً بموجب المعاهدة والصلح، وبموجب نص رسول الله ﷺ عليه وعلى أخيه وكذا نص أمير المؤمنين عليه السلام، وأيضاً لأنه يسير بسيرة جده وأبيه، فهو أولى من أطاع الشيطان، وترك طاعة الرحمن، وأظهر الفساد، وعطل الحدود، واستأثر بالنبيء وأحل حرام الله وحرم حلاله، وقد عرفوا سيرته وسيرة أبيه فيهم فهو أولى بالأمر.

وهنا أيضاً بموجب كتبهم وكذا بيعتهم (وقد اتفني كتبكم، وقدمت عليّ رسلكم يبيعنكم أنكم لا تسلموني ولا تغذلوني) مما يلزم عليهم الوفاء له..

خامسها: وهي من أهم الأشياء في هذا الخطاب أو الكتاب وهو منهجه في حكمه وخلاته نفسه مع أنفسهم وأهله مع أهلهم وأولادهم.

سادسها: أن عدم التزامهم ببيعتهم ونكثهم لما إنما هو خسارة لهم فهم الذين سوف يبقون تحت وطأة بني أمية ويخسرون بذلك الدنيا والآخرة، فحظهم أخطأوا ونصيبهم ضيعوا.

وعلى كل سار الإمام الحسين عليه السلام بعد أن ألجئ إلى طريق على غير الجادة، وأقبل راكب متوجهاً إلى الحر معه كتاب عبيد الله ابن زياد قال فيه:

(أما بعد فجمعج بالحسين حين بلغك (بيلغك) كتابي هذا ويقدم عليك رسولي ولا تنزله إلا بالعراء في غير خضرة وعلى غير ماء. إلخ)^(١).

قرأ الحر الكتاب على الإمام الحسين عليه السلام.

ولكن لا أدري لماذا قرأه أليعتذر له عن مضيه في تنفيذ أوامر ابن زياد أو ماذا!! ومضى الحر في تنفيذ أوامر ابن زياد غير آبه بدين أو شرع ينتمي إليه ولا بقرابة

الإمام الحسين عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله.

وأخذهم الحر بالنزول في ذلك المكان على غير ماء ولا في قرية، فقال له الإمام الحسين عليه السلام دعنا ويحك تنزل هذه القرية أو هذه يعني نينوى والغاصرية أو هذه يعني شفية. قال لا والله ما أستطيع ذلك ثم نزل الحسين عليه السلام ^(١).

فألجى الإمام الحسين عليه السلام إلى النزول في كربلاء.

ومن الضروري أن نؤكد هنا أن مجيء الإمام الحسين عليه السلام إلى كربلاء لم يكن باختياره بل ألجى إليه وكذا نزوله فيها أيضاً.

ثم أنه عرض عليه بعض أصحابه مناجزة القوم، فاعتذر عن ذلك

(ما كنت لأبدأهم بقتال حتى يبدؤوني) ^(٢).

والوجه في ذلك واضح فإن الإمام الحسين عليه السلام لم يقبل إلى الكوفة ليقا تل أهلها بل لينقذهم من ظلم بني أمية، فلا معنى لبدأهم بقتال، فتكون الحجة لهم بأنه بدأهم بالحرب ولا سيما أن الحر لا زال ينتظر أوامر ابن زياد وحتى الساعة لم يعلن الحرب.

الإمام الحسين في كربلاء:

نزل الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه كربلاء، وفي خطاب له على أصحابه، قال

كلمته الخالدة، وبين الحقيقة الثابتة لعلاقة الناس بالدين:

(الناس عبيد الدنيا، والدين لعق على الستهم بموطونه ما

درت معائشهم، فإذا محصوا بالبلاء قل الديانون) ^(٣).

إنها الفلسفة الحقيقية لطبيعة انتهاء المجتمعات إلى الدين، وليس ذلك تقيماً

خاصاً بمجتمع خاص في زمن خاص، وليست نظرية تابعة من محض تصور عن

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

(٣) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٨٣.

المجتمع، أو ردة فعل عن موقف ما، بل هي الحقيقة الثابتة على مر العصور لطبيعة حركة الإنسان تجاه الدين.

بهذا علل الإمام عليه السلام نكت أولئك بيعتهم وغدرهم، فإنما هم عبيد الدنيا باعوا دينهم وإنسانيتهم بدنياهم بل بدنيا غيرهم.

وأقبلت الجيوش متتالية إلى كربلاء حتى بلغت ثلاثين ألف وقيل: (خمس وثلاثون، وقيل: خمسون، وقيل: سبعون، وقيل: مائة ألف).

وروي عن زين العابدين:

(لا يوم كيوم الحسين، ازدلف إليه ثلاثون ألف رجل يزعمون أنهم من هذه الأمة كل يتقرب إلى الله بدمه، وهو بالله يذكرهم فلا يتمظون حتى قتلوه بغياً وظلماً وعدواناً^(١)).

حاصر ذلك الجيش الإمام الحسين عليه السلام محاصرة شديدة، ومنعه الماء هو وأهل بيته وأصحابه ممتلاً بذلك أمر ابن زياد.

(أن حل بين الحسين وأصحابه وبين الماء، ولا يذوقوا منه قطرة)^(٢).

ومع ذلك بقي الإمام الحسين عليه السلام داعياً إلى الحق مبيناً لهدفه، وفي معادته قصيرة للإمام عليه السلام مع قيادة ذلك الجيش.

قال الإمام الحسين عليه السلام: ويلك يا ابن سعد، أما تتقي الله الذي إليه معادك، أنفأ تلني وأنا ابن من علمت، ألا تكون معي وتدع هؤلاء، فإنه أقرب إليك من الله.

فأجاب عمر: أخاف أن يهدم داري.

قال الإمام عليه السلام: أنا أبنيتها لك.

أجابه عمر: أخاف أن تؤخذ ضيعتي.

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢٩٨.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٨٩.

قال له الإمام (عليه السلام): أنا أخلف عليك خبراً منها من مالي بالحجاز.

أجابه عمر: إن لي عيالاً بالكوفة وأخاف عليهم.

قال له الإمام (عليه السلام): أنا أضمن سلامتهم.

سكت عمر ولم يجبه بشيء^(١).

وهذه إجابات عجبية وغريبة من قائد جيش ليس له قضية يقاتل من أجلها، ويسلم بأن الوقوف إلى جانب الإمام الحسين (عليه السلام) أقرب إلى الله، ولكنه يعتذر عن السعي إلى قرب الله بالخوف على دنياه، ومع ذلك ضمن له الإمام (عليه السلام) داراً وضية وسلامة أهله، إلا أنه فضل الثقة بابن زياد على الثقة بالله، وخاف ابن زياد ولم يخف الله، وأغرب ما في الأمر أنه لم يدع أنه يقاتل لاعتقاده أحقية بني أمية، أو حبا لهم أو انتفاء لأفكارهم!

إنما يقاتل الإمام الحسين (عليه السلام) خوفاً منهم على داره وضيعته وعياله لمعرفته بظلمهم وجورهم وعدوانهم وعدم تورعهم عن أي شيء يوصلهم إلى غايتهم.

ومع هذا لم يعترض على الإمام الحسين (عليه السلام) في طلبه للخلافة أو في قدومه أو في قوله: أتقاتلني وأنا ابن من علمت؟

فإنه ليس لديه قضية يقاتل الإمام الحسين (عليه السلام) دونها ليعترض عليه بها سوى خوفه من عدوان بني أمية وجورهم، وحب الدنيا هو الذي جعله يقاتل، لا شيء سوى القتال، بل ويقاتل مبدأه ودينه.

ولكن ليس بغريب من أمثال هؤلاء تلك الاعتذارات الواهية، يسخطون ربههم ويخالفون دينهم لأجل دنياهم فهي دينهم ومبدأهم.

نعم ليس بغريب أن تصدر تلك الاعتذارات من عبد من عبيد الدنيا وعبد عبيد بني أمية.

وحصل اجتماع آخر للإمام الحسين (عليه السلام) مع ابن سعد كتب الأخير على أثره

كتاباً لابن زياد قال فيه:

(أما بعد فإن الله أطفأ النائرة، وجمع الكلمة، وأصلح الأمر، هذا الحسين قد أعطانى أن يرجع إلى المكان الذي منه أتى، أو أن يسير إلى ثغر من ثغور المسلمين، له ما لهم وعليه ما عليهم.. (أو أن يأتي أمير المؤمنين يزيد فيضع يده في يده فيرى فيما بينه وبينه رأيه وفي هذا لك رضى وللامة صلاح)^(١).

وقد ذكرنا سابقاً أنه من هذا الكتاب نفهم أن ابن سعد نفسه لا يرى مبرراً للقتال إذ عرض الإمام الحسين عليه السلام الرجوع أو الذهاب إلى ثغر من ثغور المسلمين، وذلك أن ما يخافه بنو أمية وقوف أهل الكوفة إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام فيكونون له أعواناً على إلزام الحكومة الأموية بالرفاء بشروط الصلح وتسليم الأمر إليه، أما وقد غدروا به ونكثوا بيعتهم فلم يعد لديه أنصاراً وأعواناً حتى يخاف جانبه، فلا وجه لمنعه من الرجوع أو قتله، وهذا يزيد ما ذكرناه سابقاً من معقولية تركه يرجع.

حصر الأمر بين الاستسلام أو القتل:

جاء جواب كتاب ابن سعد من ابن زياد:

(أما بعد فإني لم أبعثك إلى الحسين لتكف عنه، ولا تطاوله ولا تمنيه السلامة، ولا لتكون له عندي شفعاً، انظر فإن نزل حسين وأصحابه على حكمي، فابعث بهم إلى سلباً، وإن أبرأ فازحف إليهم حتى تقتلهم وتمثل بهم؛ فإنهم لذلك مستحقون. وإن قتلت حبيناً فأوطئ الخيل صدره وظهره، فإنه عاق شاق قاطع ظلوم، ولست أرى أن هذا يضر بعد الموت، ولكن على قول قد قتله لو قد قتله لفعلت هذا به.

فإن مضيت لأمرنا جزيناك جزاء السامع المطيع، وإن أبيت

فاعتزل عملنا وجندنا، وخل بين شمر بن ذي الجوشن وبين
العسكر، فإننا قد أمرناه بذلك والسلام^(١).

ومن كتاب ابن زياد هذا وقوله عندما قرأ كتاب عمر بن سعد (هذا كتاب
مشفق) تقطع أنه فهم من ذلك اقتناع قيادة جيشه بترك الإمام الحسين عليه السلام يرجع وأنه
لا يوجد عند قيادته أي دافع للقتال ولا مبرر له بعد عرض الإمام عليه السلام الرجوع
والانصراف عنهم بل يرى تركه يرجع أمراً معقولاً وقبوله كان متوقفاً لدى ابن سعد.
نعم حب الدنيا والجاه والثوق بوعد ابن زياد والخوف من وعيده هو المبرر
الوحيد وابن زياد مدرك لذلك، ولذا قال له: فإن مضيت لأمرنا جزيناك جزاء السامع
المطيع، ووثق ابن سعد بوعد ابن زياد، فمضى في تنفيذ كل أوامره.

وهنا العجب من ثقتهم بوعد ابن زياد وخوفهم من وعيده وعدم إيمانهم
ووثوقهم بوعد الله وعدم خوفهم من وعيده.

ونجد في كتاب ابن زياد أموراً:

الأول: فهمه عدم قناعة قيادة الجيش بقتال الحسين عليه السلام وعدم وجود دافع لهم
لقتاله.

الثاني: إدراكه قبول قيادة جيشه عرض الإمام الحسين عليه السلام وذلك من قوله: (أو
تمنيه السلامة).

الثالث: حصر أمر الإمام الحسين عليه السلام في أمرين النزول على حكمه وهو يعني
الاستسلام فيقبل بحكمه فيه بأي شيء، إطلاقه أو قتله صبراً.

الرابع: الأمر بالتمثيل بالإمام عليه السلام بعد قتله مما ينشئ عن الحقد الدفين وعلى كل
فله في هند قدوة بما فعلته بحمزة.

وصل ذلك الكتاب إلى ابن سعد مع شمر بن ذي الجوشن فلما قرأه قال له:

(ما لك ولك لا قرب الله دارك، وقبح الله ما جئت به،

وإني لأظنك نبيته عما كتبت به إليه، وأفسدت علينا أمراً قد كنا
رجونا أن يصلح، لا يسلم والله حسين، إن نفس أبيه لبين
جنبه^(١).

وعلى كل مضى ابن سعد في امثال أوامر ابن زياد غير آبه بدين أو عقل أو عرف
أو أخلاق، كافراً بوعده الله ووعيده، واثقاً بوعده ابن زياد ووعيده، فأمر الجيش
بالتحرك نحو الإمام الحسين عليه السلام للقتال في اليوم التاسع، وأرسل الإمام الحسين عليه السلام
أخاه العباس عليه السلام ليرى ما وراءهم؟

قالوا: جاء أمر الأمير أن نعرض عليكم النزول على حكمه أو نناجزكم.
فقال الإمام الحسين عليه السلام لأخيه:

(ارجع إليهم، فإن استطعت أن تؤخرهم إلى غد،
وتدفعهم عنا العشية، لعلنا نصلي لربنا الليلة، وندعوه ونستغفره
فهو يعلم أني كنت قد أحب الصلاة له، وتلاوة كتابه، وكثرة
الدعاء والاستغفار)^(٢).

عرض العباس كلام الإمام الحسين عليه السلام على ابن سعد واستشار قواده فأجابهم
عمرو بن الحجاج الزبيدي:

(سبحان الله، والله لو كانوا من الترك أو الديلم وسألونا
مثل ذلك لأجبتهم، فكيف وهم آل محمد عليهم السلام)^(٣).

وتجد في هذا الجواب المعرفة الكاملة بالإمام الحسين عليه السلام وأصحابه، فالعجب
لهذه المفارقات وهذه التناقضات التي يعيشها هذا الجيش، فهم يعرفون إيمانهم
ومحافظتهم على الصلاة وتلاوة القرآن ويعتقدون أنهم آل محمد عليهم السلام أنهم أبناء نبي
الدين الذي إليه يتمون إن كان لهم دين، أبناء من أخرجهم من الظلمات إلى النور، هم

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ٣٩٠.

(٢) بحار الأنوار ج ٤ ص ٣٩٢.

(٣) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٢٧٩.

آل محمد الذين أوجب الله سبحانه في كتابه مودتهم على كل مسلم ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(١) هنا اتضحت كل الأمور باع القوم دينهم وإنسانيتهم وكل قيمهم بخسيس عيش من بني أمية، فعزموا على قتال الإمام الحسين عليه السلام، وهم يعرفونه حق المعرفة.

وعلم الحسين عليه السلام بمراد الجيش إما الاستسلام أو القتال.

كما أنه يعلم أنه هو المراد وليس أصحابه وأهل بيته.

كما أن الجميع يعلمون أن لا موضوعية للتخيير هنا بل حتى ابن سعد نفسه علم ذلك إذ قال:

(لا يستلم والله حسين إن نفس أبيه لبين جنيته).

فإذا كان العدو يعرف الإمام الحسين عليه السلام فكيف بأصحابه وأهل بيته.

فالجميع يعلم أن غداً سوف يكون هو الموعد لكل من سيقف إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام والقضية حتمية لا ترديد فيها ولا تردد، فالجيش ماضٍ في تنفيذ أوامر ابن زياد، والنتيجة الحتمية لحصر ابن زياد الأمر بين الاستسلام والتزول على حكمه وبين القتال هي القتل.

والإمام الحسين عليه السلام آب للضيم والذلة والاستسلام مهما كان الثمن.

الاختبار الصعب:

ولأجل أن لا يتوهم أحد غير ذلك ويكون الجميع على بصيرة من أمرهم جمع الإمام الحسين عليه السلام أصحابه وخطبهم بكلمات وجيزة:

(ألا وإني لأظن يومنا من هؤلاء الأعداء غداً، ألا وإني قد أذنت لكم جميعاً، فانطلقوا في حل ليس عليكم مني حرج ولا ذمام، وهذا الليل قد غشيكم فالتخذوه جملاً، ثم ليأخذ كل رجل

منكم بيد رجل من أهل بيتي، وتفرقوا في سواد الليل، وذروني
وهؤلاء القوم، فإنهم لا يريدون غيري، ولو أصابوني لذهلوا عن
طلب غيري^(١).

كلمات وجيزة أوقف الجميع فيها على حقيقة الأمر، ووضع أمامهم الاختيار
الصعب بين الحياة أو الموت فأذن للجميع بالانصراف.

فهذا الامتحان الحقيقي الامتحان الصعب، والواقع المر، فندا ليس إلا الموت
ليس إلا القتل، ومن أراد غيره فليتخذ الليل جملاً وينجو بنفسه.

نعم غداً الموت الذي لا يتمناه إلا أولياء الله وأحباؤه الذين صدقوا ما عاهدوا
الله عليه، وهذا امتحان الأنبياء والصديقين، فهل يختارون الحياة ويتركوا أبا عبد الله
ﷺ أو يقدمون أنفسهم فداء لسيد الشهداء ﷺ.

إن صعوبة الاختيار تتجلى في علم الجميع بأن اختيار الموت لن ينتج عنه
رجوع الأمر إلى أهله، ولن يدفع الموت عن الإمام الحسين ﷺ، بل إن الموت ليس
إلا لإيذاء الإمام ﷺ الذلة والعار والاستسلام والتزول على حكم ابن زياد.

وبعبارة أخرى إن اختيار الموت يحتاج إلى إدراك أمرين، الأول أن الموت أولى
من العار ولو كان فيه السلامة، والثاني أن دفع ما يوجب العار عن أهل البيت ﷺ
أولى من حفظ نفس أي إنسان مهما شرف وعظم.

فها عسى أن يكون جوابهم للإمام ﷺ؟

هل يترثون يفكرون أو يوازنون بين الدنيا ورضى الله سبحانه وتعالى؟

هل وجدوا الفرصة في إذن الإمام ﷺ؟

هل فيهم متخرج من موقف الإمام ﷺ ويريد التخلص منه؟

هل بينهم من ليس مقتنعا بموقف الإمام الحسين ﷺ؟

هل بينهم من يوازن بين حياته وبين كرامة محمد وآله ﷺ.

ودون تريت أو تفكير في أنفسهم التي سيدفعونها ثمناً لوقوفهم إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام، إذ الأمر واضح، وطريقهم نير، وهدىهم بين، فهو أبين من الأمس وأوضح من الشمس، أجاب العباس وإخوته:

لم نفعل ذلك لنبقى بعدك لا أرانا الله ذلك أبداً.

بنو عقيل:

لا والله لا نفارقك أبداً، ولكننا نفديك بأنفسنا وأموالنا وأهلينا، ونقاتل معك حتى نرد موردك، قبح الله العيش بعدك.

مسلم بن عوسجة:

بماذا نعتذر لله في أداء حقك؟ لا والله لا يراي الله أفعل ذلك.

سعيد الخنفي:

لا والله يا ابن رسول الله لا نخليك أبداً حتى يعلم الله تعالى أنا قد حفظنا فيك غيبة رسول الله، والله لو أعلم أني أقتل فيك ثم أحيى ثم أحرقت حياً ثم أذر في الهواء، يفعل بي ذلك سبعين مرة لما فارقتك^(١).

وهكذا تابعت الكلمات الصادقة من القلوب المؤمنة بالله، والنفوس المطمئنة بلفائه، العارفة حق الله وحق رسوله، الحافظة لرسول الله عليه السلام في أهل بيته عليهم السلام المفوضة أمرها إلى الله والمسلمة له ولرسوله عليه السلام ولوليّه.

هذا هو الإيمان الصادق وهذه النفوس الراضية بقضاء الله وقدره الصابرة على بلائه الواثقة برهبا والراغبة في وعده.

فجزاهم الحسين خيراً وانصرف إلى مضربه

وبات الجميع يتزودون من عبادة الله وذكره.

(وبات الحسين وأصحابه تلك الليلة ولهم دوي كدوي

إلى كربلاء لا إلى الكوفة.....

النحل ما بين رابع وساجد وقائم وقاعد^(١).

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ٣٩٤.

يوم عاشوراء

أصبح الإمام الحسين عليه السلام يوم العاشر وقد تجهز ذلك الجيش للقتال ولم يكن الإمام عليه السلام يريد القتال أو حتى الدفاع عن نفسه بقدر ما كان يطمح في هداية القوم ووعظهم ونصحهم فلعل هناك أذناً واعية أو نفساً حية أو قلباً ينبض ويعقل.

تقدم الإمام سلام الله عليه متجسداً فيه رسول الله ﷺ في شخصه وشخصيته وهديه ووعظه، ونادى بصوت عال يسمعه جلهم:

(أيها الناس اسمعوا قولي، ولا تعجلوا حتى أعظكم بما هو حق لكم، وحتى أعذركم عن مقدمي عليكم، فإن قبلتم عذري وصدقتم قولي، وأعطيتوني النصف من أنفسكم، كنتم بذلك أسعد، ولم يكن لكم علي سبيل، وإن لم تقبلوا مني بعذر، ولم تعطوا النصف من أنفسكم (فأجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمّة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون) (إن ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصادقين).

ثم حمد الله وأثنى عليه، وذكر الله بما هو أهله، وصلى على النبي محمد وعلى الملائكة والأنبياء... ثم قال: ^(١)

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ٦.

(عباد الله اتقوا الله، وكونوا من الدنيا على حذر، فإن الدنيا لو بقيت على أحد، أو بقي عليها أحد، لكانت الأنبياء أحق بالبقاء، وأولى بالرضا، وأرضى بالبقاء، غير أن الله خلق الدنيا للفناء، فنجديدها بال، ونعيمها مضمحل، وسرورها مكفهر، والمنزل تلة، والدار قلعة، فإن خير الزاد التقوى، فاتقوا الله لعلكم تفلحون^(١)).

(الحمد لله الذي خلق الدنيا فجعلها دار فناء وزوال، متصرفة بأهلها حالاً بعد حال، فالمغرور من غرته، والشقي من فتنه، فلا تفرنكم هذه الدنيا، فإنها تقطع رجاء من ركن إليها، وتخيب طمع من طمع فيها. وأراكم قد اجتمعتم على أمر قد أسخطتم الله فيه عليكم، وأعرض بوجهه الكريم عنكم، وأحل بكم نعمته، فنعم الرب ربنا، وبش العبيد أنتم، أقررتم بالطاعة، وآتمتم بالرسول محمد ﷺ، ثم أنكم زحفتُم على ذرئته وعترته، تريدون قتلهم لقد استحوذ عليكم الشيطان، فأناسكم ذكر الله العظيم، فنبأ لكم ولما تريدون، إنا لله وإنا إليه راجعون، هؤلاء قوم كفروا بعد إيمانهم، فبعداً للقوم الظالمين) ثم قال:

أيها الناس انسبوني من أنا، ثم ارجعوا إلى أنفسكم وعاتبوها، وانظروا هل يحل لكم قتلي، وانتهاك حرمتي، ألسنت ابن بنت نبيكم، وابن وصيه وابن عمه وأول المؤمنين بالله، والمصدق لرسوله بما جاء من عند ربه، أو ليس حمزة سيد الشهداء عم أبي، وأوليس جعفر الطيار عمي، أو لم يبلغكم قول رسول الله لي ولأخي (هذان سيدا شباب أهل الجنة).

فإن صدقتموني بما أقول وهو الحق، والله ما تعمدت الكذب منذ علمت أن الله يمقت عليه، ويضر به من اختلقه، وإن كذبتُموني فإن فيكم من إن سألتُموه عن ذلك أخبركم، سلوا جابر بن عبد الله الأنصاري، وأبا سعيد الخدري، وسهل بن سعد الساعدي، وزيد بن

(١) تاريخ مدينة دمشق ابن عسكرح ١٤ ص ٢١٨ نحتل أن يكون هذا المقطع بكامله جزء من هذه الخطبة وليس هو خطبة لوحدها ومكانه المناسب بعد قوله بعداً للقوم.

الأرقم، وأنس بن مالك، يخبروكم بأنهم سمعوا هذه المقالة من رسول الله لي ولأخي، أما في هذا حاجز لكم عن سفك دمي.

فقال شمر: هو يعبد الله على حرف إن كان يدري ما يقول.

فأجابه حبيب: والله إني أراك تعبد الله على سبعين حرف، وأنا أشهد أنك صادق ما تدري ما يقول، قد طبع الله على قلبك.

فقال الحسين عليه السلام:

فإن كنتم في شك من هذا القول، أفتشكون أني ابن بنت نبيكم، فوالله ما بين المشرق والمغرب ابن بنت نبي غيري فيكم ولا في غيركم، ويحكم أطلبوني بقتيل منكم قتله، أو مال استهلكته، أو بقصاص جراحة، فأخذوا لا يكلمونه.

فنادى:

يا شبيب بن ربعي، ويا حجار بن أبجر، ويا قيس بن الأشعث، ويا زيد ابن حارث، ألم تكتبوا لي أن أقدم، قد أينعت الثمار، واخضر الجناب، وإنما تقدم على جند لك مجندة؟

فقالوا: لم نفعل.

قال: سبحان الله بلى والله لقد فعلتم.

ثم قال: أيها الناس إذا كرهتموني فدعوني أنصرف إلى ما آمن من الأرض.

فقال له قيس بن الأشعث:

أو لا تنزل على حكم بني عمك، فإنهم لن يروك إلا ما تحب، ولن يصل إليك منهم مكروه.

فقال الحسين عليه السلام:

أنت أخو أخيك، أتريد أن يطلبك بنو هاشم أكثر من دم مسلم بن عقيل؟

لا والله لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل، وأفر فرار العبيد.
 عباد الله إني عذت بربي وربيكم أن ترجمون وأعوذ بربي وربيكم من
 كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب^(١).
 هذه كانت خطبة الإمام الحسين عليه السلام الأولى على ذلك الجيش كله.
 وقد تضمنت الخطبة أموراً مهمة نذكرها:
 أولاً: أن مواعظهم حق لهم.
 ثانياً: بيان الهدف من هذه الخطبة.
 ثالثاً: أن الإنصاف سبب السعادة والوصول إلى الحق.
 رابعاً: الوصية بتقوى الله سبحانه.
 خامساً: بيان حقيقة الحياة الدنيا.
 سادساً: أثار الركون إلى الدنيا.
 سابعاً: أن موقفهم هذا سبب لسخط الله سبحانه.
 ثامناً: إلفتهم إلى شخصيات الإسلام الكبرى، والعظيمة التي تفانت في إشادة
 أركان الإسلام، والحفاظ عليه، والذب عنه، وبذلهم أنفسهم دونه، وأنهم أهل بيته،
 فصاحب هذا الدين جده، وأول المصدقين به والمجاهدين في سبيله أبوه، وأفضل
 الشهداء أعمامه.
 تاسعاً: التذكير بقول رسول الله ﷺ فيه وفي أخيه الحسن عليه السلام.
 عاشراً: عدم الشك في بنوته لبنت رسول الله ﷺ.
 الحادي عشر: الاحتجاج بالكتب على أصحابها، وتخصيصه قواد الجيش الذين
 كتبوا إليه.

الثاني عشر: طلب تركه يعود.

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٣٧١-٣٧٤. بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٥-٧ مع اختلاف في بعض الألفاظ وترتيب مقاطع الخطبة.

الثالث عشر: طلب القوم منه النزول على حكم ابن زياد.

الرابع عشر: إن نزوله على حكم ابن زياد استسلام وذلة.

هذه تقريراً أهم الأمور التي تضمنتها الخطبة الحسينية، وكل من تلك يصلح لأن يكون موضوع بحث، ونحن نشير هنا إلى أهمية تلك الأمور، وهدف الإمام الحسين عليه السلام في ذكرها بشكل مختصر.

فالأمر الأول: أن قوله عليه السلام: حتى أعظمكم بها هو حق لكم.

لماذا كانت الموعدة حقاً؟

أو لماذا كان لهم حق؟

وما هو ذلك الحق الذي لهم حتى يعظمهم به؟

والجواب عن ذلك وبشكل بسيط، إن دور الإمام عليه السلام كدور النبي في لزوم الدعوة إلى الله سبحانه، فإن النبي أو الإمام مكلف من قبل الله تعالى بالدعوة إليه سبحانه، والهداية إلى الطريق المستقيم، وخصوصاً للمعاندین أو المنخدعين، لإقامة الحجة عليهم، وسد باب العذر بالغفلة أو الجهل، والآيات بذلك صريحة «ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»^(١). وهذا تكليف إلى الدعوة إلى الله وحيث أن أولئك القوم كفروا بالله بعد إيمانهم، واتبعوا الشيطان فأغواهم، فهم يحتاجون إلى من يدعوهم إلى الحق، ولكن بالحكمة والموعظة الحسنة، وهذا هو الحق الذي لهم على الإمام، أن يدعوهم بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن يجادلهم بالتي هي أحسن وهذا فعلاً ما نهجه الإمام عليه السلام في خطبته، فدعاهم بالحكمة ليحيي بها القلوب، ووعظهم موعظة حسنة، فبين لهم واقع الدنيا وحالها، وجادلهم بالتي هي أحسن، وهذا يتفق تماماً مع جعل الإمام لطفاً، إذ أنه مقرب لله، وهذا أيضاً حق للناس عليه وموعظته مقربة لله سبحانه.

الأمر الثاني: بيان الهدف من خطبته وقد ذكر سببين للخطبة:

الأول: الموعدة بها هو حق لهم.

الثاني: الاعتذار عن مقدمه وبيان الأسباب التي دعتة للقدوم عليهم.

فالأولى كفيلة بإحياء القلوب وهدايتها، سواء في ذلك من دعاء ومن لم يدعه.

والثانية كفيلة بتبصرة من جهل سبب مقدم الإمام الحسين (عليه السلام).

الأمر الثالث: أن إنصاف المرء نفسه في تقييم الأمور سواء كانت له أم عليه سبب للسعادة، والوصول إلى الحق، وذلك أن الموعظة لا تكاد تفيد بل لن تفيد دون إنصاف الإنسان نفسه، وتحكيم عقله، كما أن تأثير الموعظة يحتاج إلى أن يتجرد الإنسان من عواطفه وشهوته ويفكر فيها بموضوعية حتى يتمكن من تحكيم عقله وإلا فلن يستفيد من تلك الموعظة (فإن السعيد من نفعته الموعظة ولم يمش عن التذكرة).

ثم أنه ذكر أثر الإنصاف، وأن له نتيجتين الأولى سعادتهم في الدنيا بالخلاص من بني أمية ومن ظلمهم، وفي الآخرة باجتناّب غضب الله سبحانه والفوز برضاه، والثانية أن لا سبيل لهم عليه، ومن الواضح أن ذكر النتيجة سلفاً قبل مقدماتها يبيّن نفس التلقي إلى استنتاجها وتقبلها، كما أن ذلك أيضاً يبيّن نفسه وعقله للالتفات والإصغاء إلى كل كلمة يقولها وتقييمها ثم تصديقها أو تكذيبها وملاحظة انتاجها لتلك النتيجة وعدمه، وبذلك يفتح قلبه وعقله لكل حجة تلقى عليه.

الأمر الرابع: الوصية بالتقوى. وهي وصية الله سبحانه لعباده بأن يتقوه وهي وصية الأنبياء لأمتهم والأولياء لأتباعهم والأئمة للمعتدين بهم وهي أعظم الوصايا إذ بها يقف الإنسان أمام حدود الله جل وعلا في السر والعلن يخاف الله ويتقيه فلا يرتكب ما يسخطه عليه.

الأمر الخامس: بيان حقيقة الحياة. فبكلمات مرجزة بين الإمام (عليه السلام) حقيقة الدنيا وأنها خلقت للفناء لا للبقاء. فالكل ميت والكل يعلم أن الأنبياء وهم أصفياء الله من خلقه قد ماتوا فلو كان بقاء لكان لهم، فما عسى أن يكون حال هؤلاء القوم الذين كفروا بعد إيمانهم؟

أيرجون البقاء وقد أسخطوا ربهم؟

فعلى العاقل أن يتعظ بموت الأنبياء وأنه طال الزمان به أم قصر فإنه صائر إلى ما صاروا إليه وهو الموت كما أن حالها مع أهلها متقلب، فبقاء الحال من المحال، فجدديهما بال ونعيمها مضمحل وهذه الأمور كلها وجدانية لازمة لكل إنسان.

فإذا كان أمر الدنيا وحالها هكذا فلا ينبغي للإنسان أن يطمع في البقاء أو الخلود في الدنيا ونعيمها فإنه زائل.

ولكن لماذا ركز الإمام عليه السلام على بيان حال الدنيا وفنائها وتقلب أحوالها؟
لماذا يثير الإمام الحسين عليه السلام هذا الأمر أمام هؤلاء، هذا ما نريد التركيز عليه وبيانه؟

فإن الإمام الحسين عليه السلام يقول لأولئك القوم إنكم تاركون هذه الدنيا وميتون فهذا واقع الدنيا الذي لا مفر منه، وإذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي للعاقل أن يفتن بها ويفتن بنعيمها، فليتعظ بمن قبله فلم تدم لهم، فالأنبياء وهم أكرم خلق الله سبحانه وتعالى وهم قد ماتوا فالموت لا مفر منه، وليس هو مشكلة يجب حلها، أو يمكن دفعها بل هو ضرورة في أعناق العباد، كما أن الخوف والهرب منه لا ينجيان منه، فالموت حتم على رقاب العباد، وعليه فلا بد أن يلاحظ الإنسان عمله: ويبقى نفسه للقدوم على الله سبحانه بما يرضيه، وهذا ما يريد الإمام الحسين عليه السلام التنبيه عليه .

وذلك أن أكثر أولئك القوم إنما خرجوا خوفاً من الموت وطمعاً في خسيس العيش، فتركهم الإمام عليه السلام والغدر به ونقضهم بيعته والتخلي عنه، وتناسيهم قضيتهم وتغافلهم عن ثراهم عند بني أمية والانتقام منهم، بل ووقوفهم إلى جانبهم كل ذلك إنما كان سببه الفرار من الموت، والركون إلى الدنيا والطمع فيها، أو الخوف من زوال نعيمها، وتجدد ذلك صريحاً في اعتذارات ابن سعد المتقدمة، كما أن ابن زياد بنى دعوته الناس للخروج إلى قتال الإمام الحسين عليه السلام على الوعد والوعيد، فهؤلاء خرجوا خوفاً من وعيد ابن زياد ومن الموت وطمعاً في وعده والحياة.

وعليه فلا بد من تذكيرهم بواقع الدنيا الذي يراه كل إنسان بأن الدنيا دار زوال وفناء، وأن وقوفهم إلى جانب ابن زياد فراراً من الموت أو طمعاً في نعيم الدنيا كل

ذلك لن يدفع عنهم الموت، ولن يضمن لهم عدم تغير الأحوال فقد مات من هو أعظم خطرا منهم على الله سبحانه.

الأمر السادس: أن موقفهم ذلك من أهل البيت عليهم السلام أسخط الله عليهم، ونلاحظ أن ذكر مسألة سخط الله سبحانه بعد أن ركز على زوال الدنيا وكأنه يقول فإذا علمتم وأيقنتم أن هذه الدنيا دار زوال وفناء، فأنتم تعلمون أنكم مفارقوها طال الزمان أو قصر، وتعلمون أنكم مقبلون على الله سبحانه، فلا ينبغي للعاقل أن يقلل على الله سبحانه بما يوجب سخطه وغضبه عليه فإن ذلك يوجب عقابه فالأمر الخامس يبيح النفوس إذا للخوف من سخط الله سبحانه.

وأما كون ما هم مقدمون عليه موجب لسخط الله سبحانه، فهذا أمر بديهي لا مجال فيه للجدال فالإمام الحسين عليه السلام من أهل بيت رسول الله الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وأوجب على المسلمين مودتهم وطاعتهم، وفرض عليهم إمامتهم وولايتهم، وهؤلاء يريدون قتله وأصحابه بدون أي ذنب، كيف لا يسخط الله عليهم وهم يريدون قتل أحد سيدي شباب أهل الجنة.

الأمر السابع: وفي هذا الأمر نجد أن الإمام الحسين عليه السلام يقررهم على أمور معلومة ومشهورة فليست محل اختلاف بين المسلمين.

فلماذا يقررهم على ذلك؟

فهل يريد فقط أن يقرأوا له بذلك فقط؟

أم أن هناك أمرا ما يريد أن يقوله ويبينه؟

الظاهر أنه أراد أن يقول لهم انظروا إلى أهل بيتي فهم الذين شيّدوا أركان الدين وهم الفائزون بقصب السبق في الدفاع عن الإسلام والتصديق به فهم الذين دفعوا كل غال ونفيس في الحفاظ على الدين وبذلوا أنفسهم لأجل إعلاء كلمة الله سبحانه هؤلاء الذين سبقوا الناس إلى الإيمان والتصديق، فهذا عم أبي وهذا عمي وهذا أبي فهذا البيت بيت الحفاظ على الإسلام وأنا من ذلك البيت لم أغير ولم أبدل، فسيرتي سيرتهم، ومقاصدي مقاصدهم، وأعدائي أعدائهم، ومحاربي محاربتهم.

الأمر الثامن: التذكير بقول رسول الله ﷺ فيه وفي أخيه الإمام الحسن عليهما السلام وهذا أمر مهم، ولا سيما في الصراعات الفكرية والاختلافات المذهبية، وتحديد الفتن الباغية، والتي ينبغي قتالها خصوصا في مثل هذا الموقف، فإنه ينبغي أن يكون قول رسول الله ﷺ حداً فاصلاً بين الحق والباطل، يجب أن يكون قول رسول الله المرجع في تحديد من ينبغي نبذُه وقاتله، ومن ينبغي نصره والوقوف إلى جانبه، فإن الرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى كما قال تعالى في حقه:

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١).

وتحكيـم ذلك الحديث تحكيـم لرسول الله ﷺ فيما شجر بينهم وقد قال تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢).

فإذا كان رسول الله ﷺ قد أخبر المسلمين بأن الحسن والحسين عليهما السلام سيدا شباب أهل الجنة)، أفلا يكونان سيدي المسلمين في الدنيا بعد جدما وأبيهما؟

أفيمكن أن يكون تابعهما إلى النار؟

أفلا يكون قتالهما كفراً؟

ألا يجب على المسلمين إتباع سيدي شباب أهل الجنة؟

أنهـل يطمع أحد خالف سيدي شباب أهل الجنة أن يدخل الجنة، وهل يمكن أن يدخل الجنة أحد دون رضا سيدي شباب أهل الجنة؟

وهل في المشرق والمغرب أحد بقرئها من رسول الله ﷺ أو بمقامها؟

وهل أن يزيد أو ابن زياد أولى بالطاعة من الله ورسوله ﷺ؟

أو ليس سيدا شباب أهل الجنة أولى بالطاعة؟

أو ليست طاعتها طاعة الله ورسوله ﷺ؟ وإلا فلماذا جعلها الله سبحانه

(١) سورة النجم آية ٣.

(٢) سورة النساء آية ٦٤.

وتعالى سيدي شباب أهل الجنة؟

أو ليس ذلك لأنها يهديان من اتبعهما إلى الجنة؟

أو يعتقد أحد يوحد الله تبارك وتعالى ويؤمن برسوله ﷺ أن من جعلهما الله سيدي شباب أهل الجنة التي لا يدخلها إلا شباب أنها يدعوان إلى غير الجنة؟

أو يرجو من قتلها أو رضي بقتلها أن يدخل الجنة؟؟

أوليس في قول رسول الله ﷺ هذا حاجز عن سفك دم سيد شباب أهل الجنة، ومانع عن قتله؟؟

إن من آمن بالله ورسوله ﷺ ليرى أن هذا الحديث ليس مانعاً قتله وحاجزاً عن سفك دمه فقط بل موجباً للوقوف إلى جنبه والدفاع عنه وبذل النفس والنفس دون نفسه الشريفة.

واللطيف هنا أن الإمام الحسين عليه السلام ذكر من سمع الحديث من رسول الله ﷺ جابر بن عبد الله الأنصاري، وأبا سعيد الخدري، وسهل بن سعد الساعدي، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، هؤلاء الصحابة سمعوا من رسول الله ﷺ ذلك ويمكنهم أن يستعلموا ذلك منهم.

كما أنه لا بأس بالإشارة إلى أن الحديث هذا قد رواه الترمذي في كتاب المناقب في موردين [٣٧٠١] و [٣٧١٧] وسنن ابن ماجه ص ١٢٥ ومسنده أحد في خمسة موارد أرسنه برقم [١٥٧٦ - ١١١٦٦ - ١١١٩٢ - ١١٣٥١ - ٢٢٢٤٠] وفي بعضها حديث عن حذيفة (إلى إن قال: أما رأيت العارض الذي عرض لي قبيل قال: قلت: بلى قال: فهو ملك من الملائكة لم يهبط إلى الأرض قبل هذه الليلة فاستأذن ربه أن يسلم علي ويشرني أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة رضي الله عنهم)^(١).

ونؤكد هنا على أن أحمد أيضاً رواه عن أبي سعيد برقم ١١١٦٦ قال (عن أبي

(١) مسند أحمد الحديث رقم ٢٢٢٤٠.

سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة).

والخلاصة هنا أن الحديث صحيح مشهور معروف بين المسلمين كافة بل وحتى أولئك الذين خاطبهم الإمام الحسين ﷺ لم يدعوا كذبه، وإنما لجهة الجدل بالتي هي أحسن فرض أسوأ الفروض لديهم وهو اتهامه بالكذب، ومن أجل ذلك طلب منهم أن يسألوا عن الحديث أولئك الرواة.

ولعمري إن في هذا الحديث الشريف لهداية لمن استهدى وطلب الحق، وحاجزا لمن فكر وعقل، ولا أقل يجعل كل فرد ينتمي لرسول الله محمد ﷺ وإلى دينه أن يتردد في الإقدام على قتل ريحانة رسول الله ﷺ وأحد سيدي شباب أهل الجنة أو يقبل بظلمه وقته، أو يرضى عن قتله.

الأمر التاسع: أنهم إذا كانوا في شك مما قاله ومن الحديث فإنه لا شك في قرابته من رسول الله ﷺ (وأنه ابن بنت نبيهم).

وفي هذا الأسلوب من اللطف ما لا يخفى فبيان ما هو مسلم ومقطوع به - بعد احتمال وجود من يشك فيها تقدم - هو جري مع حال النفس المنخدعة أو المشككة أو الجاهلة بحقائق الأمور ثم مفاجتها بما هو مقطوع ومتيقن وغير قابل للشك لتنبهها والفتاها لفداحة ما تقترف ولعظيم جرم ما ترتكب، وواضح أنه بذلك ينتبه المنخدع ويتيقن المشكك ويعلم الجاهل ويجعلهم يرجعون لأنفسهم فيحاسبوها، وفي هذا الأسلوب دعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

فإنهم إن كانوا في شك فيما سبق فلا أحد يشك في أنه ابن فاطمة بنت محمد نبيهم ﷺ، فليس في المشرق ولا في المغرب ابن بنت نبي غيره فيهم ولا في غيرهم، فإذا كانوا يعلمون ذلك ويعتقدونه ويعلمون بأن المرء يحفظ في ولده، فذلك كاف لمنهم عن قتله، واستحلال دمه وانتهاك حرمة، بل إن كونه ابن بنت رسول الله ﷺ فهو من الذين أوجب الله على الأمة طاعتهم ومودتهم قال تعالى ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (١).

فهذه الآية لا تمنع من قتله فقط بل توجب على الأمة الإسلامية الوقوف إلى جانبه والدفاع عنه ونصره حتى ممن لم يكتب إليه أو لا يعتقد إمامته.

الأمر العاشر: أنه لا موجب ولا دافع لدى المجتمع الكوفي لقتله فهو لم يقتل لهم أحدا فيطلبوه بدمه، ولا لهم في ذمته مال أو غير ذلك مما يوجب لهم هذا الموقف، وواضح أنه سلام الله عليه يخاطب هذا التجمع متجاوزا فيه انتهاء السياسي والإداري، فإنه ليس لديه أي سبب لقتاله، وهذا ما أشرنا له سابقاً بأن جيشا يخرج للقتال وليس لديه قضية يدافع عنها، أو يطالب بها أو يدعو إليها و يقتل من أجلها، سوى خوفه من الموت وطعمه في الدنيا.

الأمر الحادي عشر: التذكير بالكتب، والظاهر أن الإمام الحسين عليه السلام خص شت بن ربيعي وحجار ابن أبجر وقيس بن الأشعث ويزيد بن الحارث بالذكر لأنهم رؤوس في جيش ابن سعد وقد كان لهم دور كبير في تخذيل الناس عن مسلم بن عقيل وفي جمع الناس لابن زياد والظاهر أنهم كانوا رؤوسا في عشائهم أو أن نفاقهم وتقربهم من بني أمية كان له دور في بناء شخصياتهم.

والتذكير هنا بالكتب له أهميته فبعد أن وعظ وبين سبب قدومه وأن هؤلاء القادة في هذا الجيش هم من الذين كتبوا إليه وطلبوا منه القدوم عليهم ووعدوه النصر والأمر يدهم الآن، فبمقدورهم تركه يرجع.

الأمر الثاني عشر: طلب الرجوع وقد تقدم معقولة هذا الطلب رغم هذا الموقف وهنا وبعد أن وعظ وبين أن قدومه كان بسبب دعوتهم وكتبهم إليه، فإنهم إذا لم ينصروه ويقفوا إلى جانبه فلا أقل أنهم لن يسلموه فضلا عن أن يقتلوه، إن أي إنسان عاقل بل يحمل شيئا من العقل والإنسانية ليرى لزما على أولئك أن يسمحوا له بالعودة والرجوع أو الترجه إلى مأمن من الأرض.

والخلاصة أن كل ما تقدم من كلامه يهدف إلى بيان ما قدمه من النتيجة (أن كل من أنصف نفسه وجد أن لا سبيل له عليه) بل حتى بني أمية لا سبيل لهم عليه، فإنهم أرادوا قتاله لمطالبته بحقه فإذا سكنت عنه وجلس عن المطالبة به فإنه لا موجب لقتله.

وقد تقدم أنه كان من المعقول جدا توقع عرض ابن زياد عليه الرجوع إذ سكت عن حقه ولم يطلب ما في يد بني أمية. كما تقدم قبول ابن سعد ذلك وعرضه على ابن زياد، وكان يتوقع منه القبول لو لا خبث شمر لعنه الله ونبيه له.

الأمر الثالث عشر: رفض الاستسلام والنزول على حكم ابن زياد، فإن النزول على حكمه يعني الاستسلام يفعل به ما يشاء. فقال عليه السلام:

(لا والله لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل وأقر قرار) أو (أفر فرار العبيد).

وهذا هو الفرق بين الإمام الحسين عليه السلام وأولئك القوم الذين بسبب خوفهم من الموت باعوا دينهم بدنيا غيرهم.

خطبة الإمام الحسين عليه السلام الثانية

بعد أن نشر المصحف على رأسه قال:

يا قوم إن بيني وبينكم كتاب الله وسنة جدي رسول الله ﷺ.

ثم استشهدهم عن نفسه المقدسة، وعن جده رسول الله ﷺ وأبيه أمير المؤمنين عليه السلام، وأمه فاطمة سيدة نساء العالمين عليها السلام وجدته خديجة أم المؤمنين عليها السلام، وعن عم أبيه حزة سيد الشهداء وعن عمه جعفر الطيار في الجنة، وعمها كان متقلداً من سيف رسول الله ﷺ، وما عليه من درعه وعباءته، فأجابوا عن كل ذلك بالتصديق.

فألهم عما أقدمهم على قتله واستحلال دمه؟

فقالوا: قد علمنا ذلك كله ونحن غير تاركين حتى تذوق الموت عطشاً.

فقال عليه السلام:

تباً لكم أيها الجماعة وتزحاً، أحيان استصرختمونا والهين فأصرخناكم موجعين، سلّتم علينا سيفاً لنا في أيامناكم، وحششتم علينا ناراً اقتدحناها على عدونا وعدوكم، فأصبحتم إلها لأعدائكم على أوليائكم، وبدأ عليهم لأعدائكم، بنير عدل أفضوه فيكم، ولا أمل أصبح لكم فيهم، إلا الحرام من الدنيا أنالوكم، وخيس عيش طمعتم

.....تمهيد الحسن وقيام الحسين

فيه، من غير حدث كان منا، ولا رأي تفيل لكم، فهلاً لكم الوليات إذ كرهتمونا (و) تركتمونا والسيف مشيم، والجأش طامن، والرأي لما يستصحف، ولكن أسرعتم إليها كطيرة الدي، وتهاقم عليها كتهاتف الفراش، ثم نقضتموها، فحقاً لكم يا عبيد الأمة، وشذاذ الأحزاب، ونبذة الكتاب، ومخرفي الكلم، ونفثة الشيطان، وعصبة الآثام، ومظفني السنن، وقتلة أولاد الأنبياء، ومبيري عثرة الأوصياء، وملحقي العهار بالنسب، ومؤذي المؤمنين، وصراخ أئمة المستهزين، (الذين جعلوا القرآن عضين) (ولبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون)

و أنتم ابن حرب وأشياعه تعتمدون، وعنا نخاذلون، أجل والله غدر فيكم قديم، وشجت عليه أصولكم، وتآزرت عليه فروعكم، وثبتت عليه قلوبكم، وغشيت صدوركم، فكنتم أخبت ثمر، شجى للنظر، وأكلة للغاصب، ألا لعنة الله على الناكثين، الذين ينقضون الأيمان بعد توكيدها، وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً، فأنتم والله هم.

ألا وإن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنين، بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة، يأبى الله لنا ذلك، ورسوله والمؤمنون، وحجور طابت وطهرت، وأنوف حية، ونفوس آبية، من أن تؤثر طاعة اللثام على مصارع الكرام.

ألا وقد أعذرت وأنذرت. ألا وإني زاحف بهذه الأسرة على قلة العدد، وكثرة العدو، وخذلان الناصر ثم أنشد:

فإن نهزم فهزامون قدماً	وإن نهزم فغير مهزينا
وما إن طبنا جبن ولكن	منايانا ودولة آخرينا
إذا ما الموت رفع عن أناس	كلاكله أناخ بآخرينا
فأننى ذلكم سرات قومي	كما أفنى القرون الأولينا

فلو خلد الملوك إذن أخلدنا ولو بقى الكرام إذن بقينا
نقل للشامتين بنا أفيقوا سيلقى الشامتون كما لقينا

ثم قال: أما والله لا تلبثون إلا كريشاً يركب الفرس حتى تدور بكم دوران الرحى، وتقلق بكم قلق المحور، عهد عهده إلي أبي عن جدي رسول الله ﷺ، (فاجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون إني توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة إلا هو أخذ بناصيتها إن ربي على صراط مستقيم)

ثم رفع يده إلى السماء وقال:

اللهم احبس عنهم قطر السماء، وابعث عليهم سنين كسني يوسف، وسلط عليهم غلام ثقيف، يسقيهم كأس مصبرة، ولا يدع فيهم أحداً إلا قتله، قتلة بقتلة، وضربة بضربة، ينتقم لي ولأوليائي وأهل بيتي وأشياعي منهم، فإنهم غرونا وكذبونا وخذلونا، وأنت ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير^(١).

وقبل التعرض لبعض ما تضمنته هذه الخطبة نلاحظ هنا اختلاف أسلوب الإمام ﷺ في هذه الخطبة عن بقية خطبه السابقة، فقد لاحظنا في الخطبة السابقة تعمده إثارة أمور.

الأول: الدعوة إلى الوفاء بالبيعة وبما كتبوا له.

الثاني: أحقيته بالخلافة والقيادة.

الثالث: قربه من رسول الله ﷺ.

الرابع: تركه يعود من حيث أتى.

أما هذه الخطبة فإنه لم يذكر فيها شيئاً من ذلك نعم قررهم على معرفته ومعرفة أهل بيته، وسابقتهم ثم أنه صلوات الله عليه أخذ يوبخهم على موقفهم هذا.

(١) مقتل الحسين لآل بحر العلوم ص ٣٨٠. بحار الأنوار ج ٤٥ ص ١٠ مع اختلاف يسير بينهما.

وهذا الأسلوب من الخطب يجعل المخاطب يرى دناءة نفسه، ويلتفت إلى حاله وقبيح فعله وخطأ مرقفه وخسيس عيشه مما يجعله ينفر من ذلك وينأى بنفسه عن ذلك ويطمع في حياة أفضل وعمل أحسن وموقف صحيح.

وبهذا يكون الإمام عليه السلام حتى في هذا الخطاب داعياً إلى العودة إلى الحق بيان حقيقة ما صاروا إليه فإنهم لم ينالوا من بني أمية إلا الحرام وخيس العيش وأصبحوا عبيد الأمة بطاعتهم لهم وشذاذ الأحزاب برجوعهم لهم بعد أن ساموهم سوء العذاب ونفثة الشيطان بموقفهم الغريب بعد استصراخهم واستنجادهم بالإمام عليه السلام ثم غدرهم به، وتبذد الكتاب فقد تركوا ما أوصاهم الله سبحانه به في كتابه من مودة آل محمد وطاعتهم، ولم يعملوا به بل نبذوه وراء ظهورهم، عرّفوا الكلم بتزوير أسباب نزولها وتغيير مداليلها، وجعلوا في غير أهلها وصرفها عن ولاية أهل البيت عليهم السلام وإمامتهم فحرفوها بتأويلها في غيرهم، وأنكروا بذلك فضلهم، وصغروا عظيم شأنهم، وضيعوا حقهم، ومطغني السن بسبب عدم أخذهم بها وعدم اعتدائهم بهديها، وقتلوا أولاد الأنبياء ومبيري عترة الأوصياء، وملحقوا العهار بالنسب ومؤذي المؤمنين وصراخ أئمة المستهزين (الذين جعلوا القرآن عضين).

وأيضاً من الملاحظ تمجيد شخصية الرسول صلى الله عليه وآله بأن لبس عمامته ودرعه وتقلد سيفه وركب دابته، وأضف إلى ذلك شبهه برسول الله صلى الله عليه وآله في خلقه وخلقه وهديه، وهذا الأمر لوحده ينبغي أن يكف أولئك عنه، فإنهم إن يقتلوه فإنما يقتلوا به رسول الله صلى الله عليه وآله.

ترى هل هناك مسلم يمكن أن يشهر السيف في وجه رسول الله صلى الله عليه وآله؟
ثم إن الإمام عليه السلام استنكر على أهل الكوفة موقفهم بعد توبيخه لهم ولكن لعل سائلاً يسأل: لماذا الاستنكار من الإمام الحسين عليه السلام أو التعجب من موقفهم؟
فإنما يستنكر من موقفهم من لم يعرفهم بالغدر، ويتعجب من غدرهم من لم يخبر حالهم عن قرب، أما الإمام عليه السلام فقد عاش بينهم، ورأى تقلب أحوالهم، فما وجه هذا الاستنكار أو هذا التعجب إذا غدروا به ونقضوا بيعتهم؟

وما وجه قوله: (أجل والله غدر فيكم قديم إلخ)؟

والجواب عن ذلك واضح على ضوء نظريتنا في تحليل القضية الحسينية، وذلك أنهم بعد تجربتهم مع بني أمية، وما قاسوه فيها من البلاء والفقر، والخوف والتشريد، والقتل على التهمة، والحبس على الظنة، فإنه يجب أن يكونوا قد استفادوا منها، فكل بسبب غدرهم بالإمام الحسن عليه السلام، وثمره طمعهم في العادي والطاغي، ونتيجة وثوقهم بالغادر والباغي، ويفترض أنها أقنعتهم بضرورة الرجوع إلى آل محمد وبذ بني أمية وإبعادهم، فلا اعتقد أن هناك من يتصور وقوفهم إلى جانبهم بعد كل ذلك ضد من استصرخوه ودعوه وبأيعوه وأعطوه المهود والموائيق بل الغادر إذا وجد الفرصة للخلاص ممن ظلمه وقتله وأخافه وشرده فلن يتردد في الوقوف في وجهه وخصوصا إذا كان هو الذي دعا مخلصه ومنقذه فإذا عاد وغدر علمنا أن الغدر فيه قديم وأن التجارب لا تنفعه.

إن هذا الموقف الغريب والشاذ الذي لم يعرف له مثيل في تاريخ البشرية هو المثير للاستنكار والتعجب فقوله: (أجل والله غدر فيكم قديم إلخ) كأنه يقول: إنكم وإن كنتم معروفين بالغدر إلا أن تجربتكم مع بني أمية يجب أن تكون قد أثرت في نفوسكم وعلى طبائعكم فغيرتها، فعلمتم أن الغدر لا خير فيه وأن أهل الغدر والظلم والفسوق لا وفاء لهم ولا يوثق بقولهم ولا يركن إلى وعدهم، وأنهم متى ما حكموا ظلموا ومتى ما تمكنوا غدروا ونكثوا، فلم يفوا بوعدهم ولم يتموا عهدهم، ولم يعرفوا للحق طريقا ولا للخير سبيلا، ولم يوقروا كبيرا ولم يرحموا صغيرا، واستأثروا بالقيء وجعلوه دولة بين الأغنياء، فلم يعطوا فقيرا ولم يعينوا ضعيفا، وقد رأيتم كل ذلك في بني أمية رأي العين، وقد تبين لكم الحق الصراح فعرفتم الغدر ونتاجه والباطل وأهله، وأثر اتباعهم ونتيجة الوثوق بهم، والطمع في دنياهم فاستغفتم من ظلمهم واستجرتهم من جورهم، ونفرتهم من حكمهم، وعرفتكم الحق وأهل الحق، فلجأتم إليهم واستصرختموهم واستغفتمهم، فلما نهضوا لاستغاثتكم مجيئين ولاستصراخكم موجفين ليخلصوكم ممن ظلمكم واستضعفكم انقلبتم وغدرتم وعدتم إلى أعدائكم

الذين غدروا بكم وظلموكم فوثقتهم بهم بعد الغدر ونصرتهم بعد الظلم وهذا أغرب وأعجب موقف من مظلوم لا أمل له في عدل ظالمه، وموتور لا رجاء له في إنصاف واتره، يقف إلى جانبه ضد وليه وصريخته وملجئه مستغاثه، ما ذاك إلا لأن الغدر فيهم قديم شاخ عليه الكبير وترى عليه الصغير فلا تنفع فيهم المواعظ ولا تغيرهم التجارب فقد ضمت صدورهم وامتلات به قلوبهم، وجرت به دمائهم، نعم حتى التجارب التي من شأنها أن تغيرهم لم تؤثر فيهم.

والنتيجة الجديدة - بعد تلك التجربة التي دامت قرابة العشرين عاما يسترخون فيها الإمام عليه السلام مصرين على دعوته منتظرين قيامه ونهوضه بهم - أن غدر هؤلاء ليس بسبب الطمع في الدنيا فقط بل لأن الغدر متأصل في نفوسهم وشجيت عليه الأصول وتأزرت عليه الفروع، وبذلك أصبحوا أبحث ثمر شجا للناظر لهم ولكثرتهم إذ لم يتعظوا وأكلت سهلة للغاصب الظالم الجائر فيقتادون له ويطيعونه، فمن يظلمهم ويغصبهم حقوقهم ينساقون إليه سلسي القيادة خوف ظلمه وجوره، ومن يأمنون شره وظلمه ويعرفون إنصافه وعدله ويأملون معه إحدى الحسينين إما حياة سعيدة أو مorte كريمة يغدرون به ويقتلونه.

وعلى كل فذلك الموقف الغريب هو المثير للاستنكار والتعجب وهو النتيجة الجديدة غير المتوقعة لكل من التفت إلى تجربتهم ونتائجها وإصرارهم المستمر إلى هلاك معاوية والتي أيدوها بمسارعتهم إلى مكاتبة الإمام عليه السلام وإرسال رسلهم إليه ودعوته وإعطائهم العهود والمواثيق له ومبايعته.

فكل من التفت إلى تلك التجربة وما نتج عنها ليقطع بضرورة تغييرهم، وتأثير التجربة في طبائعهم وتقويمها سلوكهم وانقطاع أملهم من أعدائهم ولا يرى سابق غدرهم مانع من الوثوق بوعودهم، وتصديق كتبهم وقبول بيعتهم، فإذا عادوا لغدرهم ووقفوا مع عدوهم ومن خدعهم وغدر بهم ولم يفي بوعوده إليهم بل سامهم سوء العذاب وأسائر بغيثهم ولم يعطهم قليلا ولا كثيرا نعم عودهم إليه ووثوقهم به مشايعتهم له ذلك هو الأمر المفاجئ الذي لم يكن متوقعا أبدا منهم مهما كان طبعهم وذلك موجب للتعجب والاستغراب والاستنكار وعليه فما هذا الموقف إلا لأن الغدر

فيهم قديم قد تأصل في نفوسهم وجرت به عروقهم وهذه نتيجة جديدة أظهرها موقفهم وتحاذلهم ونقضهم بيعتهم.

وبهذا يتضح معنى قولنا سابقا إن كل من التفت إلى تجربة الكوفة ليرى أنه من اللازم على أهل الكوفة أن يقفوا إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام أن هذا اللزوم ليس من الجهة الشرعية، فكل من يؤمن بالله ورسوله يدرك ذلك، ولا تتوقف معرفة ذلك على الالتفات إلى تلك التجربة، بل مرادنا أن التجارب الصعبة الطويلة، ومرارة الندم الذي يعتصر نفس الغادر بسبب تورطه في شباك غدره، وطول معانته، من شأن ذلك عادة أن تؤثر في النفوس والطباع فتغيرها، وعليه فالتجربة الكوفية بنفسها ينبغي أن تكون قد خلقت حالة نفسية خاصة أوجدتها الأحداث التراكمية المأساوية، إلى جانب التألم النفسي من الإحساس بالندم بسبب سوء الاختيار، والطمع في بني أمية والتفریط في أهل البيت عليهم السلام، والتخلي عنهم، والغدر بهم، وامتناع الحسين عليه السلام عن نقض العهد الذي ألجؤواهما إليه تلك المدة الطويلة، زاد في ندمهم وضاعف تأسفهم، وهذه الحالة النفسية التي استمرت تلك الفترة الطويلة كفيلة بتغيير طبيعة أي غادر، وتقويم نفس أي مكر، ودعوتهم الإمام الحسين عليه السلام للطلب بحقه وحققهم واستمرارهم بإصرار وإلحاح على ذلك تلك الفترة الطويلة كفيلة بتصديق تغييرهم، ومبايعتهم مسلما عليه السلام دليل على تأثرهم ورجوعهم إلى رشدهم.

فالتغير التجربة دليله، ولزوم تصديقهم الاستمرار في دعوتهم، والإصرار عليها دليل عليه، وإعطاء البيعة دليل عملي على كلا الأمرين.

ولذلك قلنا إن كتبهم للإمام الحسين عليه السلام لم تكن بقصد الغدر به فكل ما ذكر فيها من أسباب الكتابة صحيح لا كذب فيه ولا تزوير، ولأجل ذلك كله قلنا إنه من الطبيعي تصديقهم بل هو أمر عقلائي بل مع ملاحظة التجربة والتأكد من نتجتها بما وجدته مسلم من بيعتهم واستعدادهم يكون تصديقهم ضروري ولهذا قلنا أن كل من علم بتجربتهم والتفت إلى حالهم سوف يوجب على الإمام الحسين عليه السلام الخروج إليه ولذلك أيضا استبعدنا فكرة غدرهم ونظرية العلم العادي بقتلهم الإمام الحسين عليه السلام، ولذلك كله أيضا كان لتعجب الإمام الحسين عليه السلام واستنكاره موضع مع

ملاحظة معرفته السابقة بهم، ولا سيما أنه ليس لدى المجتمع المسلم عامة والمجتمع الكوفي خاصة أي دافع ليسل على الإمام عليه السلام سباً له في أيهاهم أويؤجج عليه للحرب ناراً اقتدحها على عدوه وعدوهم.

وهنا تتجلى أفضع مظاهر تلك المأساة حيث يقف أهل الكوفة إلى جانب أعدائهم ينصرونهم بغير عدل أفشوه فيهم، ولا أمل أصبح لهم فيهم إلا الطمع في الحرام وخسيس العيش من فضلائهم التي يرمونها لهم.

نعم يقفون إلى جانب عدوهم وضد أوليائهم فهم أيدي لأعدائهم على أوليائهم. ولكن لماذا؟

هل بدل أوليائهم منهجهم؟

هل بدلوا شيئاً من دينهم فأحلوا الحرام أو حرموا الحلال؟

هل بدا منهم ما يستوجب ذلك الموقف؟

والجواب واضح: لا

ولكن أهل الكوفة مالوا إلى عدوهم بغير حدث كان من أوليائهم ولا رأي مخالف للدين ظهر وبدا منهم.

فمنهج الإمام الحسين عليه السلام لم يتغير منذ الساعة التي تحرك فيها والتي أعلن فيها سيرته ومهجه في وصيته:

(ما خرجت إلا لطلب الإصلاح في أمة جدي أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر) فإذا كان الإمام الحسين عليه السلام لم يحدث ما يستوجب ذلك الانقلاب ولم يظهر منه أي مخالفة للشرع فلماذا هذا الموقف؟

إنه الطمع في الحرام من الدنيا والرضا بخسيس العيش بذلة ومهانة.

نعم إن هذا الموقف من أهل الكوفة يستوجب الإنكار والتعجب من كل عاقل إنهم يشايعون أعداء الدين ويقتلون، أبناء سيد المرسلين عليه السلام بعد أن أعطوه الموائق والعهود فأقبل لهم بنفسه وأهله وزولده وإخوته ملياً دعوتهم ومستجيباً لاستصراخهم فقتلوه وأهل بيته صغيرهم وكبيرهم وانتهبوا رحله وسبوا بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغير

سبب إلا إرضاء أعداء الله وأعداء رسوله ﷺ وأعدائهم وهذا هو سر المصيبة العظمى والمأساة الكبرى التي لم يحدث التاريخ بمثلها أبداً.

إن سر المصيبة في قضية الإمام الحسين ﷺ هو إقباله صلوات الله عليه بأهل بيته نسائه وبناته وأولاده صغيرهم وكبيرهم وكل من يلوذ به من أهل البيت ﷺ، ولم يكن خروجه بثقل آل محمد ﷺ لقتال أهل الكوفة كما تقدم تفصيله بل إقباله بهم لأنهم أعطوه البيعة من أنفسهم فأقبل بثقل النبوة ليستقر بهم في الكوفة فيكون أهله مع أهلهم كما قال ﷺ: (نفسى مع أنفسكم وأهلى مع أهليكم وأولادكم ولكم فيّ أسوة^(١))، ثم غدروا به وقتلوه وأهل بيته حتى الرضع وأخذوا بنات رسول الله ﷺ سبايا من بلد إلى بلد يتصفح وجوههن القريب والبعيد والشريف والوضيع، إن قتل الإمام الحسين ﷺ وهو حبيب الله وحبيب رسوله ﷺ بذلك الشكل الغادر وبذلك الصورة المأساوية وهو ينظر إلى بنات رسول الله ﷺ وما ينتظرهن من البلاء ويذبح من القفى ومعه أهل بيته مالم في الأرض شبيه يذبح أمام نسائه وبناته عطشاناً وهو ابن سيد المرسلين وابن أمير المؤمنين وابن فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين وهو وأخوه سيدا شباب أهل الجنة صلوات الله عليهم أجمعين ذلك هو السر في عظم مصيبة سيد الشهداء ﷺ ولذلك كان لا يوم كيرم الحسين.

لو كان الإمام الحسين ﷺ خرج لقتال أهل الكوفة ابتداء، أو أنهم لم يبايعوه ولم يدعوه، أو أنهم تركوه يرجع بعد أن تخلوا عنه ومع ذلك أصر على قتالهم فقتلوه لما كان لقتله ومصيبته ذلك البعد الذي أخذته من النفوس.

إن الصور التي قتل بها أهل البيت ﷺ عامة والإمام الحسين ﷺ خاصة كلها كان أهل البيت ﷺ فيها مظلومين مضطهدين، ولم يستطع أي أحد من ظلمهم أو قتلهم إثبات أي موجب لقتلهم وإيذانهم سوى حسده لم وظلمه، من هنا كان قتلهم وسجنهم وإيذاؤهم وصبرهم على ذلك مع ما لهم من المقام العظيم عند الله سبحانه مصيبة عظيمة، ومظلومية حقيقية وواقعية، ولا سيما مصيبة أبي عبد الله الحسين ﷺ وما اكتنفها من مشاهد مأساوية فاقت كل حدود التصور حتى صارت فريدة التاريخ

فلأيوم كيوم عاشوراء وكان ذكرها يمثل مشكلة كبرى من جهات عدة أهمها أمران:
الأول: وصف قاتليهم وظالمهم بالإجرام ومرتكبي الحرام وقاتلي النفس
المحترمة عند الله ورسوله ﷺ وإثبات أسائهم في قائمة التاريخ السوداء مع المجرمين
في حين أنهم يصفون أنفسهم بخلفاء سيد المرسلين.

الأمر الثاني: وقوع المسلمين في حالة من التناقض بين انتباههم الديني الموجب
للحكم على قاتليهم وظالمهم بالكفر أو الفسوق واستحقاق غضب الجبار ودخول
النار خالدين مع المجرمين والفجار قال تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ
خَالِدًا فِيهَا وَعُضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(١)، وبين ارتباطهم بقاتليهم
واعتقادهم خلافهم أو إمارتهم وإعظام شأنهم وإكبار شخصياتهم. وبذلك كان ذكر
مصائبهم يذكرهم بتناقضهم وظلم قاتليهم ولذلك تحملوا عبئ تبرئة ساحة قاتليهم أو
تبرير أفعالهم وحاربوا تجديد ذكرى تلك المصائب تارة، ودعوا إلى تغيير مضمون
مجالس ذكرهم تارة أخرى من مجالس عزاء ومصائب إلى مجالس علمية ومحاضرات
فكرية أو بحوث أو غير ذلك مما لا يحكي ذكرهم، والمهم أن لا تذكر تلك القضايا
والمصائب بأشكالها المأساوية، وحقيقتها المؤلمة، وبما للأسف فقد شارك بعض من
يتمي إلى مذهب أهل البيت ﷺ في ذلك ونأسف هنا لهذا الاسترسال الذي لا يخلو
من الفائدة ولنعند لما كنا فيه.

إن تاريخ البشرية في مسيرتها الطويلة لم يحدث أبداً عن مجتمعات رزح تحت الظلم
والجور والخوف والفقر والقتل سنين متطاولة، واستصرخ ابن بنت نبيه واستغاث به
ودعاه وبأبيه وألقى إليه قياده لينفذه ويقوده ضد ذلك الظلم والجور، ثم بعد أن
استجاب لصراخه انقلب عليه! ووقف ضده! وإلى جانب من وقف؟ إلى جانب عدوه
ليقتل صريحته وملبي دعوته! ولماذا يريد قتله؟ لا شيء كان من سيد شباب أهل الجنة
ولا لأمر يحمل عليه ويمرر به ضده بل إرضاء لعدوه وتنفيذاً لرغبته فقط!!

ومع ذلك فلم يأس الإمام الحسين ﷺ من دعوتهم إلى الله والرجوع إليه

ولآخر نفس وهو يدعوهم إلى التوبة ويرغبهم في الله سبحانه وفي ثوابه وشفاعة جده.
وهم إلى آخر لحظة مصرون على قتله ماضون في تنفيذ أوامر عدوهم وعدوه.
هكذا أصبحت القضية الحسنية أغرب واقعة وأعجب قضية وأعظم مصيبة
في تاريخ البشرية. ولذلك كانت قضية التاريخ، ووحيده وفريدته.

وبذلك كله امتازت هذه القضية عن كل القضايا والمذابح البشعة والمجازر
الفظيعة التي ارتكبت في تاريخ البشرية، وفي حق الإنسانية.

الشيء الخطير هنا في ذلك الموقف، أن الإمام الحسين عليه السلام خرج استجابة
لأولئك المظلومين ليدافع عنهم ويقف معهم وينقذهم من محنتهم، فعدوا عليه وقتلوه
وأهل بيته وأصحابه وسبوا بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم يدعون الإنثناء إليه.

ثم إن الإمام عليه السلام قال: (فهلا لكم الولايات إذ كرهتمونا تركتمونا، والسيف
مشيم).

فإذا كرهتمونا ولم تريدوا نصرنا أفلا تركتمونا ولم تستصرخونا وتستجدوا بنا
لإنقاذكم من الظلم، ولم ترسلوا لنا كتبكم ويعتكم. فهلا تركتمونا والسيف مشيم
مغمدم لم يشهر والرأي لما يستصحف لما يبدى ويعلم ويعرف لطالبه والباحث عنه.

ومن هذه الكلمات وما قبلها نجد الصراحة من الإمام عليه السلام أن خروجه كان
اعتقاداً على نتيجة تجربة الكوفة ودعوتهم فلو وجد الناصر العارف بحق الإمام عليه السلام
الملتجئ إلى ساحته المستغيث به، والطامع في عدله والمبايع له والعارف بالعدو
والمجرب له والمؤتور منه خرج الإمام الحسين عليه السلام.

فإن أهل الكوفة لو لم يدخلوا تلك التجربة لما كان الإمام الحسين عليه السلام يخرج
إليهم وإن دعوه بعد قتلهم أباه وغدرهم بأخيه، وكذا لو أنهم تركوه ولم يكتبوا إليه بغد
تجربتهم لما خرج إليهم وهذا الأمر تجده صريحاً في خطبته هذه في قوله:

(هلا لكم الولايات إذ كرهتمونا تركتمونا والسيف مشيم والجأش طامن
والرأي لما يستصحف).

فإنهم لو تركوه ولم يستصرخوه ولم يكتبوا له بالبيعة لما كان موجب لإشهار

السيف وإبداء الرأي وإعلان الخلاف والخروج إذ لا ناصر، وكما ذكرنا أنه لو جلس فله بأمر المؤمنين ﷺ أسوة حسنة في صبره على طخية عمياء من أن يصول بيد جذاة.

وفي هذه الكلمات أيضاً دلالة واضحة على أنه لم يخرج ليضحي بنفسه الشريفة ﷺ للتضحية نفسها أو أنه ترك التقية بل خرج استجابة لدعوة أهل الكوفة.

ثم أنه ﷺ قال: (ولكن أسرعتم إليها) إلى الكتابة والمبايعة كالجراد الزاحف وهافتهم على البيعة من كل صوب كالفراس حتى بايع مسلماً منهم ثمانية عشر ألفاً ثم نقضتموها بعد توثيقها.

ثم استكر عليهم متعجباً ومستغرباً بقوله: (وأنتم ابن حرب وأشياعه تعتمدون وعنا تتخاذلون، أجل والله غدر فيكم قديم).

حقاً أن هذا من عجائب الدنيا وغرائبها أن يقف أهل الكوفة إلى جانب بني أمية بعد أن ساموهم سوء العذاب وأخافوهم وقتلوهم وأسلموا أعينهم وقطعوا أيديهم وأرجلهم وصلبوهم فوق جذوع النخل في تلك التجربة المريعة! ولكنه الغدر والطمع في خيس العيش، أجل والله غدر فيهم قديم تفرعوا عنه وتربوا عليه وعشش في صورهم وجرى مع دمائهم، فلا تغيره التجارب ولا تقومه المصائب، فكانوا أخبت ثمر شجا للناظر وأكلة للغاصب (ألا لعنة الله على الناكثين، الذين ينقضون الأيمان بعد توكيدها) ثم أنه قال صلوات الله عليه:

(ألا وإن الدعي ابن الدعي، قد ركز بين اثنتين بين السلة والذلة وهيهات منا الذلة يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون وحجور طابت وطهرت وأنوف حية ونفوس أبية من أن تؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام).

والأمر هنا واضح فإن ابن زياد لعنه الله قد حصر الأمر في اثنتين ولم يعرض صلحاً ولا قبل من الإمام ﷺ الرجوع أو يتوجه إلى ثغر من ثغور المسلمين بل حصره بين السلة أي الحرب أو الذلة أي الاستسلام والنزول على حكمه.

وحيث حصر أمر الإمام الحسين ﷺ بين هاتين ولا يمكن أن يستسلم لابن زياد وينزل على حكمه يفعل به ما يشاء يقتله صبراً أو يطلقه فتكون سبة على بني

هاشم يمن بها يزيد على الحي منهم والميت إلى آخر الدهر بل على الإسلام والمسلمين ونيهم وهذه هي الذلة التي ياباها الله له ورسوله ﷺ والمؤمنون.

كما أنه لو استسلم خوفاً من الموت فما الفرق بينه وبين ابن سعد الذي استسلم لابن زياد خوفاً على داره أن تهدم وبستانه أن يؤخذ وغيره ما الفرق بينه وبين ذلك الجيئ الذي استسلم وغدر به طمعاً في الحرام وخوفاً من الموت، ولكن هيهات هيهات أن يؤثر الاستسلام وطاعة اللئام على مصارع الكرام ولقاء الرب العلام.

الإمام الحسين عليه السلام والصلح

وهنا لدينا استفهام نثيره وهو ماذا لو عُرض على الإمام الحسين عليه السلام الصلح
كما عُرض على الإمام الحسن عليه السلام؟

ماذا لو سُمح له بالرجوع عندما عرضه الإمام الحسين عليه السلام على ابن سعد
وجيشه وعرضه أصحابه عليهم؟

أكان يرفض ذلك؟

أكان يقاتل؟

أكان يضحي بنفسه؟

وهل يكون للتضحية معنى أو مكان؟

وقبل الإجابة على ذلك نسأل هنا أيضاً.

ماذا لو حصر الإمام الحسن عليه السلام بين الاستسلام أو القتال؟

فهل كان يستسلم أم كان يقاتل حتى الموت؟

أما الجواب عن الاستفهام الثاني فإني لأعتقد وأقطع ولا أشك أبداً بأن الإمام
الحسن (صلوات الله وسلامه عليه) لو حصر أمره بين تينك الخصلتين لاختار القتال
ومصارع الكرام على الاستسلام وطاعة اللئام كأخيه أبي عبد الله عليها السلام،

ولكانت تضحية حسنة قبل أن تكون حسنية بل الأصح حسنية وحسنية، ولكن حيث عرض الصلح عليه فلا موضوع للقتال أو التضحية.

أما الاستفهام الأول: فإن الإمام الحسين عليه السلام لو عرض عليه الصلح أو قبل منه الرجوع تعين عليه اختيار أحدهما، ولما كان للتضحية موضع ومكان، وذلك أن الإمام عليه السلام لم يخرج لقتال أهل الكوفة بل لأنهم دعوه لقيادتهم وضمنوا له نصرتهم وأعطوه بيعتهم، أما وقد تخلوا عن ذلك فإذا تركوه يرجع فلا موجب للقتال بل لو تركوه يرجع وأصر على القتال لما كان تضحية بل كان إلقاء للنفس في التهلكة ولكان لهم العذر في ذلك بأننا عرضنا عليه الصلح فلم يصالح، والرجوع فلم يرجع بل أصر على القتال فلذلك قتل.

وعلى كل فلا موضوع للتضحية لو عرض عليه الصلح أو ترك يرجع. ولذلك قلنا إن موقف الإمام الحسن عليه السلام كان أقوى، فقد عرض معاوية عليه الصلح مع أن جيشه عرض تسليمه، والإمام الحسين عليه السلام عرض هو الرجوع وكذلك أصحابه فلم يجابوا إلى ذلك.

والهم فحيث حصر أمره بين اثنتين بين السلة والذلة ولم يعرض عليه الصلح ولم يقبل منه الرجوع حصل موضوع التضحية.

وبذلك توافرت للتضحية أسبابها الخارجية، ودواعيها الطبيعية، وظهرت معالمها جلية، واستتجها حتى أعدائه (والله لا يستسلم حسين) وكانت شهادته بذلك في محلها ولم تكن إلقاء للنفس بالتهلكة حتى يحتاج إلى تغطيتها بأمر لا واقع لها.

وقد تقدم أن أمر رجوعه كان معقولا جدا فلذلك عرضه الإمام الحسين عليه السلام وطلبه أصحابه بل حتى أعداؤه كابن سعد كان مقتنعا به ويراه معقولا فلذلك عرضه على ابن زياد ولكنه رفض ذلك وأصر على الاستسلام والزول على حكمه يفعل به ما يشاء، أو القتال بل كما تقدم أنه قبله إلا أن تدخل شر غير رأيه، فحصلت للتضحية ظروفها الطبيعية.

وبهذا البيان يتضح أن تضحية الإمام الحسين عليه السلام لم تكن وظيفة خاصة معللة بأمر غيبي بل أسبابها الطبيعية أصبحت ظاهرة ومعلومة بالعلم العادي، وأيضا اتضح أن

عامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد ارتفع موضوعه لارتفاع شرطه وأيضاً اتضح أن ما أعلنه الإمام الحسين عليه السلام من سبب خروجه لم يكن تغطية إعلامية لا واقع له بل كان ذلك هو الواقع الذي تحرك لأجله كما أن ظروف التضحية لم تكن متوافرة أسبابها قبل انقلاب الكوفة والجائه إلى كربلاء وحصر أمره بين السلة والذلة، وأيضاً اتضح عدم وجود موضوع للتقية حتى يقال إنه تركها لمصلحة أعظم من حفظ نفسه بل كان تحركه وخروجه للإصلاح في أمة جده يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بعد أن وجد الناصر المتورط من بني أمية والناقم عليهم واستمر مسيره بهذا الهدف حتى انقلب أهل الكوفة وأبوا الوقوف إلى جانبه بعد أن التقى بهم فارتفع شرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فعرض عليهم أن يدعوه يرجع ومن الواضح أن التقية تتحقق بالسكوت عن حقه والرجوع فإذا لم يقبلوا منه ذلك ارتفع موضوع التقية وعليه فلا مورد للتقية في جميع مراحل حركته صلوات الله وسلامه عليه حتى يقال إنه ترك التقية لمصلحة أعظم مع ما تقدم من الإشكالات على تلك النظريات، وعلى إثر ذلك أعلن الإمام الحسين عليه السلام اختياره للتضحية والاستشهاد: (إلا وإني زاحف بهذه الأسرة على قلة العدد وكثرة العدو وخذلان الناصر).

أعلن بهذه الكلمات موقفه الصريح والذي كان متوقعا ومعلوما بل مقطوعا به حتى لدى أعدائه فقد قال ابن سعد: (والله لا يستسلم حسين).

ثم إن الإمام الحسين عليه السلام كشف ستار الغيب وأن الأمر لن يدوم لهم طويلاً فسرعان ما تدور عليهم الدوائر وتنزل بساحتهم النوازل، وكذلك دعا عليهم واستجاب الله دعاؤه فسلط الله عليهم غلام ثقيف المختار وانتقم منهم وكذا تحقق ما حدث به ابن سعد فلم يول على شيء إلى أن قتله المختار الثقيفي.

حياة القلوب

كانت خطب الإمام الحسين عليه السلام ماء الحياة ولكن لمن يريد أن يحيا حياة كريمة ويموت موة كريمة ماء الحياة لمن يفضل مصارع الكرام ويرفض طاعة اللئام وهي السعادة لمن أنصف نفسه.

وفعلا نبض قلب بالحياة فرأى الجنة في الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه والنار في بني أمية وشيعتهم، أحيا كلام الإمام الحسين عليه السلام تلك النفس فنظرت في كلامه بعقل وانصاف فافتنت بحججه ولم تر لقتاله أي مبرر بل وجدت في عرض الإمام عليه السلام أمرا معقولا.

أقبل الحر نحو ابن سعد قائلا:

(أمقاتل أنت هذا الرجل)^(١).

يجب أن نتوقف هنا قليلا ونتنظر في هذا السؤال إذ هو سؤال غريب لأنه صادر من أحد قواد ذلك الجيش وأغرب منه أنه صادر ممن حبس الإمام الحسين عليه السلام عن الرجوع وجمع به وأنزله على غير ماء وكلاء فالسائل هنا هو الحر بن يزيد الرياحي الذي قال سابقا للإمام عليه السلام:

(والله لإن قاتلت لتقتلن).

(١) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ١٠.

ترى ما الذي حدث؟

بشكل مختصر أحيث خطب الإمام عليه السلام قلبه وفكر بحرية ومنطقية في كلام الإمام الحسين عليه السلام ولأنه حر في تفكيره فلم تمل نفسه وأطاعها عليه بيع دينه، ولم يفرض عليه وعد ابن زياد ووعيده التخلي عن حريته في تفكيره واختياره، فاختار الجنة على النار وشرف الشهادة على حياة الذل والعار ولذلك أصبح حرا في الدنيا والآخرة. أجابه ابن سعد:

(إي والله قتالا أسره أن تسقط الرؤوس وتطيح الأيدي).

قال له الحر:

(ما لكم في واحدة من الخصال التي عرضها عليكم رضا؟).

ونجد هنا الحر يعرض على ابن سعد ما عرضه الإمام عليه السلام وهذا يؤيد ما تقدم منا أن مسألة ترك الإمام عليه السلام يعود أمر معقول في مثل وضعه. وأجابه ابن سعد:

(لو كان الأمر إليّ لفعلت ولكن أميرك قد أبى ذلك).

وأبضا فيه دلالة على ذلك إن مسألة ترك الإمام عليه السلام يعود بعد التخاذل عنه أمر طبيعي بل ضروري فهو ليس عدوا لأهل الكوفة حتى يقاتلوه ولا هو خرج ليقاتل أهل الكوفة فمن الطبيعي أن يعرض عليهم الرجوع ومن الطبيعي أيضا أن يدعوه يرجع فلا مبرر لقتاله أبدا وهنا أقبل الحر على نفسه يغيرها بين الجنة والنار كما قال:

(إني أخير نفسي بين الجنة والنار ولا أختار على الجنة شيئا ولو أحرقت)^(١).

وهكذا أصبح الحر حرا في تفكيره واختياره إذ رجع إلى الله ووثق بوعدته بالجنة وخاف من وعيده وشديد عذابه ولم يركن إلى وعد ابن زياد ولم يخف وعيده فلم يقيده

الطمع ولم يرهبه الخوف من الموت دون أن يقف إلى جانب الحق.

وأقبل على الإمام الحسين عليه السلام معلنا توبته والمهم في كلامه هنا قوله:

(ووالله الذي لا إله إلا هو ما ظننت أن القوم يردون عليك ما عرضت عليهم أبدا ولا يملغون منك هذه المنزلة. والله لو علمت أنهم يتهمون بك إلى ما أرى ما ركبت مثل الذي ركبت)^(١).

وواضح من كلامه أنه لم يكن هناك أي موجب أو دافع عند أهل الكوفة لقتال الإمام الحسين عليه السلام أو قتله أو منعه من الرجوع ولذلك قلنا سابقا إن مسألة قتل الإمام ليست واردة في خلد أحد وكلام الحر واضح في ذلك مع ملاحظة كلامه السابق.

وأما قوله للإمام الحسين عليه السلام: (والله لأن قاتلت لتقتلن) وقسمه هنا يمكن أن نوفق بينهما بوجه خمسة:

الأول: إن قوله: (والله لأن) إنما كان تخويفا للإمام الحسين عليه السلام وشاهدنا على ذلك قول الإمام الحسين عليه السلام له (أفالموت تخوفني).

الثاني: أنه على فرض إرادته معنى كلامه فقد كان غافلا عن أكثر الأمور التي بينها الإمام عليه السلام في خطبته وبعد اتضاحها مال إلى الإمام عليه السلام ويؤيد هذا قوله في خطبته: (بش ما خلفتم محمدا في ذريته) فيجب على الأمة حفظه فيهم.

الثالث: اتضاح أمر غدرهم بالإمام الحسين عليه السلام وأنهم كاتبوه ثم خذلوه ولعله لأجل هذا ركز في خطبته على هذا الأمر بقوله:

(يا أهل الكوفة لأمكم الهبل والعبر إذ دعوتكم هذا العبد الصالح حتى إذا أتاكم أسلمتموه وزعمتم أنكم قاتلوا أنفسكم دونه ثم عدوتم عليه لتقتلوه).

الرابع: إدراكه لما ينبغي فعله لهم من لزوم تركه يعود إذا لم ينصروه ولذلك سأل عمر بن سعد عن عرض الإمام عليهم.

الخامس: لجميع تلك الأمور فكلامه كان تخويفا مع غفلة عن شأن الإمام عليه السلام إلى أن اتضح له غدر أهل الكوفة بالإمام عليه السلام.

ثم إن الحر أقبل على الإمام الحسين عليه السلام معتذرا عما ارتكبه قائلا:

(أفترى لي من توبة)

ترى ما عسى أن يكون جواب الإمام الحسين عليه السلام له بعد كل تلك الأحداث والأمر التي صدرت منه وكان لها الأثر الكبير في هذا الموقف الخطير الذي صار فيه الإمام الحسين عليه السلام. الآن وقد اعترف بخطئه فيها.

هل يرده الإمام الحسين عليه السلام دون قبول توبته؟

فلماذا إذاً كل تلك الخطب والاحتجاجات عليهم؟

أليست دعوة للحق وللوقوف إلى جانبه؟

فإذا كانت كذلك فهذا الحر قد أعلن توبته واعترف بذنبه.

أجابه الإمام عليه السلام:

(نعم يتوب الله عليك ويغفر لك)

ويبحث الحياة والأمل في تلك النفس بعد أن أيقنت بالهلاك لعظيم ما اقترفت.

قال له الإمام الحسين عليه السلام:

(انزل. قال: أنا لك فارسا خير مني واجلا أقاتلهم ساعة

وإلى النزول يكون آخر مصيري)^(١).

هذا هو الابتلاء المبين الذي أبلى به الأنبياء الحياة مع الباطل أو الموت مع الحق طاعة الرحمن جلست قدرته أو طاعة الشيطان، الجنة أو النار، الموت بكرامة مع الأخيار أو الحياة بذلة مع الأشرار.

وقد ورد أن ثلاثين رجلا مالوا إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام ونقل أكثر من ذلك وقد استشهدوا كلهم تحت راية أبي عبد الله الحسين بن رسول الله صلى الله عليه وآله وأصبح

بذلك الحر حراً وقلده الإمام الحسين عليه السلام الوسام الأكبر وسام الحرية الحقيقية التي
اختارها لنفسه وصبر عليها:

(أنت الحر كما سمكت أملك أنت الحر في الدنيا وأنت الحر
في الآخرة)^(١).

وعرضنا قضية الحر بالخصوص لأهمية ما تضمنته من الأمور ولتعدد الجهات
فيها.

الفصل الخامس

مواقف الإمام الحسين عليه السلام وتجلياته

في مأساة كربلاء وفاجعة الطف في يوم عاشوراء وقعت أعظم مصيبة عرفها التاريخ بجميع المقاييس وكان أعظمها قتل أبي عبد الله الحسين عليه السلام وهتك حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وقد اكتنف تلك المصيبة أحداث غريبة وأمور مهمة لها جهات متعددة ينبغي أن تستوقف الباحث في القضية الحسينية وتستحق أن تثار وتدرس وهي تلك المواقف المتعددة والمشاهد المتكررة من الإمام الحسين عليه السلام ظهرت فيها مبادئه العظيمة وتجلت فيه بل ظهر الإمام الحسين عليه السلام فيها وتجل حتى كانت متجسدة في شخصه وشخصيته متحركة بحرته فقتلت بقتله وأميت بموته.

ففي اليوم العاشر من المحرم في ضحوة ذلك اليوم تقدم عمر بن سعد بيده قوس في كبده سهم رمى به نحو خيام الإمام الحسين عليه السلام وقال لأصحابه اشهدوا لي عند الأمير أنني أول من رمى ثم رمى الناس، فقال الحسين عليه السلام لأصحابه:

(قوموا - رحمكم الله - إلى الموت الذي لا بد منه فإن هذه السهام رسل القوم إليكم)^(١).

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ١٢.

وابتدأت المعركة بين أمتين، أمة قليلة لا تتجاوز النيف والسبعين، أو المائة تقاتل دفاعاً عن كرامة وريانة رسول الله ﷺ وعن عزة سيد شباب أهل الجنة، وعن إيمانه الذل والاستسلام وعن حرم رسول الله ﷺ وبناته وأخرى غادرة تتجاوز الثلاثين ألفاً تقاتل دينها وسيدها وابن بنت نبيها لدنيا غيرها.

حل أصحاب الإمام الحسين ﷺ وقاتلوا القوم ساعة فما انجلت الغبرة إلا عن حسين صريعاً من أصحاب الإمام الحسين ﷺ.

ثم اتخذت المعركة طابعاً آخر ونهجا مختلفاً غير مألوف لم يعرف له التاريخ مثيلاً تحولت من معركة إلى مشاهد مأساوية.

كانت المعارك تبدأ عادة بالمبارزة بين بعض الفرسان ثم يلتحم الجيشان أو كانا يلتحمان مباشرة، أما أن يلتحم الجيشان ثم بعد ذلك يبرز الواحد والاثنان أو الثلاثة فإذا قتل أو قتلوا توقف المعركة ليقف الإمام الحسين ﷺ على صريع مضرج بدمه يقف عليه مرخياً دموعه باكية حزينا وبخاطبه مؤثناً له، ثم بعد ذلك يحمل آخر لتستأنف المعركة وهكذا يتكرر هذا المشهد كلما سقط شهيد فهذا أمر لم يعرفه تاريخ الحروب.

وربما علل ذلك بأن أصحاب الإمام الحسين ﷺ قلة فلذا كان يبرز الواحد والاثنان إلا أن هذا التعليل يبرر بروز الواحد والاثنان أما وقوف المعركة حتى يصل الإمام الحسين ﷺ وترقب فعله مع قتيل أو تسمع تأييده لشهيد فقتلهم لا تبرر ذلك كما أن قلة أصحاب الإمام الحسين ﷺ تمنع من قدرتهم على فرض إدارتهم أمر الحرب فقرار إيقافها أو استمرارها ليس في يد الإمام الحسين ﷺ وأصحابه، ولذلك كان أعدائه يتجنبون الفرص في اشتغاله بتهدئة نائه وأطفاله، فلن يدعو فرصة اشتغاله بالبكاء على ابنه أو على أخيه حتى يفرغ لهم، وعليه فيتجه السؤال عن الوجه في وقوف المعركة حتى يقضي الإمام الحسين ﷺ وطرا من البكاء والحزن أو التأين.

نعم لا بد أن يكون هناك سر في المقام يوقف القوم ويرجفهم ويقهرهم فلا ضارب بسيف ولا رامي سهم ولا طاعن برمح، وكأن الكل قد وقف ليشترك الإمام الحسين ﷺ في حزنه، أو ليمنحه فرصة يبكي فيها على عزيز، ويمزج فيها على شهيد

ويؤين فيها مضرجا بدمه جديلا، الحقيقة أني لا أعرف السر والسبب في وقوف أعدائه ولعله علم شيعة آل أبي سفيان بإيمان من يقتلون وعظيم شأنهم، أو احساسهم بعظيم ذنبهم، فيخافون قارعة نيهتهم، أو صاعقة تحرقهم، أو يخافون دعوة الإمام الحسين عليه السلام عليهم، كل ذلك لعلمهم بعظيم مقام الإمام الحسين عليه السلام وعلمه شأنه عند ربه وقربه من نبيه صلى الله عليه وآله، ولذلك كان بعضهم يبكي وهو يسلب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله فتقول له: (ما يبكيك يا عدو الله؟! فيقول كيف لا أبكي وأنا أسلب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله!!) ^(١) أو أن السر هو في تأيين الإمام الحسين عليه السلام لعل من يطمع في ثواب أصحابه أو يخاف الله وعقابه.

يُصرع مسلم بن عوسجة تنقف المعركة لترقب حركة الإمام الحسين عليه السلام ولتسمع كلامه يقف عليه فيؤنبه بقوله: رحمك الله يا مسلم.

وتلا قوله تعالى ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ ^(٢).

يقف على حبيب بن مظاهر الأسدي فيقول:

(الله درك يا حبيب لقد كنت فاضلا تختم القرآن في ليلة واحدة) ^(٣).

ويؤين زهير بن القين قائلا:

(لا يبعثك الله يا زهير ولعن قاتلك لعن الذين مسحوا قرده وخنازير) ^(٤).

وقال في موقفه على جون مولى أبي ذر الغفاري (رض):

(اللهم بيض وجهه وطيب ريحه واحشره مع الأبرار وعرف بينه

(١) الأمالي الشيخ الصدوق ص ٢٢٩.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٢٠.

(٣) مقتل الحسين آكل بحر العلوم ص ٣٩٩.

(٤) المصدر السابق ص ٤٠٦.

وبين محمد وآل محمد^(١).

وأقبل نحو ولده علي الأكبر بعد أن قطع وخزّ صريعا فتفتت المعركة فلا ضارب
بسيف ولا رام بسهم ويرقب الجميع فعل الإمام الحسين عليه السلام مع ولده، وكلهم أذن
صاغية لنعي الحسين عليه السلام رمى بنفسه الشريفة عليه ووضع خده على خده وهو يقول:
(يا بني قتل الله قوما قتلوك، ما أشد جرائعهم على الله، وعلى انتهاك
حرمة الرسول).

ثم انهمرت عيناه بالدموع ثم قال:

(على الدنيا بعدك العفى، يا بني أما أنت فقد استرحت من الدنيا
وضيمها، وقد صرت إلى روح وريحان، وبقي أبوك، وما أسرع
لحوقه بك)^(٢).

ويقف على أخيه أبي الفضل العباس عليه السلام صريعا فيقول:

(الآن انكسر ظهري، وقلت حيلتي، وشممت بي عدوي)^(٣).

إن المتعارف في الكلمات التأبينية والإشادة بالمواقف أن تلقى وتذكر بعد أن
تضع الحرب أوزارها وإذا لم يكن هناك متسع من الوقت فقد لا تقال.

ولكن نجد أن الإمام الحسين عليه السلام مع ضيق الوقت وشدة الحرب وعظم
المصاب بمجرد أن يصرح أحد أصحابه يبادر إليه مسرعا ويقف عليه باكيا ويخاطبه
مؤثنا وكأنه مصر على الوصول إلى كل شهيد بنفسه الشريفة حتى الموالي والعبيد.

لعلنا نجد السر في نفس التأبينات التي تزج بها أولئك الشهداء فإذا لاحظنا ما
تضمنته تلك التأبينات فإننا نجد في بعضها تعريفا بشخصية الشهيد الإيانية وأخرى
دعاء وأخرى إشادة بحريته الفكرية وأخرى بشارة بالجنة وأخرى بيان أثر قتله عليه.

الظاهر أن الإمام الحسين عليه السلام أراد أن يُعرّف القوم بمقام هذه الشخصيات

(١) المصدر السابق ص ١٠٤.

(٢) المصدر السابق ص ٤٨٣.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢٣.

التي يقتلونهم إيمانها بعبادتها فكرها، ونتيجة وقوفها إلى جانب الحق وتأييده والدفاع عنه، واطمئنانهم بقضيتهم إلى آخر ساعة، فلهم بذلك الجنة ورضوان من الله أكبر، حتى الموالى والعبيد فلهم بنصرتهم الحق ودفاعهم عن الإمام الحسين عليه السلام العظيم من الثواب في الجنة، وعليه فإنهم إن يقتلوه إنهم يقتلون أهل الإيمان والدين أهل الورع والتقوى أهل الصلاة والصيام الذين رغبوا في ثواب الله فسعوا إليه وتركوا الدنيا وزينتها فشكر الله سعيهم وأثابهم جنات خالدين فيها.

كل تلك الكلمات والتأنيئات كان الجيش يسمعها، وكأنه يقف فتخمل الحركة وترتد الأنفاس لسمع ما يقول الإمام الحسين عليه السلام في تأنيته من تعريف وتبشير، وليرى الكل الإمام الحسين عليه السلام وهو يقلد كل أصحابه أوسمة الشهادة ويتوجههم نيجان الكرامة لعل ذلك التعريف أو تلك البشارة تمنع أحدا من قتلهم أو ترغب أحدا في ثوابهم، فيكون الإمام عليه السلام حتى في هذا الحال داعيا إلى الله سبحانه لم يأس من هداية أولئك، كما أن في ذلك تشبها لأصحابه فإن عاقبة أمرهم الجنة، ولعل هناك أمر أبعد هو ابتلاء الإمام الحسين عليه السلام فهل يضعف أمام تلك المصائب التي تهد الجبال وتغيض البحار أم يبقى ثابت الجنان راسخ الإيمان، أو أن الله أراد يلفت الناس عظيم تعلقه بربه فمع قتل أعز أحبته وأصحابه وولده وأخوته إلا أنه لم يذهل عن ذكر الله سبحانه ولم يقل ما يخطئه.

تجليات الإمام الحسين عليه السلام

ثم إن هناك حالة للإمام الحسين عليه السلام تكررت وهي البكاء. فرأيناه يبكي عندما يقف على هذا أو ذاك من أصحابه بل تجده ينظر إلى شيخ شاد وسطه بالعمامة رافع حاجبيه بعصاة عن عينه فيبكي ويقول له: شكر الله سعيك يا شيخ.

يقف على أحد أصحابه صريحا فيبكي ويزداد بكاء عندما يقف على شاب في مستقبل عمره يعفر برجليه ينظره مضرجا بدمه، ويزداد بكاء ونحيبا بل تكاد تزهق روحه عندما يقف على جسد ابنه شبيه رسول الله صلى الله عليه وآله فيراه مقطعا قد صبغت الدماء

جسمه ينظر إلى النساء يبكي يرى الأطفال يبكي.

إنه أمر غريب فهذا خلاف كل الثوار الذين لا يعرفون البكاء فيفدون بأمة لا يكون لها ولا بدمعة واحدة وبخلاف تلك الحركات التي عرفت بالتحيرية فلم تعرف البكاء على قريب أو بعيد.

ولكن الإمام الحسين عليه السلام يبكي وربما ارتفع بكاؤه.

إن الإمام الحسين عليه السلام قد تجلّى في أعلى وأجلى مظاهر الإنسانية، فهو أكمل إنسان، وأرحم إنسان، فهو يتأثر ويحزن ويبكي، إنه يبكي لذلك الشيخ بتلك الحالة وهو يمشي إلى حتفه برضا منه حاملا روحه على كفيه في حب أهل بيت نبيه عليه السلام يقدمها فداء لنفس ريحانة رسول الله صلى الله عليه وآله، متقربا بذلك إلى الله تبارك وتعالى، يُبكيه شاب لم يراهق يمضي برجله إلى الموت، يُبكيه شبيه رسول الله صلى الله عليه وآله مقطعا، يبكي لطفل لم يقطع بعد يقطع على صدره بسهم، يبكي لحال بنات رسول الله صلى الله عليه وآله لمخدرات علي وفاطمة ولما يتظرهن من البلاء.

أي قلب لا يتصدع ولا يبكي وهو يرى تلك المشاهد التي لم يعرف لها التاريخ مثيلا.

إن البكاء وحزن القلب ودمع العين وانكسار النفس أمور فطرية تقتضيها الطبيعة البشرية لا يفتقدها إلا من افتقد النفس الإنسانية، فليس البكاء بغريب على الإمام عليه السلام، فهو رحمة الله في عبادته كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد بكى وأمر بالبكاء على حزة، ولكن الاستغراب من أولئك القوم الذين أصبحت قلوبهم كالخجاجة بل أشد قسوة كيف لا يكون؟

إن بكاء الإمام عليه السلام دعوة لقلوب أولئك لتحبي فيها النفس الإنسانية والرحمة اللتان ماتتا بسبب حب الدنيا وخوف الموت لعلهم يعرفون من ينبغي لهم أن ينصروا وعمن يدافعوا ومن يقاتلوا ويقتلوا؟

من أحبهم الله وقربهم أو من مقتهم الله وأبعدهم؟

لعلهم يرجعون إلى أنفسهم فيحاسبونها لماذا قتلوا هذه النفوس التي أحبها الله

ورسوله ﷺ والمؤمنون؟

ولكن رغم كل تلك المشاهد المحزنة والمصائب المتكدة لكل إنسان التي أبكت حتى الحيوان بل الجهاد فقد بكى دما حزنا على الحسين عليه السلام، مع كل تلك المصائب فلم تلتن قلوبهم بل ازدادت قسوة فنادوا: (لا تبقوا من أهل هذا البيت صغيرا ولا كبيرا)^(١). سبحان الله من يتمنون إلى محمد ﷺ ينادون لا تبقوا من آل محمد ﷺ صغيرا ولا كبيرا، لا تبقوا لمحمد ﷺ ذكرا في أولاده!!.

وهنا المفارقة الكبيرة الإمام الحسين عليه السلام يتجلى في أروع مظاهر الرحمة وأرفعها وهم ينسلخون من الإنسانية ويظهرون في أبشع مظاهر الوحشية، فما هم إلا وحوش في صور البشر بل أن بعضهم مسخ فعلا حتى من الصورة البشرية، فصار أشبه الناس بالكلاب والخنازير.

وكما أن الإمام الحسين عليه السلام تجلى في أروع صور الإنسانية كذلك تجلى في أعظم مظاهر الصبر بل تجلى الصبر فيه حتى تعجب أعداؤه من صبره. فقال قائلهم: (ما رأيت مكثورا قط قتل أهل بيته وولده بأربط جأشا منه)^(٢).

بل تعجبت الملائكة من صبره كما في زيارة الناحية المقدسة:

(وأنت مقدم في الهبوات ومحتمل للأذيات قد تعجبت من صبرك ملائكة السموات)^(٣).

وهنا تظهر العظمة في صبر الإمام الحسين عليه السلام، فمع تلك المصائب التي هدت ركنه وكسرت ظهره فشاب لها رأسه وبيضت لحية وانحنى ظهره لم تضعف عزيمته ولا قل تجلده ولم يستسلم لهم أو يتزل على حكم بني أمية، بل كان صابرا متجلدا مفوضا أمره إلى الله محسبا تلك المصائب عند ربه فلم يجزع ولم يقل ما يسخط الرب.

(١) مقتل الحسين عبد الرزاق المقرم ص ٣٨٧.

(٢) بحار الأنوار ج ٥ ص ٥١.

(٣) بحار الأنوار ج ٨٩ ص ٢٤٠.

وأما التجلي الأهم والأعظم له فتجليه في ذكر الله سبحانه وتعالى حتى أنه أصبح لا يرى منه إلا ذكر الله فقد تجسد فيه ذكر الله، فكل من يراه يرى ذكر الله سبحانه.

فتراه في كل موقف يذكر الله جلّت قدرته في كل أحواله يذكر الله تبارك وتعالى.
في ليلة العاشر يطلب تأجيل القتال ليذكر الله ليصلي لله سبحانه، يخاطب أصحابه يبدأ بذكر الله يُصَبِّرُ أخته يذكرها بالله:

(يا أختاه اتقي الله، وتعزي بعزاء الله، واعلمي أن أهل الأرض يموتون، وأن أهل السماوات لا يبقون، وأن كل شيء هالك إلا وجه الله تعالى الذي خلق الخلق بقدرته، ويبعث الخلق ويعودون وهو فرد وحده)^(١).

يرى ابنه الرضيع والسهم يذبحه من الوريد إلى الوريد على صدره يذكر الله:
(هون ما نزل بي أنه بعين الله، اللهم لا يكن عليك أهون من فضيل (ناقة صالح) اللهم إن كنت حبست عنا النصر فاجعله لما هو خير منه، وانتقم لنا من الظالمين، واجعل ما حل لنا في العاجل ذخيرة لنا في الآجل)^(٢).

ينظر إلى شبيه رسول الله ﷺ يتقدم للقتال يرفع طرفه إلى السماء ويدعو الله:
(اللهم اشهد عليهم فقد برز إليهم أشبه الناس خلقا وخلقاً ومنطقاً برسولك محمد ﷺ وكنا إذا اشتقنا إلى رؤية نبيك نظرنا إليه. اللهم امنعهم بركات الأرض (و قطر السماء) وفرقهم تفريقاً ومزقهم تمزيقاً واجعلهم طرائق قددا ولا ترض الولاة عنهم أبداً فإنهم دعونا ليتصرونا فعدوا علينا يقاتلوننا)^(٣).

١ بحار الأنوار - ج ٤٥ ص ٢

٢ بحار الأنوار - ج ٤٥ ص ٤٦

٣ مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٢٤٤

ويقف على مصرع يتيم أخيه وينظر إليه فيدعو الله:

(اللهم أحصهم عددا واقتلهم بددا ولا تغادر منهم أحدا
ولا تغفر لهم أبدا)^(١).

يقف على جون فيدعو:

(اللهم بيض وجهه وطيب ريحه واحشره مع الأبرار وعرف
بيته وبين محمد وآله)

يقف ليستريح فيذكر الله:

(لا حول ولا قوة إلا بالله).

يصيه سهم فيشكو أمره إلى الله:

(اللهم إني أشكو إليك ما يفعل بابن بنت نبيك، اللهم
أحصهم عددا واقتلهم بددا ولا تبقي منهم أحدا)^(٢).

يودع نساء يذكرهن الله:

(استعدوا للبلاء، واعلموا أن الله حاميك، وحافظكن
وسينجيكن من شر الأعداء، ويجعل عاقبة أمركن إلى خير،
ويعذب عدوكن بأنواع العذاب، ويعوضكن عن هذه البلية
بأنواع النعم والكرامة، فلا تشكو ولا تقولوا بألستكم ما ينقص
من قدركم)^(٣).

يصيه حجر أبي الخوف أو سهمه في جبهته المقدسة فتسيل الدماء على وجهه
وكريمته فيرمق السماء ويدعوه ربه:

(اللهم إنك ترى ما أنا فيه من عبادك هؤلاء العصاة، اللهم
أحصهم عددا، واقتلهم بددا ولا تذر على وجه الأرض منهم

(١) المصدر السابق ص ٣٥٧

(٢) المصدر السابق ص ٤٤٤.

(٣) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ٤٤٢.

أحدا، (و) لا تغفر لهم أبدا^(١).

يمزق كبده سهم مثلث ينتزعه من قفاه وهو يقول:

(بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ﷺ)^(٢).

ويرفع يديه إلى السماء:

(إلهي إنك تعلم أنهم يقتلون رجلا ليس على وجه الأرض

ابن بنت نبي غيره)^(٣)

بضعفه نزع دمه ويملا منه كفه ويرمي به نحو السماء وهو يناجي ربه:

(هون ما نزل بي أنه بعين الله).

يُذبح على صدره يتبها لأخيه أبي محمد الحسن ﷺ يرفع يده الشريفة نحو السماء

ويدعو:

(اللهم إن متعتهم إلى حين ففرقهم فِرَقًا، واجملهم طرائق

قُددًا، ولا ترض الولاية عنهم أبدا، فإنهم دعونا لينصرونا فعدوا

علينا يقاتلوننا)^(٤).

أحاط به القوم يضربونه بسيوفهم ويطعنونه برماحهم فيذكر الله:

(صبرا على قضائك يا رب لا إله سواك يا غيث

المستغيثين)^(٥).

نظرة في مناجات الإمام ﷺ:

ومن عجائب حالاته تلك المناجاة التي رويت عنه، وهو يجاذب أنفاسه

(١) المصدر السابق ص ٤٤٤.

(٢) المصدر السابق ص ٤٤٤.

(٣) المصدر السابق ص ٤٤٥.

(٤) مقتل الحسين آك بحر العلوم ص ٤٤٨.

(٥) المصدر السابق ص ٤٥١.

الأخيرة يغشى عليه تارة ويفيق أخرى، وقد اشتد به العطش وأخذ منه مأخذا عظيما حتى أثر على عينه فلا يكاد يبصر، وأثر في لسانه حتى صار كالخشب اليابسة، وأثر في كبده حتى تفتطرت، وقد أنخته كثرة الجراحات، وأضعفه نزف الدم، وإذا به وهو على هذه الحال يذهل عن جراحاته ويقبل على ربه، ينسى آلامه ويذكر ربه، نعم يذكر الله سبحانه ويغفل عن نفسه وآلامها ويتناجي رب الأرباب:

(اللهم متعالى المكان، عظيم الجبروت، شديد المحال غني عن الخلائق، عريض الكبرياء قادر على ما يشاء، قريب الرحمة صادق الوعد، سابغ النعمة، حسن البلاء، قريب إذا دعيت، تحيط بما خلقت، قابل التوبة لمن تاب إليك، قادر على ما أردت، تدرك ما طلبت، شكور إذا شكرت، ذكور إذا ذكرت، أدعوك محتاجا، وأرغب إليك فقيرا، وأتوكل عليك كافيا. اللهم احكم بيننا وبين قومنا فإنهم غرونا وخذلونا وغدروا بنا وقتلونا ونحن عترة نبيك وولد حبيبك محمد ﷺ الذي اصطفيت بالرسالة، واثمنتته على الوحي، فاجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا يا أرحم الراحمين^(١).

إننا لنقطع ونعتقد أن هذه الحالة للإمام الحسين عليه السلام من أعظم حالاته مع ربه إن لم تكن هي الأعظم مطلقا، خصوصا أنها في اللحظات الأخيرة من حياته، وهي أغرب حالاته وأعجبها، فهذه المناجاة طويلة جداً ممن كان في مثل حال الإمام الحسين عليه السلام يذهل عما حوله ويتناجي ربه تبارك وتعالى بتلك المعاني العالية والمعارف العظيمة التي يذهل عنها عند البلاء حتى العلماء العرفاء، هذا إن لم يشكوا فيها أو ينكروها، إن ذلك ليين مدى علاقة الإمام الحسين عليه السلام بربه، وشدة ارتباطه وإيمانه وثقته به، وإنه ليدل على صدق تفويضه وتسليمه أمره إلى الله سبحانه، ومدى صلابة إيمانه بالله الذي لا ترعزه المصائب ولا تضعفه النوائب، فلم يزد ذلك البلاء إلا ثقة بربه، وتصديقا بوعده وإيمانا بقدرته واحتسابا لأمره وتعظيما لشأنه، إن لهذه الحالة أمراً عظيماً فهي

تكشف عما تعتقده الشيعة في الإمام أنه لا يغفل عن الله طرفة عين أبدا في كل أحواله مهما أصابه، فارتباطه بالله في الرخاء والشدة سواء بل هو في الشدة أعظم إذ يترك ما يريد لنفسه ولأهله لما يريد الله سبحانه، فتراه في حال جذبة وحب من الحق تعالى شأنه، يذهل فيها عن مصائبه وجسده وينسى جراحاته وتزفها ونفسه وآلامها ويتجلى ذله بين يدي ربه وتخوفه وحيأوه منه ويظهر في احتياجه وفقره ويتعلق بربه ومالك أمره ليرى الله سبحانه في عظيم جبروته وشدة محاله فيذكره بها هو أهل في ذلك المقام: (اللهم متعالى المكان عظيم الجبروت شديد المحال غني عن الخلائق عريض الكبرياء قادر على ما يشاء).

الغريب في هذه المناجات أنها ابتدأت بمتعالى المكان عظيم الجبروت إلخ من صفات العظمة والكبرياء مع أنه قد يقال إن حالة الإمام الحسين عليه السلام واضطراره وشدة ضعفه وافتقاره يحتاج إلى التوجه بالمعين والرحيم ومجيب المضطر وأمثاله مما يتناسب مع تلك الحالة ويمكن أن نجيب عن ذلك بوجوه.

الوجه الأول: إنه من الواضح أن الإلتفات إلى تلك الصفات والجهات من الله سبحانه التي ذكرها الإمام عليه السلام ليس فيها إلتفات إلى حالات الإنسان ومصائبه وآلامه، وأما التوجه إلى الله سبحانه من جهة صفة المعين والرحيم ومجيب المضطر ففيه الإلتفات للنفس وحالاتها، وهذا يعني ابتداء ذكر الله سبحانه وتعالى من جهة فقر مخلوقاته واحتياجهم، وهو يعني السير إلى الله سبحانه من خلقه إليه، وهو ليس مقام الصديقين بخلاف ما ابتدأ به الإمام الحسين عليه السلام ففيه إغفال تام للنفس واحتاجتها أو ذكر آلامها واضطرارها فهو انقطاع تام عن الخلق وانجذاب إلى الله سبحانه وتعلق به ونظر إليه وسير بالحق في الحق لا سير السالكين بل بمقام الشاهدين الذين لا حول لهم ولا قوة إلا بالله العظيم، فيغمره عظيم شأن ربه ويأخذ بمجامع لبه فتجلى له عظمته ويرى علو مكانه وعظيم جبروته فليس هناك إلا الله وتعاليه وجبروته وشدة محاله وغناه وعرض كبريائه وقدرته، فيناجيه بذكرها ويناديه بأسمائها، ولو لا اقتضاء الحال لما كان هنا لفظ أو نداء غير قيمومة الحق وشهود الواحدانية وغيوبة الصفات في الذات، وبعبارة أخرى إن الأئمة الطاهرين في حالة شهود دائم لإلهيته ووحدانته

وقيمومته متعلقون به سبحانه ومنقطعون إليه ولهم معه في السر مناجات لا يدركها نبي مرسل ولا ملك مقرب، وربما غشي عليهم فيها وقد كان لأمر المؤمنين عليه السلام غشوات مع ربه، وما ذاك إلا لانقطاعهم إليه وتجلي عظمته على نفوسهم، ولولا اضطراب الخلق إليهم وحاجتهم إلى هديهم وإرشادهم وإظهار لا إله إلا الله بهم لما نزلوا لهم أو نظروا إليهم، ومع ذلك لما نظروا إليهم لم يروا إلا الله سبحانه قائم بخلقه ولم ينظروا إلا توالي فيضه ودوام فضله عليهم، فأروه قبل كل شيء وبعده وفي كل شيء، فقلوبهم ترى قيام الله بكل شيء لا قيام كل شيء به فهو الظاهر لهم بقيمومته لا أنهم ينظرون إلى الخلق ويرون افتقارهم ومنه يصلون إلى ربهم بل يستدلون بالله على خلقه لا بالخلق عليه، وهو مقام (كيف يستدل عليك بما هو في وجوده مفتقر إليك، أليكون لغيبك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك، متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدل عليك، ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل إليك)^(١)

إن محمد وآل محمد صلوات الله عليهم أجمعين قد رأوا ربهم ببصائرهم وشاهدوه بقلوبهم، وظهر لهم في كل شيء إذ كان قائماً بكل شيء، فقد ينظرون إلى قيمومته بخلقه فيدعونهم إليه ويسوقونهم نحوه ويقربونهم منه، وقد ينقطعون إليه فتتجلى لهم عظمته وتأخذ بمجامع قلوبهم هيته وتبهتم قدرته فيذهلون عما حولهم بل حتى عن أجسادهم وأنفسهم، ولربما غشي عليهم لعظيم ما يجدون، ولربما ناجوه بما هو أهله في ذاته من تعالي مكانه وعظم جبروته فيكادون يموتون أو يفنون في ذكره حتى تدركه رحمة ربهم فيرون عظيم رحمته وفيضها على خلقه فيذكرونه بما يفيض ويتفضل كقوله: قريب الرحمة وسابغ النعمة وغيره مما تضمنته مناجاته.

والخلاصة أن توجه الإمام الحسين عليه السلام في هذا المقام هو بنفس طريقه من الله إلى الله أو بتعبير السالكين بالحق في الحق وبالخلق إلى الخلق وبعبارة أدق إن الإمام يعيش واقع (أليكون لغيبك من الظهور ما ليس لك، ومتى غبت، ومتى بعدت) فهو عين توجهه وذكره وتعلقه في الرضاء، وإن كنا نعتقد أن طرق آل محمد لا يدركها ولا يعرفها إلا الله وهم، ولولا بيانهم لبعض معارفهم ومقامتهم لما وصل إلى عنوان

ذلك لا واقعه عالم أو عارف، وإلا فهم فوق كل ما يتصور في الوصول والمعرفة فقولنا [بتعبير السالكين] لضيق العبارة عن بيان واقع تلك المعرفة، فمعرفة الله سبحانه بالله ومعرفة غيرهم بهم وإلا فلا معرفة، وقد روي عن رسول الله قوله: (يا علي ما عرف الله إلا أنا وأنت ولا عرفني إلا الله وأنت ولا عرفك إلا الله وأنا) ^(١) وورد عنهم (من أراد الله بدأ بكم ومن وحده قبل عنكم ومن قصده توجه بكم) ^(٢) فكل من عرف الله فيهم وإلا لم يعرف وكل من وصل إلى الله فيهم وإلا فلم يصل.

إن الإمام عليه السلام عندما توجه إلى ربه لم يعد يرى نفسه وحاجتها لم ير إلا عظمة ربه وتعالى مكانه فلعلة لذلك ابتدأ مناجاته (باللهم متعالى المكان عظيم الجبروت).

الوجه الثاني: وهو أن الإمام الحسين عليه السلام لما رأى شدة طغيان القوم وكفرهم وتجبرهم وجراتهم على انتهاك حرمة عليه السلام إلى تعالى ملك الله سبحانه وعظيم جبروته وشدة محاله مع إحاطته بهم وقدرته عليهم وعدم قوتهم عنه فهو المحيط بها خلق والقادر على ما أراد يدرك ما طلب، ومن الواضح أن كل ذل يقتضي ذكر تعالى ملك الله وعظيم جبروته إلخ، ويكون أشبه بمقام تعجب من جرأة القوم وعصيانهم مع عظمة ربه وتعالى ملكه وعظمة جبروته وقدرته عليهم.

الوجه الثالث: لعل ذكره الله سبحانه في تلك الشؤون دعوة إلى أولئك العصاة للرجوع إلى الله وتذكير لهم بقدرة الله عليهم وإحاطته بهم، فعليهم أن يعرفوا تعالى مكانه ويخافوا عظيم جبروته وسلطانه وشدة محاله وأليم عذابه ونيرانه وأن لا يأسوا من روحه وغفرانه وليطمعوا في رحته ورضوانه ويسارعوا إلى مغفرته وجنانه.

الوجه الرابع: أن الإمام صلوات الله عليه لما رأى عدم خوف القوم من عذاب الله سبحانه وانتقامه، وهذا يعني إما كفرهم بتلك الصفات أو غفلتهم عنها أو استخفافهم بها، وهذا يقتضي تعظيم الله سبحانه بتلك الصفات وذكره بها وإعلان التسليم بها فيكون في مقام تعظيم وتنزيه.

(١) مستدرک سفیة البحار ج ٧ ص ١٨٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه ج ٢ ص ٦١٥.

الوجه الخامس: أن الإمام الحسين عليه السلام لما كان إماماً من الله سبحانه وكان خروجه استجابة لله سبحانه وإظهار أمره ونبيه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أراد أن يبين أن تمكن أعدائه من قتله وقتل أهل بيته وأصحابه وهتك حرمة وعظيم منازل به وحبس الله النصر عنه، كل ذلك لا يعني أن أولئك العصاة قد خرجوا عن ملك الله وقدرته أو أنه عاجز عن نصر أوليائه، فلا زال سبحانه وتعالى متعالياً المكان لا يستطيع أحد أن ينال من ملكه ولا زال عظيم الجبروت وشديد المحال إلخ

الوجه السادس: أن الإمام الحسين عليه السلام أراد تلك المعاني والأمور كلها فذكر الله سبحانه كذكره في السراء، وعظمه كتعظيمه فيه، وانقطع إليه كاتقطاعه إليه في خلواته، وأيضاً كان متعجباً من عظيم قدرة الله سبحانه ومن جرأة القوم على حرمانه، وكان أيضاً داعياً لهم بذكر تلك الصفات لعلهم يخافوا ويرجعوا إلى الله سبحانه، وأنه عظم الله سبحانه عند إظهار القوم كفرهم واستخفافهم في مقام العمل بتلك الصفات وأيضاً هو تنزيه وتعظيم لله سبحانه وتعالى والتفات إلى أنه لا زال قادراً على أعدائه ولا زالوا في قبضته غير خارجين عن ملكه وإن حبس النصر عن أوليائه لا يضعفه وعجزه فهو القادر على ما يشاء.

ثم إن الالتفات إلى متعالي المكان يلازم التذلل لله سبحانه ونكران الذات فلا تكاد تذكر بل لا تذكر أبداً إلى جانب ذكر تعالي مكانه، وأما عظم جبروته وشدة محاله فيرجبان خشيته والخوف منه وشدة الفرق منه والاستغراق فيها يوجب استيلاؤهما على النفس فربما صعن المستغرق فيها ومات، وربما أخذتا بمجامع نفس المستغرق فيغشى عليه لشدة خوفه من عظمة ربه ولعظيم ما يغشاه من هيئته ورهبتة، وأما ذكر الغنى عن الخالات فيهي توجب الحياء منه ومن الغفلة عنه أو التقصير في حقه لغناه وشدة الحاجة إليه ودوامها، وذلك في أشد الحالات أولى، كما أن غنى المحبوب المطلق عن محبيه يجعل المحب في حالة خوف ورجاء، فالرجاء يقتضي السعي الدائم في ذكره وتعظيمه والثناء عليه والتقرب منه ودعائه والتذلل له والإلحاح عليه، لعله يدركه برحمة أو ينحصر بصله أو ينظر إليه برضى ومحبة، وأما الخوف الشديد فإن الغنى عن الخلق وعن عبادتهم وحدهم وشكرهم وغير ذلك يجعل المتجمل عليه بذلك في خوف

من أن الغنى عنه قد يستوجب إيكاله إلى نفسه أو قطع الفضل والفيض عنه كما أنه بالتجلي بالغنى عن الخلق يظهر به قصور الذاكرين والسالكين وغيرهم بل الخلق أجمعين في عبادتهم وذكرهم أن يبلغوا قدر الله جل شأنه في ذلك، ولذا فكل ما يتقربون به إلى الله تعالى شأنه هو على قدرهم لا على قدره، وبحسب شأنهم لا حسب شأنه، ومعرفة هذا تقتضي مع استقلال واستصغار كل ما يتقرب به العبد عدم الغفلة عن ربه أو نسيان ذكره أو التخصير في حقه وخصوصاً ممن خصه بفضله، ولا سيما في وقت نزول البلاء والإبتلاء، فالحاجة أكثر والخوف أشد، وأما عرض كبريائه فهي تستوجب التصاغر عند ذكره والتواضع له، وأما قدرته على ما يشاء فهي تستوجب التسليم بما شاء وكتب والرضا بما أعطى وروهب، ففي هذه الكلمات تذلل وخوف وحياء مع تواضع ورضا وتسليم، فيترك منه حتى يكاد يفنى من شدة خشية ربه وخوفه من عظمتهم فتدركه رحمة ربه فيلتفت إليها ويتعلق بها ولا يذكر حاجته بل يذكر الله بها فيكون من الله إلى الله (قريب الرحمة) ويذكر ما اقتضته رحمته بعباده لا باستحقاق منهم بعمل قدموه أو شكر أدوه، إذ كل ذلك بفضله ورحمته وتوفيقه بل لوعده عباده وصدق وعده، وهذا من المقامات العظيمة التي يتكل فيها أبو عبد الله الحسين عليه السلام على ثقته بربه دون ذكر عمله، فهو مما اقتضته العبودية ولا يستحق العبد على مولاه أجراً أو ثواباً، وعلى ذلك فإن قرب رحمته لصدق وعده وهو واثق به وبوعده، فناجاء (صادق الوعد) نعم لا يذكر أي عمل قدمه يرجو ثوابه كيف وكل أعماله وطاعته بفضل الله سبحانه وتوفيقه، ولذا لم يذكر إلا صادق الوعد وحيث إن أعماله وطاعته كلها بفضل نعم ربه وقضيه وكرمه وجوده، فرأى توالي فضله، ووجد سبوغ نعمه، والتفت إلى حسن بلاته. المستمر بفيوضاته المتواصلة، فذكر ربه (سابق النعمة حسن البلاء) فمن أطاعه فبعمته وحسن بلاته، فهل يستحق معها أحد شيئاً لولا وعده تقدست أسمائه.

ثم إن ذكره سابق النعمة حسن البلاء وإن كان فيه اعتراف بعدم استحقاق شيء على الله سبحانه إلا أن الحال الذي فيها الإمام الحسين عليه السلام من شدة البلاء وعظم المصاب يوجب التوقف هنا في ذكره سابق النعم وحسن البلاء إذ أن في ذلك إلتفات

إلى نعمه عليه، وهذا أمر عجيب من الإمام الحسين عليه السلام ففي شدة مصابه وعظيم بلائه وابتلائه عند ما ناجى ربه وتجلت له عظمته لم يذكر بلائه أو يشكو حاله وضعفه فترك ذكر نفسه وشدة مصائبه وعظيم ما نزل به وذكر ربه في سبوغه نعمه وترادف أفضاله وحسن بلاء عنده منذ أن خلقه نوراً وأوجده إماماً وجعله وأخاه سيدي شباب أهل الجنة إلى ساعته، وهذا مقام عجيب منه فهو لا ينسى ولا يغفل عن ذكر ربه وسبوغ إنعامه وحسن بلائه وإن كان في أشد أحواله، كل ذلك لا لسهولة ما هو فيه من المصائب بل لانه لا يرى إلا الله سابغاً عليه من عظيم نعمه وجزيل منته في سالف أيامه وساعته، وبعبارة أوضح: إن حسن بلائه لما خصه الله سبحانه مع من مضى من أهل بيته من الكرامات بما يسهل عليه احتمال المكروهات وشدائد المصائب جعله لا يرى من الله سبحانه حتى وهو في أشد مصائبه وأعظم فجائعه إلا سابغ النعم حسن البلاء، فلا يمكن أن يغفل أو ينسى توالي نعم ربه عليه، وإن صبت المصائب عليه صبا، كما أن قد قال لأصحابه:

(فإن كنتم قد وطئتم أنفسكم على ما وطئت نفسي عليه
فاعلموا أن الله إنما يهب المنازل الشريفة لعباده باحتمال المكارة، وإن
الله وإن خصني مع من مضى من أهلي الذين أنا آخرهم بقاءً في
الدنيا من الكرامات بما يسهل علي احتمال المكروهات، فإن لكم
شطراً من ذلك من كرامات الله تعالى، واعلموا أن الدنيا حلوها
ومررها حلم، والانتباه في الآخرة، والفائز من فاز فيها، والشقي من
شقي فيها)^(١)

فهو لا يرى ما هو فيه وأصحابه وأهل بيته من المصائب إلا أن الله يريد أن
يبهم من المنازل الشريفة بصبرهم واجتياهم المكارة، وأن ما هم فيه هو طريق الفوز في
الآخرة وبه إدراك الفتح.

من هنا كان مقامه صلوات الله عليه مقام شكر مع ما هو فيه من المصائب، فكان

من المناسب ذكر (سابغ النعمة حسن البلاء) والالتفات إلى قرب رحمته وصدق وعده ودوام نعمه وحسن بلائه كل ذلك يقتضي الظهور في الحاجة إليه والتجلي في الفقر التام إليه بل إنه في مقام لا يرى حتى فقره إذ في ذلك ذكر نفسه واحتياجها ولذلك فهو لا يرى في مقامه إلا الله سبحانه وفضله عليه وهو يقتضي الدعاء لاستمرار ذلك الفضل والفيض منه سبحانه وتعالى ولكن دون ذكر نفسه بل بذكر ربه (قريب إذا دعيت) فإنه قريب يجيب دعوة الداعي، وهذا في الواقع دعوة إلى الدعاء حتى ممن يرى فضل الله عليه مستمرا ونعمه عليه متوالية، إلا أنه لم يشأ أن يعدل عن توجهه إلى الله بدعوته إلى الدعاء فذكره بالقرب ليلفت إلى ما يلزم من ذكر هذه الصفة من الوعد بإجابة الداعي ومن كون الذاكر لها مستجيب لدعوته ومؤمن به ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾^(١). وعلى كل فالحاجة إلى الدعاء ليس في الشدائد ولكشف البلاء فقط بل حتى استمرار النعم يحتاج إلى الدعاء والظهور به في الحاجة والفقر إلى الله سبحانه وهذا أيضا مقام غريب منه سلام الله عليه فيذكر في هذه اللحظات نعم الله بذكر الله ويشكر الله بالله ويدعو الله أيضا بالله، فمع عظم نعم الله عليه وكثرتها إلا أنه لم يغفل عن فقره ولم يستكبر عن عبادة ربه بل دعا الله سبحانه بها ظهر به الله لداعيه فوجد ربه قريب مجيب فوثق به والتجأ إليه فظهر في عبوديته ومربوبيته ولكن بذكر ربه والانتقطاع إليه والنظر إلى قربه منه فيكون قد دعاه بسره، وهذا الذكر في كل مراحل ظهوراته اللفظية ذكر تعلق حقيقي وجداني افتقاري اضطراري يتقلب فيه الإمام بحسب انجذابه إلى الحق تعالى شأنه وانقطاعه إليه ورهبة وهيته منه وافتقاره واضطراره في مقام لا يرى فيه إلا ربه فتارة يبهته تعالي مكانه ويأخذ بأنفاسه عظيم جبروته وتغشاه شدة محاله فيفرق منه ويخاف عظمته ويضطرب لشدة محاله وتارة تغمره رحمته ويتداركه نعمته فيذكر قربه برحمته وثالثة يتجلى الله عليه بفضله وفيضه فيرى الله سبحانه سابغا نعمه وحسنا في بلائه.

ثم إنه ربما توهم بأن قرب المذکور مكاني فيحويه مكان ويخلو منه آخر فدفع هذا

التوهم بما ربه على ذكر قريب بذكر (تحيط بما خلقت) فهأنا تنبيه منه على أمرين:
الأول: هو أن قربه ليس قرباً مكانياً بل قرب إحاطة بما خلق وبهذا يكون قوله (تحيط بما خلقت) بعد قوله (قريب إذا دعيت) ذكراً تنزيهياً.

والثاني: أن تلك النعم التي أولاها إياهم زادت فقرهم إليه والثقاتهم إلى قدرته فإن في التوجه إلى إحاطته اعترافاً بقدرته وقيّمته وعدم الاستغناء عنه أو الهروب منه إلا إليه، وبهذا يكون حداً وشكراً فذكر قربه ودوام عظيم نعمه وإحاطته به مع حياة منه أن يذكر نفسه فذكرها في جملة خلقه، ولعله في ذكر صفة (سايب النعمة) الثقات إلى توالي نعم ربه عليه بما أودع فيهم من أسرار وأفاض عليهم من جوده وجباهم من كراماته بل جعلهم مظاهر صفاته ويد قدرته وخزان علمه إلا أنهم لم يخرجوا بذلك عن إحاطته ولم يستغنوا عن رحمته فيكون ذكره (قريب إذا دعيت تحيط بما خلقت) اعترافاً علمياً باحتياجه وافتقاره وعدم خروجه عن قدرة ربه لا واقعاً باستقلال يحمده في الوجدان ولا ادعاءً بعصيان أو طغيان ولعل الثقات إلى ذلك - وإن كان بالثقاته إلى عظمته تعالى - يحتاج إلى تجديد توبة واعتراف بقدرته وشكر نعمته وذكر عظمته فلا يذكر افتقاره إليه بل يذكر الله سبحانه وشؤونه فيه، فمع إحاطته جلّت قدرته فإن من شؤونه قبول توبة من تاب مع قدرته على العقاب، وإدراكه لمن ظن الهرب من رب الأرباب، شكور لمن شكر نعم المعطي الوهاب (قابل التوبة لمن تاب إليك، قادر على ما أردت، تدرك ما طلبت، شكور إذا شكرت، ذكور إذا ذكرت) وهذه الأمور كلها عود على بدء أو صغريات لما قدمه في صورة لف ونشر فتعالى مكانه وعظيم جبروته وشدة محاله تقتضي إحاطته بخلقهم وعدم خروج شيء منها عن قدرته وقدرته على ما يشاء تقتضي قدرته على ما أراد وإدراكه ما طلب وقرب رحمته تقتضي قبوله توبة من تاب، وصدق وعده يقتضي شكره من شكره ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾^(١). وذكره من ذكره ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾^(٢)، وقربه إذا دعى يقتضي التوجه إليه

(١) سورة الشورى آية ٢٣.

(٢) سورة البقرة آية ١٥٢.

بالدعاء وغناه عن الخلائق يقتضي التذلل إليه والاعتراف بالحاجة والفقر إليه والتجلي في الاضطرار إليه فمع أن تعالي مكانه وشدة عماله يقتضيان الفزع والخوف، في حين أن قرب رحمته وصدق وعده يقتضيان رجاءه، وغناه عن الخلائق يقتضي التذلل إليه ودعائه والإلحاح عليه، وحقيقة الاضطرار هو كون الإنسان في حال خوف وفزع مع شدة الحاجة والافتقار، فالخوف والفزع والفرق يستوجب البعد والمهرب والحاجة الشديدة وعدم الاستنباء تستوجب الرجوع والقرب وذلك هو الاضطرار.

والمهم أن الإمام الحسين عليه السلام مع شدة ألمه وضعفه لشدة عطشه وكثرة جراحاته ونزف دمه ينقطع عن كل ما حوله ويرتبط بالله في حالة معرفية عجيبة وجذبة من الحق تعالي شأنه مذهلة غريبة بفناء تام في ذات الله وتعلق به متقلبا في جهات تعلقاته المعرفية مبتدئا بها يوجب الخوف والفرق منه تعالي شأنه بل يوجب الفناء عند الاستغراق فيه فتداركه رحمة ربه ولو لا ذلك لفتني باستغراقه في ذكر عظمة ربه، تتداركه رحمة الله سبحانه بفيض جوده سبحانه على وجوده فيتعلق بها فيهبج شوقه ويتجلى حبه فيذكر به شؤون ربه مما يليق بمتعالي المكان وعالي الجبروت الغني القادر فينشئ بذكر صفات أفعاله توبة ويشكر به نعمة ويذكر به عظمة مع انقطاع في توجهه إليه دون التفات حتى إلى متعلقات تلك الصفات فتوبته بذكر (قابل التوبة) وشكره بذكر (شكور) وذكره بذكر (ذكور) فيزداد بذلك شوقه وحبه مع نظره إلى جوده وفيضه ورحمته فيظهر عند ذلك اضطراره إليه وحاجته وافتقاره في حال تذلل وحياء ورهبة ورغبة فيبعد انجذابه وتقلباته في تجليات ربه حتى غابت الصفات في الذات فرأى الله بقلبه ووصل إليه ببصيرته واطلع عليه الحق بذاته، فأذن له في الدعاء والمسالمة ولعل هذا المقام هو الوجه في قول زين العابدين: (اللهم أذن لي في دعائك ومسالتك فاسمع إلخ)^(١) بعد أن كان قد شرع في دعائه وذكر الله سبحانه ومجده وعظمه. وحيث أذن له في الدعاء خاطبه محتاجا ورغب إليه فقيرا (أدعوك محتاجا وأرغب إليك فقيرا) فحاله وواقعه وتوجهه وتعلقه كلها متطابقة مع قوله: (محتاجا فقيرا) وقوله: (وأتوكل عليك

كافيا) فتسليمه ورضاه وتفويضه أمره إلى الله واعتياده عليه وعدم اعتراضه أو تشكيكه كل ذلك واقع التوكل عليه، نعم بعد تلك المدحة والثناء وبعد الوصول والإذن في الدخول شرع في دعوته وبيان حاجته (اللهم احكم بيننا وبين قومنا فإنهم غرونا وخذلونا وغدروا بنا وقتلونا ونحن عتره نبيك وولد حبيبك محمد ﷺ الذي اصطفيته بالرسالة وإتتمته على الوحي) وطلبه حكم الله سبحانه هو إيمان برعده ووعيده وثقة بربه ورضا بحكمه في قيامته أو في رجعته (فاجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا يا أرحم الراحمين) بعد تلك المدحة لله والمناجات يطلب منه أن يجعل له من أمره فرجا ومخرجا فلم يأس من رحمة ربه ولم ينقطع أمل من لطفه وكرمه فلا زال ربه قادرا على تفريج مازل به ولا زال آملا في فرجه إلا أنه لم يطلب تخفيف ألم ولا نصراً ولا دفع ما يترقبه من المصائب على أطفاله ونسائه ولر طلبه لأجيب، ولكنه الرضا والتسليم لله سبحانه بما شاء وكتب، فقد شاء الله أن يراه قليلاً وأن يرى نساءه سبايا.

إن هذه المناجات العجيبة في مضمونها وذلك الترتيب الغريب للمعاني العالية والتدرج في الالتفات إلى الشؤون الإلهية والتقلب في تلك الصفات العلية مراعيًا فيه أعلى مراتب التواضع والاستكانة لله سبحانه في دعائه محافظا على كل آداب الدعاء والتوجه إلى الله بتقديم تعظيمه وتمجيدته والثناء عليه في تلك الصورة البديعة والجذبة الأحذية من الحق تعالى، وأدبه مع ربه بالتفاتته من عظمتته إلى رحمته، ومن شدة رهبته وهيبته إلى شوقه وحب، ثم تذللته لربه واعترافه بفقره واحتياجه، مع ذكره غنى ربه عن خلقه بصورة لم يذكر فيها إلا ربه، كل ذلك مع كثرة جراحاته وآلامه ونزف دمه وضعفه وعطشه، وكل ذلك تمهيدا لدعائه لمو دليل واضح على ما ذكرنا من كون هذه المناجات من أعظم حالاته إن لم تكن هي أعظمها مطلقا.

وهنا ومع اعتذاري للإطالة إني لأعترف بقصر اليد وعدم زاد هذا الطريق، وقلة البضاعة بل وعدم الاستطاعة لإدراك هذا المقام لسيد الشهداء عليه السلام، ولكنها خاطرة سنحت، وفكرة ارتسمت عند مراجعة هذا البحث لم تكن على البال بل ولم أكن أريد رسمها في هذا البحث أو إقحامها بين سطور. وليكن الاعتراف بالقصور

خير عذر عند العارفين بتلك الأمور.

ولنعد لما كنا فيه نعم مازال صلوات الله عليه ذاكرا الله عز وجل في كل أحواله وبرغم كل ما أصابه وألم به لم يغفل عن ذكر الله سبحانه، ينسى نفسه ليعلي ذكر الله، لقد تجل الإمام الحسين عليه السلام في ذكر الله حتى تجسد فيه ذكر الله، في قوته ذكر الله، في ضعفه يعلي ذكر الله سبحانه، نعم جسد ذكر الله حتى أصبح كل من يراه أو يقرأ أحواله يرى ذكر الله ويقرأ ذكر الله سبحانه وتعالى.

لقد ذكر الإمام ربه في كل أحواله حتى تجل في ذكر الله فأصبح سلام الله عليه ذكراً لله، إذ أنه لكثرة ما كان يذكر بالله ويلهج بذكر الله أصبح بنفسه ذكر الله كل من ينظر إليه يرى ذكر الله وبهذا التجلي في ذكر الله يظهر ويتجل لنا جانب من عظمة أبي عبد الله الإمام الحسين عليه السلام.

بهذه الغفلة عن نفسه والذهول عما أصابه والاستغراق في ذات الله تتضح فظاعة موقف أولئك القوم وكل من وقف إلى جانبهم أو رضي بفعلهم.

إنهم لا يقتلون الحسين بن علي عليه السلام فقط بل إنهم يقتلون ذكر الله والمذكر بالله نعم إن يقتلوا حسيناً فإنها يقتلون به ذكر الله العظيم وقد قال الإمام الحجة عليه السلام في الزيارة المنسوبة إليه المعروفة بزيارة الناحية المقدسة:

(لقد قتلوا بقتلك الإسلام، وعطلوا الصلاة والصيام، ونقصوا السنن والأحكام، وهدموا قواعد الإيمان، وحرفوا آيات القرآن)^(١)

إنه حتى مع آخر أنفاسه يذكر الله ويذكر به ويدعو إلى الله سبحانه وإلى الإيمان به وقد عرض على شمر شفاعته جده يوم القيامة إن كان يؤمن بها أو يثق برعده الله ويخاف وعيده إلا أن شمرا كفر بالله ورغب عن شفاعته رسول الله ﷺ ووثق بابن زياد ووعده وفضل جائزته على شفاعته رسول الله ﷺ ومضى في امتثال أمره وجشى على صدر الإمام الحسين المبارك قابضاً على لحيته فقال له الإمام عليه السلام:

(أنتقتني ولا تعلم من أنا؟

فقال: أعرفك حق المعرفة أملك فاطمة الزهراء، وأبوك علي المرتضى، وجدك محمد المصطفى، وخصمك العلي الأعلى، أقتلك ولا أبالي. فضربه بسيفه اثنتا عشرة ضربة، ثم حز رأسه صلوات الله و سلامه عليه ولعن الله قاتله ومقاتله والسائرين إليه بجموعهم^(١).

محاولات تبرئة قتل الإمام الحسين عليه السلام

برزت محاولات عدة قديما وحديثا لتبرئة قتل الإمام الحسين عليه السلام ساعية في غسل العار عنهم وتطهير ساحتهم من تبعات جريمتهم في حق الإسلام ونبي الإسلام ﷺ فأثارت الشبهات حول قتل محاولة تبرئة يزيد من قتلته ورفع العار عنه وتغطية فعلته بالشبهات تارة وأخرى بتخطئة الإمام عليه السلام في خروجه وتوجيه جريمة يزيد.

المحاولة الأولى:

ولعل أول محاولة لتبرئة يزيد بل تبرئة كل من شارك في تلك الجريمة الكبرى كانت من ابن زياد، وذلك عندما سأل عن اسم الإمام السجاد عليه السلام فقيل له اسمه علي بن الحسين.

فقال: (أليس الله قد قتل علي بن الحسين) فقال الإمام عليه السلام: (قد كان لي أخ يسمى علي بن الحسين قتله الناس) فقال: (بل الله قتله). فقال عليه السلام: (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها). فقال ابن زياد: (ولك جرأة على جوابي اذهبوا به فاضربوا عنقه)^(١).

ومن الواضح أن ابن زياد قد حاول التملص هو وحزبه بقوله: (أليس قد قتله

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ١١٧.

الله) ويقوله ثانية: (بل قتله الله) من تلك الفعلة الشنيعة ونسبتها إلى الله سبحانه وتعالى وأصر على ذلك بتكرار نسبتها إلى الله سبحانه وتعالى، وكأنه يريد تبرير تلك الفعلة بمذهب الجبرية الذين ينسبون جميع أفعال العباد إلى الله سبحانه، أو أنه أراد أن يدعي شرعية قتله أي أن قتله كان بحكم الله جلّت قدرته، وعلم الإمام السجاد (عليه السلام) منه ذلك فأجابه بالآية المباركة، وحيث إلتفت ابن زياد إلى أن الإمام السجاد (عليه السلام) عرف قصده وأبطل قوله وفضح أكذوبته وألزمه عار فعلته، فسواء أراد المعنى الأول أو الثاني فليس بصحيح، فإن الله سبحانه وتعالى لا يجبر عباده على المعصية، كما أنه لا يأمر بها، فما اقترف من أبيه وأهله وأصحابه من الجرم كان بسوء اختيار يزيد وابن زياد وكل من شاركهما من الناس، وإصراره على دعواه والتهديد بالقتل ليسا دليل صحتها. فكان قول الإمام السجاد (عليه السلام) قتله الناس رد على تلييس ابن زياد، وتنزيها لله سبحانه من تلك النسبة، والآية خير دليل على ذلك، وهي تثبت بطلان ذلك المذهب وفساد تلك الأحادوث، وحيث لم يجر جواباً أمر بضرب عنقه، وفي رد الإمام السجاد (عليه السلام)، والآية دليل كاف على بطلان تلك الدعوى.

المحاولة الثانية:

من ابن عربي المالكي قال (لم يقتل الحسين إلا سيف جده، مدعياً أن يزيد خليفة والحسين باغ عليه، والبيعة سبقت ليزيد، ويكفي فيها بعض أهل الحل والعقد، وبيعتة كذلك، إلى أن قال: هذا مع نظر إلى استخلاف أبيه له مع النظر لذلك فلا يشترط موافقة أهل الحل والعقد على ذلك)^(١).

وقد رد عليه حتى المخالفون لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) في تطاوله على الإمام الحسين (عليه السلام) لتعصبه الأعمى وعناده لله ورسوله (ﷺ) قال بعضهم (وغلّب على ابن العربي الغضب من أهل البيت حتى قال قتله سيف جده)^(٢).

(١) عبقات الأنوار ج ٤ ص ٢٣٨ .

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير ج ١ ص ١٦٥. قال وأخرج الحاكم في المستدرک عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها أوحى الله تعالى إلى محمد (ﷺ): (إني قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفاً

وعلى كل فبطلان كلامه واضح، وتحريفه الكلم عن مواضعه له فاضح، وكاشف عن حسد ونصب، وعداء وحرب لمن أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، إن قوله: (لم يقتل الحسين إلا سيف جده) إفتراء سافر على رسول الله ﷺ وكذب عليه كيف يمكن لأحد يؤمن بالله ورسوله ﷺ والكتاب الذي أنزله ثم يتجرأ ويقول تلك الكلمة وهل سيف رسول الله ﷺ يقتل من أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا هل سيف رسول الله ﷺ يسفك دم من أوجب الله مودته وفرض طاعته في كتابه على كل من آمن بالله، ألم يقل جده المصطفى ﷺ لعلي وفاطمة والحسن والحسين (أنا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم) وكيف يكون هو وأخوه سيدي شباب أهل الجنة وقد قتله سيف جده، وكيف يبكي رسول الله ﷺ عليه إذا كان قتله سيفه نعم إنه العناد لله ولرسوله ﷺ ورد كتاب الله سبحانه وتكذيب لرسوله ﷺ و(كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) (١).

ثم إن قوله: (والحسين باغ عليه) بهتان وتحريف لكتاب الله ورد على رسول الله ﷺ، وذلك أن الفئة الباغية التي ذكرت في القرآن هي معاوية وحزبه، الذين بغوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فقاتلهم وحديث عمار تقتله الفئة الباغية معروف مشهور عند العام والخاص لا يرده إلا معاند لرسول الله ﷺ، وعليه فالباغي هو معاوية، ومن قبل عهد الباغي فهو باغ مثله، وهو يزيد ومن أيده وشايعه، ومن سعى في تبرير فعلته ورضي بها، واجتهد في تحريف الكلم عن مواضعه لستر عظيم جرمه وجريته فهو مثله وفي حكمه في البغي شاء أم أبى.

وأما الحسين بن علي فهو ابن بنت رسول الله ﷺ وأحد سيدي شباب أهل الجنة بما تواتر عن رسول الله ﷺ، ولكن المبالغة في النصب، والإمعان في العناد لله ولرسوله ﷺ وللقرى الذين أوجب الله مودتهم، وأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا هو ما حدا بابن العربي لحمل أوزاره وأوزار يزيد معها وأوزار كل من شارك في

وإني قاتل بآبائك سبعين ألفا وسبعين ألفا) قال صحيح الإسناد .

(١) سورة الكهف آية رقم ٥ .

قتل الإمام الحسين (عليه السلام) لرضاء بفعلهم فحشره الله معهم وأورده موردهم.

وثانيا: إن يزيد ليس لهبيعة في عتق أحد من المسلمين حتى يدعى سبقها فإن الإمام الحسن (عليه السلام) بشرطه على معاوية بأن الأمر له من بعده إن كان حيا وإلا فلاخيه الحسين (عليه السلام) وليس لمعاوية أن يعهد بها لأحد، وقبول معاوية بهذا الشرط أفقده أي حق في الاستخلاف، فأبي عهد بعد هذا الشرط، فما عهد به ليزيد ما هو إلا خيانة وغدر وبغي وليس ببيعة فلا يلزم أحد من المسلمين بها.

ثالثا: إن الإمام الحسين (عليه السلام) هو الخليفة بعد هلاك معاوية بلا فصل بحسب شرط الإمام الحسن (عليه السلام) وما عاهد الله عليه معاوية فالباغي هو يزيد لا سيد شباب أهل الجنة.

رابعا: قد تقدم عدم أهلية يزيد لمنصب الخلافة بجميع المقاييس، فأما الإجماع فقد رفض الحزب الأموي العهد ليزيد، واختار الشاميون غيره، ويابع أهل العراق الإمام الحسين (عليه السلام)، وتناقل أهل المدينة عن بيعة يزيد، وامتنع الإمام الحسين (عليه السلام) عنها وكذا بنو هاشم وغيرهم، وأما الشرع فالنص من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومن أمير المؤمنين ومن الإمام الحسن (عليه السلام) على أبي عبد الله الحسين (عليه السلام)، أضف إلى ذلك ما نزل فيه من الآيات الناصة على عصمته ولزوم طاعته ومودته، وما ورد فيه من الروايات. وأما العقل فإنه يحكم بقبح تقديم المفضول على الفاضل وأفضلية سيد شباب أهل الجنة وريحانة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثابتة على عامة المسلمين فضلا عن مثل يزيد. وأما القانون فإن الحكومة الأموية قطعت لله على نفسها عهدا وأشهدت عليه على أن تفي للإمام الحسن (عليه السلام) بشرطه أن يكون الأمر للحسين بعد الحسن (عليه السلام) وأن لا تعهد به لأحد بعد معاوية وقد تقدم تفصيل ذلك كله فراجع.

خامسا: أما قول ابن العربي: (ومع النظر إلى استخلاف أبيه فلا يشترط موافقة أهل الحل والعقد) فهذا كسابقه في البطلان، فهذه الدعوى إنما تُفرض لو كان معاوية لديه أهلية الاستخلاف، أما وقد أعطى الإمام الحسن (عليه السلام) العهود والمواثيق المغلظة على شروطه، فليس له ذلك الحق حتى يدعى كفايته.

وعليه فتلك الدعوى باطلة بل هي بغى وعدوان على سيد شباب أهل الجنة ولم نجد لها أي مبرر سوى حسد آل محمد ﷺ على ما آتاهم الله من فضله والعداء لأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا والنصب لمن فرض الله موتهم وطاعتهم على كل موحد.

المحاولة الثالثة:

دعوى اجتهد يزيد في قتله الإمام الحسين ﷺ.

ووضح سخافة هذه الدعوى والمهزلة دليل بطلانها، فقاتل ابن بنت رسول الله ﷺ والمعلن بالكفر بتمثله بأبيات ابن الزبير، ومبيح حرم رسول الله ﷺ المدينة ثلاثا لجيشه، وهادم الكعبة المشرفة، وغيرها من الطامات والعظائم مجتهد، إن من العظائم والطامات التي لا تغتفر لأصحاب تلك السخافات هو جرأتهم على الله سبحانه، وردهم كتابه، وإبطالهم أحكامه، ودينه وجميع مقدساته في سبيل تبرير موقف لمثل يزيد!

ولقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(١).

المحاولة الرابعة:

دعوى أن الذين قتلوا الإمام الحسين ﷺ هم شيعة الذين دعوه ولم يفوا له بل تخلوا عنه وغدروا به.

وهذه الدعوى تنحل في واقعها إلى دعوتين:

الأولى: هي تبرئة ساحة يزيد وحزبه من قتل الإمام الحسين ﷺ.

الثانية: اتهام الشيعة تارة بأنهم غدروا وانقلبوا على الإمام الحسين ﷺ فقتلوه وأخرى أنهم قتلوه بتخاذلهم عنه.

أما الدعوى الأولى: فمن الواضح أن تخلي أي كان الشيعة أو غيرهم من المسلمين عن الإمام الحسين عليه السلام لا يبرر قتل يزيد له، ولا يبرئه من عار تلك الفعل، ولا يغسل يديه من دماء آل محمد عليه السلام، ولا يغفر له إمعانه واستمراره في إذلال آل محمد عليه السلام بتشهير نسائه وإدخالهم المجالس، فهو من أمر بذلك ظلما وعدوانا واستخفافا بكل الثواب الشرعية والدينية وكل ما هو مقدس في الإسلام ﴿فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ وإن كان لتخاذل الكوفة وغدرها دور مهم في تمكن يزيد من فعلته، إلا أن ذلك لا يجعل يزيد ليس بقاتل ولا ظالم.

وأما الدعوى الثانية: فهي أيضا باطلة بكلا شقيها، وذلك أن حركة الإمام الحسين عليه السلام لم تكن حركة مذهبية كما يحاول البعض تصويرها ليقنع نفسه بعدم المسؤولية تجاهها، أو يحاول تحجيمها وقصرها على جهة معينة ليعتذر بذلك عن بعض من تخلف عن نصرته ابن رسول الله صلى الله عليه وآله أو انقلب ضده.

إن قضية الإمام الحسين عليه السلام قضية إسلامية عامة بجميع المقاييس وليست خاصة بفئة أو مذهب دون آخر، فقضيته قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذين بها حازت هذه الأمة مكانتها السامية بين الأمم بل أصبحت بها خير أمة أخرجت للناس، ومسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليست قضية مذهبية حتى يقال باختصاصها بمذهب معين أو جماعة خاصة بل هي قضية إسلامية عامة فيجب على كل من اتقى إلى دين الإسلام أن يحملها ويؤيد الإمام الحسين عليه السلام في خروجه وحرركه، ولذلك وجه الإمام الحسين عليه السلام دعوته إلى عامة المسلمين في الحج الأكبر لنصرته، ودعى عبد الله بن عمر إليها أيضا وكذا عمر بن سعد، ودعوى أن الذين دعوه شيعته لا يستقط تلك المسؤولية ولا يرفع ذلك التكليف عن بقية المسلمين ولا يبرر تخاذلهم عن الأمر بالمعروف معه وقعودهم عن نصرته، فكل من علم وتخلف عنه فقد ساهم في تلك المصيبة الكبرى شاء أم أبى. هذا أولا.

وثانيا: إن شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية جعل من الإمام الحسين عليه السلام خليفة على جميع المسلمين كافة، وكما ذكرنا سابقا فإن خلافته تشمل حتى الشام وكل

ما كان تحت يد معاوية من البلدان فضلا عن غيرهم من المسلمين، وبهذا أيضا يعلم أن قضية الإمام الحسين عليه السلام ليست قضية خاصة فكل المسلمين مطالبون بنصرته والوقوف إلى جانبه في قضيته.

ثالثا: إن الذين كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام ليس الشيعة فقط بالمعنى المعروف اليوم (من يعتقد أن إمامتهم وللايتهم منصب إلهي) بل كان في المجتمع الإسلامي عامة والمجتمع الكوفي خاصة حالة فكرية معتدلة كانت تلتزم بالمفاهيم الإسلامية العامة حول أهل البيت عليهم السلام قرآنية المبدأ كانت أو نبوية أو غيرها فاعتقد المسلمون كافة والمجتمع الكوفي خاصة بموجبهما أحقية الإمام الحسين عليه السلام بالخلافة، وقد شكلت تلك المفاهيم القرآنية والنبوية والنسبية والشأنية، ما نزل فيه من الآيات وما ورد فيه من الروايات وكونه ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وابن أمير المؤمنين عليه السلام مضافا إلى كونه وصي أمير المؤمنين والإمام الحسن عليه السلام وأيضا تميزه على عامة المسلمين في فضله وعلمه وهديه وأخلاقه وسيرته، وغير ذلك شكلت كل تلك الأمور منظومة فكرية لدى الكثير من المسلمين عن الإمام الحسين عليه السلام خاصة اقتضت إكبار شخصية الإمام الحسين عليه السلام وإعظامها، واطمئنان الجميع لها واتباعها، وتفضيلها على سائر المسلمين فضلا عن مثل يزيد، فدعاء عامة المسلمين من يعتقد إمامته وولايته (يرتبط به ارتباطا عقديا) وهم الشيعة بالمفهوم الخاص وهم القلة، ومن يعتقد بأولويته بالخلافة من يزيد وأبيه وهم الأكثر، فمن كل تلك المنظومة والخلفية الفكرية الإسلامية عن شخصية الإمام الحسين عليه السلام العظيمة تكون مفهوما عاما للشيعة بمعنى من يعتقد أفضليته وألويته بالخلافة من يزيد وأحقته بها منه، وهذا أعم من المفهوم المتعارف عليه في روايات أهل البيت عليهم السلام للشيعة الخاص بالاعتقاد بالنص عليهم وإمامتهم وللايتهم، ودليل على ذلك حاله في مكة المكرمة وإقبال الناس عليه واختلافهم إليه حتى من كان مخالفا له وطامعا في الخلافة كابن الزبير مع أنهم ليسوا شيعته وقد قال لابن الزبير:

(إن هذا (ابن الزبير) ليس شيء من الدنيا أحب إلي من أن

أخرج من الحجاز، وقد علم أن الناس لا يعدلوه بي، فود أني

خرجت حتى يخلو له^(١).

بل حتى المعتدلين من أعدائه كانوا يرون له تلك المكانة كالوليد بن عتبة بن أبي سفيان، فقد نقل عنه رده على مروان عندما أمره بقتل الإمام الحسين عليه السلام أو حبسه حتى يبايع فقال له:

(وبيع غيرك يا مروان إنك قد اخترت لي التي فيها هلاك ديني ودنياي، والله ما أحب أن لي ما طلعت عليه الشمس وغربت عنه من الدنيا وملكها ولإني قتلت حسينا، يا سبحان الله أقتل حسينا أن قال لا أبايع؟

والله لأظن أن امرأ يحاسب بدم الحسين الخفيف الميزان عند الله يوم القيامة)^(٢).

أضف إلى ذلك أن كثيرا من الشخصيات التي قادت الجيش في معسكر يزيد لمست تلك الأمور في شخصية الإمام عليه السلام وكتبت إليه تدعوه وهي معروفة بانحرافها عن خط أهل البيت عليه السلام وقد خصها الإمام عليه السلام في يوم عاشوراء بالتذكير بكتبها إليه وأيضا صلاة الحر وأصحابه مع الإمام الحسين عليه السلام وقد خرج تحت قيادة ابن زياد ضد الإمام الحسين عليه السلام تنبئ عن تلك المنظومة الفكرية لدى عامة المسلمين عن شخصية الإمام الحسين عليه السلام الإسلامية، أضف إلى ذلك ميول الحر نفسه إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام وهو من قواد الجيش والذين لم يكتبوا للإمام الحسين عليه السلام وإذا لاحظت خطبته على جيش يزيد وما تضمنته تجدد فيها بلورة ما رسمناه من الصورة الإسلامية لشخصية الإمام عليه السلام، وعليه فإطلاق لفظ الشيعة على من كتب إليه كان باعتبار ذلك المفهوم العام لا الخاص، وبهذا يتبين خطأ تلك الدعوى أن شيعة هم الذين دعوه وتخلوا عنه. بل المسلمون الذين أرهقهم ظلم معاوية وجوره بتسليطه زيادا عليهم هم الذين كاتبوا الإمام الحسين عليه السلام، وهم الذين خذلوه وغدروا به

(١) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٥٦.

(٢) مقتل الحسين آل بحر العلوم ص ١٣٠ نقلا عن تاريخ الطبري وابن الأثير ونهاية الإرب للنويري.

وانقلبوا ضده وقادوا تلك الجيوش لقتله.

رابعاً: إن عدد الشيعة بالمفهوم الخاص عند قيام الإمام الحسين عليه السلام قليل جداً ولا سيما بعد تسلط زياد على الكوفة وتبعه شيعة أمير المؤمنين عليه السلام خلف كل حجر ومدر وقتلهم على التهمة والظنة، وأمر معاوية إياه أن يقتل كل من كان على دين علي، فقتلهم وشردهم ولم يبق منهم إلا القليل، مضافاً إلى سجن ابن زياد كثيراً من الشخصيات المعروفة بالشيعة، ولأجل قتلهم نقول:

إن ما ورد في عدد الكتب التي وردت على الإمام الحسين عليه السلام اثنا عشر ألف كتاب وكذا عدد الذين بايعوا مسلماً بن عقيل ثمانية عشر ألف لا يتوافق مع تلك الأوضاع التي عاشتها الكوفة في ظل حكم معاوية وتسلط زياد وقلته الشيعة وتبعهم وراء كل حجر ومدر، نعم هي تتوافق مع ما ذكرناه في نظريتنا من أن الكتب المرسلة والدعوات المتتالية وإعطاء البيعة كانت نتيجة لتلك التجربة مع الحكم الأموي وهي حالة إسلامية عامة، وأيضاً تتوافق مع تلك المنظومة الفكرية التي بينها عن شخصية الإمام الحسين عليه السلام فهي التي دعت الكثير من غير الشيعة لمكاتبة الإمام الحسين عليه السلام وإعطاء البيعة له، وعليه فالشيعة بمعنى الاثني عشرية الذين يعتقدون إمامته ويدعون لله بها قليلون جداً في ذلك الوقت، بل إن الشيعة بالمفهوم الخاص قليلون حتى في زمن أمير المؤمنين عليه السلام فها بالك بهم بعد تسلط زياد عليهم، فلا يمكن نسبة تلك الدعوة لهم مع ورود ذلك العدد الكبير للمكاتبات والمبايعين، أضف إلى ذلك أنه بعد قتل وتشريد الشيعة من الكوفة فإنه أصبح أكثر أهلها من غير الشيعة أو المجمع الرعاع الذين ينعمون مع كل ناعن وهم في الكوفة كثير، وكشاهد ومزيد لما ذكرناه فليلاحظ الحال زمن أمير المؤمنين عليه السلام فالذين كانوا تحت قيادتهختلفوا الاتجاهات والمذاهب وما حصل في صفين دليل على ذلك، وكذا أيضاً قضية الإمام الحسن عليه السلام وما جرى فيها من ملايسات دليل آخر على أن الذين كاتبتوا الإمام الحسين عليه السلام إنما كانوا يعتقدون أولويته بالخلافة ولزوم المتابعة الإدارية له لا اعتقاد إمامته وولايته.

وليس من البعيد القول إن الكوفة لم تصبح مدينة شيعية إلا بعد قيام المخالفين لآل البيت عليهم السلام بقتل الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته فسخط الله عليهم

واستجاب دعاء الإمام الحسين عليهم في يوم كربلاء:

(اللهم احبس عنهم قطر السماء، وابعث عليهم سنين
كسني يوسف، وسلط عليهم غلام ثقيف، يسقيهم كأس
مصبرة، ولا يدع فيهم أحدا إلا قتل، قتلة بقتلة، وضربة بضربة،
ينتقم لي ولأوليائي وأهل بيتي وأشياعي منهم، فإنهم غرونا
وكذبونا وخذلونا، وأنت ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك
المصير)^(١).

فانتقام الله منهم بالمختار، فتبعهم فيها، وقتل كل من ظفر به منهم، وهرب
منها من تمكن من الفرار، فبعد ذلك خلصت من الجبارين، وأشد المعاندين لآل
رسول الله ﷺ، وبدأ يتبلور فيها الشيع ككيان فكري مستقل بأبعاده العقديّة،
وأصبح أغلب سكانها شيعة وموالين لآل محمد ﷺ.

خامسا: إن الذين قاتلوا الإمام الحسين عليه السلام لم يكونوا من شيعة آل محمد ﷺ
بل هم شيعة آل أبي سفيان وقد روي عن الإمام الحسين عليه السلام أنه قال لهم:

(ويحكم يا شيعة آل أبي سفيان إن لم يكن لكم دين وكنتم لا
تخافون المعاد فكونوا أحرارا في دنياكم وارجعوا إلى أحسابكم إن
كنتم عربا)^(٢).

فهم ليسوا شيعة الحسين عليه السلام بل شيعة آل أبي سفيان.

سادسا: لو سلمنا جدلا تلك الدعوى فإن الشيعة الحقيقيين هم من ثبوا على
الولاء لمحمد وآل محمد (صلوات الله عليهم) وبذلوا مهجهم دون الإمام الحسين عليه السلام
أما الذين انقلبوا على أعقابهم فليسوا بشيعة لهم ولا موالين أو محبين بل أصبحوا شيعة
غيرهم هذا إن لم يكونوا من قبل كذلك بل لا يمكن فرض تشيعهم عند قتالهم الإمام
الحسين عليه السلام أبداً وذلك أن المشايخ له هو المتبع له والسائر في ركابه والمقتدي به، أما

(١) مقتل الحسين لآل بحر العلوم ص ٣٨٠. بحار الأنوار ج ٤٥ ص ١٠ مع اختلاف يسير بينهما.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٥١.

من خالفه وقاتله فلا يمكن فرض تشيعه حين وقوفه في وجهه إذ يلزم من ذلك اجتماع النقيضين فهو متبع للإمام الحسين عليه السلام غير متبع في وقت واحد وذلك محال نعم انقلب وأصبح من شيعة آل أبي سفيان ولهذا رد على الله سبحانه في أمره بطاعة ومودة آل محمد فقاتلهم بدل حبهم وسفك دمه بدل الدفاع عنهم ودليل على ذلك أن من يرتد فيقاتل الرسول ﷺ أو المسلمين لا يقال له مسلم ولا يلزم المسلمون بفعله.

سابعاً: لو تنزلنا وفرضنا جدلاً أن الذين قتلوا الإمام الحسين عليه السلام هم كما ادعي من الشيعة، فإن ذلك لا يمنع من تحطأتهم بل الحكم بخروجهم من التشيع والدين فإنه متى ما ثبت خطأ شيعي في عمل ما فإننا نخطأه، ونقول إن التشيع بريء منه ومن أعماله، ثم إن إنه لو فرض أن شيعة كما ادعي قتلوه فهذا لا يبرر تصغير شأن الإمام الحسين عليه السلام من المخالفين لشيعة وإجحاف حقه وعدم النظر إلى عظيم مقامه عند الله سبحانه وعند نبيه ﷺ، وكونه أحد سيد شباب أهل الجنة، ومن أهل البيت الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وأوجب الله طاعتهم وموالاتهم على كل مسلم، كما أن فرض ذلك لا يبرر اتخاذ يوم قتله يوم فرح وعيد، أو عدم الحزن لقتله كما لا يبرر تبرئة يزيد أيضا أو أي أحد ممن شارك في قتله بأمر أو مباشرة، والخلاصة أنه لو سلمت تلك الدعوة فإنه لا يغير عظيم مقام الإمام الحسين عليه السلام وجلالة قدره ولا يسقط بذلك ما على المسلمين تجاهه مصيته من واجب بإحيائها والبكاء لأجلها.

وعلى كل وعوداً على بدء نقول من كل ما تقدم اتضح لنا: أن التجربة الإسلامية للحكم الأموي والحالة الفكرية المعتدلة تجاه المفاهيم الإسلامية الثابتة أفرزت اعتقاداً خاصاً بشخصية الإسلام الأولى في ذلك الوقت وهو أبو عبد الله الحسين بن علي عليه السلام فأقنعت المجتمع الإسلامي عامة والكوفي خاصة بضرورة تغيير الهيكلية العامة لحكم العالم الإسلامي القائم ولزوم تقديم تلك الشخصية وتقليدها أزمة الأمور وضرورة تأييدها وتحمل أعباء الدفاع عنها ونصرتها وهذه الحالة المعتدلة هي ما أسميت بالشيعة في ذلك الوقت وهي شبيهة تماماً لما نراه اليوم من تسمية الباحثين المنصفين بالشيعة لمجرد الاعتراف بأفضلية أهل البيت عليهم السلام أو الإنصاف في البحث والأمانة في النقل.

وبعد اتضح كل ذلك نقول: إن السبب الحقيقي وراء إثارة كل تلك الشبهات والتحريفات والكذب والافتراءات هو النصب والعداء لمحمد وآله عليه السلام والاستمرار في ظلمهم والاعتداء عليهم والإمعان في إيذائهم أحياء وأمواتا، والمؤيد لكل ذلك هو العصية العمياء، ونتيجته تلك الواقع هي الاشتراك مع الظالمين في ظلمهم والقاتلين في قتلهم والمسيئين في سيئاتهم وقد قال تعالى:

﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ﴾ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ
الْقِيَامَةَ عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١١﴾

ولم يعملوا تلك الأوزار مع أوزارهم لأنهم عملوا منكراتها أو شاركوا فيها بل لأنهم رضوا بها ولم يرضوا بما فرض الله سبحانه عليهم من حقوق لآل محمد عليه السلام.

قربان آل محمد

بعد أن أعلن الإمام الحسين عليه السلام إياه للأستسلام ورفض بيع دينه بدنياه أو بدنياه غيره وأصرّ بنو أمية وشيعتهم على حصر أمره في الذلة أو السلة اختار صلوات الله عليه مصارع الكرام على حياة اللثام.

بعد أن باع أولئك دينهم بدنياه غيرهم خوفاً من الموت وخوفاً من بني أمية فكفروا بالله وكذبوا بوعدة ووعيده وثق أبو عبد الله عليه السلام بربه ورجا ثوابه فرأى الموت ورضا الله سبحانه سعادة والعيش في الذلة مع بيع الدين وغضب الله برما.

فقدّم نفسه الشريفة لإعلاء ذلك المبدأ العظيم وهو الثقة بالله وبوعده ولم يخف وعيد غيره بل خاف خالقه وآمن بوعدة ووعيده ولم يتم لوعد بني أمية ووعيدهم.

وإذا الكل يسأل لماذا قتل الإمام الحسين عليه السلام؟

والجواب لأنه وثق بربه وصدق بوعدة ووعيده فأبى بيع دينه بدنياه أو دنياه غيره لأجل ذلك قتل.

ولهذا كان شهيد الثقة بالله وشهيد ذكر الله وشهيد خوف الله وشهيد رجاء الله وشهيد الإيمان بالله وشهيد دعوة الله وشهيد الإباء وشهيد الكرامة.

وبعد أن قدم أصحابه وأهل بيته وأخوته وأبناءه حتى الرضيع فداء لله سبحانه وللثقة بالله قدم نفسه الشريفة فداء لدين جده ولإحياء مبادئه وإعلاء كلمته وترسيخ

أفكاره وعقائده فجسد الثقة بالله بل تجسدت الثقة بالله فيه وفي مواقفه في فدائه وصبره في قوته وضعفه في عظيم بلائه ومصائبه، فقتلت بقتله الثقة بالله وقتل به ذكر الله وخوف الله ورجاء الله والإيمان بالله ودعوة الله.

ويعد أن هدأت أنفاسه الشريفة وخلت حركته وسكن جسمه وخفت صوته وأنيته وبعد أن قطع رأسه وبعد أن جالت الخيل على صدره فقطعت جسده ووزعت أشلائه وهشمت أضلاعه تقدمت ابنة رسول الله ﷺ زينب تقدمت وهي ممسوسة في ذات الله متعلقة به واثقة بوعد، خائفة من وعيده راضية بقضائه صابرة على قدره، مطيعة لأمره منقطعة إليه مذحولة عن غيره.

و بعد أن هدأت صولة العدو تقدمت وكلها ثقة بالله وإيمان و يقين، لم يزلزل هول المصيبة إيمانها ولم يضعف عظم الفجيعة يقينها، وإن هذ قتل الحسين ﷺ ركنها وفّت في عضدها وأشاب رأسها وأنحل جسدها وأوهى قواها حتى أنها كانت لتصلي صلاة الليل من جلوس.

نعم لأن نحل جسدها وضعت قوتها وانهد ركنها لشدة مصابها إلا أن ذلك لم يزيدها إلا ثقة بالله وإيماناً به وتسليها له ورضاً بقضائه وقدره.

تقدمت ابنة محمد وعلي وفاطمة ﷺ نحو جسد الإمام الحسين ﷺ لتقدمه قرباناً لله، أقبلت نحو ذلك الجسد المقطع في سكينة ووقار وخشوع متعلقة بربها ذاهلة عن ما حولها إلى أن وصلت إلى الجسد الشريف جلست لترفع جسد ابن أمها وأبيها ولتكمل للإمام الحسين ﷺ ما بدأه ولتنم له ما أرادته لنفسه ولجسده، فترفعه نحو السماء بيدين قد أرعشهما خوف الله وأعانها الرغبة في رضا الله وقواها الثقة بالله وبقلب اطمنن بذكر الله ونفس راضية به وبقضائه، وهي بذلك تستعد لأعظم حالة لها مع الله سبحانه وتعالى في موقف فريد من نوعه لم تعرف البشرية له مثيل.

لقد تجلّيت من بهاء النبوة ستاراً ومن جلال الإمامة أنواراً وقد مثلت في ذلك المقام عمدا المصطفى ﷺ وعلي المرتضى ﷺ وفاطمة الزهراء ﷺ والحسن المجتبى ﷺ وأبناء الحسين النجباء ﷺ، فتجلت بذلك في أعلى مراتبها في الولاية الكبرى كل ذلك لمناجاة رب الأرياب ولتمثل محمداً ﷺ وآل محمد عليهم السلام وتوب عنهم

بين يدي جبار السماوات والأرض ولتقدم عنهم أعظم قربان قدم الله سبحانه وتعالى في تاريخ البشرية مطلقا ليس في المشرق ولا في المغرب له مثيل أو شبيه قربان آل محمد فتوجه نحو السماء بوجه قد ستره النور والبهاء وترمقها بطرف أغضته من الحياء ثم تناجي رب الأرض والسماء:

(الهي تقبل منا هذا القربان)^(١).

بدأ الإمام الحسين عليه السلام حياته لله وخرج لله وقدم أصحابه وأهل بيته في طاعة الله ثم قدم نفسه الشريفة قربة إلى الله سبحانه، وحيث لم يبق إلا جسده الطاهر تقدمت أخته وقدمته إلى الله فتم الإمام الحسين عليه السلام بذلك لله وأصبح كله لله نفسه وجسده، وإني لأعجز عن تصور هذا الموقف الفريد فضلاً عن وصفه أو رسمه.

وإني لأعتقد أن ذلك المقام والموقف ليس لأحد أن يقومه أو يقفه إلا من له الولاية الكبرى محمد المصطفى عليه السلام، فهو من يمكن أن يتصور فيه الأهلية لتقديم ذلك القربان وأن يتصرف في جسد الإمام عليه السلام بذلك التصرف أو أن يقوم ذلك المقام فيقدم جسد الإمام الحسين عليه السلام قرباناً لله من محمد وآل محمد عليهم السلام ليس إلا إمام آل محمد رسول الله وحبيه عليه السلام، أو أنه خاص بمن جعله الله نائباً عن نبيه وأمينه عليه السلام فجعله خليفته ووصيه ومن أعطاه مقام الولاية والإمامة فله أن يقوم مقامه وأن يتصرف في شؤونه الكبرى ومقاماته العظمى مع الله سبحانه.

ومن هنا كان للتفكير في ذلك الموقف والمقام مجال.

وذلك أن تقديم جسد الإمام الحسين عليه السلام قرباناً لله هو تصرف في جسده الشريف هذا أولاً.

وثانياً: يحتاج إلى العلم بمطلوبيته من الله سبحانه

وثالثاً: يحتاج المتصرف إلى ولاية ليتصرف ذلك التصرف .

فمن عسى أن يكون له التصرف في جسد الإمام؟

ومن يمكن له أن يقف ذلك الموقف أو يقوم ذلك المقام؟

ثم إن ذلك القربان عن؟

وهل سبق أن قدم أحد من الشهداء قربانا؟

حزّة أسد الله وأسد رسوله ﷺ وعم رسول الله ﷺ فمع حزنه له وبكائه عليه لم يرو عن رسول الله ﷺ أن قدم جسده قربانا!

فلماذا قدمت ابنة رسول الله ﷺ جسد أخيها ﷺ المقطع قربانا لله؟

ولماذا ابنة علي وفاطمة ﷺ هي التي تقدم ذلك القربان؟

لماذا لم يقدمه الإمام زين العابدين ﷺ فهو الإمام بعد أبيه الحسين ﷺ، وهو وصيه وولي دمه؟

إني لأعتقد أن ذلك المقام والموقف وذلك التصرف لا يمكن لأحد أن يقوم به إلا النبي محمد ﷺ أو من هو منه ويقوم مقامه لأنه تصرف في جسد المعصوم، إذا كان لا يغسل المعصوم إلا معصوم مثله فما بالك بالتصرف في جسده بتقديمه لله قربانا فمن الأولى أن لا يقدمه إلا معصوم مثله.

وإذا كان المقام مقام النبي محمد ﷺ أو الإمام من بعده فكيف تقوم به فخر المخدرات؟

والجواب إن ذلك ليكشف عن ما لبنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المقام العظيم والشأن الرفيع وخصوصا أنها:

(بحمد الله عالمة غير معلمة فهمة غير مفهمة)^(١).

فإني وكما ذكرت سابقاً لأعتقد أن ذلك المقام خاص بمن له الولاية الكبرى ليتصرف في جسد الإمام الحسين ﷺ ولو بتقديمه قربانا إلى الله من محمد ﷺ وآل محمد ﷺ وليس إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو الأئمة من بعده.

فحيث إن لرسول الله ﷺ الولاية العامة فيمكن أن تتصور أن يقف ذلك الموقف ويتصرف ذلك التصرف مع ملاحظة أنه يمكن أن يؤخر ذلك إلى حين عودة

زين العابدين عليه السلام لمواراة جسد الإمام الحسين عليه السلام.

ومع ذلك تقدمت ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وابنة علي وفاطمة عليهما السلام وقامت مقام الإمام في ذلك وتصرفت تصرفه.

إن هذا التصرف والموقف العظيم الذي لا يمكن أن يقوم به إلا النبي المصطفى صلى الله عليه وآله أو وصيه عليه السلام دليل على ما لبثت علي وفاطمة عليهما السلام من عظيم المقام عند الله، إذا كان تبليغ سورة عن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقل الله سبحانه أن يبلغها إلا نبيه أو رجل منه فمن الأولى التصرف في جسد الإمام عليه السلام الذي هو أعظم من أي شيء آخر وليس الأمر من الأمور التي يستتاب فيها عن الإمام إذ هو تصرف ولوي أي يحتاج القائم به إلى مقام الولاية كتفسيه فهناك من الأمور ما يمكن أن يستتيب فيه المعصوم غيره ليقوم بها وهناك ما لا يقوم بها غير المعصوم ولو بالنيابة والمقام منه كما أن في قولها (تقبل منا) دليل على دخولها في من يقدم منهم ذلك القربان وعدم نيابتها، ولذلك لم تقل تقبل من محمد وآل محمد أو عنهم عليهم السلام، كل ذلك أمور تفصح عما تضمنه ابنة علي وفاطمة عليهما السلام بين جوانحها من شأن رفيع ومقام عظيم، إن قيام ابنة محمد وعلي عليهما السلام عمة آل محمد عليهما السلام ذلك المقام ليكشف عن سر مصون وأمر مكنون وعلم مخزون تحمله فخر المخدرات ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله.

وللإشارة إلى ذلك الشأن لعله ينكشف به جانب من عظمتها نقول:

لعل كونها أفخر امرأة تخرت عرفت الإنسانية له جهته في ذلك فجدها رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وأبوها أمير المؤمنين علي عليه السلام وأما فاطمة الزهراء وجدتها خديجة الكبرى فهي أفضل الناس جدا وجدة وأما وأبا وخالا وخالة وعمها وعمة فهي أفخر امرأة، وإن كان أبواها وأخاؤها والتسعة المعصومون عليهم السلام أفضل منها، أو لكونها ثاني امرأة في تاريخ البشرية بعد أمها - بناء على كون كمال خديجة الوارد يكشف عن العصمة وإلا فهي الأولى - التي أبواها معصومان، أو لأنها أيضا المرأة الوحيدة المتولدة من نوري النبوة والإمامة أو أكبرهما والناتج يتبع مقدمته، فيكون بذلك العقل حاكما بعصمتها ونورانياتها وعلمها وعظم شأنها وعلو قدرها فاجتماع النورين

لا ينتج إلا النور ولعله من هنا كانت عالمة غير معلمة وفهمة غير مفهمة.

وعلى كل لا أراني أستطيع إدراك ذلك المقام فالاعتراف بالعجز والقصور عن معرفة شؤون خير الأنام خير ختام لهذه الإشارة والكلام ونسأل الله الملك العلام أن يفتح علينا باب معرفة أمانته في خلقه ومستودع علمه وحكمته وخزّان وحيه والقوام في البرية بأمره إنه المتفضل المنان.

وأما تقديمه قربانا لله سبحانه فإن الإمام الحسين عليه السلام قدم نفسه الشريفة لله سبحانه في موقف لم يعرف له مثيل في تاريخ الإسلام بل في تاريخ البشرية جمعا فإن عامة الشهداء حتى أولئك الذين استشهدوا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وتحت لوائه وعلى رأسهم حمزة وجعفر الطيار (رض) كلهم كانوا يأملون النصر قد دخلوا في حرب متكافئة أو وُعدوا فيها النصر من الله سبحانه كما في وقعة بدر أما الإمام الحسين عليه السلام فإنه اختار الموت وأقدم على الموت طوعا اختار مصارع الكرام على حياة اللثام قدم نفسه الشريفة لحفظ كرامة رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته وكرامة دينه من أن يكونوا طلقاء لأولاد الطلقاء واختار الثقة بالله على الثقة بغيره والخوف من الله على الخوف من غيره، فلذلك كان شهيد الكرامة والفداء شهيد الثقة بالله شهيد الخوف من الله وشهيد ذكر الله قدم أهل بيته وأصحابه ثم قدم نفسه الشريفة لله سبحانه فلم يبق منه إلا جسد موزع بحوافر الخيل فتقدمت ابنة النبوة والإمامة لتقدم ما تبقى منه قربانا لله سبحانه وتعالى من آل محمد عليهم السلام في مشهد فريد في نوعه ومضمونه كان الرضا بالله سبحانه يقودها والثقة به تغمرها والإيمان والطمأنينة معينها ورسول الله صلى الله عليه وآله شاهداها وإلى الله جل جلاله مقصدها وتقربها وبذلك أصبح الإمام الحسين عليه السلام كله لله نفسه وجسده وهذا أكملت ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله ما بدأه الإمام الحسين عليه السلام في حركته وأراداه لأهله وأصحابه ولنفسه وجسده فحركته الله وشهادته الله وجسده الشريف قُدم لله تعالى شأنه، فتم فناؤه في الله فحياته لله ومماته لله.

وأما عدم تأخير تقديم ذلك القربان فلأن تقديمه كان في أول أزمنة تمكن ابنة علي وفاطمة عليهما السلام من ذلك ليكون تقديم ما تبقى منه وتقديم نفسه في وقت واحد ويوم واحد وساعة واحدة.

ولعله أيضا ليشهد أولئك الكفرة رضا آل محمد ﷺ بقضاء الله وقدره والتسليم له في جميع حالاتهم.

أو ليعلموا أنهم حتى في شدة مصابهم يطلبون رضا الله سبحانه وأنهم يتقربون إليه بالصبر على البلاء.

ولعله لأمر أعظم من ذلك كله اقتضى أن يقدم قربان آل محمد ﷺ في ذلك الوقت، فلعل شهادة الله وملائكته ورسله وسماواته وأرضه وما خلق جل وعلا عند قتل خليفته عليها اقتضى تقديمه في ذلك المقام، وبكاء السماء والجبر وغيرهما دما يؤيد تلك الشهادة، والله العالم بشؤون آل محمد ﷺ ومقاماتهم وعظم قدرهم عنده فهو خالقهم وبارئهم ومعظم قدرهم وفارض ولايتهم ومودتهم على جميع خلقه صلوات الله عليهم. ونسأل الله سبحانه أن يعمر قلوبنا بمعرفتهم ومعارفهم ويملا صدورنا بمودتهم إنه المتفضل المنان والهادي إلى الصراط المستقيم.

الولاية والفداء

عندما يتقدم الأبطال المتمرسون في الحروب وفنونها والعارفون بموازين القوى ونتائج الحروب وما يلزم عنها فليس هنا ما يستوقف الباحث.

عندما يتقدم أولئك الأبدال إلى الإمام الحسين عليه السلام يستأذنونهم في القتال فإنهم عارفون على ما يقدمون على الموت والموت هو ما ينتظرهم فهم يدركون ذلك فلا نجد مجالا للتعجب والاستغراب من إذن الإمام الحسين عليه السلام لهم في التقدم للحرب والقتال، ولكن عندما يتقدم شاب لم يبلغ الحلم فالأمر يختلف تماما ويكون للاستفهام أو التعجب والاستغراب مكان.

فلماذا أذن الإمام الحسين عليه السلام لثل القاسم بن الإمام الحسن عليه السلام وكذا غيره من الشباب الذين يعتقد أنهم لا يقوون على مجادلة الرجال ومنازلة الأبطال؟
كما أنهم قد لا يدركون واقع ما هم مقبلون عليه وما ينتظرهم.

وللجواب عن هذا الاستفهام والاستغراب نقول:

أولا: أن أولئك الشباب لم يكونوا من الصغر إلى درجة أنهم لا يدركون ما يدور حولهم وما هو مصير من يتقدم إلى القتال وقد روي أن القاسم على صغر سنه قتل ثلاثين رجلا.

ثانيا: أنهم وإن لم يكونوا بلغوا الحلم كما في بعض الروايات إلا أن ذلك لا يعني

أنهم قاصرون عن إدراك واقع الأمور ومجريات الأحداث بل إن المقطوع من حالهم أنهم كانوا راشدين وعارفين بكل ما يدور حولهم من الأحداث.

ثالثاً: أن قتال الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه لم يكن يتوقع منه النصر والظفر حتى يقال: إن أولئك الشباب لا يقفون على مجادلة الرجال ومنازلة الأبطال فقد ذكرنا سابقاً أن الإمام الحسين عليه السلام قد اختار الموت على الاستسلام، وهكذا أصحابه إنما كانوا يقدمون على الموت ويقفون الإمام الحسين عليه السلام بأنفسهم، ويقدمون أنفسهم فداء لنفس سيد الشهداء عليه السلام وذلك الأمر واضح في كلمات أصحاب الإمام عليه السلام بل هو صريح وهناك نماذج من ذلك.

فهذا عابس يسأل شوذب مولى شاکر:

(يا شوذب ما في نفسك أن تصنع؟ قال: أقاتل حتى أقتل)^(١)

وكذا عابس نفسه يتقدم ويقول للإمام عليه السلام:

(لو قدرت أن أدفع عنك الضيم أو القتل بشيء أعز من

نفسي ودمي لفعلت)^(٢)

وكذا عبد الله وعبد الرحمن الغفاريان قالوا:

(السلام عليك يا أبا عبد الله جئنا لنقتل بين يديك)^(٣)

وهكذا بقية أصحابه إنما أقدموا على الموت ولم يكونوا ينتظرون النصر والظفر والانتصار أو يرجونه بل كانوا يدفعون الموت عن الإمام عليه السلام مهما أمكن بأرواحهم يؤخرونه عنه بدمائهم.

وهذا يتضح أن الموازين المتعادلة في الحروب لا تجري هنا فالكفاءة القتالية هناك مطلوبة للنصر أما هنا فهو الفداء للإمام الحسين عليه السلام فلا يأتي شرط الكفاءة القتالية في الفداء، وهؤلاء الشباب إنما تقدموا ليقدموا أنفسهم دون نفس الإمام الحسين

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ٢٩.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

ﷺ وليدفعوا عنه الضيم يدمانهم.

رابعا: إن هؤلاء الشباب رأوا بأم أعينهم أصحاب الإمام الحسين ﷺ ومع ما يتمتعون به من القدرات الجسدية والكفاءة القتالية العالية يقتلون ويتساقطون بين يدي الإمام ﷺ، فما عسى أن يكون حالهم فهم إذا يعرفون نتيجة تقدمهم للميدان ليس فيه إلا الموت بل أكثر من ذلك فإنك تجد في شعرهم ورجلهم عند ما برزوا ما يدل على المعرفة الكاملة بالإمام الحسين ﷺ وشخصيته ومقامه والحال التي هو فيها صلوات الله عليه فهذا القاسم يرتجز ويقول:

إن تنكروني فأننا نجل الحسن سبط النبي المصطفى والمؤمن
هذا حسين كالأسير المرتهن بين أناس لا سقوا صوب المزن

فتجد بوضوح إدراكه لمجريات الأمور وما أصبح فيه الإمام الحسين ﷺ بسبب غدر أولئك. وأيضا في رجز شاب آخر:

أميري حسين ونعم الأمير سرور فؤاد البشير النذير
علي وفاطمة والداه فهل تعلمون له من نظير
له طلعة مثل شمس الضحى له غرة مثل بدر منير

وتتجل المعرفة في هذا الرجز بإمامة الإمام الحسين ﷺ وشأنه ومقامه ونسبه وكل ذلك يدل على أن القائل يدرك تمام الإدراك ما كان يفعل ولمن يفدي نفسه.

خامسا: إن الإمام الحسين ﷺ لم يأذن لأولئك الشباب إلا بعد الإلحاح الشديد منهم، فهذا القاسم استأذن عمه الإمام الحسين ﷺ فأبى أن يأذن له فلم يزل الغلام يقبل يديه ورجليه حتى أذن له وكذا ذلك الشاب فإنه أقبل نحو الإمام مقدما نفسه فداه لسيد الشهداء بعد أن فدى أبوه بنفسه.

قال الإمام ﷺ: هذا شاب قتل أبوه ولعل أمه تكره خروجه.

فقال الشاب: (أمي أمرتني بذلك)^(١).

وفي هذا الموقف تتجلى عظمة الولاء الصادق والحب والوفاء لمحمد وآل محمد وللحسين عليه السلام فهذه أم تكلى قتل زوجها وأبو ابنها الساعة ولم تبرد حرارة ثكلها ومع ذلك تتناسى مصابها وتقي ربحانة رسول الله ﷺ بفلدة كبدها تقدم ولدها ليفدي نفس الحسين عليه السلام وريقها بنفسه.

إن ذلك هو الاعتقاد العملي والترجمة الحقيقية للاعتقاد بولاية آل محمد عليه السلام وأنهم أولى بهم وبأولادهم من أنفسهم ولذلك قدموا أنفسهم وأبنائهم أكبادهم دون آل رسول الله ﷺ.

وذلك هو التطبيق العملي لقول رسول الله ﷺ (أست أولى بكم من أنفسكم) و(من كنت مولاه فعلي مولاه) وذلك هو البلاء المين.

سادسا: إن ذلك الجيش قد عزم على قتل كل صغير وكبير من أهل البيت عليه السلام وقد قال شمر لعنه الله:

(قد صدر أمر الأمير عبيد الله بن زياد بقتل جميع أولاد الحسين)^(١).

وعلى ذلك فإنهم مقتولون سواء تقدموا بين يدي أبي عبد الله أم تأخروا وقتل عبد الله الرضيع وغيره من الرضع والأطفال دليل على ذلك.

سابعا: لو أن الإمام الحسين عليه السلام أمرهم وكلفهم ذلك لكان لذلك الاستفهام مورد ولكن الأمر ليس كذلك فهم من تقدموا وطلبوا الإذن وأصر عليه فلا إشكال.

ثامنا: أن كون الجهاد ليس بواجب شرعا عليهم لا يعني عدم صحته منهم ولزوم منعهم منه بل إن العبادات إذا أتى بها غير البالغ فهي صحيحة كما ذهب إليه كثير من الفقهاء أو أنه لا يمنع منها نعم هنا يحتاج إلى إذن الولي فإن كان موجود فهو وإلا فإن الإمام ولي من لا ولي له فلا إشكال.

تاسعا: لعله حيث إن المقام مقام فداء لنفس الإمام عليه السلام ودفع الموت عن المعصوم فقد يقال بوجوبه عقلا على من له قدرة عليه وإن لم يجب شرعا فلو تركه لا

إنهم عليه لكن لو أتى به فلا إشكال فيه بل هو مدح عليه ولذلك أمر الآباء والأمهات أولادهم بالتقدم بين أيديهم لبروهم شهداء بين يدي الإمام الحسين عليه السلام ويحتسبوه عند الله وهذا في الواقع تجسيد لعقيدتهم وقولهم للإمام عليه السلام بأبي أنت وأمي ونفسي وأهلي ومالي ففدوا الإمام عليه السلام بكل ما يستطيعون واحتسبوه عند الله.

والخلاصة: ليست القضية هنا حرباً متكافئة يرجي فيها النصر أو جهادا يتنظر منه الظفر بل القضية هنا هي الفداء والاستشهاد وأن الإمام عليه السلام اختار الموت على الاستسلام فكل من يتقدم يعرف بأن القضية هنا قائمة على أساس اختيار الموت على النزول على حكم ابن زياد، وكما تقدم أن الإمام الحسين عليه السلام أعلن ذلك أمام الجيش في خطبته بقوله:

(ألا إن الدعي بن الدعي قد ركز بين اثنتين بين السلة والذلة وهيئات منا الذلة) وبعد وضوح الجواب عن ذلك فلنعكس ذلك الاستفهام ولنسأل:

لماذا قتل أولئك القوم هؤلاء الشباب؟

لماذا لم يأخذوهم أسرى ولا سيما في مثل حال القاسم الذي روي أنه انقطع شح نعله فانحنى ليسويه فليس من الصعب أخذه أسيراً؟

والجواب عن هذا أصبح واضحاً فإن القوم يريدون قتل الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه وأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله صغيرهم وكبيرهم وذلك أن هدف بني أمية من قتل الحسين عليه السلام هو محو ذكر آل محمد عليهم السلام وقد صرحت بذلك فخر المخابرات زينب عليها السلام بقولها ليزيد: (فكذلك واسع سعيك وناصب جهلك فوالله لا تمحو ذكرنا ولا تميت وحيثنا ولا تدرك أمدنا)^(١).

ولذلك كان جيشه يسعى ويأمل في تحقيق ذلك الهدف عملياً بقتله كل صغير وكبير من أهل البيت عليهم السلام ومن معهم.

وبعد ذلك أقول: إني لأجد في تقدم أولئك الشباب رسائل إلى قلوب ذلك الجيش فهل بروز شاب لم يبلغ الحلم لا يقوى على مجادلة الرجال صابراً على الموت

بأذلا نفسه في حب الإمام الحسين عليه السلام في موقف وفاء لله ولرسوله ﷺ هل يحیی في نفوس أولئك شيئا من الرحمة أو التردد والتفكر في موقفهم؟

وهل يمنعهم من الإقدام على قتل الإمام الحسين عليه السلام وهؤلاء الشباب، فإنهم لم يأتوا بها يستوجب قتلهم فلماذا يقتلونهم؟

لماذا هذا التفاني دون الإمام الحسين عليه السلام؟

هل موقفهم رغبة في الدنيا؟ فلماذا إذن يقدمون على الموت؟

هل وعد الإمام عليه السلام أصحابه بالأموال والولايات؟

هل أن هؤلاء الشباب بل حتى أصحابه مخدوعون لا يعلمون ماذا ينتظر من

يقف إلى جانب الإمام عليه السلام أو يتقدم بين يديه؟

وهل هم مجبرون على الوقوف إلى جانب الإمام الحسين عليه السلام؟

ألا يستطيعون أن يتخلوا عنه؟

ماذا وعد الإمام الحسين أصحابه حتى يقفوا هذا الموقف؟

لعل هذه المواقف تجعل أولئك يعيدون حساباتهم.

لماذا نحن واقفون إلى جانب ابن زياد؟

لماذا نحن خائفون من الموت؟

لماذا نحن نقتل هؤلاء الشباب؟

هل رضا ابن زياد عنا أولى من رضا الله سبحانه؟

ما مصير هؤلاء وما مصيرنا؟

نعم إن موقف هؤلاء الشباب وتناهيهم آمال المستقبل ورغبتهم عن الدنيا

وزهوتها وإقدامهم على القتال مع علمهم بنتيجته الحتمية وهي الموت ومع نظرهم

لأصحاب أبي عبد الله عليه السلام مخرجين بدمانهم لمو كفيل أن يحیی في نفوس أولئك

القوم شيئا من التردد في موقفهم أو التساؤل عن أسبابه.

لماذا هذا الإصرار على إبادة آل رسول الله ﷺ وأهل البيت الذين أذهب الله

عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأوجب مودتهم وحبهم؟
وإني لأجد في قول حميد بن مسلم للأزدي عندما نظر إلى القاسم وقال: والله
لأشدن عليه. فقلت له:

(سبحان الله وما تريد بذلك والله لو ضربني ما بسطت إليه
يدي يكفيه هؤلاء الذين احتوشوه)^(١).

وهذا الكلام هو ما أراده الإمام عليه السلام أن يحى في نفوس أولئك، فشاب بتلك
الصفات النبوية والشائتل الحيدرية لم يبلغ الحلم لماذا يقتل؟
ماذا يريد قاتله من وراء قتله؟

وهل مثل هذا الشاب يستحق القتل؟
وإن كانت الكلمات هنا غير كافية من حميد بن مسلم حيث كان ينبغي له أن
يدافع عن ذلك الشاب إلا أن المهم هنا أن بروز ذلك الغلام كان من شأنه أن يثير مثل
كلام حميد بن سلم في نفوس ذلك الجيش ويجعل القوم يعيدون حساباتهم فما ذا
يتظرون من قتل الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه؟
وكان ينبغي لهم أن يمتنعوا عن قتلهم فهم آل بيت الرسول عليه السلام.

والنتيجة لهذا البحث أن تقدم هؤلاء الشباب مثل رسائل إلى قلوب أولئك
لعلها تلين وإلى عقولهم لعلها تعود إلى رشدتها فتقف وتراجع عن موقفها وتحاسب
نفسها وتسألها:

لماذا تقتل هؤلاء ولم يقاتلونا ونعاديهم ولم يعادونا؟
لماذا نذبح أبناء رسول الله عليه السلام وأطفاله ونمنع عنهم الماء؟
لماذا نسبي نساءه؟

وبهذا يكون الإذن لهؤلاء الشباب للتقدم إلى الحرب دعوة عملية إلى نفوس
وقلوب أولئك لعلهم يرجعون عن غيهم وبغيهم وكفرهم.

وأيضاً هي رسائل حية لكل البشر وللمسلمين خاصة بأن حب الدنيا يعمي
ويصم واتباع الظالمين والسير خلفهم وطاعتهم يضل العقل ويميت القلب ويقسيه
ويجعله كالْحِجَارَةِ بَلْ أَشَدَّ قَسْرَةً.

هدف الإمام الحسين عليه السلام

اختلف المفكرون في تحديد هدف الإمام الحسين عليه السلام في حركته اختلافا كثيرا وذلك بسبب اختلافهم في تفسير ظواهر قضايا تلك الحركة وبقدر ما انبرى عن ذلك الاختلاف من نظريات لتفسير الفعل الحسيني انبرى عنه أيضا اختلاف في تحديد هدف الإمام عليه السلام في حركته.

نعم هناك بعض النظريات خلت من هدف واضح لا سيما تلك التي كانت تعلق حركة الإمام عليه السلام بالوظيفة الخاصة. وعلى كل حال فاهم تلك الأهداف:

الأول: الاستشهاد

الثاني: فضح بني أمية

الثالث: إقامة دولة إسلامية

الرابع: إحداث هزة في وجدان العالم الإسلامي.

وحيث إننا بحثنا تلك النظريات بشكل مفصل فلا نعيد هنا بل نكتفي بالإشارة إلى ما يعترض تلك الأهداف من مشاكل فكرية عجزت عن تجاوزها تلك النظريات.

أما الاستشهاد فلا مقتضى له إذا لم تتوفر موجباته ولا سيما في أول حركة الإمام

الحسين عليه السلام كما أنه هو بنفسه يحتاج إلى هدف وتعليل فلا يمكن أن يكون هو الهدف. وأما فضح بني أمية فحكمهم الكوفة وأنعالمهم فيها وقتلهم على الظنة والتهمة واستئثارهم بالقيء وجعله دولة بين الأغنياء وغير ذلك مما سبق ذكره من قتال أمير المؤمنين عليه السلام والإمام الحسن عليه السلام كلها كافية في فضحهم بل وفقد الأمل منهم ومن صلاحهم أو إصلاحهم.

وأما إحداث هزة في المجتمع الإسلامي بعنونة حركته بعنوان إقامة دولة إسلامية فإنه إذا لم تكن هناك أمور معقولة مسترجعة لاستشهاد الإمام عليه السلام فلن يكون لاستشهاده أي أثر فهو ليس إلا عملية انتحارية بلا موجب لها فلا بد من إثبات وجود مقتضيات الاستشهاد وأما عنونه بأي عنوان لا واقع له فلن يغير من الواقع شيئاً كما أنه لم يعرف من طريقة أهل البيت عليه السلام استخدام الأساليب الإعلامية البراقة والجوفاء العارية عن الصحة والخالية من الواقع لتغطية أية عملية أو حركة لهم.

وأما إقامة الدولة فهو الهدف المرجح لحركة الإمام الحسين عليه السلام وتصريحه بأن هدفه الإصلاح والأمر بالمعروف فهو لا ينافي ذلك بل يؤديه كما سيتضح.

ومن المعلوم أن خروج الإمام عليه السلام إلى الكوفة بعد تجربتها مع بني أمية ليقودها ضد ظلمهم ويبحث فسادهم وتجدد ذلك واضحاً في وصيته لأخيه محمد بن الحنفية التي كتبها قبيل خروجه.

وفي نظرنا أنها لم تكن وصية بقدر ما كانت بياناً لهدفه من خروجه ومنهجه في حكمته وبياناً لسيرته فقد كتب لأخيه محمد بن الحنفية:

(بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به الحسين بن علي بن أبي طالب إلى أخيه محمد المعروف بابن الحنفية.

أن الحسين يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله، جاء بالحق من عند الحق، وأن الجنة حق والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

وأنى لم أخرج أشرا ولا بطرا ولا مفسدا ولا ظالما، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي صلى الله عليه وآله وسلم أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيرة جدي وأبي علي بن أبي طالب عليه السلام. فمن قبلني بقبول الحق فالله أولى بالحق ومن رد علي أصبر حتى يقضي الله بيني وبين القوم بالحق وهو خير الحاكمين

هذه وصيتي إليك يا أخي وما توفيتي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب^(١).

وبملاحظة هذه الوصية نجد فيها أمورا مهمة ذكرها عليه السلام:

الأول: المقدمة للوصية.

الثاني: نفي الأهداف الدنيوية أو الظلم لأحد.

الثالث: حصر هدفه في الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الرابع: منهجه في حركته.

الخامس: واقع من قبله.

السادس: موقفه عن يرفض دعوته.

ومن الملاحظ والملفت للنظر خلو هذه الوصية من أي أمر أو شيء يعهد به الإمام الحسين عليه السلام إلى محمد بن الحنفية كما أنها خالية من بيان خليفته أو الوصايا في تركته إلى غير ذلك من الأمور التي يوصى بها عادة.

ومن الواضح أن خلوها من أي أمر يعهد بتنفيذه إلى أخيه محمد بن الحنفية لأن عمدا ليس هو وصيه ومن يقوم بعده بشؤونه كما أن نصه في آخر هذه الوصية على أن (هذه وصيتي يا أخي إليك) أراد منه التأكيد على حصر وصيته إليه فيها ذكر فقط، فلا وصاية له على شيء من شؤونه بعده وبذلك يدفع أي توهم لدعوى أنه الإمام بعده وينفي أي وصية أخرى ولا يبعد أن الإمام الحسين عليه السلام أراد بذلك سد باب الذرائع

لمن قد يدعي الإمامة لمحمد بن الحنفية.

وعليه فخلوها من النص على الخليفة من بعده فلأنها ليست وصيته الحقيقية وأن أخاه ابن الحنفية ليس وصيه. هذا أولا.

وثانيا: للحفاظ على وصيه الحقيقي إن حصل له أي مكروه.

وعلى كل فمن تلك الأمور نفهم أنها ليست وصية حقيقية وما هي في الحقيقة إلا إعلان وبيان لواقع حركته ونهضته وهدفه من خروجه ومنهجه في حكمته وسيرته في رعيته وطريقة إدارته لأموره ولتوضيح ذلك فلنلاحظ ما تضمنته تلك الوصية.

الأمر الأول: وهو الاعتراف بالأمور الحققة.

والظاهر أن الإمام عليه السلام إنما نص على ذلك لما كان يتوقعه من بني أمية من اتهامه بالخروج من الإسلام بسبب الخروج عليهم والافتراء والكذب عليه وذلك فعلا ما حصل فقد أشاعوا أنه خارجي وأنه لا حرمة له إلى غير ذلك.

وأما الأمر الثاني: فإنه نص فيها على أن حركته ليست كبقية الحركات التي يقودها الطمع في الدنيا ويؤديها الظلم والفساد.

والأمر الثالث: فهو بصرح فيه بكل وضوح بسبب خروجه ونهوضه الإصلاح في أمة جده التي قد أنكمها الظلم والجور والفساد والهرج والمرج وفيما تقدم مما ذكره الإمام عليه السلام في كتابه إلى معاوية شاهد على ذلك وكفاية في وضوح حاجة الأمة إلى الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلى إعادة الأمور إلى نصابها والحقوق إلى أصحابها وأهلها.

وحيث إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحتاجان في وجوبهما إلى القوة ولا سيما في مثل ظرف الإمام الحسين عليه السلام ليمكن من إعادة الأمور إلى نصابها فيها يتوقفان على وجود الناصر فلما وجد الناصر وكاتبه من يرجو منهم النصرة كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبا وضروريا كما تقدم بيانه.

ثم إن الإصلاح الإداري والاجتماعي والديني الذي رفع رايته الإمام

الحسين عليه السلام لا يمكن تحقيقه إلا برفع يد الظلم والجور واقتلاع الدولة الأموية من جذورها وقطع أبايها من المجتمع المسلم.

ومن الواضح جداً أن اقتلاع دولة من جذورها يحتاج إلى وجود البديل فلا يمكن لنا أن نقول: إن الإمام الحسين عليه السلام يريد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ظل دولة بني أمية، إذ أن المنكر الذي خرج لتغييره كان من عمل تلك الدولة بل حكمها نفسه وحيث إن ذلك يقتضي مواجهة قوية مع الدولة الأموية فهو يحتاج إلى جيش ولإدراك المجتمع الكوفي أن دعوة الإمام عليه السلام إليهم لقيادتهم تقتضي تلك المواجهة ضمنوا له النصرة والوقوف إلى جانبه.

والخلاصة: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح الذي أعلنه الإمام عليه السلام ليس إلا دعوة لإقامة دولة إسلامية يحكمها ويقودها ضد الظلم والجور.

الأمر الرابع: وهو المهم هنا فهو يعين أن هدفه هو إقامة دولة إسلامية يقودها ويسير فيها بسيرة جده وأبيه وذلك أنه سلام الله عليه قد ذكر أنه يسير بسيرة جده محمد المصطفى صلى الله عليه وآله وأبيه علي المرتضى عليه السلام وهذا واضح في أنه بيان لطريقة إدارته الدولة الإسلامية التي يريد أن يقودها فمنهجه فيها منهج رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وأن سيرته فيها سيرتهما.

ومن الواضح أن المراد من سيره بسيرة جده وأبيه عليه السلام ليس إلا في إدارة أمور الدولة الإسلامية، وهذا تعبير شائع ومعروف أن المراد به خصوص طريقة قيادة الدولة وأسلوب إدارة شؤونها. وتجد الكثير ممن يعبر بذلك فيقول: فلان سار بسيرة الحاكم الفلاني أو الخليفة الفلاني ولا يراد من ذلك إلا طريقته في حكمه وإدارة شؤون بلاده كما أنه تقدم في بعض خطبه على الحر وأصحابه تصريحه بمنهجه معهم وسيرته.

والمهم أن إقامة الدولة الإسلامية وقيادتها ضد بني أمية وظلمهم هو هدف الإمام الحسين عليه السلام، ويؤيد ذلك ما تقدم من أن وجهته كانت الكوفة وليست كربلاء.

كما أن حله لأهل بيته فيه دلالة واضحة على أنه كان يريد الانتقال إلى الكوفة وليس كربلاء وبذلك يندفع الكثير من التساؤلات حول حل الإمام عليه السلام أهل بيته

معه وأما جوابه لأخيه ابن الحنفية:

(شاء الله أن يراهن سبايا)^(١).

فإنه من الواضح أن الإمام الحسين عليه السلام لم يخرج لتبسي نسانه وإنما خرج ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويسير بسيرة جده عليه السلام وأبيه عليه السلام فيكون قوله ذلك كشفاً لستار الغيب لا بياناً لهدفه وغايته عليه السلام وسوف يأتي زيادة توضيح لهذا الأمر.

كما أنه قد تقدم أنه لا مانع لدى الكثير من المفكرين من جعل إقامة الدولة هدفاً للإمام عليه السلام سوى ما كان يعتقد أن ذلك يستلزم الخطأ في الحسابات وفي تقدير الأمور وخصوصاً في الاعتماد على دعوة الكوفة، ومن الواضح أن ذلك يتنافى معصمة.

ولكن بعد وضوح طبيعة حركة الإمام عليه السلام وأنها ضرورية وأن الإمام عليه السلام إنما تحرك وفق المعطيات الخارجية لا الغيبية وكل المعطيات الخارجية كما تقدم تفصيله تدل على أن الحركة الحسينية ناجحة وأن الأمور تجري وفق ما رسم وخطط لها الحسان عليه السلام فقد نعم أهل الكوفة على بني أمية ونفروا منهم ولجئوا إلى الإمام الحسين عليه السلام وهذا ما كان يراد من شرط الإمام الحسن عليه السلام فقد تحقق ولم يبق إلا حركة الإمام عليه السلام فكل تلك الأمور تدل بكل وضوح على نجاح حركة الإمام عليه السلام ونهضته.

أما أن الناصر فيها بعد انقلب وغدر فهذا ليس خطأ فيها رسم وخطط وليس خطأ في تقدير الأمور وقد تقدم الجواب عن ذلك، ونضيف هنا بأن رسول الله عليه السلام في غزوة أحد خرج لقتال قريش وكل المعطيات تشير إلى انتصاره بل ظهرت علام النصر إلا أن بعض أصحابه خالف أوامره وتركوا أماكنهم وبسبب ذلك دارت الدائرة على المسلمين فهذا خطأهم وليس خطأ من رسول الله عليه السلام في حساباته ولذلك آتبه الله سبحانه في كتابه:

﴿أَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنُيَذِّرَنَّ اللَّهُ شَيْئًا وَنَسْجُزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾^(٢).

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٦٤.

(٢) آل عمران آية: ١٤٤.

وكذلك تخلي أهل الكوفة عن الإمام الحسين عليه السلام مع ما جرى عليهم من بني أمية من الظلم والجور ليس خطأ في حساباته عليه السلام بل خطأهم هم وإنما أخطؤوا بذلك حظهم كما أخبر سلام الله عليه.

والنتيجة لذلك أن الالتزام بأن هدف الإمام الحسين عليه السلام في حركته ونهضته هو إقامة الدولة الإسلامية لا يستلزم شيئاً مما ذكر فلا مانع من الالتزام به بل هو المتعين بناء على نظريتنا.

وأما الأمر الخامس: وهو حال من يقبله فقله: (فمن قبلني بقبول الحق إلخ) فالظاهر أن الباء في قوله [بقبول الحق] سببية فيكون المعنى: من قبل الإمام عليه السلام بسبب قبوله الحق فإن قيام الإمام عليه السلام حق فالحق سبحانه أولى بالحق أي بقبول الحق منه فيشبه على قبوله وإتباعه.

وأما الأمر السادس: فهو موقفه عن يرد عليه دعوته فإنه يصبر ويفوض أمره إلى الله سبحانه ولعله أراد بهذا أنه لو ردت دعوته فتخلي الناصر فليس له إلا الصبر وهذا يؤيد ما تقدم ذكره من عدم الموضوعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو الاستشهاد إذا لم يجد الناصر فيتعين الصبر.

مصارع الكرام لا هزيمة

إن الإمام الحسين عليه السلام اختار الموت على بيع الدين والاستسلام والنزول على حكم بني أمية واختيار الموت لا يصح تسميته هزيمة عسكرية، وذلك أن الإمام عليه السلام لم يقدم على حرب دفاعية أو هجومية حتى يفترض فيها الهزيمة كما أن شهادته مع أصحابه لم يكن فيها أي سبب من أسباب الهزيمة العسكرية.

ونقرب ما نريد بيانه هنا بمثال من يختار الموت دون عرضه وشرفه مثلاً لا يقال له أنه هزم.

فتعبر بعض الكتاب أو الخطباء عن ذلك بالهزيمة العسكرية ليس في محله بل الأمر هنا بين أمرين إما أن يخاف الموت ويرغب في الدنيا فيكون كمن غدر به ويعطي بذلك الفرصة لابن زياد في قتله صبراً أو إطلاقه فيمن بها على رسول الله ﷺ وأهل بيته عليهم السلام الحي منهم والميت وإما أن يختار الموت بشرف وعزة على الحياة بعار وذلة ومصارع الكرام على العيش مع اللثام فيضحى بحياته ويخلد مبادئه ودينه وعقيدته، ويبقى بذلك شرف محمد وآل محمد صلوات الله عليهم وكرامتهم وفضلهم على بني أمية حين أطلق النبي ﷺ جدهم بعد فتح مكة.

فاختار أبو عبد الله الحسين عليه السلام الموت ورآه سعادة وترك الحياة مع الظالمين بذلة ورآها عاراً ويرما.

وكذلك أصحابه أيضا اختاروا الموت على الحياة اختاروا فداء أنفسهم دون نفسه الشريفة اختاروا الرفاء لله ولرسوله ﷺ ولأمير المؤمنين ﷺ على الغدر والخيانة اختاروا ربحانة رسول الله ﷺ على يزيد وابن زياد (لع) والحياة معها اختاروا الفداء لكرامة محمد وآله ﷺ على تسليمهم ليزيد وابن زياد.

فمع أن الإمام الحسين ﷺ أخبرهم أن القوم لا يريدون غيره بقوله:
(فإن القوم إنما يطلبوني ولو ظفروا بي لذهلوا عن طلب
غيري)^(١).

وأیضا روي عن الإمام زين العابدين أن الإمام الحسين ﷺ قال لهم:
(إن هؤلاء يريدونني دونكم ولو قتلوني لم يصلوا إليكم
فالنجاء النجاء وأنتم في حل فإنكم إن أصبحتم معي قتلتم كلكم
حتى لا يفلت منكم أحد)^(٢).

ومع التذكير بأن أصحاب الإمام الحسين ﷺ رأوا جيش بني أمية وعدتهم
وعدهم والذي بلغ ثمانية عشر ألف أو ثلاثين ألف كما في بعض الروايات وذلك
يفقدهم الأمل في الانتصار أو الظفر عليهم وعليه فليس أمام الباقي مع الإمام الحسين
ﷺ إلا الموت.

إلا أنهم أجابوا الإمام الحسين ﷺ برفض العيش بدونه والحياة بعده وابتدأ
العباس بن أمير المؤمنين ﷺ بقوله:

(و لم نفعل ذلك لنبقى بعدك لا أراتنا الله ذلك أبدا)^(٣).

وقال أبناء عقيل:

(لا والله ما نفعل ذلك ولكن نفديك بأنفسنا وأموالنا

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣١٦.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٨٩.

(٣) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٩٣.

وأهلنا ونقاتل معك حتى نرد موردك فقيح الله العيش بعدك^(١).

وقال مسلم بن عوسجة:

(والله لا نخليك حتى يعلم الله أنا قد حفظنا غيبة رسول الله ﷺ فيك أما والله لو علمت أني أقتل ثم أحيأ ثم أحرقت ثم أذر يفعل بي ذلك سبعين مرة ما فارتكتك حتى ألقى حمامي دونك فكيف لا أفعل ذلك وإنها هي قطة واحدة)^(٢).

وتوالى الكلمات التي عبرت عن الإيمان الصادق والاعتقاد الثابت وعن الالتزام بالولاية لمحمد ﷺ وآل محمد ﷺ وأنهم أولى بهم من أنفسهم.

بل ترجوا ذلك الاعتقاد إلى حقائق وبلوروا التزامهم بالولاية لآل محمد عليهم السلام في الخارج إلى واقع عملي، فلم يروا لأنفسهم إلى جانب نفس الإمام الحسين ﷺ وجوداً، فقد موها بين يديه وضحوا بها دونه ودفعوا الموت - ولو بقدر اللحظات التي كانوا يقاتلون فيها - عن نفسه بأنفسهم ودمائهم وأفلاد أكبادهم في مشاهد لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، وبذلك دفعوا الذلة والعار والسبة عن محمد وآله ﷺ.

فتراهم في أشد حالاتهم دماؤهم تنزف وأرواحهم تنازع ينسون كل ذلك ليذكروا نفس الإمام الحسين ﷺ وليوصوا بالحسين عليه السلام وليواسوا الحسين ﷺ ونذكر هنا أبا الفضل العباس بن أمير المؤمنين عليه السلام نفع قطع يديه وإصابة عينه ورأسه مع كل ذلك لا ييكي لنفسه ولحالته بل ييكي وحدة أخيه الحسين ﷺ ويرفع الحسين رأسه يضعه في حجره ويمسح الدم عنه فيرمي به إلى الأرض مواساة للحسين لأنه لن يجد من يعلله إذا أصيب أو من يمسح الدم عنه إذا جرح.

والموقف الآخر لسعيد بن عبد الله الحنفي الغريب والعجيب يقف أمام الإمام الحسين ﷺ ليصلي فتأتيه السهام فيقي الحسين ﷺ بنفسه وكما روي فاستهدف لهم

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

يرمونه بالنبل كلما أخذ الحسين عليه السلام يميناً وشمالاً قام بين يديه فما زال يرمى حتى سقط إلى الأرض.

لم يرو أنه أنْ لآلم أو خاف على نفسه من نبل إلى أن سقط سبحانه الله لم يقل سوى:

(اللهم العنهم لعن عاد وثمود اللهم أبلغ نيك السلام
عني وأبلغه ما لقيت من ألم الجراح فإني أردت بذلك نصرة ذرية
نيك ثم مات) ^(١).

وكذلك في محمد بن بشر الحضرمي وقد علم بأسر ابنه فقال له الإمام الحسين عليه السلام:

(رحمك الله أنت في حل من بيعتي فاعمل في فكاك ابنك)

فقال:

(أكلتني السباع حياً إن فارقتك) ^(٢).

وكذا في أم وهب حين ما قال لها ولدها بعد أن قاتل بين يدي الحسين عليه السلام ورجع يا أماه: أرضيتي؟

فقالت:

(ما رضيت أو تقتل بين يدي الحسين عليه السلام) ^(٣).

وإلى غير ذلك من المواقف المتعددة العجيبة والغريبة لأصحاب الحسين عليه السلام.

والمهم هنا أن الجميع إنما أقدموا على الموت يفدون نفس الإمام الحسين عليه السلام بأنفسهم، وأبوا للإمام الحسين عليه السلام ما أباه لنفسه من العار والذلة، فلم يتوانوا في ذلك ولم يهنوا ولم يضعفوا إلى أن قتلوا فلا موضوع للهزيمة العسكرية هنا.

(١) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ٢١.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٣٩٤.

(٣) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ١٧.

ونبه هنا على أمر مهم وهو: حيث إنه لم يكن لدى أصحاب الإمام الحسين عليه السلام أمل في الانتصار على تلك الجيوش امتازوا بهذا على سائر الشهداء فلقد كان أمل النصر والحياة لدى سائر الشهداء موجود، كما أنهم كانوا يدفعون الموت عن الإمام الحسين عليه السلام ولو بهذا المقدار الذي يقاتلون فيه بين يديه، بل لم يضحوا بأنفسهم لاعتقادهم نجاة أو اجتناهم ذلك، بل قدموا أنفسهم فداءً لكرامة النبي محمد وآله عليهم السلام لعزة الإمام الحسين عليه السلام وشرفه، وبهذا كان موقفهم فريداً من نوعه لا نظير له في تاريخ البطولات فكانت قضيتهم قضية التاريخ التي لا مثيل لها في التاريخ الإنساني وبكل ذلك يتضح أنه لا معنى للمقولة (أن الحسين وإن هزم عسكرياً إلا أنه انتصر فكرياً) فإن الهزيمة إنما تفرض في مورد حصول وهن وضعف وهي في غير المقدم على الموت المفضل مصارع الكرام على حياة اللثام.

حمل الإمام النساء والأطفال

لماذا حمل الإمام الحسين عليه السلام النساء والأطفال معه؟

أثير هذا الاستفهام قديما وحديثا والسبب في إثارته قديما وحديثا واحد، وهو أنه إذا كان الإمام الحسين عليه السلام يعلم أنه يقتل هو وأهل بيته فيما معنى حمل النساء والأطفال معه؟ وما الوجه في ذلك؟

والظاهر أن أول من أثار هذا الإستفهام هو أخوه محمد بن الحنفية عند خروج الإمام الحسين عليه السلام من مكة قال محمد:

فما حدا بك على الخروج عاجلا؟

(قال: أنا نبي رسول الله صلى الله عليه وآله بعد ما فارقتك فقال: يا حسين

اخرج فإن الله شاء أن يراك قتيلًا.

فقال محمد بن الحنفية: إنا لله وإنا إليه راجعون فما معنى

حملك هذه النساء معك وأنت تخرج على مثل هذا الحال؟

فقال: قد شاء الله أن يراهن سبايا. فسلم عليه ومضى^(١).

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ٣٦٤.

وحيث إنه من الواضح أن مقالة الإمام الحسين عليه السلام في كلا جوابيه عن خروجه وعن حله النساء شاء الله إخبار عن أمر غيبي وعمّا سوف يقع في المستقبل فليس هو في الواقع جواباً عن سبب حملهن.

وعليه نقول إن أصل ذلك الاستفهام مبني على أمر غيبي، فإن محمد بن الحنفية لم يسأل عن حال النساء إلا بعد أن أعلمه الإمام عليه السلام بأن الله قد شاء أن يراه قتيلاً، فكان لسؤاله مكان بعد علمه بقتله، وعليه فأولاً: هذا السؤال ليس مبني على علم عادي بقتل الإمام عليه السلام.

وثانياً: لم يكن لإثارته عمل لو لم يعلم ابن الحنفية بمقتل الإمام عليه السلام منه.

وإذا كان الأمر كذلك فالجواب عن سبب حله لمن هو نفس الجواب عن خروجه مع علمه بقتله، ولذلك أجاب الإمام الحسين عليه السلام عنها بجواب واحد وهو أن الله شاء ذلك.

وهذا في الواقع جواب عن التحرك مع العلم الغيبي بتلك الأمور فإن الذي أخبره به شاء تحقيقه، وقد تقدم أن العلم الغيبي ليس واقعا في سلسلة علل الأحداث الخارجية وليس هو المقدمة العادية الموجبة لخروج الإمام عليه السلام فعلا فجواب الإمام عليه السلام كقوله تعالى ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾^(١)، ومن الواضح جدا أن من كتب عليهم القتال قد شاء الله لهم أن يبرزوا إلى موضع قتلهم إلا أن الآية الشريفة لا تثبت بذلك كون كتابة الله عليهم هو علة البروز وإلا لزم القول بالجبر وأيضا لا تثبت أنهم خرجوا ليحققوا ذلك أو أنهم مكلفون بتحقيقه وإلا لزم دعوى علم كل إنسان بأرض موته، وهو خلاف المعلوم بالضرورة، نعم الآية بصدد بيان أن ما كتبه الله وشاءه سوف يتحقق في الخارج والفراق من الموت أو الخوف من الخروج إلى الجهاد لن ينجي من الموت، فمن كتب عليه الموت قتلا فسوف يقتل سواء أَرَادَهُ أو لم يردّه، فالآية ناظرة إلى لزوم تحقق ما شاءه الله وكتبه لا إلى بيان علية مشيئة الله لفعل الإنسان فهي لا تنفي وجود سبب عادي وطبيعي

اختياري يكون هو المحرك الحقيقي للخروج إلى موضع القتل بل وجود سبب اختياري أمر ضروري بناء على نظرية الإمامية في الجبر والاختيار، ومن الواضح أن نسبة الأفعال أو نتائجها إلى مشيئة الله سبحانه يصح لجهتين الأولى تكوينية والثانية تشريعية أما الأولى: فهي بلحاظ ما أعطاه الله سبحانه الإنسان من القدرة على الاختيار وأيضا إقداره على تحقيق غثاؤه وكذا استمراره كذلك فهذه الأمور يصح نسبة أفعال العباد إلى مشيئة الله سبحانه مع صدق اختيارهم لها وصدورها منهم، فتركه يختار مع قدرة الله على صرفه عن اختياره وعدم منعه تكويننا يصحح نسبة الأفعال إلى المختار المباشر وإلى من أعطاه القدرة على الاختيار ولو لا إقداره على تحقيق ما اختاره لما استطاع فعل شيء فأمر قدرة العباد بيد الله سبحانه وجودا وبقاءً، إن شاء منعها كما منع بعض الجبارين من الفتك ببعض الأنبياء، وإن شاء بدلها كدفع الموت عن واصل رحم ومعط صدقة، وإن شاء تركها فتجري الأمور بأسبابها الطبيعية العادية، وبهذا يظهر معنى الأمر بين الأمرين فالإنسان ليس مجبورا على أفعاله لأنها باختياره ولا مفروض إليه أمره فهو لا يستطيع فعل كل ما اختاره ولا تحقيق كل ما أَرَادَهُ إلا إذا شاء الله أن تجري الأمور بأسبابها فلم يمنعه أو يغيره وبهذا يكون لزوم الاستثناء والتعليق على مشيئة الله سبحانه في كل ما يريد الإنسان فعله لا إشكال فيه قال تعالى ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِيْئِيْءُ إِنِّيْ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وبهذا أيضا يتضح أثر الدعاء في دفع القضاء فقد يمنع ما شاء وكتب.

وأما الجهة الثانية وهي التشريعية فإن الله سبحانه أمر عباده بالطاعات ونهاهم عن المعاصي ومن البديهي صحة نسبة الأفعال إلى الأمر بها والنهي عنها كما يصح نسبتها إلى المباشر لها.

وأما المعصية فلا يصح نسبتها إلى الله من هذه الجهة لأن الله لم يأمر بها أبدا نعم يصح نسبتها إلى مشيئة الله بلحاظ الجهة الأولى.

وواضح أنه في جميع تلك الموارد يصح نسبة الأفعال تكويننا كلها إلى مشيئة الله سبحانه وتعالى، ومن الواضح جدا أنه لا تلازم بين الإخبار عن المشيئة وأمر الله

سبحانه بمتعلقها، إذ كما تقدم بيانه فإنه قد يكون متعلق المشيئة نتيجة سوء اختيار العباد مع أن الله قد نهاهم عنه وأمرهم بضده بل حتى من طرف الإمام الحسين عليه السلام فإنه كما تقدم قد دافع عن نفسه في كل مورد تعرض فيه للأذى والخلاصة أنه لا تلازم بين الجهتين الأولى والثانية فقد يأمر بها يعلم عصيان العبد له وقد يشاء ما لم يأمر به وعليه فالأخبار عن مشيئة الله سبحانه وتعالى لا تدل على طلب متعلقها من الله سبحانه وتعالى ولا تكشف عنه.

وبما ذكرنا يتضح أن فعل العبد واختياره يكون كاشفا عن مشيئة سبحانه سواء في ذلك المشيئة بالنحو الأول أو الثاني، ومن الواضح أن هذا الأمر ينطبق على المعصوم في حركته وفعله وما يجري عليه، نعم المعصوم يمتاز بعلمه بما شاء الله وكتبه عليه وهناك ما يدل على تفويض أمر ما كتب عليه إليه إلا أنهم لا يشاؤون إلا ما يشاء الله فيصبرون على قضائه وقدره فيوفيه أجور الصابرين، وعليه فنقول الإمام الحسين عليه السلام: (شاء الله إلخ) بيان لنتيجة خروجه وبعبارة أدق بيان لنتيجة سوء اختيار أعداءه وليس بيانا للسبب العادي لخروجه بالنساء والأطفال، كما أنه لا ينفي وجود سبب طبيعي فعلي هو المحرك العادي لخروجه بهم، وكذا لا ينفي وجود سبب عادي في ظرفه لتلك النتيجة الضرورية الحصول التي بينها بقوله شاء الله أن يراهن سبايا، وعليه فقتله وسبي نسائه عما شاء الله أن يجري القدر فيها بأسبابها ولا يمنع الظالمين والمعتدين من تحقيقها تكويناً وإن منعهم منها تشريعاً، كما أن مشيئته تلك لا تقتضي إرادته متعلقها من الإمام الحسين عليه السلام أو أمره بتحقيقها وتعريض نفسه وأهله للسوء، أو عدم حفظ نفسه وإبعادها عن مواطن التهلكة فمع مشيئته ذلك إلا أنه كلف الإمام بالدفاع عن نفسه والحفاظ عليها، فلذلك خرج من المدينة، وعجل بالمسير من مكة، وامتنع على كل من أراده بسوء، ودافع عن أهله وعياله، وذبح عن نفسه إلى آخر رمق، وهذا دليل على أن المراد من المشيئة هي المشيئة من الجهة الأولى، وعلى هذا فلا يصح التمسك بتلك الرواية لتعليل خروج الإمام عليه السلام وحله نسائه معه، كما لم يصح التمسك بالآية المتقدمة لتعليل البروز للقتل.

وهذا ليس رداً لجواب الإمام عليه السلام بل إن جوابه كشف به أمراً غيبياً كتب عليه

في لوح البلاء فلا مفر منه ومن وقوعه وتحققه، فليس هو بيانا لسبب خروجه بهم أو أن قصده من خروجه بهم تحقق قتله وسيبهم، والمفروض أن البحث عن السبب المعلن للفعل الحسيني، وقد تقدم رد دعوى علم الإمام الحسين عليه السلام بقتله بالعلم العادي (أي أنه قد توفرت المقدمات العادية لحصول العلم بقتله) وإذا لاحظنا ما تقدم من عدم لزوم تحقيق المعلوم بالغيب تكون الرواية خالية من تعليل الخروج بالنساء والأطفال تماما.

نعم هناك أمر فيها من رسول الله صلى الله عليه وآله بالخروج إلا أنه لا يفيد النظرية الغيبية المعللة على أساس الوظيفة الخاصة في إثبات غيبية القضية الحسينية إذ أنه قد تقدم منا إثبات توفر جميع أسباب الخروج العادية إلى الكوفة بل ضرورة ذلك فلا يكون هنا وظيفة خاصة فيكون الأمر إرشادي إلى ما يدركه العقل من لزوم الخروج إلى الكوفة.

وأما لماذا أجاب الإمام عليه السلام بذلك فذلك أمر آخر وتقدم بيان الوجه في ذلك وعليه فأي جواب ينتهي على التعليل بتلك الرواية لا يكون كافيا ولا سيما أنها تكفلت بيان نتيجة الخروج لا سببه نعم بناءً على النظرية الغيبية فلا إشكال بل لا حاجة للبحث عن تعليل للخروج بالنساء والأطفال والرجح في ذلك واضح، وأما بناءً على غيرها من النظريات فإن خروج الإمام الحسين عليه السلام بالنساء والأطفال يمثل مشكلة أمامها تحتاج إلى حلها وتجاوزها حتى النظرية المعللة للحركة الحسينية على أساس الشهادة أو أولوية ترك التقيّة فإن حمل النساء والأطفال يعترضها كمشكلة عليها مواجهتها خصوصا بعد توضيح عدم كون قتله وسيبهم مقصودا له.

وعلى ذلك فيتضح بطلان دغوى: أن الإمام الحسين عليه السلام حمل ابنة أمير المؤمنين عليه السلام لتسبى فتكون بذلك شريكته في نهضته، ويبدأ دورها المهم بعد شهادته فتكمل به مسيرته، وتمثل ذلك الدور في فضح بني أمية، وتأليب الرأي العام عليهم، ولا سيما بخطبتها في الكوفة، وفي مجلس يزيد، وما يعكسه سيبهم من الأثر الكبير في نفوس المسلمين، ولذلك حملها الإمام الحسين عليه السلام.

وقد استندت هذه الدعوى إلى قول الإمام عليه السلام شاء الله أن يراهن سبايا. وبطلان هذا الاستناد واضح لما تقدم بيانه من عدم دلالة الرواية المذكورة على

قصده متعلق بالإشاعة، كما أن الرواية ليست بصدد بيان العلة العادية للخروج.

وأما بيان متعلق الإشاعة ونتيجة سوء اختيار الآخرين فهو لا يستلزم إرادة تحقيق ذلك أو اختياره والعلم بضرورة تحقق متعلق المشيئة لا يكشف عن اختيار الإمام الحسين عليه السلام لها بعد أن كانت نتيجة سوء اختيار الآخرين. وأما الرضا بها والصبر عليها فلا ربط له باختيارها أو السعي في تحقيقها، وهذا مثل المرض وغيره من الابتلاء فقد يرضى به الإنسان ولكن رضاه لا يكشف عن إرادته، كما أن اعتماد هذا الجواب على الجهة الغيبية واضح فدورها بعد شهادته بل وشهادته أيضا وخطبها وتأليب الناس على يزيد وغير ذلك من الأمور المذكورة كلها أمور غيبية حين خروجه عليه السلام فلا تصلح للإجابة والتعليل بها.

وفضلا عن ابتائه على جهات غيبية فهو في نفسه غير تام وذلك أن ابنة علي وفاطمة عليهما السلام لم تخطب في موقف بل لم تفوه بكلمة في مجلس إلا وكانت ملجأة إلى ذلك، وإلا فابنة علي عليها السلام أبعد ما تكون عن غاطبة الرجال، أو الخطب في مجالس الطغاة، أو أن تقتنص فرصة اجتمع فيها الناس لتخطب فيهم، فابنة علي عليها السلام التي لم يسمع لها صوت ولم ير لها خيال لأجل وأرفع من أن تخطب في تلك محافل.

ولماذا تخطب؟

ألتعرف الناس ما لم يعرفوا ولا سيما أهل الكوفة؟

أو لتؤلب الناس على يزيد وابن زياد؟

وهل تتوقع منهم النصر أو ترجو منهم الرفاء بعد أن غدروا بالإمام

الحسين عليه السلام وخذلوه وقتلوه؟

وهل ترك الإمام الحسين عليه السلام عذرا لمعتذر منهم؟

فهل بقي لها أمل فيهم بعد تخاذلهم عن الإمام الحسين عليه السلام ونصرهم يزيدا

وابن زياد؟

وهل ضمنت خطبة من خطبها دعوة لأحد منهم بشيء من ذلك؟

بل حتى لو عرض الناس نصرتهم عليها بعد غدوهم بالإمام الحسين عليه السلام

أكانت تصدقهم؟

وهل ينبغي لها تصديقهم أو الوثوق بهم؟

أما خطبتها في الكوفة فلم نجد فيها استنهاضا لمهم الرجال أو دعوة للانتقام
فلمعمرى ما هي إلا نفثة مصدور وحرارة مثكول بسبب بكاء ثاكله.

فإن المفجوع المثكول في عزيز عندما يرى من قتله أو من ساهم في قتله يبكي
لحاله فإنه يجزع من ذلك ويستكز ومن راجع خطبتها في الكوفة بالخصوص وجد
ذلك واضحا، أنها إنما كانت تستكر بكاء أهل الكوفة بعد فعلتهم وتوبخهم على
غدرهم بالإمام الحسين عليه السلام لا أنها تعرفهم ما لم يكونوا يعرفون من واقع بني أمية أو
تدعوهم إلى ما كانوا يجهلون من الواجب عليهم تجاه الإمام الحسين عليه السلام أو تدعوهم
للطلب بثارات الإمام الحسين عليه السلام أو الوقوف في وجه يزيد والقيام ضده.

وكذا في مجلس ابن زياد فلولا جرأة الطاغية ابن زياد (لع) لما خاطبه بينت شفه
كيف وقد دخلت متكرة لثلا يعرف شخصا.

أما خطبتها في مجلس يزيد لعنه الله فإنها لما رأت فعل يزيد برأس أبي عبد الله
عليه السلام وسمعت كفره وتمثله بأبيات ابن الزبيرى:

ليت أشياخي بيدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسل
لأهلوا واستهلوا فرحا ثم قالوا يا يزيد لا تشل
قد قتلنا القرم من ساداتهم وعدلناه بيدر فاعتدل
لست من خندف إن لم أنتقم من بني هاشم ما كان فعل

يقول ذلك وهو يضرب ثنايا الحسين عليه السلام بمخصرته أهاجها كفره، ونظاعة
موقفه، وشناعة فعله، فانحدرت بأبي هي وأمي في خطبتها بمرارة غماطته، وقد
ذكرت ذلك بقولها:

(ولئن جرت علي الدواهي غماطتك إني لأستصغر

(١) قدرك.

فلولا تلك الدواهي من قتل الإمام الحسين عليه السلام والعظام من سبيهم وهتك خدورهم ونكته رأس الإمام عليه السلام بمخصرته لما خاطبته بنت شفه.

ودليل على ذلك نفس خطبتها فعندما تنظر في تلك الخطبة تجدها تركز على يزيد وعلى شناعة فعله وعظيم جرمه وتذكره بها ينتظره من عذاب النار وغضب الجبار وانتهاء عمره وانقطاع ملكه وتبدل فرحه ودوام أسفه عندما ينادي المنادي ألا لعنة الله على القوم الظالمين إلى غير ذلك، ولم توجه خطابها لأحد من جلسائه بعتاب أو استهضتهم بخطاب أو التفتت إليهم بتوبيخ أو تأنيب أو أنها دعتهم باستفزاز وتأليب.

وعلى كل فلولا تلك الدواهي والرزايا المتتالية التي ختمها يزيد بكفره الصراح بتمثله بأبيات ابن الزبيرى ونكته ثنايا أبي عبد الله عليه السلام وهي مقبل رسول الله صلى الله عليه وآله مع عظم ما جرى عليها من السبي والشهير ومن هتك الستور وإبداء الوجوه بتصفحهن القريب والبعيد والشريف والوضيع والدني والرفيع لولا تلك الدواهي لما خاطبته بنت شفه وهي ابنة عمه وعلي صلوات الله عليها وآلها.

وبعد هذا نقول وبكل صراحة لا معنى لما هو متعارف على الألسن بأن الإمام الحسين عليه السلام إنما حل أهل بيته ونقل النبوة لتواصل به فخر المخدرات نهضته، فإن الإمام الحسين عليه السلام وآل محمد عليهم السلام لأجل وأرفع من ذلك القصد وأبعد كل البعد عن تلك الأساليب الرخيصة والوضيعة، فلا يمكن أن يتخذ تشهير نسائه وسبيهم طريقا للوصول إلى هدفه أو وسيلة لإتمام نهضته، أضف إلى ذلك كله أنه لم ترد ولا رواية واحدة تذكر ذلك بل على العكس تماما فقد ورد أن سبيهم وإدخالهم المجالس أشد المصائب على آل محمد عليهم السلام.

نعم طغيان وكفر يزيد وجراً ابن زياد على الله سبحانه وتعالى واستخفافهم بحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وحرمة وتفاخرهم بقهر آل محمد عليهم السلام وقتلهم هو الذي ساق بنات رسول الله صلى الله عليه وآله سبايا مهتوكات الأستار مبديات الوجوه، وكما قال ابن عباس

في جوابه لكتاب يزيد:

(وإن من أعجب الأعاجيب حملك بنات عبد المطلب وأطفالا صغارا من ولده إليك بالشام كالسيبي المجلوبين تري الناس أنك قهرتنا وأنت تمن علينا وبنا من الله عليك)^(١).

نظرنا في حمل النساء والأطفال:

الذي نعتقد أنه السبب الذي دعا الإمام الحسين عليه السلام إلى حمله أطفاله ونسائه هو ما ذكرناه في بحث هدف الإمام عليه السلام أنه كان متوجها إلى الكوفة ويريد الإقامة فيها والانتقال إليها وإقامة دولة إسلامية يقودها ضد الظلم والعدوان ولذلك حمل أهل بيته وأطفاله ونسائه معه حتى الحامل المقرب منهم بل كان من الضروري أن يحملهم معه ما دام يريد الإقامة في العراق ويريد مواجهة الحكم الأموي. هذا أولا.

ثانيا: أن الإمام الحسين عليه السلام عميد بني هاشم والإمام بعد أخيه الإمام الحسن عليه السلام ومن الطبيعي أن يخرج بأهل بيته ويخرج معه أخوته وكل من يلوذ به ويتقيء ظلالة ويرفل في نعمته.

وكشاهد على ما اخترناه انتقال أمير المؤمنين عليه السلام مع أهل بيته وكل من يلوذ به من بني هاشم إلى الكوفة كأخيه عقيل وابن عمه عبد الله بن عباس وغيرهما عندما أراد الإقامة في العراق.

وأما دعوى أن النبي صلى الله عليه وآله كان يحمل معه بعض النساء في حروبه للعناية بالجرحى وغير ذلك، وهذا يمكن أن يجاب به عن النظريات المبنية على أساس الشهادة أو أولوية ترك التقيّة ففي كليهما يتوقع وجود جرحى فيحتاج إلى من تعتني بهم.

وهذه الدعوى تبني على دعوى العلم العادي بالقتل والقتال مع أهل الكوفة، وقد تقدم البحث في ذلك، كما أنها خلاف ما ورد من قوله شاء الله أن يراهن سبائا.

ومع التنزل عن ذلك نقول: إن كانت تلك الدعوى صحيحة في نفسها فهي

قياس مع الفارق ففي حروب النبي ﷺ لم يكن قتله وقتل أصحابه معلوماً أما هنا فالمفروض علمه بقتله وقتل أصحابه بل وسبي نسائه فلا موضوع لذلك. هذا أولاً.

وثانياً: أنه قد تقدم أن الإمام الحسين ﷺ لم يكن خروجه إلى أهل الكوفة ليقاتلهم بل خرج إليهم لينصروه ويقودهم ضد عدوه وعدوهم.

وثالثاً: أن ذلك يعلل حل النساء دون الأطفال والرضع أو النساء الحقل قريبي الولادة بل إن حمل النساء قريبي الولادة معه دليل واضح على ما ذكرناه من أنه كان مترجها إلى الكوفة ليقيم فيها.

وأما حمله لاخته زينب ﷺ بالخصوص فلأمور:

الأول: أن زوجها عبد الله بن جعفر بحسب الظاهر لم يكن موجوداً في المدينة عند خروجه، ويؤد هذا ما روي من التقائه به في الطريق عند خروجه من مكة، ولذلك كانت مع الإمام الحسين ﷺ في خروجه.

وثانياً: أنها الشخصية الأولى في نساء بني هاشم بل في عامة نساء المسلمين بعد أمها فاطمة ﷺ فهي ابنة رسول الله وابنة أمير المؤمنين وابنة فاطمة الزهراء وأخت الإمامين الحسن والحسين صلوات الله عليهم أجمعين، فلها مكانتها في نفوس نساء المسلمين وخصوصاً أهل الكوفة فمن الطبيعي أن تكون إلى جانب أخيها الإمام الحسين ﷺ وأن تستقل إلى الكوفة بانتقاله.

وثالثاً: أن ودائع الرسالة بشكل عام وزينب ﷺ بشكل خاص لا يحتملن مفارقة الإمام الحسين ﷺ وقد قال لابن عبد الله بن عباس:

(يا ابن العم وإنهن ودائع رسول الله ﷺ ولا آمن عليهن أحداً وهن لا يفارقتني)^(١).

رابعاً: الخوف عليها من بني أمية ومن أخذها أسيرة فحركة الإمام الحسين ﷺ ضد دولتهم ولذلك قلنا سابقاً بأنه مادام خرج لإقامة دولة فمن الضروري حملهن معه

إذ أنه لا يأمن عليهن ولا سبياً منهم.

فلا وجه لما يتشبث به البعض من تلك العبارات البراقة الجوفاء الخالية من الواقع والبعيدة كل البعد عما عرف من منهج أهل البيت عليهم السلام وأساليبهم في الدعوة إلى الله سبحانه واشتهر من كريم أخلاقهم وعلو مقامهم عليهم السلام وعظيم مواقفهم وشدة حفاظهم وغيرتهم على نسايتهم، فتلك الدعوى المهينة تجعل من أهل البيت عليهم السلام يستغلون مأساة نسايتهم وأطفالهم للوصول إلى أهدافهم، فإنها وإن صيغت بأساليب عدة لتبدو مقبولة ومعقولة واعتاد الكثير على ترديدها إلا أننا نراها غير صحيحة ولا نقبلها في حق آل محمد عليهم السلام ولا دليل عليها، وكما قلنا لو كان الأمر كما يذكره بعض الخطباء والكتاب من أن الهدف من حمل النساء والأطفال ولا سيما زينب عليها السلام هو مواصلة النهضة الحسينية وتحريك الهمم وبعث الحياة في نفوس المسلمين الميته لاقتنصت الفرص في التجمعات الكبيرة للناس ولخطبت خطبا تؤلب فيها الناس على يزيد وابن زياد ودعتهم للقيام ضدهم والانتقام منهم.

ولكن لا يوجد ولا مورد واحد وجهت فيه خطابا إلى الناس تدعوهم فيه للوقوف في وجه يزيد أو تؤلبهم على ابن زياد. هذا أولا.

وثانيا: طلبها من شمر (لع) عند قريهم من الشام بأن يحملهم في طريق قليل النظارة ولو كان الأمر كما يدعى لطلبت الطرق التي يكثر فيها الناس.

وثالثا: طلبها أن تخرج الرؤوس من بين المحامل ليشاغل الناس بالنظر لها عن النظر إليهن.

رابعا: استنكارها على يزيد وتوبيخها له لحمله هن بتلك الحالة.

دفع وهم: ربما استدل على ذلك بخروج فاطمة الزهراء عليها السلام إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وخطبتها فيه طلبا لحق أمير المؤمنين علي عليه السلام مع أنه كان أمام الرجال.

ولكن الجواب واضح والفرق ظاهر ففاطمة صلوات الله عليها خرجت في لمة من نساء بني هاشم وضرب بينها وبين القوم ملائمة (ساترا) فخطبت وطلبت بحقها وحق أمير المؤمنين عليه السلام وهي في ستر وخدر.

ثانياً: أن فاطمة الزهراء خطبت في موقف يفترض فيه أن الجميع يكرّ لها الاحترام والإكبار ويعرفون مقامها وعظيم شأنها وذلك قبل أن يعدوا على بيتها.

ثالثاً: أن خطبة الزهراء (عليها السلام) كانت في ظرف يتوقع فيه رجوع القوم إلى جادة الحق، كما أنهم لو رجعوا في ذلك الوقت لكان لرؤسهم وتوبتهم محل للقبول وأثراً في تغير الأمور.

أما بالنسبة لفخر المخدرات زينب (عليها السلام) فلم يكن شيء من تلك الأمور حاصل أو يتوقع فقد قتل الإمام الحسين (عليه السلام) فلا فائدة في توبتهم أو رجوعهم أو عرض نصرتهم بل لا يمكن أن تتق بهم وبوعدهم بعد أن قتل الإمام الحسين (عليه السلام).

وأما دعوى افتضاح يزيد وحزبه في الأمصار بقتلهم الإمام الحسين (عليه السلام) وتشهير ثقل النبوة والإمامة بخدرات محمد وعلي صلوات الله عليهما وآلهما فذلك يصح لو كانوا تستروا على قتله أو قتلوه غيلة، ولكن ما إن قتلوه حتى أعلنوا قتله على المنابر ونشروا خبر قتله في الأمصار ونادى مناديهم بقتله في كل مكان حتى مدينة خير الأنام قام فيها منادي الأم للثام فنادى بقتل ريحانة نبي الإسلام (صلى الله عليه وآله).

ثم عن ماذا كانوا يسترون حتى يخافوا أن يفضحوا؟

إن أهم المدن الإسلامية التي يمكن أن تتأثر لقتل الإمام (عليه السلام) وأن يؤثر فيها خبر مقتله هي الكوفة وقد شارك منها في قتله عشرات الآلاف فهل يمكن أن يخفى خبر قتله وما فعلوه به حتى يتوقف انتشاره على سبي النساء والأطفال بل لا يبعد أن يزيد وابن زياد أرادا من الإتيان بهم في خصوص الكوفة لإرهاب أهلها وتخويفهم وتعريفهم عاقبة المخالف له.

ثم بعد ذلك نقول وهل مثل يزيد من يستحي من منكر يفعل به حتى يستره بل حتى معاوية الذي يكثر الكلام عن دعاته ويدعي بعضهم تسره فقد اقترف الكثير من المنكرات العظام جهاراً فقد قاتل أمير المؤمنين علي (عليه السلام) ولو قدر عليه لقتله وكذا الإمام الحسن (عليه السلام) لو حاربه وتمكن منه لما تردد في قتله علناً، ولما نقل عليه وجوده قتله وأما قتله غيلة فلا أنه لم يكن موضوع لقتله علناً، وأما عرضه للصالح فكما ذكرنا سابقاً

كان اعتمادا على غدره بل هو خطأ وقع فيه معاوية بسبب ثقته بغدره خصوصا بعد عرض جيش الإمام عليه السلام تسليمه له، وصريح نقضه العهد وشروط الصلح وإدعائه زيادا، ثم تبعه أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وراء كل حجر ومدر وأمره زيادا بقتل كل من كان على دين علي عليه السلام، وسنه شتم أمير المؤمنين عليه السلام على المنابر ومنعه التحدث بفضائله، ويان ما نزل في فضله من القرآن، أو رواية ما جاء فيه من أحاديث سيد الأنام عليه السلام، إلى غير ذلك من العظائم والطامات التي ارتكبتها معاوية أو ابتدعها في الإسلام والتي أحصى عليه بعضها الإمام الحسين عليه السلام في جواب كتابه، فقد كان متجاهرا بكل تلك الأمور معروفا بها بل قيام الإمام الحسين عليه السلام وحركته ودعوة أهل الكوفة له لم تكن إلا لظلم معاوية المعلن وتجاهره بتلك المنكرات.

وكما تقدم منا سابقا أن أهل الكوفة لم يميلوا إلى معاوية جهلا منهم بحاله أو طمعا في عدله بل كان ميلهم رغبة في صلاته وطمعا في عدم انصافه في عطائه.

والمهم أن مسألة فضح بني أمية تحصيل حاصل فلم يكونوا يستروا على منكراتهم تجاه المجتمع الإسلامي حتى يخشوا الفضيحة فلا معنى لجعلها هدفا لحمل الإمام الحسين عليه السلام ثقل النبوة والإمامة معه، ويمكن لنا القول إن نفس أخذ بني أمية النساء والأطفال بتلك الحال وسرقهم سبايا دليل على أنهم لم يريدوا التستر على قتل الإمام عليه السلام حتى يسعى الإمام في فضحهم بل كما قال ابن عباس أرادوا أن يروا الناس أنهم قتلوا آل محمد عليه السلام وقهروهم وأنهم يمتنون عليهم.

والنتيجة أن كل تلك الأمور تدل دلالة واضحة على أن ذلك لم يكن مقصودا للإمام الحسين عليه السلام ولم يرده أبدا لنسائه وأطفاله فهو أجل من ذلك وأرفع كما أن زينب عليها السلام لم تعمل لذلك ولم تستغل أي فرصة لأجله.

نعم بنو أمية واصلوا عدوانهم على آل الرسول عليه السلام ولم يكتفوا بقتل الإمام الحسين عليه السلام بل أخذوا بنات رسول الله عليه السلام من بلد إلى بلد وأدخلوهم المجالس وبذلك طالت محنتهم وازدادت أحزانهم وكثرت وتوالت مصائبهم وعظمت، وفي زيارة صاحب الزمان عليه السلام المعروفة بزيارة الناحية:

(وسبي أهلك كالعيد وصفدوا في الحديد فوق أقباب
المطبات تلفح وجوههم حر الهاجرات يساقون في البراري
والقلوات وأيديهم مغلولة إلى الأعناق يطاف بهم الأسواق
قالويل للعصاة الفساق^(١)).

فكان سبيهم مصيبة أخرى وكان مجلس يزيد الأشد والأعظم في المصائب
والفجائع على قلب محمد وعلي (صلوات الله عليهما وآلهما) وعلى قلوب أئمة الهدى
عليهم السلام وخصوصاً زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام الذي رأى ذلك بأم عينيه، فهذه
عمته زينب ابنة علي وفاطمة صلوات الله عليهم أجمعين بغير خمار وهذا المجلس مجلس
يزيد ومجلس الشراب وهذا رأس الحسين ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا يزيد ينكته
بمخصرته ويهتف بأشياخه ويعلن كفره.

وأما قوله: (شاء الله أن يراهن سبايا) فإن هذا إخبار عن الغيب لا أن أخذه لهم
ليحقق ذلك فما سبيهن إلا بسبب ظلم بني أمية وتعددهم كقتله سلام الله عليه لا أنه
يريد ذلك أو كان يسعى إليه.

وأما الوصية لأخته بحفظ الأطفال والأيتام في كربلاء فهو أمر طبيعي إذ لم يبق
أحد من الرجال معهن إلا زين العابدين وهو مسجى عليل قد منعه المرض من الحراك
ومع ذلك أوصاهن بطاعته وسماح قوله والانتهاه إلى أمره، نعم إن فخر المخدرات قد
شاركت أخاها بتحملها تلك المصائب العظيمة بالصبر عليها والرضا بها وتفويض
أمرها إلى الله سبحانه ولكنه أمر آخر.

لقد مثلت قضية سبي ثقل النبوة والإمامة وصمة عار في تاريخ الأمة الإسلامية
كقتل ابن رسول الله وسيد شباب أهل الجنة ومصيبة كبرى على نفوس المؤمنين، لها في
قلوبهم حرارة لا تنطفى أبداً حتى يقوم الطالب بدم المقتول بكربلاء عليه السلام.

والخلاصة أن السبب الذي نعتقه لحمل الإمام الحسين عليه السلام نساءه وأطفاله هو
دعوة أهل الكوفة ووعدهم له بالنصرة ومن الطبيعي أن يذهب مع أهله إذ أن حركته

تستوجب الإقامة في العراق وهذه الإجابة تتفق تماماً مع نظريتنا في تحليل الحركة الحسينية على أساس صلح الإمام الحسن عليه السلام ولا يمثل حل الإمام الحسين عليه السلام نساء وأطفاله أي مشكلة لنظريتنا، بل هي متسقة معها تماماً، فحيث كانت حركة الإمام الحسين عليه السلام تجاه الكوفة ضرورة ليقودها ويقف بها في وجه الظلم كان من الطبيعي أن يتقل مع أهل بيته إليهم بل هو ضروري في مثل ظرفه عليه السلام.

أهداف بني أمية

ونكتفي بذكر أمرين:

الأول: ما جرى على لسان بني أمية بعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام فقد روي عن ابن زياد أنه قال: (يوم بيوم بدر)^(١)، وتمثل يزيد بأبيات ابن الزبير في قوله: (وعدلناه بيدر فاعتدل)^(٢)، وقول عمرو بن سعيد بن العاص (وأوما إلى القبر) عليه السلام النبي عليه السلام قائلا: (يوم بيوم بدر)^(٣)، وكل ذلك يعني أن قتل الإمام الحسين عليه السلام كان للانتقام من النبي محمد عليه السلام لقتل بدر.

والثاني: ما ذكرته وأقصحت عنه فخر المخدرات زينب بنت محمد المصطفى عليه السلام وابنة علي المرتضى عليه السلام وابنة فاطمة الزهراء عليها السلام التي حاول بنو أمية إذلال جدّها وأبيها بسببها وتشهيرها في البلاد بمدة الوجه.

فقد ذكرت فخر المخدرات عليها السلام أهداف يزيد من قتل الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته فقالت في خطبتها في مجلسه:

(١) بحار الأنوار ج ٥٤١٥٤.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٤ ص ٢٨٠.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٤ ص ٧٢. الفندرج ١٠ ص ٢٦٤.

(فكد كيدك واسع سعيك وناصب جهدك فوالله لا نمنحو
ذكرنا ولا نقيت وحيننا ولا تترك أمرنا)^(١).

فحددت هدفه في ثلاثة أمور:

الأول: محو ذكرهم.

الثاني: إماتة وحيمهم.

الثالث: إدراك أمرهم.

وقد سعى يزيد في تحقيقها وجد واجتهد في ذلك ولكنه لم يستطع ولن يستطيع تحقيقها أبدا وهذا تحد صريح من ابنة النبوة والإمامة لأهداف يزيد وكشف واضح لستار الغيب ببقاء أمرهم ونهاية أمر يزيد.

وهذه الكلمات وإن كانت صاغتها فخر المخدرات في قالب التحدي إلا أنها بينت بذلك أهداف يزيد وبذلك التحدي له أعلنت بأنه لن يستطيع تحقيقها أبدا مهما أوتي من قوة وقدرة وكيد وخدعة كما أنها بينت بذلك أيضا أن هدفه ليس قتل الإمام الحسين عليه السلام فقط بل هدفه أبعد وأخطر وأكبر.

فالأول: هو محو ذكرهم وقد أطلق الذكر في القرآن على الرسول ﷺ وعلى القرآن نفسه فيكون المحتملات في معنى ذكرهم خمسة هي الرسول ﷺ والقرآن والأئمة الأطهار من أهل بيت محمد المختار ﷺ وما ورد في شأنهم وخامسها كل ذلك وهو الأقرب.

والثاني: إماتة وحيمهم وهو لازم لمحو الذكر وذلك بتحريف القرآن عن مواضعه وطمس أحكام الله سبحانه وتحريفها بل كل ما جاء به الرسول ﷺ الذي يتمثل فيه الإسلام وما قتل الإمام الحسين ﷺ وأهل بيته إلا مصداق لذلك.

وإن يزيد ليعلم أن في قتل الحسين ﷺ قتلاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولأمير المؤمنين ﷺ، ولذكر الله بل لكل قلب نابض بأحاسيس المجتمع الإسلامي، وقتل الحسين ﷺ قتل للصالح والإصلاح، وللأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر، وقتل للصلاة والزكاة، بل لكل الشعائر الإسلامية التي كان يجدها الإمام الحسين عليه السلام.

والثالث: وهو عدم إدراك أمرهم وشأنهم وولايتهم ومقامهم عند الله سبحانه وتعالى وأنهم معدن الرحمة وخزان العلم وأركان البلاد وأبواب الإيمان وأمناء الرحمن ومعدن حكمة الله ومساكن بركة الله وحفظة سر الله وأنهم تراجمة وحي الله وأركان توحيده وأنهم نور الله الذي أبى الله أن يطفىء، وأنى ليزيد أن يدرك ذلك الشأن الرفيع الذي لا يعمه إلا المطهرون ولذلك أراد إذلالهم ظنا منه أنه يستطيع أن ينفيه عنهم ويظهر للناس خلافه منهم.

وما سبي بنات الرسالة وثقل النبوة والإمامة بنات محمد وعلي وفاطمة صلوات الله عليهم وآلم وتشبهن في البلاد على تلك الحالة المزرية ما ذاك إلا محاولة لكسر الحالة القدسية التي جعلها الله لمحمد وأهل بيته الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا عليهم أفضل الصلاة والسلام. نعم ما ذلك السبي والتشهير إلا محاولة لهدم عظيم شرف النبوة وخطر مقام الإمامة بسبي بنات الرسالة والإمامة مبداة الوجوه مهتركات الستر تحذو بهن الأعداء من بلد إلى بلد. فذلك البيت الذي عرف في الجاهلية والإسلام بالعفاف والستر والشرف الرفيع وطهارة الذيل، لم تعرف منه زلة، ولم تؤخذ عليه نبذة، ولم تسجل عليه عثرة، هو بيت محمد وعلي وفاطمة، وشرفه شرف محمد، وستره ستر محمد عليه السلام، يأتي يزيد لعنه الله ليهتك ذلك الستر! فما هتك إلا ستر محمد في أهل بيته، وما أراد إلا رسول الله صلى الله عليه وآله والانتقام منه، يريد بذلك أن يطفىء نور الله، ونور الرسالة والإمامة، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون وجواب ابن عباس على كتاب يزيد يدل على ذلك دلالة واضحة:

(وإن من أعجب الأعاجيب حملك بنات عبد المطلب وأطفالا صغارا من ولده إليك بالشام كالسبي المجلوبين، تُري الناس أنك قهرتنا، وأنت تمن علينا، وبنا من الله عليك)^(١).

فإذا الهدف من تشهيرهم في البلدان هو إظهار قهر آل محمد ﷺ ومحاولة لتصغير شأنهم وكسر قدسيّتهم، ومن هنا يتجلّى عظيم شأن بنت الرسالة والإمامة في بيان أهداف يزيد من قتل الإمام الحسين ﷺ وأهل بيته ومن سبي نسائه وتشهيرهم بل أكثر من ذلك فقد أماطت عن الغيب ستاره وعن المستقبل لثامه بتحد جريء واضح وصريح ليزيد وقوته بل أقسمت على عدم تمكنه من تحقيق أهدافه بقولها: فكذلك بكيدك وناصب جهلك فوالله لا تمحو ذكرنا بالحق. نعم اجمع كيدك يا يزيد وغدرك وظلمك وكل ما أوتيت من قوة فلن تستطيع تحقيق ما تصبو إليه أبداً فإن الله يأبى ذلك فوالله لا تمحو ذكرنا ولا نُميت وحينا فهم عدل القرآن بأقون ما بقي القرآن ولن يفترقا حتى يردا على رسول الله القيامة كما قال رسول الله ﷺ: (لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)^(١)، ولن يستطيع يزيد أن يفرق بينها وإن قتل حسينا ولن يدرك أمرهم وعظم شأنهم ومكانتهم عند الله وإن شهّر نسائهم وأبدى وجوههم وأدخلهن المجالس بعد أن سباهن كسبي العبيد.

وعلى كل فقولها ذلك فيه ثلاث جهات الأول: التحدي الصريح ليزيد وعدم تمكنه من تحقيق ما يصبو إليه.

الثاني: بيان هدفه.

الثالث: بقاء ذكر محمد وآله ﷺ وعلو شأنهم.

ولقد تحقق ما ذكرته سلام الله عليها مات يزيد وخل ذكره ومات أمره وذهبت دولته وبقيت عليه تبعته وقبح فعلته. وبقي وحي محمد وآله عليهم أفضل الصلاة والسلام وذكرهم حي متجدد مع تجدد الزمان وبقي ذكر الإمام الحسين ﷺ وخلد الإمام الحسين ﷺ في تاريخ البشرية والإنسانية وارتفع ذكره ﷺ على النابر إجلالا وإكبارا له لأن الحسين ﷺ رفع ذكر الله وأعلاه ولا عجب أن يخلل ذكر يزيد وبني أمية لتكبرهم على الله جلّت قدرته وعلى رسوله ﷺ ولعاداتهم وأوليائه.

وفي الختام ننبه على ما ذكره ابن عباس من هدف يزيد في أخذه النساء والأطفال

(١) مسند أحمد ج ٥ ص ١٨٢ و ١٨٩. كتر المال ج ١ ص ٤٤ وغيرهما.

٥٠٠..... تمهيد الحسن وقيام الحسين

سبأيا حيث قال: (تري الناس أنك قهرتنا وأنك تمن علينا) فقد ذكر أمرين يريد يزيد تحقيقهما من السبي لمخدرات عمده وعلي عليه السلام الأول: تري الناس أنك قهرتنا الثاني: تري الناس أنك تمن علينا.

أما الأول فقد صرح بها هو أدهى من قهر آل عمده عليهم السلام وهو التصريح بالانتقام لقتل مشركي بدر بارتجازه شعر ابن الزبير في قوله:

قد قتلنا القرم من ساداتهم وعدلناه بيد فاعتدل

وأما الثاني فهو ما أباه الإمامان عليهما السلام حيث قال الحسن عليه السلام: (والله لو قاتلت معاوية لأخذوا بعنقي حتى يدفعوني إليه سلماً فوالله لأن أسأله وأنا عزيز خير من أن يقتلني وأنا أسيره أو يمن علي فتكون سبة على بني هاشم إلى آخر الدهر ومعاوية لا يزال يمن بها وعقبه على الحي منا والميت)، وقال الإمام الحسين عليه السلام: (ألا وإن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنتين بين السلة أو الدلة وهيهات منا الذلة).

كما أن ابن عباس أجاب عن الثاني بأن المنة لمحمد وآله عليهم السلام حيث لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بمحمد وعلي عليهما السلام.

الفصل السادس

المنهج بعد الحسين عليه السلام

اختلف منهج أهل البيت عليهم السلام في أسلوب الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام عما قبله.

فمن الملاحظ أن أهل البيت عليهم السلام بعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام ابتداءً بالإمام زين العابدين وانتهاءً بالإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام لم يقودوا أي حركة ولم يتزعموا أي نهضة بالسيف والقوة للإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل يمكن القول بأنهم لم يسعوا للأخذ بأزمة الأمور في الدولة الإسلامية، ولعل هذا الأمر واضح لا إشكال فيه بل ربما تجد ما هو أكثر من ذلك فيها هو موروث من فكر أهل البيت عليهم السلام وأحاديثهم.

والمهم هنا لماذا ترك أهل البيت عليهم السلام القيام بالسيف والعمل على إرجاع الخلافة إلى موضعها، والإصلاح الديني والاجتماعي بالقوة؟

لماذا لم ينهض زين العابدين عليه السلام ضد بني أمية لاسيما وأنه الموتور بأبيه وأهل بيته وقد عرضت عليه المساعدة في ذلك بل طلب منه قيادة بعض الثورات التي ظهرت ضد بني أمية؟

فهل غير أهل البيت عليهم السلام منهجهم وأسلوبهم في التعامل مع الأوضاع القائمة؟
وللإجابة على ذلك لابد لنا من التذكير ببعض الأمور التي سبقت مقتل الإمام
الحسين عليه السلام لما لها من الأهمية في وضوح الجواب هنا.

نعم المعلوم أن أهل البيت عليهم السلام دخلوا في تجارب متعددة مع المجتمع
الإسلامي ولاسيما مع حاضرتهم آنذاك الكوفة.

ولكنها وللأسف كانت تجارب صعبة ومريرة ودامية.

أسفرت الأولى عن اغتيال أمير المؤمنين عليه السلام بعد تجرعه الفصص والمرارة.

والثانية عن الغدر بالإمام الحسن عليه السلام وطعنه وعرض تسليمه على معاوية
وأخيراً باغتيال معاوية إياه.

وأما الثالثة فقد كانت القاصمة والموجعة وهي الفاجعة الكبرى والمصيبة
العظمى التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً وهي التي أسفرت عن مقتل سيد الشهداء أبي
عبد الله الحسين عليه السلام وسبي حريمه.

وهذه التجارب الثلاث كان عنوانها القيام بالسيف والإصلاح بالقوة.

وكانت الثالثة بالخصوص أكثر الحركات الثلاث إثارة للجدل ليس من جهة
أهل البيت عليهم السلام أنفسهم بل من جهة المجتمع الإسلامي واستعداده لتحمل أعباء
الإصلاح ومدى صدقه في دعواته ووعوده وإمكان الاعتداد عليها وعدمه.

وقد تقدم أن الكثير ذهب إلى عدم استعداد المجتمع الإسلامي عامة وعدم
صدق المجتمع الكوفي خاصة في وعده للإمام الحسين عليه السلام بالوقوف إلى جانبه وأن ما
أبداه ذلك المجتمع من الاستعداد والتفاني لا واقع له ولا مصداقية.

وقد استفاد أولئك هذا الاستنتاج من التجريبتين اللتين راح ضحية أولاهما أمير
المؤمنين عليه السلام، وكان ضحية ثانيتهما الإمام أبو محمد الحسن عليه السلام.

ولم يكن هذا الاستنتاج بغريب على الإمام الحسين عليه السلام فقد عايش كلا
التجريبتين وعلى هذا فلو كنا نحن وهاتين التجريبتين لما كان هناك وجه ومجال للوثوق
بأهل الكوفة مطلقاً فإن المؤمن لا يلسع من جحر مرتين.

ولكن حيث دخلت الكوفة تحت الحكم الأموي وعاشت مع حكمهم تجربتها المؤلمة وخرجت منها نائمة على الأمويين وحكمهم، واستصرخت الإمام الحسين عليه السلام ودعته وأصرت عليها واستمرت فيها صح تصديقهم والركون إليهم.

وقد تقدم أن ذلك موجب للوثوق بالمجتمع الكوفي بعد أن كان موتوراً من بني أمية وليس هناك من يتصور وقوف المظلوم إلى جانب ظالمه مهما كان الأمر فإن ذلك بعيد جداً، وأبعد منه وقوفه ضد من استصرخه واستنجد به، ومع كل ذلك فإن الإمام الحسين عليه السلام لم يكتف بها أنتجت التجربة الكوفية مع الحكم الأموي، ولم يعتمد على كتابات الكوفة ورسائلها اعتماداً كلياً بل أرسل مسلم بن عقيل لينظر الوضع عن كثب ويكتب للإمام عليه السلام بتقييمه ونظرة.

وقد قلنا سابقاً بأن تجربة الكوفة ومعاناتها كان ينبغي لها أن تسفر عن قوة غاضبة ونفوس نائمة وقبلة موقوتة بهلاك معاوية وقيام الإمام الحسين عليه السلام وهذا فعلاً ما وجده مسلم وكتب به للإمام عليه السلام.

فكانت النتائج متطابقة فالتجربة ونتيجتها والكتب التي أرسلت والرسائل التي وصلت ووعودها وما رآه مسلم وعائشه وكتب به للإمام عليه السلام كلها تطابقت وانفتحت على صدق تلك الوعود.

إلا أنه ربا للأسف أخطأ المجتمع الكوفي حظه، وانقلب على عقبيه، ووقف إلى جانب عدوه وظالمه، بصورة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، بل طلب من الإمام عليه السلام النزول على حكم عدوهم وعدوه، بل قاتلوه وقتلوه.

هذا المجتمع الذي كان ينبغي لتلك التجربة أن تصنع منه جيشاً غاضباً مدمراً لا تقهره الجيوش ولا ترفقه الحصون.

هذا المجتمع الذي يفترض أنه عرف الحق وأهله فلجأ إليهم في تلك الساعات الحاسمة ينقلب على عقبيه ويقف ضد الإمام الحسين عليه السلام فلماذا إذن تلك الاستغاثات وذلك الاستصراخ للإمام عليه السلام؟

فهل كانت لأجل الغدر به؟

أم كانت بسبب المعاناة والظلم والجور؟

قلنا سابقاً لم يكن ذلك لأجل الغدر وإن كان هناك من المنافقين من كان ذلك هدفه إلا أن الظلم والجور واقع عاشه المجتمع الكوفي مع بني أمية وهما الدافعان الأساسيان للمجتمع الكوفي إلى استصراخ الإمام عليه السلام.

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا انقلب؟

ولماذا سل سيفاً على أهل البيت هو لهم؟

ولماذا أجمع ناراً على آل محمد اقتدحها آل محمد على عدوه وعدوهم؟

لمماذا أصبحوا إلباً لأعدائهم على أوليائهم؟

مع أنهم لم يبق لهم في بني أمية أمل ولا مطمع إلا خسيس العيش من الدنيا أنا لوهم ولا كان من الإمام الحسين عليه السلام ما يخالف كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وليس لأحد منهم طلبة. فلماذا كل ذلك إذا؟

إنه لأجل الحرام من الدنيا والطمع في خسيس العيش!

والحقيقة أن المجتمع الكوفي تغير تغيراً حقيقياً بسبب ظلم الأمويين وكان في تلك الفترة بعد هلاك معاوية أمدى استعداداً حقيقياً للوقوف إلى جانب الإمام عليه السلام وذلك ما لمسه مسلم منه إلا أن ذلك قبل أن يتبلى بالترهيب والترغيب.

أما وقد ابتلى بها من ابن زياد انقلب على عقبيه وغدر بالإمام الحسين عليه السلام وهذا ما لحظه الإمام الحسين عليه السلام في كلمته الخالدة:

(الناس عبيد الدنيا والدين لعق على ألسنتهم يحوطونه ما درت معاشنهم فإذا محصوا بالبلاء قل الديانون)^(١).

إذن السبب الحقيقي ليس هو عدم توافر دواعي الوقوف إلى جانب أهل البيت عليه السلام ضد الأمويين أو عدم وجود الظروف المناسب لذلك.

بل السبب الحقيقي هو الطمع في الدنيا وخوف الموت وضعف الانتباه الديني

فإن انتفاء الناس إلى دينهم إنما هو في حال الرخاء دون الشدائد، أما فيها فإنهم يبيعون دينهم حتى بالخيس من العيش ويتخلون عن مبادئهم ويغدرون بقادتهم وساتدهم لأجل الطمع في حطام الدنيا.

والمهم الذي نريد أن نصل إليه هنا من إعادة ذلك والتذكير به هو أن ذلك المجتمع - مع تلك الحال التي صار فيها من القتل والخوف والتشريد واستصراخه الإمام الحسين عليه السلام واستنجاهه به والظرف المناسب لحركته ونجاحها سواء كان من جهة هلاك معاوية وشخصية يزيد أو من جهة شرط الإمام الحسن عليه السلام وخروج الجميع من البيعة وقيام الحسين عليه السلام - لما تعرض للترغيب والترهيب غدر وانقلب.

فهل لأهل البيت عليهم السلام أن يتقوا به مرة أخرى أو يغيره من المجتمعات؟

وهل سيصبح أكثر استعدادا ووفاء؟

ثم إنه هل هناك مجتمع أحسن حالا أو أكثر إدراكا لأحقية أهل البيت عليهم السلام أو أكثر تينة واستعدادا من المجتمع الكوفي يمكن لأهل البيت عليهم السلام أن يعتمدوا عليه أو يركنوا إليه؟

فبعد أن عاش حكم أمير المؤمنين عليه السلام ورأى عدله وورعه وتقواه، وعاش حكم بني أمية فرأى سيفهم يقطر من دمه، ورأى ظلمهم وجورهم ونفر منهم، وبعد تهيئة للخروج من حكمهم ومن بيعتهم بشكل قانوني بسبب شرط الإمام الحسن عليه السلام وبعد أن توفرت كل أسباب النجاح لإسقاط الحكم الأموي، وحصل الظرف المناسب للتحرك ضده فقام الإمام الحسين عليه السلام بعد كل ذلك تخطى أهل الكوفة عن أهل البيت عليهم السلام وغدروا بهم وانقلبوا عليهم ووقف ضدهم بل قاتلهم وقتلهم.

فهذا المجتمع ومع كل تلك الأمور تخطى عن قضيته فما الظن بالمجتمعات الأخرى التي لا تعرف حقا لأهل البيت عليهم السلام أو التي لم تبد استعدادا للوقوف إلى جانبهم أو أبدت ولم تكن صادقة فيه.

والمهم أنه وبعد هذه التجربة الدامية لا يمكن أن يثق أهل البيت عليهم السلام بذلك المجتمع وعوده مرة أخرى بعد أن غدر بالإمام الحسين عليه السلام ولا يغيره

خصوصاً وأن أكثر المجتمعات الأخرى لا ينتمون إلى أهل البيت عليهم السلام ولا يدينون لهم بالولاء والذي ينتمي لايحي معنى الولاية أو أنه ينتمي في الرخاء دون الشدة، والذي ينتمي ويعتقد ولايتهم قولاً وعملاً قليل لا يفون للقيام بهم، ولهذا انتهج أهل البيت عليهم السلام في الدعوة إلى الله سبحانه نهجاً آخر استبعد منه السعي إلى إرجاع حقهم في الخلافة، نعم لقد ترك أهل البيت عليهم السلام القيام بالسيف للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو إصلاح الأمة وما فسد منها بالقوة وأرجئ ذلك إلى قيام صاحب الزمان المهدي بن الحسن عليه السلام وعجل الله تعالى فرجه الشريف.

وابتداءً ذلك زين العابدين عليه السلام حيث رفض أول عرض بعد قتل الإمام الحسين عليه السلام وذلك لما وصل هو وعياله وأخواته ومن كان معه من السبي إلى الكوفة وكثر الباكون لأجلهم وبعد خطبة عمته أم كلثوم، قام قائماً فحمد الله وأثنى عليه وذكر النبي ﷺ وصلى عليه ثم قال:

(أيها الناس من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم.

أنا ابن المذبوح بشط الفرات من غير ذحل ولا ترات أنا ابن من انتهك حريمه وسلب نعيمه وانتهب ماله وسبي عياله أنا ابن من قتل صبراً وكفى بذلك فخراً أيها الناس ناشدtkم بالله هل تعلمون أنكم كتبتم إلى أبي وخدعتموه وأعطيتموه من أنفسكم العهد والميثاق والبيعة وقانلتموه وخدعتموه؟

فتبا لما قدمتم لأنفسكم وسواة لرايكم بأية عين تنظرون إلى رسول الله ﷺ إذ يقول لكم (قتلتم عترتي وانتهكتم حرمتي فلستم من أمتي).

قال: فارتفعت أصوات الناس من كل ناحية، ويقول بعضهم لبعض هلكتم وما تعلمون.

فقال عليه السلام:

(رحم الله امراً قبل نصيحتي وحفظ وصيتي في الله وفي
رسوله وأهل بيته فإن لنا في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أسوة حسنة.

فقالوا بأجمعهم:

نحن كلنا يا ابن رسول الله سامعون مطيعون حافظون
لذمامك غير زاهدين فيك ولا راغبين عنك، فمرنا بأمرك يرحمك
الله فإننا حرب لحريك وسلم لسلمك لناخذن يزيد ونبرأ من
ظلمنا).

وهنا تجد العرض الصريح من أهل الكوفة على الإمام زين العابدين عليه السلام
عرضوا الوقوف إلى جانبه ضد يزيد وضد من ظلمهم وقد عرضنا خطبته تامة ليلحظ
خلوها من أي دعوة منه للقيام ضد يزيد، نعم وبخهم فيها على غدرهم وعدم الوفاء
بورعدهم، فأحسوا بالندم لغدرهم وتحاذلهم، وأنى يفيد الندم وقد تخلوا عن الإمام
الحسين عليه السلام وغدروا به وقتلوه، نعم بعد أن وبخهم عرضوا عليه طاعتهم وأبدوا له
استعدادهم ولكنه سلام الله عليه أجابهم على الفور فقال:

(هيهات. هيهات أيها الغدرة المكرة حبل بينكم وبين
شهوات أنفسكم، أتريدون أن تأتوا إلي كما أتيت إلى أبي من قبل
كلا ورب الراقصات، فإن الجرح لما يندمل، قتل أبي صلوات الله
عليه بالأمس وأهل بيته معه ولم ينس ثكل رسول الله وثكل أبي
وبني أبي ووجدته بين لهاتي ومرارته بين حناجري وحلقي
وغصصه يحجري في فراش صدي ومسألتي أن لا تكونوا لنا ولا
علينا)^(١).

وإذا لاحظنا ظروف العرض والحال التي كان فيها يمكن لنا القول إنه يمكن
أن تحصل هناك ثورة عامة قوية توجبها العاطفة والإحساس بالذنب والتقصير

والندم ويزيدها وجود العدو المشترك وهذا الأمر قد ظهر بجلاء في ثورة التوابين التي قادها سليمان بن صرد وكذا في خروج المختار نجد الجميع كان خروجهم عنوانه الطلب بئار الإمام الحسين عليه السلام وقد وجدوا أعوانا لذلك.

والمهم هنا هذا السؤال هل ينبغي للإمام زين العابدين عليه السلام أن يثق بأولئك مجددا بحيث يقودهم ويتزعم حركتهم؟

واعتقد أن الجواب واضح وظاهر أنه لا ينبغي ولا يصح بل لا يمكن للإمام عليه السلام أن يثق بأي وعود جديدة فلذلك أجابهم في الحال (هيهات، هيهات، أيها الغدرة المكررة حيل بينكم وبين شهوات أنفسكم أتريدون أن تأتوا إلي كما أتيتم إلي أبي من قبل كلا ورب الراقصات).

وهذا الرد واضح فلا ينبغي لأي عاقل أن يثق بمعهودهم أو يركن إلى وعودهم أو يعتمد عليهم بعد أن غدروا بالإمام الحسين عليه السلام، ولهذا قلنا في الإشكال على نظرية السيد الصدر تنزلا بأنه وإن أوجد قتل الإمام عليه السلام هزة في وجدان المجتمع المسلم إلا أن هذه الهزة لا فائدة فيها بعد أن قتل القائد والمنقذ، ونضيف هنا أمرين:

الأول هو: أن أول النتائج لقتل الإمام الحسين عليه السلام هو انعدام ثقة أهل البيت عليهم السلام في المجتمع الإسلامي وفي وعوده ولا سيما المجتمع الكوفي.

والثاني: هو رفض الإمام السجاد عليه السلام عرض المجتمع الكوفي وقيادته، ودليل كلا الأمرين قول الإمام السجاد عليه السلام (أتريدون أن تأتوا إلي كما أتيتم إلي أبي من قبل).

ولهذا لم يتزعم أي حركة أو ثورة ضد بني أمية لأنه لا يمكن له الاعتماد على المجتمع الإسلامي عامة لتخليه عن واجبه تجاه قضية الإسلام وعن المجتمع الكوفي خاصة لغدره بأبيه ونكته بيعته فلا يمكن الركون إلى وعودهم أو الوثوق بمعهودهم أبدا مهما أعطوا من موافق وعهود، كما أن الظاهر أن المحرك الأساسي لتلك الثورات التي هو الإحساس بالندم على التفريط في أهل البيت عليهم السلام والتخاذل عنهم والغدر بهم وهو ما تقدم من قول بعضهم لبعضم هلكنم وما تعلمون، وبعبارة أخرى هي ردة فعل وقتية سريعا ما تزول لا أنها بسبب إدراك جديد لأحقية أهل البيت عليهم السلام أو

اعتقاد لزوم تغيير الواقع الخارجي وإعادة الحق إلى أهله فكل ذلك كان معلوما سابقا لديهم ومع ذلك لم يفوا لأهل البيت عليه السلام فكيف يمكن الوثوق بهم ثانية، ولذلك نجد أن الهدف في تلك الحركات هو قتل من شارك في قتل الإمام الحسين عليه السلام ولم يكن الهدف بشكل مباشر تقويض الحكم الأموي وإرجاع الأمر لآل محمد عليه السلام وهذا يؤكد كون حركاتهم ردة فعل قصيرة الأمد والبعده، بل لنا أن نقول إنه حتى ولو كان هدفهم هو إرجاع الأمر لآل محمد عليه السلام والانضواء تحت قيادتهم فلا يوجد عاقل يركن إلى وعدهم أو يصدقهم ويشق بهم بعدما غدروا بالإمام الحسين عليه السلام بالأمس وتحاذلوا عنه فقد فات الأوان وسبق السيف العذل. وسوف نعرض فيها بعد نظر أهل البيت إلى بعض الحركات والثورات وموقفهم منها.

وبهذا الرفض من الإمام زين العابدين عليه السلام بدأ به منهجاً آخر في البناء الفكري للمجتمع الإسلامي.

علم الإمام السجاد عليه السلام أن المجتمع الإسلامي أبعد ما يكون من الله سبحانه، فالقلوب قاسية لا خشية فيها من الله، والنفوس ميتة لا إحساس عندها، والدين لعق على الألسن فلا صدق في وعد ولا وفاء بعهده، ولا خوف من وعيد وعذاب ولا رجاء في وعد وثواب، فلا طمع في جنة ولا خوف من نار، فالدنيا مهمهم والدرهم والدينار دينهم والطمع ديدنهم، فتحمل أعباء الدعوة إلى الله سبحانه بقوله وفعله فكان مثال الانقطاع لله سبحانه والخوف منه، وجسد ذلك للعالم الإسلامي في خشيته من الله وعبادته حتى عرف بزين العابدين، ونتج عن ذلك زبور آل محمد عليه السلام الصحيحة السجادية، كان سلام الله عليه مثالا للتعق والورع يقتدى به يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، يحن على الفقراء والمساكين، وما افتقد أهل المدينة صدقة الليل إلا بموته، كان صائنا نهاره قائما ليله هذا ومصيبة أبيه وأهل بيته عليه السلام ماثلة بين عينه حتى روي عن الصادق عليه السلام أنه بكى على أبيه أربعين سنة.

وسار الأئمة الطاهرون عليه السلام بعده على هذا المنهج متبعين كل البعد عن تزعم أي حركة سياسية أو عسكرية لتغيير الحكم القائم أو إعادة الحق إلى أهله وإرجاع الأمر إلى نصابه.

بل اتخذوا طرقاً جديدة ومناهج أخرى وأساليب متعددة في الدعوة إلى الله سبحانه بحسب مقتضيات كل زمان، وضربوا للمسلمين أروع الأمثال في الانتباه إلى الدين، والانقطاع إلى الله رب العالمين سبحانه عند ما غلب على المسلمين الطمع وحب الدنيا، وعندما لانت القلوب ورُغب فيها عند الله سبحانه فتحو خزائن علومهم، وبثوا معارفهم ونشروا أحكامهم وفقههم، وأثبتوا إمامتهم بطرق متعددة، فبالعقل تارة، وبالشرع أخرى، وبالعجز ثالثة، وكل ذلك في حال مد وجزر حسب ما تقتضيه الأوضاع السائدة والنظم القائمة.

فكانت دعوتهم إلى الله سبحانه برورعهم وتقواهم وزهدهم وعلمهم، فنشروا العلم ودعوا الناس إلى التفقه في الدين والعمل بالعلم والمعرفة فتخرج من مدارسهم آلاف العلماء في شتى العلوم وبذلك عرف شأنهم وفرضوا إمامتهم وأثبتوا ولايتهم.

وربما ادعى أن لأهل البيت عليهم السلام تحركات سياسية سرية تحت الستار ضد الحكم الأموي والعباسي. فقد قيل: إنهم وإن أعلنوا التقية وأن خلافها ليس من مذهبهم وأظهروا التوجه إلى نشر العلم والفقه والابتعاد عن الحكم إلا أن ذلك في الظاهر ولكن في السر لهم تحركات كانوا يدبرونها ضد تلك الأنظمة.

ولكن هذا القول ليس إلا مجرد دعوى لا واقع لها إلا في خيلة أصحابها، وإلا فلا يوجد دليل واحد يدل على أن أهل البيت عليهم السلام كانوا يتحركون سرّاً تحركاً سياسياً أو عسكرياً لتغيير أنظمة الحكم القائمة، كما أنه لم يرد حتى نص واحد أنهم دعوا أحداً إلى التحرك العسكري وإن حاول البعض أن يستند لهم في شرعية حركته إلا أن المهم أن أئمة أهل البيت عليهم السلام بعد الإمام الحسين عليه السلام لم يترعوا أي حركة ولم يقودوا أي ثورة ولم يتقدموا أي جيش على خلاف ما كان عليه الحال مع أمير المؤمنين والإمامين الحسن والحسين عليهم السلام فقد قادوا الجيوش ودعوا الناس لنصرتهم والوقوف معهم.

حركة زيد ومنهج أهل البيت

لعل أهم الحركات التي حازت اهتمام أئمة أهل البيت عليهم السلام هي حركة زيد بن

الإمام زين العابدين عليه السلام بخلاف بقية الحركات ولا سيما ما كان منها بعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام فلم نجد لصداها أذن صاغية من أئمة أهل البيت عليهم السلام بل لا يمكن لها أن نجد منهم الرعاية أو التوجيه والقيادة، وذلك لما ذكرناه قبل قليل من عدم إمكان الاعتماد على وعود المجتمع الإسلامي عامة، والمجتمع الكوفي خاصة بعد الغدر بالإمام الحسين عليه السلام، ولذلك لم يتبنوا أي واحدة منها، وسوف نشير إلى بعض الجهات في بعضها.

وأما حركة زيد فحيث إنها من داخل بيت آل محمد عليهم السلام فمن الطبيعي أن نجد اهتماما خاصا من أئمة أهل البيت عليهم السلام وتكون محل نظر إلا أنه مع جلالة زيد بن الإمام زين العابدين عليه السلام ورفعة قدره وعلو شأنه، ومع ما ورد المدح فيه، من أنه من علماء آل محمد عليهم السلام وأنه لو ظفر لوفى وأعاد الحق إلى أهله، فإنه لم يرد في رواية من روايات أهل البيت عليهم السلام الدعوة إلى حركته أو أن حركته كانت بأمر من الأئمة عليهم السلام بل على العكس من ذلك، فقد كان عدم وفاء أصحابه له متوقعا ويكاد يكون مقطوعا به، وأن يحصل له ما حصل لغيره من التخاذل عنه عند الوثبة والغدر به عند الشدة، فإذا كانوا غدروا بالإمام الحسين مع عظيم شأنه، وشدة حالهم مع بني أمية ومع ذلك تخاذلوا عنه، ووقفوا مع عدوهم وعدوه فما بالك بغيره ممن لا يقاس به، ولذلك روي عن صادق الأئمة عليهم السلام أنه قال له عند استشارته في الخروج: (إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب بالكناسة فشأنك)^(١)، وهذا في الواقع إخبار عن قتله وما سيؤول له أمره، وذلك فعلا ما حصل فقد غدر به من وعده النصر، فبعد أن بايعه خمسة عشر ألف لم يخرج معه إلا ثلاثمائة أو أقل، وقتل وصلب بالكناسة كما أخبره الصادق عليه السلام.

نعم هناك دعوى بالإذن لزيد في الخروج، إلا أننا لم نجد دليلا عليها، كما أن أصحابها لا يدعون وجود نص صريح عليها، وأهم ما ذكر كدليل على تلك الدعوى هو ما ورد من كون زيد من علماء آل محمد وغيرها من الروايات المادحة لزيد، ولازم

هذا المدح وجود الإذن، إذ يستبعد معه خروجه من دون إذن، ومن الواضح أن هذا الدليل اعتمد على فهم التلازم بين المدح ووجود الإذن، إذ لو لم يكن الإذن موجودا لما صح مدح زيد.

وهذا المقدار ليس دليلا على وجود الإذن، إذ من المحتمل قويا أن يكون زيد قد فهم الإذن اجتهدا من قول الإمام الصادق عليه السلام: (إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب بالكناسة فشانك)، ويؤيد هذا الاحتمال بل يرجحه إن لم يعينه جواب زيد لمؤمن الطاق بعد احتجاجه عليه لعدم خروجه معه فقد قال له: (و الله لئن قلت ذلك فقد قال لي صاحبك بالمدينة أي أقتل وأصلب بالكناسة وأن عنده لصحيفة بذلك فيها صليبي وقتلي)^(١)، فالظاهر أنه أراد أن يخبر مؤمن الطاق أنه أعلم الإمام الصادق عليه السلام

(١) وقد ذكر الرواية بشأها السيد الخوئي في معجمه ولاهيتها نذكرها هنا على طولها، الكافي باب الاضطراب إلى الحجة ١ الحديث ٥ عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبان قال: أخبرني الأحول أن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام بعث إليه وهو مستخف قال: فأنيته فقال لي: يا أبا جعفر ما تقول إن طرقت طارقا منا أخرج معه؟ قال: قلت له: إن كان أباك أو أخاك خرجت معه، قال: فقال لي: فأننا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم فأخرج معي قال: قلت: لا ما أفعل جعلت فداك قال: لي أترغب بنفسك عني؟ قال: قلت له: إنما هي نفس واحدة فإن كان الله في الأرض حجة فالتخلف عنك ناج والخارج معك هالك، وإن لا تكن لله حجة في الأرض فالتخلف عنك والخارج معك سواء قال: فقال لي: يا أبا جعفر كنت اجلس مع أبي غل الخوان فيلغمني البضعة السنية ويبرد لي اللقمة الحارة حتى يبرد شفقة علي ولم يشفق علي من حر النار إذن أخبرك بالدين ولم يخبرني به! فقلت له: جعلت فداك من شفتة عليك من حر النار لم يخبرك خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا فإن قبلت نجوت وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار، ثم قلت له: جعلت فداك أنتم أفضل أم الأنبياء؟ قال: بل الأنبياء قلت: يقول يعقوب ليوسف: (يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا) لم لم يخبرهم حتى كانوا لا يكيدونه ولكن كتمهم ذلك، فكذلك أبوك كتمك لأنه خاف عليك قال: فقال: أما والله لئن قلت ذلك، لقد حدثني صاحبك بالمدينة أي أقتل وأصلب وأن عنده لصحيفة فيها تنلي وصليبي فحججت نحدثت أبا عبد الله عليه السلام بمقالة زيد، وما قلت له، فقال لي أخذته من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ومن فوق رأسه ومن تحت قدميه، ولم ترك له مسلكا يسلكه). قال السيد الخوئي: الرواية صحيحة السند (معجم رجال الخوئي ج ٧

بخروجه فأخبره بذلك وأنه فهم من قوله: (إن رضيت ،فشأنك) الإذن في الخروج ويؤيد هذا ما ورد في الخبر المتقدم عن الإمام الرضا عليه السلام من استشارته الإمام الصادق عليه السلام في الخروج وجواب الصادق له، هذا أولا.

وثانيا: أن زيدا نفسه لم يدع أمر الإمام عليه السلام له أو الإذن الصريح له.

وثالثا: أن الإمام الصادق عليه السلام نفسه لم يؤنب أو يوبخ الطائي على عدم استجابته له وعدم نصرته، بل نقول إن قول الإمام عليه السلام له في آخر الرواية: (أخذته من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ومن فوق رأسه ومن تحت قدميه ولم تترك له مسلكا يسلكه)، تأكيد وتأييد لصحة احتجاجه عليه، وتغام حجة خصوصا وأن ما ذكره من الوجه والسبب في عدم نهي الإمام عليه السلام له والسكوت عنه فيها فهمه صحيح، بدليل أن الإمام لم يرده أو يشكل عليه أو يبين خطأه، فلو سكت الإمام لكان ذلك كافيا للدلالة على صحة احتجاجه كيف وقد أشاد به وأيده فيكون ما ذكره مؤمن الطاق تاما لا أن الإمام عليه السلام أراد بذلك حسن المناظرة كما قال السيد الخوئي.

وعليه فالوجه في خروج زيد هو قطعه الشخصي وفهمه رضا الإمام عليه السلام ولعل قوله لمؤمن الطاق إذن أخبرك بالدين ولم يخبرني به أراد أن يخبره بعلمه بالحكم في المقام من لزوم كون القيام بقيادة المعصوم أو إذنه، ولذلك أخبره بقول الإمام الصادق عليه السلام وكأنه يقول لقد أخبرت الإمام عليه السلام وأجابني بهذا الجواب ومنه فهمت الإذن ولهذا كان فهمه حجة عليه لا حجة له على غيره، كما أن زيدا ذكر له ما قاله الصادق عليه السلام ولم يذكر له أمرا أو إذنا منه، ولو كان هناك إذن لاحتج به على مؤمن الطاق وألزمه به.

وأما دعوى أن أمر (الإذن من الأسرار التي لا يجوز إظهارها)^(١) فهي مبنية على

ص ٣٥٤ عن الكافي.

(١) معجم رجال الحديث السيد الخوئي ج ٧ ص ٣٥٥ وقد أصر السيد الخوئي على استفادة الإذن وأن مؤمن الطاق لم يفهم من زيد ذلك وأن قول الصادق عليه السلام أخذته إلخ أراد به حسن المناظرة لا القدح في زيد وهذا الترجيح كما ترى خلاف الظاهر إذ ظاهرها صحة احتجاجه وتغام حجة، ولو لا ذلك لقال له مثلا فهلا أجابك بكفاية الإذن، نعم الرواية لا تدل على الذم والقدح في زيد لا أنها تدل على الإذن كما بينا في الأصل.

دعوى وجود الإذن الصريح ولا دليل عليه. هذا أولا.

وثانيا: أن كون الإذن من الأسرار التي لا يجوز إظهارها حتى لثل مؤمن الطاق مع دعوته للخروج معه ليست إلا مجرد دعوى أخرى لا دليل عليها فعدم جواز إظهار الأسرار إنما هو عن عامة الناس لا عن الخواص مثل مؤمن الطاق.

ثالثا: أن زيدا كما وثق من الطاق فأنخبره بخروجه فما هو المانع أن يخبره بالإذن له خصوصا بعد احتجاجة عليه والزامه فكما أنه على نفسه وسره وأنخبره بعزمه على خروجه فمن الأولى أن يخبره بإذن الإمام الصادق عليه السلام لو كان، وشرعية خروجه ولو بأن يشترط عليه كتابته، وعلى أقل تقدير أن يخبره أن لديه ما لا يستطيع أن يكشفه له.

رابعا: أن مسألة الخروج مع أي شخص مهما كان قربه من أهل البيت وعلو قدره مسألة تقرير مصير، فلا بد وأن يكون الخارج معه على بينة واضحة من أمره فلا يكفي احتمال وجود الإذن أو فرضية سرية عن العلم به خصوصا بعد كون إذن الإمام عليه السلام شرط للقيام والنصرة.

خامسا: قول الإمام الصادق عليه السلام في حديث الإمام الرضا عليه السلام بعد قوله فشانك قال: (فلما ولي قال جعفر بن محمد: ويل لمن سمع واعيته فلم يجبه) يدل على ما ذكرناه وذلك أنه قال: فلما ولي قال ويل لمن سمع واعيته فلم يجبه ولم يخاطبه بذلك ولو كان يريد أن يأذن له بالخروج لقال له: ويل لمن استنصرته فلم ينصرك أو قال ويل لمن استنصره فلم ينصره، ولاحتج به زيد على مؤمن الطاق.

سادسا: أنه لو كان هناك إذن صريح بالخروج فلماذا لم يبينه الإمام الرضا عليه السلام كما بين تلك المحادثة فاحتمال الخطر من بيانه قد زال بزوال دولة بني أمية وعليه فلا دليل على الإذن الصريح من الإمام عليه السلام.

أضف إلى ذلك معرفة الإمام الصادق عليه السلام بأهل زمانه وعدم وفائهم وشدة بلائه وحديث الخراساني واختبار ولايته شاهد على ذلك بل مانع من الإذن.

وأما ما ذكر من التلازم بين المدح والإذن فغير تام وذلك:

أولاً: إن المدح المذكور متأخر عن دعوة زيد مؤمن الطاق للخروج معه فلا يفيد الطاقى أو من كان في وقته.

وثانياً: أنه لا تلازم بين المدح والإذن وذلك أن حنا احتمال آخر وهو فهم زيد الإذن اجتهداً من قول الإمام عليه السلام (إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب بالكناسة فثأنتك) ومن الواضح أن فهم زيد شيء وأمر الإمام عليه السلام أو إذنه شيء آخر فالمدح بلحاظ تدينه وصدقه لا يثبت وجود الإذن ولا ينفي احتمال الاجتهاد.

ومن المهم أن تنبه عليه أن القول بعدم الإذن الخاص بالخروج لا يلزم منه الطعن على زيد أو القدح في شخصيته بعد احتمال فهمه الإذن من الإمام عليه السلام ولعل هذا هو ما دعى بعض الأعلام للاعتقاد بوجود الإذن وذلك أنه لو خرج بدون إذن لم يكن من علماء آل محمد مع أن اشتراط إذن الإمام عليه السلام في القيام بالسيف ولا سيما إذا كان في أيام الظهور من المسلمين لدى الطائفة.

ولكن قلنا إنه لا تلازم بين عدم وجود الإذن واقفاً وبين الطعن على زيد فيكفي اعتقاده الإذن من كلام الإمام عليه السلام فقد استشار الإمام الصادق في خروجه وعرضه عليه، وكونه فهم الإذن من جواب الإمام عليه السلام له لا يستوجب الطعن عليه.

وربما يقال إنه لو كان الأمر فهم زيد وكان مجتهداً في فهمه لكان على الإمام عليه السلام أن يرفع اللبس والاشتباه عنه بأن يبين له الواقع.

ولكنه من الواضح أنه لا يجب على الإمام عليه السلام رفع توهم الآخرين لا سيما فيما يكونون فيه معذورين عند الله سبحانه، بل ربما كان مثاباً لكونه سعى لرضا الله سبحانه وإن كان غخطاً فيما فهمه ويزيد ما ذكرناه بل يدل عليه ما بينه مؤمن الطاق من الوجه في عدم إخبار الإمام عليه السلام زيدا بلزوم الإذن الصريح.

وأما قول الإمام الصادق عليه السلام: ويل لمن سمع وأعيته فلم يجبه فعلى فرض تمامية سند الرواية الظاهر أن المراد به من غرر به ووعدته النصر فخذله وغدر به أو تركه وهرب عنه في حال حاجته لمن يدافع عنه، أو خصوص من سمع فعلاً وأعيته فلم يجبه وذلك أمر آخر لا ربط له ببحثنا إذ وجوب النصر والخروج معه ابتداءً شيء

ولزوم الوفاء ممن خرج معه أمر آخر ومثله لزوم الدفاع عنه في فرض سماع واعيته
ويؤيد ما ذكرنا جواب الإمام الصادق لمؤمن الطاق عن دعوته وطلب نصرته ولو كان
يريد من الرواية النصرة ابتداءً لقال للطائفي ويل لمن استنصره فلم ينصره.

وأما قول الإمام عليه السلام له: (إن رضيت أن تكون المقتول المصلوب بالكناسة
فشأنك)^(١) فالظاهر أنه بيان لأمر غيبي كتب عليه وسوف يتحقق والرضا بما كتب الله
سبحانه عليه هو موضع كلام الإمام عليه السلام وواضح أنه شأن زيد يرضى به أو لا يرضى
فلا ربط له بالإذن وعدمه.

هذا تمام الكلام بالنسبة لحركة زيد بن علي (رض) وإذا لم يتم ما يدل على أمره
بالخروج والإذن له فغيره أولى ممن تحرك وربما تبرأ الأئمة عليهم السلام منهم.

ولنعد لما كنا فيه هناك الكثير من الموارد التي اتهم فيها الحكام أئمة أهل البيت
عليهم السلام بأنهم كانوا يجمعون الأموال ويشترون السلاح وغير ذلك.

ولكن أهل البيت عليهم السلام نفوا ذلك بشكل قاطع وأثبتوا كذب مدعي ذلك كما أنه
لم يستطع أحد من الحكام أن يثبت شيئاً من تلك الاتهامات.

وربما يقال إنه إذا لم يكن لأهل البيت عليهم السلام أعمال سياسية وتحركات عسكرية
سرية فلماذا كان الحكام يأخذونهم ويسجنونهم ويهجمون على بيوتهم ويفتشونها؟

فإنه لا بد من وجود تحركات كانت وراء موقف الحكام تجاههم!

ولكن هذه أيضاً دعوى لا تستند إلى دليل سوى الجهل بدوافع الحكام لذلك،
والجهل بتلك الدوافع ليس دليلاً على تلك الدعوى أو على وجود تحركات سرية
وأعمال سياسية لدى أهل البيت عليهم السلام ضد الحكام.

وأما الدوافع لتلك المواقف تجاه أهل البيت عليهم السلام من بني أمية وبني العباس
فهي متعددة:

فأولها: الظلم.

وثانيها: الرشاة الذين يبحثون عن المكانة لدى الحكام ولو بالكذب.

وثالثها: الإحساس بالخوف الدائم من أصحاب الحق بعد معرفتهم بإمامتهم وعظم مقامهم وأنهم أصحاب الحق.

ورابعها: الحسد على ما آتاهم الله من فضله.

وخامسها: إبعادهم عن الناس وإخفاء أمرهم وحقوقهم.

وسادسها: إخافة الناس من حولهم.

وسابعها: التأثير على عقائد الناس فيهم وفي إمامتهم.

إلى غير ذلك من الدوافع المتوفرة لدى بني أمية وبني العباس.

ولر كان الدافع في تلك المواقف هو ما أدعي لما توانوا وترددوا في قتلهم علنا.

البكاء على الإمام الحسين عليه السلام

أصبح البكاء على الإمام الحسين عليه السلام من أبرز المظاهر والشعائر الحسينية التي برزت بعد مقتله وقد استمرت كذلك إلى يومنا هذا.

وأصبحت ظاهرة واضحة في المجتمعات الشيعية في كل مكان وشعارا لهم في مجالسهم الحسينية في كل زمان ولا سيما أيام عاشوراء من شهر محرم الحرام.

وعليه فهذه الظاهرة عمرها عمر قضية الإمام الحسين عليه السلام بل هي أكبر وذلك أن البكاء على الإمام الحسين عليه السلام عرف قبل مقتله فقد بكى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمير المؤمنين عليه السلام، وفاطمة عليها السلام، بل بكى عليه أكثر الأنبياء كعيسى وزكريا وآدم على نبينا وآله وعليهم أفضل الصلاة والسلام وبذلك يكون عمر البكاء على الإمام الحسين عليه السلام بعمر الإنسان وحركته على وجه الأرض. وسوف نذكر فيما بعد بعض الروايات التي صرحت ببكاء الرسول صلى الله عليه وآله وبكاء بعض الأنبياء عليهم السلام.

كما أنه لم يختص الإنسان بالبكاء على الإمام الحسين عليه السلام بل بكى له كل شيء حتى السماء والأرض بكيا عليه وما وسوف يأتي أيضا ما يدل على ذلك.

وعليه يمكن لنا أن نقول إن ظاهرة البكاء على الإمام الحسين عليه السلام ابتدأت مع ابتداء حركة التاريخ البشري على وجه الأرض واتسعت دائرتها عند وقوعها لتشمل

كل ما حول الإنسان من حجر ومدر وأرض وساء.

كما أنه بقضية الإمام الحسين عليه السلام سوف تتوقف عمجلة التاريخ أيضا وذلك عند قيام الطالب بدم المقتول بكر بلاء عليه السلام.

والمهم هنا أن ظاهرة البكاء على الإمام الحسين عليه السلام ليست ظاهرة مستجدة ولا مستحدثة.

ولقد واجهت قضية الإمام الحسين عليه السلام الكثير من التحديات والصعاب والمحاولات العديدة للقضاء عليها إلا أنها تمكنت من تجاوز كل تلك التحديات وتخطي كل تلك الصعاب، حتى تلك التي حاول فيها المتوكل العباسي إخفاء قبر الإمام الحسين عليه السلام بحرث قبره وإجراء الماء عليه إلا أن الماء لما وصل إلى القبر المقدس حار ودار فسمي ذلك المكان بالحائر الحسيني.

وهكذا استمرت قضية الإمام الحسين عليه السلام مؤيدة من الله سبحانه بأيد غيبية تريد لها البقاء والاستمرار وكذلك استمرت معها ظاهرة البكاء أيضا مؤيدة بأيد غيبية تريد لها لبقاء.

واستمرت الشيعة في عقد مآتم العزاء والحزن على اختلاف مظاهرها باختلاف عادات المجتمعات الشيعية في أساليب عزائهم وأيضاً مؤيدة كذلك.

واستمرت ظاهرة البكاء على الإمام الحسين عليه السلام مدفوعة بقوة من قبل أهل البيت عليه السلام ومؤيدة كل التأيد من علماء الطائفة الشيعية وسوف نذكر فيما بعد بعض الروايات الواردة في ذلك من قبل أهل البيت عليه السلام.

ولكن مع كل ذلك تسمع من هنا وهناك من ينتقد تلك الظاهرة ولاسيما من المخالفين لمذهب أهل البيت عليه السلام خصوصا النواصب ولم يكن ذلك غريبا منهم بعد أن ابتعدوا عن أهل البيت عليه السلام الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وتركوا ما أوجب الله عليهم من طاعتهم وفرض عليهم من ولايتهم وودهم ومحبتهم.

إنها الغرابة والعجب ممن يدعي الانتماء إلى محمد وآل محمد عليهم أفضل الصلاة والسلام قلباً وقالباً فكراً واعتقاداً ثم تجد منه التشكيك بل النقد لتلك الظاهرة

لا سيما من أولئك الذين يصفون على أنفسهم عنوان التحضر والتجديد ولكن ما يهون الخطب أن ذلك صدر ممن تبع الثقافة الغربية أو الثقافات المخالفة لمذهب آل عمد صلوات الله عليهم أجمعين وتأثر بأفكارها وسار في ركابها بل وحمل لواءها فأثار شبهاتها واعتراضاتها على العزاء تارة وعلى البكاء أخرى، فلنعرض لها للإجابة عنها .

شبهات واعتراضات

أثيرت الشبهات والاعتراضات على ظاهرة البكاء على الإمام الحسين عليه السلام قضية قديما وحديثا وحيث إن أكثر الشبهات المثارة قديما وحديثا ترجع إلى موارد محدودة عرضنا ما اعتقدنا أهميته أو التي نرى أن لإثارتها آثارا مباشرة على قضية الإمام الحسين عليه السلام أو على مستقبل مسيرتها واكتفينا بذلك عن عرض شبهات المخالفين بتناولها لتضمنها شبهاتهم واعتراضاتهم، وقد بنينا بحثنا في كثير من الموارد على أساس عقلائي لا يختلف فيه أهل العقل وإن اختلفت مناهجهم الفكرية وانتهاءاتهم المذهبية وفي بعضه بني على أساس معطيات إسلامية لا ينكرها أي مسلم.

أقول قد أثيرت اعتراضات متعددة بأساليب مختلفة ولكنها تلتقي في مصب واحد وهدف فارد هو القضاء على العزاء على الإمام الحسين عليه السلام والبكاء عليه، بل وعلى قضية الإمام الحسين عليه السلام فأثيرت بعض التشكيكات بأسلوب سياسي بعيد القصد فنردّي:

(لا تحولوا الدم إلى دمع)

وانتقد آخر بأسلوب عاطفي في شكل المحامي والمدافع عن عواطف الناس متهماً كل من يُبكي للإمام الحسين عليه السلام بالتلاعب بعواطف الناس وقلوبهم فقال:
(لقد تم اللعب بعواطف الناس وقلوبهم حتى الآن من خلال قضية البكاء على

سيد الشهداء عليه السلام إذا أنه لم يكن هناك عقل يوجه أو هدف محدد من وراء ذلك البكاء، هذا مع العلم أن وجود الهدف لا يكفي بل إن الأمر يتطلب وجود النظام والتنظيم والترتيب^(١).

ونُقل عن آخر أن الإمام الحسين عليه السلام لم يستشهد ليكن عليه بل استشهد لتتقدم الأم بثروته.

وأما أسوأ ما قيل ونتيجته القضاء على البكاء بل على قضية الإمام الحسين عليه السلام فهو قول بعضهم:

(إن البكاء والعزاء على الإمام الحسين عليه السلام في أشكاله المتنوعة الحالية ظاهرة غير حضارية وهي تنقل صورة بدائية ومتخلفة عن المجتمعات الشيعية خصوصاً لدى المجتمعات الغربية المتحضرة)

وهذه الاعتراضات والتشكيكات بصيغها المختلفة أثرت من أناس مختلفي الانتماءات العقيدية والاتجاهات الفكرية.

وقبل ملاحظاتها لا بد لنا أولاً من بيان أمور مهمة عن البكاء على الإمام الحسين عليه السلام لها أثرها المباشر في بيان المغالطات في تلك المقولات.

فلماذا البكاء على الإمام الحسين عليه السلام؟

ولهذا الاستفهام ثلاث جهات:

الأولى: السؤال عن وجود سبب موجب للبكاء في قضية الإمام الحسين عليه السلام.

الثانية: لماذا الشيعة بالخصوص تبكي على الإمام الحسين عليه السلام دون غيرهم من المسلمين؟

الثالثة: لماذا تجديد الحزن والبكاء في كل عام وقد مضى على مقتل الإمام الحسين عليه السلام ألف وثلاثمائة سنة؟

كما أنه ليس المظلوم الوحيد في تاريخ البشرية الطويل وفي العهود الإسلامية.

فهذه جملة من الاستفهامات ينبغي الإجابة عليها قبل ملاحظة تلك الإشكالات والاعتراضات.

موجبات البكاء:

أما الجهة الأولى: فبشكل مختصر جداً وواضح أن كل دواعي البكاء والحزن لدى الإنسان متوفرة في قضية الإمام الحسين عليه السلام وموجودة فأهم موجبات البكاء هي العلاقات والروابط الإنسانية على اختلاف أنواعها من نسيية ومبينة واجتماعية واشتغال القضية على ما يؤثر في العاطفة وانكسار النفس، وعلاقة الإمام عليه السلام بالمسلمين أقوى من كل العلاقات النسيية أو المبنية، وأما الاجتماعية فشخصيته لم يكن يقرن بها أحد من المسلمين فهو وأخوه سيدا شباب أهل الجنة، والمصائب والمآسي التي جرت على الإمام الحسين عليه السلام وعلى أهل بيته وعلى أصحابه وعلى أطفاله ونسائه التي لم يعرف التاريخ لها مثيل لتسوجب البكاء، وكل تلك المظلمة لتسوجب التأثر والحزن لو كانت جرت على رجل عادي فما بالك وقد جرت على ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى أهل بيته فكل تلك الأمور كفيفة لأن تجعل القلب ينشع والعين تبكي بدل الدموع دماً.

وبعبارة أخرى: عند ملاحظة أو قراءة أو سماع ما جرى عليهم سلام الله عليهم يجد القارئ والسمتع نفسه أمام مصيبة نقت الصخور وتغطر القلوب ومن الطبيعي أن يبكي الإنسان عند سماع تلك المصائب فقد أبكت كل شيء حتى السماء أمطرت دماً فما أصبح الناس إلا وجدراهم وجرارهم قد ملئت دماً وما رفع حجر في ذلك اليوم إلا وجد تحته دم عبيط^(١). وسوف نذكر بعض الروايات في ذلك والتي رواها المخالفون فضلاً عن المؤلفين ويكفي أن رسول الله صلى الله عليه وآله بكى لها وكذا أهل بيته

وأصحابه قبل وقوعها فالبكاء بعد وقوعها أولى والإقتداء به كاف وموجب واف والمهم إن موجبات البكاء في نفسها متوافرة في قضية الإمام الحسين عليه السلام وهي كثيرة جداً ولها جهات متعددة والتأثر والبكاء لها ليس مقصوراً على المحب بل أبكت مصيبة أبي عبد الله عليه السلام حتى أعدائه وحتى الخيل رثيت دموعها تسيل على خدودها.

ومن أراد الوقوف على حقيقة ذلك فليراجع المقاتل التي اعتنت بنقل تفاصيل ما جرى على الإمام الحسين وأهل بيته عليهم السلام وما حصل في يوم عاشوراء من آيات فإنه يرى ذلك جلياً واضحاً.

وسوف نعود لبعض تلك الجوانب بشكل مفصل في البحوث التالية ولنكتفي هنا بهذا القدر.

الشبهة والبكاء على الإمام الحسين عليه السلام:

الجهة الثانية: لماذا الشيعة بالخصوص تبكي على الإمام الحسين عليه السلام دون غيرهم من المسلمين؟

وهذا الاستفهام جوابه واضح وهو أن الشيعة تربطهم بالإمام الحسين عليه السلام علاقة ينبغي أن تكون أقوى من كل العلاقات والروابط، أقوى من علاقاتهم النسبية والسببية ألا وهي علاقة الإمامة ورابطة الولاية، وقولنا ينبغي أن تكون أقوى العلاقات وذلك لأنها أمر اختياري يستطيع المسلم أن ينميها في قلبه ويوطن عليها نفسه ويربي عليها ولده لتصبح عنده أقوى من أي علاقة ورابط آخر طاعة لله ورضا بما فرضه الله ورسوله ﷺ يوم غدیر خم حين نصب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولياً وخليفة له على كافة المسلمين فقال:

(ألست أولى بكم من أنفسكم قالوا: بلى يا رسول الله.
فقال: من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد
من عاداه)^(١).

(١) مستد أحمد ج ١ ص ١١٨. المستدرك ج ٣ ص ١٠٩. القدير ج ١ ص ١١٨.

فهذه الولاية التي بينها رسول الله ﷺ هي العلاقة بين المسلم وبين نبيه وقد جعلها رسول الله ﷺ بأمر الله سبحانه قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(١) وقد جعلها لخليفته ووصيه أمير المؤمنين عليه السلام فالولاية تمثل العلاقة بين المسلم وإمامه وتحدد الرابطة بينهما {أولى به من نفسه} وبلا إشكال ينبغي لكل مسلم أن يعتقد ذلك ويبنى علاقته مع الرسول ﷺ وأوصيائه على ذلك الأساس كما ينبغي أن تكون هذه العلاقة هي التي تحكم تصرفاته مع الرسول ﷺ وأئمة سلام الله عليهم أجمعين.

ومن الواضح أن تلك الولاية بذلك المعنى (أولى بكم من أنفسكم) إذا اعتقدنا الإنسان المسلم وتحرك على أساسها عملياً أصبحت أقوى من كل العلاقات والروابط الاجتماعية السببية والنسبية.

وبهذا يتضح الجواب عن ذلك الاستفهام بجلاء إن علاقة الشيعة بالإمام الحسين عليه السلام هي علاقة المأموم بإمامه وهي أقوى العلاقات والروابط فهي أقوى من علاقة الأخ بأخيه والابن بأبيه بل والأب ببنه بل هي أقوى من علاقة الأم بابنها.

ولهذا تجد في كربلاء من فدى الإمام الحسين عليه السلام بإخوته وأبنائه بل حتى النساء كما تقدم وجدن في ولاية الإمام الحسين عليه السلام وإمامته رابطة وعلاقة أقوى من علاقتهن بأبنائهن فلذلك قدمن أولادهن فداءً للإمام الحسين عليه السلام بل ولم ترض بعضهن عن ابنها حتى يشهد بين يدي الإمام الحسين عليه السلام.

والخلاصة المهمة هي أن الشيعة يعيشون تلك القضية العقيدية وهي الولاية واقعاً عملياً فلا يجدون لأنفسهم أي حق أمام حق رسول الله ﷺ وأئمة أهل البيت عليه السلام حتى في أنفسهم فيرونهم أولى بها.

ومن هنا كانت مصائب أئمتهم عليه السلام أعظم من مصائبهم في أهلهم وأعزهم وأنفسهم وإذا انتضح ذلك يظهر وجه اختصاص الشيعة بالبكاء والعزاء على أهل البيت عليه السلام عامة والإمام الحسين عليه السلام خاصة .

ومن ذلك المنطلق أصبحت مصيبة محمد ﷺ في أهل بيته مصيبتهم بل وأول من مصائبهم الشخصية.

ولأجل ذلك كله أحى الشيعة مصائبهم وبكروا لأجلهم بخلاف الآخرين فلم يروعوا تلك الولاية حق رعايتها، هذا أولاً.

وثانياً: حب الشيعة لأهل البيت ﷺ قربى الرسول ﷺ الذي أمر به الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه حيث قال تعالى:

﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(١).

وأمر به رسول الله ﷺ فقد امتثل الشيعة هذا الأمر والتزموا بحب آل محمد صلوات الله عليهم أجمعين وولايتهم وطاعتهم قولاً وعملاً فأعلنوا حبهم وساروا على نهجهم واغترفوا من علومهم وعملوا بقولهم وترجوا حبهم إلى واقع عملي يعيشونه فحزنوا لحزنهم وفرحوا لفرحهم وكما قلنا جعلوا مصاب محمد ﷺ في أهل بيته ﷺ مصابهم وحزن آل محمد ﷺ حزنهم حتى أنهم إذا أصيب أحد منهم بفقد عزيز عليه من أهله وأحبته فإنه يتناسى أو ينسى مصابه ويذكر مصابهم فيتمزى بهم ولا سيما مصيبة أبي عبد الله الحسين ﷺ.

وهذا هو الحب الواقعي والحقيقي لآل محمد صلوات الله عليهم أجمعين قولاً وعملاً الذي أمر الله سبحانه وتعالى به المسلمين.

وليس الحب كما يدعيه الآخرون فيقولون إنهم يحبون أهل البيت ﷺ ولكنهم لا يحزنون لحزنهم ولا يفرحون لفرحهم ولا يسرون على نهجهم ولا يطيعون أمرهم ولا يوالونهم ولا يعادون أعداءهم.

ثم لا بد لنا من التنبيه على أمر مهم وهو أن مقتضى ما تقدم أنه ينبغي لكل مسلم أن يلكي لمصاب آل محمد ﷺ وذلك لأنهم أولى به من نفسه فتلك الولاية التي عقدها رسول الله ﷺ لأمر المؤمنين ﷺ يوم غدير خم هي أيضاً ثابتة للإمام الحسن وأخيه الحسين ﷺ.

كما أنه يجب على كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ أن يؤدي أجر الرسالة الذي أمر به الله في كتابه فيوالي آل محمد عليه السلام ويعطيهم ويحبهم ويفرح لفرحهم ويحزن لحزنهم.

كما أنه قد ورد في شأن الحسين عليه السلام :

(الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة)

والعجب كل العجب فيمن يرغب في الجنة ودخلها ثم لا يوالي سيديها ولا يحزن ولا يبكي لحزنهما ومصابهما.

من كل ما تقدم يتضح أنه ينبغي لكل مسلم - وليس الشيعة فقط - حب آل محمد عليه السلام وموالاتهم والحزن لحزنهم والفرح لفرحهم. والبكاء لمصابهم وخصوصا مصيبة الإمام الحسين عليه السلام.

وإن كان لأحد أن يتجرأ ويشك فيما تقدم فإنه لا يشك في أن الإمام الحسين عليه السلام هو ابن بنت رسول الله ﷺ وحبيه وأنه لم يأت بها يوجب قتله وسفك دمه واستحلال حرمة وسبي بنات رسول الله ﷺ وأطفاله كالعبيد.

وهذا الأمر بنفسه كاف لتأثر الإنسان المسلم وحزنه له وبكائه لأجله لأن كل مسلم يعلم ويقطع بأن ما جرى على الإمام الحسين عليه السلام من المصائب في أصحابه وولده وأهل بيته وفي نفسه يحزن رسول الله ﷺ وما يحزن الرسول ﷺ ينبغي أن يحزن كل مسلم، وما يبكيه عليه السلام ينبغي أن يبكي كل مسلم. وهناك الكثير من الروايات التي تنص على بكاء الصحابة لبكائه عليه السلام في أكثر من مورد ومكان.

كيف لا يبكي المسلم عليه ويحزن وقد بكى عليه رسول الله ﷺ في حياته. وسوف نذكر فيما بعد بعض الروايات في ذلك.

ثالثا: الروايات الكثيرة الواردة عن أئمة الهدى عليه السلام التي تحت الشيعة على إقامة المآتم وما فيها من الثواب الكثير للنوح والبكاء لمصابهم عليه السلام.

والخلاصة أن ولاية الشيعة لآل محمد عليه السلام وحبيهم الحقيقي والعمل وتوجيه أنتمهم عليه السلام كل ذلك كان سببا في اختصاص الشيعة بالبكاء وإقامة مآتم العزاء على

سيد الشهداء عليه السلام.

وهذا لا يعني لزوم اختصاص الشيعة بذلك بل ذلك يشمل كل مسلم فالجميع مأمورون بحبهم وولايتهم.

وإنما الشيعة التزموا بها فرضه الله من حبهم وولايتهم وما يلزم من ذلك الحب والولاء من الحزن لحزنهم والفرح لفرحهم فعرفوا به وإلا فإنه ينبغي لكل مسلم أن يحزن لما جرى على الإمام الحسين عليه السلام فإنه يحزن لما أحزن رسول الله صلى الله عليه وآله ويكي لما أبكاه.

تجديد الحزن ودواعيه:

الجهة الثالثة: لماذا تجديد الحزن في كل عام وقد مضى على مقتل الإمام الحسين عليه السلام ألف وثلاثمائة سنة؟

وهذا السؤال مهم جداً وقبل الجواب على ذلك نقدم مقدمة فنقول:

إن الأحداث العادية التي تمر بها المجتمعات لا ترتبط بزمان حدوثها لعدم أهميتها، ولا يحصل لدى فكر تلك المجتمعات أي ربط بينها وبين زمانها وبذلك تنتهي بانتهاء زمانها أو في زمن قريب من زمانها إذا كانت ذات شأن ما، وأما إذا لم تكن ذات شأن فأنها تتصرم بتصرم زمان وقوعها وحدثها.

وأما الأحداث المهمة والخطيرة التي تعصف بالمجتمعات والتي تنعكس على مسيرتها إيجاباً وسلباً فإن فكر المجتمع يربط بينها وبين زمن حدوثها وهذا الربط ليس من العمل الفكري الواعي بل يربط بينهما من حيث لا يقصد وخصوصاً إذا كان لها مبادئ عاطفية ورواسب نفسية وآثار اجتماعية وجوانب عقدية، فإنه يقوى الربط في نفس الفرد والمجتمع ويزداد إلى درجة تحدث لديه وفي نفسه وفي فكره علاقة تلازم بين الحدث وزمنه يدركها المجتمع والفرد بفكره ويجدها في نفسه منعكة على حركته ولذلك فإنه يتقل فكره إلى الحدث كلما التفت إلى زمنه ويتقل إلى الزمن كلما تذكر الحدث ويمجد الحزن في نفسه وينعكس ذلك على حياته.

وهكذا كلما ازداد الحدث أهمية وخطورة ازدادت قوة الربط بينه وبين زمنه واشتدت قوة التلازم بينهما بصورة طردية وعكسية وهذا أمر بديهي ووجداني.

وقد يكون الحدث من الأهمية والخطورة إلى درجة كبيرة جداً فيرتبط الزمان به ارتباطاً وثيقاً وشديداً حتى أنه يتجدد بتجدده ويخلد بخلوده وهذا مثل الأحداث المصرية التي يتحدد من خلالها مصير المجتمعات فتتغير بسببها مسيرة المجتمع ونظام حياته ودينه وغير ذلك.

ونرى ذلك واضح في حياة كثير من الأمم الفكرية والاجتماعية فلربما جعلوا حدثاً ما مبدأً لتاريخهم كما لدى المسلمين في ذكرى الهجرة المباركة، وكذا ميلاد المسيح عليه السلام عند النصارى بل قد يجعلون ذكرى حدث عيدا يفرحون فيه وآخر يوم أسود يحزنون فيه.

ومثال الأول: أعياد الاستقلال وجلاء الاستعمار. ومثال الثاني: أيام الكوارث والفتن التي تسفك فيها الدماء فتصبح أياما سوداء تنكس فيها الأعلام ولبس فيها السواد وغير ذلك من مظاهر الحزن، نعم تصبح تلك الأحداث مرتبطة بزمانها فتتجدد بتجدده بل تصبح مرتبطة بتاريخ الأمة وجزء من ثقافتها كما أنها تصبح واقعا تعيشه في حياتها تحزن لما يحزن وتفرح لما يفرح.

والمهم أن الحدث يتجدد ويعود يعود ذلك الزمان بسبب شدة الارتباط بينه وبين الحدث وخطورة ذلك الحدث أو لأهميته في فكر المجتمع، وتتجدده تتجدد معه كل آلامه وأحزانه وإذا كان مفرحا تعود معه سعادته وأفراحه فيلقى بظلاله على المجتمع وينعكس أثره على حياته فيحزن له ويتأثر به ويتجدد حزنه لتجدده أو يفرح به ويتجهج لعوده وتعود أفراحه لعوده.

ويمكن لنا القول إن ارتباط الزمان بالقضايا الكبرى والخطيرة - ولاسيما المصرية منها- قهري لا يحتاج إلى التكرار ليرتبط بزمنه كما هو الحال في تداعي المعاني والاقتران الشرطي، بل خطورة القضية وأهمية الحدث يفرضان نفسيهما على الزمان وعلى المكان بل على فكر الإنسان وعقله فيرتبط بها الزمان والمكان وكذا فكر المجتمع

يرتبط بها حتى تصبح جزء من ثقافته.

واعتقد أن هذا أمر واضح بديهي فدليلة الوجدان فلا يحتاج إلى مزيد بيان أو إقامة البرهان أكثر من الأمثلة التي قدمناها.

وبعد هذا نقول: إن قضية الإمام الحسين عليه السلام هي من تلك القضايا الكبرى والخطيرة بل هي من أهمها وأخطرها إن لم تكن هي الأخطر على الإطلاق في التاريخ ليس التاريخ الإسلامي فقط بل التاريخ البشري.

فلذلك ارتبطت بالزمان والمكان بل ارتبط الزمان والمكان بها وأخذت حيزا كبيرا من فكر الإنسان قبل حدوثها وبعده.

وقولنا: إنها أخطر قضية في التاريخ البشري والفكر الإنساني وذلك لما انتهك فيها من الثوابت الإنسانية والمرتكزات الأخلاقية والدينية ووقوف المظلوم فيها إلى جانب ظالمه وضد صريحته ومستغائه في صورة لم يعرف لها التاريخ مثيلا.

وأما إنها من أخطر وأهم القضايا الإسلامية إن لم تكن هي الأخطر فيظهر ذلك ويتضح بملاحظة عدة جهات فيها:

الأولى: شخصية الإمام الحسين عليه السلام وكونه ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك بنص كتاب الله قال تعالى:

﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾^(١).

ولم يدع رسول الله صلى الله عليه وآله غير الحسن والحسين عليهما السلام من الأبناء.

الثانية: أنه وأخاه سيدا شباب أهل الجنة وأنها ريمحانتا رسول الله صلى الله عليه وآله وحيباه.

الثالثة: كونه يمثل شخصية رسول الله صلى الله عليه وآله بين المسلمين قلبا وقالبا، فكراً ومنهجاً وأن بقاءه بقاء لنهج رسول الله صلى الله عليه وآله فهو الإمام بعد أخيه (ابن أبي هذان إمامان

قاماً أو قعداً^(١).

الرابعة: أنه آخر أهل البيت الذين عاشوا مع رسول الله ﷺ وترعرعوا في حجره وتربوا في أحضانه ونشؤوا في ظله وتحت عنايته ولقد عرف المسلمون والصحابه بالخصوص شدة علاقة رسول الله ﷺ به وبأخيه مما يضيفي على شخصيته بعداً في فكر المسلمين عامة وفي فكر الصحابة خاصة يوجب شدة حبه وإعظامه وإكبار شخصه ولزوم دفع أي مكروه عنه والوقوف إلى جانبه.

الخامسة: امتبازه على كل المسلمين عامة وعلى الصحابة خاصة بهاله من الفضل بما نزل فيه وفي أبيه وأمه وأخيه من الآيات كآية التطهير وآية المودة والمباهلة وحل أنى وغيرها، وبما سمعوه من رسول الله ﷺ في شأنه وشأن أبيه وأمه وأخيه وحبه لهم وأمره أصحابه بل المسلمين كافة بحبهم^(٢) ومع كل تلك الفضائل والأوامر بحبه تجرؤا على قتله وامتدحوا قاتله!!

السادسة: أن فقدته ﷺ فقد لأصحاب الكساء وقتله كقتلهم وقد كان كلما مضى واحد منهم كان في الباقي منهم سلوة وعزاء للمسلمين فلما أن قتل الحسين عليه السلام لم يبق من أصحاب الكساء أحد للناس فيه بعده عزاء وسلوة فكان ذهابه كذهابهم جميعهم كما كان في بقائه بقاؤهم جميعهم، فلذلك صار يومه أعظم الأيام ومصيبته أعظم المصائب.

السابعة: أن قتله ﷺ - مع تجليه في شخصية الرسول ﷺ عندما لبس عمامته وقبائه وسلاحه فمثل رسول الله ﷺ - هو قتل لرسول الله بل هو قتل لكل أمر تجل فيه أبو عبد الله عليه السلام فهو قتل لذكر الله وقتل لحب الله ولتقوى الله وللثقة بالله ولكل مبدأ تجل فيه في مواقفه عليه السلام كلها وبذلك تتجل خطورة ذلك الموقف.

الثامنة: أنه أمل الأمة في الخلاص من بني أمية وظلمهم والشخصية الوحيدة التي يمكن أن تعيد الأمة الإسلامية إلى منهاج رسول الله ﷺ وسيرة أمير المؤمنين

(١) بحار الأنوار - ٢٩١. علل الشرائع ج ١ ص ٢١١ وفيه: (الحسن والحسين).

(٢) راجع صراعت ابن حجر ص ٢٩٠-٢٩٧.

ﷺ ولقد أدرك هذا الأمر حتى من يعتقد إمامته فلذلك كاتبه فقتله قتل لذلك الأمل.

التاسعة: أن في قتله سابقة خطيرة مثلت الاستهانة بكل الثوابت والمرتكزات الإسلامية المانعة من قتل من لم يقتل أو يرتكب محرماً.

العاشر: وهي الأمر الخطير تخلي الأمة الإسلامية عن واجبها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي الصفة التي بها فضلت على الأمم السابقة حيث قال تعالى:

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١).

فشخصية الأمة الكبرى بين الأمم هي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فمتى ما تخلت عنها فقد تخلت عن شخصيتها كأفضل أمة وخير أمة أخرجت للناس ويتخللها عن الوقوف مع الإمام الحسين ﷺ في أمره بالمعروف ونبيه عن المنكر فقد تخلت عن ما به فخرها وتقدمها على سائر الأمم. إن أخطر ما في الأمر انقسام الأمة الإسلامية حيال قيام الإمام الحسين ﷺ إلى فئتين فئة اجتمعت على قتل من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر جهاراً وأخرى قعدت عن واجبها وتخلفت مع القواعد.

الحادية عشرة: غدر المستصرخ بمن استصرخه والمظلوم بناصره ووقوفه إلى جانب عدوه وظالمه، وهذا الأمر الخطير جداً الذي لم يعرف له التاريخ مثيل.

الثانية عشرة: أنه يقتله تحول الحكم الإسلامي لليد الأموية وبشكل مطلق دون أي منازع تهاب السلطة جانبه أو تحسب لقتله حساب.

الثالثة عشرة: أخذ بنات رسول الله ﷺ سبايا يطاف بهن من بلد إلى بلد دون تكبر يذكر وهذه هي المصيبة الكبرى والمنعطف التاريخي الخطير في حركة المجتمع الإسلامي وفي فكره فبدل الحفاظ على حرم رسول الله ﷺ وبناته تشهراً

الرابعة عشرة: عيش الأمة الإسلامية في واقع متناقض فينا هي تشرف بانتهاها

إلى دين الإسلام دين محمد بن عبد الله ﷺ إذ بها تقتل أبناءه وتسبي نساءه من دون جرم، وبينما هي تقر بما أنزله الله في الإمام الحسين عليه السلام من آية التطهير وآية المودة وآية المبالغة تعدوا وتقتله وهي تدعي الانتهاء إلى الإسلام والقرآن.

الخامسة عشرة: ثقة الناس بوعد بني أمية وخوفهم من وعيدهم، وعدم ثقتهم بالله وبوعده وعدم خوفهم منه ومن وعيده.

السادسة عشرة: وهي الأهم أنه في اختياره الموت - على الاستسلام والنزول على حكم بني أمية فيكون سبة على بني هاشم يمن بها على الحي والميت إلى آخر الدهر - يكون قد جسد مبادئه الموت أولى من ركوب العار وخلدها.

السابعة عشرة: رد الأمة على الله عز وجل وعلى سوله ﷺ بردها التكالييف والواجبات الملزمة تجاه العترة الهادية والعمل على خلافتها جهارا بإبادة عترة نبيها وأحد الثقلين الذين ألزمت بالتمسك بها.

الثامنة عشرة: تصنيف الأمة في صف من أعلن الكفر صراحا وقبولها حكمه وتأييدها له في منكراته بسكوتها عنه.

التاسعة عشرة: خطورة الأهداف التي يسعى يزيد وحزبه إلى تحقيقها من وراء قتل الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته.

العشرون: اتخاذ بعض المسلمين يوم مقتل ربحانة رسول الله ﷺ يوم عيد وقرح عناد الله ولرسوله ﷺ ومخالفة له في حزنه عليه وإمعانا في إيذائه.

فبتلك الأمور وغيرها تتضح خطورة وأهمية قضية الإمام الحسين عليه السلام وأثرها في الفكر الإسلامي وعليه بل أهميتها على عامة القضايا الإسلامية ولذلك ارتبطت بالزمان وارتبط بها فحمل مصائبها وآلامها وأحزانها فألقت بظلالها على المجتمع الإسلامي شاء أو أبى.

كما يتضح أمر آخر وهو أن قضية الإمام الحسين عليه السلام ليست قضية شيعية أو مذهبية كما يحاول البعض تصويرها أو تحجيمها، بل هي قضية الأمة الإسلامية وقضية

رسول الأمة الإسلامية ﷺ^(١).

قضية الأمة الإسلامية لما كان عليها من الواجبات التي فرضها الله سبحانه وتعالى على الأمة تجاه أهل البيت من وجوب طاعتهم ومودتهم وما يتبع من طهارتهم وإذهاب الرجز عنهم فكانوا بذلك ميزان الحق والباطل في الأمة، فما قبلوه فهو الحق وما ردوه فهو الباطل ومن الواضح أن ذلك يجعل قضايا أهل البيت ﷺ قضايا الأمة وعلى الأخص قضية الإمام الحسين ﷺ فمضافا إلى ذلك كانت لإنفاذ الأمة وإخراجها من الظلمات إلى النور من المنكر إلى المعروف ولا إشكال في كون إنفاذ الأمة من الظلم والجور إلى العدل والإنصاف وإخراجها من الظلمات إلى النور قضية الأمة بل هي أهم قضايا الأمة الإسلامية.

ثم بعد قتل الإمام ﷺ كان على الأمة أن تعلن استنكارها لقتله ولا ترضى بما فعل به بل تتبرأ ممن قتله كائنا من كان لا أن تسهم معه في فعلته فتؤيده أو تبرر له فعله. وكان عليها أن تجعل مصابه مصابها وتتخذ ذلك اليوم يوم حزن وحداد لا أن تجعله يوم فرح وسرور عنادا للنبي محمد ﷺ وأهل بيته ﷺ فما هو إلا يوم أسود في تاريخ الأمة الإسلامية وفي تاريخ البشرية جمعاء بل هو أسود يوم عرفته البشرية.

وأما أنها قضية رسول الله ﷺ فلأنه قد قتل فيها ولده وأهل بيته وحبيه وريثاته وانتهك فيها حريمه وسييت فيها بناته وذريته، ولما أن كان رسول الله محمد ﷺ أعظم البشرية خطرا وأعلاها شرفا وأهمها شأنا وأرفعها مكانا عند الله سبحانه وتعالى وملائكته وعند أنبيائه وأوصيائه أنبيائه كانت مصيبتهم أعظم المصائب وأهمها

(١) قال ابن تيمية في كتابه رأس الحسين (وفي المسند وغيره: عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي ﷺ) أنه قال: (ما من مسلم يصاب بمصيبة فيذكر مصيبتهم وإن قدمت فيحدث لها استرجاعا إلا أعطاه الله من الأجر مثل أجره يوم أصيب). فهذا الحديث رواه الحسين، وعنه ابنته فاطمة التي شهدت مصرعه. وقد علم الله أن مصيبتهم تذكر على طول الزمان).

وأخطرها وبذلك صارت تلك القضية أخطر القضايا ومصبتها أعظم المصائب وأهم المصائب على الإطلاق وبلا إشكال أو شبهة ولا ريب أنه ينبغي أن تكون مصيبة رسول الله ﷺ مصيبة أمته كما أن أعياده وأفرجه أعياد أمته وأفرجها.

ولو لم يكن إلا لأجل الوفاء لحق رسول الله ﷺ على الأمة وحفظه في أولاده وأهله كان على الأمة أن تجعل يوم قتل آبائهم والتمثيل بهم بعد قتلهم وحمل رؤوسهم وسبي نساءه يوم حزن وحداد ويوم مصيبة وبكاء.

ولنعد لما كنا فيه فمما تقدم اتضح لنا جانب من خطورة قضية الإمام الحسين عليه السلام وعظم مصيبته وأثرها على المجتمع الإسلامي وعلى فكره وعقيدته، وأنها أعظم قضية عرفتها البشرية فلم يعرف لها التاريخ مثيلاً فلذلك كانت قضية الإمام الحسين عليه السلام فريدة التاريخ وواحدته وقضيته.

والهمم هنا أنها ارتبطت بذلك الزمان بل ذلك الزمان ارتبط بها فأصبح ذلك الزمان معروفاً بها ومرتبباً بها وأصبحت تتكرر بتكرار الزمان وتعود يعود.

ومن هنا يتضح لنا أن تجدد قضية الإمام الحسين عليه السلام إنما هو لأمر ذاتي فيها: خطورتها أهميتها، عظم مصيبتها مكانة المصائب فيها كل ذلك استوجب ارتباط الزمان بها فتجددت بتجدده.

وعليه فالجواب عن ذلك الاستفهام في الجهة الثالثة لماذا تجدد الحزن على الإمام الحسين عليه السلام في كل عام؟

أصبح واضحاً وخلاصته أن تجدد قضية الإمام الحسين عليه السلام إنما حصل لأمر ذاتي فيها هو ارتباط الزمان بها وتجديدها بتجدده لا أن الشيعة هم الذين أعطوا قضية الإمام الحسين عليه السلام الخطورة والأهمية وربطوها بالزمان، إن المؤثر الحقيقي أهمية القضية وخطورها وأثرها على الإسلام وعلى المجتمع الإسلامي وعظم مصيبتها استوجب ذلك، وهو ما فرض نفسه على الشيعة فأذعنوا لها وتأثروا بها وانعكس عليهم أثرها فعزّزوا لها وبكوا عليها، هذا أولاً.

وثانياً: إن تجدد قضية الإمام الحسين عليه السلام ومصائبها وأحزانها له جهة أخرى وهي أن هناك يدا غيبية تريد لقضية الإمام الحسين عليه السلام البقاء فلذلك تحدثت كل الطواغيت والجبابرة الذين أرادوا القضاء عليها رغم تكرار محاولاتهم فكلهم ماتوا ومات ذكرهم وقضية الإمام الحسين عليه السلام حية لم تمت وهذا مصداق كلمة فخر المخدرات زينب بنت أمير المؤمنين عليها السلام عندما تحدث يزيد وقوته بقولها: (فكذلك كيدك واسع سعيك وناصب جهدك فوالله لا تمحو ذكرنا ولا تمت وحيناً ولا تدرك أمدنا).

ثالثاً: إن قضية الإمام الحسين عليه السلام قد فرضت نفسها على الفكر الإسلامي منذ حدوثها وكانت مثار جدل لدى جميع الفرق الإسلامية فبين ساخط على يزيد ومتبرئ من فعله وبين راض به مشترك معه في جرمه وجريمته وبذلك أصبحت جزءاً من الثقافة الإسلامية بشكل عام والثقافة الشيعية بشكل خاص فمن الطبيعي جداً أن تتجدد بفكر المؤيد لها والمدافع عنها بل حتى المخالف لها فإنه يساهم أيضاً في تجديدها بمواجهته لها سواء كان ذلك بمحاربتها أو بإثارتها الإشكالات والتشكيكات أو الشبهات حولها مما يدعو إلى الرد تارة وشدة الارتباط بها أخرى .

رابعاً: إن في تكرارها حفاظاً عليها وعلى مظلومية آل محمد عليهم السلام من التحريف أو الإخفاء والتبديل إذ دواعي التحريف والتبديل والإخفاء موجودة لدى الكثير ولذلك أصبح أمر الحفاظ عليها واستمرارها واجبا إسلامياً يحفظ به تاريخ الإسلام والمسلمين كما ينبغي حملها للأجيال بحقائقها وجميع ملاساتها لتعرف الحق وأهله فتبعهم والباطل وأهله فتجنبهم، وإحيائها في كل عام كفيل بتحقيق ذلك.

ولقد تعرضت القضية الحسينية منذ الزهرة الأولى إلى محاولات التحريف والتزوير وابتدأ ابن زياد بذلك عندما سأل عن الإمام زين العابدين عليه السلام فقيل له بأن اسمه علي بن الحسين فقال:

أليس قد قتل الله علياً؟

فأجابه الإمام زين العابدين عليه السلام:

قد كان لي أخ يسمى علي بن الحسين قتله الناس.

فقال: بل الله قتله.

فقال الإمام علي عليه السلام: ﴿اللَّهُ يُتَوَكَّلُ الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾^(١).
فقال ابن زياد: ولك جرأة على رد جوابي! اذهبوا به فاضربوا عنقه^(٢).

ورواضح أن جواب الإمام السجاد عليه السلام قد أغضب ابن زياد مع أنه ليس فيه ما يوجب ذلك الغضب حتى أمر بضرب عنقه، نعم حيث أراد أن يتصل من قتل الإمام الحسين عليه السلام ويدعي أن القاتل له هو الله سبحانه كان جواب الإمام زين العابدين عليه السلام ردا جريئا على دعواه فأعاد قوله ثانيا تأكيداً على إرادته معنى قتل الله وهذا دليل واضح على أنه قصد من قوله ذلك التنصل من قتل الإمام الحسين عليه السلام ونسبة قتله إلى الله ولكن الإمام السجاد عليه السلام حيث علم قصده أجابه: بأن الناس قتلوه فلما أصر ابن زياد على ذلك أجابه الإمام عليه السلام بالآية الشريفة بأن الله يتوفى الأنفس وأما القتل فهو من الناس لا أن الله قتله. بل حتى يزيد حاول التنصل من ذلك أيضاً واتهم ابن زياد به وقد تقدم البحث عن مجالات تبرئة يزيد ومن شارك معه في قتل الإمام الحسين عليه السلام.

والهم أن حفظ قضية الإمام الحسين عليه السلام أمر واجب خصوصاً مع وجود تلك الدواعي وقد وجدت في التاريخ أمور كثيرة ذات شأن كبير اجتمع الناس على إنكارها كمبايعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على إمرة المؤمنين يوم غدير خم وتنصيبه ولياً على المسلمين بأمر الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله ومع أن كل من حضر يفترض فيه أنه إلى جانب رسول الله صلى الله عليه وآله ومع ذلك نكثوا البيعة ونقضوها ونفروا تنصيبه في ذلك اليوم وأنكر بعض حدوثها وادعى النيان آخر وإلى الآن تسمع من يدعي عدم حدوثها أو من يرد رواياتنا مع كثرتها وصحتها بل تواترها.

وعلى كل فحيث إن دواعي إخفاء قضية الإمام الحسين عليه السلام كثيرة وأسبابها متوافرة ولو لم يكن إلا محاولة تنصل مرتكبيها منها أو تبرئة شيعتهم ومتبعيهم و
الراضين بفعلهم منها واتهام شيعة الإمام الحسين عليه السلام بقتله، فلا بد من الحفاظ على

(١) سورة الزمر آية ٤٢.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٥ ص ١١٧.

القضية الحسينية بأية طريقة وبشتى الوسائل ولاسيما في هذه الأيام التي تجدد من يحاول تبرئة يزيد من دم الإمام الحسين عليه السلام تارة أو تبرير فعلته أخرى بل تجدد ما هو أكثر في قلب الحقائق والتلاعب بها وتغييعها وتفريغها من مضامينها وأبعادها أو تحجيم خطرهما في الإسلامي وفي عقيدته وفكره وتحريفها.

خامساً: ما ورد عن أهل البيت عليهم السلام من الروايات الكثيرة في شأن ذكر مصيبة سيد الشهداء أبي عبد الله الحسين عليه السلام وفي جعل يوم عاشوراء يوم مصيبة وحزن وبهذا اتفق الشرع والعقل في ذلك. وسوف نذكر بعض الروايات في ذلك بعد هذا البحث.

سادساً: امثال أمر الله سبحانه في وجوب مودة القريبى علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام ومن المسلم أن المودة لا تتحقق إلا بطاعتهم والفرح لفرحهم والحزن لحزنهم فموالاة محمد عليه السلام وآل محمد عليهم السلام وجبهم وحب الإمام الحسين عليه السلام فرضاً قضيته على محبيه ومواليه فكانت مصيبته مصيبتهم كما تقدم فما أن يأتي شهر المحرم وأيام عاشوراء حتى يجثم الحزن عليهم وتعلو الكآبة وجوههم فتحزن نفوسهم وتبكي عيونهم ويلقون زيتهم ويسودون مجالسهم مواساة وحبا له ولجده وأبيه وأمه وأخيه والتسعة المعصومين بنبه صلوات الله عليهم أجمعين وقد أصبح هذا الحب والولاء محركاً للكثير من شعراء الحسين، حب الحسين عليه السلام دفعه وولائه الصادق دعاه للإنشاد فيه وليس الطمع في الأموال بل ولا الثراب كما قال الشاعر:

تبكيت عيني لا لأجل مثوبة لكننا عيني لأجلك باكية

بل أكثر من ذلك فإن الحزن والكآبة والبكاء يجنيان على المجتمعات الشيعية بصورة قهرية وغير مقصودة وذلك لما قدمناه من شدة ارتباط الزمان بها حتى ترى التأثير لها وكأنها قد حدثت حديثاً كما أنك تجد الكثير ممن أحب الإمام الحسين عليه السلام ربما يبكي لمجرد ذكر الإمام الحسين عليه السلام حتى في غير أيام عاشوراء وما ذاك إلا لعظم مصيبته وشدة محبته وولائه عليه السلام.

ويعد هذا أعتقد أنه قد اتضح الجواب عن الاستفهام الذي قدمناه، لماذا البكاء على الإمام الحسين عليه السلام؟

كما أعتقد أنه اتضح أيضاً أن تجديد الحزن وإقامة المآتم على الإمام الحسين عليه السلام لها جهاتها المتعددة الراجعة عقلاً وشرعاً وعرفاً بل أصبحت جزءاً من ثقافة المجتمع الشيعي بشكل خاص والإسلامي بشكل عام، بل أصبح أمر تجديدها والبكاء لها والحزن عليها أمراً قهرياً لما قدمناه.

دراسة الشبهات:

ولنرجع الآن إلى ملاحظة تلك الشبهات والاعتراضات التي أثبتت حول قضية البكاء على الإمام الحسين عليه السلام.

الشبهة الأولى:

ما نقل عن بعض قوله: (لا تحيلوا الدم إلى دمع).

وهذه الكلمة وإن كانت بظاهرها نبيها واستكارا إلا أننا نستطيع أن نقول: إن واقعها رفض البكاء ودرف الدموع على الإمام الحسين عليه السلام دون القيام بالسيف والانتقام له، فإن درف الدموع إضاعة لقضيته وتمويع لثورته، ولا يبعد أن تكون هذه الكلمة نتيجة لبعض النظريات المتقدمة القائلة بأن استشهاد الإمام الحسين عليه السلام غايته إيجاد هزة عنيفة في وجدان العالم الإسلامي ليتحرك ضد الظلم والعدوان فتمى صار التعامل مع قضيته على أساس البكاء فإنها تفقد غايتها وتفرغ من مضمونها، ولعل هذا أفضل ما يمكن أن توجه به تلك المقولة.

وعليه فهذه المقولة مرتبطة بتلك النظرية وتابعة لها في الصحة والفساد، وحيث إنه قد تقدم عدم صحة تلك النظرية فهذه النتيجة تابعة لها.

ولكن لنبحث هذه المقولة بنحو آخر غير مرتبط بتلك النظرية في صورة استفهام لا استنكار وهو:

لماذا البكاء على الإمام الحسين عليه السلام دون غيره؟

ونصيفه بشكل أفضل وأصرح فنقول:

ما هو الموقف الذي يجب على الأمة اتخاذه تجاه مقتل الإمام الحسين عليه السلام؟

وهذا الاستفهام يثير سؤالا آخر أو أنه يثار بصورة أخرى أدق:

ما هو الموقف الذي يجب أن يتخذه أئمة أهل البيت عليهم السلام تجاه مقتل الإمام

الحسين عليه السلام وقضيته؟

وما الموقف الذي حددوه لشيعتهم وأتباعهم تجاه القضية الحسينية؟

وهذا هو السؤال الصحيح الذي ينبغي أن يطرح وذلك لأنهم أولياء دم الإمام الحسين عليه السلام وهم أبناؤه وهم أئمة أهل البيت عليه السلام فهم الذين يحددون الموقف تجاه تلك القضية.

ولو غرضنا النظر عن ظروف قتل الإمام عليه السلام لكان الجواب بشكل واضح أنه ينبغي لأهل البيت عليه السلام وأبناء الإمام عليه السلام وأولياء دمه بل الأمة جمعاء يجب عليها أن تقف إلى جانبهم وتطالب بنأه والانتقام له ممن قتله وظلمه فتقابل الدم بالدم والسيف بالسيف.

وهذا أمر واضح لا غبار عليه ولكن حيث أن لقضية الإمام الحسين عليه السلام ظروفها الخاصة بها وأهمها تحلي الأمة عن واجباتها المهمة والكبرى من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتأييد الحق وأهله، ونبد الباطل والظلم وأهلها، وتحاذلها عن واجباتها تجاه قيادة أهل البيت عليه السلام وإمامتهم بل أكثر من ذلك فقد غدرت بهم وخذلتهم وأسلمتهم لعدوها وعدوهم.

فهل أن الأمة لديها الآن استعداد صادق للوقوف وراء أهل البيت عليه السلام والإنضواء تحت قيادتهم؟

وهل أن ذلك الاستعداد في فرض وجوده سيستمر في كل الأحوال والظروف أم أنه سيكون كسابقه؟

ثم ما هي الضمانات التي يمكن أن يعتمد عليها أهل البيت عليه السلام في التمويل على ذلك وعدم تكرار ما حدث مع الإمام الحسين عليه السلام؟

وهل لأهل البيت وأئمتهم عليه السلام - في فرض أبدا المجتمع الإسلامي استعدادة للوقوف إلى جانبهم - أن يتقوا به وخصوصاً بعد ملاحظة حال المجتمع الكوفي وما أعطاه للإمام الحسين عليه السلام من عهود ووعود وبيعة ثم تخلى عنه؟

وبعد قول الإمام الحسين عليه السلام:

(الناس عبيد الدنيا والدين لعن على ألسنتهم يحوطونه ما

دردت معائشهم^(١).

قد تقدم الجواب عن ذلك وأن أئمة أهل البيت عليهم السلام لو أرادوا الطلب بئار الإمام الحسين عليه السلام فلن يجدوا سوى ذلك المجتمع الذي كاتب الإمام الحسين عليه السلام سابقاً بل لم يبد أي مجتمع من المجتمعات الإسلامية استعداداً ورغبة للأخذ بئار الإمام الحسين عليه السلام سوى المجتمع الكوفي، ومع ذلك فلا يمكن لهم أن يثقوا به بعد أن غدر بالإمام الحسين عليه السلام ونخل عن حصره وقتله. وقد تقدم أن الإمام زين العابدين عليه السلام رفض عرض أهل الكوفة.

وفشل كل الحركات التي حدثت بعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام بمعنى عدم تمكنها من الصمود والاستمرار - وإن كان قد حقق بعضها بعض أهدافها - يؤكد ذلك وأن المجتمع ليس لديه الإيثار القوي والداعي الصادق للوقوف مع الحق والصمود أمام الظلم والجور وإعادة الحق إلى أهله.

فالقيام بالسيف لطلب نثار الإمام الحسين عليه السلام غير ممكن خصوصاً مع ذلك المجتمع بل مع عامة المجتمعات إذ أن طبيعة المجتمعات في انتهاها الديني هو كما ذكر الإمام الحسين عليه السلام (يحوظونه ما دردت معائشهم).

ولهذا أرجى أخذ نثار الإمام الحسين عليه السلام إلى الإمام الحجة صاحب الزمان عليه السلام وعجل الله تعالى فرجه الشريف فهو الطالب بذحول الأنبياء وأولاد الأنبياء والطالب بدم المقتول بكريلاء.

ولأجل كل ذلك لم يطرح أحد من أهل البيت قضية الطلب بئار الإمام الحسين عليه السلام بل تعاملوا مع قضيتهم بأسلوب آخر وهو الدعوة إلى إحياء مظلومية الإمام الحسين عليه السلام وإلى بيان المصائب التي جرت عليه وعلى أهل بيته في أيام عاشوراء وإلى اتخاذ يوم عاشوراء يوم حزن وبكاء يوم مصيبة وعزاء.

وحشوا شيعتهم ومن يستمع لقولهم على البكاء والتباكى لأجل مصيبة الإمام الحسين عليه السلام وبينوا الثواب العظيم على البكاء والتباكى والإبكاء عليه وذكروا جهنم

لذلك المجالس التي يحى فيها أمرهم ومصائبهم (عليه السلام) ووجهوا شيعتهم إليها ولهذا النهج الأثر الكبير في حفظ الصورة الواقعية والحقيقية لقضية الإمام الحسين (عليه السلام) بكل خصوصياتها وتفصيلاتها وأنها المظلومية الكبرى لمحمد وآل محمد صلوات الله عليهم أجمعين التي تنتظر المنتقم لها والمصيبة العظمى التي لا تبرد حرارتها في قلوب المؤمنين والفاجعة التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، وكذلك بقيت وستبقى عبر العصور تلقي بظلالها في كل عام على كل الأجيال المسلمة والمؤمنة تذكركم بمظلومية آل رسول الله (عليه السلام) لتعرف ماذا جرى على ثقل النبوة وعدل القرآن وعترته نبينا (عليه السلام) ومن أمر الله سبحانه بحبهم ومودتهم وطاعتهم وأصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

وبذلك أيضاً يتضح الجواب عن السؤال الثاني وهو ما هو الموقف الذي ينبغي لأهل البيت (عليه السلام) اتخاذه تجاه قضية الإمام الحسين (عليه السلام)؟
ينبغي لهم الصبر إذ أنه لا يوجد الناصر الموثوق بنصرته.

وكما تقدم تفصيله فإنهم لا يمكن أن يثقوا بالمجتمعات الإسلامية في القيام بالسيف فالكوفة غدرت بالإمام الحسين (عليه السلام) فلا يمكن الاعتماد عليها وإن حصلت فيها بعض التحركات إلا أن مشهد الغدر تكرر فيها، والمدينة مع ظلم معاوية لها إلا أنها تحركت لاسترجاع نخيلها التي أخذها معاوية وابن الزبير قام طمعاً في الخلافة.

وحيث إنهم لا يتمكنون من القيام بالسيف فينبغي لهم حفظ قضية الإمام الحسين (عليه السلام) بكل وقائمه وتفصيلاتها وإطلاع الأمة عليها ومن الطبعي البكاء والحزن لها، ومن هنا كان نهجهم البكاء على الإمام الحسين (عليه السلام) ولما جرى على أهل بيته ونسائه، كما أنهم هم دعوا للبكاء والتباكى والإبكاء على الإمام الحسين (عليه السلام).

واعتقد أن هذه الدعوة إرشادية إلى ما ينبغي على المسلم فعله عند سماع مصيبة سيد الشهداء (عليه السلام) وإلا فكما تقدم فإن دواعي البكاء والحزن متعددة ومتوافرة في قضية الإمام الحسين (عليه السلام).

وهذا تتضح الإجابة عن الاستفهام الأول وهو ما الذي ينبغي للأمة أن تتخذه تجاه قضية الإمام الحسين (عليه السلام)؟

فحيث إنها فاصرة عن الإصلاح والتغير وإعادة الحق إلى أهله والأمور إلى نصابها فلا بد لها أن تعرف أن الإمام الحسين عليه السلام أبى أن يجعل الدين الذي جاء به جده المصطفى عليه السلام وشيد أركانه وأعلى أمره سيف أبيه المرتضى عليه السلام واحتضنه أخوه المجتبى عليه السلام وأبى أن يجعله طليقاً للطلاق وأولاد الطلقاء وأبى أن يجعل لهم على رسول الله عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام يدا يمتنون بها عليه وعليهم صلوات الله عليهم أجمعين فلا بد للأمة الإسلامية أن تحفظ هذه القضية من التزوير والتحريف وتحتضن قضية رسول الله عليه السلام وقضية أهل بيته عليهم السلام بكل تفاصيلها وتأثر لها وبكي وتحزن عند سماعها ولا سيما في يومها يوم عاشوراء، فيجب على الكل البكاء والحزن واتخاذ يوم عاشور يوم مصيبة وحزن وبكاء وعزاء.

وهذا يتضح جواب الاستفهام لماذا البكاء دون غيره؟ ويتضح أيضاً الجواب عن تلك المقولة لا تحيلوا الدم إلى دمع.

فإن المجتمعات الإسلامية ليس لديها المزهلات الكافية والدوافع الذاتية الصادقة تجاه القضايا الإسلامية الكبرى والمصرية ليقبها أئمة أهل البيت عليهم السلام ويقودوها نحو الإصلاح والتغير بالسيف والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقوة والطلب بدم الإمام الحسين عليه السلام ومن البديهي أن وجود أفراد قليلين صادقين في ولائهم لا يكفي للتغير المطلوب.

ولهذا وجه أهل البيت عليهم السلام المجتمع الإسلامي نحو حفظ قضية الإمام الحسين عليه السلام وإحياء أمرهم وتجديد مصائبهم والبكاء والتباكي والإبكاء عليها.

فالبكاء والإبكاء والتباكي ليس فيها إحالة الدم إلى دمع بل هي وظيفة المجتمع المسلم تجاه قضية الإمام الحسين عليه السلام بعد أن لم يكن أهلاً لتحمل مسؤولية التغير والإصلاح، وهذا النهج في التعامل مع قضية الإمام الحسين عليه السلام هو ما حدده أهل البيت عليهم السلام تجاه قضيتهم وهم أولياء دم الإمام الحسين عليه السلام. وسوف يأتي البحث عن أثر البكاء والتباكي لقضية الإمام الحسين عليه السلام.

ولا أعتقد أن أحداً يجرؤ على القول بأن آل محمد صلوات الله عليهم قد حولوا دم الإمام الحسين عليه السلام إلى دمع أو تقاعسوا عن طلب ثاره أو ضيعوا قضيته وغيروا

أهدافه ولا سيما بعد وضوح ضعف إيمان الأمة وخوفها الموت وميولها إلى الدنيا وطمعها في الحرام، كما أن شدة بلاء أهل البيت (عليهم السلام) وشيئتهم من قبل خلفاء الجور كان له أثر كبير فلم يترك فرصة يمكن استغلالها في ذلك فقد كان أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في بلاء شديد ولهذا أرجأت مسألة الطلب بدمه (عليه السلام) وإصلاح ما فسد من الأمة وحملها على جادة الحق. والزأماها به بالقوة والسيف إلى قيام الطالب بذحول الأنبياء وأولاد الأنبياء الطالب بدم المقتول بكر بلاء عجل الله فرجه.

الشبهة الثانية:

اتهام كل من يُبكي للإمام الحسين (عليه السلام) بالتلاعب بعواطف الناس وقلوبهم فقيل: (لقد تم اللعب بعواطف الناس وقلوبهم حتى الآن من خلال قضية البكاء على سيد الشهداء، إذ أنه لم يكن هناك عقل موجه أو هدف محدد من وراء ذلك البكاء هذا مع العلم أن وجود الهدف لا يكفي بل إن الأمر يتطلب وجود النظام والتنظيم والترتيب).

وفي هذا الكلام ثلاث دعاوي:

الأولى: دعوى اللعب بعواطف الناس من خلال قضية البكاء.

الثانية: عدم وجود عقل موجه أو هدف محدد من وراء البكاء.

الثالثة: عدم كفاية وجود الهدف والحاجة إلى وجود نظام وتنظيم وترتيب.

الدعوى الأولى:

فهي من أغرب ما تسمع وترى فإنه يفترض من صاحب هذه الكلمات انتباهه لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) وأنه من أهل العلم وأنه يعي أن قضية البكاء على الإمام الحسين (عليه السلام) قضية ضرورية لكل من ينتمي لقول لا إله إلا الله محمد رسول الله (ﷺ) أداء لحق الرسالة، أو ينبغي أن تكون له، كذلك فكيف بمن ينتمي إلى مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وإلى تلك القضية فهي قضية وهو المصاب فيها بإمامه، وحيث إن دواعي وموجبات البكاء متوفرة فيها كما تقدم فيكفي عرض تلك المصيبة بل بعض جوانبها

ليتأثر ويحزن ويبكي أي مستمع لها فضلا عن تربطه بصاحبها رابطة الإمامة والولاية ومن الواضح أن عرض المصيبة ليس تلاعبا بعواطف الناس فتلك هي الحقيقة المرة التي حدثت والجريمة الكبرى التي اقترفت بل لم يصل لنا من تفاصيل تلك الفاجعة إلا القليل وبكاء الناس هو ما تقتضيه الطبيعة الإنسانية المعتدلة والانتباه الصادق لآل محمد والوفاء لحق محمد وآله عليهم أفضل الصلاة والسلام عند تصور تلك المصيبة أو سماعها وعليه فالبكاء والتأثر النفسي بل وتبجح العواطف لقضية سيد الشهداء ليس تلاعبا بعواطف الناس فهي المصيبة التي أقرحت جنون آل محمد ﷺ.

نعم يمكن أن يدعى أن تفنن بعض الخطباء في أساليبهم في عرض المصيبة وتركيزهم على بعض الجوانب المهمة لإلفات المستمع إلى الجهات المأساوية في قضية الإمام ﷺ وإثارة شجونه وإلهاب عواطفه ليبكي بصدق وليزدحم الدموع بحرارة ربما يدعى أن هذا هو المراد بالتلاعب بعواطف الناس، ولكنه من الواضح أن عرض المصيبة بأسلوب شجن ومحزن والتركيز فيها على جهاتها المأساوية أمر يرجع إلى الخطيب وقدرته الخطابية فما دام يساعد على البكاء فهو أمر مطلوب في نفسه وليس فيه أي تلاعب فإن المجلس الحسيني والعزاء لم يعقد إلا لذلك، هذا أولاً.

ثانياً: إن مسألة التأثير العاطفي أو تبجح النفوس والبكاء عند ذكر المصائب والفجائع في أكثر حالاته لا يكون أمراً إرادياً فإن انكسار النفس وتأثرها أمر قهري فلذلك تجد الكثير لا يملكون أنفسهم من التأثير ولا دموعهم من الانهار وإن تجلدوا، وعلى ذلك فلا يوجد أي تلاعب بعواطف الناس إلا أن يدعى بأن نفس عرض مصيبة الإمام الحسين ﷺ تلاعب.

وثالثاً: إن الذي دفع الناس إلى ذكر مصيبة الإمام الحسين ﷺ بقصد البكاء والإبكاء هم أهل البيت ﷺ وبينوا الثواب الكثير على البكاء والإبكاء وأمروا بذلك وحثوا عليه.

وعليه فلا أعلم لمن يمكن أن توجه تلك الكلمات (تم التلاعب)؟

الأئمة أهل البيت ﷺ الذين أمروا بذلك وحثوا عليه؟

أم لمن امتثل أمرهم وأجبع العواطف تجاه تلك المصيبة فبكى وأبكى؟

أم لمن بكى وتباكى حزناً وأسفاً لمصائبهم أو رجاء لما بينوا من الثواب؟

ثم ما عسى أن يقول في بكاء سيد العابدين عليه السلام أربعين سنة على أبيه وبكاء أهل البيت عليه السلام في المجالس التي عقدوها وارتفاع أصواتهم بالبكاء والتنجيب كالمجلس الذي ألقى فيه دعبل الخزاعي تائبته فيه على الإمام الرضا عليه السلام وما عسى أن يقول أيضاً في بعض ما تضمنته من تصور حال فاطمة الزهراء عليها السلام والتفجع لحالها أو غير ذلك مما يوجب البكاء وتأجج العواطف وتهيج النفوس حتى تهايمت النساء بالبكاء وبكى الإمام عليه السلام وأجزل له العطاء.

الدعوى الثانية:

وهي عدم وجود عقل موجه أو هدف محدد من وراء البكاء.

فهي لا تستند إلى برهان أو دليل فما هي إلا مجرد دعوى كما أن تلك الدعوى غير نامة في نفسها وذلك لأمرين:

الأول: أن البكاء وإن قلنا إنه أمر غير إرادي إلا أنه قد يكون له مقدمات إرادية فيكون له عقل يوجهه فهو إنما يحصل بسبب قصد مجالس الغزاء والتوجه للمصيبة وإدراك خطر تلك القضية في الإسلام وعلى المسلمين والإحساس بقطاعتها وعظم رزيتها في السماوات والأرضين وعلى قلب محمد وآله الطيبين الطاهرين، فوجه العقل لها واهتم بها وتعمن في أسبابها ولاحظ تفاصيلها فأدرك عظم مصائبها وأوجب على كل مسلم إحيائها وألزم التأثير بها وانعكس ذلك على النفس فحزنت لها وعلى العين فبكت عليها وإذا اتضح هذا اتضح أن للبكاء عقل يوجهه.

الثاني: إن وجود الهدف إنما يكون في الأمور الإرادية وأما الأمور اللاإرادية القهريّة فلا معنى لطلب غاية أو فرض وجود هدف فيها، فالباكي لتأثره من موقف ما بدون إرادة لا يقال له لابد من وجود هدف للبكاء فالبكاء نتيجة قهريّة لتوعية الحدث نعم المقدمات الإرادية من قصد المجالس الحسينية والجلوس والاستماع كلها أمور اختيارية ومن الواضح وجود هدف وغاية فيها مطلوبة شرعاً وعقلاً وعرفاً.

وثالثاً: إن البكاء نتيجة ضرورية للارتباط الوثيق بمحمد وآل محمد عليهم السلام وجهم ولايتهم وهو من أوضح اللوازم لذلك الحب فالمحب يفرح لفرح حبيبه ويحزن لحزن حبيبه بل لا يرى مصائبهم إلا مصائبه وأحزانهم إلا أحزانه.

وبهذا أيضاً تكون قضية البكاء موجهة عقلاً لقاعدة السبب والمسبب فهي مسببة عن ذلك الارتباط بل لا يبعد أن يكون الأمر أوسع من ذلك فكل إنسان معتدل الطبيعة فإنه بطبعه سوف يتأثر لتلك المصيبة ويبكي فلذلك بكى حتى من لا ينتمي لدين الإسلام عند سماع ما جرى عليهم، ولشدة مصائبهم بكى حتى أعداؤهم الذين عدوا عليهم وقتلوهم بكوا لهم ولحالهم والخلاصة هنا أن هناك عقل موجه.

ورابعاً: إن في البكاء إعلان صريح لمظلومية سيد الشهداء عليه السلام وهو في واقعه صرخة استنكار في وجه من ظلمه ومن يحمل فكره ويقبل بفعله وهذا في نفسه لازم للبكاء بل هو هدف للبكاء أو بالأحرى هو نتيجة ضرورية للبكاء.

وخامساً: الثواب الحاصل للمبكي والباكي والمتباكي، وهذا أيضاً هدف.

وسادساً: مواسة آل محمد عليهم السلام في مصيبتهم العظمى ولا سيما إمام زماننا صاحب الزمان عليه السلام وعجل الله تعالى فرجه، وهذا أعظم الأهداف، وهذا الأمر وسابقه أهداف محددة تتحقق بالبكاء نعم قد لا يلتفت الباكي إلى ذلك حين بكائه لتأثره وتفاعله مع المصيبة وعدم الالتفات إلى شيء لا يعني عدم وجوده وتحقيقه، و أمثلة ذلك كثيرة كوجود أمور ارتكازية محركة لعمل ما دون الالتفات إليها حين العمل.

وسابعاً: إن الباكي والمتباكي قد جاء إلى مجلس العزاء بمحض إرادته ووجهه إليه إيمانه وولايته وواضح أن ذلك خلاف فرضه إذ أنه أمر اختياري واختيار السبب اختيار للمسبب ولا يكون إلا في فرض إدراك العقل لغاية الفعل فيوجه نحوه.

ثامناً: إن من أعظم الأهداف والغايات امتثال أوامر آل محمد صلوات الله عليهم أجمعين بإحياء أمورهم ومصائبهم والبكاء والتباكي عليها ومن الواضح أن الملزم لامتثال تلك الأوامر والموجه لها هو العقل.

وعلى ذلك فدعوى عدم وجود هدف محدد وعقل موجه في قضية البكاء على الإمام الحسين عليه السلام لا أساس لها فهي باطلة.

الدعوى الثالثة:

وهي عدم كفاية وجود هدف والحاجة إلى وجود نظام وتنظيم وترتيب. فهذه أيضا دعوى غير تامة، وذلك لوجوه:

الأول: نقول إن وجود تلك الأهداف كاف للدعوة إلى البكاء والإبكاء.

الثاني: على فرض عدم وجود النظام والترتيب فإن ذلك لا يخرج تلك الأهداف عن المطلوبة ولا يمنع من السعي في تحقيقها.

الثالث: إن الحاجة إلى النظام على فرضه لم يمنع من تحقق الهدف المنشود وراء البكاء ومجالس العزاء فتكون تلك الأنظمة المفترضة على فرض صحتها ومطلوبيتها أمورا كمالية غير مؤثرة وجودا وعدما في الغاية والقصد، فلا عدها مانع من تحقق تلك الأهداف ولا وجودها شرط فيها هو المطلوب.

الرابع: النظام والترتيب إن كان هو وجود عارض للمصيبة شاعرا كان أو خطيبا ووجود مستمع فهذا متحقق بل هو ما يتحقق به المجلس الحسيني وإن كان مراده أمرا آخر فلا دليل عليه ولا حاجة إليه.

ويكفينا دليلاً على كفاية ذلك سيرة أهل البيت عليه السلام مع قضية البكاء على الإمام الحسين عليه السلام فكانوا يأمررون بالإنشاد في الحسين عليه السلام فإذا ما جاء الرائي ضربوا ملاءة وستاراً للنساء وجلسن خلفه وجلسوا هم عند الرائي فينشده ما عنده وكثيراً ما روي أنها ترتفع الأصوات بالبكاء وتتهايج النساء بالصياح على الإمام الحسين عليه السلام لسباع المصيبة واستمروا على ذلك وعلى منوالهم سار شيعتهم.

ولا اعتقد أن أحداً ممن يرايهم يرى لنفسه مقاما إلى جانب مقام أئمة أهل البيت عليه السلام ليدعي أنه يرتب تلك المجالس خيراً مما رتبها أهلها أو ينظمها أفضل من نظامهم عليه السلام.

ثم إنه لو تنزلنا فإنه لم يذكر لنا ما يعتقده من أهداف وتوجيه عقل أو نظام للمجلس الحسيني كي نستطيع تقييمها ودراستها بشكل موضوعي لتعرف على قيمتها العلمية وتقييم خدماتها لقضية الإمام الحسين وتأثيرها في مسيرتها ومدى تأييدها بروايات أهل البيت عليهم السلام وأقوالهم وما ورد عنهم.

هذا إن كانت الأهداف مبنية على أسس عقلية أو عقلانية أو شرعية وأما إن كان الهدف من ذلك توظيف المجالس الحسينية لأهداف وأغراض أخرى واستغلال فرصة تواجد الناس فمن الواضح عدم توقف تحقق غاية المجلس الحسيني عليها، هذا إن كانت شرعية وأما إن كانت أغراضاً شخصية أو حزبية أو سياسية تجعل عزاء الإمام الحسين عليه السلام وسيلة للوصول إليها فالأمر أوضح.

والمهم أن المجالس الحسينية ليس كما يدعي أنها من دون نظام وترتيب بل هي مرتبة ومرتبطة ومنظمة فخطيب يقرأ ومستمع واع وحزين جا بملء إرادته، إما لأن المصيبة مصيبته أو لمواسات آل محمد عليهم السلام أو مثلاً لأوامرهم وتوجيهاتهم تجاه قضية الإمام الحسين عليه السلام، نعم هي بهذه الصورة لا تخدم الاتجاهات السياسية والأغراض الشخصية وإنما تخدم قضية آل محمد عليهم السلام والنتيجة لما تقدم كله أن تلك الدعوة لا دليل عليها ولا أساس لها من الصحة.

الشبهة الثالثة:

وهي ما يثار في هذه الأزمنة من أن البكاء والعزاء على الإمام الحسين عليه السلام بصورة الحالية المختلفة ظاهرة غير حضارية، فهو ينقل صورة بدائية متخلفة عن المجتمعات الشيعية وعقائدها وخصوصاً لدى المجتمعات الغربية المتحضرة.

فهذا أسوأ ما سمع من الاعتراضات على قضية البكاء والعزاء الحسيني وذلك لوضوح صدوره من مُعْزَمٍ بالمجتمعات الغربية بل ممن ينحدر من المجتمعات الغربية أن تراه يبكي ويعزي، ولا يستحي من ربه إذ يراه قد تبع تلك المجتمعات وسعى في إرضائهم وترك ما يرضي ربه.

والمهم أن ذلك الاعتراض لم يعتمد على دليل وإنما صدر من مغرم بتلك

الثقافات فأصبحت مبدأه الأعلى في تقييم الثقافة والفكر، وعنوانه للتقدم والتأخر فالحسن ما استحسنته الغرب والقيبح ما استقبحت.

ولكن هل المجتمعات الغربية هي أرقى المجتمعات الإنسانية فكراً؟

وهل استطاعت أن تثبت أن انتهاءاتها الدينية أو علاقاتها الاجتماعية بل وحتى نظمها الاقتصادية مبنية على أسس فكرية وعقلية صحيحة تمثل أعلى وأرقى الفكر الإنساني؟

وهل عادت فلسفتها المادية على مجتمعاتها وعلاقاتها بالرخاء والاستقرار فقوت روابط المجتمع ونمت علاقاته؟ أم أنها أبعدت مجتمعاتها عن أهم الركائز الاجتماعية بل الإنسانية وجعلتها تعيش حياة الغاب فلا روابط اجتماعية أكثر من المنفعة ولا أمن ولا استقرار، فالأب يخاف ابنه والزوجة تخاف زوجها والفقير يخاف الغني والعكس بالعكس والكل يتحين الفرصة في الآخر.

إن الباحث ليجد أن علماء الاجتماع الغربيين أنفسهم وهم الذين قادوا مجتمعاتهم إلى الانحلال الأخلاقي والديني ووظفهم السياسيون لذلك يعترفون بانفصام روابط المجتمع وأن قوانينهم الوضعية قادت مجتمعاتهم إلى حياة الغاب فلا أمن ولا أمان ولا أخلاق ولا آداب ولا دين ولا قيم، وقيمة المرء عندهم ما يملك واحترامه بمنفعته إلى غير ذلك من آثار الركون إلى الدنيا ونسيان الآخرة.

ثم إنه متى كان نظر تلك المجتمعات وتصوراتها هي المبدأ الأعلى في حسن ظاهرة أو تقييمها، ولاسيما الدينية والأخلاقية منها.

كما أن ذلك الكلام ينجر إلى كل الأعمال العبادية التي رفضها الغرب العلماني المادي، وفسرها علماء الاجتماع عندهم على أساس مادي من تلبية بعض النزاع النفسية أو الإحساس بالنقص أو غير ذلك من خرافاتهم وسخافاتهم التي لا واقع لها.

وعليه فلنترك العبادات أيضاً لأن الغرب لا يرى لها واقعا فهو لا يراها سوى خرافات ومظاهر متخلفة ولاسيما مثل الحج والطواف والوقوف بعرفة والصلاة والصيام وغيرها من العبادات بل حتى الإيمان بالله والجنة والنار ويوم القيامة كل

المعتقدات الدينية والأخلاقية لا يراها إلا خرافات لا بد من التخلص منها ونبذها ولذلك أبعداها عن مجتمعه وأبعد المجتمع عنها.

والهم أن السير وراء تلك الاعتراضات لا نتيجة له إلا رفض الدين ورفض الانتهاء إليه في كل معتقداته وعباداته وأحكامه حلاله وحرامه وجعل الدنيا أما وأبا دينا ومذهبا.

إن المقياس للتقدم والتخلف ليس رضا الغرب بوجوهه المختلفة نصارى ويهود وملحدين وكافرين أو ماديين وماركسيين وعلمانيين فإن أمرهم معروف منذ الزمن الأول للإسلام:

﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾^(١).

فالمقياس الحقيقي لأي قضية يراد تقييمها فكريا وأي ظاهرة يراد معرفة قيمتها العقلية وآثارها الاجتماعية هو العقل والأسس العقلانية ورضا الله سبحانه وتعالى وموافقته لكتاب الله وقول رسوله ﷺ وأهل بيته ﷺ الذين لن يفتروا عن القرآن في قول أو عمل حتى يردوا على رسول الله ﷺ الخوض.

وكل ذلك متحقق في قضية الإمام الحسين ﷺ فالعقل والعقلاء يدعوان لإحيائها وفي إحياء ذكرها إحياء لذكر الله وتعظيم لشعائره الله وقد تقدم تفصيل ذلك، كما أن في إحيائها رضا الله سبحانه إذ أن الإمام الحسين ﷺ استشهد في طاعة الله ورضاه وخوفه وتقواه وجه ورجائه فضيعة ذكر الله والرضا بالله وبقضائه وخوفه وتقواه وجه ورجائه والثقة بوعده والخوف من وعيده وإحياء قضية الإمام الحسين ﷺ إحياء لكل تلك المبادئ إذ قتلت بقتله لتجلبه فيها فقد تجلب الإمام الحسين ﷺ في حبه الله وفي كل تلك المبادئ فذكر ربه ونسي نفسه وكل آلامه وجراحاته ومصائبه وناجى ربه وحبيه ولذلك جعله الله سبحانه وتعالى وأخاه سيدي شباب أهل الجنة وهل يدخل أحد الجنة دون رضا سيدي شبابها!!؟

والخلاصة: أنه يجب على الإنسان المؤمن أن يبحث عن رضا الله سبحانه ورضا

رسوله (عليه السلام) وأئمة (عليهم السلام) فيعمل ما يرضيهم ويسير على نهجهم ويستن بسنتهم سواء استحسن الغرب ذلك أم استهجنه.

الشبهة الرابعة:

وهي القول بأن الإمام الحسين (عليه السلام) لم يقتل ليك عليه بل ليخلد مبادئه التي قتل لأجلها ولتفتدي الشعوب به ولتتمسك بمبادئه.

والجواب عن ذلك واضح فإنه لم يدع أحد أن الإمام الحسين (عليه السلام) قتل ليك عليه فقط، إلا أن ذلك لا يمنع من البكاء عليه ولا سيما بعد ضعف الأمة أمام مغريات الدنيا وزينتها وزخرفها وخوفها الموت، فلا بد من حفظ قضية الإمام الحسين (عليه السلام) وحيث إن أولياء دم الإمام الحسين (عليه السلام) أمرُوا شيعتهم بإحياء أمرهم والبكاء والتباكي لمصائبهم أصبح ذلك واجبا عليهم، كما أن الاقتداء بالإمام الحسين (عليه السلام) وتخليد مبادئه وإحيائها والتمسك بها لا يتناقض مع البكاء عليه بل يتفق معه تمام الاتفاق ويتسق معه كل الاتساق فالبكاء عليه وتجدد الأحرار له وذكر قضيتهم وإحياء مصيبتهم تتجدد كل مبادئ الإمام الحسين (عليه السلام) وتحى كل قيمه فتعيشها الشعوب واقعا ملموسا تؤيد فيه كل من يؤيدها ويحبها، وتبذ كل من يقتلها ويميتها أو يميت ذكرها ويمنع إحيائها وبذلك تعرف عليها فتفتدي بها.

فإكرام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في ولده وإعلاء ذكر الله وحبه وتقوى الله وطلب رضاه والوقوف إلى جانب الحق والوثوق بوعد الله والخوف من وعيده والابتعاد عن الغدر ورفض الذلة وبيع الدين بالدنيا وعدم الركون إليها وغير ذلك من المبادئ العالية كلها خللت مع خلود قضية الإمام الحسين (عليه السلام) فهي تتجدد مع تجدد قضيته وتذكر مع ذكرها وتعود معها وتحيا بإحيائها بل إن الباكي عليه يعيش تلك المبادئ ببيكانه عليه وعلى كل ما قتل بقتله فهي تنفق تماما مع ظاهرة البكاء والإبكاء عليه ولا تنافيا أبدا.

وأما تقدم الشعوب فمتى قلنا إن البكاء على الإمام الحسين (عليه السلام) بكاء على كل تلك المبادئ التي قتل بقتله وإحياء قضية الإمام الحسين (عليه السلام) والبكاء عليه دعوة صادقة لإحياء كل تلك المبادئ ومقت كل ما يقتلها فعن الواضح جدا أن حياة تلك

المبادئ كافية لإحياء الشعوب وكفيلة بتقدمها في الدنيا والآخرة ففي الدنيا بحياة العز والكرامة وفي الآخرة برضا الله والجنة، نعم إذا أحييت الشعوب قضية الإمام الحسين عليه السلام فقد أحييت مبادئه ومتى تمسكت بها تقدمت في الدنيا وفازت برضا الله سبحانه وأوصلتها إلى الجنة.

والخلاصة: إن البكاء على الإمام الحسين عليه السلام ظاهرة مرغوب فيها شرعاً وعقلاً وعرفاً فهي لرضا الله سبحانه ولحبه ولذكره فتجد الإمام عليه السلام يقتصب أنفاسه اغتصاباً لا ليحى هو بل ليحيى ذكر الله سبحانه ويعلي ذكره.

كما أن بكاء الرسول وأئمة أهل البيت عليهم السلام بل والأنبياء والسَّاء والأرض كل ذلك يدل دلالة واضحة على مطلوبته شرعاً وحيث إن أسباب البكاء موجودة في قضية الإمام الحسين عليه السلام بكثرة وكلها وجد السبب وجد المسبب فهي مطلوبة عقلاً وطبعاً بل عدم البكاء هو خلاف ما يحكم به العقل ويقتضيه الطبع الإنساني الذي بني على البكاء والحزن لما يحزن.

كما أنه كل من يكن لشخصية احتراماً كثيراً وحباً كبيراً وإكباراً وإكراماً وولاء صادقاً وطاعة ثم أصابها مكروه أو مصيبة في نفسها أو ولدها فبكى لمصابها فإن العقلاء يرون ذلك أمراً طبيعياً بل ضرورياً بل يرون من لا يحزن له ولا يبكي لذلك لا وفاء له وليس صادقاً في دعوى حبه وولائه ولا يحمل بين أضلعه نفساً إنسانية ولا يرويه إلا مخالفاً لسيرة العقلاء وهذا تنضح مطلوبته عرفاً وطبعاً وأيضاً فإن البكاء على الإمام الحسين عليه السلام بكاء لأعلى المبادئ الإنسانية التي قتل من أجلها والقيم التي استشهد ليخلدها فأحياء مصيبتيه والبكاء عليها يعمن جذورها في النفس الإنسانية وبذكر الإمام الحسين عليه السلام تذكر تلك المبادئ ونحى فتحى بها الشعوب وتقدم.

فلسفة البكاء على الحسين عليه السلام

لقد أصبح للبكاء على الإمام الحسين عليه السلام فلسفته الخاصة به والتي بها تنبهي نفس ونفسية الباكي إذ أن البكاء عليه وله ولكل تلك المظاهر التي تجلّي فيها ولكل تلك المبادئ التي قتل لأجلها ليخلق في نفس الباكي حباً لها ونفرة من كل ما يقتلها ويميتها فهذا الانفعال النفسي الناتج من الرحمة والرقّة الشديدة والتعجب وتكرره يولد في نفس الباكي حباً لمن يبكي عليه بل يولد واقعاً إنتهاياً وتصنيفاً حقيقياً، انتماء لكل تلك المبادئ، وتصنيفاً حقيقياً للباكي وغيره، فالباكي محب والمحب مع من أحب ومع كل تلك المبادئ (أنت مع من أحببت ولك ما اكتسبت)^(١). ولو لم يكن إلا في تلك اللحظات التي يبكي فيها بصدق حبا ووفاء فهو مع من يبكي لهم، وله ثواب بكانه عليهم وقد تكون تلك اللحظات سببا للسعادة الأبدية لصدقه مع الله سبحانه ووفائه لرسوله وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين، كما أن البكاء للإمام الحسين عليه السلام وحالاته وما تجلّي فيها يكون دافعاً حقيقياً للتخلي بكل تلك المظاهر إذ أنه يبكي لحب الله الذي قتل بقتل الإمام الحسين عليه السلام فينغرس في قلبه حب الله سبحانه وذكره والثقة به وبوعده أيضا وكل ذلك بسبب بكانه على الإمام الحسين عليه السلام، ويتكرار ذلك يتولد لدى الباكي من حيث لا يشعر حب تلك الأمور ويمجد دافعاً ذاتياً تجاه تلك المبادئ

فتتحرك خارجاً ليحقق تلك الأمور في نفسه وأهله ومجتمعه، وهذا بنفسه ما يسعى له الأنبياء ﷺ ويريدوه من مجتمعاتهم، تربية الناس على حب الله وذكره والثقة بوعده والخوف من وعيده وإيجاد الدوافع الذاتية لكل ذلك في نفوسهم.

كما أنه يولد في نفس الباكي النفرة من القاتل وصفاته بل من كل ما يقتل تلك الأمور، فهو يكره الغدر لأن به قتل الحسين ﷺ ويكره كل ما يقتل ذكر الله وحبه وحب رسوله وآله صلوات الله عليهم أجمعين بل كل ما يوجب موت تلك الأمور في نفسه فهو سوف يكرهها لأنها صفات أعداء الإمام الحسين ﷺ وقتلته، والانصاف بها كان سبب قتل الإمام ﷺ، ويمكن لنا أن نقول: إن البكاء على الإمام الحسين بملاحظة ما تقدم جعل من الإنسان المؤمن يعيش حالة صادقة مع ربه ومع نفسه فهو يكي بكل صدق على الحسين ﷺ وعلى كل المبادئ التي قتلت بقتلته، ومن البديهي أن ما يريده الأنبياء ﷺ من أنهم هو تلك الحالة الصادقة مع الله سبحانه ومع أنفسهم وبهذا تكون قضية الحسين ﷺ استطاعت أن توجد في نفس المؤمن ما لم توجد الأدلة والبراهين والوعد والوعيد.

وبهذا البيان أستطيع أن أقول: إن ظاهرة البكاء على الإمام الحسين ﷺ أصبحت لها فلسفتها الخاصة بها وبذلك يتضح وجه آخر من أوجه مطلوبيتها فقد أصبحت بذلك من الأمور المرية للإنسان المؤمن على كل خير يحبه الله سبحانه ولذلك تحذ عظماء البشرية عامة ونبينا محمد ﷺ خاصة وهو أعظمهم خطراً وأعلامهم شأنًا عند الله كما يكي من خوف الله يكي لمصيبة الحسين ﷺ وكذا الصفوة التي اختارها الله سبحانه وتعالى على العالمين لتكون فخر البشرية فجعلهم آل ياسين وآل رسول الله ﷺ وعترته وأهل بيته والأئمة ﷺ من بعده والذين لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله تراه أيضاً يكون لمصيبة سيد الشهداء ﷺ كما يكون من خشية الله وأمروا شيعتهم بذلك وتحمل ذلك واضحاً في حياتهم، ولا سيما سيد الساجدين وزين العابدين علي بن الحسين ﷺ الذي يكي على أبيه الإمام الحسين ﷺ ومصابه ومصاب أهل بيته ونسائه أربعين سنة لا يقدم له طعام إلا ذكر جوع الحسين ﷺ ولا شراب إلا ذكر عطش الحسين وآل الحسين عليهم جميعاً أفضل الصلاة والسلام بل تراه يمزج دموعه

من خشية الله في سجوده وعبادته مع دموعه وبكائه على أبيه الإمام الحسين عليه السلام، وهو الذي قد عرف عبادته وخشوعه وورعه وتقواه وخوفه من ربه المzóالف والمخالف حتى عرفه الجميع بزين العابدين وسيد الساجدين عليه السلام.

وليس ذلك إلا لأن البكاء على الإمام الحسين عليه السلام هو بكاء لذكر الله ولخوفه وجهه ورضاه فهو لا يتناقى مع البكاء من خشية الله سبحانه وتعالى.

ولعله لذلك كان البكاء لأي أمر دينوي مبطل للصلاة ولكن البكاء فيها لسيد الشهداء عليه السلام ليس مبطلا لامتزاجه بالبكاء لذكر الله سبحانه وتعالى ولكونه من مصاديق البكاء حبا لله وخوفا منه. ولأجل ذلك كله قلنا أيضا بأن إحياء ذكرى شهادة أبي عبد الله عليه السلام من أهم أسباب تعميق تلك المبادئ في نفوس الشعوب فتتقدم بها وتسعد بالعمل بها دنيا وآخرة.

هذا ما أردنا ذكره عن ظاهرة البكاء ولنتعرض الآن جملة من الروايات التي وردت في البكاء على الإمام الحسين عليه السلام.

روايات البكاء

روى الخاصة والعامة روايات متعددة في البكاء على الإمام الحسين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وعن بكاء السماء والأرض والجن والملائكة. فمما رواه علماء السنة ما رواه ابن حجر في صواعقه في بكاء النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين علي عليه السلام.

قال: (أخرج ابن سعد عن الشعبي قال:

(مر علي عليه السلام بكربلاء عند مسيره إلى صفين وحاذى نينوى - قرية على الفرات - فوقف وسأل عن اسم هذه الأرض ف قيل كربلاء فبكى حتى بلّ الأرض من دموعه ثم قال:

دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يبكي فقلت: ما يبكيك؟ قال: كان عندي جبرائيل آنفاً وأخبرني أن ولدي الحسين يقتل بشاطئ الفرات بموضع يقال له كربلاء ثم قبض جبرائيل قبضة من تراب شمعي إياه فلم أملك عيني أن فاضت)

ورواه أحمد مختصراً عن علي قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وآله ... الحديث.

وروى الملا: (أن علياً مر بقبر الحسين فقال: هاهنا مناخ

ركابهم وهامنا موضع رحالمهم وهامنا مهراق دمانهم فتيةً من آل محمد يقتلون بهذه الأرض تبكي عليهم السماء والأرض^(١).

وأيضاً فيه ص (٢٩٤) قال: وذكر أبو نعيم الحافظ في كتاب دلائل النبوة من نصرة الأزدية أنها قالت:

(لما قتل الحسين بن علي أمطرت السماء دماً فأصبحنا وجبابنا وجرارنا مملوئة دماً وكذا روي في أحاديث غير هذه وما ظهر يوم قتله من الآيات أيضاً أن السماء اسودت اسوداداً عظيماً حتى رؤيت النجوم نهاراً ولم يرفع حجر إلا وجد تحته دم عبيط) وفي ص (٢٩٧) قال: وأخرج الملا:

(عن أم سلمة أنها سمعت نوح الجن على الحسين عليه السلام، وعن ابن سعد عنها أنها بكّت عليه حتى غشي عليها)

إلى غير ذلك من الروايات التي رواها ابن حجر في صواعقه، وقد أخذنا منها مورد الحاجة فمن أراد المزيد فليراجع كتابه الصواعق المحرقة من صفحة ٢٩٢- (٢٩٧) فإنه يجد فيها بجلاء خطر قضية الإمام الحسين عليه السلام وعظمتها عند الله وعند رسوله ﷺ ويجد غضب الله كذلك وانقلاب تراب كربلاء دماً.

والمهم هنا ما ذكره من بكاء النبي ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام والسماء والأرض والجن فيعلم بذلك رجحان البكاء عليه قبل مقتله فالبكاء عليه بعد مقتله أولى.

وقد روى المجلسي في بحار الأنوار روايات كثيرة جداً في بكاء الأنبياء وحلهم لمصيبة الإمام الحسين عليه السلام وأن مصيبتهم أشد المصائب، فمنها في بكاء آدم قال: (روى صاحب الدر الثمين في تفسير قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾

أنه رأى ساق العرش وأسماء النبي والأئمة عليهم السلام فلحقه جبرائيل قل يا حميد بحق محمد ويا عالي بحق علي ويا فاطر بحق فاطمة ويا محسن بحق الحسن والحسين ومنك الإحسان، فلما ذكر

الحسين عليه السلام سألت دموعه وانخسعت قلبه وقال:

يا أخي جبرائيل في ذكر الخامس ينكسر قلبي وتسيل
عبرتي؟

قال جبرائيل: ولذلك هذا يصاب بمصيبة تصغر عندها
المصائب.

فقال: يا أخي جبرائيل وما هي؟

قال: يقتل عطشاناً غريباً وحيداً فريداً ليس له ناصر ولا
معين ولو تراه يا آدم وهو يقول: وا عطشاه وا قلة ناصراه حتى
يجول العطش بينه وبين الماء كالدخان فلم يبيح أحد إلا السيوف
وشرب الخنوف، فيذبح ذبح الشاة من قفاه، وينهب رحله أعداؤه
وتشهر رؤوسهم هو وأنصاره في البلدان ومعهم النسوان كذلك
سبق في علم الله في علم الواحد المتان، فبكى آدم وجبرائيل بكاء
الشكلي^(١).

وكذلك أيضاً ورد عن نوح في رواية بنائه للسفينة:

(عن النبي صلى الله عليه وآله إلى أن قال: ثم ضرب بيده مسماراً
خامساً فزهر وأثار وأظهر النداء، فقال جبرائيل: هذا مسمار
الحسين عليه السلام فأسمره إلى جانب مسمار أبيه، فقال نوح: يا جبرائيل
ما هذه النداء؟

فقال: هذا الدم فذكر قصة الحسين عليه السلام وما تعمل الأمة
به فلعن الله قاتله وظالمه^(٢).

وكذا عن نبي الله إبراهيم على نبينا وآله وعليه السلام

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢٣٠.

(٢) نفس المصدر.

(لما مر بكربلاء فعثرت رجله.. إلى أن قال فنزل جبرائيل وقال: يا إبراهيم ما حدث منك ذنب ولكن هنا يقتل سبط خاتم الأنبياء).

وروي مثله أيضاً عن آدم وموسى ومعه يوشع ابن نون وعيسى.

وفي رواية طويلة تأخذ منها عل الشاهد عن ابن عباس قال:

(كنت مع أمير المؤمنين عليه السلام في خروجه إلى صفين فلما نزل بنيوى وهو بشط الفرات قال بأعلى صوته: يا ابن عباس أتعرف هذا الموضع؟

قلت له: ما أعرفه يا أمير المؤمنين.

فقال عليه السلام: لو عرفته كمعرفتي لم تكن تجوزه حتى تبكي كبكائي.

قال: فبكى طويلاً حتى اخضلت لحيته وسالت دموعه على صدره وبكىنا معاً وهو يقول أوه، أوه مالي ولآل أبي سفيان؟

مالي ولآل حرب حزب الشيطان أولياء الكفر؟

صبراً يا أبا عبد الله فلقد لقي أبوك مثل الذي تلقى منهم.

إلى أن قال: يا بن عباس اطلب في حولها بعز الظباء فوالله ما كذبت ولا كذبت، وهي مصفرة، لونها لون الزعفران، إلى أن قال: ثم قام يهرول إليها فحملها وشمها وقال: هي، هي بمينها أتعلم يا ابن عباس ما هذه الأبعاد؟ هذه قد شمها عيسى بن مريم وذلك أنه مر بها ومعه الحواريون فرأى هاهنا ظباء مجتمعته وهي تبكي فجلس عيسى وجلس معه الحواريون فبكى وبكى معه الحواريون وهم لا يدرون لم جلس ولم بكى.

فقالوا: يا روح الله وكلمته ما يبكيك؟

قال: أتعلمون أي أرض هذه؟

قالوا: لا

قال: هذه أرض يقتل فيها فرخ الرسول أحمد صلى الله عليه وآله وسلم وفرخ الحرة الطاهرة البتول شبيهة أمي ويلحد فيها طينة أطيب من المسك لأنها طينة الفرخ المستشهد وهكذا يكون طينة الأنبياء وأولاد الأنبياء فهذه الطباء تكلمني وتقول: إنها نرعى في هذه الأرض شوقاً إلى تربة الفرخ المبارك وزعمت أنها آمنة في هذه الأرض، إلى أن قال: ثم بكى (يعني أمير المؤمنين) بكاء طويلاً وبكىنا معه حتى سقط لوجهه وغشي عليه طويلاً ثم أفاق فأخذ البعر فصره في رداءه وأمرني أن أصرها كذلك ثم قال يا ابن عباس إذا رأيتها تنفجر دماً عبيطاً ويسيل منها دم عبيط فاعلم أن أبا عبد الله قد قتل بها ودفن. إلى آخر الخبر^(١).

وأيضاً روي بكاء زكريا بل وتنبته فقد روي:

(أن زكريا لما أنبأه الله عز وجل عن قصة الحسين عليه السلام لم يفارق مسجده ثلاثة أيام ومنع فيها الناس من الدخول عليه وأقبل على البكاء والنحيب وكانت تدبته:

إلهي أنفجع خبر جميع خلقك بولده.

إلهي أنزل بلوى هذه الرزية بفنائته.

إلهي أنلبس عليا وفاطمة ثياب هذه المصيبة.

إلهي أنحل كربة هذه الفجيعة بساخنتيهما إلخ^(٢).

وأما بكاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمصيبة أبي عبد الله عليه السلام فقد تواترت بها الأخبار لدى الشيعة والسنة وكذا بكاء أهل البيت عليهم السلام.

كما أن الروايات المتضمنة الأمر بالبكاء والإبكاء والثواب الجزيل عليها كثيرة

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢٥٢.

(٢) كمال الدين رقام النعمة الشيخ الصدوق ص ٤٦١. بحار الأنوار ج ١٤ ص ١٧٨.

جدا بل هي متواترة نذكر منها هذه الرواية تبركا عن الريان بن شبيب قال:

(دخلت على الرضا عليه السلام في أول يوم من المحرم فقال لي: يا ابن شبيب أصائم أنت ثقلت: لا فقال: إن هذا اليوم هو اليوم الذي دعا فيه زكريا ربه عز وجل فقال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ فاستجاب له وأمر الملائكة فنادت زكريا وهو قائم يصلي في المحراب ﴿أَنْ اللَّهَ يُبَشِّرَك بِبَيْحَى﴾ فمن صام هذا اليوم ثم دعا الله عز وجل استجاب الله له كما استجاب لزكريا عليه السلام).

ثم قال: يا ابن شبيب إن المحرم هو الشهر الذي كان أهل الجاهلية فيها مضى يجرمون فيه الظلم والقتال لحرمته فما عرفت هذه الأمة حرمة شهرها ولا حرمة نبيها لقد قتلوا في هذا الشهر ذريته وسبوا نساء وانتهوا ثقله فلا غفر الله لهم ذلك أبداً.

يا ابن شبيب إذا كنت باكياً لشيء فابك للحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام فإنه ذبح كما يذبح الكبش وقتل ومعه أهل بيته ثمانية عشر رجلاً ما لهم في الأرض شبيهون، ولقد بكت السماوات السبع والأرضون لقتله ولقد نزل إلى الأرض من الملائكة أربعة آلاف لنصره فوجدوه قد قتل فهم عند قبره شعث غبر إلى أن يقوم القائم، فيكونون من أنصاره وشعارهم (يا لثارات الحسين).

يا ابن شبيب لقد حدثني أبي عن أبيه عن جده: أنه لما قتل جدي الحسين عليه السلام أمطرت السماء دماً وتراباً أحمر.

يا ابن شبيب: إن بكيت على الحسين حتى تصير دموعك على خديك غفر الله لك كل ذنب أذنبته صغيراً كان أو كبيراً قليلاً كان أو كثيراً.

يا ابن شبيب : إن شرك أن تلقى الله عز وجل ولا ذنب عليك فزر الحسين عليه السلام.

يا ابن شبيب : إن شرك أن تسكن الغرف المبنية في الجنة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالعن قتلة الحسين عليه السلام.

يا ابن شبيب إن شرك أن يكون لك من الثواب مثل ما لمن استشهد مع الحسين فقل متى ما ذكرته:

﴿بَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَوْرَزَ قَوْراً عَظِيماً﴾^(١).

يا ابن شبيب : إن شرك أن تكون معنا في الدرجات العلى من الجنان فاحزن لحزننا وافرح لفرحنا، وعليك بولايتنا فلو أن رجلا تولى حجرا لحشره الله معه يوم القيامة^(٢).

من هذه الروايات يتضح كل ما قدمناه من حمل الأنبياء عليهم السلام لقضية الإمام الحسين عليه السلام وبكائهم عليه وبكاء نبينا عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام فبالبكاء عليه بعد قتله اقتداء بهم أولى، كما ظهر أيضا اتفاق روايات الشيعة والسنة على بكاء السماء والأرض دما حزنا على قتل الإمام الحسين عليه السلام كما يتضح أيضا أنها قضية الإمام الحجة عجل الله فرجه الشريف وسهل غرضه، فشعاره بالثارات الحسين عليه السلام.

كما أن المحب لهم هو من يعتقد بولايتهم فيحزن لحزنهم ويفرح لفرحهم، إلى غير ذلك مما تضمنته الرواية.

(١) سورة النساء آية ٧٣.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ٢٨٦.

المجلس الحسيني ومنبره هدفه وتطوره

المجلس الحسيني هو المجلس الذي يعقد لذكر مصاب الإمام الحسين عليه السلام وغايته البكاء والإبكاء على الإمام الحسين عليه السلام وقد مر المجلس الحسيني بمراحل تطور عديدة نتج عنها منهجا خاصا واسلوبا فريد في عقده وأخذ طابعا متميزا له عن سائر مجالس التعزية والظاهر أن المجلس الحسيني قد بدأ بالظهور والتبلور بصورة مجلس حسيني في أيام الإمام الصادق عليه السلام.

وأما ما قيل من أن أول مجلس هو ما عقدته فخر المخدرات زينب عليها السلام في الشام أو في كربلاء أو أن أول مجلس كان من زين العابدين عليه السلام في الشام عندما خطب في أهلها أو في المدينة عند رجوعه إليها فمن الواضح أنها لم تكن بصورة المجالس الحسينية بل هي من التعازي المتعارفة في ذلك الوقت التي تعقب المصاب وما كان منه في الشام فهو ندبة للإمام عليه السلام وتعريف لأمرهم.

وعلى كل فتلك ليست هي المجالس الحسينية المختصة بصورته الفريدة وطابعه المتميز وإن كانت عقدت لأجل الحسين عليه السلام أو لنقل بصورة أدق: إن المجلس الحسيني لم يوجد بعد ولم تتضح معالمه ولم يتبلور شكله ولم تتضح صورته بعد أو يستقل بأسلوبه الفريد ونهجه الخاص.

وبالطبع لا يعني ذلك أنه لا يوجد من يبكي الإمام الحسين عليه السلام وينعاه ويرثيه ويندبه فهناك الكثير ممن نعاه وراثه ولكن ليس بأسلوب المجلس الحسيني وعلى كل فلقد بدأ المجلس الحسيني تتبلور معالمه وتظهر صورته في عهد الإمام الصادق عليه السلام، فكان يجتمع الشيعة ويتذكرون أمر أهل البيت عليهم السلام وما جرى عليهم ويكون لذلك. وقد أشاد أهل البيت عليهم السلام بتلك المجالس وحثوا عليها فتجد في حديث لأبي عبد الله الصادق عليه السلام مع الفضيل بن يسار قال:

(قال: يا فضيل تجلسون وتحدثون؟)

قال: نعم جعلت فداك.

قال: إن تلك المجالس أحبها فأحبوا أمرنا يا فضيل: رحم الله من أحى أمرنا يا فضيل: من ذكرنا أو ذُكرنا عنده فخرج من عينه مثل جناح الذباب غفر الله له ذنوبه ولو كانت أكثر من زبد البحر^(١).

فتجد نصريح الإمام عليه السلام بحبه لتلك المجالس وأمره بإحيائها ودعائه لمن أقام تلك المجالس وأحى أمرهم بها.

ومن قوله: (من ذُكرنا أو ذُكرنا عنده فخرج من عينه مثل جناح الذباب غفر الله له) نعلم أنه أراد ذكر مصائبهم وما جرى عليهم فهو الموجب للبكاء ولا سيما مصيبة أبي عبد الله الحسين عليه السلام التي أفرحت جفون آل محمد صلى الله عليه وسلم أجمعين وأسبغت دموعهم وأذلت عزيزهم وأورثتهم الكرب والبلاء إلى يوم الانقضاء.

والمهم إن مثل هذه الدعوة من صادق الأئمة عليهم السلام مثلت النواة الأولى للمجلس الحسيني كما أن هناك دعوة أخرى أيضا أعطت للمجلس الحسيني طابعا خاصا به وغيّرت منهجا معروفا وطريقة مشهورة في إلقاء الشعر الرثائي وهي أمر الإمام الصادق عليه السلام بعض المشدين في الإمام الحسين عليه السلام أن ينشد بالركة فمن أبي هارون المكفوف قال:

(دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: لي أنشدني فأنشدته فقال: لا، كما تشدون (وفي رواية أخرى يعني بالرقعة) وكما ترثيه عند قبره فأنشدته:

امرر على جسد الحسين نفل لأعظمه الزكية

قال: فلما بكى أمسكت أنا فقال مر فمررت، قال: ثم قال زدني قال فأنشدته:

يا مريم قومي واندي مولاك وعلى الحسين فأسعدني بيبكاك

قال: فبكى وتبيح النساء، قال: فلما سكتن قال: لي يا أبا هارون من أنشد في الحسين عليه السلام فأبكي عشرة فله الجنة، ثم جعل يتنقص واحداً واحداً حتى بلغ الواحد، فقال: من أنشد في الحسين عليه السلام فأبكي واحداً فله الجنة، ثم قال من ذكره فبكى فله الجنة^(١).

وهذه الرواية تضمنت خمسة أمور:

الأمر الأول: الإنشاد في الحسين عليه السلام للإبكاء والبكاء.

الأمر الثاني: الدعوة إلى الإنشاد (بالرقعة) أو كما يرثيه عند قبره.

الأمر الثالث: وجود النساء.

الأمر الرابع: بكاء الإمام وتبيح النساء بالبكاء.

الأمر الخامس: الثواب الكبير لمن أنشد في الحسين عليه السلام.

أما الأمر الأول: وهو كون الإنشاد في الإمام الحسين عليه السلام بهدف البكاء والإبكاء وهذا أمر تميزت به قضية الإمام الحسين عليه السلام فعادة ما يرثى المستشهدين للتو به بمواقفهم أو بشخصيتهم أو غير ذلك وإن لزم من ذلك البكاء، ولكن الإنشاد فيه ليس بقصد البكاء والإبكاء عليه، أما دعوة الإمام عليه السلام هنا إلى الإنشاد في الإمام الحسين عليه السلام فهو يوجهها للإبكاء والبكاء وهذه الدعوة تدل على ما ذكرناه سابقاً مما

ينبغي فعله نجاه القضية الحسينية هذا من جهة ومن جهة أخرى يدل أيضا على أن المجلس الحسيني يتعقد بمنشد في الإمام الحسين عليه السلام ومستمع وإن لم يتضمن أي أمر آخر بل لا يتوقف صدق المجلس الحسيني على أي أمر آخر وإن كان تضمنه لبيان بعض الأمور الشرعية لا ينافيه إذا كان مشتملا على ما هو المهم في المجلس الحسيني البكاء والإبكاء فما ذكر سابقا من الحاجة إلى عقل يوجه أو هدف أو تنظيم لا أساس لها.

أما الأمر الثاني: وهو دعوة الإمام الصادق عليه السلام إلى الإنشاد بالرقعة وهذه الدعوة بحسب ظاهر الرواية وإن لم تكن سبب وجود أصل الإنشاد بتلك الطريقة إذ من الواضح فيها أن أبا هارون كان ينشد عند قبر الإمام الحسين عليه السلام بذلك الأسلوب إلا أنه لم يكن متعارفا في المجالس والمحافل فتكون دعوة الإمام الصادق عليه السلام هي التواة الأولى للإنشاد بذلك الأسلوب الحزين المبكي في المجالس وبها بدأت تتبلور للمجلس الحسيني صورته الخاصة به وشكله المتميز.

وبهذا نفس وجود الطابع الخاص والطريقة الفريدة المتعارفة في المجالس الحسينية في كل مكان من الإنشاد بالرقعة والأسلوب المشجي والمحزن ومن الواضح جدا أن الإنشاد بالرقعة يؤثر في النفس مما تساعد على البكاء والإبكاء، ولا يكاد يرى ذلك الطابع أو تسمع تلك الطريقة في غير مجالس أبي عبد الله الحسين عليه السلام.

أما الأمر الثالث: استماع النساء وبكاؤهن بل إلى حد تهايجهن بالبكاء والنحيب وهذا يدل أولا: على عدم اختصاص استماع المجلس الحسيني بالرجال فحتى النساء ينبغي لهن استماع تلك المجالس بل وحرص على استماعهن ولكن مع مراعاة جانب السر، وبالأولوية يكون لهن إقامة تلك المجالس.

وثانيا: إن التأثير على عاطفة المستمع والتفنن في إثارتها إلى درجة التهايج بالبكاء والنحيب وارتفاع الأصوات بالنديبة هو أمر مطلوب ومحبوب لدى آل محمد عليهم السلام وهذا الأمر يرد دعوى التلاعب بعواطف الناس من خلال القضية الحسينية.

أما الأمر الرابع: وهو بكاء الإمام عليه السلام وكذلك النساء، فقد تقدم الكلام على

البكاء وأنه أمر طبيعي بل ضروري لكل مسلم و مؤمن فضلاً عن مثل الإمام الصادق عليه السلام فهو المصاب في جده وهو عن ينفي الإقتداء به.

وأما الأمر الخامس: وهو الثواب العظيم الذي جعل لمن أنشد وأبكى، وحيث إن الشعر كان من أهم الركائز في الثقافة الإسلامية والعربية كما كان في تلك الأزمنة أهم الوسائل الإعلامية فانتشاره سهل وحفظه أسهل فكان من الطبيعي أن يعنى بالقضية الحسينية إذ أصبحت من أهم القضايا الإسلامية كما أنها أصبحت تمثل ركنا من أركان الثقافة الإسلامية فكان من الضروري اسهام الشعر في حفظها وبلورة رزاياها بأنهاطة المختلفة ولأجل أن لا تكون كبقية القضايا التراثية الصرفة التي يراد حفظها ومعرفتها فقط بل من القضايا الحية المؤثرة والفاعلة في كيان المجتمع الإسلامي وأفراده كان لتحديد الغرض من الإنشاد أهميته في تحقيق الهدف المراد وهو البكاء والإبكاء ولعله لأجل ذلك جعل ذلك الثواب العظيم لمن أنشد في الحسين عليه السلام وخصوصا للبكاء والإبكاء وعلى كل فإننا نجد في هذا الأمر جوانب مهمة:

الأول: الدعوة إلى الإنشاد في الإمام الحسين عليه السلام.

الثاني: جعل الهدف من الإنشاد هو البكاء والإبكاء، فهو المراد وهو الذي جعل عليه الثواب.

الثالث: أوجد هذا الوعد بالثواب مضمارا جديدا لا خسارة فيه لأحد وإن كان قصب السبق فيه للأفضل والأصدق والأكثر لوعة وحزنا وإبكاء، فتسابق الشعراء فيه حتى ظهر الكثير ممن تخصص في الإنشاد في الإمام عليه السلام وعرفوا بشعراء الحسين وشعراء منبر الحسين عليه السلام فأصبحت قصائدهم ترتل على المنابر في كل مكان ليلا ونهارا لا يزيدها التكرار إلا حلاوة وطراوة.

الرابع: صنفت تلك الدعوة الشعر إلى حسيني وغيره بل حتى الشعر في الإمام الحسين عليه السلام صنف بذلك إلى شعر منبري قيل لينمى به الإمام الحسين عليه السلام وليكس به عليه وإلى غيره.

الخامس: إن ذلك الثواب كان من أهم أسباب وفرة الشعر الحسيني.

السادس: إن الإنشاد تارة يراد منه إنشاء الشعر وأخرى يراد منه إلقاؤه والظاهر أن كلا الأمرين مراد لإطلاق الإنشاد، وإن كان الأظهر الثاني سواء كان الشعر للمنشد نفسه أو لغيره وذلك لقوله: (من أنشد في الحسين عليه السلام فأبكى عشرة فله الجنة ثم جعل يتقص واحداً واحداً حتى بلغ الواحد، فقال: من أنشد في الحسين عليه السلام فأبكى واحداً فله الجنة) فظاهر هذه الرواية هو الإلقاء عليهم بدليل قوله فأبكى، وهي لاتنفي ثبوت الثواب للمنشد إذ نظر الرواية إلى إقامة المجلس الحسيني وثوابه.

السابع: إن في هذا الأمر بخصوصه دعوة إلى إقامة المجلس الحسيني.

الثامن: إن المجلس الحسيني ينبغي ولو بمنشد ومستمع واحد وإن الثواب عليه الجنة بل إن الثواب يترتب حتى بذكر الإمام الحسين عليه السلام والبكاء عليه.

التاسع: إن ذلك الثواب ليس مخصصاً بوقت دون وقت وعلى ذلك إقامة المجلس الحسيني كذلك.

العاشر: إن الإنشاد بالرقعة مؤثر في النفس ومعين على البكاء والإبكاء ويمكن أن يستفاد منه أن ما يعين على البكاء والإبكاء من الأساليب المشروعة مطلوب شرعاً ومرغوب فيه ومنه عرض المصيبة بأسلوب التوجع والتفجع مما يؤثر في النفس فيُعِينها على البكاء والإبكاء.

الحادي عشر: إن جعل الثواب على الإنشاد للبكاء والإبكاء دعوة إلى حل قضية الإمام الحسين عليه السلام بصورتها المأساوية المفجعة وعرضها كذلك وأيضاً الحفاظ عليها وتوريثها للأجيال بأمانة كما ورثناها لتكون منبعاً فكرياً لهم كما كانت لنا ولا يجوز لنا بأي حال من الأحوال التصرف في نصوصها بتغيير أو تعديل، فإن قضية الإمام الحسين عليه السلام ليست قضية شخصية أو نظرية عرضها خطيب أو فرضها مفكر فيتصرف فيها كيف يشاء ويفرض ما ثبت عنده ويحذف ما لم يثبت. إن اختلاف النظريات الفكرية المعالجة للنصوص متعددة إلا أنه لا يجوز لأي مفكر مهما بلغت قدرته العلمية أن يفرض رأيه على أي نص فيحذف منه ما لم يتسق مع نظريته ويبقي ما وافقها واتفق معها. نعم لا مانع من عرض نظريته ونتائجها العلمية ولوازمها

ومعالجته للنصوص المخالفة لنظريته ولكن مع الحفاظ على تلك النصوص الواردة بصورتها دون تصرف بها فلعل هناك ما خفي عليه وكما قيل: كم ترك المتقدمون للمتأخرين، وكم ناقل علم إلى من هو أعلم منه. إن هذا المنهج العلمي في البحث وحفظ النصوص على علاقتها المفترضة هي الأمانة العلمية الحقيقية التي امتازت بها مدرسة أهل البيت عليهم السلام في منهجها الفكري وأسلوبها العلمي.

كما أن القضية الحسينية قضية دينية وعقدية وليست شخصية حتى يتصرف فيها بل هي قضية دين الإسلام وأمة الإسلام وقضية نبي الإسلام صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام فهي قضية المسلمين وتراث للمسلمين عامة والشعة خاصة بل هي تراث للإنسانية جمعاء فلا يجوز التصرف فيها بحذف أو تغيير، كما أنها ليست قضية علمانية أو نفعية أو ثورية لأجل الثورة، وإن استفاد منها الثوريون والعلمانيون والنفعيون في تحقيق مآربهم ورغباتهم، بل هي قضية دينية تعتمد اعتماداً كاملاً على الشريعة الإسلامية في فكرها وأحكامها في جميع مراحلها وتطوراتها فلا يصح تفرينها من مبادئها الشرعية هذا من جهة كما لا يجوز أيضاً تغيير صورها المأساوية أو تجاهلها أو محاربة لوازمها الإنسانية والشرعية من البكاء والإبكاء وتوظيفها لتحقيق أهداف تلك المذاهب والاتجاهات.

ومن هذه الأمور تتضح جوانب مهمة في قضية الإمام الحسين عليه السلام وأهمها ما ذكرناه سابقاً من لزوم الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام في تحديد الموقف الذي ينبغي أن يتخذ تجاه قضية الإمام الحسين عليه السلام وظلامته وكيفية التعامل معها وخصوصاً بعد أن أصبحت معرضاً لتجاوز الأوهام والأحزاب، وإذا أضفنا إلى ذلك ما تعرضت له القضية الحسينية من المحاولات المتكررة من بني أمية وبني العباس وغيرهم قديماً وحديثاً للقضاء عليها من خلال محاولة إعفاء قبر الإمام الحسين عليه السلام بنشه وحزئه وإجراء الماء عليه ومنع زائريه وذاكره وغيرها من المصائب التي عصفت بالقضية الحسينية وتحذرت وجودها وفرضت نفسها على القضية الحسينية وعلى أهل البيت عليهم السلام فلا بد من التعامل معها وحيث إن أئمة أهل البيت عليهم السلام هم أولياء دم الإمام الحسين عليه السلام فهم المعنيون بقضيتهم وتحديد الموقف تجاهها لشيعتهم بعد أن لم يمكن لهم الركون إلى وعود المجتمعات الإسلامية والوثوق بعهودهم والقيام بهم وطلب ثارات

الإمام الحسين عليه السلام تعين عليهم الحفاظ على قضية الإمام الحسين عليه السلام وظلامته ومصيبته بل أصبح الحفاظ عليها وظيفة كل مسلم يجب الوفاء لله ولرسوله ﷺ ويريد أن يؤدي أجر الرسالة إستجابة لنداء آية المودة:

﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾^(١).

وعلى كل لما كان الشعر كما ذكرنا وسيلة إعلامية مهمة وله الدور الخطير في حفظ الكثير من الأحداث المهمة في تاريخ العرب والمسلمين وتصنيفها والتأثير فيها وعليها أضف إلى ذلك قيمته الثقافية ومزيتة الأدبية التي دعت الكثير إلى إنشائه وحفظه وأيضا مكانته المرموقة في المناسبات ومقتضياتها أفرحا كانت أو أتراحا من مدح وثناء أو فخر ورناء أو ذم وهجاء كما أن له سحره الخاص به في التأثير على النفوس ولاسيما في الاختلافات من تأجيج نار الحرب أو تهيج أحزان القلب فتأثيره أكثر من النثر والخطب ولاسيما إذا كان صادقا ونابعًا عن عقيدة وإيمان فإن ذلك يجعله أقوى سبكا وأكثر تأثيرا وأسهل حفظا وأوسع انتشارا وأسرع اشتهارا مضافا إلى ذلك كله أن الشعر كأداة إعلامية لا يمكن إحتوائها واحتكارها أو إخضاعها لتوجهات أو رقابة إعلامية خاصة .

فكل تلك الأمور تجعل للشعر قيمته في حل القضية الحسينية وانتشارها والحفاظ عليها وحيث إن الخلفاء الأمويين والعباسيين ملكوا كثيرا من الشعراء بأموالهم ولا سيما المعروفين منهم ورغب الباقون في عطاياهم وعد أهل البيت عليهم السلام في المقابل المنشد في الإمام الحسين عليه السلام للبكاء والإبكاء بالثواب الجزيل.

وفتحوا بذلك جانبا من قضية الإمام الحسين عليه السلام أمام الشعراء الثقة بالله وروعه أو الركون إلى الدنيا وعطاء أهلها والثقة بهم، الرغبة في ثواب الله سبحانه أم الطمع في خيس العيش.

وبذلك عاد مبدأ الصراع الذي حكم قضية الإمام الحسين عليه السلام بل كل قضايا أهل البيت عليهم السلام الثقة بالله أو الثقة بأعداء الله، وحيث إن الشعر يتشر عادة ويتشر

معه اسم قائله فكان الخوف من السلطان وسطوته وفي مقابله الخوف من الله ووعيده من ترك قضية أهل البيت عليه السلام.

ومن الواضح جدا أن الثواب ليس على الشعر بها هو شعر بل بلحاظ توجيهه تجاه ما يريده الله سبحانه وأئمة آل عمد عليهم السلام وتوظيفه في قضايا أهل البيت عليهم السلام ولا سيما القضية الحسينية وقضية الثقة بالله ووعده والخوف منه ومن وعيده.

والخلاصة أن للشعر دوره المهم، وبنى أهل البيت عليهم السلام دوره في قضية الإمام الحسين عليه السلام على أساس الثقة بالله ووعده والخوف منه ومن وعيده، وهذه هي القضية التي قتل لأجلها الإمام الحسين عليه السلام وهي قضية الإسلام ونبه عليه السلام وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام بل حتى البكاء والإبكاء أيضا بني على هذه القضية.

كما أن تلك الأمور تفسر لنا وفرة الشعر الحسيني والمنبري على وجه الخصوص فإن الرغبة في الثواب والجنة دفعت بالكثير من الشعراء إلى الإنشاد في الإمام الحسين عليه السلام ولم يكن الثواب والرغبة فيه هو السبب الوحيد فهناك أسباب أخرى.

ثانيها: حب الإمام الحسين عليه السلام.

الثالث: تجدد قضية الإمام الحسين عليه السلام لارتباط الزمان بها في كل عام.

الرابع: دور المنبر الحسيني في تأجيج عاطفة الشعراء، حيث جعلهم يعيشون قضية الإمام الحسين عليه السلام بجميع أحداثها، وبعبارة أخرى أن المجلس الحسيني يعرضه لمصيبة أبي عبد الله عليه السلام بأسلوبه الخاص يؤثر في نفس الشاعر فيحرك ملكته الشعرية، وبعبارة ثالثة إن المجلس الحسيني قد وفر أرضا خصبة ومناخا مناسباً للشعراء بل لبناء الملكة الشعرية في نفس المستمع.

الخامس: الانتهاء إلى الإمام الحسين عليه السلام والارتباط به ارتباطاً عقدياً، وكما تقدم فهو يفوق الروابط النبية والسببية.

السادس: عظمة موقف الإمام الحسين عليه السلام وإبازه ببع دينه بدنياه أو بدنياه غيره وإكبار ذلك الموقف وذلك يفسر لنا شعر بعض غير المتتمين إليه في الاعتقاد بإمامته.

السابع: شدة مظلومية الإمام الحسين عليه السلام وكثرة المصائب وعظم الفجائع

وتتابعها عليه بصورة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً.

الثامن: الرغبة في العطاء وهذا النوع من الشعراء والشعر قليل.

فهذه جملة من أهم الأسباب لوفرة الشعر الحسيني والمتبري على وجه الخصوص ذكرناها على سبيل الأجمال.

والنتيجة مما تقدم أن تلك الدعوة مثلت دعوة للمجلس الحسيني فعتشد للبكاء والإبكاء ومستمع لذلك أيضاً وتسابق الشعراء في ذلك المضمار وتسابق الناس للبكاء وفاء لحق النبي محمد ﷺ في أهل بيته ورغبة في الثواب وحبا لآل محمد ﷺ وبذلك تحقق المجلس الحسيني وظهر وتبلور في صورته الخاصة به.

كما أن الدعوة إلى إقامة المآتم والمجلس الحسيني للبكاء والإبكاء تتفق اتفاقاً تاماً وتنسجم كل الانسجام مع الطابع المساوي للقضية الحسينية فشدة مظلومية الإمام الحسين ﷺ وتعدد المصائب فيها وكثرة الفجائع مثل مادة خصبة للمجلس الحسيني سواء في ذلك للعتشد أو المستمع وبذلك يحقق المجلس الحسيني ثلاث جهات أساسية في القضية الحسينية:

الأولى: الحفاظ على القضية الحسينية بجميع حوادثها وأدق تفاصيلها وملاساتها في صياغة قوية ذات أثر كبير في الثقافة الإسلامية.

الثانية: عدم تخصيص أمر الحفاظ عليها وإحيائها بأهل البيت ﷺ بل هو وظيفة إسلامية لأنها قضية الإسلام ووظيفة كل من يريد أداء أجر الرسالة مودة قريبينا محمد ﷺ والفرح لفرحهم والحزن لحزنهم.

الثالثة: التأكيد على مظلومية الإمام الحسين ﷺ وطبيعة قضيته المساوية والمحزنة بشكل مؤثر في البكاء والإبكاء وهو يتفق مع توجيه أهل البيت ﷺ نحركها وبذلك يتضح عدم وجود أي تلاعب بالعواطف كما ادعى بل حب أهل البيت ﷺ وعظم مقامهم وإمامتهم وشدة المصائب والمآسي وتوالي الفجائع عليهم هي أسباب تهيج النفوس والعواطف تجاه القضية الحسينية وهذا النهج يمثل توجه أئمة الهدى ﷺ وتوجيههم تجاه القضية الحسينية إلى ظهور الحجة بن الحسن ﷺ.

كما أن إقامة المائت للبكاء والإيكاء يظهر ويوضح بل يجسد مظلومية الإمام الحسين عليه السلام التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً والتي يذكرها الإمام الرضا عليه السلام بقوله:
(إن يوم الحسين أقرح جفوننا وأسبل دموعنا وأذل عزيزنا بأرض كرب وبلاء أورثتنا الكرب والبلاء إلى يوم الانقضاء)^(١).

فهذه المصيبة الكبرى والفاجعة العظمى التي أقرحت جفون آل محمد عليه السلام وأسبلت دموعهم وأذلت عزيزهم وأورثتهم الكرب والبلاء تحتاج إلى تعريف وتحتاج إلى كشف وإظهار حتى يرى العالم شدة مصائبهم وظلامتهم ويعرف المسلمون نتيجة التقاعس عن أمر الله ونصر أوليائه وأثر معصية الله وطاعة أعدائه، وأيضاً بتعريف شخصيتهم ومقامهم عند الله ومكانتهم من رسول الله ﷺ تتجلى عظمة شأنهم ويعرف بذلك عظيم ما اقترف في حقهم وخطر ما استبيح من حرمتهم وحریمهم وتتضح شدة مصائبهم واستخفاف الناس بأمر الله فيهم واجتماعهم على ظلمهم.

تلك هي وظيفة المجلس الحسيني التركيز والاهتمام على قضية أهل البيت عليه السلام وخصوصاً قضية أبي عبد الله الحسين عليه السلام وعرض مصائبهم العظمى التي أبكت رسول الله ﷺ وأسبلت دموعه وجلت وعظمت في السماوات على أهل السموات.

ومن هنا نقول وبشكل صريح إن المهمة الأولى والكبرى للمجلس الحسيني هو إظهار المصائب وعرض المآسي التي جرت على الإمام الحسين وآل الحسين عليه السلام وهدفه وغايته البكاء والإيكاء عليه.

ويمكن لنا بهذا تحديد وظيفة الخطيب الحسيني وذلك بملاحظة الروايات الكثيرة التي دفعت بشيعة آل محمد إلى إقامة تلك المجالس نستطيع أن نقول إن وظيفته الأساسية هي البكاء والإيكاء على الإمام الحسين عليه السلام، ولتحديد هذه الوظيفة أهمية كبرى في الحديث عن تطوير المنبر الحسيني.

إذ أن أي تطوير للمجلس الحسيني فلا بد أن يكون محققاً للهدف من وجود

المنبر الحسيني ولا بد أن يؤدي الخطيب معه وظيفته الحسينية والمنبرية وهي البكاء والإبكاء بل لا يبعد القول بلزوم غلبة طابع مصيبة الإمام الحسين عليه السلام على المجلس الحسيني وإلا فهو ليس بمجلس حسيني خصوصاً إذا كان ذكر الإمام الحسين عليه السلام ومصيبته بالعرض لا هدفاً وغاية.

والخلاصة المهمة أنه لا بد من تحقق أمرين أساسيين في أي مجلس يعقد بعنوان أنه مجلس حسيني الأول: أن يكون المجلس للبكاء والإبكاء على الإمام الحسين عليه السلام. الثاني: أن يكون غالباً عليه طابع مصيبة الإمام الحسين عليه السلام.

بهذين الأمرين يعطى أي مجلس يقام صفة المجلس الحسيني ويترتب عليه آثار ذلك وإلا فلا، وليبحث له عن صفة أخرى كمحاضرة أو درس علمي أو فقهي إن حل شيئاً من ذلك.

تطور المجلس الحسيني؛

تطور المجلس الحسيني بشكل كبير حيث أصبح له خطبائه المختصون به في الإنشاد والبكاء والإبكاء وكذلك بذلت لإقامته الأموال الطائلة وأوقفت له الكثير من الموقوفات ليصرف ريعها عليه.

وتطور أكثر فأصبحت له أماكنه الخاصة به والتي عرفت بالحسينيات وكذلك تطور أسلوب المجلس الحسيني فأخذ يضاف إلى الإنشاد قراءة المقتل أو عرض بعض المصائب التي جرت على الإمام الحسين عليه السلام بل تطور الأمر أكثر في أيام عاشوراء إلى تمثيل بعض جوانب القضية الحسينية وحكايتها والذي يعرف بالتصوير وهدفه الأساسي هو الإبكاء والبكاء.

وسمينا ذلك تطوراً لأنه أضاف أسلوباً جديداً في طريقة عرض مصيبة الإمام عليه السلام فكان له دور مهم في إبراز الجوانب المأساوية في القضية الحسينية وتأثير كبير في النفوس جعلها أكثر تفاعلاً وإحساساً وتألماً وبكاءاً للإمام الحسين وآل الحسين عليهم السلام فحافظ بذلك على الجانب الأهم في المجلس الحسيني البكاء والإبكاء بل

ساعد ذلك الأسلوب عليها أكثر ومن الواضح غلبة طابع مصيبة الإمام الحسين عليه السلام فلذلك كان ذلك تطويراً للمجلس الحسيني وتطوراً له.

بل حتى الإحساس لدى المستمع لمصيبة الإمام الحسين عليه السلام وقضيته أيضاً تطور بشكل كبير إلى درجة أنه يحاول أن يعيش بعض حالات التألم التي عاشها الإمام الحسين عليه السلام فربما ضرب رأسه عند سماعه إصابة رأس الإمام الحسين عليه السلام أو يضرب صدره عند سماعه إصابة قلب الإمام الحسين عليه السلام أو رضى صدره.

وتطور الأمر إلى أن أصبح كل من يحب الإمام الحسين عليه السلام يجب أن يعيش حالات الإمام الحسين عليه السلام وما أصابه ويجب أن يتألم لتألم الإمام الحسين عليه السلام فأصبحت تلك الحالات ظاهرة عامة عند عبي الإمام الحسين عليه السلام إلى أن تطور الأمر وأصبحت ظاهرة خاصة إلى جانب مجلس الإمام الحسين عليه السلام وعرفت فيما بعد بالعزاء أو اللطم بل تطور الأمر إلى أن أصبح للعزاء خصوصياته فله طريقته الخاصة به وله خطبائه المتخصصون والمعروفون بالرواديد.

وحيث إن أساس العزاء هو معايشة حالات الإمام الحسين عليه السلام اختلفت أساليب تلك المعايشة لتلك الحالات بدرجة حب الإمام الحسين عليه السلام وإحساس الباكي بتألم الإمام الحسين عليه السلام، إحساسه بتألمه وسبب تألمه فإذا كان سيف لطم بالسيف وإذا كان الحديد لطم بالحديد والسلاسل.

وهذا الأمر يفسر لنا اختلاف طرق ومظاهر العزاء لدى الشيعة فبعض يلطمون باليد وآخر بالسيف وآخر بالسلاسل.

فالسر في ذلك هو حب الإمام الحسين عليه السلام وحب معايشة حالاته وتألمه وعطشه وجوعه صلوات الله عليه.

وحيث إن البكاء للإمام الحسين عليه السلام مشروع والعطش لعطشه والتألم لتألمه كل ذلك مشروع فكذا تلك الأساليب المعبرة عن ذلك.

ولذلك لم يعرف أحد من مراجع الطائفة الشيعية أن شكك في مشروعية تلك الظواهر بل هناك من الروايات التي تحبذ ذلك أن يعيش المؤمن حالات الإمام عليه السلام

كالإمساك يوم عاشوراء عن الماء والطعام إلى بعد الزوال، إذ يعيش بحب الإمام الحسين عليه السلام ووليه حالة من حالاته وهي عطشه وجوعه حباً له.

ويؤيد ذلك ما نقل أن الرباب آلت على نفسها أن لا يظلمها سقف بيت عن الشمس وقد نظرت الإمام الحسين عليه السلام تصهره حرارة الشمس حتى ماتت كمداً على الإمام الحسين عليه السلام^(١)، أضف إلى ذلك ما تواتر عن حال زين الإمام العابدين عليهما السلام من أنه ما قدم له طعام أو شراب إلا ومزجه بدموعه وتذكر عطش أبيه الإمام الحسين عليه السلام وكذلك أئمة أهل البيت عليهم السلام ويدل على مطلوبة ذلك ما رواه عبد الله بن سنان قال:

(دخلت على أبي عبد الله عليه السلام يوم عاشوراء ودموعه
تتحدر على عينه كالزؤل المتساقط فقلت: مم بكائك؟
فقال: أفي غفلة أنت؟

أما علمت أن الحسين عليه السلام أصيب في مثل هذا اليوم؟
فقلت: ما قولك في صومه؟

فقال: صمه من غير تبييت، وافطره من تشميت، ولا
تجعله صوم يوم كاملاً، وليكن افطارك بعد صلاة العصر بساعة
على شربة ماء، فإنه في مثل ذلك الوقت من ذلك اليوم تجلت
الهيحاء عن آل رسول الله صلى الله عليه وآله^(٢).

فأمر الإمام الصادق عليه السلام بصوم ذلك اليوم إلى وقت صلاة العصر من غير
تبييت نية الصوم وإنا يمسك المؤمن عن الأكل والشرب فيجوع ويعطش في ذلك
الوقت الذي جاع وعطش فيه آل رسول الله صلى الله عليه وآله فيعيش بذلك حالة من حالات آل
رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم عاشوراء.

وأما الإشكال بلزوم استهجان المخالفين والغرب بالشيعة، فإن من أراد أن

(١) لواعج الأشجان ص ٢٢٣.

(٢) وسائل الشيعة (آل البيت) ج ١٠ ص ٤٥٩.

يحیی حياة آل محمد عليه السلام ويموت مماتهم ويتخلق بأخلاقهم ويفرح بفرحهم ويحزن بحزنهم، فإنه إنما يفعل ذلك طلباً لرضا الله سبحانه وأداء لحق رسول الله صلى الله عليه وآله لا طلباً لرضا الناس فضلاً عن المخالفين أو المعاندين أو المتخذين غير الإسلام لهم دين فنعتقد أن ذلك أمر له أهداف أخرى غير معلنة وإلا فكما تقدم متى رضي المخالفون لأهل البيت عن شيعتهم في اعتقاداتهم بإمامة أهل البيت عليهم السلام وعصمتهم بل في عامة اعتقاداتهم كزيارة قبورهم وغير ذلك ولوضوح عدم الإشكال في العزاء الحسيني أفتى الفقهاء والمراجع بجواز ذلك وعدم الإشكال فيه بل رجحانه.

والمهم هنا أننا نعتقد أن ذلك تطور في الإحساس بالولاء للإمام الحسين عليه السلام ولظلوليته وقضيته وحيث إنه يغلب عليه طابع الحزن ويحقق هدف المجلس الحسيني فلذلك سميناه تطورا.

وأيضاً تطور المجلس الحسيني فاشتمل على ذكر بعض المواعظ والإرشاد الديني والمسائل العقديّة والفقهية وحيث إنه حوفظ فيه على طابع المصاب والبكاء والإبكاء فهو مجلس حسيني.

إلا أن تسمية ذلك تطورا للمجلس الحسيني أمر غير واضح وذلك أن ذكر المسائل العقديّة أو الفقهية أو الوعظية والإرشادية إنما هو استفادة من وجود المنبر الحسيني لا تطور فيه وذلك لعدم تأثيرها بشكل مباشر على مسألة البكاء أو الإبكاء، نعم يمكن إدخالها في التطور باعتبار ما لها من الأثر في تقوية علاقة المؤمن بإمامه ومن الواضح انعكاس ذلك على البكاء. وبالطبع هذا إذا كانت تلك المسائل أو البحوث من ذلك الباب وأما إذا كانت لأهداف أخرى غير شرعية فهي محل إشكال فضلاً عن دعوى التطور أو التطوير.

والمهم فتلك الأمور كانت أبرز مظاهر التطور في المجلس الحسيني.

ومع ذلك فلا زالت هناك أصوات ترتفع بين حين وآخر تطالب بتطوير المنبر والمجلس الحسيني.

فيجب تطوير خطيب المنبر وكذا مستمع المنبر الحسيني بدعوى لزوم تلاؤم وضعهما مع متطلبات الواقع الاجتماعي المعاش والتقدم الحضاري بجميع مجالاته،

وكانت أهم تلك الدعوات التي أطلقت بعنوان التطوير عدم اقتصار الخطيب على المسائل الشرعية والفقهية والوعظ والإرشاد وعدم التركيز على البكاء والإبكاء فلا بد للخطيب وأن يفتح على العالم عبر الوسائل الحديثة المتاحة ويشير ما تثيره تلك الوسائل من مشاكل عصرية جديدة اجتماعية كانت أو غيرها.

وهذه الدعوة أصبحت محل نظر وشك لدى الكثير من المفكرين والملاحظين والمتابعين لحركة المنبر الحسيني ومسيرته وأهدافه فشككوا في أمرها وأمر أصحابها وأهدافهم، كما شكك في صدق التطوير عليها هذا إذا لم نقل أنه يصدق عليها عناوين أخرى كمحاربة المنبر أو تخريبه.

أما الشك في أمرها وأصحابها وأهدافها فهو أمر واضح وذلك لأنها دعوة على خلاف دعوة أهل البيت عليهم السلام، وإن كان أصحابها متقنعين باسم شيعتهم، كما أنه يلزم منها إنهاء قضية الإمام الحسين عليه السلام والبكاء والإبكاء عليه وقد تقدم أن ذلك محاربة للإمام الحسين عليه السلام وقضيته ولأهل البيت ومذهبهم وتوجيهاتهم عليهم السلام.

وأما عدم صدق التطوير فلأن مبدأ التطوير في كل شيء بصورة مختصرة: (هو ما يحقق الهدف والغاية بصورة أفضل).

فما لا يكون مؤثر في الهدف وتحقيق الغاية بشكل أفضل فهو ليس بتطوير وإن كان هو حق في نفسه ولذلك قد تقدم التشكيك منا في أن إضافة المسائل العقدية والفقهية وغيرها مما ترجع لأمر الدين شككتنا في تسمية ذلك تطويراً للمجلس الحسيني إذ لم يطور بها في المجلس الحسيني أي شيء نعم استفيد من وجود المجلس للوعظ والإرشاد فذاك شيء آخر ولكنه لا يسمى تطويراً للمجلس الحسيني، والمهم أن هذا لم يسم تطوير مع أنه يرجع إلى إحياء أمرهم وأحكامهم مع الحفاظ على الجانب المهم في المجلس الحسيني وهو طابع المصائب والبكاء والإبكاء فما بالك بالمجلس الذي لا يذكر فيه أمر آل محمد عليهم السلام وعقائدهم وأحكامهم وآراؤهم، أو أنه لم يعقد للبكاء والإبكاء فهو بالأولوية القطعية ليس بمجلس حسيني ولا يصح إطلاق ذلك الاسم عليه، فضلاً عن تسميته تطويراً فحيث إنه لا يحقق الهدف والغاية للمجلس الحسيني بشكل أفضل بل لا يحقق الهدف ولا الغاية مطلقاً وذلك لأنه لم يكن يغلب عليه طابع

مصاب الإمام الحسين عليه السلام ولم يعقد للبكاء والإبكاء ففقد ركانا المجلس الحسيني فهو ليس بتطوير بل هو تغيير ولكن إلى الأسوأ بل هو تخريب وهدم للمجلس الحسيني ومحاربة لقضية الإمام الحسين ولأولياء دم الحسين عليه السلام.

وكل ما لا يحقق الغاية فهو عبث فبالأولى عدم صدق التطوير عليه.

نعم الصورة السابقة للمجلس الحسيني يصح إطلاق التطوير والتطور عليها، لأنها طورت أساليب للوصول إلى الهدف بشكل أفضل وأسرع وأحسن.

وأما دعوى تحديث مصادر الثقافة المنبرية بعرض ما تناوله الوسائل الإعلامية الحديثة وإثارة ما تثيره تلك الوسائل من مشاكل اجتماعية وفكرية وحلولها الغربية أو غيرها فبعد ثبوت فشل المذاهب الوضعية في إيجاد أنظمة مستقلة عن الدين أو بديلة عنه تنظم مسيرة الإنسان في حياته بمختلف جهاتها وبعد قيام الأدلة العقلية والنقلية على صحة الدين الإسلامي وقدرته على توفير حياة أفضل للمجتمعات الإنسانية في الدنيا والآخرة وحل جميع مشاكل الإنسان في مختلف جوانب حياته الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية خصوصاً في إطار مذهب أهل البيت عليهم السلام القائم على أساس النص على الإمامة وعلى أفضلية الإمام وأعلميته تكون تلك الدعوى دعوة لترك الحق واستبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير واتباع الذي لا يهدي إلى الحق إلا أن يهدي وترك من يهدي إليه، وهو خلاف حكم العقل بلزوم اتباع الحق وتقديم الأفضل، وعليه فهذه الدعوى في الواقع مخادعة لمرئادي المنبر الحسيني ومستعمية يراد منها فرض الثقافة الغربية أو ما يبتني عليها من حلول على المجتمعات الإسلامية عامة والشيعية خاصة، وما هي إلا حرب ليست موجهة ضد المنبر الحسيني وحسب بل هي موجهة ضد الفكر الإسلامي، وهي عبارة أخرى عما ينادي به المتغربون من ترك الدين الإسلامي وفكره وأحكامه والرجوع إلى مفكري العالم الغربي ومذاهبهم الوضعية بدعوى أن الفكر الإسلامي وأحكامه ظهروا في زمن ومجتمع معين وهو متوافق مع إنسان ذلك المجتمع وذلك الزمن، أما المجتمع الحديث فلا بد له من مواكبة ثقافته الحديثة التي هي فروض وضعية تبناها بعض من أطلقوا على أنفسهم اسم علماء الاجتماع والنفس، وقد غفلوا أو تغافلوا عن أن الإسلام وإن ظهر في زمن متقدم إلا

أنه دين ناظر إلى الإنسان وعقله وطبيعته الإنسانية بمختلف جوانبها واحتياجاتها التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان وإن اختلفت وسائل تليتها.

وبعبارة أخرى: إن تلك الدعوة ليست إلا عبارة أخرى عن الدعوة إلى التخلي عن الثقافة الإسلامية ومصادرها وعن الدين الإسلامي ومذهب أهل البيت عليه السلام وهي تنسى أو تناسى أن الثقافة الغربية الحديثة بكل تخصصاتها عجزت عن إيجاد حلول لمشاكل مجتمعاتها الفكرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية ففرضت الفلسفات المادية الرضعية على تلك المجتمعات وإقصاء المبادئ الدينية أوجد منطقة فراغ فكري انعكست سلباتها على حياة تلك المجتمعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومثلت لها مشكلات في كل جوانب حياتها ولم تستطع تلك الفلسفات الرضعية بكل أشكالها حلها حتى عادت تتعالى الدعوات من منصفى مفكرهم بالرجوع إلى الدين في حل تلك المشاكل وذلك بعد إدراكهم شمولية الدين لكل جوانب الحياة بصورة تكاملية يعجز الإنسان عن الاستغناء عنها أو فرض بديل لها وخصوصا الدين الإسلامي الذي شمل بعقيدته وأفكاره وأحكامه جميع ميادين الحياة على تنوع أنماطها واختلاف متطلباتها وقد أهرت شموليته ودقة أحكامه حتى مفكري الغرب كما أنه قد ثبت حاجة الإنسان لهذا الدين في جميع مراحل تطورات حياته بعد ثبوت اعتقاد الدين الإسلامي في فكره على العقل والمنطق الصحيح الذي لا يختلف أحكامه مهما اختلف واقع الإنسان الخارجي زمانا ومكانا، ولهذا لم يختلف إدراك العقل لحاجة الإنسان إلى الدين بل ضرورته له في فكره وأحكامه من وقت لآخر كما لم تتغير حاجة الإنسان إلى الدين الإسلامي ونظامه الشامل مع تغيير وسائل معيشته وإنتاجه وتطورها وذلك لاعتماده في وجوده على مبادئ عقلية لا تختلف باختلاف وسائل الإنتاج والمعيشة لديه ولهذا كان فكره وأحكامه ونظامه أمور ثابتة غير متغير وإن تغيرت وسائل حياة الإنسان، لأنه يلبي للإنسان حاجته في تنظيم حياته وعلاقاته سواء في ذلك علاقته بربه أو علاقته مع مجتمعه، فالإنسان الاجتماعي بطبعه ينتمي إلى المجتمع فيحتاج إلى نظام يحكم تلك العلاقات ويقيتها وينميتها ويحفظها من الانقسام ومن البديهي أن تلك الحاجة لا تتغير ولا تتبدل مهما تغير حال الإنسان ومن

هنا نقول إن الدين الإسلامي وإن ظهر قبل ألف وأربعمائة سنة إلا أنه لما كان العقل وحاجة الإنسان إلى النظام في كافة مجالاته لا تتغيران بتغيير أطوار الحياة وأساليب العيش وكان الدين الإسلامي يعتمد على العقل ويلبي تلك الحاجة كان وجود الدين الإسلامي في حياة الإنسان ضروريا وإن كان في أوج حضارته المادية وبذلك يتضح أن ظهوره في الأزمنة المتقدمة لا يمنع من حاجة الإنسان إليه بعد أن كان العقل يدعو لاعتناقه والدليل يثبت معتقداته وكانت قوانينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ملية لكل متطلبات الإنسان الدينية والدنيوية في صورة أحكامه شاملة لجميع جوانب الحياة الإنسانية وكانت تلك الأحكام باقية فحلل محمد حلال أبدا إلى يوم القيامة وحرامه حرام أبدا إلى يوم القيامة^(١).

وعليه ففي الفكر الإسلامي غنا بأحكامه وأفكاره وثقافته وقيمه عن الثقافة الغربية وأفكارها ومذاهبها الزائفة الجوفاء وسياساتها الفاشلة المبني على الخداع والدجل، فلا وجه لأن يعتي بها خطباء المنبر وإن كانت قد بهر رونقها المميج الرعاع إلا أن يكون للرد عليها وبيان زيفها وكشف الخداع والدجل الذي فيها وفشلها.

ثم إن تلك المشاكل المثارة إن كانت مما ترتبط بالمجتمعات الإسلامية فعل الخطيب أن يرجع إلى الفكر الإسلامي وأحكامه ليعرف كيف يواجهها الإسلام ومذهب أهل البيت عليهم السلام وما هي طرقهم لحلها والتغلب عليها.

وإن كانت من مشاكل المجتمعات غير الإسلامية فلا حاجة لطرحها وإهدار الأوقات في عرضها إلا أن تكون دعوة إلى الإسلام وبيان أفضليته.

والمهم أن الاستعاضة عن الثقافة الإسلامية بالثقافات المستحدثة التي لا تستمد قيمتها العلمية من العقل أو الدين ليست إلا دعوى لترك الإسلام وإن قنعت بعنوانين أخرى.

وعلى كل الاستفادة من وجود المنبر الحسيني مع الحفاظ على طابعه وهدفه وإن قلنا إنها ليست بتطوير للمنبر الحسيني إلا أنه لا مانع منها ولكن أيضاً في حدود معينة

وهي ما يرجع إلى إحياء أمر آل محمد ﷺ فهذا لا مانع منه لصدق المجلس الحسيني معها والعلم بمطلوبيتها.

وأما دعوى التطوير بترك البكاء والإبكاء، فهذا في الواقع رد على آل محمد ﷺ بل هو تحد للمذهب آل محمد ﷺ الداعي إلى ذلك ومحاربة سافرة لقضية الإمام الحسين ﷺ ومحاولة للتضاء عليها بل إسهام في إخفائها أو تحريفها.

كما أن ذلك يسلب عن تلك المجالس صفة المجلس الحسيني وليبحث له عن عنوان آخر كدرس أو محاضرة أو غير ذلك.

ويمكن أن نجد في عمل أئمة أهل البيت ﷺ دليلاً واضحاً على ذلك فإنهم ﷺ - ومع وفرة علمهم وحبهم لتعليم شيعتهم - إذا جاءهم من يشد في الإمام الحسين ﷺ طلبوا منه الإنشاد في الإمام الحسين ﷺ وفرغوا أنفسهم وشيعتهم وأهلهم للاستماع إليه والتفاعل معه والبكاء لإنشاده، ففي رواية عن زيد الشحام قال:

(كنا عند أبي عبد الله ﷺ ونحن جماعة من الكوفيين فدخل جعفر بن عفان على أبي عبد الله ﷺ فقربه وأدناه، ثم قال: يا جعفر، قال: ليكن جعلني الله فداك، قال: بلغني أنك تقول الشعر في الحسين ﷺ وتحميد، فقال: نعم جعلني الله فداك، قال: قل. فأنشده صلى الله عليه فبكى ومن حوله حتى صارت الدموع على وجهه ولحيته، ثم قال:

يا جعفر والله لقد شهدت ملائكة الله المقربون ههنا يسمعون قولك في الحسين ﷺ ولقد بكوا كما بكينا وأكثر، ولقد أوجب الله تعالى لك يا جعفر في ساعته (ساعتك) الجنة بأمرها وغفر الله لك.

فقال: يا جعفر ألا أزيدك قال: نعم يا سيدي قال: ما من أحد قال في الحسين شعراً فبكى وأبكى به إلا أوجب الله له الجنة.

وغفر له^(١).

وهذه الرواية تنقل لنا صورة واضحة عن مجلس حسيني عقد بأمر الإمام الصادق عليه السلام، وتنقل لنا بكاءه وبكاء أصحابه والبكاء الملائكة، وما للمنشد من الثواب العظيم مع اقتصاره على الإنشاد.

والهم هنا أن صادق الأئمة عليهم السلام استمع للمنشد وبكى للإنشاد وبهذا يكون الإمام عليه السلام قد صف المجالس إلى مجلس عزاء وبكاء المتكلم فيه هو المنشد في الإمام الحسين عليه السلام وإلى مجلس علم وتربية المتكلم فيه هو سلام الله عليه ولهذا لم يستغل فرصة وجود أصحابه للتوجيه والتعليم بل أصفى الجميع للمنشد وبكى الجميع على الإمام الحسين عليه السلام ويمكن لنا القول بأنه علمهم في هذا المجلس بصورة عملية كيف يعقدون مجلسا حسينيا وآدابه وغايته ونتيجته وبين لهم ما يرجونه منه.

فإذا كان ما ينادي به أولئك بحجة استعاضة البحث العلمي على فرضه عن البكاء صحيح فلماذا لم يفعل الصادق عليه السلام ذلك؟! ولماذا أصفى للمنشد وبكى؟

ولماذا لم يوجه أهل البيت عليهم السلام شيعتهم إلى ذلك الاتجاه؟

والنتيجة المهمة هنا أن ذلك الثواب العظيم إنما جعل لمن أقام المجلس الحسيني ومن أنشد ومن بكى ومن أبكى وهكذا غيرها من الروايات تضمنت هذا المضمون.

كما أنه من الملاحظ أن للأئمة عليهم السلام مجالس علمية يعلمون فيها ويربون فيها العلماء ويبينون فيها أهم وأدق المسائل العلمية والفقهية والعقدية وغيرها إلا أن تلك المجالس ليست بمجالس حسينية بل هي مجالس علمية وقس على ذلك مجالس العلماء وأبحاثهم فمع أنها تبني العلماء إلا أنها ليست مجالس حسينية وذلك لخلوها من صفة المجلس الحسيني وهي ذكر مصيبة الإمام الحسين عليه السلام والبكاء والإبكاء عليه.

والهمم أنه لما كانت المجالس الحسينية نشأت بتوجيه الأئمة عليهم السلام فلا بد من الرجوع لهم وملاحظة رواياتهم وتوجيهاتهم والوقوف عند ذلك وعدم تحطيه وتجاوزه

ولهذا رتب العلماء على ذلك أموراً كثيرة فمع صدق المجلس الحسيني وعقده للبقاء والإبقاء صححوا الصرف عليه من الموقوفات الحسينية والتبرعات للمجالس الحسينية، وأما مع عدم عقد المجلس لذكر مصاب الإمام الحسين عليه السلام وللبقاء والإبقاء كأن كان التعرض للمصائب أمراً بالعرض وشيئاً يسيراً لا يصدق معه المجلس الحسيني فإنهم لم يميزوا الصرف عليه من الموقوفات الحسينية أو من التبرعات المخصصة للمجالس الحسينية بل حتى أجرة الخطيب لا تحمل له.

والخلاصة أن تلك الدعوة رد على أئمة أهل البيت عليهم السلام بل هي في الواقع محاربة للحسين عليه السلام وقضيته.

وبعد وضح ذلك فإنه لا بد لنا من التأكيد على لزوم توجيه المجالس الحسينية إلى ما أرادها لها أولياء دم الحسين عليه السلام وأصحاب قضيته وهم أئمة أهل البيت عليهم السلام، إلى البقاء والإبقاء على الحسين عليه السلام والاستغناء بهم وتوجيهاتهم عن سواهم.

تصنيف الخطباء لا شروط فيهم:

إن الاستفادة من وجود المجلس الحسيني لعرض بعض المسائل عقدية كانت أو فقهية جائز شريطة الحفاظ على هويته بوجود طابعه وتحقيق هدفه إلا أنه لا مرجع لأخذ أمر الاستفادة من المجلس الحسيني هدفاً وغاية له حتى تفترض لها شروطاً. في الخطيب أو الخطابة إلى جانب غلبة طابع الحزن والبكاء والإبقاء فإن هذين هما ما يدور صدق اسم المجلس الحسيني عليه دون غيرها فكل مجلس يوجدان فيه فهو حسيني والعكس بالعكس، نعم وجود بحوث عقدية أو فقهية أمور كمالية في المجلس الحسيني لا أنها أساسية فيه، ومنه يتضح خطأ أخذها شرطاً للمجلس الحسيني فضلاً عن وضع شروط لها على مرتادي المنبر الحسيني ويظهر ما ذكرناه واضحاً جلياً بملاحظة ما تقدم من الروايات وخلوها من أي شرط واكتفائها في الخطيب الحسيني بالإنشاد في الإمام الحسين عليه السلام للبقاء والإبقاء.

ويمكن لنا أن نقترح فكرة تصنيف الخطباء فنقول الأفضل تصنيف الخطباء بحسب قدراتهم وتخصصاتهم علمية كانت أو أدبية أو تاريخية أو غير ذلك إلا أننا

نعتقد أنه ليس لأحد الأهلية لفرض شروطاً على خطيب المنبر الحسيني أو الخطابة بحجة تطوير المنبر الحسيني ليركب مسيرة الحياة وتطوراتها كما يدعى وذلك أن الذي يملك حق فرض الشروط في المنبر هو صاحب المنبر هو من فرضه منهجاً للشيعة يتعاملوا به مع قضية الإمام الحسين عليه السلام وهو من جعل المنبر الطريقة المثلى لحمل قضيته والحفاظ عليها فأصبح الأسلوب المثالي لتأدية حق الإمام الحسين عليه السلام وحيث إن المعصومين من أبناء الإمام الحسين عليه السلام لم يفرضوا أي شرط للمجلس الحسيني سوى عقده لذكر مصيبة جدهم الحسين عليه السلام وللبياء والإبكاء فلا قيمة لأي شرط يشترط ولذلك نرى أعلام الطائفة ومراجعها مع ما لهم من الشأن لم يشترطوا شيئاً بل يكتفون بما دعى إليه أئمة أهل البيت عليهم السلام من ذكر مصيبة الحسين عليه السلام والإنشاد فيه.

وبذلك يتضح خطأ من وضع شروطاً لمرتادي المنبر الحسيني ترتبط بالمستوى التعليمي والعلمي والثقافي للخطيب فاشترط حصوله على مواد معينة أدبية واجتماعية وتاريخية وغيرها^(١).

وحيث إننا نرى ضرورة تصنيف الخطباء فلا نرى أهمية لذكر تلك الشروط والرد عليها وخصوصاً بعد أن كانت لا تستند إلى دليل من عقل أو نقل بل كان الدليل على خلافها قائم، والروايات في كفاية الإنشاد للبياء والإبكاء متضاربة بل متواترة بل تكاد تكون من ضروريات المذهب، مضافاً إلى سيرة المشرعة، بل فقهاء الشريعة فلم يشترطوا شيئاً من ذلك في الخطيب فيكتفون منه بالإنشاد للبياء والإبكاء في مجالسهم وكذلك كانت سيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام أيضاً.

وبالجملة فتلك الدعوة نابعة من خيال وتصور أصحابها ولا دليل عليها من آية أو رواية تصوراتهم بل الوارد على خلافها.

ولا بد لنا وقد وصل بنا المقام إلى هنا أن نصف خطباء المنبر الحسيني، وهذا التصنيف له أثره المهم فهو يتيح لكل منشئ في الإمام الحسين عليه السلام ليكي أو يكي وأن يعتلي أعواد المنبر بخلاف تلك الشروط التي تمنع بعض الخطباء من ارتياد المنبر.

كما أن للتصنيف أثره الكبير في الرضا بما يأتي به خطيب المنبر الحسيني، فالخطباء أصناف:

فمن الخطباء: المنشد فقط، وهو المعروف بالناعي وهو من يقتصر على إنشاد الأبيات الشعرية في الإمام الحسين عليه السلام للبكاء والإبكاء.

ومنهم من يضيف ذكر بعض ما جرى على الإمام الحسين عليه السلام من المصائب إلى الإنشاد.

ومنهم من يلتزم بتضمين قراءته بعض المواعظ وربما سمي بواعظ.

ومنهم يلتزم بذكر معاجز آل محمد عليه السلام وفضائلهم فقط.

وبعضهم ربما تعلم بعض المسائل وذكر بعضها.

وبعضهم معروف بعرضه التاريخي، وآخر بنهجه الأدبي، وثالث بأسلوبه التحليلي، ورابع بفكره المقارن، وإلى جانب هؤلاء العالم والفاضل والفقيه وهناك الخطيب الجامع لفنون متعددة.

وكل هؤلاء خطباء للمنبر الحسيني إذا كانوا يرتادون المنبر للبكاء والإبكاء وذكر مصيبة أبي عبد الله عليه السلام فهم خطباء حنينيون ولا يجوز نفي صفة الخطيب الحسيني عن أحد منهم بحجة أنه لم يدرس التاريخ أو الأدب أو غيرها من العلوم الإسلامية أو أنه لم تتوفر فيه تلك الشروط ولا يحق لأحد منع أي خطيب من الإنشاد في الحسين عليه السلام ليلزم الجميع بمستوى خطابي واحد أو بمنهج واحد بحسب تصوره.

بل من الخطأ النادح أن يقصر المنبر الحسيني على العلماء أو الفضلاء أو على طبقة خاصة من أصحاب مستوى ثقافي معين.

فكل من يرغب في الجنة والثواب بالإنشاد في الإمام الحسين عليه السلام بل والتخصص بالإنشاد في الحسين عليه السلام فلا يجوز لأحد منعه وإن لم يكن قادراً على عرض بحث علمي أو دراسة وغير ذلك.

فمن يشد ليكي ويكي فهو خطيب للمنبر الحسيني ومن يحفظ مسألة أو معجزة أو غير ذلك مع الإنشاد كذلك أيضاً خطيب ومن يبحث في العقائد أو التفسير

أو غير ذلك وينشد في الإمام الحسين عليه السلام للبكاء والإبكاء فهو خطيب.

ثم إن التوسع الحاصل لدى الخطباء أثرى المادة المنبرية واستوعب بذلك كافة المستويات الفكرية في المجتمعات وفتح باب الخيار أمام المستمع في اختيار الخطيب الذي يكيه ويمجد عنده ما يشبع همهم الفكري وفصوله.

ثم إننا نعتقد أنه من الخطأ الفادح والكبير - وقد وقع فيه الكثير من أصحاب المجالس - الطلب من الخطباء التعرض للبحوث العلمية والفكرية فقهية كانت أو عقدية حتى من الذين ليسوا من أهل الاختصاص وليسوا من أهل العلم، وهذا في الواقع تكليف بما لا يطاق ولا ينبغي طلب ذلك إلا من أهله ولا بد من مراعاة حالة الخطيب وقدرته الفكرية والعلمية كما ينبغي للخطيب نفسه مراعاة ذلك وإن لا يقحم نفسه فيما ليس هو من أهله وشأنه، ومن الواضح أن إقحام بعض الخطباء أنفسهم في بعض البحوث العلمية وعدم تمكنهم من عرضها بشكل صحيح لا يوجب وضع شروطاً على عامة الخطباء ولا يصحح منع من لا تتوفر فيه تلك الشروط من الخطابة.

ولعلنا لو اعتبرنا إنشاد العالم والفاضل والفقيه في الإمام الحسين عليه السلام إلتحاقاً منه بركب خطباء المنبر الحسيني كان ذلك كافياً لرد الشروط.

ثم إنه لا بد لنا من التأكيد على أن تكون المادة المنبرية الحسينية صحيحة قد أخذت من المصادر المعروفة والمشهورة وهذا لا يحتاج إلى مزيد بحث، وعناء إذ ذلك متوفر وكتب المقاتل مشهورة وأما الاختلاف بينها في بعض القضايا الجزئية فما لم يلزم منه إشكال عقدي أو مخالفة لما هو متسالم عليه في معتقدات الشيعة أو إثبات حكم أو نفيه فلا إشكال في نقله وعرضه، نعم ما يحتاج في نفيه وإثباته إلى مستوى علمي فلا بد من الرجوع فيه إلى أهل المعرفة من العلماء ولا يعني ذلك أنه يجوز حذف ما لم يثبت عند هذا العالم أو ذلك فإن الأمانة العلمية والتاريخية تقتضيان حفظه خصوصاً إذا كان لعرضه على المنبر وجه شرعي ولو عند غير من لم يثبت عنده كأن يؤتى به رجاء الثواب المجهول على ذكر مصيبة الحسين عليه السلام.

ثم إنه ربما تصور البعض أن أسلوب العرض المنبري لمصيبة الإمام الحسين عليه السلام فيه شيء من المبالغة وأن هناك الكثير من الكلمات لم تذكر على لسان

الإمام الحسين عليه السلام أو أحد من أهل بيته فلماذا يأتي بها الخطيب؟

إلا أن هذا التقدير ليس في محله وذلك أن نفس المصيبة وعظمتها أكبر مما يصورها الخطباء فلا مبالغة في عرض نفس المصيبة.

ثم إن الخطيب تارة ينقل نصاً ما، وأخرى ينقل معنى ذلك النص، وثالثة يحكي لسان حال، والأول لو زاد فيه فهو محرم ولا يجوز لأنه ته تحريف، أما الثاني وهو نقل المعنى والإيمان في تقريبه بالأسلوب المنبري فلا إشكال فيه ومثله القسم الثالث.

وعليه فما يذكر من الكلمات عن لسان الإمام الحسين عليه السلام أو أخته زينب أو غيرها لا يخلو الأمر إما أنها تذكر كنصوص ووقائع ومع ذلك لا وجود لها فهذا لا يجوز ولا يصح ولا اعتقد أن أحداً من الخطباء يعتمد ذلك إلا الشاذ.

وإما أن يكون هناك نص بها ولكن نقل معناه أو أنه يتكلم بلسان الحال فهذا لا إشكال فيه فإنه وإن لم تنطق زينب عليها السلام بذلك الكلام مثلاً إلا أن الخطيب يصور لسان حال المشكول وشكواه فيصيغه بأسلوبه المنبري أو في شعر يشده وهذا الأمر لا إشكال فيه بل هو مرغوب فيه إذ قد يكون له أثر كبير في إبراز وإيضاح جوانب مصيبة الإمام الحسين عليه السلام كما أن له أثر بالغ على النفوس وفي البكاء والإبكاء كما هو الحال في الإنشاد بلسان حال بعض الأيتام أو تصور حال وفرضه وقد أنشد بمثل ذلك أمام أئمة أهل البيت عليهم السلام كالذي أنشأه وأنشده دعبل الخزاعي في قصيدته الثائية^(١) في تصوير حال الزهراء عند قبر الإمام الحسين عليه السلام وكان ذلك أمام الإمام الرضا صلوات الله عليه وقد بكى لذلك وشكر دعبلا ولم ينكر عليه شيء في قوله:

أفاطم لو خلت الحسين مجدلاً	وقد مات عطشاناً بشط فرات
إذا للطمست الخد فاطم عنده	وأجريت دمع العين في الوجنات
أفاطم قومي يا ابنة الخير واندي	نجوم سهاوات بشط فرات

وأمثال هذه القصيدة كثير مما حكى فيها عن لسان حال فيه توجع أو عتاب أو غطابة النبي وأئمة أهل البيت عليهم السلام فلا إشكال فيه خصوصاً عند الإلتفات لأبعاد

(١) ديوان دعبل الخزاعي جمع وتحقيق عبد الصاحب الدجيلي ص ١٣٥.

هذه الآية المباركة ولوازمها:

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا قَسِيْرَ اللّٰهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُوْلُهُ وَالْمُؤْمِنُوْنَ﴾^(١).

وعلى كل فلا نرى أي إشكال في ذلك الأسلوب وتلك الصياغات المنبرية بل ذلك نحو من التفنن في أسلوب العرض.

وعودا على بدء نقول إن تصنيف الخطباء له الأثر الكبير في استمرار مسيرة المنبر الحسيني بأسلوبه البسيط السهل الذي يغري كل مؤمن أن ينتمي إليه فلا حاجة إلى وضع شروط تمنع الكثير من الالتحاق بقافلة الخطباء بل وتبعد بعض الخطباء المرتبطين فعلا بالمنبر الحسيني عن تلك القافلة.

ولأجل أن لا نضايق أصحاب تلك التصورات نقول:

إن من يريد أن يبحث من خطباء المنبر الحسيني شيئا من البحوث العلمية الفقهية أو العقديّة أو الفكرية الأخرى التي تخدم مسيرة مذهب آل محمد ﷺ فلا بد له من الدراسة والتعلم والإلمام بجميع جهات ما يريد أن يبحث ولا يقتصر على المطالعة والتصفح بل لابد من الدراسة والتعلم وخصوصا بالنسبة للبحوث العقديّة منها والعلمية.

إلا أننا لا نجعله شرطاً لكل من يريد أن يعتلي أعواد المنبر بل هو لخصوص من يريد أن يبحث بل وحتى من يريد أن يعرض مسألة فعلية تعلمها وهكذا.

وفي الختام نقول:

إن دور المنبر الحسيني مهم وكبير وخطير وحساس ويتمثل كل ذلك في حفاظه على قضية الإمام الحسين ﷺ وواقعهما وعلى مظلوميته وشدتها ومصيبته وعظمها وعلى استقلالها وعدم ربطها بأهداف شخصية أو غيرها لجهات مختلفة، كما أن دور الخطيب الأكبر هو نقل المستمع إلى يوم عاشوراء زماناً وإلى كربلاء مكاناً ليعايش الإمام الحسين ﷺ في كل حالاته، ويتفاعل معه فيها، فيتأثر لما أثر في الإمام الحسين ﷺ وتأثر به، ويتألم لما آلم الإمام الحسين ﷺ وتألم له، ويكي لكل ما أبكى

الإمام الحسين عليه السلام ولكل ما جرى على الإمام الحسين عليه السلام وعلى أهل بيته عليهم السلام وأصحابه رضوان الله تعالى عليهم.

وهذا نحر من تطور الخطيب ودوره فكان سابقاً يقتصر على الإنشاد أما الآن فهو يتفنن في تصوير كل ما جرى على الإمام الحسين عليه السلام حتى أنه يجعل المستمع يرى كل الأحداث أمامه وما ذاك في الواقع إلا أنه ببراعته ينقل المستمع بروحه وفكره وإحساسه إلى كربلاء ويوم عاشوراء.

وعلى ذلك نقول: إن كل خطيب يتمكن من نقل المستمع بروحه وفكره وإحساسه إلى ذلك اليرم وذلك المكان ليعايش كربلاء ويوم عاشوراء وكل ما جرى فيه من ظلم وجور وقتل ومثلة وسبي وبلاء وكرب على الإمام الحسين وعلى آل الحسين ثقل النبوة آل محمد وعلي وفاطمة صلوات الله عليهم أجمعين فهو أفضل خطيب حسيني، بل هو الخطيب الحسيني حقاً بل ورائد المنبر الحسيني بحق ﴿وَقِي ذَلِكَ فَأَيَّتَافِسِ الْمُنَافِسُونَ﴾^(١).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين.

كتبه أقل العباد: عبد العزيز بن الحاج سعيد المصلي.

الفهرست

٥	إهداء وعزاء
٧	المقدمة
١١	بين يدي العنوان
١٣	الفصل الأول
١٥	عرض موجز
١٨	الحرب أو الصلح أو التضحية
٣٢	بنود المعاهدة وشروط الصلح
٣٢	بنود المعاهدة:
٣٤	سكوت لا صلح
٣٤	لماذا الشروط مع معاوية؟
٤٠	آثار الصلح ولوازمه
٤٢	وقفة تعجب!
٤٥	معاوية والشروط
٤٧	الإمام الحسن عليه السلام والصلح
٤٧	لماذا لم ينقض الإمام عليه السلام العهد كما نقضه معاوية؟
٥١	اغتيال ابن الرسول عليه السلام

٥٤	لماذا الاغتيال
٥٨	الحسن يفدي الحسين
٧١	الفصل الثاني
٧٣	الحسين بعد الحسن
٧٦	وفود العراق ووجوه الحجاز :
٨٢	رفض الحزب الأموي خلافة يزيد
٨٩	رفض سادات المسلمين بيعة يزيد
٩٠	جميع المقاييس تبطل خلافة يزيد:
٩٠	الأول: الإجماع:
٩٢	الثاني: النص:
٩٣	الثالث: العقل:
٩٤	الرابع: القانون:
٩٧	الموقف بعد هلاك معاوية
١٠١	لماذا الرفض المبكر؟
١٠٣	الإمام الحسين عليه السلام وأهل المدينة
١٠٦	الإمام الحسين عليه السلام إلى مكة
١١١	الفصل الثالث
١١٣	القرار الحاسم
١١٨	مخذلون أم ناصحون
١١٩	النصائح التي عرضت على الإمام:
١٢٤	النصيحة الأولى:
١٢٨	النصيحة الثانية:
١٢٩	النصيحة الثالثة:
١٢٩	البقاء في الحرم وتقيمه:
١٣١	مرجحات البقاء في الحرم:

١٣٤	التحذيرات:
١٣٧	جهات أخرى في النصائح:
١٤٢	البدائل المفترضة عن الكوفة:
١٤٥	النصائح والناصحين في نظر الإمام الحسين عليه السلام :
١٤٧	مشكلة تقييم الكوفة
١٥٠	النظريات المفسرة لحركة الإمام الحسين عليه السلام :
١٥١	نظرية إقامة الحجة
١٥٢	تقييم النظرية ودراساتها:
١٥٥	النظرية الغيبية
١٥٨	دراسة النظرية وتقييمها:
١٦٣	نظرية السيد الصدر (رحم)
١٦٤	دراسة النظرية وتقييمها:
١٨١	نظرية الشيخ مطهري
١٨٣	دراسة النظرية وتقييمها:
١٩٢	النظرية الطبيعية
١٩٤	دراسة النظرية:
١٩٨	شبهة الخطأ في الحسابات وردّها:
٢٠٣	تخطيط ابن خلدون:
٢٠٧	احتمال السيد الخوئي (قدس)
٢٠٧	ترك النقية أعظم مصلحة:
٢٠٩	دراسة هذا الاحتمال وتقييمه:
٢١٧	الصلح والشهادة مبدأً واحداً:
٢٢٣	عودة إلى كلام السيد الخوئي:
٢٢٥	توجيهات أخرى لحركة الإمام الحسين عليه السلام :
٢٢٦	تذكير:

٢٢٧	الجمع بين النظريتين
٢٣٣	نظريتنا
٢٣٣	بحوث تمهيدية:
٢٣٤	عودة إلى شروط الصلح
٢٤٧	الشروط وتهيئة المجتمع
٢٥٢	للمصلح نوعان من الآثار:
٢٥٢	آثار الشرط المقصودة للإمام عليه السلام :
٢٥٥	آثار الصلح غير المقصودة (التجربة الصعبة):
٢٧١	نظريتنا
٢٨٤	نظريتنا وعقبة النصائح
٢٩٩	لماذا الكوفة دون غيرها
٣٠٢	علم الإمام بالغيب وانقلاب الكوفة:
٣٢٥	الفصل الرابع
٣٢٧	الانقلاب
٣٢٨	مسلم والغدر بآبى زياد:
٣٣٣	الإذن بالانصراف:
٣٣٦	الموقف بعد مقتل مسلم
٣٤٥	خبر قتل مسلم يؤيد مواصلة المسير:
٣٤٦	عدم وقوف حبيب الأسدي وغيره مع مسلم:
٣٥٤	اللقاء المصري
٣٦١	طلب الرجوع:
٣٦٢	معقولية طلب الرجوع:
٣٧١	إلى الكوفة لا إلى كربلاء
٣٧٤	الإمام الحسين في كربلاء:
٣٧٧	حصر الأمر بين الاستسلام أو القتل:

٣٨٠	الاختبار الصعب:
٣٨٤	يوم عاشوراء
٣٩٧	خطبة الإمام الحسين عليه السلام الثانية
٤١٣	حياة القلوب
٤١٨	الفصل الخامس
٤١٩	مواقف الإمام الحسين عليه السلام وتجلياته
٤٢٣	تجليات الإمام الحسين عليه السلام
٤٢٨	نظرة في مناجات الإمام عليه السلام :
٤٤٢	محاولات تبرئة قتلة الإمام الحسين عليه السلام
٤٤٣	المحاولة الثانية:
٤٤٦	المحاولة الثالثة:
٤٤٦	المحاولة الرابعة:
٤٥٤	قربان آل محمد
٤٦١	الولاية والفداء
٤٦٩	هدف الإمام الحسين عليه السلام
٤٧٦	مصارع الكرام لا هزيمة
٤٨١	حمل الإمام النساء والأطفال
٤٨٩	نظرنا في حمل النساء والأطفال:
٤٩٦	أهداف بني أمية
٥٠١	الفصل السادس
٥٠٣	المنهج بعد الحسين عليه السلام
٥١٢	حركة زيد ومنهج أهل البيت:
٥٢٠	البكاء على الإمام الحسين عليه السلام
٥٢٣	شبهات واعتراضات
٥٢٥	موجبات البكاء:

٥٢٦	الشيعة والبكاء على الإمام الحسين عليه السلام :
٥٣٠	تمديد الحزن ودواعيه:
٥٤٢	دراسة الشبهات:
٥٤٢	الشبهة الأولى:
٥٤٧	الشبهة الثانية:
٥٤٧	الدعوى الأولى:
٥٤٩	الدعوى الثانية:
٥٥١	الدعوى الثالثة:
٥٥٢	الشبهة الثالثة:
٥٥٥	الشبهة الرابعة:
٥٥٧	فلسفة البكاء على الحسين عليه السلام :
٥٦٠	روايات البكاء
٥٦٧	المجلس الحسيني ومنبره
٥٦٧	هدفه وتطور:
٥٧٨	تطور المجلس الحسيني:
٥٨٨	تصنيف الخطباء لا شروط فيهم: